

{ التوكيد }

## التوكيد

هذا هو النوع الثانى من أنواع التوابع ، وهو التوكيد. وهو على قسمين : توكيد معنوى ، وتوكيد لفظى .

أما التوكيد اللفظى فلا يختص بالاسم ، بل يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة . وسيذكره آخر الباب .

وأما المعنوى فهو المختصُّ بالأسماء ، وهو الذى استفتح الكلام به / وابتدأ بالكلام على ألفاظه ، وهى أيضا ضربان :

أحدهما يُقصدُ به رفعُ توهمٍ أن يُراد بعموم المتبوع الخصوصُ ، ويسمى «توكيد الإحاطة» .

والثانى يُقصدُ به رفعُ توهمٍ إضافةٍ إلى المتبوع ، وهو الذى يسمى «توكيد إثبات الحقيقة» وهذا الضرب هو الذى قدّم أولاً فقال :

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَ

يعنى أن هذين اللفظين ، وهما ، (النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ) يؤكَّد بهما الاسمُ إذا اتصل بهما ضمير مطابق للاسم المؤكَّد ، أى موافق له فى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفى التذكير أو التأنيث ، فتقول : خَرَجَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وجاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وجاءت هُنْدُ نَفْسُهَا عَيْنُهَا .

وجاءَ الزَيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وجاءَ الزَيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ ، وجاءت الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ ، وما أشبه ذلك .

وفى قوله : «الاسمُ أَكْدا» إشارة إلى معنيين ، قصد التوكيد بـ (النفس ، والعين) وهو إثبات الحقيقة ، وذلك أن معناه أن التوكيد راجع إلى نفس الاسم لا لمعنى فيه ، وهو معنى إثبات حقيقته فى نفسه ، لئلا يُحتمل أن يكون المراد غيره ، بخلاف (توكيد الإحاطة) فإنه راجع إلى حالة دلالة الاسم ، من كونه شاملاً لجميع ما ينطلق عليه أو غير شامل ، لا لإثباته فى نفسه .

فإذا قلتَ : (خرج الأميرُ نفسه عينه) رفعتَ بذلك توهم أن المراد جيشه أو خدمه أو عماله ، لأن العرب تُطلق ذلك اللفظ ، وتريد المعنى المحترز منه على طريق المجاز ، فكان نفسُ الاسم غيرَ مراد ، فجاء توكيد إثبات الحقيقة محققاً لذلك الاسم أنه المقصود بالإخبار ، لا ما يُضاف إليه فكأنه أراد - والله أعلم - بقوله : «الاسمُ أَكْدا» هذا المعنى .

والحامل على هذا التأويل ، وإن كان فيه بُعد ، أنه ذَكَرَ فى الضرب الثانى ما يُراد به ، حيث قال : « وَكَلَّا اذْكُرْ فى الشُّمُولِ » فينبغُ أن يذكر أحد القَصْدَيْنِ نصاً ، ويهمل الآخر جملة .

والمعنى الثانى التنبيه على أن هذا القسم هو المختص بالاسم دون التوكيد اللفظى ، فإنه يكون فى الاسم وفى غيره كما ذكر .

ويقال : أَكَّدْتُ ووَكَّدْتُ ، تَأْكِيداً وتَوَكُّيداً . والواو أكثر ، ولذلك شاع فى استعمال النحويين بالواو . فالظاهر أن يكون «أَكَّدَ» فى عبارة الناظم من الواو ، وأُبدل الواو المضمومة همزةً ، كَوَقَّتْ<sup>(١)</sup> ، وهو من (الوقت) وبالهمز وقع فى النسخ التى وقعت عليها ، والخطب فى ذلك يسير .

(١) وكذلك : الأَجُوه فى (الْوُجُوه) جمع وَجْه . وانظر سيبويه ٣٣١/٤ ، واللسان (وجه) .

و «بالنفس» وما بعده متعلق بـ (أُكِّدَا) وكذلك قوله : «مَعَ ضَمِيرٍ» .  
ولما ذَكَرَ حكم (النفس ، والعين) بالنسبة إلى إضافتهما إلى ضمير  
المؤكد ، ولم يذكر حالهما بالنسبة إلى إفرادهما أو عدم إفرادهما  
استدرك ذلك بقوله :

وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلْ إِنْ تَبِعَا

مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

/ يعنى أن (النفس ، والعين) إِنْ تَبِعَا فى التأكيد غيرَ المفرد ، من  $\frac{١٣٠}{٣}$   
مثنى أو مجموع ، فإنهما يُجمعان على (أَفْعُلْ) جمعَ القَلَّةِ ، فتقول فى  
الجمع : جاء الزيدون أنفسهم أعينهم ، وجاء الهندات أنفسهن أعينهن .  
وكذلك فى التثنية تقول: أنفسهما أعينهما ، فتجمع وإن كانا اثنين ،  
لأن تثنية ما هذه سبيله جَمْعٌ ، كقطعتُ رُوسَ الكَبْشَيْنِ .  
ومنه فى جمع القَلَّةِ على (أَفْعُلْ) قولُ الله تعالى : {وَالسَّارِقُ  
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} <sup>(١)</sup> ، فإذا فعلتَ هذا كنتَ به مُتَّبِعَا سَنَنَ كلام  
العرب <sup>(٢)</sup> .

واقترضى هذا التقريرُ أن الواحد إذا أُكِّدَ بـ (النفس أو بالعين)  
لايُجمع ولايثنى ، بل يبقى على إفراده كما مرَّ تمثيله .

فإن قيل : يظهر أن كلامه معترض من وجهين ، أحدهما أنه لم يُبين  
حكمَ الاجتماع فى (النفس ، والعين) بل أتى بـ (أو) المقتضية لأحد  
الشيئين من غير اجتماع ، فيفهم له من ذلك أنهما لايجتمعان ، فلا

(١) سورة المائدة / آية : ٣٨ .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى (٣٦٠/٣) وما بعدها .



تقول : جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ، ولا جاء زيدُ نفسه عينه ، وإنما تأتي بأحدهما .

وذلك غير صحيح (بل جمعهما جائز حسبما مرَّ تمثيله ، فهذا تقصيرٌ في البيان)<sup>(١)</sup> .

والثاني أن قوله : « تَكُنْ مُتَّبِعًا » فَضْلٌ لازيادةٌ معنى فيه ، لأن من المعلوم أن كلَّ حكم يقرَّرْ فالْمُتَّبِعُ له مُتَّبِعٌ للعرب . فما الذي أُحرزَ بهذا ، ومن عادته الشَّحُّ بالألفاظ إلا فيما يعطى الفائدة ؟

فالجواب عن الأول أن « أو » آتيةٌ في كلامه في معرض إثبات حكم وإلزامه ، و«أو» تقع هناك للإباحة ، لأن الكلام في معنى الأمر ، فصار مثل قولهم : جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ .

وعلى هذا التقرير لاتقتضى «أو» منعاً من الجمع ، وهو مراد الناظم ، فلك أن تجمع بينهما في التوكيد عنده ، وهو المطلوب .

وعن الثاني أن هذا الكلام أعطى فائدتين حَسَنَتَيْنِ ، إحداهما عامةٌ ، وهى أن (النفس ، والعين) إذا أُضيفا إلى ضمير غير الواحد فإنه لأيقصر فيهما على جمع القلَّة دون غيره . أما إذا أُضيفا إلى ضمير جمع فإنه يجوز أن يُجمعا جمعَ كثرة وجمعَ قلة ، فتقول : أنفسُهم زاكيةٌ ، ونفوسُهم زاكيةٌ ، وأعينُهم كالئةٌ ، وعيونُهم كالئةٌ ، وذلك لأن كل واحد منها يجمع هذين الجمعين . ومن ذلك ما أنشد السَّيرافي وغيره من قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

يَا صَاحِبِي قَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا  
وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْثُمَا رَشَدَا

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) المنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ١٤٣/٨ وقائله مجهول . ومعناه واضح .

وأما إذا أُضيفا إلى ضمير اثنين فإنه يجوز فيهما ثلاثة أوجه :  
 جمعُهما كما تقدّم وتثنيتهما فتقول : نفساكما زكيتان ، وعيناكما  
 قريرتان وإفرادهما نحو : نفسُكما ، وعينكما ، وذلك على قاعدة : كل  
 شَيْئَيْنِ من شَيْئَيْنِ .

ولما كانت العرب قد قَصَرَت ألفاظ التوكيد على وجه واحد من تلك  
 الوجوه فلم تستعمل غيره فهم منها أنها أرادت الاستغناء بذلك الوجه  
 عن باقى الوجوه ، كما استغنت بـ (كلا وكلتا) عن (أجمعان ، وجمعاوان)  
 وما يليهما<sup>(١)</sup> .

فنبّه الناظم على ذلك الوجه ، وأمر بالتزامه ، وأن ذلك هو المستعمل  
 عند العرب ، فلا بد من اتباعها ، فإذا لاجوز لك أن تقول : جاء الزيدان  
 نفساهما ، ولا نفسُهما ، ولا نفوسُهما .

وكذلك فى الجمع لا تقول : جاء الزيدون / نفوسُهم ، ولا جاءت<sup>١٣١</sup>  
 الهنداتُ نفوسُهُنَّ . و (العين) كذلك ، لا تقول : جاء الزيدان عيناهما ،  
 ولا عينيُهما ، ولا عيونُهُنَّ . وكذلك لا تقول : جاء الزيود عيونُهُم ، ولا الهنودُ  
 عيونُهُم ، بل تلتزم جمع اللفظين على (أفعل) خاصة والفائدة الثانية  
 خاصة ، وهى التثنية على ابن معطٍ فى أرجوزته<sup>(٢)</sup> ، حيث خالف الناسَ  
 والعربَ ، فذكر فيها أن توكيد المثنى بـ (النفس والعين) يقال فيه :  
 نفساهُما عيناهُما بتثنية (النفس والعين) فقال هنالك :

(١) فى (ت) «وما بينهما» وهو تصحيف .

(٢) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور المغربى الحنفى النحوى . كان إماما  
 مبرزا فى العربية ، شاعرا محسنا . أقرأ النحو بدمشق ومصر ، وصنف الألفية فى النحو ،  
 والعقود والقوانين ، وشرح الجمل ، وشرح أبيات سيبويه ، وقصيدة فى القراءات السبع  
 وغير ذلك (ت ٦٢٨ هـ) وقد أشار ابن مالك فى مقدمة الألفية إلى ألفية ابن معط ، وأشاد  
 بفضله .

والنفسُ والعَيْنُ مُقَدَّمَانِ

كذلك فى نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا

\* وما لَمَّا تْنَى سَوَى كِلَيْهِمَا \*

ويقع فى بعض النسخ هكذا «كذلك فى نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا» بإفراد (النفس والعين) . وجميع ذلك مخالف لما قالته العرب والتزمته ، فهو خطأ بلا شك ، فلهذا ، والله أعلم ، أتى بقوله : «تَكُنْ مُتَّبِعًا» تنكيته على من لم يَتَّبِعْ ، وهو ابن مُعْطٍ فى رجزه المنسوج هذا على منواله . ثم قال :

وَكُلًّا اذْكُرْ فى الشُّمُولِ وَكِلاَ

كلتا جَمِيعًا بالضَّمِيرِ مُوصَلًا

هذا هو الضرب الثانى من ضربى التوكيد المعنوى ، وهو «توكيد الشمول والإحاطة» ومعنى ذلك أنك إذا قلت : (قام القومُ) احتَمَل ظاهرَ مفهومه ، واحتَمَل أن يكون القائمون بعضَ القوم لا جميعَهم ، فأكدت المعنى الأول ، وهو معنى شمول اللفظ لجميع مايدل عليه ، وأثبت أنه المراد .

وأتى الناظم لهذا التوكيد بستة ألفاظ :

أحدها «كُلُّ» نحو : قامَ القومُ كُلُّهم .

والثانى «كِلاَ» نحو : قامَ الزيدانِ كِلَاهُمَا .

والثالث «كِلْتَا» نحو : قامَ الهندانِ كِلْتَاهُمَا .

والرابع «جَمِيع» نحو : قامَ القومُ جميعُهُم .

والخامس «عامةَ» نحو : قامَ القومُ عامتُهُم .

والسادس : ماتصرف من لفظ «الْجَمْع» للمفرد والمجموع ، كقولك :  
أَكَلْتُ الرَغِيفَ أَجْمَعَ ، وَأَكَلْتُ الْخُبْزَةَ جَمْعَاءَ ، وَقَامَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَقَامَ  
إِلَيْكَ الْهِنْدَاتُ جُمْعُ .

هذه ألفاظ التوكيد على الجملة ، ولها أحكام تظهر فى تفصيل كلام  
الناظم .

فقوله : « كَلَّا اذْكُرْ فِى الشُّمُولِ » إِلَى آخِرِهِ ، يَرِيدُ أَنْ الْأَلْفَاظَ الَّتِى  
تُذَكَّرُ فِى الشُّمُولِ مِنْهَا : كُلُّ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، مَوْصَلَاتٌ بِالضَّمِيرِ ، لَا  
مَجْرُودَةٌ مِنْهُ كَمَا تَجَرَّدَتِ الْأَلْفَاظُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ ، مِنْ الْجَمْعِ وَمَتَصَرِّفَاتِهِ ،  
وَلَا مِزَاجٌ إِلَى ظَاهِرٍ .

وَالضَّمِيرُ هُنَا جَارٍ فِى الْمِطَابَقَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَعَلَى ذَلِكَ أَحَالَ ، إِذْ  
أَتَى بِالْأَلْفِ وَالسَّلَامِ الْعَهْدِيَّةَ فَقَالَ : «بِالضَّمِيرِ» أَى الْمِطَابِقِ لِلْمُؤَكَّدِ ،  
فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ .

وَكَذَا فِى الْإِفْرَادِ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ الْعَامِلُ نَحْوَ : أَكَلْتُ الْخُبْزَ كُلَّهُ ،  
وَشَرِبْتُ الْكَأْسَ كُلَّهَا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَصِحُّ فِيهِ التَّبْعِيضُ .

وَفِى الْمَثْنَى : قَامَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَلَيْسَ لِهَمَا  
اسْتِعْمَالٌ فِى غَيْرِ ذَلِكَ .

كُلُّ «جَمِيعُ» نَحْوُ : أَكَلْتُ الْخُبْزَ جَمِيعَهُ ، وَشَرِبْتُ الْكَأْسَ جَمِيعَهَا ،  
وَقَامَ الزَّيْدُونَ جَمِيعُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ جَمِيعُهُنَّ .

و«مُوصَلَاً» حَالٌ مِنْ «كُلِّ» وَمَا بَعْدَهُ ، عَامِلُهُ «أُذَكِّرُ» وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُ  
حَمَلًا عَلَى مَعْنَى مَا ذَكَرَ / كَمَا قَالَ رُوَيْبَةُ<sup>(١)</sup> :

١٣٢  
٣

(١) دِيَاوَانُهُ ١٠٤ ، وَالْمَغْنَى ٦٧٨ ، وَالْمَحْتَسَبُ ١٥٤/٢ ، وَاللِّسَانُ (وَلَع ، بَهَق) وَالْبَلَقُ : سَوَادٌ  
وَبَيَاضٌ - وَالتَّوْلِيْعُ : التَّلْمِيْعُ مِنَ الْبَرَصِ وَغَيْرِهِ ، وَرَجُلٌ مَوْلَعٌ : أَبْرَصٌ وَالبَهَقُ : بَيَاضٌ  
يَعْتَزُّ بِالجَسَدِ بِخِلَافِ لَوْنِهِ ، وَهُوَ نَوْنُ الْبَرَصِ .

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلَقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِّيعُ الْبَهَقِ

قال أبو عبيدة قلت لرؤية : إن كانت «الخطوط» فقل : كأَنَّها ، وإن كان «سَوَادٌ وَيَلَقُ» فقل : كأَنَّهُما ، فقال : [أردت<sup>(١)</sup>] كأن ذلك ، ويك ، توليعُ البَهَقِ ، فأخبر رؤية بأن قصده عودُ الضمير على معنى المذكور ، فكذلك هنا .

أراد ( كلتا ، ، وجميعا ) فحذف العاطف على عادته .

وفى هذا الكلام تنبيه على معنيين ، أحدهما أن هذه الألفاظ لاتجرّد من الإضافة إلى الضمير المطابق لقوله : «بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا» فقيدها بالاتصال به ، فلا يقال : أعجبنى الزيدون كُلُّ ، ورأيت الناسَ كُلًّا ، ومررت بهم كُلُّ . وكذلك (كلتا وكلّ وجميع) .

أما ماعدا «كُلًّا» فمتَّفَق على هذا الحكم فيه .

وأما «كُلُّ» فقد ذهب الفراء ، وتبعه الزمخشري إلى جواز تجريدها من الإضافة كما مرَّ تمثيله ، فقد ذهبنا إلى أن «كُلًّا» فى قراءة من قرأ {إِنَّا كُلًّا فِيهَا}<sup>(٢)</sup> بالنصب يحتمل أن يكون توكيداً لاسم «إن» .

وردّه المؤلفُ بأنّ تجويز ذلك فى «كُلُّ» يؤدى إلى عدم النظير ، لأن غير «كُلُّ» من ألفاظ التوكيد إمّا ملازمٌ لصريح الإضافة إلى ضمير المؤكّد ، وهو (النفس ، والعين ، وجميع ، وعامة) . وإمّا ملازمٌ لِمَنْوِيَّهَا ، وذلك «أَجْمَعُ» وأخواته . وقد أجمعنا على أن مَنْوِيَّ الإضافة لا يستعمل فيها صريحها ، وأن

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحتسب . وانظر : المغنى واللسان (ولع)

(٢) سورة غافر / آية : ٤٨ .

وانظر : معانى القرآن للفراء ١٠/٣ ، والكشاف للزمخشري ٣٧٤/٣ .

صريح الإضافة سوى «كُلٌّ» لا يُستعمل فيه مَنَوِيَّها ، فتجوز ذلك في «كُلٌّ»  
يَسْتَلْزِمُ عدم النظير في الضَّرْبَيْنِ ، وما أَفْضَى إلى ذلك مُطَرِّحٌ ، فالقول بجواز  
قطع «كُلٌّ» هذه عن الإضافة لأيلتفت إليه .

هذا ما قال: ثم وَجَّهَ قراءة النصب بأن كُلاًّ «حال من الضمير المنويُّ في  
«فيها» والعامل هو المجرور ، بناءً على جواز ذلك عنده كما تقدم في قوله :  
«وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ»<sup>(١)</sup> .

فإن قيل : قد استقرَّ في «كُلٌّ» جوازُ قطعها عن الإضافة نحو [كُلٌّ في فَلَكَ  
يَسْبَحُونَ]<sup>(٢)</sup> .

وهيَ هيَ ، وإنَّما بين الموضعين من الفرق الجريَّانُ على المؤكَّد وعدمه .  
وأما معنى التوكيد فلا ينفكُّ عن «كُلٌّ» فيهما ، فكما يجوز هناك يجوز هنا ، وقد  
ظهر ذلك في الآية المقروءة كذلك ، فلا مانع من القول به .

فالجواب أن العرب قد تُخَيِّرُ بين استعمالين فأكثر في موضع ، ثم إذا  
خرجت إلى غيره التزمت أحد الاستعمالين ، وأهملت الآخر ، وهذا شائع في  
كلامها ، أَلَا تَرَى أنها استعملت (نَعَمْ ، وَيَسَّ) في الأصل على أوجه ، فقالوا:  
نَعَمْ ، وَنَعَمْ ، وَنَعَمْ وَنَعَمْ ، وكذلك (بَسَّ) وكلُّ فِعْلٍ على فِعْلٍ ثانيه حرف  
حلق<sup>(٣)</sup> ، ثم لما نَقَلْتُهُما إلى إنشاء المدح والذم التزمت فيهما وجهاً واحداً ،  
وكذلك (حَبٌّ) في التعجب ، تُفْتَحُ حاؤها وتُضَمُّ ، فإذا جاءت بـ (ذا) التزمت

(١) انظر : باب الحال في الألفية ، وفي هذا الكتاب ، ص

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٣٣ .

(٣) مثل : شهد ، وكذلك كل اسم كذلك نحو : فخذ - يجوز فيه أربعة أوجه ، وانظر : باب نعم وبس ،

وقد سبق ، وابن يعيش ١٢٨/٧ .

الفتح . و (العَمَرُ والعُمَرُ) مستعملان ، فإذا قالوا: لَعَمْرُكَ التَزَمُوا فتح العين<sup>(١)</sup> ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى .

فلما ثبت للعرب هذا الأصل لم يَجْزُ أن يجرى القياسُ للفظ في كل موضع إلا مع الالتفات إلى السَّماع ، ولم نجد من العرب مَنْ يقول : قامَ القومُ كُلُّ ، ولا مررتُ بالقومِ كُلُّ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما سُمع هذا في موضعٍ / محتمل ، والقياس مع الاحتمال لا يَسْتَتِبُّ فالصحيح إذا  $\frac{١٣٣}{٣}$  الوقوفُ علي ما سُمع ، وهو الإضافة .

والمعنى الثانى أن هذه الإضافة تختص بالضمير ، فلا تُضاف هذه الألفاظ إلى الظاهر ، فلا تقول : قام القومُ كُلُّ القومِ ، ولا قامَ الرجلانِ كِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وما أشبه ذلك .

وكذلك (النَّفْسُ والعَيْنُ) ولذلك قال هناك : «مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقِ الْمُؤَكِّدَا» وما جاء على خلاف ذلك فنادر ، كقول الشاعر: <sup>(٢)</sup> :

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ  
وَأُبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ  
وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ  
يُعْطَى الرِّغَائِبَ لَمْ يَضْهَمُمْ بِإِقْتَارٍ

---

(١) اللسان (عمر) .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٤١٢ ، والهمع ٢٠٠/٥ ، والدرر ١٥٥/٢ .

والنوافل : جمع نافلة ، وهى هنا : الهبة والعطية والعار : كل ما يلزم منه سُبَّة أو عيب والرغائب : جمع رغبة ، وهى العطاء الكثير . والإقتار : ضيق العيش .

وكان هذا من قبيل قوله (١) :

\* إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَّلَاتِهَا \*

وهو قليل ، فلذلك لم يعول الناظم عليه ، أو يكون مما التزمت العرب فيه الضمير ، كما التزمت الإضافة أيضاً . وفي هذا البحث وما قبله فى المعنى الأول بحث .

فإن قلت : أتى الناظم بهذه الألفاظ مرسلّة إرسالاً ، فلم يخص منها لفظاً بمفردٍ دون مثنى أو مجموع ، فاقترضى بإطلاقه أنها تستعمل فى الجميع ، وذلك غير صحيح ، فإن «كُلًّا» و«جَمِيعًا» لا يدخلان فى تأكيد المثنى ، و«كِلَا» و«كِلْتَا» لا يؤكدان غير المثنى .

فالجواب أن هذا كله سيأتى بيانه وجه الاعتراض فيه عند قوله : «واغن بكِلْتَا فى مثنى وكِلَا» إن شاء الله تعالى . ثم قال :

وَأَسْتَعْمَلُوا أَيضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ

من عَمَّ فى التَّوكِيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ  
يعنى أن العرب استعملت فى ألفاظ التوكيد وزنَ (فَاعِلَةٍ) مبنياً من لفظ (عَمَّ) فأكدوا به . و (فَاعِلَةٍ) من (عَمَّ) تقول فيه : عَامَّةٌ .  
ولما قال : «كُلُّ» دل على أنه لابد فيه من الإضافة إلى الضمير ، فتقول قامَ القومُ عامَّتُهُم ، وقامت الهنداتُ عامَّتُهُنَّ ، وكذلك فى الإفراد نحو : أكلتُ الخبزَ عامَّتَه ، وشبه ذلك .

وقوله : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» أراد به أنهم استعملوا وزنَ (فَاعِلَةٍ) من (عَمَّ) مثلَ

---

(١) هو النابغة الجعدى ، وعجزه :

\* سَوَاقِطٍ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ \*

وهو من شواهد سيبويه ٦٣/١ ، واللسان (سقط)

يصف سيره فى الهجرة فى الوقت الذى تستكن فيه الوحش من الحر . والظلمات : جمع ظله وهو ما يستظل به . وسواقط الحر : ما يسقط منه . وأظهر : دخل فى وقت الظهيرة .



استعمالهم إياه من (نَقَلَ) فقالوا : (النَّافِلَةُ) فكذلك قالوا : عامة ، وأصله : عامَّةٌ .

وَفَسَّرَ ابْنُ النَّاظِمِ قَوْلَهُ : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» بِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ عَدَّ (عَامَّةً) مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ ، أَيْ الزَّائِدَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَإِنَّهُمْ أَغْفَلُوهُ ، قَالَ : وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ بِنَافِلَةٍ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، لِأَنَّ مَنْ أَجَلَّهُمْ سَبِيوِيَّةً ، وَلَمْ يُغْفَلْهُ <sup>(١)</sup> .

هذا ما قاله ، وهو توجيهُ ضعیف ، لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضى أن ذكره زيادةٌ غيرُ مفتقر إليها فَكَوْنُ (عامة) كذلك غير صحيح ، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك .

وأيضا فإن (جَمِيعاً) قد أغفله الجمهور فلم يذكره ، وإنما ذكره سببويه فكان إذاً من حقه أن يقيده بمثل ما قيده به (عامة) ولم يفعل ذلك ، فدل على أن ما فسر به غيرُ مراد .

أما كونُ الجمهور أغفلوا ذكر اللفظين سهواً أو جهلاً ، كما قال في «شرح التسهيل» <sup>(٢)</sup> فظاهر ، فإن سببويه ذكرهما / فقال في «باب ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسمٌ : وأما (كُلُّهُمْ) ، وَجَمِيعُهُمْ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَعَامَّتُهُمْ ، وَأَنْفُسُهُمْ) فلا يكون أبداً إلا صفة <sup>(٣)</sup> ، يعنى بالصفة التوكيد . وقال في «باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً» : وأما (جميعهم) فيكون وجهين ،

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن النازم : ٥٠٤ ، وفيه «فإن أكثرهم أغفله» و«وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة» .

(٢) شرح التسهيل (المطبوع) ٢٩١/٣ .

(٣) الكتاب ٣٧٧/١ .

يُوصَفُ به المضمر [والمظهر] ، كما يُوصَفُ بـ (كُلُّهم) ويُجْرَى فى الوصف مُجْراه - يعْنَى بالوصف التوكيد - ويكون فى سائر ذلك بمنزلة (عامَّتْهم ، وجماعتْهم) يُبْتَدَأُ وَيُنْتَى على غيره ، لأنه نكرة ، وتدخله الألف واللام <sup>(١)</sup> .

فقد أثبت كما ترى فى ألفاظ التوكيد (جميعاً ، وعامةً) مضافين إلى المضمر كـ (كُلُّ) إلا أن المبرد خالف فى (عامَّتْهم) ونفاه عن ألفاظ التوكيد ، لأن (عامةً) أقلُّ مما جرى عليه .

فإذا قلت : جاء القومُ عامَّتْهم فـ (عامَّتْهم) أقلُّ من القوم ، ولا يؤكد الشئ ببعضه . قال : وإنما يكون بدلاً <sup>(٢)</sup> .

وردّه ابن خروف بأن أصل (عامةً) العموم ، وهى مشتقة من : عَمَمْتُه ، كـ (كفلُّ) أصلها العموم والإحاطة ، ثم تقع للبعض إذا كَثُرَتْ ، فكذلك (عامةً) أصلها وبابها العموم ، ثم استعملها بعضهم فى الكثير ، فالصواب إثباتُها ، كما فعل الناظم .

ثم ذكر ما لايحتاج إلى اتصال الضمير فقال :

وَيَعْدُ كُلُّ أَكْثَرٍ بِأَجْمَعٍ

جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعٌ

جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ

يعنى أن العرب أكدت أيضاً فى (الشمول) بهذه الألفاظ التى هى (أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجُمِعَ) نحو : نَجَسَ زَيْدٌ أَجْمَعُ ، نَجَسَتْ هُنْدُ جَمْعَاءُ ،

(١) الكتاب ١١٦/٢ ، وما بين الحاصرتين زيادة من سيبويه .

(٢) لم أجده فى «المقتضب» وانظر : ارتشاف الضرب (ص ٩٧٢) .

وجاء الزيدون أجمعون ، وجاءت الهنداتُ جُمعُ .

ورُتِّبها هذا الترتيب اتكالا علي سهولة المأخذ في فهم المراد ، لأن المفرد هو المقدم في الترتيب الطبيعي على غيره . والمذكر هو المقدم في الترتيب الوضعي الاصطلاحي على المؤنث ، فافتضى أن ( أجمع ) للمفرد المذكر ، وأن ( جَمْعاً ) للمفرد المؤنث .

ولمَّا ذَكَرَ اختصاصَ المؤنث واستغناءه بـ (كِلَا وَكِلْتَا) في قوله : «واغْنِ بِكِلْتَا فِي مُنْثَى وَكِلَا» ثبت أن (أَجْمَعِينَ) للمجموع المذكر ، وأن (جُمِعَ) للمجموع المؤنث ، فظهر وجهُ مارتبته .

ثم إن هذه الألفاظ إما أن يُؤْتَى بها مع (كُلُّ) أو دونها ، فإن أتى بها مع (كُلُّ) فالواجب تقديم (كُلُّ) لأن ترتيب هذه الألفاظ إذا جُمعت مع (كُلُّ) أن تتقدم (كُلُّ) فتقول : رأيتُ زيداً كله أجمع ، ولاتعكس فتقول : رأيتُ زيداً أجمع كله ، لأن (كُلًّا) أقوى من حيث كان يُستعمل تابعا وغيرَ تابع . بخلاف (أجمع) فإنه لا يُستعمل إلا تابعا .

ومن ذلك قول الله تعالى : { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } <sup>(١)</sup> .

وأما إذا لم يُذكر معها (كُلُّ) فلك أن تأتي بـ (أجمع) وحده ، لكن إفراده عن (كُلُّ) قليل .

وعلى هذا نبّضه بقوله : «وَبِئْنَ كُلُّ قَدْ يَجِيُ أَجْمَعُ» إلى آخره . فأتى بـ (قَدْ) المؤذنة بالتقليل ، وكذلك ماذكر من فروع (أجمع) ومع ذلك فليس عنده بسماع ، بل الأمران مقيسان ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، فتقول / :

---

(١) سورة الحجر / آية : ٣٠ .

رَأَيْتُ زَيْدًا أَجْمَعَ ، وَهَذَا جَمْعَاءَ ، وَجَاءَ الزَيْدُونَ أَجْمَعُونَ ، وَالْهِنْدَاتُ جُمِعَ . وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ {وَلَنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} <sup>(١)</sup> ، وَ  $\frac{١٣٤}{٣}$  {لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} <sup>(٢)</sup> ، وَفِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ <sup>(٣)</sup> :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَ تَنِي أُرْيَعَا

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا صِيغَ مِنَ (الْكُتْعِ ، وَالْبَصْعِ ، وَالْبَتْعِ) <sup>(٤)</sup> ، وَالنَّحْوِيُّونَ أَرْيَابُ الْمُخْتَصِرَاتِ ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، يَذْكُرُونَ ذَلِكَ ، وَلَا يُغْفَلُونَهُ ، فَكَيْفَ تَرَكَهُ ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ ، غَيْرُ مُتَدَاوِلٍ فِي الْكَلَامِ ، وَمَنْ اسْتَقْرَأَ كَلَامَ الْعَرَبِ وَجَدَ الْأَمْرَ كَذَلِكَ . ثُمَّ قَالَ :

وَلَنْ يُفِيدَ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ

(١) سورة الحجر / آية : ٤٣ .

(٢) سورة الحجر / آية : ٣٩ .

(٣) المغنّى ٦١٤ ، والهمع ٢٠١/٥ ، ٢٠٥ ، والدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، والأشمونى ٧٦/٣ ، ٧٨ ، والخزانة ١٦٨/٥ ، والعينى ٩٣/٤

والذلفاء اسم امرأة بعينها ، ويقال : إِنْ أُعْرِيَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ وَمَعَهَا صَبِيٌّ يَبْكِي ، فَلَمَّا بَكَى قَبْلَهُ فَانْشَأَ يَقُولُ هَذَا الرَّجُلُ .

(٤) يقال : كَتَعَ الرَّجُلُ كُتْعًا ، إِذَا تَقَبَّضَ وَانْضَمَّ ، وَكَتَعَ بِالشَّى : ذَهَبَ بِهِ . وَالْكُتْعُ أَيْضًا التَّعَامُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَى عَلَيْهِ حَوْلُ كُتْعٍ ، أَيْ تَامَ .

وَالْبَصْعُ - بِكَسَوْنِ الصَّادِ الْجَمْعِ ، وَبِتَحْرِيكِهَا : الْخَرْقُ الضَّيْقُ لَا يَكَادُ يَنْفُذُ مِنْهُ الْمَاءُ وَالْبَتْعُ - بِفَتْحَتَيْنِ - طَوِيلُ الْعُنُقِ ، مَعَ شِدَّةٍ مَغْرُزَةٍ ، وَالْبَتْعُ مِنَ الرِّجَالِ : الطَّوِيلُ ، أَوْ الطَّوِيلُ الْعُنُقُ .

وعن نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمِنْعُ شَمِلُ

أفاد هنا معنيين ، أحدهما منصوبٌ عليه ، وهو أن الأسماء النكرات يصح توكيدها ويجوز قياسا ، لكن بشرط حصول الفائدة به . وذلك أن توكيد النكرة تارةً يكون غير مفيد فلا يجوز ، نحو : رأيتُ رجلاً نفسه ، وجاعني رجلُ نفسه ، وأتاني ناسٌ كلُّهم ، فهذا ونحوه ممنوع ، من حيث إنه لا يُحَصِّلُ فائدة ، ولأن التوكيد إنما يفيد فيما حُصِّلَ معناه عند المخاطب ، والنكرة لم تَحَصِّلْ بعد ، فكيف تؤكِّد ؟

وهذا معنى قول الزجاجي<sup>(١)</sup> : لأن النكرة لم تُثَبِّتْ لها عينٌ فتؤكِّد .

وأيضاً فإن التوكيد شبيه بالنعت ، وقد تقرّر أن ألفاظ التوكيد معارف ، فكما لا تُنعت النكرة بالمعرفة كذلك لا تؤكِّد بها . وهذا التعليل الثانى جارٍ على طريقة البصريين<sup>(٢)</sup> .

وتارةً يكون توكيد النكرة مفيداً فيجوز عند الناظم ، لأن الفائدة هي المتَّبعة . فإذا قلت : صمْتُ شهراً كلّه ؛ أو قمتُ ليلةً كلَّها ، وسرتُ يوماً أجمع ، وهذا أسدُ نفسه ، وعندى درهمٌ عينُه - فيذكر (كلُّ) عُلِمَ أن الصيام وقع فى جميع الشُّهر ، والقيام وقع فى جميع الليلة ، ولو لم يُذكر لكان محتملاً كالمعرفة سواء .

وكذلك (أجمع ، والنفس) وغيرهما ، فيذكر (أجمع) عُلِمَ أن السَّيْرَ وقع فى اليوم كلّه لا فى بعضه ، ويذكر (النفس) عُلِمَ أن المشار إليه أسدٌ حقيقى لاشبيه به ، ويذكر (العين) عُلِمَ أن الذى عندك درهمٌ مَصْنُوعٌ ، لا صِرْفُهُ ولا مَوَازِنُهُ . قال فى «الشرح» بعد التمثيل : فتوكيدُ النكرة ، إن كان هكذا - يعنى

(١) الجمل له (٣٤) [الطبعة الثانية - باريس ١٩٥٧م] .

(٢) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف للأبصارى : ٤٥٥ (المسألة الثالثة والستون) .

مفيداً حقيقاً بالجواز وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته ؟  
وأما لا فائدة فيه نحو : اعتكفت وقتاً كله ، ورأيت شيئاً نفسه -  
فغير جائز ، قال : فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو بالمنع مطلقاً فليس  
بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب <sup>(١)</sup> .

وإنما قال هذا لأن البصريين ، غير الأخفش ، يمنعون تأكيد  
النكرة مطلقاً ، أفاد أولاً ومن الكوفيين من يجيز مطلقاً ، أفاد أولاً .  
حكاها في «الشرح» .

وما ذهب إليه الناظم هو مذهب بعض الكوفيين ، ورأى الأخفش .  
والذي نقل هنا خلاف ما نقله ابن الأنباري عن الكوفيين ، من أن الجواز  
عندهم / مقيد بأن تكون النكرة مؤقتة لا مطلقاً ، ولم يحك عنهم خلاف  
ذلك <sup>(٢)</sup> . وهو أشبه بنقل الأئمة مما نقله المؤلف في «الشرح» .

وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه لما ذكره الناس من الخلاف إلا في  $\frac{١٣٦}{٣}$   
شيء آخر حسبما يذكر على إثر هذا بحول الله .  
ومما استدك به للجواز قولُ الرازي <sup>(٣)</sup> :  
أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ  
وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٥ - ب) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة - الثالثة والستون) ص ٤٥١ - ٤٥٦ .

(٣) سيبويه ٢٢٦/٤ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والتصريح ٢٨٦/٢ ، والعيني ٥٠٤/٤ ،  
واللسان (ذرع ، فرع ، رمي ، علا)

الرجز لحميد الأرقط ، يصف قوساً . وقوله : «وهي فرع أجمع» معناه أنها عملت من غ  
صن كامل ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها . وقوله : «وهي ثلاث أذرع وإصبع  
أى تامة . وانظر : شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥٣ .

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعُ أَجْمَعٍ  
وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْنَابُ بَعِ  
وقال الآخر (١) :

\* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

ومن أبيات الحماسة (٢)

أُولَآكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كُلِّيهِمَا  
جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٍ وَمُنْكَرٍ  
وقال الآخر (٣) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا  
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَفَا

إلى أشياء غير هذا .

وما ذهب إليه الناظم حسنٌ إن ساعد قياسه سماعٌ يُعْتَدُ به في القياس ،  
ويُخْرَجُ بكثرته عن الشذوذ وتكلف التأويل ، وإلا فلنحاة البصرة أن يقولوا : إن  
النكرة لا يصح توكيدها قياساً ، إذ ليس لها عينٌ ثابتة كال معرفة ، فينبغي ألا  
تؤكد ، لأن توكيد ما لا يُعرف غير مفيد .

(١) ابن عيش ٤٥/٣ ، والأشمونى ٧٨/٣ ، والهمع ٢٠٤/٥ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والخزانة ١٨١/١ ،  
١٦٩/٥ ، والعينى ٩٥/٤ .

وقائله مجهول . وصَرَّتْ : صوتت . والبكرة : هى التى يستقى عليها من البئر ، وهى خشبة  
مستديرة ، فى وسطها حز للجل ، وفى جوفها محور تدور عليه . والمعنى أن الاستقاء من البئر .  
لم ينقطع يوماً كاملاً .

(٢) الإنصاف ٢٢٣ ، والخزانة ١٧١/٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٩٩٠ ، وبشرح التبريزى ٣٤/٣ .  
والبيت لمسافع بن حذيفة العبسى وأولاك : لفة فى : أولئك . وينوخير وشر : ملازمون لفعل الخير  
والشر مع الإصدقاء والأعداء . والمعروف : الجميل الظاهر ، وضده المنكر . وأَلَمٌ : نزل وعرض .

(٣) تقدم الاستشهاد به وتخريجه فى الباب نفسه ، انظر : ص ١٦ .

وأيضاً فالنكرة شائعة فى جنسها ، والتوكيد يقتضى التخصيص ، وهما كالمتنافيين فلا يجتمعان ، ولهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة ، والعكس ، كما تقدم <sup>(١)</sup> . هذا وجه القياس . وأما السَّماعُ فلم يَأْتِ منه ما يَشْفى غُلَّةً . ولهذا كله يشمل المنع ما أفاد وما لم يُفد عند نحاه البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هى المانعة فقط ، بل ثَمَّ عندهم أمرٌ آخر زائد عليه ، وهو الوضع العربى ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يَعتمدوا عليها فى نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فليعلم الناظرُ أن قول إمام الصنعة <sup>(٢)</sup> : «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسِّرْ» أصلٌ عظيم ، لا يفهمه حق الفهم إلا من قَتَلَ كلام العرب علماً <sup>(٣)</sup> ، وأحاط بمقاصده .

وكثيراً ماتجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لأبسوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ، اتكالا على قياس مجرد ، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك .

والصوابُ الاستنادُ إلى السماع ، ثم النظرُ فى قياسه إن كان ، لا العكسُ . وقد مر لهذا بيان فيما تقدم .

والمعنى الثانى من معنى هذين البيتين ، وهو غير المنصوص عليه ، أن باب التوكيد المعنوى أصله للمعارف دون النكرات ، نحو : جاعى الأميرُ نفسه ، والقومُ كُلُّهم ، لأن المعنى الذى لأجله مُنِعَ توكيدُ النكرة مفقودٌ فى المعرفة ، إذ كانت المعرفة قد ثَبَّتَتْ عَيْنُهَا ، وظهرت حقيقتها .

(١) انظر : ٦١٨/٤ ، وأيضاً : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٥٥ .

(٢) يقصد بإمام الصنعة سيبويه رحمه الله ، وقد ورد هذا القول فى الكتاب (٢٦٦/١) وفى نسخة منه «ثم قس بعد»

(٣) يقال : قتل فلان الشئ علماً ، إذا تعمق فى بحثه فعلمه علماً تاماً .



وإنما لم يصرِّح الناظم بصحة تأكيد المعرفة لكون ذلك مفهوما من قِيَّده في النكرة ،

وهو قوله : «وإن يُفِدْ» إذ من المعلوم أن تأكيد المعرفة مفيد على الإطلاق ، اعنى من غير قيد تتقيدُ به فى حصول الفائدة .

وقوله : «عن نَحَاةِ البَصْرِ» متعلِّقٌ بمحذوف ، هو حال من فاعل (شَمِلَ) تقديره : المنعُ شَمِلَ منقولاً عن نحاة البصرة ، أو يكون المجرور خبرَ المبتدأ الذى هو (المنعُ) و (شَمِلَ) جملةٌ حالية وإن كان الفعل ماضياً ، إذ قد أجاز المؤلف ذلك ، وحَمَلَ عليه قوله تعالى : { قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ }<sup>(١)</sup> ، ف (قُلْتَ) عنده جملةٌ حالية من ضمير الخطاب / ١٣٧  
المتقدِّم ، فكَذلك يكون هنا . ولا يجوز تعلقُ المجرور بـ (المنع) لأنه مصدر لا يتقدَّم عليه معمولُهُ . ثم قال :

وَأَغْنَى بِكِلْتَا فِى مُثْنَى وَكِلاَ

عن وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَاءَ

لَمَّا كان قد ذَكَرَ أولاً أنه يُوَكِّدُ بعد (كُلُّ) بـ (أَجْمَعُ) ومتصرفاته ، وبقي (كِلاَ وَكِلتَا) مسكوتاً عنهما أخذ الآن يذَكِّرُ حكمهما فى ذلك ، فأخبر أنهما ليسا كـ (كُلُّ) فيما تقدَّم ، بل يُسْتغْنَى بهما عما بعدهما من (أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءَ) فإذا قلت : (جاء الزيدان كلاهما) فلا تقول : أجمعان ، وإذا قلت : (جاء الهندان كلتاها) فلا تقول بعده : جمعاوان ، لأن العرب استغنت بـ (كلا وكتا) عن ذلك ، فلمَ تتكلَّمُ به . وعدمُ السماع دليلُ على

(١) سورة التوبة / آية : ٩٢ .

الاستغناء . وقد نَبَّه الناظم على هذه العلة بقوله : « واغْنِ بِكَذَا » أى  
استَغْنِ بِذلك كما استغنت العرب . فإن قلت : من أين يُفهم تعيينُ ( كِلَا )  
للمذكر ، و ( كِلْتَا ) للمؤنث ، وهو قد قَدِّمَ ( كِلْتَا ) على ( كِلَا ) والتقديمُ إنما  
يستحقُّه المذكرُ ؟ فالجواب أن ذلك يُفهم له من قوله « عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَاءَ »  
لأن وزن ( فَعْلَاءَ ) للمؤنث، ووزن ( أَفْعَلْ ) للمذكر كما تقدم، فإذا رجع الأول للأول،  
والثاني للثاني تعيَّن أن ( كلتا ) للمؤنث، و( كلا ) للمذكر، وتعين أنهما معاً للمثنى  
بقوله : « في مُثْنَى »

لكن هنا نظر من أوجه :

أحدها أن وزن ( فَعْلَاءَ ) ووزن ( أَفْعَلْ ) إنما هما توكيدٌ للمفرد لا للمثنى، وهو  
قد قال : « اغْنِ بِكَذَا في التَّنْثِيَةِ عن وزن كذا » وهذا الكلام يقتضى أن المثنى كان  
مستحقاً لهما، وذلك غير صحيح، لأن المثنى لا يستحق في المذكر ( أَفْعَلْ ) ولا في  
المؤنث ( فَعْلَاءَ ) وإنما يَسْتَحِقُّ تثنيتَهُما .

والعذرُ أن مراده تثنيتُهُما لانفُسُ الوزنين، فكأنه على حذف المضاف، أى  
عن تثنية وزن ( فَعْلَاءَ ) ووزن ( أَفْعَلْ ) وإنما ترك بيان ذلك اتِّكالا على فهم المراد،  
إذ لا يَعْسُرُ فهم ذلك على طالب العلم، وهو عذرٌ كما ترى .

والثاني أنه قَصَرَ الاستغناء بـ ( كِلَا وَكِتَا ) عن ( أَجْمَع وَجَمْعَاءَ ) فاقتضى  
أن ( كِفْلًا ، وَجَمِيعًا ، وَعَامَّةً ) لا يُسْتَغْنَى بهما عنها، فيجوز أن تجتمع عنده، إذ لم  
يُبَيَّن فيما قبل أن ( كِلَا وَكِتَا ) في المثنى عوضٌ من ( كُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ ) فانضمَّ  
إلى ذلك مفهومُ هذا التقييد، فأوهم أنه يقال : جاء الزيدان كُلُّهُما كلاهما، أو  
بالعكس . وكذا في ( عامَّةً ، وَجَمِيعٌ ) وهو غير مستقيم .

والجواب أن المفهوم هنا معطل، لأنه مفهوم اللَّقَب<sup>(١)</sup>، كما تقول :  
فلان غنيٌّ عن زيد، فلا يَقْتَضِي أنه غنيٌّ عن عمرو، كما يقوله الدَّقَاق  
وشنُود<sup>(٢)</sup>، فالصحيح خلافه.

وإذا لم يكن للموضع هنا مفهوم فنقول : ذكر الناظم أولاً ألفاظاً  
ستة كلها بمعنى واحد، عَيَّنَ منها واحداً للتبعيَّة لـ (كُلُّ) وهو (أَجْمَعُ)  
فبقيت الخمسة يُعْطَى النظرُ فيها أن كل واحد منها قائم مقام الآخر  
لاتّباع له، فإذا أُكِّدَ بأحدهما قام مقام التوكيد بالآخر. وإذا كان كذلك  
تبيَّن من مساق كلامه، مع فهم المعنى المراد، أن وقوعها في التوكيد على  
البَدَلِيَّة. ثم أخرج (كلا، وكلتا) إلى باب المثني، بخلاف (كُلُّ، وعامة،  
وجميع) فدل على / منع اجتماعها معهما.

١٣٨  
٣

ولما تَبَيَّنَ أن (كِلَا) للمذكر، و(كِلْتَا) للمؤنث لم يصح أن يتعاقبا  
على شيء واحد، بل يختص هذا بالمذكر، وهذا بالمؤنث، فصح معنى  
كلامه واستتَبَّ.

فإن قيل : إن هنا إيهاما في كلامه، وذلك أنه لما قال : «وَكُلًّا اذْكُرْ»  
في الشمول، إلى آخره - اقتضى أن جميع تلك الألفاظ تُستعمل في كل  
ما يَقْتَضِي الشمول، من مفرد أو مثني أو مجموع، لكنه خَصَّ (كلا،  
وكلتا) بالمثني، فبقي ما عداهما مستعملاً في الكلِّ. وهذا غير صحيح،

(١) سبق التعريف بمفهوم اللقب ومفهوم الصفة عند شرح قول الناظم.

(٢) الدقاق هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي، صاحب الأصول. تفقه  
وقرأ القرآن وسمع الحديث، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. [الوافي بالوافيات ١/١١٦]  
ويقصد بقوله «شنود» ما شذ من الأصوليين عما عليه أكثرهم من تعطيل مفهوم اللقب،  
كالصيرفي وابن خوز منداد. وانظر : [المختصر في أصول الفقه لابن اللحام : ١٣٤].

فإن المثني لا يؤكد بـ (كُلُّ) ولا (جميع) ولا (عامّة). على أنه قد نصّ في «التسهيل»<sup>(١)</sup> على أنه قد يستغنى بـ (كُلُّهما) عن (كِلْتَيْهما وِكِلَيْهما) ولم يأت له في «الشرح» بشاهد.

وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه»<sup>(٢)</sup> على امتداد باعه، وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذا لامُعَوِّلٌ عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة»<sup>(٣)</sup> غيرُ مَخْلُصٍ - قيل : الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلاً :

وفي الشُّمُولِ بالضُّميرِ مُوصَلاً  
يَخُصُّ مَا تُنْثِي كِلْتَا وَكِلاً  
وغيرُ مَا تُنْثِي كُلُّ وَنُقِلَ  
مَعَ ذَا جَمِيعٍ والضُّميرُ يَتَّصِلُ  
ثم قال : «وَأَسْتَغْمَلُوا أَيْضاً كُلُّ فَاعِلَةٍ» إلى آخره - لكان المعنى مَخْلُصاً من ذلك الشُّغْبِ<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

والثالث أن الناظم قد بيّن في «قسم الشمول» ترتيب ألفاظه بعضها على بعض بقوله : «وَيَعْدَ كُلُّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ» ولم ينبّه على ذلك في «قسم إثبات الحقيقة» وترتيب ألفاظه بعضها على بعض، ولا يبيّن ذلك فيما إذا اجتمع القسمان، وإنما قال هناك : «بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ» وليس فيه ما يدل على التقديم ولا الترتيب، فسكوته في الموضعين، وتنبهه على الموضع الآخر قد

(١) ص ١٦٤، وعبارته «وقد يُستغنى بكليهما عن كليتيهما، وبكليهما عنهما»

(٢) التذييل والتكميل (ج ٤ ص ١٠٥ - ب).

(٣) يقصد الألفية.

(٤) الشُّغْبُ - بالفتح والإسكان - الجلبة والخصام. وكذلك تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب.

يُشعر بعدم الترتيب، وأنه غير مطلوب، وليس كذلك عند النحويين، بل إذا جُمعت (النفْسُ، والعين) قُدِّمت النفس، لأنها أُبَيِّنُ في أداء المعنى وإذا اجتمع «كُلُّ» و «أَجْمَعُ» قدم «كُلُّ» لأنه يُستعمل توكيدا وغير توكيد، بخلاف (أَجْمَعُ) فإنه لا يستعمل إلا توكيدا. فلم يبق إلا الترتيب المذكور.

وأما إذا اجتمع القسمان فالذى لـ (إثبات الحقيقة) هو المقدم، لأن إثبات الحقيقة أكد في تحصيل الإفادة، وهو ظاهر.

فكان الناظم مقصراً بإهماله هذا الحكم جملة، وليس في تقديمه (النفْسُ) ذِكْراً إشعاراً بذلك يُعتمد عليه، مع أنه يبقى ترتيب أحد القسمين على الآخر، ولا جواب لي عنه.

واعلم أن الاستغناء المذكور في قوله : «وَأَغْنِ بَكِلَتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا» مختلف فيه، فالبصريون على ما قال. وأما الكوفيون فأجازوا الإتيان بـ (أَجْمَعُ، وَجَمْعَاءُ) مثنَّيْن بعد (كَلَا، وَكَلَتَا) قياساً، فيقولون : جاء الزيدان كلاهما أجمعان والهندان كلتاها جمعاً وان. وإلى الجواز ذهب ابن خروف. والصحيح المنع كما تقدم، لعدم السماع المسوغ للقول به.

ثم قال :

وإنْ تُوكِّدِ الضميرَ المتَّصلَ

بالنفس والعينِ فبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ

/عَنَيْتُ ذَا الرِّفْعِ وَأَكْـدَوُا بِمَا

سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا

يعنى أن الضمير المتصل إذا أُريدَ توكيده لإثبات الحقيقة بـ (النفْس والعين) وكان ضمير رفع فإنما توكيده بعد الإتيان بالضمير

المنفصل، فتقول : زيدٌ قامَ هو نفسُهُ، وهندُ قامتُ هي نفسُها، وقمتَ أنتَ نفسك، ونحو ذلك.

وذلك أن الضمير المراد توكيده لا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً، فإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون ضميرَ رفع أو غيره، فإن كان ضميرَ رفع فلا يخلو أن يكون توكيده بـ (النفس والعين) أو بغير ذلك، فهذه أربعة أقسام.

فأما الأول - وهو أن يكون ضمير رفع متصل مؤكداً بـ (النفس والعين) فالحكم ما ذكر، فلا يجوز أن تقول: زيدٌ قامَ نفسُهُ، وهندُ قامتَ عينيُّها، إلا على ضَعْفٍ<sup>(١)</sup>، والتوكيد هنا جارٍ مجرى العطف حسبما يذكّره في بابهِ<sup>(٢)</sup>.

ووجه ذلك أن (النفس، والعين) لكا كانا يستعملان واليَّين للعوامل على غير التأكيد أتی بالضمير المنفصل ليرتفع اللبسُ الذي كان يعرض لو لم يؤت بالضمير.

ألا ترى أنك لو قلت : المالُ قبضَ عينُهُ، وهندُ خرّجتَ نفسُها - لم يتبيّن كونُ (النفس) توكيداً إلا بالضمير المؤكّد. وكذلك (العين) مثل (النفس) ثم حملوا ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس، ليجرى الباب على حكم واحد، فقالوا : قاموا هم أنفسهم، وقُمْنَ هنَّ أنفسُهُنَّ، ونحو ذلك.

وأيضاً فإن الضمير المتصل، وإن برز، جارٍ من الفعل مجرى الجزء، بأدلة كثيرة دلت على ذلك، فكان التوكيد، إذا لم يؤكّد الضمير، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأزالوا قبح اللفظ بهذا الضمير المنفصل.

وأما القسم الثاني - وهو أن يكون ضمير رفع مؤكداً بغير النفس والعين - فقيّد الإتيان بالضمير المنفصل غير ملتزم، بل يجوز جوازاً حسناً أن تقول : قاموا كلّهم، وقُمْنَ جُمعٌ، ونحو ذلك .

(١) انظر : ابن يعيش ٤٢/٣، والهمع ١٩٧/٥.

(٢) انظر : ص ١٤٩، ١٥٠.

ووجهه ظاهر مما تقدم، لأن (أَجْمَعَ) لما كانت لاتلى العوامل ارتفع اللبسُ من أصلٍ، إذ لا يقال : (قام أجمعون) البتَّة، ولا يقال أيضا : قام كلُّهم، إلا على ضَعْف<sup>(١)</sup>، فصَحَّ عدم الالتزام.

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَكْذُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يَلْتَزِمَا»

فالواوُ في قوله : «وَالْقَيْدُ لَنْ يَلْتَزِمَا» واو الحال من ضمير «أَكْذُوا» أي أَكْذُوا غير ملتزمين للقيد المذكور، وهو قيد الإتيان بالضمير المنفصل. والضمير في «سِوَاهُمَا» عائد على (النفس، والعين).

وإنما قال : «وَالْقَيْدُ لَنْ يَلْتَزِمَا» تنبيهاً على أنه جائز أن يؤتى به، فيقال : قامواهم كلُّهم، وقمتم أنتم أجمعون. وسيأتى ذلك في التوكيد اللفظي على اثر هذا بحول الله تعالى.

وأما القسم الثالث - وهو أن يكون ضميراً متصلاً غير مرفوع - فلا يُطلب فيه ذلك القيد أيضاً، أخذاً من مفهوم قوله : «عَنِيتُ ذَا الرُّفْعِ» فبقي غيرُ ذي الرفع على أصله من عدم التقيد، فيجوز أن تقول : رأيتُكَ نفسك، وأكرمتُهُ نفسه عَيْنَهُ / ونحو ذلك.

ووجهه أن ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه، فحصل به الفصل، وبرز كلمة أخرى، فلم يحتج إلى توكيده بالضمير المنفصل.

وكذلك ضميرُ الجر نحو : مررتُ بِكَ نفسك، ومررتُ بِهِ عَيْنَهُ، ففارقا بذلك ضميرَ الرفع.

وأما القسم الرابع - وهو أن يكون الضمير منفصلاً - فمقتضى كلامه أيضاً عدمُ الافتقار إلى القيد المذكور، فدخل تحت ما تقدم أولُ

الباب من الجواز من غير قيد. وذلك صحيح، فإن الضمير المنفصل جارٍ هنا مجرى الظاهر، ولذلك يجوز العطف عليه من غير فصل فتقول : ما قام إلا أنت وزيدٌ، فكذلك تقول هنا : ما قام إلا أنت نفسك، وما رأيتُ إلا إياه نفسه. وكذلك ما أشبهه.

وقوله : «فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ» «بَعْدَ» معمول لفعل محذوف دلٌ عليه فعل الشرط، أى فَوَكَّدَهُ بعد المنفصل، أو فجىء بهما تأكيداً أو نحو ذلك. والكلام مختصر لفهم المعنى، وحقيقته : فَوَكَّدَهُ بهما بعد الإتيان بالمنفصل، أو يكون المعنى : فاجعله بعد المنفصل.

وهنا تَمَّ كلامه في التوكيد المعنوى. ثم انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي

مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ : ادْرُجِي ادْرُجِي

ويعنى أن التوكيد اللفظي معناه أن يُؤتى باللفظ المراد توكيده مكرراً بنفسه، كما مثَّل في قوله للمؤنث : ادْرُجِي ادْرُجِي يا هندُ. وقد يكون للمذكر: ادْرُجْ ادْرُجْ يا زيد، بضم الجيم الأولى وكسرها. وعلى الكسر يستوى لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في (ادْرُجْ) الأول.

وفي هذا المثال إعلامٌ بأن هذا التوكيد غير مُختص بالاسم، إذ لم يقيَّد بالمثال به.

وهو يحتمل أن يكون من توكيد الفعل، وأن يكون من توكيد الجملة إذا قلنا : إنه أمرٌ لمذكَّر. وإذا أعطى عدم الاختصاص اقتضى الإطلاق في كل ملفوظ به، فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.



فأما توكيد (الاسم) فنحو : قام زيدٌ زيدٌ، ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح

وقالت العرب : ضَبًّا ضَبًّا كيف صدته! وإنما أنت سَيِّراً سَيِّراً<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن يكون منه قول الله تعالى : {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا<sup>(٣)</sup>}

وقال الآخر<sup>(٤)</sup> :

هَلَا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا!

وقال مسروق بن الحارث الأرحبي يرثي رسول الله صلى الله عليه

وسلم<sup>(٥)</sup> :

وَقَدَّتْهُ النَّفُوسُ لَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ فِرَارٌ وَأَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ!

وقال الآخر<sup>(٦)</sup> :

---

(١) سيبويه ٢٥٦/١، والخصائص ٤٨٠/٢، والهمع ٢٨/٣، والأشعوني ١٩٢/٣، والتصريح ١٩٥/٢،

والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٥/٤، والدرر ١٤٦/١، ١٥٨/٢

والبيت لمسكين الدارمي، ديوانه ٢٩، وقد ينسب لإبراهيم بن هرمة. والهيجا : الحرب ، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الإخوان فإنهم عون على الزمان فإن من عدم الإخوان كان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.

(٢) سيبويه ٣٣٥/١.

(٣) سورة الفجر ٢١.

(٤) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ١٣٥ ، وخزانة الألب ١ / ٣٢٢ .

(٥) لم أجده فيما لدي من المصادر .

(٦) سيبويه ٢١٥/٢، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ١٦٢/٢

والبيت لمهلل بن ربيعة ضمن أبيات قالها بعد أن أخذ بثأر أخيه كليب. وأنشروا : أحيوا، من أنشر الله الميت، إذا أحياه. وكان بنو بكر قتلوا أخاه كليباً في أمر البسوس التي دامت الحرب بسببها أربعين عاماً. فقال هذه الأبيات يتوعدهم ويستهنئ بهم.

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كُلَّيْبًا  
يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟  
وأما توكيد (الفاعل) فنحو : قام قام زيدٌ. ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup> :  
فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبِفَلْتِي  
أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ  
وقام الراجز<sup>(٢)</sup> :

بئس مقامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ  
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَقْعَنْسَسِ  
وأما توكيد (الحرف) فنحو : نَعَمْ نَعَمْ، وَبَلَى بَلَى، وَلَا لَا. ومنه قول  
الشاعر<sup>(٣)</sup> :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا  
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

(١) الخصائص ١٠٣/٣، وابن الشجري ٢٤٣/١، والهمع ١٤٥/٥، ٢٠٧، والأشمونى ٩٨/٢،  
والتمريض ٣١٨/١، والخزانة ١٣٨/٥، والعيني ٩/٣

ويروى «النجاة» وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٢) المنصف ١٤/٣، وابن الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٦، والهمع ٤٣/٥، والدرر ١١٥/٢،  
واللسان (مرس)

وقائله مجهول، وهو مثل سائر. ومقام : اسم مكان الإقامة. وأمرس : أعد الحبل إلى موضعه من  
البكرة. والقعو أحد خشبتين تكتنفان البكرة، وفيهما المحور. واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف.  
ومعنى قوله : «إما على قعو وإما اقعنسس» أن المستقي إن استقى ببكرة فوقع حبلها في غير  
موضعه قيل له : أمرس، أى أعد حبلك إلى موضعه. وإن استقى بغير البكرة ومتح حتى أوجعه  
ظهره قيل له : اقعنسس واجذب الدلو.

(٣) هو جميل بن معمر العذري، ديوانه ٧٩، والأشمونى ٨٤/٣، والهمع ٢٠٨/٥، والخزانة ١٥٩/٥،  
والتمريض ١٢٩/٢، والعيني ١١٤/٤

وأبوح : أظهر وأعلن. وبثنة : اسم محبوبته، والمشهور (بثينة) بالتصغير. والمواتق : جمع موطق،  
وهو العهد، وأما المواتيق فجمع ميثاق.

وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

١٤١  
٣

/ لَيْتَ شِغْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

أَمْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وقال الآخر<sup>(٢)</sup>:

لَيْتَ وَهْلَ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وأما تأكيد (الجملة) فنحو: قام زيدُ قام زيدُ، ومنه قوله تعالى:

{فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ<sup>(٣)</sup>} وهى جملة دعاءٍ أُعيدت تأكيداً. وقال

تعالى: {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ<sup>(٤)</sup>} وقوله: {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ

يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا<sup>(٥)</sup>} وقال عوفُ بن الخِرْع<sup>(٦)</sup>:

وَكَاأَنْتَ فَرَزَارَةٌ تَصَلَّى بِنَا

فَأُولَى فَرَزَارَةٌ أُولَى فَرَزَارًا

- 
- (١) المغنى ٢/٢٩، والأشمونى ٣/٨٣، والعيني ٤/١٠٩، والهمع ٥/٢١٠، والدرر ٢/١٦١  
والبيت للكميت بن معروف. والردي: الهلاك. ورواية العجز في المصادر السابقة «أَمْ يَحُولُنْ»  
بدون ذاك حمامٌ والحمام: الموت.
- (٢) هو رؤية، ملحقات ديوانه ١٧١، وابن يعيش ٧/٧٠، والمغنى ٣٩٣، والأشمونى ٢/٦٣،  
والتصريح ١/٢٩٤، والهمع ٤/٥٤، والعيني ٢/٢٥٤، والدرر ١/٢٠٦.
- ويروى (بيع) على اللغة الأفصح.
- (٣) سورة المدثر / آية: ١٩، ٢٠.
- (٤) سورة النبأ / آية: ٤، ٥.
- (٥) سورة الشرح / آية: ٥، ٦.
- (٦) البيت من شواهد سيبويه ٢/٢٤٣، وهو من المفضلية (١٢٤) المفضليات ٤١٦  
ويروى الصدر «كادت فرزارة تشقى بنا» أى نوقع بها فتشقى. وتصلى بنا: تعانى من  
شرنا. وأولى لك: كلمة تهديد ووعيد، ومعناها: الشر أقرب إليه.

وأنشد المؤلف<sup>(١)</sup>:

أَلَا حَبُّذَا حَبُّذَا حَبُّذَا

حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى

وهذا كثير في الكلام.

وقول الناظم : «يَجِي» أتى به محذوف اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب، فإن منهم من يقول : (يَجِي، وَيَسُو، وَيَسْتَجِي) ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>. وحكى ذلك في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> و«الدرجى» من : دَرَج الضَّبُّ والرجلُ، يَدْرُجُ، دُرُوجًا، إذا مشى.

ولما ذكر التوكيد اللفظي مجملًا، وكانت له أحكام زائدة على مجرد تكرار الأول أخذ يذكر ذلك فقال :

وَلَا تُعَدُّ لَفْظٌ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلًا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمَ وَكَبَلَى

الألفاظ المراد تكرارها على قسمين، قسم مستقل بنفسه كالاسم الظاهر، والفعل، والحرف القائم مقام الجملة، وهو حرف الجواب، فهذه - من حيث لا تفتقر إلى لفظ آخر تعتمد عليه - تُعاد وحدها كما تُعاد الجملة المؤكدة، كقولك : قام زيدٌ زيدٌ، وقامَ قام زيدٌ، وبلى بلى، ونحو ذلك.

(١) المنصف ٨٢/١، والهمع ٥٠/٥، والدرر ١١٧/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وقائله مجهول.

(٢) أصلها : يجي، ويسوء، ويستحيى (بياض).

(٣) ص : ٣١٤، وعبارته «وبعض العرب يحذف همزة (يجي)، ويسوء» وإحدى يائى (يَسْتَحْيِي) ويجريهن مجرى (تغى، وَيَسْتَبِي) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره» وانظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

وقسّم لا يستقل بنفسه، وإنما يأتى معمولاً بغيره، ومتصلاً به، وذلك الضمائر المتصلة، والحروف غير القائمة مقام الجملة، فهذه - من حيث لا تستقل بأنفسها - تفتقر إلى إعادة ما اتصلت به إذا كرّرت.

وهذا المعنى أراد بقوله «ولأتعد لفظ ضمير متصل» إلى آخره، يعنى أنه لا يجوز أن يكرّر الضمير المتصل وحده دون اللفظ الذى وصل به، كان ذلك اللفظ اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فتقول إذا أكدت الضمير : فَعَلْتُ فَعَلْتُ، وَضَرَبَكَ ضَرَبَكَ، وَمَرَرْتُ بِهِ بِهِ، وَجَاعَنِي غُلَامِي غُلَامِي، ونحو ذلك.

وإنما كان ذلك لأن إعادته تُصَيِّرُه منفصلاً، والمراد المتصل، فكان نقضاً للغرض.

وكذلك الحروف التى لم يتحصّل بها جوابٌ لا بد من إعادة ما اتصلت به معها، وذلك قوله : «كذا الحروف غير ما تحصيل به جواب» وهو الحرف الذى يكون جواباً للمتكلم، وهو : نَعَمْ، ولا، وبَلَى، وما فى معناها، فلا يُحتاج إلى اتصال شيء بها، لأنها فى تقدير كلام تام مستقل، فعُولِمَتِ معاملة المستقل.

وأما ماسواها فهو مفتقر إلى غيره، فلم يمكن إعادته وحده، فتقول إذا أكدت الحرف غير الجوابي: فَيْكَ فَيْكَ رَغْبَتِي، وَإِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَزَيْدًا لَزَيْدًا قَائِمًا.

وهذا المعنى نص عليه ابن السراج فى / «الأصول»<sup>(١)</sup>. وخالف فيه<sup>١٤٢</sup>/<sub>٣</sub> الزمخشري، فأشار إلى جواز : إِنْ إِنْ زَيْدًا قَائِمًا<sup>(٢)</sup>، وليت ليت عمراً منطلقاً.

(١) حيث قال (١٨/٢) : «إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به، ولا سيما إذا كان عاملاً».

(٢) فى الأصل «إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا قَائِمًا» والصواب ما أثبتته من (س، ت) ومن ابن يعيش ٤١/٣.

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه، وسماع يُعَوَّل عليه.  
وعدَّ ماجاء من قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي  
وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا نَوَاءُ  
ونحوه من الضرورات.

وفيما قاله هنا نظرٌ من وجهين، أحدهما أنه قَصَرَ ما لا يستقل على إعادة  
ما اتَّصَلَ به فقط، فاقتضى أنه، وإن فُصِّل، لا بد من إعادة ما اتَّصَلَ به، أعني  
فُصِّل بين المؤكَّد والمؤكَّد، وليس كذلك (عنده<sup>(٣)</sup>) فإن الفصل بينهما - في رأيه -  
قائمٌ مقام إعادة ما اتَّصَلَ به، فقلوه<sup>(٤)</sup>:

لَيْتَ وَهَلْ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ  
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ  
ليس بضرورة، وكذلك ما كان مثله من المفاصول، نحو<sup>(٥)</sup>:  
لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ أَتَيْنَهُمْ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب).

(٢) الخصائص ٢/٢٨٢، والمحتسب ٢/٢٥٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وابن يعيش  
١٧/٧، والأشعوني ٣/٨٣، والهمع ٤/٣٩٦، ٥/٢١٠، ٣٤٨، والخزانة ٦/٢٦٤

والشعر لمسلم بن معبد الوالبي. ومعناه : لا يوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من داء الحسد.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من حاشية ومن (س).

(٤) تقدم الاستشهاد بالرجز وتخريجه في الباب نفسه.

(٥) تقدم البيت وعجزه :

أَمْ يَحُولُنَّ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وكذلك ما أنشد الفارسيُّ من قول الراجز<sup>(١)</sup>:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْنَاقَهُنَّ مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ

هو عند المؤلف من هذا القبيل. وقد تقدم مذهب الفارسي فيه في «باب التنازع»<sup>(٢)</sup> وعلى هذا نبّه في كتابه «التسهيل»<sup>(٣)</sup> بقوله: وإن كان المؤكّد به ضميراً متصلاً، أو حرفاً غير جواب لم يُعدّ في غير ضرورة إلا معموداً بمثل عامده أولاً أو مفصلاً.

والثاني أن كلامه يقتضى في نحو (إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ) ألاّ يُضمّر الثاني وإن تقدّم ذكره، لأنه قال: ولا تُعدّ كذا إلاّ مع اللفظ الذى به وُصِّل<sup>(٤)</sup>، لأن اللفظ الذى وُصِّل به هو الظاهر لا الضمير، وهم يقولون: إنّ الأحسن إضمارُ الثاني، وأن يقال: إنّ زيداً إنّهُ قائمٌ، فكان كلامه لا يستتبّ على ذلك، بل ظاهره خلافه، وأن إعادة لفظ الظاهر لازمه، وليس كذلك وقد قال في التسهيل<sup>(٥)</sup>: «وإنّ عمْد أولاً بمعمولٍ ظاهرٍ اختير عمْدُ المؤكّد بضمير.

(١) الأشموني ٨٣/٣، والتصريح ٣١٧/١، ١٣٠/٢، والهمع ٢٠٩/٥، والدرر ١٦٠/٢، والعيني ١٠٠/٤

والرجز لخطام المجاشعي أو الأغلب العجلي. والرواية الأشهر «أعناقها مُشَدَّدَاتُ بَقَرْنَ» والقرن: الحبل يقرن به البعيران. يقول: إن أعناق هذه الإبل مجتمعة من شدة سوقهم لها.

(٢) انظر: ٣ / ١٨٠ .

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) البيت بتمامه هو:

ولا تُعدّ لفظُ ضميرٍ متصلٍ إلاّ مع اللفظ الذى به وُصِّل

وقد تقدم.

(٥) ص ١٦٦ .

والجواب عن الأول أن الباب المُطَرَّد هو إعادة اللفظ المُتَّصِل به. وأما الفصل فلم يكثر تلك الكثرة، ولا اطرَّد اطراداً يُعتد به، فكان ظاهرُ السماع - من حيث لم يأتِ إلا في الشعر - أنه شاذُّ محفوظ، فلم يَعْتَنِ بذكره. وفي هذا الجواب نظر.

وعن الثاني أن يقال : ليس مقصوده مجرد اللفظ بعينه، وإنما مقصوده الإتيانُ بما يتصل به، مما هو الأولُ في المعنى، ثم تُجَرَى الألفاظُ على أحكامها، فإنَّ باب الاسم، إذا أُعيد ذكره، الإضمارُ لا الإظهار، إلا لقصدٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، فليس كلامه بمنافٍ لما قال في «التسهيل». وإذا لم يمتنع التوكيد بالمرادف، نحو : أعطِ زيداً آتته، كما قال الأسودُ بن يعْفَر<sup>(١)</sup> :

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

صَمَّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامَ

- فأنَّ لا يمتنع الإتيانُ بمرادفِ العائد للمؤكدِ أوَّلَى، فإنَّ المترادفينَّ ليسا متباينين، ولذلك تقول : قَعَدَ جلوساً، وذهبَ انطلاقاً. وسيذكرُ على إثر هذا توكيدَ المتصل بالمنفصل، وفي ذلك ما يُبيِّن مقصوده.

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ

أُكِّدَ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(١) الأشموني ٨١/٣، والعيني ١١٢/٤، واللسان (صمم)

وأسلمت : خذلت. وصمَّى : أخرجني ياداهية. وصَمَامَ : اسم فعل أمر بمعنى (صمَّى) مثل : نزالٍ وترَّاك. والاستشهاد بالبیت لا يستقيم إلا على أن (صمام) اسم فعل أمر. غير أن الأولى أن (صَمَامَ) اسم للداهية والحرب على زنة حَدَام وقطام، وكانوا يقولون للرجل يأتى بالداهية النكراء: صَمَّى صَمَامَ، أى أخرجني ياداهية.

وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٤٨ وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد بالبیت هنا.



/ هذه مسألة لم يَخْتَلَف فيها قولُ ابن مالك هنا وفي «التسهيل» مع  $\frac{١٤٣}{٣}$

قول غيره من النحويين ، وهى جواز تأكيد الضمير المتصل، كان ضميرَ رفعٍ ك (قمت) أو ضمير نصب، ك(أَكْرَمَكَ) أو ضميرَ جرٍ ك(بك، و غلامك) - بضمير الرفع المنفصل.

وضمائر الرفع المنفصلة : أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ وهو، وهى، وهما، وهم، وهُنَّ.

فبيِّن هنا الناظم أن هذه الضمائر يصح جريانها على كل ضمير متصل مطلقا، فتقول : قمتُ أنا، وقمت أنتَ، وقمتمُ أنتم، وقمتنَّ أنتنَّ. وتقول : أكرمتنى أنا، وأكرمنا نحن، وأكرمك أنتَ. ومررتُ بك أنتَ ومررتُ بهما هما، وجاء غلامكُ أنتَ. وما أشبه ذلك.

فيجزى ضميرُ الرفع تأكيداً على جميع الضمائر المتصلة، وإن اختلفت في الوضع.

وجه ذلك أن الضمير المنفصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور، لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بُدَّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما، فيتصلان به. فإذا احتجنا إلى تأكيدهما - لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون مَنْ يقوم مقامه أو يُشَبِّهه - احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصل<sup>(١)</sup> في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

اشترك الجميع في (نا) نحو : قُمْنَا، وأكرمْنَا، وغلَامُنَا. وهو القياس، لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة.

هذا تعليل السيرافي<sup>(١)</sup>. وبقي وراء هذا حكمُ جريان الضمير الموافق في غير الرفع، هل هو عنده تأكيد أم لا؟

والمسألة مختلف فيها بين أهل البلدين<sup>(٢)</sup>، لسيبويه وأتباعه على أنك إذا قلت : رأيْتُكَ إِيَّاكَ، ورأيْتُه إِيَّاهُ [فهو<sup>(٣)</sup>] بدلٌ لاتوكيد، وإن كان البدل يراد به التوكيد أيضا<sup>(٤)</sup>.

وذهب الكوفيون وابن مالك في «التسهيل» و«شرحه»<sup>(٥)</sup> و«الفوائد»<sup>(٦)</sup> إلى أنه تأكيدٌ لا بدل. وليس في هذا الموضع ما يدل على اختيارٍ له في ذلك، فلا عذر للكلام فيه هنا.

---

(١) السيرافي (ج ٣ ورقة : ١٦١ - ١).

(٢) في الأصل و(س) «البصريين» وفي (ت) «البصريين» وما أثبتته من هامش الأصل، وهو أوضح، ويريد بالبلدين البصرة والكوفة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها التعبير.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) التسهيل : ١٦٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٨٧ - ١).

(٦) ذكره السيوطي في البغية (١/١٣٢، ١٣٣).

## الْعَطْفُ

هذا هو النوع الثالث من أنواع التابع، وهو العطف، إلا أن العطف على وجهين، عطفُ بيانٍ وعطفُ نسقٍ. فلذلك قَسَّمَهُ أولاً فقال:

الْعَطْفُ إمَّا ذُوْبَيَّانٍ أَوْ نَسَقٍ

والغرض الآن بيان ما سَبَقَ

وذكر كل قسم وأحكامه بعد ما أشعر بأنه يبتدىء بذكر عطف البيان بقوله : «والغرض الآن بيان ما سَبَقَ» والذي سبق في ذكره هو عطف البيان، فأخذ أولاً في التعريف به فقال :

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعُ شِبْهِ الصِّفَةِ

حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

فقلوه : «تابع» هو الجنس الأقرب. وقوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» يريد أنه جارٍ مجراها في بيان متبوعه / وإظهاره، وكونه يَتِمُّ به فهمه، ويتَّضح  $\frac{١٤٤}{٣}$  معناه.

أو هو جارٍ مجراها فيما هو أعمُّ من هذا، لكن الأول أولى، لقوله مفسراً لذلك : «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ»

فشِبْهُ الصِّفَةِ هو كونه مبيناً لمتبوعه، وذلك أنك إذا قلت : قام زيدٌ، فأشكل على السامع أيّ الزيدين هو؟ فقلت : أخوك - تَبَيَّنَ (زيد) مَنْ هو، ووضَحَ أمره، كما لو كان طويلاً فقلت : قام زيدُ الطويلُ ، أو خياطاً فقلت : قام زيدُ الخياطُ، فأشبهه الصفة من هذا الوجه.

وخرَجَ له بذلك النعتُ، وعطفُ النسق، والبدلُ.

أما النعت فجعله مشبهاً به، والمشبّه به لا يكون هو نفس المشبّه، وبذلك ظهر أن عطف البيان من حقيقته أن يكون جامداً أو بمنزلته، لأن من حقيقة النعت أن يكون مشتقاً أو بمنزلته. وكلا الموضعين خاصٌ بموضعه، فلا يمكن أن يَشْرَكَ عطفُ البيانِ النعتَ في الاشتقاق، لأنه إن شاركه صار نعتاً حقيقة. وأما خروج العطف النَّسْقَى فلبُعدِهِ عن شَبّه الصفة في كونه لا يُبَيِّن ولا يُوضِّح، ولأنه قد جعله قسيماً له في قوله : «إمّا ذُوبِيَّانٍ أو نَسَقٌ» وقسيم الشيء لا يكون نفس الشيء.

وأما خروج البدل فلأن البدل هو المقصود بالحكم على حسب الاستقلال، ولذلك كان على تقدير تكرار العامل، بخلاف عطف البيان فإن متبوعه هو المقصود بالحكم، وإنما أتى بالعطف زيادةً بيانٍ له. وبهذا المعنى أشبه النعت؛ إذ كان النعت غير مقصود لنفسه، وإنما جيء به للأوّل، والأوّل هو المقصود بالحكم، فخرج البدل بذلك.

فإن قلت : هذا مشكل، فإن عطف البيان - حيث كان - يجوز فيه البدل إلا في الموضعين المذكورين<sup>(١)</sup>، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ (أخوك) يُعرب عطفَ بيانٍ لأنه مبينٌ، ويُعرب بدلاً، وهو مبينٌ أيضاً. فهل اختلف المعنى باختلاف الإعرابين؟ بل هذا الفرق الذي فَرَّقَ به بينهما غيرُ بَيِّن.

فالجواب أن الفرق صحيح، وإنما جاز الإعرابان على مقصدين. فإن قصدتَ بالحكم الأوّل، وجعلتَ الثانيَ بياناً له بحيث لا يُستغنى عن الأوّل فهو عطفُ البيان، وهو معنى شَبّهه بالنعت.

---

(١) سيأتى كلام الشارح عليهما بالتفصيل.

وإن قصدتَ بالحكم الثاني، وجعلتَ الأولَ كالتوطئة فهو البديل، وهذا المعنى ليس النعت، فليس في الإعرابان واردين على قصد واحد.

والدليل على ذلك خروجُ المسألتين المذكورتين بعدُ عن احتمال البديل، وهما : يارجلُ زيداً، ومررت بالرجلِ الضاربِ زيدَ، على ماسييين إن شاء الله؛ إذ كانت هاتان المسألتان لا يتصور فيهما إلا أحدُ القَصْدَيْنِ، وهو قصدُ كونِ الثاني بياناً للأول، نعم لا يُنكَرُ أن يكون البديل يقع بياناً، لأنه إنما قُصِدَ، وصُرفَ القصدُ عن الأولِ إليه لأنه أُبينَ من الأول. وهذا ظاهر، وقوله : «حقيقةُ / القَصْدِ به مُنْكَشِفَةٌ» تفسيرٌ لما <sup>١٤٥</sup>/<sub>٣</sub> أرادَه بقوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» إذ كان أصلُ الصفة أن تأتي للبيان والكشف عن مراد المتكلم بالموصوف، فكذلك عطف البيان كما تقدم.

لكنه يُعترض على هذا التفسير بدخول التوكيد، إذ يصدق عليه أنه تابعٌ يشبه الصفة في أنه مبينٌ لقصد المتكلم، لأنك إذا قلت : قَدِمَ الأميرُ - احتَمَل أن يكون القصد : قَدِمَ حَشَمُهُ، أو خَدَمُهُ، أو رسولُهُ. وكذلك إذا قلت : قام القومُ - احتَمَل أن يكون القائم بعضهم لاجمیعهم، فلم يتبين إذا قصد المتكلم من إرادة مقتضى اللفظ.

فلما قلت : قدم الأميرُ نفسه، أو قام القومُ كلُّهم - ارتفع ذلك الاحتمال، وصارت حقيقةُ القصد بالتوكيد منكشفة، كما تقدم في بابه، فدخل التوكيد إذاً في هذا التعريف، فصار غيرَ معرفٍ لكونه غيرَ مانع، مع أنه لو لم يزد هذه الزيادة لكفى قوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» على إبهامٍ ما، وهو أحسنُ من زيادةٍ مُخِلَّةٍ .

والعذر عنه أنه لما قال : «شبه الصفة» كان هذا التعريف غير تام، لأن شبه الصفة يقع من وجوه عدة، منها الاشتقاق وغيره، فلو اقتصر على ذلك لم يكن فيه بيان أنه يشبهها من جهة دون أخرى، ولا تعيّن جهة الشبه، فبيّن بقوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» ما أراد بقوله : «شبه الصفة»

وقد مرّ في «الصفة» أنه يُبيّن ماسبق بوسمه، فبيّانه من جهة تعيين المتبوع وإيضاحه، حتى لا يختلط بغيره كما تقدم.

فـ(عطف البيان) مبينٌ ذلك البيانَ المعلوم، والتوكيد ليس كذلك، وإنما بيّانه على وجه آخر، وهو إبراز جهة الحقيقة عن جهة المجاز في المتبوع الذي يُبيّن معناه.

فإذا قلت : (جاء الأمير) فهو محتاج إلى البيان من جهتين :

إحدهما من جهة تعيين مدلوله من بين سائر الأمراء، والنعت هو المبيّن لهذا المعنى وعطفُ البيان، فتقول : جاء الأميرُ أبو عبد الله، أو جاء الأميرُ الفاضلُ ولايحتاج هنا إلى التوكيد، إذ لا يؤكّد إلا بعد معرفته.

والثانية من جهة كونه نسبة المجيء إليه حقيقة أو مجازاً، إذ يمكن أن يريد المتكلم : جاء أمره، أو جاء غلامه، أو نحو ذلك، حتى تقول : نفسه أو عينه. والنعت وعطف البيان غير داخِلين هنا، لأن مدلول لفظ (الأمير) معروف. وكذلك إذا قلت : قام القومُ كلُّهم .

فقد ظهر معنى قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» حين كان بيانا لقوله : «شبه الصفة» وبأن أن التوكيد غيرُ وارد.

ويمكن أن يكون قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» يعنى به أن عطف البيان بيّن ظاهر من إطلاق الاسم عليه، لا يحتاج إلى تعريف، لأنه إنما سمي

عطف بيان لكونه مَسْوقاً لبيان الأول وإيضاحه، فهذا المعنى قد فهم من نفس / التسمية ، ويكون هذا القول اعتذاراً عن استغنائه في تعريفه <sup>١٤٦</sup>/<sub>٣</sub> بقوله : «تابع شِبْهُ الصِّفَةِ» فكأنه يقول : عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة، وحقيقة القصد به تُغْنِي عن تعريفه لبيانه. وعلى هذا لا يبقى في كلامه إيهام، ولا يدخل له التوكيد أيضاً.

وبهذا التعريف يظهر أن تابع اسم الإشارة، إذا كان جامداً، عطف بيانٍ لانعت، وهو رأي في «التسهيل»<sup>(١)</sup> أيضاً.

قال في «الشرح»<sup>(٢)</sup> : وأكثر المتأخرين يَقلِّد بعضُهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه. قال : وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يُقصد به في الجوامد، من تكميل المتبوع، ما يُقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوعُ عطفِ البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت. قال : وقد هُدِيَ أبو محمد بن السَّيِّد<sup>(٣)</sup> إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ماتبع اسم الإشارة من (الرَّجُل) ونحوه عطفَ بيان. وكذلك فعل ابنُ جَنَى، وحكاه أبو على الشَّلوِيْن.

(١) ص : ١٧٠.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ - ب).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السَّيِّد البَطْلَوِيْسِي. كان عالماً باللغات والآداب، متبحراً فيهما.

وصنف : شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبي، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحل في شرح أبيات الجمل وغيرها (ت ٥٢١هـ).

وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لا يُراد به - وهو تابع لاسم الإشارة - إلا ما يراد به وهو غيرُ تابع له، فلو كان نعتاً حين يتّبع اسم الإشارة نحو : رأيتُ هذا الرجلَ - لكان نعتاً حين يتّبع غيره نحو رأيتُ شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة. ولاخلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً، فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً، وإلاّ لزم عدم النظر، بجعل اسم واحد نعتاً لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى<sup>(١)</sup>.

هذا ما احتجّ به، وهو لعمري ظاهر. وإنما تعلّق من قال : إنه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حكى عن الخليل أن (هذا الرجلُ، ويأأيُّها الرجلُ) وقع (الرجلُ) فيه وصفاً<sup>(٢)</sup>.

والأولى عطفُ البيان، لأن الجامد لا يقع في اصطلاحهم وصفاً. وهذا جامد فلا يقع وصفاً.

ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازاً، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضاً. والله أعلم.

وقد وقع للناظم في باب «النداء» أن (الرجلُ) هنا صفةٌ لا عطف بيان، حيث قال : «وأيُّها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ» ثم قال بعد ذلك : «وذو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ» فنصّ كما ترى على أن ذا الألف واللام في الموضعين صفة مطلقاً، من غير فرق بين كونه جامداً أو مشتقاً، وهو راجع إلى مذهب غيره، فبيّن هذا الظاهر وبين مانصّ عليه في باب «النداء» تعارض، سنتكلم عليه هنالك إن شاء الله. ثم أخذ في بيان أحكام هذا العطف، ووجه التبعية فقال :

(١) إلى هنا انتهى النقل من شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ - ب).

(٢) الكتاب ١٨٨/٢.



فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ  
 مَامِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى  
 فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ  
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

«أُولَئِنَّهُ» أمرٌ من : أُولِيْتُهُ كذا، إذا أُعْطِيْتَهُ إِيَّاهُ، وأصله من : أُولِيْتُهُ الشَّيْءَ، إذا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ. يريد أنك / تُعْطِيهِ من موافقة المعطوف مثل مَا أُعْطِيَتْ النعت من موافقة المنعوت.

ولما كان قد تقرر في النعت أنه يوافق المنعوت في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فكذلك عطفُ البيان لابد فيه من موافقة المعطوف عليه في هذه الوجوه كلها، ولذلك أَكَّدَ هذا المعنى بقوله :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ  
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

فتقول : مررت بأخيك زيدٍ، وبأخويكَ الزَّيْدَيْنِ، وبإخوتك الزَّيْدَيْنِ، وبأختك هِنْدٍ، وبأختيكَ الهِنْدِيَيْنِ، وبأخواتك الهِنْدَاتِ .  
 ومررت برجلٍ أخٍ لك، وبرجلَيْنِ أَخَوَيْنِ لك ، وبرجالٍ ، إخوةٍ لك ، وكذلك في التأنيث.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ على الخلاف في موضعين :  
 أحدهما الموافقةُ في التعريف والتنكير، فإنه نُقِلَ عن الفارسي إجازةُ عطف النكرة على المعرفة، وبالعكس، وجعل من ذلك قول الله تعالى : { فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ <sup>(١)</sup> } فأجاز فيه البدلَ والعطفَ.

(١) سورة آل عمران / آية : ٩٧.

ووجه ذلك أن العطف شبيه بالبدل، إذ لا فرق بينهما إلا في نيّة تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، بأن تُبدل النكرة من المعرفة، والعكس، فكذاك العطف.

وهذا معارضُ بشبّهه بالنعت، إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه. ويزيد العطفُ مع النعت بأن كل واحد منهما منزّل من المتبوع منزلة الشيء الواحد، ألا ترى أن: زَيْدُ الأحمرَ عند مَنْ لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحده عند مَنْ يعرفه<sup>(١)</sup>. وكذلك زيدُ أبو عبد الله عند مَنْ لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحده عند مَنْ يعرفه.

وأما البدل مع المبدل منه كالشيء الواحد باتفاق. فهذه العلة أوجبت في النعت مع المنعوت الاتفاق في التعريف والتكثير وغيرهما، كما مر ذكره، وأوجبت في البدل جواز الاختلاف.

وأيضاً فيلزم من هذا المذهب مخالفةُ الإجماع، إذ قد حكى المؤلف الإجماعَ على خلاف ما قال. وفي مخالفة إجماع العلماء ما عرفت، فالصحيح ما ذهب إليه الناظم.

والموضع الثاني صلاحيةُ عطف البيان في النكرات، فإن من الناس من قَصَرَ ذلك على المعارف، فَمَنَعَ أن يقال: مررتُ برجلٍ أخٍ لك، على العطف. وهذا المذهب يُنقل عن أكثر النحويين. ونَقَلَ المؤلف عن الشَّكَّوْبِيِّين أن هذا مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>. ولم يرتضه الناظم، بل نَصَّ على مخالفته بأنه مرجوح من جهة القياس والسماع.

---

(١) من كلام سيبويه، الكتاب ٨٨/١.

(٢) في ارتشاف الضرب لأبي حيان (ص ٩٦٧) «ومذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعة لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً. وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعة لنكرة. واختاره ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله تعالى: (مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) ورد الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثوب خن، وباب ساج» أ هـ.

أما القياس فإن الحاجة إليه في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، لأن النكرة يلزمها الإبهامُ بحق الأصل، فهي أحوَجُ إلى ما يبيِّنُها من المعرفة، فتخصيصُ المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس.

وأيضاً فقد تقدم أن العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعتُ في النكرة سائغ اتفاقاً، فكذلك ينبغي في العطف.

وأما السماع ففي القرآن الكريم : { يُوقَدُ / مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ <sup>١٤١</sup> زَيْتُونَةٍ <sup>(١)</sup> } فالظاهر في «زَيْتُونَةٍ» عطفُ البيان، وهو اختيار الفارسي <sup>(٢)</sup>.

وكذلك قوله تعالى : { وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ <sup>(٣)</sup> } وفي قراءة [غير] نافع وابن عامر { أَوْكَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ <sup>(٤)</sup> } وفي الموضع الآخر [وعلى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ <sup>(٥)</sup> ] في قراءة غير نافع وابن عامر.

---

(١) سورة النور / آية : ٣٥.

(٢) انظر : الهمع ١٩١/٥، وإرتشاف الضرب (ص ٩٦٧) والمغنى : ٥٧١.

(٣) سورة إبراهيم / آية ١٦.

(٤) سورة المائدة / آية ٩٥

والحرف يقرؤه ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (أَوْكَفَّارَةٌ) منونا (طَعَامُ) بالرفع (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه نافع وابن عامر (أو كَفَّارَةٌ) رفعا غير منون (طعام مساكين) على الإضافة.

وفي النسخ الثلاث «وفي قراءة نافع وابن عامر» وهو خطأ، لأن التمثيل لا يصح إلا على قراءة غير نافع وابن عامر. وكلمة [غير] زيادة من عندي يستقيم بها النص. وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٤٨، والنشر ٢/٢٥٥.

(٥) سورة البقرة / آية : ١٨٤

والحرف يقرؤه نافع وابن عامر (فِدْيَةٌ) مضاف (طعام) جَرَأُ (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه الباقيون (فِدْيَةٌ) منون (طعام) رفعا (مَسْكِينٍ) موحد. وانظر : السبعة : ١٧٦.

وقال ذو الرمة<sup>(١)</sup>:

لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللَّثَّاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

وقد أشعر الناظم بوجه القياس لقوله : «كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ» أى إن المعرفة والنكرة في الاحتياج إلى البيان متساويان، وهو مقصد حسن، والتشبيه للتنظير.

فإن قيل : لِمَ أتى الناظم بالشرطين، وهما قوله : «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ» إلى آخره.

مع أنه قد حصل ذلك المعنى في «العقد» قبله حين قال : «فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ كَذَا» فالظاهر أن هذا فضلٌ لازيادة فائدة فيه.

فالجواب أنه أخرجه إلى التنصيص عليه، تنكيثاً على من ذهب إلى منع عطف النكرة.

فإن قلت : فإذا كان كذلك فكان ينبغي أن يفعل مثل ذلك في المذهب الآخر المخالف له في منع المخالفة في التعريف والتنكير، وهو المنقول عن الفارسي، فَلِمَ أغفل ذكر ذلك؟

فالجواب أنه لَمْ يَنْكُثْ على مذهب الفارسي لأمرين، أحدهما أنه مذهب شاذ، وَمَنْحَى ضعيف، لم يقل به إلا الفارسيُّ، على ما حكاه المؤلف، فلم يعتبر به

---

(١) ديوانه ٥، والخصائص ٢٩١/٣، والهمع ٥/٢١٥، والدرر ٢/١٦٢، والأشمونى ٣/١٢٧، والعينى ٢٠٢/٤

وشفة أولثة لمياء : لطيفة قليلة الدم أو اللحم، واللَّمَى كذلك : سُمْرة في الشفة تستحسن.  
والحُوَّة : لون تخالطه الكُتَّة مثل صدأ الحديد. واللَّعَس : سواد مستحسن في باطن الشفة. واللَّثَّة : ماحول الأسنان من اللحم. والشنب : جمال الثغر، وصفاء الأسنان.

خصوصاً، ولكنه اكتفى فيه بقوله : «فَأُولَئِنه» إلى آخره، بخلاف المسألة الأخرى، فإن الخلاف فيها منقول عن البصريين حسبما نقله الشُّلُوبِين، وأسنده تلميذه الأَبْذَى<sup>(١)</sup> إلى أكثر النحويين، فلذلك اعتنى بالتنبيه عليه خوفاً أن يُتَوَهَّم أن مذهبه مذهب البصريين، فيُعتَرَض عليه في «العقد» الذي عقده بقوله : «فَأُولَئِنه من وِفَاقِ الأوَّلِ» وليس كذلك في إهمال التنبيه على خلاف الفارسي.

والثاني أن المؤلف ارتأب في هذا النقل عن الفارسي وقال : إنه لم يجده من غير جهة الشُّلُوبِين، ولا يقول المؤلف هذا إلا بعد شدة البحث عن صحته، وذلك مقامُ الوقوف والارتباب مع ما قام له من الدليل على صحة قول الناس، فلذلك زاد الشطرين تأكيداً في مخالفة الناس، ولم يزد شيئاً في مخالفة الفارسي. والله أعلم .

و«وَلِي» من قوله : «مَا مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ وَلِي» مطاوع (أُولَئِنه) و«ما» في موضع نصب بـ(أَوَّلِ) على المفعول الثاني، وهي موصولة، وصلّت بالجملة الاسمية التي هي «النعتُ وَلِي» و«مِنْ وِفَاقِ» متعلق بـ(وَلِي) أى : ما النعتُ وَلِي مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ. و«الأوَّلِ» في الشطر السابق واقع على المعطوف عليه. وفي الثاني على المنعوت.

ولمّا لم يكن عطف البيان متعيناً في أكثر المواضع، وإنما يتعين في

بعضها أخذ يبين مواضع التعيين / فقال :

١٤٨  
٣

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشني الأَبْذَى. كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه (ت ٨٦٨٠هـ).

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى  
فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرًا  
وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ  
وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضِيِّ

«صالحاً» حال من ضمير «يُرى» وهو عائذ على «عطف البيان»

ويعنى أن عطف البيان، حيثما وقع صالح لأن يعرب بدلا، فإنك إذا قلت :  
قام أبو عبدالله زيد - يمكن فيه عطف البيان، ويمكن فيه البدل، ولكن كل واحد  
منهما مبني على قصده، إذ ليسا بواردين على قصد واحد حسبما تقدم ذكره.  
وكذلك : هذا أبو عبدالله قُفَّة - يحتمل البدل والعطف، فكما يصلح أن  
يكون الثاني بياناً للأول، والأول هو المقصود، كذلك يصلح أن يكون هو المقصود  
بالحكم دون الأول، إلا في موضعين، فإن العطف فيهما متعين، ولا يجوز البدل.  
أحدهما باب «النداء» نحو : يارجلُ زيداً بنصب (زيد) فإن البدل ههنا  
ممتنع، إذ كان على تقدير تكرير العامل ، فلم يصلح فيه إلا ما يصلح فيه لو كان  
مباشراً بالنداء، ولو كان مباشراً به لم يكن فيه إلا البناء، فتقول : يارجلُ زيدُ،  
لأنه على تقدير : يازيدُ.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «في غيرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرًا» ويعمرُ : اسمُ  
عَلَمٍ للغلام .

وكذلك إذا رفعتَ (زيداً) فقلت : يا غلامُ زيدُ، يا غلامُ يعمرُ - لا يجوز فيه إلا  
عطف البيان أيضاً، فالنصب بالحمل على موضع المنادى، والرفع بالحمل على  
لفظه .

وهكذا الحكم إذا كان المنادى منصوباً لكونه مضافاً أو ممطولاً<sup>(١)</sup> ،  
و (زيد) منصوب ، ويا أخانا زيداً لا يجوز فيه إلا العطف ، إذ لو كان بدلاً لوجب  
بناؤه على الضم .

وجميع هذا داخل تحت إشارته بالمثل ، بخلاف ما إذا قلت : يا زيدُ  
أبا عبدِ الله ، فإن التابع هنا يحتمل العطف والبدل ، وكذلك يا أخانا أبا عبدِ  
الله .

والذى يضبط لك هذا فى المثال كَوْنُ التابع فيه مفرداً ، وهو (يَعْمُرُ) وقد  
بيّن ذلك فى «باب النداء»<sup>(٢)</sup> ، وإنما هذا إشارة إلى ما هناك .

والموضع الثانى باب «اسم الفاعل» إذا كان المعطوف خالياً من الألف  
واللام ، والمتبوع مقرونٌ بها ، وهو مضاف إلى صفة مقرونة أيضاً بها ، نحو :  
مررتُ بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، فإن «زيداً» هنا ، وهو مجرور ، لا يصح فيه البدل ،  
وإنما يعرب عطفَ بيان خاصة .

والعلة فيه ما ذكر من أن البدل على تقدير تكرير العامل ، وأنت لو قلت :  
(الضاربُ زيد) لم يَجُزْ ، إذا القاعدة فى «اسم الفاعل» أنه لا يضاف ، وهو  
بالألف واللام ، إلا إلى ما هما فيه ، أو إلى مضاف إلى ما هما فيه . وقد بيّن  
الناظم ذلك فى موضعه<sup>(٣)</sup> .

(١) يريد بالمطول الشبيه بالمضاف ، لأنه لئلا بإضافة أوصلة [اللسان - مطل]

(٢) حيث يقول هناك :

تابع ذى الضمّ المضافُ نُونُ أَلْ	ألزمه نصباً كزَيْدُ ذا الحَيْلِ
وماسواه أرفع أو انصب	واجعلاً كمستقلّ نسقاً وبدلاً

(٣) حيث قال فى «باب الإضافة»

ووصل أَلْ بهذا المضاف مفتقر	إن وصلت بالثان كالجَعْدِ الشَّعْرُ
أو بالذى له أضيف الثانى	كزيد الضاربُ رأسِ الجانىسى

وأشار فى تمثيل هذا النوع إلى البيت المشهور الذى أنشده  
سيبويه للمرار الأسدى<sup>(١)</sup> :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرٍ  
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

ف (بشْر) هو تابع (البكرى) وتبعيته إياه على العطف لاعلى البدل ،  
لأن « بشرا » لا يصح أن يلى التارك مضافاً إليه . فلو كان مكان  
«بشْر» غلام الرجل مثلاً - لجاز كونه بدلاً / لصحة ولايته لـ (التارك)  $\frac{١٥٠}{٣}$   
فلا بد فى تعيين العطف من كَوْن المعطوف مفردا بغير ألف ولام كما فى  
مثاله ، أو مضافاً إلى ما ليست فيه . وهذا مبنى على مذهب البصريين  
كما سيأتى .

وفى هذا الموضع نظر ، وذلك أنه حصر تعيين العطف فى هذين  
الموضعين ، وأعطى أن ماسواهما يصلح فيه البدل .  
وذلك غير صحيح ، فإن ثَمَّ مواضع أخر يتعين فيها العطف ،  
ويمتنع البدل . وقد نبّه بعض من قيّد فى ذلك على جملة منها .  
والذى زاد على الموضعين عشرة مواضع :

أحدها : أن يكون الكلام مفتقرا إلى رابط ، ولاربط إلا التابع ،  
على أنه عطف البيان ، نحو : هندُ ضربتُ الرجلَ أخاها ، فلا يجوز أن  
يكون نعتاً ، لأنه أعرفُ مما جرى عليه ، ولا بدلاً لثلاث تعرّو الجملة الأولى  
من رابط ، فتعين عطف البيان .

---

(١) سيبويه ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٣/٣ ، والأشمونى ٨٧/٣ ، والهمع ١٩٤/٥ ، والدرر  
١٥٣/٢ ، والتصريح ٣٣/٢ ، والعينى ١٢١/٤ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

وبشْر : هو بشر بن عمرو بن مرثد . قتله رجل من بنى أسد . وترقبه : تنتظر انزهاق  
روحه لتتقض عليه ، لأن الطير لاتقع على قتيل وبه رمق . وقوعا : جمع واقع ، ضد  
الطائر .



والثاني: أن يضاف «أفعلُ التفضيل» إلى عام، ويُتبع بقسمي ذلك العام ، ويكون المفضلُّ أحدُ قسمي ذلك العام ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ، ف (الرجال والنساء) عطف بيان لابدلُ من (الناس) لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنساءِ ، وذلك لايسوغ . وما جاء من قوله : أنا أشعرُ الجنِّ والإنس . فقد غلط في ذلك ، وتأولهُ أبو علي أنه أراد : أشعرُ الخلقِ . قال : وهو قبيح ، ولا يجوز القياس عليه .

والثالث : أن يُتبع وصفُ (أى) بمضاف نحو : ياأيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ ، ف (غلام زيد) لا يكون بدلا من الرجل ، لأنه ليس في تقدير جملتين ، ولا وصفاً ، لأن ما فيه (ال) لا يوصف بالمضاف إلى (العَلَم) .

والرابع : أن يُفصلُ مجرور (أى) نحو : أىُّ الرجلَيْنِ زيدٌ وعمروُ أفضلُ ؟ فلايصح بدل ( زيد وعمرو ) من ( الرجلَيْنِ ) لأنه لايجوز أن تقول : أىُّ زيدٍ وعمروُ ؟ لأن ( أياً ) لاتضاف إلى مفرد معرفة إلا عند قصد التجزئة نحو : أىُّ الرجلِ أحسنُ ؟ أعينُّهُ أم وجهُهُ ؟

والخامس : أن يُفصلُ مجرور (كلّا) نحو : كلّا أخويك زيدٌ وعمروُ قائمٌ ، لأن (كلّا) لاتضاف إلا إلى مثني لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ .

والسادس : أن يُتبع المنادى المضموم باسم الإشارة ، نحو : يا زيدُ هذا ، لايجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان منادى ، وحرف النداء لايجوز أن يحذف من اسم الإشارة على رأى البصريين (١) .

(١) الهمع ٣/ ٤٣ .

والسابع : أن يُتَّبَعَ وصفُ (أي) في النداء بمنوَّنه ، نحو : ياأيها الرجلُ زيدُ ، لأنه لو كان بدلا لكان غيرَ منون .

والثامن : أن يُتَّبَعَ اسمُ الجنس أو غيره ذَا (أل) للمنادى مضموم ، نحو : يا زيدُ الرجلُ ، ويا غلامُ الرجلُ الصالحُ ويا رجلُ الحارثُ ، أو منصوبٌ نحو : ياأخانا الحارثُ ، لأنه إن جعلناه بدلا أدَّى إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام ، فيكون كقولك : ياالرجلُ ، ويا الحارثُ .

والتاسع : أن يُتَّبَعَ المنادى المضاف باسم الإشارة ، نحو : يا غلامَ زيدٍ هذا .

والعاشر : أن يُتَّبَعَ وصفُ اسم الإشارة في النداء بمنون ، نحو : يا هذا الطويلُ زيدٌ وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم .  
فهذه عشرة مواضع زائدة على ما ذكره الناظم ، ولعل ثم مواضع أُخرَ لمن تتَّبَعَ المسائل ، وإنما هذا تنبيه على غيره .

وجميعه واضح في أن حصر الناظم قاصراً جداً ، وكذلك نصُّ في / «التسهيل» فلم يزد على الموضعين المذكورين إلا ثالثاً ، وهو أن  $\frac{١٥١}{٣}$  يُقرن بـ (أل) بعد منادى <sup>(١)</sup> ، وهو الثامن هنا .

والجواب عن ذلك أن أكثر النحويين هكذا فعلوا ، فتراهم ينصُّون على معنى مانصُّ عليه ، ويقصرون تعيين العطف على الموضعين ، أعنى بابَ «النداء» وباب «اسم الفاعل» فالاعتراض وارد على جميعهم ، ولا يختص به .

ولكن يمكن الاعتذار عما فعلوا من أحد ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر : التسهيل ١٧١ .

إما أن يقال : إن جميع ما استُدرك عليه داخل له تحت مثاليه ، وذلك أن ذلك كله دائر على حرف واحد ، وهو عدم صلاحية وقوع الثانى موقعَ الأول ، وإذا تَتَبَّعت جميعَ المواضع وجدتها كذلك ، فيكون على هذا قول الناظم : « فى غير نحو كذا » مشيراً إلى كل موضع لا يحلُّ فيه الثانى محل الأول . وإذا كان كذلك دخل جميع ما يحتاج إليه ، ممَّا ذَكَرَ ومما لم يذكر ، وإنما عَيَّنَ الموضوعين لشهرتهما فى النقل .

وإما أن يكون اقتصر على الموضوعين لوجود السماع فيهما ، فإن الذى سَمِعَ عن العرب فى تعيين العطف محصور فى البابين ، وما سواهما فإنما هو تفريع بالقياس لاتباعُ للسماع ويكون إذ ذاك قد نَبَّهَ على جميع المواضع المتصورة فى باب « النداء » ولأن السماع وارد فيه وإن لم يرد فى جميع مسائله ، فيدخل له ، مما استُدرك عليه ، مسائلُ « النداء » كلها وهى ست ، وتبقى المسائل الأربع كانه لم يتعرَّض لها ، لإمكان أن يقول قائل بعدم القياس فيها ، أو بعدها من النوادر التى لا يُعتد بها فى مثل هذا المختصر .

وإما أن يقال : إنه اتَّبَعَ فى ذلك الجمهور ، وجرى على طريقهم من غير نظير فيما يُلزَم عن ذلك ، وهذا خلاف عادته ، ولكنه ممكن على الجملة .

وإذا ثبت هذا فتلك المواضع المعترض بها ليست بمُخلصة كُلِّها ، بل فى بعضها نظر . أما الأول ، فإن البدلية فيه سائغة ، والربط بالبدل فيه خلاف ، فقد مر ذلك فى باب « الاشتغال » وتقدم أن ظاهر كلامه هناك أن « العَلَّة » حاصلة بالبدل كما تحصل بالعطف ، وتبين وجهه هناك <sup>(١)</sup> .

---

(١) حيث يقول : وعَلَّةٌ حاصلةٌ بتابع كملَّةٌ بنفسِ الاسم الواقع

وضَبَطَ ذلك سيبويه بالصفة ، فما صح أن يكون رابطاً في الصفة السببية صح أن يكون رابطاً في «الاشتغال» . والصفة السببية ، في كونها صفة لموصوف أو خبراً المبتدأ ، سواءً ، فما جاز في «الاشتغال» جاز في الصفة ، وما جاز في الصفة جاز في الخبر . وهذا مسلّم عند النحويين .

فالرِيط بالبدل جائز في الخبر لجوازه في «الاشتغال» فقولك : زيدٌ ضربتُ هنداً أخته ، أو هندٌ ضربتُ زيداً أخاها - جائز على البدل ، وعلى عطف البيان ، فلم يتعيّن فيه عطف البيان ، فخرج عن أن يعترض به وأما السادس فليس مما نحن فيه ، فإن إسم الإشارة يجرى نعتاً على العلم فتقول : مررت بزيدٍ هذا . وقد نصّ عليه الناظم وغيره ، لأنه في تقدير المشتق ، ولا مانع من ذلك / فلا يحتاج إلى تكلف عطف البيان ، <sup>١٥٢</sup>/<sub>٣</sub> وإن سلّم أنه لا يجرى نعتاً فلا مانع من البدل أيضاً ، لأن تكرار العامل إنما معناه أن يقدّر والياً له حقيقة ، لا أن يكون العامل قبله مقدّر الحذف ، لكن جريانه على المبدل منه جارٍ مجرى تكراره ، كأن العامل مع المبدل منه عوّض ومعوّضٌ منه .

وإن قيل : إنه على تقدير طرح الأول فأوضح في الجواز ، لأن حرف النداء ظاهر ، فإذا وليه (هذا) جاز .

فإن قيل : فلو فرض حذفه فقلت : زيدٌ هذا - لم يصح فيه ذلك التوجيه - قيل : بل يصح ، فإن المنادى كالعوّض من حرف النداء ، ولو قدّر طرحه لجيء بالحرف ، ليعامل كلُّ اسم بما يليق به ، وكذلك القول في التاسع من غير فرق .

ورأيت لهذا المقيّد مثلاً فى أحد الموضوعين المتقدمين فيه نظر أيضا ، وذلك أنه قال : ومثلُ (يا أخانا زيدا) قولُ الشاعر <sup>(١)</sup> :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا

أُعِيدُ كَمَا بِاللّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فى رواية من نصب «عبد شمس ونوفلاً» قال : فلا يجوز هنا البدلية ، لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما ، فلا يصح تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب ، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف ، وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما .

هذا ما قال ، وهو غير لازم ، بل البديل جائز وإن كان الثانى مفردا ، ويصح تقدير حرف النداء ، ولا يلزم ضمُّ المفرد ، لأنه قد صار مع المضاف شيئا واحدا ، فلا يمكن أن يختلفا فى الإعراب والبناء ، لأنه كاختلاف بعض الكلمة مع بعض ، بل نقول : لو كان الاسمان معاً مفردَيْن لتعيّن النصب فيهما بدليْن ، وعطفَى بيان .

أما مع البدلية فلأن مجموعهما هو البديل لا كلّ واحد منهما ، إذ لو كان كل واحد منهما بدلاً لكان من بدل المفرد من المثنى ، وهو باطل ، ولايتأتى البناءُ فيهما إلا مع تقدير حرف النداء مع كل واحد ، وذلك لا يصح ، لأنه عند ذلك يستقل كل واحد منهما بالبدلية ، وقد فُرض عدم الاستقلال . وإذا كان كذلك فلا يقدّر حرف النداء إلا مع أول الاسمين ، والمجموع هو البديل ، فصار اسماً مطوّلاً بالعطف ، كما لو سَمَّيت رجلا بزید وعمرو ، ثم ناديته لكنت قائلاً :

(١) الأشموني ٨٧/٣ ، والتصريح ١٣٢/٢ ، والهمع ١٩٣/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، العينى ١١٩/٤

والبيت لطالب بن أبى طالب ، من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ويبكي أصحاب القليب من قریش .

يازيداً وعمراً ، فتنصب وجوباً كما تنصب المطولات ، فمسألتنا بهذه المثابة من كل وجه ، لأن الاسمين معاًهما الاسم المثنى المنادى ، فلو باشراً حرف النداء لانتصبا . وعلى هذا يتبنى حكم عطف البيان ، لأن مجموعهما هو المعطوف ، وقد كانا فى المثال تابعين لمنصوب ، فلا يصح فيهما غير النصب .

وكذلك إن تبعاً مفرداً ، نحو يا صاحبان زيدا وعمراً ، ويا زيدان بطة وقف . والعطف والبدل فى ذلك سواء .

فثبت بهذا أن البيت لا يتعين فيه عطف البيان أصلاً . وإنما ذكرت هذا لئلا يتوهم أنه مما يعترض به على الناظم فى جملة تلك المواضع /  $\frac{152}{3}$  وليظهر وجه يصوب فى المسألة . وبالله التوفيق .

وتأمل مسألة الفارسي فى «الإيضاح» فهى مبينة لهذا الموضع ، وهى مسألة : يا ثلاثة وثلاثين فى «باب النداء»<sup>(١)</sup> .

وقول الناظم : «وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى» الضمير فى «يُبَدَل» يحتمل أن يعود على «بِشْر» فى مثاله الأخير ونحوه ، ويريد أن إعرابه بدلاً غير مرضى ، وإنما يعرب عطف بيان ، ويتعين فيه ذلك ، وكأنه أراد التنكيث على موضع الخلاف المنصوص ، وذلك أن من النحويين من أجاز البدل فى باب «اسم الفاعل» لكن على طريقتين ، إحداهما طريقة من أجاز أن يضاف «اسم الفاعل» بالالف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام ، وذلك مذهب الفراء ، فهو يجيز : مررت بالضارب زيد ، فإجازته لنحو : مررت بالضارب الرجل زيد ، على البدل أولى .

(١) الايضاح : ٢٢٤ .

والثانية طريقة من لا يُعتبر حلولَ البديل في محل المبدل منه ، وذلك مذهب الأعلَم<sup>(١)</sup> وابن خروف . وحجتهما أن التابع قد يحلُّ حيث لا يحل المتبوع ، والبديل هنا كالعطف في : يازيدُ والحارثُ ، مع أنه لا يحل محله . وكذلك ربُّ رجلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم . فإن أردتَ أن يحل ذلك محل الأول أزلتَ الألف واللام من (الحارث والتَّارِك) في قوله<sup>(٢)</sup> :

\* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ \*

والضميرُ من (الآخ والسُّخْلَة) وهذا كله على خلاف الاستقراء من البديل لأن مواضع البديل يصح فيها حلوله محلَّ المبدل منه ، فإذا لم توجد فيه هذه الخاصية وقع الشك في كونه بدلاً . ولولا السماع في العطف لَمَّا قيس مع أنه نادر في السماع فلا يُعتد به فالأصح مذهب الناظم .

وفى إشارته إلى البيت أيضا تنبيهه على أنه قائلٌ بمذهب سيبويه والجمهور في صحة الجر في مثل هذا خلافا للمبرد ، فإنه منع الجر في «بشْر» ونحوه . وروى البيت بنصب «بشْر»<sup>(٣)</sup> .

قال السيرافي : والقول قول سيبويه للقياس وإنشاد العرب والنحويين «بشْر» بالجر .

(١) الأعلَم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى . كان عالما بالعربية واللغة ومعانى الشعر ، حافظا لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦ هـ)

(٢) سبق ، وعجزه :

\* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا \*

(٣) لم أجده في «المقتضب» .

ويحتمل أن يكون الضمير في «يُبدَل» عائداً على عطف البيان المعين في  
المثالين ونحوهما ، فيكون المعنى أن البدل في هذه المواضع وما أشبهها غيرُ  
مرضى أن يقال به .

ويكون تنكيثاً على الخلاف الحاصل فيه في جميع المواضع ، أو تخريجاً ،  
فالنص ما تقدم ، والتخريج على قول الأعلام وابن خروف<sup>(١)</sup> ، إذ ظهر وجه  
مذهبهما ، ومذهبُ الفراء لا أدري هل يعتبر في الجواز ذلك الوجه أم لا ، فلذلك  
لا ألتزم التفريع عليه . والله أعلم .

---

(١) وهو عدم اعتبار حلول البدل محل المبدل منه ، وسبق هذا القول .



## عَطْفُ النَّسْقِ

هذا هو الوجه الثانى من وجهى العطف ، وهو عطف النسق .

والنَّسْقُ فى اللغة : الكلام الذى يأتى على نظام واحد ، ونَسَقْتُ

الكلامَ نَسْقًا ، بالتسكين ، إذا عطفْتَ بعضه على بعض ، وأصله / من  $\frac{١٥٤}{٣}$

التَّنْسيق ، أى التنظيم ، لأن الكلام يُنْظَمُ بعضه مع بعض ، فالنَّسْقُ فى

هذا الاستعمال من باب : الخَبَطُ والنَّفْضُ<sup>(١)</sup> ، فقولهم : (عطف النسق)

بمعنى عطف الكلام المنسوق . وليس المصدر إلا مسكنا ، فإذا أضيف

العطف إلى المصدر قلت : عطف النسق . وأتى الناظم بحد هذا العطف

فى قوله :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ

كاخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٌ مِّنْ صَدَقَ

التالى هوالتابع ، وهو الجنس الأقرب ، وقوله : «بحرفٍ مُتَّبِعٍ» أى

بحرفٍ وُضِعَ للتبعية ، وهى أن يُشْرِكَ الثانى مع الأول فى عامله ، فخرج

بهذا الفصل سائر التوابع .

وسيدكر الحروف المُتَّبِعَة ، إلا أنه مَثَلٌ بواحد منها وهو (الواو)

فقال : «كاخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٌ» فـ (ثَنَاءٌ) معطوف على «بُودٌ» بالواو

الموضوعة لذلك .

والكلام فى هذا الباب فى عطف المفردات لأن التبعية لا تكون إلا

فيها ، وعليه يدل مثاله وكلامه .

(١) الخبط - بالتحريك - ماينتفض من ورق الشجر إذا خُبط ، فهو (فَعَلٌ) بمعنى (مفعول)

والنَّفْض - بالتحريك أيضا - ماتساقط من الورق والثمر ، وهو كذلك (فَعَلٌ) بمعنى

(مفعول)

و«عطفُ النسق» مبتدأ ، خبره «تال» وماتعلق به .

ثم أتى بحروف العطف فقال :

فَالْعَظْفُ مُطْلَقًا بِوَإٍ ثُمَّ فَا  
حَتَّى أَمْ أَوْكَفِيكَ صِدْقُ وَوَفَا  
وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا

لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ أَمْرُؤُ لَكِنْ طَلَا

وهذه حروف العطف قد أتى بها ، وهى تسعة : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ،  
وحتى ، وأم وأو ، وبَلْ ، ولا ، ولكن .

ولم يذكر غيرها ، فدل على أن ماعداها عنده ليس بحرف عطف ، وإن  
ذهب إلى ذلك غيره .

والحروف التى اختلفت فيها : هل هى للعطف أم لا ، مما لم يذكره ، سبعة :  
(إمّا) المكسورة ، وإلّا ، وليس ، وأين ، وكيف ، وهلا ، و (أي) التفسيرية .  
فأما (إمّا) فيشير إلى رأيه فيها <sup>(١)</sup> .

وأما (إلّا) فذهب الأخفش إلى جواز كونها حرف عطف ، لأنها عنده تجئ  
بمعنى الواو ، كقوله تعالى : {لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا  
مِنْهُمْ} <sup>(٢)</sup> ، وكذلك جعلها الفراء فى قوله تعالى : { إِنِّى لَا يَخَافُ لَدِىَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا  
مَنْ ظَلَمَ } <sup>(٣)</sup> ، الآية ، وقوله تعالى : { خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا  
مَا شَاءَ رَبُّكَ } <sup>(٤)</sup> .

(١) فى قوله فى الباب نفسه :

وَمِثْلُ أَوْفَى الْقَصْرِ إِمَّا الثَّانِيَّةُ      فى نحو إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةُ

(٢) سورة البقرة / آية : ١٥٠ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٨/٨٩ ، ٢/٢٨٧ .

(٣) سورة النمل / آية : ١٠ ، ١١ ، انظر : معانى القرآن ٢/٢٨٧ .

(٤) سورة هود / آية : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر : معانى القرآن ٢/٢٨ .

وهذه المواضع لا يلزم فيها ما قالاه ، لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن ، وذلك الاستثناء المنقطع ، مع أن (إلا) قد ثبت لها أصل وهو الاستثناء ، فلا تخرج عنه إلا مع التعيين ، ولم يتعين ذلك في هذه المواضع ، فلا تصح دعوى مالم يثبت بمجرد الاحتمال .

وأما (ليس) فذهب الكوفيون إلى أنها تجئ حرف عطف ، فيقولون قام زيد ليس عمرو ، بمعنى : لا عمرو ، محتجّين بنحو قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه <sup>(١)</sup> :

بَأَبَى شَيْءٍ بِهِ بِالنَّبِيِّ  
لَيْسَ شَيْءٍ بِهِ بِعَلَى  
وبقول ليبيد <sup>(٢)</sup> :

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

وذلك لاجبة فيه ، لأنه على حذف خبر (ليس) وإذا اتجه هذا لم يبق لهم متعلق ، ولا يجوز الخروج عما ثبت إلى مالم يثبت ، لأنه تحكّم بغير دليل / .

١٥٥  
٣

(١) المساعد لابن عقيل ٤٤٣/٢ ، وصحيح البخارى - فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : ٢٢ ، والمناقب : ٢٣ ، ومسند الإمام أحمد ٨/١ .  
(٢) ديوانه ١٧٩ ، وسيبويه ٣٣٣/٢ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والتصريح ١٩١/١ ، ١٣٥/٢ ، والعينى ١٧٦/٤ ، والخزانة ٢٩٦/٩

الفتى : السيد اللبيب . يقول : عامل الناس بما يعاملونك به من إحسان أو إساءة فإن الذى يفعل ذلك إنما هو الإنسان لا البهيمة . ويروى «غير الجمل» ، وعليها إلا شاهد فيه .

وأما (أين ، وكيف ، وهلاً) فحكى السيرافى عن الكوفيين جواز العطف  
بهنّ ، فيقولون : ما مررتُ بزيدٍ ههنا فأين أبى عبد الله ، وما مررتُ برجلٍ فكيف  
امرأة ، وما مررتُ بزيدٍ فهلاً عمرو . وهذا كله غير جائز .

ولما مثَّل سيبيويه بـ (كَيْفَ) وأن مابعدھا مرفوع قال : فزعم يونس أن الجر  
خطأ ، وقال : هو بمنزلة (أين) قال سيبيويه أو يونس : ومَنْ جرُّ هذا فهو ينبغى  
له أن يقول : ما مررتَ بعبد الله فلم أخيه ، وم القيتَ زيداً مرةً فكم لقيتَ  
أبا عمرو ؟ تريد : فلم مررتَ بأخيه ؟ وفكمُ أبا عمرو؟<sup>(١)</sup> .

وقال السيرافى : والكوفيون لا يلتزمون هذا<sup>(٢)</sup> .

وأیضا فما قالوا على خلاف شأن العاطف ، فإن شأنه ألا يجتمع معه  
حرفُ عطف ، فلا يقال : جاء زيدٌ فو عمرو ، ولا أكرمتُ الناسَ وحتى زيداً إلا  
شاذاً فى نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

أُرَانِي إِذَا مَـا بَتُّ عَلَى هَوًى

فَتُمُّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ خَالِيَا

---

(١) الكتاب ٤٤١/٨ .

(٢) السيرافى (ج ٢ ورقة ١٥٥ - ١) .

(٣) هو زهير بن أبى سلمى ، ديوانه ٢٨٥ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، وابن الشجرى ٣٢٦/٢ ، والمغنى  
١١٧ ، والاشمونى ٩٥/٣ ، والهمع ٢٣٥/٥ ، والدرر ١٧٢/٢ ، والخزانة ٤٩١/٨

وروايته فى الديوان (غاديا) ويروى كذلك فى بعض المراجع السابقة (عاديا) بالمهملة ومعنى «بت  
على هوى» أى لى حاجة لاتنقضى أبداً ، لأن الإنسان مادام حيا فلا بد أن يهوى شيئا ، ويحتاج  
إليه .

وأمثلتهم التى أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين ، وكيف ، وهلاً) وذلك خلاف القاعدة .

على أن بعض المتأخرين يزعم أن الكوفيين يوافقون على أنها ليست مع الفاء حروف عطف ، وإنما تكون حروف عطف بونها . وما حكاه السيرافى أثبت ، وهو يستشعر من كلام سيبويه .

وأما (أى) فحكى ابن مالك عن صاحب «المستوفى فى شرح المستقصى»<sup>(١)</sup>، أنها عاطفة لجريان مابعدا على ما قبلها ، كقولك : رأيت أسداً ، أى شجاعاً ، ونهيتك عن الوثى ، أى الفتور<sup>(٢)</sup> .

وردّ هذا بأن حروف العطف لا يصح حذفها إلا شنوداً ، و (أى) يجوز حذفها جوازا حسناً ، فإنك تقول فى (مررت بغضنفر أى أسد) : مررت بغضنفر أسد ، وتستغنى عن (أى) وسائر الحروف العاطفة على خلاف ذلك .

وأيضاً فإن حق العاطف أن يكون مابعد مбайناً لما قبله ، نحو : مررت بزيد وعمرو . هذا فى غير التوكيد ، و (أى) بخلاف ذلك .

قال المؤلف<sup>(٣)</sup> : إنها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق لما قبلها فى التعريف والتكثير .

فهذه السبعة هى الساقطة عن كلامه وفى اعتقاده فليست عنده عاطفة .

---

(١) المستوفى شرح «المستقصى» فى أصول الفقه للإمام الغزالى ، ألفه أبو عبد الله المالكى العبدى [البحر المحيط للزركشى ج ١ ص ١٣] .

(٢) فى (ت) «نهيتك عن الوثى أى القبور» وهو تصحيف .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ب) .

وما ذكر فهو الذى قال به ، ولا أعلم فى كونها للعطف خلافاً إلا  
 (لكن) فإنها مختلف فيها على حسب ما يأتى إن شاء الله فى موضعه .  
 ولما أراد عدّ هذه الحروف قسماً أولاً قسمين :  
 أحدهما ما يأتى للعطف المطلق ، ومعنى ذلك أن يكون تشريك  
 الثانى مع الأول فى اللفظ والمعنى .

ويدل على هذا القصد قوله فى القسم الثانى : «وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا  
 فَحَسَبْتُ كَذَا وَكَذَا» . فأشار بهذا إلى أن الأول أتبع فى اللفظ والمعنى ،  
 فهو قوله : «مطلقاً» .

وأتى لهذا القسم بستة أحرف وهى : الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ،  
 وأم ، وأو .

وعطف بعضها على بعض بغير حرف عطف ضرورة ، وقصر لفظ  
 (فا) ونقل همزة (أو) إلى ميم (أم) .

ثم مثل / بالواو ، وهو قوله : «كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا» أى : فىك هذان  
 الأمران ، فقد اشترك الصدق والوفاء فى العامل الأول فى لفظة ومعناه ،  
 فإنك إذا قلت : قام زيد وعمرو - فالقيام حاصل لهما معا ، وقد ارتفعا  
 به على جهة واحدة .

وكذلك قام زيد ثم عمرو ، وقام زيد فمرو ، وقدم المسافرون حتى  
 المشاة ، فالمشاة من جملة القادمين .

وكذلك إذا قلت : أزيد فى الدار أم عمرو ؟ لأن قائل هذا الكلام  
 عالم بأن الذى فى الدار أحدهما ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد (أم)  
 مسارٍ للذى قبله فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ،

وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم) فقد شَرَكْتُهُمَا في المعنى كما شَرَكْتُهُمَا في اللفظ .

وكذلك (أو) إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ - مشرَكةٌ لما بعدها مع قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شكٍّ أو إبهامٍ كما في المثال ، أو تخييرٍ أو غير ذلك .

وقد تقع موقع ( الواو ) فيكون حكمها حكم الواو . وهذا توجيه المؤلف لـ (أو ، وأم) وهى طريقتيه فيهما ، أعنى أنهما عنده يشركان في اللفظ والمعنى . وفي هذا القسم تنبيهان :

أحدهما أن كلامه في (أم ، وأو) مخالف - فيما زعم - للنحويين ، إذ قد نَصُّوا على أنهما إنما يشركان في اللفظ لا في المعنى ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ ، فما بعد (أو) مخالف في المعنى لما قبلها ، لأن القيام حاصل لأحدهما دون الآخر بلا بُدٍّ في اعتقادك ، بحيث لا يُعْرِيَان عنه معا ، ولا يَتَلَبَّسَان به معا . وكذلك إذا قلت : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ فعندك أن أحدهما قائم ، والآخر غير قائم ، فسألتَ عن تعيين القائم منهما . وإذا كان كذلك فكيف يقال : إنهما يشركان في اللفظ والمعنى ؟ بل صارا مثل قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ، أو : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، إلا أن القائم في مسألتنا غير متعين ، وهو مع (لا ، ولكن) متعين .

وقد رأيتُ الأستاذ شيخنا أبا عبد الله بن الفخار<sup>(١)</sup> ، رحمه الله ، يحكى الإجماع على هذه الطريقة ، تنكيثاً منه - والله أعلم - على ما ذهب إليه ابن مالك .

---

(١) سبقت ترجمته .

وقد صرح ابن مالك فى «الشرح» بالمخالفة ، وأن الصحيح  
ماذهب إليه <sup>(١)</sup> .

وأقول : إنه لم يتوارد مع النحويين على قَصْدٍ واحد فى المسألة ؛  
فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدم ، وعلى  
هذا المعنى اتفقوا فى (الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى) ولايشك أحد أن  
معنى العامل - فى محل النزاع - إنما هو لأحدهما دون الآخر ، لكنه  
غير معيّن ، وعدم التعيين لا يضر فى هذا القَصْد .

وابن مالك تكلم فيما يؤول إليه الكلام فى قصد المتكلم ، من عدم  
التعيين . وعدم التعيين لمعنى العامل قد تَسَاوَى فيه ما قبل ( أو ، أم )  
وما بعدهما .

وماذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه ، فإنه قال فى «باب العطف»  
: ومن ذلك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، فـ (أو) أشركت بينهما فى الجر ،  
وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسَوَتْ بينهما فى الدعوى <sup>(٢)</sup> .

فقوله : «وسَوَتْ بينهما فى الدعوى» هو معنى كلام ابن مالك . /  $\frac{١٥٧}{٣}$   
وقوله قبل : «وأُثْبِتَتُ المرورَ لأحدهما» هو كلام غيره ، فإذا لاينبغى أن  
يكون بينهما فى المسألة خلاف ، لأن إحدى الطريقتين لاتخالف الأخرى .  
وقد اجتمعتا فى كلام الإمام <sup>(٣)</sup> ، فلم يكن ينبغى للمؤلف أن يصرّح  
بمخالفة أصلا .

والتنبيه الثانى أن (أم ، وأو) على وجهين :

(١) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٤ - ١)

(٢) الكتاب ٤٣٨/١ .

(٣) يقصد بالإمام سيبويه - رحمه الله تعالى .



أحدهما أن يكونا بمعنى (بَلْ) للإضراب :وحكمهما فى المعنى حكم (بَلْ) فى أنهما من القسم الثانى الذى يشرك فى اللفظ فقط .

والآخر أن يكونا لغير ذلك ، وحكمهما كما قال . فيقتضى إطلاقه هنا أنهما يشركان فى اللفظ والمعنى فى كلا الوجهين ، وذلك غير صحيح . ولذلك تحرز فى «التسهيل» فقال : وكذا (أم ، وأو) إن اقتضيا إضراباً<sup>(١)</sup> ، يعنى أنهما ك (بل ، ولا) .

والجواب أن كلامه هنا مطلق ، قيده ما بعده ، إذ تكلم على واحد منهما ، وإذا كان مقيداً لم يبق عليه فيه اعتراض .

والقسم الثانى مايتى للعطف المقيد . ومعنى المقيد أن يكون التشريك فى اللفظ لا فى المعنى . وهو قوله : «وَأُتْبِعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلْ وَلَا» إلى آخره .

يعنى أن هذه الإحرف الثلاثة ، وهى (بل ، ولا ، ولكن) تتبع الثانى الأول فى اللفظ خاصة ، لا فى اللفظ والمعنى معا ، كقولك : ما قام زيدُ بل عمروُ ، وقام زيدُ لا عمروُ ، وما قام زيدُ لكن عمروُ .

ومثل الناظم هذا بقوله : «لم يبدُ امرؤُ لكنُ طَلاً» قيل : أثبتتُ للثانى مانفى عن الأول ، و(لا) بالعكس ، نفتت عن الثانى ماثبت للأول ، و (لكن) بمعنى (بل) توجب للثانى مانفى عن الأول ، فأنت ترى كيف لم تشرك هذه الأحرف الثلاثة فى معنى العامل أصلاً . و (الطَّلَا) بفتح الطاء والقصر : الولدُ من ذوات الظِّلْف ، وهو المراد هنا . وقد يطلق ويراد به الشخص ، قاله الجوهري<sup>(٢)</sup> ، وليس بمراد هنا .

(١) التسهيل : ١٧٤ .

(٢) الصحاح (طلا) .

وقد تمَّ تعدادُها جملةً ، ثم أخذ في تفصيل معانيها وأحكامها ،  
فقال مبتدئاً بالواو لأنها أمُّ الباب :

فاعطفُ بواوٍ لاحقاً ، أو سابقاً

في الحُكم أو مُصاحباً موافقاً

يعنى أن الواو معناها في العطف الجمعُ المطلق من غير ترتيب  
ولامعيةً. فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرو) احتَمَل أن يكون عمرو لاحقاً لزيد ،  
أى قائماً بعده، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيدٌ وعمرو بعده ، واحتمل  
أن يكون سابقاً لزيدٍ في القيام، ولذلك يصح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو  
قبله وقبله. واحتمل أن يكون مصاحباً له في القيام، وموافقاً له في  
زمانه، فيكون قيامها معاً. ولذلك يصلح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو معه .  
قالوا : وليس فيها دلالة على شئ من ذلك ، وهو نص سيبويه<sup>(١)</sup> ،  
ورأى البصريين والكوفيين . حكى السيرافي الاتفاقَ من الطائفتين على  
ذلك<sup>(٢)</sup>.

وبعضهم يحكى عن الفراء المخالفة في هذا ، وليس بصحيح ، إذ  
قد نصَّ في «معاني القرآن» له على مانصٍّ عليه غيره من / عدم التزام  $\frac{١٥٨}{٣}$   
الترتيب ، لكن الأصوليين يحكون الخلاف في المسألة ، فلعله ناشئ من  
جهتهم .

فمما جاء فيه الترتيب اللفظي موافقاً للترتيب الزماني قوله تعالى  
{إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا \* وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا}<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى

(١) الكتاب ٢١٦/٤ .

(٢) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٥١ - أ) .

(٣) سورة الزلزلة / آية : ١ ، ٢ .

: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} <sup>(١)</sup> ، وقوله : {إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ  
وَمِلَيْنَا الْمَصِيرُ} <sup>(٢)</sup> ، وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه <sup>(٣)</sup> :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا وَأَجَبْتُ عَنْهُ

وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

وذلك كثير . ومما جاء على عكس الترتيب قوله تعالى : { أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ  
تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } <sup>(٤)</sup> ، وقوله : { وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ } <sup>(٥)</sup> فى قراءة غير  
أبى عمرو والكسائى <sup>(٦)</sup> .

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ  
وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ} <sup>(٧)</sup> .

ومما جاء على المعية قوله تعالى : {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ  
وَإِسْمَاعِيلُ} <sup>(٨)</sup> ، ونحو : اختصم زيدٌ وعمرو ، وجلستُ بين زيدٍ وعمرو ، وهذان  
زيدٌ وعمرو ، وما أشبه ذلك . وهو كثير .

ومعنى قوله : «فى الحُكْم» أى فى الحكم الذى حَكَمَ به المتكلم على  
المعطوف ، من تقدُّم أو تأخر أو مساواة .

(١) سورة الحج / آية : ٧٧ .

(٢) سورة ق / آية : ٤٣ .

(٣) ديوانه ١٨/١ ، والرواية فيه بالفاء .

(٤) سورة الدخان / آية : ٣٧ .

(٥) سورة الحاقة / آية : ٩ .

(٦) حيث يقرعون (وَمَنْ قَبْلَهُ) ساكنة الباء . أما أبو عمرو والكسائى وعاصم فى رواية أبان فيقرعون  
(وَمَنْ قَبْلَهُ) بكسر القاف وفتح الباء . وانظر : السبعة : ٦٤٨ .

(٧) سورة الأحزاب / آية ك ٧٧ .

(٨) سورة البقرة / آية : ١٢٧ .

وقد يكون ذلك الحكم لفظياً كما إذا قلت : قام زيدٌ وعمرٌ بعده ، أو قلت : قام زيدٌ وعمرٌ وقَبْلَهُ ، أو قلت : قام زيدٌ وعمرٌ ومعه .

وقد لا يكون لفظياً ، كما إذا لم تَلَفِظْ بتلك الظروف ، لكن معناها مستحضرٌ عندك ، فهو حُكْمٌ منك أيضاً .

فكلُّ ما كان هكذا فُعْطِفَ بالواو فالمقصود منه (مجرد التَّشْرِيك) في العامل الأول من غير تعرُّض لما حَكَمَ المتكلمُ به من غير وجه التَّشْرِيك .

وتحرَّزْ بذلك من فهم السَّبْقِيَّةِ في الوجود أو عدمها لا في الحُكْمِ . وليس ذلك بمراد ، فإنَّ المعتمد في الكلام حُكْمُ المتكلمِ بمقتضاه في الوجود ، لا حصول الوجود ، فقد يقول القائل : (قام زيدٌ) اعتقاداً منه أنه قام ، ولم يَقَمْ . وقد يقوله كذباً ، وعلى غير ذلك ، وليس في الخارج منه شيء . فلو كان ما في الخارج قيداً في الكلام لم يكن ثَمَّ كذبٌ ولا غلطٌ ولا نسيانٌ ، فكَذلك إذا قال : قام زيدٌ وعمرٌ ، قد يكون في اعتقاده أن زيدا هو السابق لعمرٍ أو بالعكس ، والأمرُ في الخارج على خلاف ذلك ، فإذا قال : «في الحُكْمِ» كان متحرِّزاً من ذلك كله ، ولم يَسْتَلِزم الحكمُ على الخارج بأمرٍ أن يكون كما حُكْمَ ، بل قد يكون وقد لا يكون . وهذه المسألة مُبَيَّنَةٌ في الأصول<sup>(١)</sup> .

والسَّبْقِيَّةُ هنا أطلقها ، وهي التَّقدُّمُ ، ولم يقيَّد ذلك ، فكان في الكلام إبهامٌ ما ، وذلك أن التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ المتكلمُ فيه عند الأدباء<sup>(٢)</sup> ، ليس الزمانيُّ خاصة ، بل التَّقدُّمات كلها معتبرة عندهم على حسب المقاصد ومقتضيات الأحوال ، وهي التَّقدُّمُ بالطَّبْعِ والرُّتْبَةِ والشَّرَفِ والسَّبْبِيَّةِ<sup>(٣)</sup> . ومنها التَّقدُّمُ

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب ، وشرحه للعضد ، وحاشيته للجرجاني والسيد ١٩٠/١ .

(٢) يقصد علماء البلاغة .

(٣) انظر : «باب التقديم والتأخير» في كتب البلاغة .

بالزمان ، فما الذى يُخصَّص له تقدّم الزمان وتأخّره دون غيره ؟ وهو الذى أراد بلا بدّ ، إذ لا يتكلم النحويون إلا فيه .

فقد يقال : إن الناظم أتكل في ذلك على ماعند النحويين ، وأيضاً فإنه أسبق إلى الذهن / فلذلك لم يحتج إلى تنبيه لبيانه .

١٥٩  
٣

واخصَّصَ بها عَطَفَ الَّذِي لَا يُغْنَى

مَتَّبِعُهُ كَاصْطَفَ هَذَا وَابْنِي

ضمير «بها» عائد على (الواو) يريد أن الواو تختص من بين سائر أخواتها بعطف مالا يُغْنَى عنه متبوعه ، وذلك أن من العوامل مالا يَسْتَغْنَى بواحد دون أن يُعطف عليه غيره فذلك العطف لا يكون إلا بالواو ، لأنها التى تفيد الجمع المطلق .

وأما ما عداها فلا يفيد إلا بزيادة تقتضى ترتب المعطوف على المعطوف عليه ، أو غير ذلك مما يناقض مقصود الجمع المراد فى عطف مالا يُغْنَى متبوعه .

فإذا قلت : ( اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي ) وهو مثال الناظم ، فالعطف هنا لأبد منه ، لأن الفعل فيه لا يقع إلا من اثنين ، فلا يقال : اصْطَفَ زَيْدٌ وَتَسَكَّتْ .

فكذلك لو قلت : اصْطَفَ زَيْدٌ فَعَمَرُو ، أو اصْطَفَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو ، لاقتضاء هذا الكلام انفراد كل واحد منهما بالفعل ، وهو فاسد .

ومثله : اقْتَتَلَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ، واختصم زَيْدٌ وَعَمَرُو ، (وَتَقَاخَرَ خَالِدٌ وَبِكْرٌ) . وكذلك مخفوض (بَيِّنَ) إذا كان مفردا ، لا يُغْنَى دون أن يُعطف عليه ، فلا يُعطف عليه إلا بالواو ، فلا تقول : جلستُ بين زَيْدٍ فَعَمَرُو ،

ولا بين زيدٍ ثم عمرو<sup>(١)</sup> ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : جلست بين زيدٍ - مقتصرًا ، لأن المتبوع (لا يغنى .

فلو كان المتبوع )<sup>(١)</sup> ، مُغْنِيًا عن التابع لجاز العطف بالواو وغيرها ، فتقول : المالُ بينَ الورثةِ ، وجلستُ بين الناس ، ونحو ذلك . فعلى هذا تقول : المالُ بينَ أهلِ الفروضِ فالعَصْبَةِ ، أو ثم العَصْبَةِ<sup>(٢)</sup> . وقعدتُ بين الرجالِ ثم النساءِ . وما أشبه ذلك .

ومن هذا قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup> :

قِفَانَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ  
بَسِطِ اللُّوئِ بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمَلِ  
فَتُوضِحَ فَاَلْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا  
لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالِ  
على ما سيأتى القول فيه بُعِيدَ هذا بحول الله .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) أصحاب الفروض : هم كل من فرض له الشارع فريضة مسماة من التركة ، وهم اثنا عشر . وأما العصبه فكل من لم تكن له فريضة مسماة ، إن بقي شيء من الفرائض أخذ .

(٣) مطلع معلقته ، سيبويه ٢٠٥/٢ ، والمغنى ١٦١ ، ٣٥٦ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ٢٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ . الهمع ٢٢٥/٥ ، ٢٣٢ ، والدرر ١٦٦/٢ ، والتصريح ١٣٦/٢ ، والأشمونى ٣/٣٠٩ ، والخزانة ٢٦/١١ العيني ٤١٤/٤

وسقط اللوى : حيث يسترق الرمل فيخرج منه إلى الجدد . والدخول وحومل وتوضح والمقراة : أسماء أماكن ، لم يعف رسمها : لم تدرس آثارها . والجنوب : ريح تهب من جهة الجنوب والشمال والشمال : الريح التي تهب من تلك الجهة . وقوله : «لما نسجتها» تعليل لعدم العفاء والامحاء ، لأن الريحين إذا اختلفا على الرسم لم يعفوا ، لأن إحداهما تغطيه بالتراب ، والآخرى تكشفه عنه ، وهذا هو معنى نسجهما . وقوله : «لم يعف رسمها» تعليل للبكاء ، لأن الرسوم لو عفت وانمحت لاستراح العاشق وسلا .

ومن هذا قولك : هذان زيدٌ وعمروُ ، وهو لأبوك وأخوك وأبنك . فلا يصح  
ههنا العطف إلا بالواو ، إذا لا يُغنى المتبوعُ عن التابع ، فلا تقول :  
هذان زيدُ ، ولا هو لا أبوك ، مقتصرًا .

فكذلك لا تقول : هذان زيدٌ وعمروُ ، ولا هو لا أبوك ثم أخوك ثم  
ابنك ، وذلك أن المعطوف هنا مع المعطوف عليه فى قوة الاسم المثنى  
والمجموع ، والمثنى والمجموع مرادفان لما يقتضى معناهما من الجمع  
المطلق ، وذلك للواو لا لغيرها . وإنما كانا فى قوة المثنى والمجموع لأنهما  
جاريان على مثنى أو مجموع ، فليس المعطوف عليه بمعتبر فيه تقديمُ ،  
كما أن المعطوف لا يعتبر فيه تأخيرُ ، لأن المتبوع يطلبهما طلباً واحداً من  
غير اعتبار ترتيب ولا غيره . فالعطف بغير الواو ينافى ذلك القصد ،  
ويقتضى أن المعطوف عليه فى حكم الاستقلال ، لكن رتب عليه ما أريد  
ترتيبه .

وكذلك الحكم فى سائر حروف العطف ، لاتقول :

هذان زيدٌ لا عمروُ وهذان زيدٌ بل عمروُ ، ولا اصطفَ هذا / بل <sup>١٦٠</sup>/<sub>٣</sub>  
ابنى ، أو لا ابنى ، أو ما أشبه ذلك . وذلك فيه أجلى ، وهذا التعليل  
مشار إليه بقوله : « الذى لا يُغنى متبوعه » .

ويدخل تحته أيضا ما كان من نحو : مررتُ برجلين صالحٍ وطالحٍ ،  
وبرجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ومررتُ برجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ وفقيرٍ . قالوا :  
وتتعين هنا دون غيرها ، إذ لا يُغنى المتبوع عن التابع ، وأنشد  
سيبويه <sup>(١)</sup> :

(١) الكتاب ٤٣١/١ ، والمقتضب ٢٩١/٤ ، والمغنى ٢٥٦ ، ويروى «رجل حليم» وهو لرجل من  
باهلة ، أو ابن ميادة . والربع : المنزل مطلقا ، أو المنزل وقت الربيع خاصة . والمسلوب :  
الذى سلبت بهجته لخلوه من أهله . والبالى : القديم القريب من الفناء .

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٍ  
على رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَيَالِ  
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْعَجَاجِ<sup>(١)</sup>:

خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ خَمْسٍ  
كَرْكِرَةٍ وَثَفْنَاتٍ مُلْسٍ  
وَأُنْشِدُ لكَثِيرٍ<sup>(٢)</sup>:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ  
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ  
وَفِي قِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَالزُّهْرِي<sup>(٣)</sup> . { قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي ... فِتْنَتَيْنِ  
الْتَّقَاتَيْنِ تَقَاتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٍ<sup>(٤)</sup> } ، عَلَى الْإِتْبَاعِ .  
وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أُتْبِعَتْ . وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْحُكْمِ . وَمَا ذَكَرَ  
هَذَا لِلْوَاوِ هُوَ أَحَدُ الْحُكْمَيْنِ الْخَاصِّينِ بِهَا . وَسَيَذْكَرُ الْثَانِي بَعْدَ .  
وَفِي هَذَا الْفَصْلِ نَظَرٌ فِي أُمُورٍ :

- 
- (١) ملحقات ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٤٣٢/١ ، واللسان (ثفن)  
يصف جملاً وخوى : تجافى في بروكه ، ومكن لثفاته . والثفنتان : جمع ثفنة ، وهى من البعير أو  
الناقة كل ما يقع على الأرض من أعضائه إذا برك ، كالركبتين وغيرهما  
الكركرة : ما يلى الأرض من صدره ، وهى إحدى الثفنتان .  
(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، والمغنى ٤٧٢ ،  
والأشمونى ١٢٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، والعينى ٢٠٤/٤ . يتمنى أن تشل إحدى رجليه حتى يقيم  
عند صاحبه ، ولا يبرح دارها . والشلل : يبس اليد أو الرجل أو استرخاؤهما عن داء .  
(٣) البحر المحيط ٣٩٣/٢ .  
(٤) سورة آل عمران / آية : ١٣ .



أحدها أنه قد قُدِّم قول السِّيرافي أنه لا خلاف في (الواو) أنها لا توجب تقديمَ ما قُدِّم من لفظه ، وتأخيرَ ما أُهـِرَ لفظه ، غير أن المؤلف في «التسهيل» (١) زعم أن جهة استعمالها أن يكون ما قبلها مُتَّحِدَ الزمان مع ما بعدها راجحاً ، ومتأخرات الزمان عما بعدها مرجوحاً ، ومتقدِّمَ الزمان على ما بعدها متوسطاً بين الاستعمالين . هذا مع التجريد من القرائن ، وهذا اختياره بعد القول بأنها لا تقتضى ترتيباً ، فلا تنافى بين كلامه هنا وفي «التسهيل» (وشرحه) (٢) ، وهو المعتمد في معنى (الواو) .

فإن ثبت خلافُ في ذلك فالدليل على صحة مذهب الناظم من أوجه ، أجلاها الاستقراء والنقل عن الأئمة . وقد تقدم من ذلك أشياء .

وأيضاً فإذا ثبت عن أئمة الأدباء اعتبارُ غير الزمان من التقدُّمات ، كال تقدم بالشرف والرتبة وغيرهما ، وأنه لا بد منه في مراعاة البلاغة ، فلو اعتبر الزمان وحده لم يتمكَّن اعتبارُ غيره معه إلا إذا كان تابعا له . وعند ذلك لا يتعيَّن اعتبارُ غير الزمان ، لكن ذلك باطل بالاستقراء ، فما أدَّى إليه كذلك .

فإن قيل : اعتبار غير الزمان مجازٌ وعلى خلاف الأصل ، والكلام إنما هو في الأصل ، والحقيقة قيل : دعوى المجاز خلافُ الأصل ، فلا تُرتكب إلا لدليل . وقد استدلَّ على ذلك بأمور أُخر ، كقوله تعالى [وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ] (٣) ، وفي الآية الأخرى على عكس هذا الترتيب (٤) . فلو كانت (الواو) تقتضى الترتيب لتناقضت الآيتان .

(١) انظر التسهيل : ١٧٤ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٤ - ١)

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبتته من (ت) .

(٣) سورة البقرة / آية : ٥٨

(٤) وهى قوله تعالى فى سورة الاعراف / آية : ١٦١ [وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا] .

وأيضاً فقله تعالى : {إِنَّ الصِّفَا المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} <sup>(١)</sup> ، وقد قال الصحابة : بأيّهما نبدأ ؟ وهم العارفون بلسانهم ، فلو كانت الواو للترتيب عندهم لم يحتاجوا إلى سؤال ، إلى غير ذلك من الأدلة .  
والتطويل لافائدة فيه ، والمسألة قد تتبّعها الناس ، ولازائد مع الاستقراء الصحيح .

والثاني : أن قوله : «فى الحكم» إن كان مفسراً بما تقدّم فيبقى عليه مالم يحكم عليه المتكلم بتقدّم ولا تأخر ولا معية / مهمل الاعتبار ، <sup>١٦١</sup>/<sub>٣</sub> فإن المتكلم قد يكون عارفا بقيام زيد وعمرو (وغير عارف بزمان قيامها ، فيُخبر بذلك فيقول : قام زيد وعمرو) <sup>(٢)</sup> ، فلا يكون عنده حكم بتقدّم شيء من ذلك ، فلا يدخل له هذا القسم تحت نصه ، ويبقى مسكلاً عليه ، حيث ذكر نوعين ، وهما ما حكم فيه المتكلم بالتقدم أو التأخر أو المعية لفظاً أو نيةً ، وترك نوعاً آخر فلم يذكره ، وهو متأكد الذكر .

إلا أن يقال : إنه أراد حكم مَنْ حَكَمَ على الجملة ، لا حكم المتكلم ، فإن المعطوف بـ (الواو) شأنه أن يُحكم عليه بأحد الثلاثة المذكورة ، فالحكم راجع إلى هذا المعنى . والله أعلم .

والثالث : أنه ذكر الموضع الذى تختص به (الواو) دون غيرها ، ولم يقيّد (الواو) التى شأنها ذلك ، وليست كل (واو) تقع فى ذلك الموضع ، وإنما تقع هنالك ( الواوُ ) التى يكون مابعدُها مصاحباً لما قبلها فى الحكم ، فإن قولك : جلستُ بين زيد وعمرو - يقتضى مصاحبتَهُما معا فى الجلوس بينهما ، ولا يصح غير ذلك .

(١) سورة البقرة / آية : ٥٨ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

وكذلك اختصم زيد وعمرو ، وسائر ماتقدم التمثيلُ به . هذا شرط لابد منه .

وشرطُ ثانٍ ، وهو أن يكون القصد الإخبارَ عن فعلٍ واحد لا عن فعلين .  
وبيان ذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ وعمرو فهذا محتملٌ أن تكون أخبرتَ عن مرور واحدٍ أشركتهما فيه ، ولا يضر في ذلك كونُ المرور حصل من أحدهما قبل الآخر ، ومعنى هذا أنك أخبرتَ عنهما معاً بوقوع جنس المرور منهما ، ويحتمل أن تكون أخبرتَ عن مرورٍ لكل واحد منهما ، كأنك قلت : مررتُ بزيدٍ ، ومررتُ أيضاً بعمرو ، فهما مُروران ، ولا يضر في هذا الوجه كونُ المرورين وقعا معاً في زمان واحد ، وكلا الاحتمالين موجود في الكلام ، ونصُّ عليه سيبويه وغيره <sup>(١)</sup> .

فعلى الاحتمال الثاني لا يصح استعمال (الواو) المصاحب ما بعدها لما قبلها في تلك الأمثلة ، لأنها تقتضى استئناف الإخبار عن (المرور بعمرو) والموضع لا يقتضى ذلك ، بل يجب فيه اعتقادُ الاحتمال الأول والجزمُ به ، وعند ذلك يصح العطف في الأمثلة .

فهذان الشرطان لم يذكر الناظم واحدا منهما ، بل أطلق القول ، فافهم أنها يُعطف بها ما لا يُغني متبوعه على كل أحوالها ، وليس كذلك .

والجواب عن هذا أن مراده الاختصاص بـ ( الواو ) دون غيرها على الجملة ، فكأنه يقول : لا يقع غير (الواو) هنا . وبقي عليه العلم على أى معنى تقع (الواو) فلم يصرح به .

---

(١) الكتاب ١/٤٣٨ .

وأيضاً فإن كلامه اقتضى هذين الشرطين ، لأنه قال : «واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ» وإذا كانت (الواو) غيرَ مصاحبٍ ما بعدها لما قبلها أغنى المتبوعُ معها عن التابع ، لجواز الإخبار عن فعل أحدهما دون الآخر . وكذلك إذا قصد الإخبار عن فعلين ، لأن الكلام إذ ذاك في تقدير كلامين ، فإذا اجتمع الشرطان فعند ذلك لا يُغْنِي المتبوع عن التابع .

فإن قيل : فقد تقول : قام زيدٌ وعمروُ ، مع اجتماع الشرطين ، ويكون لك أن تقتصر على المتبوع فتقول : قام زيدٌ - قيل : لا أُسَلِّمُ جواز / الاقتصار ، بل يكون حكمه حكم .

١٦٢  
٣

قوله : {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ<sup>(١)</sup>} وما أشبهه . فتأملْه ، والله أعلم .

وإن سلم الاحتمال في : قام زيدٌ وعمروُ - فلا يُحتمل ذلك في مسألتنا . ثم قال :

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ  
وَتَمُّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ  
وَإِخْصَاصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَهِ  
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

يعنى أن (الفاء) العاطفة معناها ترتيب ما بعدها على ما قبلها في الزمان كترتيب اللفظ ، لكن بشرط الاتصال ، ومعناه اتصال فعل المعطوف بفعل المعطوف عليه .

(١) سورة القيامة / آية : ٩ .

فإذا قلت : (قام زيدُ فعمروُ) فالقائم أولاً زيدُ، وبعده عم لكن لا مُهْملة بينهما، ولا فَصْل بين زمانَيْهِمَا إلا بمقدارٍ ما، لا يمكن الشروعُ في الثاني بعد الفراغ من الأول إلا به عادةً، فلا يلزم أن يقال : إن الثاني متصل بالأول من غير فصل البتّة، ولاتراخ قليل ولا كثير، بل على ما ذكر، وهو الذى ينبغي تفسير الاتصال به في كلام الناظم، وهو التحقيق عند شيخنا الأستاذ، رحمه الله<sup>(١)</sup>.  
قال : وقد أشار الفارسي في «الإيضاح» إلى هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

فقول الناظم : «باتّصال» معناه الاتصال العُرفى الذى لا يُعدُّ به الثانى منقطعاً من الأول. وهذا يقتضى أنها لا تكون لغير ترتيب، وهو الذى عليه الجمهور.

وذهب بعض النحاة، فيما نُقل، أن (الفاء) قد تكون للاجتماع ك (الواو) فليس الترتيب لازم لها عندهم. والاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا.

وقد احتجوا على ما ذهبوا إليه بأشياء تُوهِم دعواهم، منها قوله تعالى : {فنادوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ<sup>(٣)</sup>} أى تعاطى الذئب فعقر، وتَعَاطَى الذئب هو العَقْر نفسه.

وقوله : {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأُسْنَا<sup>(٤)</sup>} الآية، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أو معه، لا أن مجيء البأس مرتّب على الإهلاك. وقوله تعالى : {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى<sup>(٥)</sup>} - المراد - والله أعلم - تدلّى، يعنى جبريل، فدنا.

(١) يقصد أبا عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) انظر : الإيضاح : ٢٨٦.

(٣) سورة القمر / آية : ٢٩.

(٤) سورة الاعراف / آية : ٤.

(٥) سورة النجم / آية : ٨.

وقال امرؤ القيس<sup>(٦)</sup>:

\* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ \*

فأتى ب (الفاء) وهو موضع (الواو) كما تقدم<sup>(٢)</sup>. فدلَّ على أنها في البيت مرادفةٌ لها.

وليس فيما جلبوا دليل.

أما قوله : {فَتَعَاطَى فَعَقَرُ} فمعناه أن قوم قُدار بن سالف<sup>(٣)</sup> نادوه، وأشاروا عليه بعقر الناقة، فتعاطى، أى تناول أمرهم وقبله، فعقر بعد تعاطى مارغبوا فيه.

وقيل : معنى (تَعَاطَى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثم رفع يده فضربها، فـ(الفاء) على معناها من الترتيب.

وأما قوله : {أَهْلَكُنَّاهَا فَجَاعًا بِأُسْنًا} فهو على معنى : أردنا إهلاكها، فمجيءُ البأس عقيبَ الإرادة، والهلاكُ في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبب على السبب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب. ومنه قوله : {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ<sup>(٤)</sup>} وقوله : {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ<sup>(٥)</sup>} الآية.

(١) البيت بتمامه هو :

قَفَانُكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلَ بَسِطَ اللّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) انظر : ص.

(٣) هو قدار بن قديرة، وقديرة أمه، واسم أبيه سالف، وهو الذي عقر ناقة صالح عليه السلام، فأهلك الله عز وجل بفعله هذا ثمود. وقد ضربت العرب المثل بشؤمه على قومه فقالوا : «أشأم من قدار» و«أشأم من أحمر عاد».

(٤) سورة النحل / آية ٩٨.

(٥) سورة المائدة / آية : ٦.

وأما قوله : { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى } فقليل : معناه : ثم دنا من النبي صلى الله / عليه وسلم فتدلى، أى بقي متدلياً بعد الدنو، ولم يصل <sup>١٦٣</sup>/<sub>٣</sub> إليه. والتدلى : التعلق في الهواء، وليس الهبوط. ومنه : دلى رجله من السرير.

وأما بيت امرئ القيس :

\* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ \*

فإن الرواية المشهورة فيه (الواو<sup>(١)</sup>) وهى القياس. فإذا ثبتت رواية (الفاء) فنجزها حيث ثبتت، لانتعدي ذلك، ولانقيس على المسموع فيه حكم كل شاذ، قال خطّاب الماردي<sup>(٢)</sup>: وقد يجوز عندي على أن (الدخول) مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة كثيرة، فتتم الكلام، كما تقول : قعدت بين الكوفة، تريد : بين دورها وأماكنها أو طرقها، أو ما أشبه ذلك مما يشتمل عليه، فإذا جاز هذا في (الكوفة) لم يمتنع في مثل (الدخول) على مثل هذا، فجئت بـ (الفاء) على تقدير : فبين حومل، وجعلت (حوملاً) مكاناً متضمناً لأمكنة أيضاً، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعمامك، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه.

(١) وهى رواية الديوان : ٨.

(٢) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، كان من جلة النحاة ومحققهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وتصدر لإقراء العربية طويلاً وصنف فيها، وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً (ت بعد ٤٥٠هـ) [بغية الوعاة ١/٥٥٣].

قال : وهذا عندي أصحُّ من أن أجعله شاذًّا إذا ثبتت الرواية، وقد قال ابن حِلْزَة<sup>(١)</sup> :

أَوْقَدَتْهَا بَيْنَ الْعَقِيقِ فَشَخَّصِيْـَٔ  
نَ بَعُوْدٍ كَمَا يَلُوْحُ الضِّيَآءُ  
وقال جرير<sup>(٢)</sup> :

بَيْنَ الْمُحَيِّصِنِ فَالْعَرَافِ مَنَزَلَةٌ  
كَالْوَحْيِ مِنْ عَهْدِ مُوسَى فِي الْقَرَاتِيسِ  
كذا وجدته بحظ أبي عُبَيْد الْبَكْرِي<sup>(٣)</sup> . وجميع ذلك يجرى على هذا  
المُهَيِّع<sup>(٤)</sup> ، وهو مع ذلك قليل .  
وقال الآخر<sup>(٥)</sup> :

---

(١) من معلقته، شرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأنباري ٤٣٧

والعقيق : مكان . وشخصان : أكمة لها شعبتان . ويعود : أراد العود الذي يتبخر به .  
وقال «أوقدت» ضمير يعود على «هند» في البيت الذي قبله، وهو :

وَبَعْدَ يَنْزِيكِ أَوْقَدْتُ هِنْدُ النَّارَ

أَخْيِرًا تُلَوِّي بِهَا الْعَلِيَاءُ

(٢) ديوانه ٢٤٩ (بيروت) وروايته فيه «بين المخيصر» وفي ياقوت «المحيصر» والبيت كذلك في معجم  
ماستعجم (١١٩٤) برواية الشارح .

والمحيصن والعزاف : موضعان، شبههما في انمحاءهما بالوحى القديم المحو .

(٣) هو أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي البكري، كان إماما لغويا أخباريا متقننا . شرح نوادر  
القاللي، وعلق على أمثال أبي عبيد، وألف معجم مااستعجم من البلاد والمواضع (٤٨٧هـ) .

(٤) المُهَيِّع : الطريق البين الواضح .

(٥) هو عدى بن الرعلاء الفسائي، ابن الشجرى ٢٤٣/٢، وشرح الرضوي على الكافية ٢٩٤/٤،  
والخزانة ٥٨٢/٩، والمغنى ١٢٧، ٣١٢، والتصريح ٢١/٢، والأشمونى ٢٣١/٢، والعيني ٣٤٢/٣  
وصقيل : مصقول مجل . ويُسْرِي - بضم الباء - بلد قرب الشام، كرسي حُورَان، كان يقوم فيها  
سوق للجاهلية، وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، مرة مع عمه أبي طالب، وأخرى  
في تجارته للسيدة خديجة رضي الله عنها . ونجلاء : واسعة بينة الاتساع، من قولهم : عين نجلاء،  
أى واسعة .



رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

ثم قوله : «والفاء للترتيب» يحتمل أن يريد الترتيب الزمني وغيره، فإن

العرب قد تُرتَّب بالفاء في غير الزمان كثيرا، كقولهم : نزل المطرُ بمكانٍ كذا  
فمكان كذا .

وقال امرؤ القيس<sup>(١)</sup> :

بَسِطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ      فَتَوَضَّحَ فَاَلْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا

وقال قيس بن ذريح أو غيره<sup>(٢)</sup> :

عَفَا سَرِفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسُرَاوَعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغُ

فَمَكَّةُ فَالأُخْسَافُ أُخْسَافُ ظَبْيَةٍ

بِهَا مِنْ لُبَيْنَى مَخْرَفٌ وَمَدَائِعُ

---

(١) الأول عجز البيت الأول من معلقته، والثاني صدر البيت الثاني منها. وقد تقدم الاستشهاد بهما في الباب نفسه.

(٢) البتان مطلع أطول قصيدة عينية لقيس بن ذريح، ذكرها وشرحها أبو علي الفاي في الأمالي (٣٤٩/٢) وذكر الأغاني (٢١٣/٩، ٢١٧) مختارات منها. ورواية الثاني في الأمالي «فَخَيْقَةُ» فالأخفاف أخفاف ظبية «سَرِفٌ وَسُورَعُ وَأَرِيكَ : مواضع. والتلاع : جمع تلعة، وهي مسيل الماء من الأرض المرتفعة إلى بطن الوادي. والدواغ : جمع دافعة، وهي التي تدفع الماء. وأخفاف ظبية موضع. المخرف : منزل القوم في الخريف، وجمعه : مخارف. والمربيع : منزل القوم في الربيع، وجمعه مربيع.

وقال النابغة الذبياني<sup>(١)</sup>:

عَفَاذُ نُوْحٍ حُسَىٰ مِنْ فَرْتَنَىٰ فَالْفَوَارِغُ

فَجَنْبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغُ

فَمَجْمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرُ رَسْمِهَا

مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابَعُ

وأكثر ما يكون هذا في الأماكن، والترتيب فيه ترتيب لفظي، فيدخل هذا

كله تحت قوله : «والفاء للترتيب»

ويَحْتَمِل، وهو الأظهر، أن يكون مقصوده ترتيبَ الزمان، وهو الذي يُشعر

به قوله : «بِاتِّصَالٍ» لأن تقييد الترتيب بالاتصال يُشعر بأنه زمانى، وكأنه إنما

لم يُنبّه على هذا الترتيب الآخر لقلته، ولأنه كالمفرّع عن الزمانى.

\* \* \*

وأما (تَمْ) فذكر أنها لترتيب ما بعدها على ما قبلها، لكن منفصلاً عنه

انفصلاً معتداً به.

فإذا قلت : قام زيدٌ ثم عمرو - فالقائم أولاً (زيدٌ) ثم تأخر عنه (عمرو)

تأخراً يَنْفَسِحُ عن ترتيب الفاء .

---

(١) ديوانه ٣٠، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر له.

وعفا : درس وامحت آثاره. ونوح حسي وفرتنى والفوارع وأريك : أسماء مواضع. والتلاع : مجارى المياه إلى الأودية ، مفردة تلعة . والدَّوَاغ : التي تدفع إلى الوادي . والأشراج : شعاب تدفع إلى الحرة، واحدها شَرَج - ورسم الدار : ما بقي من أثارها. المصاييف : جمع مصيف، وهو زمن الصيف. والمرايع : أزمنة الربيع. وصف الديار بقدم العهد، وتعاقب الأزمنة عليها حتى غيرت أثارها، ومحت رسومها.

وقد اجتمع ترتيب (الفاء، وثم) في قوله في الحديث : «إن جبريلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فصلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ثم صَلَّى فصلَّى / ١٦٤ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>» إلى آخر الحديث.

والتزام الترتيب فيها، كما أشار إليه الناظم، هو مذهب الجمهور. وذهب قومٌ إلى أنها ترادف (الواو) في بعض تصاريدها، فلا تُعطى ترتيباً، واستدلوا على ذلك بأشياء : منها قوله تعالى : {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ<sup>(٢)</sup>} ثم قال : {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا<sup>(٣)</sup>} فلو كانت للترتيب والمهمله لكان طَلَبُ الإيمان مرتباً على طلب فروعه، وذلك فاسد. فالمعنى فلم يقتحم : ولا كان من الذين آمنوا، فالموضع موضع اجتماع. وقال تعالى : {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ<sup>(٤)</sup>} والخلق والتصوير في زمان واحد، لأنهما راجعان إلى معنى واحد. وقال سبحانه : {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى<sup>(٥)</sup>} والهداية لا تتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح. وقال الشاعر<sup>(٦)</sup> :

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب المساجد ، ١٠٧/٥ .

(٢) سورة البلد / آية : ١١ ، ١٢ .

(٣) سورة البلد / آية : ١٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ١١ .

(٥) سورة طه / آية : ٨٢ .

(٦) هو أبو نواس، والبيت من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر.

ديوانه ١٢٢، والمغنى ١١٦، والأشمونى ٩٤/٣، والهمع ٢٣٦/٥، والدرر ١٧٣/٢ والخزانة ٣٧/١١، ويروى :

قُلْ لِّمَن سَاءَ ثُمَّ سَاءَ أَدْبَاهُ  
قَبْلَ لِمَن سَاءَ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَاءَهُ

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فهذا موضع (الواو) لأن الموضع لدح الابن، والابن متأخر عن الأب، فسُوِّدَ الابن بعد سُوِّد الأب في المعتاد، فقد أتى مابعد (ثم) سابقاً بالزمان، و(ثم) لاتعطف المتقدم على المتأخر إلا إذا عدت كالواو.

والجواب أن ما ذكر لادليل فيه.

أما الآية الأولى فـ(ثم) فيها على بابها، بمعنى أن الله عز وجل خلق الإنسان، وهده طريق الخير والشر، فلم يُعْطِ مما رُزِقَ يتيماً ولا مسكيناً، ثم بعد هذا المنع لم يؤمن، ولم يَنْتَظِم في سِلْكِ المؤمنين المتواصين بالصبر والرحمة.

وقيل : إن (ثم) فيه لترتيب الأخبار كالفاء، إلا أنه قَصِدَ هنا التنبيه على تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة عن العتق والصدقة، لترتيب الزمان.

وأما قوله : {ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ} فعلى حذف المضاف، أى خلقنا أباكم، يريد من تُراب، ثم صَوَّرَنَاهُ، أى جعلناه صورةً ناطقة حَيَّة، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد نَفْخِ الرُّوح فيه. وليس المراد بالتصوير نفس الخلق.

وأما قوله : {ثُمَّ اهْتَدَى} فمعناه : تَمَادَى على ذلك، ودام وثبت، كقوله : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} <sup>(١)</sup> إنما طَلَبُوا التَّثْبِيتَ على الهدى، لأنهم في الحين مهتدون.

وأما البيت فـ (ثم) فيه لترتيب الأخبار، أو تكون على بابها والسيادة حصلت لأبيه ثم لجدّه مُرْتَبَةً على سيادته، كأنه ساد أولاً، ثم ساد أبوه بسيادته،

---

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦.

ثم جدّه، على مثال قول الآخر<sup>(١)</sup>؛

\* كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدَنَانُ \*

والدليل على لزوم الترتيب لها استقراء المتقدمين المتحققين بكلام

العرب.

وأيضاً فلو صحَّ جريانها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لا يصلح إلا معنى (الواو) فكنت تقول : اختصم زيدٌ ثم عمرو ، كما تقول : اختصم زيدٌ وعمرو ، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدل على أن ما ادَّعَوْه من معنى (الواو) غير صالح في (ثم) أصلاً.

وقال الماردي<sup>(٢)</sup> : الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى (الواو) إجماعُ

الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال : هذا بيؤمن الله ويؤمنك ، بالواو، ولكن

أجازوا أن يقال : هذا بيؤمن الله ثم يؤمنك قال : ولو كانت بمعنى / (الواو) <sup>١٦٥</sup>/<sub>٣</sub>

ماقرأوا إليها. قال : وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم : تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون :

ماشاء الله و شئتُ! فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال :

«لاتقولوها، وقولوا : ماشاء الله ثم شئتُ»<sup>(٣)</sup> «حدث به قاسم بن أصبغ»<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل : فهل يجوز : ماشاء الله فشئتُ، بالفاء؟ قيل : لا، لأن فيه

خلافًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن الفاء تدل على أن

(١) هو ابن الرومي، ديوانه، والمغني ١١٨، ومصدره : وكم أب قد علا بابن ذرى حسب

(٢) في النسخ الثلاث «الماردي» وهو تحريف. وسبقت ترجمته.

(٣) سنن ابن ماجه ٦٨٥/١، وسنن أبي داود ٢٩٥/٤، والنهاية لابن الأثير ١٧/١ هـ.

(٤) هو أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي، كان بصيرا بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب والشعر، وكان يشاور في الأحكام. صنف كتاب أحكام القرآن، وكتاب الخمر، وغرائب مالك، والناسخ والمنسوخ، والأنساب، وغير ذلك (ت ٣٤٠هـ).

مابعدھا يتلو ما قبلھا بتراخٍ يسير، ومشیئةُ العباد لاتقارب مشیئة الله تعالى .  
فهذان دليان يشترك فيهما الفاء وثم . والله أعلم .

ثم قال : «واخْصُصْ بفاءٍ عطفَ كذا» یعنی أن (الفاء) أيضا تختص دون أخواتها بحكم، وهو أن تعطف من الجمل مالم یس بصلة، ولا یصلح أن یقع فی موضع الصلة، على ما ثبت أنه صلة، أى للموصول.

ومعنى ذلك أنك تقول : أعجبنى الذى رأيتُه فأكرمتُ زيداً، فقولك : «رأيتُه» صلة «الذى» و«أكرمتُ» زيداً» جملة معطوفة على جملة الصلة، وليست بصلة. يريد أنها لاتصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم، لأنك لو قلت : أعجبنى الذى أكرمتُ عمراً - لم یَجُزْ، لبقاء الموصول دون ضمير عائد عليه من صلتة، وذلك أن الجملة المعطوفة على جملة الصلة لابد فیها من ضمير به تصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم.

فمَنْ شَرَطَ المعطوف صلاحیتَه لوقوعه موقعَ المعطوف عليه إذا كان العطف بغير الفاء، فلا تقول : أعجبنى الذى أكرمتُه وخرج عمرو، ولا ثم خرج عمرو، ولا ثم خرج عمرو، ولا ما أشبه ذلك.

وأما (الفاء) فجاز ذلك معها لما فیها من الربط المعنوى السببى، فصارت الجملتان بذلك كالجملة الواحدة، فساغ العطف وإن لم یصح فی الثانية وقوعها صلة، فتقول على هذا : (الذى یَطِيرُ فیَغْضَبُ زیدُ الذُّبَابُ) و(الذى أكرمتُه فجاعنى عمرو أخوك) ونحو ذلك.

ويشبه هاتین الجملتين جملتا الشرط والجزاء إذا وقعتا صلة للموصول، فإنه یكتفى بضمير واحد فی إحدى الجملتين لحصول التسیب الذى یصیرهما كالجملة الواحدة ، فتقول : أعجبنى الذى إن أكرمتُه فرح الناس ولا فرق فی

المسألتين بين كون الضمير في الجملة الأولى أو الثانية. وفي هذا مايدل على أن غير الفاء لايقع في هذا الموضع موقعها.

وقد زعم ابن عصفور أن (الواو) الجامعة مثلُ الفاء في هذا، فإن الواو قد تكون عاطفة غيرَ جامعة، فلا يصير مابعدُها مع ما قبلها كشيء واحد، كقواك : هذان قائمان وضاحكان، فـ(قائمان) خبرُ هذين، و(ضاحكان) خبر ثانٍ معطوف عليه.

وقد تكون جامعةً تصيّر مابعدُها مع ما قبلها كشيء واحد، كقواك : هذان زيدٌ وعمرو، ألا ترى أن (زيداً) على انفراده ليس بخبر لهذين، وكذلك (عمرو) على انفراده ليس بخبر لهذين، وإنما الخبر (زيدٌ وعمرو) معاً، فالواو صيّرتهما بمنزلة خبر واحد.

وإذا ثبت هذا فإن / قدرت (الواو) في قواك : (الذى يطيرُ ويغضبُ <sup>١٦٦</sup>/<sub>٣</sub> زيدُ الذبابُ) جامعةً، كأنك قلت : الذى يجتمع طيرانه وغضبُ زيدِ الذبابُ - صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثله مع (الفاء). وإن قدرتها عاطفة غيرَ جامعة كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يَجُزْ.

وهذا التفصيل لم يقل به غيره، لأن (الواو) وإن قصد به الجمع، لابد أن يصلح مابعدُها لوقوعه موقع ما قبلها، وهذا لا يصح هنا للزوم خلو الصلة من ضمير كما تقدم، بخلاف (الفاء) فإن ربط التَّسْبِيْب فيها لا يصح معه تقديرُ وقوع مابعدُها موقع ما قبلها، لأن الثانية مسببة عن الأولى، فلا يمكن أن تُقدَّر هناك غير مسببة. وجمع (الواو) لا يقتضى ترتيباً تَسْبِيْبِيّاً، فلذلك يُقدَّر مابعدُها في موضع ما قبلها.

وكذلك (ثم) وغيرها من حروف العطف حكمُ ما بعدها مع ما قبلها حكمُ (الواو) وما ذكره ابن عصفور من تقدير الجملتين مع (الواو) الجامعة جملةً واحدة تقديرٌ معنوي، لا تُقاس عليه أحكامُ اللفظ، وقد نزلَ الجملتين، ولا موضع لهما من الإعراب، منزلةً ماله موضعٌ من الإعراب لفعل غير موجود. وهذا كله ضعيف، فالصحيح ما ذهب إليه غيره من اختصاص الموضع بالفاء، إلا أن في هذا الموضع نظراً من وجهين :

أحدهما أنه خَصَّ هذا الحكم بالصلة وحدها، ولم يُشرك معها غيرها. والصلة والصفة والخبر والحال في هذا الحكم سواء، فكما يجوز أن يقال : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، كذلك يجوز : مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرو، وزيدٌ يقوم فيقعُدُ عمرو، ومررتُ بزيدٍ يضحكُ فيبكي بِشَرٍّ.

لامانع من هذا كله . وكلامه هنا يقتضى اختصاص ذلك بالصلة، وليس كذلك.

وقد نبّه على هذا الموضع في «التسهيل» فقال في (الفاء) : وتتفرد أيضاً بكذا، ويتسويغ الاكتفاء بضميرٍ واحد فيما تضمن جملتين، من صلةٍ أو صفةٍ أو خبرٍ<sup>(١)</sup>. وقال في «الشرح»<sup>(٢)</sup> : أو حالٍ .

ويمكن أن يُعذر عنه بأنه ذكر الصلة التي هي أشدُّ افتقاراً إلى الضمير العائدٍ من غيرها، وترك ذكر ماسواها، ليلحقه الناظرُ به، فلا يُعد تركُهُ إغفالاً. والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة، فإنه ذكّر في هذا الاختصاص عطفَ مالميس بصلة على الصلة، وترك العكس، وهو عطف ما هو صلةً وحده على

(١) التسهيل : ١٧٥، وعبارته كاملة «وتتفرد أيضاً - أى الفاء - بعطف مفصل على مجمل متحدين

معنى، ويتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٤ - ب).



ماليس وحده بصلة، كقولك : التى يقومُ زيدٌ فأكرمُها هندُ، والذى يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ، فإن هذا جائزُ كالمسألة الأولى، والحكم فيهما سواء، فإن ربط الجملتين بالفاء يصيرُهما كجمله الشرط والجزاء، ولا فرق في جملة الشرط والجزاء بين أن يكون الضمير في الأولى، وأن يكون في الثانية، فتقول : زيدٌ إن يَقمَ يَقمَ عمروُ، [وزيدٌ إن يَقمَ عمروُ]<sup>(١)</sup> أكرمهُ، فكذلك هنا .

ولم ينبّه على ذلك الناظم، فكأنه ذكر نصف المسألة ، وترك النصف الآخر .

والعذر أنه / قصد هنا أن يبين وجه الاختصاص على الجملة.  $\frac{١٦٧}{٣}$  وترك ما عداه لأنه راجعُ إلى باب «الابتداء» لا إلى هذا الباب. وينهض هذا عذراً عن السؤال الأول.

وأيضاً كما أنه يمكن أن يكون هنا نُبّه على إحدى المسألتين، وترك الأخرى لفهما مما ذكر. والله أعلم.

ووجهُ ثالث، وهو أن تخصيص هذا الحكم بـ(الفاء) ليس على إطلاقه كما هو الظاهر من كلامه، بل هو مشروط بأن تكون (الفاء) تؤدي معنى السببية، فقد قالوا في قولهم : (يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ) : لا يخلو أن تجعل (الفاء) رابطةً لإحدى الجملتين بالأخرى ارتباط السبب بالمسبب أولاً، فإن لم تجعلها رابطة، بل قصدت أن تخبر عن الذباب بأنه يطير، وعن زيد بأنه يغضب، لا من أجل طيران الذباب، كان حكمُ كلِّ واحدة من الجملتين حكمها لو انفردت .

(١) مابين الحاصرتين زيادة من (س) صحت بها العبارة، وسلم التمثيل. وفي (ت) «فتقول : زيد إن يَقم عمرو أكرمته».

وأما إن قصدت التَّسْبِيبَ، وأنَّ غضب زيدٍ يقع لطيران الذباب، فحينئذٍ  
تصير الجملتان كالجملّة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك : الذى يطيرُ فيغضبُ  
زيدُ الذبابُ - جائزٌ على وجه، وممتنعٌ على وجه آخر، فيجوز إذا قَصَدْتَ بِـ(الفاء)  
معنى التَّسْبِيبِ، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبِيبٍ، كما  
يمتنع مع (ثم) وغيرها.

والناظم لم يفصّل هذا التفصيل، بل قرينة ذكر الحروف العاطفة توهم أن  
هذا جائز مع قصد العطف من غير تَسْبِيبٍ، وذلك غير صحيح.

والجواب أنه إنما قَصَدَ تخصيص الفاء بذلك الحكم دون غيرها، ولا شك  
في صحة ذلك، وأهمل ماسوى ذلك لقصده إجمال الحكم. وهذا ضعيف، والله  
أعلم.

ووقع في هذين الشطرين لفظ واحد في القافيتين، لكن أحدهما مُنْكَرٌ،  
والآخر مُعَرَّفٌ، وليس بإيطاء<sup>(١)</sup>. وقد تقدم مثله.

بَعْضًا بَحَثْنِي اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا

يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

لـ(حتى) في الكلام متصرفات ، فقد تكون جارية، وقد تقدم ذكرها في  
(باب الجر).

وقد تكون حرف ابتداء، وسيأتى ذكرها في إعراب الفعل إن شاء الله  
تعالى.

---

(١) الإيطاء هو أن يكرر الشاعر القافية لفظاً ومعنى في القصيدة الواحدة، وهو عيب من عيوب  
الشعر.

وقد تكون عاطفة، وهى التى ذكر هنا، وهى أقل الأقسام فى الكلام استعمالاً.

ومعناها الغاية هنا، وأشعر بذلك متصرفاً فى العطف، ولذلك قال : إنها لا تكون إلا غاية الذى تلاً. وكذلك هى فى باب الجر. وقد عرّف بذلك ثمة.

ويريد هنا أنه لا يعطف بـ(حتى) إلا إذا اجتمع شرطان : أحدهما أن يكون مابعداً بعضاً، وماقبلها كلاً لذلك البعض، وهو قوله : «بَعْضًا بَحْتَى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ» فلو كان مابعداً غير بعض لما قبلها لم يجز العطف بها بمقتضى مفهوم كلامه، فلا تقول : عَجِبْتُ مِنَ الْجَارِيَةِ حَتَّى مِنْ ابْنِهَا، كما تقول : أُعْجِبْتُ الْجَارِيَةَ حَتَّى كَلَامُهَا، وَحَتَّى شَعْرُهَا.

والثانى أن ذلك البعض لا يكون إلا غاية لما قبله، وذلك قوله : «وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا» فضمير «يكون» عائد على «البعض» و«الذى» واقعة على «الكُلِّ» وعائده محذوف، وفاعل «تَلَا» هو «البعض» وتقديره : ولا يكون مابعد (حتى) وهو البعض، إلا غاية الكل الذى / تلاه بعضه.  $\frac{١٦٨}{٣}$  ومعنى كونه غاية أى فى زيادة أو نقصان، أو كثرة أو قلة ، أو قوة أو ضعف، أو صِفَر أو كِبَر، أو نحو ذلك. فلو لم يكن مابعد (حتى) غاية لم يعطف بها. فلو قلت : خرج الفُرْسَانُ حَتَّى بنو فلان، وهم من وَسَط (الفُرْسَان) لم يَجُزْ، لأن الغاية لاتصح إلا فى الأطراف العالية أو السافلة.

وضابط ذلك أنه يزيد بذكره تعجباً ومبالغة فى المعنى، بحيث لو لم يُذكر لم يحصل الشعور به.

فإذا اجتمع الشرطان اقتضى العطف بـ(حتى) فقلت : فَأَقَّ عَلَى الْأَبْطَالِ  
حَتَّى عَنَّتْهُ، وَعَجَزَ فِي الْعِلْمِ الْأَذْكِيَاءَ حَتَّى الْحُكَمَاءَ، وَقَصُرَ عَنْ جُودِهِ الْأَجْوَادُ  
حَتَّى حَاتَمٌ.

ومن كلامهم «اسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرْعَى»<sup>(١)</sup> و«كُلُّ شَيْءٍ يَحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى  
الْحُبَّارَى»<sup>(٢)</sup> وفي الحديث «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ الْكَيْسُ»<sup>(٣)</sup> ومن  
ذلك كثير، وأنشد المؤلف<sup>(٤)</sup>:

قَهْرَنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ

تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

والبعض الذي ذكر تارة يكون حقيقة كما مثَّل، وتارة يكون مجازاً،  
كقولك : أعجبتني الجارية حتى حديثها. ومن ذلك قول الشاعر، ويُنسب  
للمتلمس، قال ابن سيده<sup>(٥)</sup>: ولم يقع في ديوان شعره، وإنما هو لابن مروان

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦

واستنت : عدت. والفصال : جمع فيصل، وهو ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه وفصله عن أمه.  
والقرعى : جمع قريع، مثل مريض ومرضى، وهو من القرع - بالتحريك - وهو قرع يظهر في  
أعناق الفصالن فتسحب في التراب فتبرأ .  
وأصله أن الفصال إذا ستنت صاحها نظرت إليها القرعى فاستنتت معها، فسقطت من ضعفها.  
ويضرب للرجل يمدح بشيء ليس من أهله.

(٢) اللسان (حبر) الحباري : طائر يقع على الذكر والأنثى، يضرب به المثل في الموق، وهي على موقها  
تحب ولدها وتطعمه وتعلمه الطيران كسائر الطير.

(٣) مسلم - القدر : ١٨، والموطأ - القدر : ٤، ومسند أحمد ١١٠/٣.

(٤) المغنى ١٢٧، والأشمونى ٩٧/٣، والهمع ٢٥٨/٥، والمساعد ٤٥٢/٢، والدرر ١٨٨/٢ وقائله غير  
معروف. وروايته في الأصل (س) «فإنكم : لَتَخْشَوْنَنَا»

والكمة : جمه كَمَى على غير قياس، وهو الشجاع، أو لابس السلاح.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد النحوي اللفوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي. كان إماماً  
في اللغة والعربية. وله مصنفات حسان، منها : كتاب المحكم، وكتاب المخصص، وكتاب «الأنيق»  
في شرح الحماسة وغير ذلك (ت ٤٤٨هـ).

النحوى قاله في قصة المتلمس<sup>(١)</sup>:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على رواية نصب «النعل» كأنه جعل «النعل» بعضا لما قبل «حتى» مجازا، فصار في التقدير: ألقى مايشغله حتى نعله. ويجوز في البيت غير هذا<sup>(٢)</sup>.

وهنا مسألتان، إحداهما أنه لم يذكر لـ(حتى) ما ذكر لما قبلها من الترتيب، فدل ذلك على أنها لاتقتضيه، فإذا قلت: قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ، وَزَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرُ - لم يكن في ذلك دليل على تأخير قدوم المشاة عن جملة الحاج، ولاتأخير زيارة الأمير عن زيارة غيره من الناس.

وزعم بعض الناس أنها تقتضى الترتيب، فما بعدها مرتب على ما قبلها، فالأمير إنما زار بعد مازار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج، وكذلك سائر الأمثلة.

وهذه دعوى لادليل عليها، وفي الحديث مايدل على خلافها، وهو قوله عليه السلام: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعُجْزُ وَالْكَيْسُ»<sup>(٣)</sup> وليس في القضاء ولا في القدر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المَقْضِيَّاتِ وَالْمَقْدُورَاتِ.

(١) الكتاب ٩٧/١، ابن يعيش ١٩/٨، والمغنى ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، والهمع ٢٥٩/٥، التصريح ١٤١/٢، ٢١٤، الأشموني ٩٧/٣، الخزانة ٢١/٣، العيني ١٣٤/٤، معجم الأدباء ١٩٤/١٩. والبيت لأبي مروان أو ابن مروان النحوى، يشير فيه إلى قصة المتلمس الشاعر حين قرأ من عمرو بن هند، فאלقى الصحيفة التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة، وبعده:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا وَفَارِقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

(٢) يجوز في (نعله) كذلك الجر، على أن (حتى) بمعنى (إلى) والرفع على أنها للابتداء.

وانظر: المغنى ١٣٠.

(٣) سبق الاستشهاد بالحديث وتخريجه في الباب نفسه، انظر ص ٩٦.

وكذلك مَنْ قال : «كُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَّارَى»<sup>(١)</sup> فليست  
الحُبَّارَى ممنْ يتأخَّر حبُّها ولَدَها عن غيرها . وإذا كان هذا مشهورا لم  
يصح الحكم عليها باقتضاء ترتيب .

والثانية : أن الناظم نَقَّصه هنا في اقتضاء (حتى) الغاية شرط<sup>(٢)</sup> ،  
وهو حصول الإفادة . وقد اعتبره في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> ، وقال في «الشرح» :  
وقيدتُ الغاية بأن يكون ذكرها مفيداً تنبيها على أنك لو قلت : أُتِيكَ الأيامُ  
حتى يوماً - لم يجز ، لأنه لافائدة فيه .

قال : فلو وُقِّتَ ما بعد (حتى) حَسُنَ ، وكانت فيه فائدة نحو : صمتُ  
الأيامِ حتى يومَ الجمعة<sup>(٤)</sup> .

وإذا ثبت هذا دخل له في كلامه هنا ما أفاد وما لم يفد ، وكان / غير  $\frac{١٦٩}{٣}$   
مستقيم . والجواب أن شرط الإفادة معلوم من أول الكتاب ، فهو مُحَالٌ به  
على موضعه . وذكره بعد ذلك تَكَرَّراً لالْقَصْدِ آخر حسبما تقدم ذكره في  
موضع آخر . وأيضا فإذا فَسَّرْنَا الغاية بما تقدم أغنى ذلك عن اشتراط  
الإفادة . والله أعلم .

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ

أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ

«أم» على وجهين ، مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ . والمتصلة هي العاطفة ، وهي  
التي بدأ بالكلام عليها ، وإنما سُمِّيت متصلة لأن ما بعدها مع ما قبلها

(١) سبق الاستشهاد بالمثل في الباب نفسه ، انظر : ص ٩٦ .

(٢) في النسخ الثلاث «شرطا» بالنصب ، ولم أعلم له وجها ، ولذلك غيرته بما أثبت .

(٣) ص : ١٧٥ .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٥ - ب) .

لايَسْتغْنِي أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما عن الآخر، بل هما كلام واحد.

والمنقطعة بخلاف ذلك، مابعدها كلامٌ منقطعٌ ممّا قبلها. ولذلك سُمّيت «منقطعة».

وأخبر الناظم أن المتصلة، وهى العاطفة لها موضعان : أحدهما أن تقع بعد همزة التسوية وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام الواقعة بعد (سَوَاء) ونحو ذلك، مما تكون الهمزة معه على الإخبار لا على السؤال، كقولك : ما أَبَالِي أَزِيداً لَقَيْتَ أمَ حماراً. وسواءٌ على أَقمتَ أمَ قعدتَ .

وفي القرآن الكريم { وَإِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ أمْ بَعِيدُ ماثُوعَدُونَ }<sup>(١)</sup> وقوله { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }<sup>(٢)</sup> {وَسَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ }<sup>(٣)</sup> وأنشد سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَانِ تَيْسُ

أَمْ لِحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَّئِيمُ

وإنما سُمّيت هذه «همزة التسوية» لأنك سَوَّيْتَ الأمرين عليك، كما استوياً عليك عِلْماً حين قلتَ : أَزِيدُ في الدارِ أمَ عمرو؟ فجرى على الاستفهام، وإن لم يكن استفهاماً حقيقة، كما جرى «الاختصاص» على حرف النداء، وإن لم يكن

(١) سورة الأنبياء / آية : ١٠٩ .

(٢) سورة البقرة / آية : ٦ .

(٣) سورة الأعراف / آية : ١٩٣ .

(٤) ديوانه ٣٧٨، والكتاب ١٨١/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ١١/١٥٥، والعيني ١٣٥/٤ ونَبُ التيس : صَوَّت عند الهياج. والحزن: ماغلظ من الأرض، وخصه لأنه أخصب للمعز من السهول. ولحاني : لامنى وشتمنى. ويظهر غيب : في غيبتي. يقول : قد استوى عندى نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضى بظهر الغيب.

نداء حقيقة في قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، لاجتماعهما في معنى الاختصاص والقصد، فالهمزة في التسوية على الإخبار لا على السؤال.

وكذلك إذا قلت : علمتُ أزيدُ في الدار أم عمرو - من هذا القبيل أيضا، لأنه ليس باستفهام حقيقة.

والموضع الثاني : أن تقع بعد همزة تُغْنِي عن لفظ «أى» أى تُغْنِي المتكلم عن إتيانه بلفظ «أى» الاستفهامية التي هي سؤال عن التعيين، يعنى أنها مرادفتها.

فإذا قلت : أزيدُ في الدار أم عمرو؟ فالهمزة هنا مع (أم) مرادفة لـ(أى) كأنك قلت : أيهما في الدار؟ تسأل عن تعيين المستقر في الدار، لاعت وقوع الاستقرار .

فإذا اجتمعت الهمزة مع (أم) على هذا الوضع ف(أم) متصلة عاطفة، وذلك نحو قوله تعالى : { قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ <sup>(١)</sup> } وقوله : { أَذَلِكَ خَيْرٌ نَزْلاً أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ <sup>(٢)</sup> } وقوله : { أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ <sup>(٣)</sup> } وهو كثير.

وما قاله الناظم هنا من كَوْن الهمزة مع (أم) صالحة لوقوع (أى) موقعها كافٍ في التعريف بـ(أم) المتصلة / لأنه شرطٌ واحد جامعٌ لسائر <sup>١٧٠</sup> الشروط التي ذكر غيرهُ، لكنه تعريف مُجْمَل، فلا بد من إيضاح الشروط التي تضمنها هذا الشرط . وإذ ذاك يتبين مراده حق التبيين بحول الله .

(١) سورة الفرقان / آية : ١٥ .

(٢) سورة الصافات / آية : ٦٢ .

(٣) سورة النازعات / آية : ٢٧ .



والذى تَضَمَّنَ هذا الشرطُ ستَّةَ شروط:

أحدها أن تقع (أم) بعد استفهام كما تقدم، فلو كان ما قبلها خبراً لم تكن عاطفة، كقولك : إنَّ زَيْداً قائمٌ أم قاعدٌ، لأن (أيّاً) لاتصلح ههنا.

ومنه قولهم : إِنَّهَا لِإِبْلِ أم شَاءُ، وفي القرآن المجيد - {أَلَمْ تَنْزِلُ الْكِتَابَ لِارْيَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} <sup>(١)</sup> ومنه في أحد الاحتمالين ما أنشده سيبويه من قول الأخطل <sup>(٢)</sup>:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرِّبَابِ خَيَالاً

وأنشد أيضاً لكثير <sup>(٣)</sup>:

أَلَيْسَ أَبِي بِالنُّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خَزَاعَةِ أَزْهَرَا

والثاني : أن يكون الاستفهام بالهمزة لا بغيرها من أدواته، وهو نص قوله

: «أو همزة صفتها كذا» فلو كان الاستفهام بغير الهمزة لم تكن عاطفة نحو قولك : هل زيدٌ في الدار أم عمرو؟ لأن (هل) لا تقع موقع (أي) لأن (أيّاً) سؤال

(١) سورة السجدة / آية : ١، ٢، ٣.

(٢) ديوانه ٤١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، والمغني ٤٥، والتصريح ١٤٤/٢ والخزانة ١٣١/١١

والبيت مطلع قصيدة يهجو بها جريرا. وكذبتك عينك : خيَّلت إليك، ثم رجع عن ذلك فقال أم رأيت خيالاً. بواسط : موضع في الموصل، وهو من مواضع بني تغلب التي ينزلون بها. والغلس : ظلمة آخر الليل - والرباب : اسم امرأة. والخيال : الطيف.

(٣) ديوانه ١٩/١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٣٠٢/٣

والنضر : أبو قریش، وهو النضر بن كنانة. وخزاعة : قبيلة من الأزد، كانت من ولد النضر بن كنانة - والأزهر : الأبيض الحسن.

عن التعيين، و(هل) سؤال عن الوقوع، فلم يصح أن تقع موقعها، ف(أم) في المثال منقطعة.

ومن ذلك قول مالك بن الرِّيب، أنشدته سيبويه<sup>(١)</sup>:

أَلَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى

رَحَى الْحُزْنِ أَمْ أَضَحَّتْ بِفُلْجٍ كَمَا هِيَ

على رواية «أم»<sup>(٢)</sup> وأنشد أيضا لعَلَقَمَةَ بن عَبْدَةَ<sup>(٣)</sup>:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

والثالث : ألا تقع بعد (أم) أداة استفهام، فإنه يجوز أن تقع أدوات الاستفهام بعدها ماعدا الهمزة، فتقول : أعندك زيدٌ أم هل عندك عمرو ، وتقول : أيكرمنى زيدٌ أم مَنْ يُكْرِمُنِي؟ وتقول : أُنْتَظِرُكَ أم كَيْفَ أَصْنَعُ؟ ف(أم) في هذه المواضع منقطعة. ومعنى (أى) فيها مفقود.

---

(١) الكتاب ١٧٨/٣، وأمالى القالي ١٣٧/٣

قاله عندما حضرته الوفاة غريبا بخراسان. وليت شعري : ليتني أعلم جواب هذا السؤال. والرحى - بالياء والألف - مكان مستدير غليظ يكون بين الرمال. والحزن وفلج : بلدان.

(٢) يروى «أو» بدل «أم» وهي رواية الكتاب ١٧٨/٣.

(٣) ديوانه ١٢٩، والكتاب ١٧٨/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، وابن يعيش ١٨/٤، ١٥٣/٨، والهمع ١٤٤/٥، والخزانة ١١/٢٩٤، والمفضليات ٣٩٧، ويَعْدُهُ :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ      إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

وصَرَّمَ الحبل : قطعه، وهو كناية عن الهجرة والقطيعة. والعبرة : الدفعة. ولم يقضِ عبرته : يعنى دائم البكاء. والمشكوم : المجازي، من الشُّكْم - بضم السين وسكون الكاف - وهو الجزاء والعوض يقول : هل تبوح بما استودعك من سرها يأساً منها أم تقطع حبلها لبعدها عنك؟ ثم استأنف فقال : أم هل تجاريك ببكاك على أثرها وأنت شيخ كبير (يقصد نفسه)؟

ومثله ما أنشده سيبويه لزُفَر بن الحارث، أو الجَحَاف بن حَكِيم السُّلَمي<sup>(١)</sup>:

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مَذْ حَضَضْتَنِي      عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامَنِي مِنْكَ لَأَنْتُمْ  
واجتمع في هذا البيت فقدُ هذا الشرط والذي قبله. وكذلك بيتا عََلَمَة أنشدهما سيبويه أيضا<sup>(٢)</sup>:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدِعْتَ مَكْتُومُ  
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ  
أَمْ هَلْ كَبِيرُ بَكْيٍ لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ  
إِنَّرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ  
وقال أَقْنُونُ التَّغْلِبِي، أنشده ابن جُنِّي<sup>(٣)</sup>:

(١) الكتاب ١٧٦/٣، والهمع ٢٤٥/٥، والدرر ١٧٨/٢

وأبو مالك كنية الأخطل. وخَضَضَهُ على الأمر: حثه عليه بقوة. يقوله للأخطل، وكان الجحاف بن حكيم السلمي دخل على عبد الملك بن مروان ومعه وجوه من قيس، وكان عنده الأخطل، فأنشد عبد الملك قوله:

أَلَا سَأَلِ الْجَحَافَ هَلْ هُوَ ثَائِرُ      بِقَتْلِي أُصِيبْتُ مِنْ سَلِيمٍ وَعَامِرٍ  
في أبيات - فغضب الجحاف، وخرج فجمع فوارس قومه، وأوقع ببني تغلب رهط الأخطل وقعة عظيمة بجبل البشر.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيتين وتخريجها. انظر ١٠٢.

(٣) الخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣، والمغني ٤٥، وابن عيش ١٨/٤، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ١٣٩/١١، والمفضليات ٢٦٣، واللسان (رأَم)

وأُنِّي: كيف، استفهام تعجبي. والضمير في «جزوا» يعود على عشيرته. وعامر: اسم قبيلة. وسُوَائِي: فُعْلَى، نقيض: الحسنى، وهما مؤنث: الأحسن والأسوأ. والعلوق: الناقة التي قد علقت قلبها بولدها. ويقال: رَنِمَتِ الناقة ولدها رأماً ورثماناً، إذا عطفَتْ عليه ولزمته... يقول: العجب لقومي، كيف عاملوا بني عامر بالسوء في مقابلة فعلهم الجميل، بل أتعجب من قومي كيف يعاملونني بالسوء بدلاً من صنع الجميل، إن إساعتهم إلى بني عامر أمر هين إذا قيسَتْ بإساعتهم إليّ وأنا منهم. فهم يحسبون لي القول، ولا يعطونني شيئاً فكيف ينفعني ذلك. إن مثلهم ومثلي مثل الناقة التي تَرَام ولدها وتشمه بأنفها وتمنع عنه درها.

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءَى بِفِعْلِهِمْ  
 أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ  
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ  
 رُبَّمَا أَنْفٌ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ  
 وقال جرير<sup>(١)</sup>:

أَيْنَ الَّذِينَ بِنَارٍ عَمَرُوا حُرَّقُوا  
 أَمْ أَيْنَ أَسْعَدُ فَيْكُمْ الْمُسْتَرْضِعُ  
 والرابع ألا يتكرر الخبر بعد (أم) كقولك : أزيدُ عندك أم عندك  
 عمرو؟ فإن الهمزة هنا لا تغنى عن لفظ (أى) لأنك لو قلت : أيها عندك؟ لم  
 يصح إلا على التوكيد، ولم يكن ذلك في أصل الكلام، فلا بد أن يكون  
 مابعد (أم) منقطعا عما قبلها، وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم قام عمرو؟  
 وإن شئت قلت في هذا الشرط : ألا يكون مابعد (أم) جملة ليست  
 في معنى المفرد كما تمثيله - فهو صحيح. وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم  
 عمرو منطلق، لأن (أيًا) لاتصلح هنا.

ومنه في القرآن الكريم {أَفَى قُلُوبُهُمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ  
 أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ / وَرَسُولُهُ<sup>(٢)</sup>} وقوله حكاية عن فرعون : {أَفَلَا<sup>١٧١</sup>  
 تَبْصُرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ<sup>(٣)</sup>}.

(١) ديوانه (٢٧٣ - بيروت) والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق. ويروي الأول .

« أين الذين بسيف عمرو قتلوا » .

(٢) سورة النور / آية : ٥٠ .

(٣) سورة الزخرف / آية : ٥١ ، ٥٢ .

فأما إن وقع بعدها جملة في معنى المفرد فلا يلزم أن تكون منقطعة،  
كقولك : أقام زيدٌ أم قعد؟ فالمعنى : أى الفعلين أوقع؟ وكذلك قول الأسود بن  
يَعْفَر<sup>(١)</sup> :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

لأن «ابن سَهْمٍ» و«ابن مَنَقَرٍ» وإن كانا خبرين لـ(شُعَيْثٍ) - لاصفتان على  
ما قرره المؤلف - فالمعنى معنى المفرد، أى : أشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ ابْنُ مَنَقَرٍ؟  
وكذلك ما أنشده المؤلف<sup>(٢)</sup> :

وَأَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا

أَمْ—وَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَأَقَعُ

المعنى : أَمْوَنِي بَعِيدٌ أَمْ قَرِيبٌ؟

والخامس : ألا يكون ما بعد (أَمْ) رَدًّا وَنَفْيًا لما قبلها، كقولك : أقام زيدٌ أَمْ  
لم يَقَمْ؟ وأعندك زيدٌ أَمْ لا؟ فَإِنْ (أَمْ) ههنا غير عاطفة، قال سيبيويه : كأنه حين  
قال : أعندك زيدٌ كان يظن أنه عنده، ثم أدركه مثلُ ذلك الظن في أنه ليس عنده  
فقال : أَمْ لا<sup>(٣)</sup>. ويحتمل أن يكون منه قول الأخطل<sup>(٤)</sup> :

(١) سيبيويه ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والمغنى ٤٢، والتصريح ١٤٣/٢، والهمع ٢٤٠/٥،  
والأشمونى ١٠١/٣، ١٠٢، والخزانة ١٢٨/١١، والعيني ١٣٨/٤

وشعيث : حي من تميم من بني منقر. وسهم : حي من قيس، يشك في كونهم من بني سهم أو من  
بني منقر، كأنه جعلهم أدياء.

(٢) المغنى ٤١، والهمع ٢٣٩/٥، والأشمونى ٩٩/٣، والتصريح ١٤٢/٢، والعيني ١٣٦/٤ وقائله  
مجهول، ومعناه واضح.

(٣) الكتاب ١٧٤/٣.

(٤) عجزه : غَلَسَ الظُّلَامُ مِنَ الرِّبَابِ خَيَالًا

وقد سبق الاستشهاد به.

\* كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ \*

على تقدير حذف الهمزة، لأن المعنى : أَكْذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ لَا؟ وهذا إنما يكون كذلك مع غير همزة التسوية. فأما مع همزة التسوية فالمعنى معنى (أَيُّ) وهو السادس : أن يكون الكلام مع الهمزة و(أَمْ) يؤدي معنى (أَيُّ) وهو المنصوص له الذى ضَبَطَ به هذه الشروط كلها، وذلك أنك إذا قلت : (أَزِيدُ عندك أَمْ عَمْرُو) فالشروط الخمسة موجودة ظاهراً، ولكن الاحتمال في أن تكون متصلة أَمْ منقطعة قائم، إذ يمكن أن يكون الكلام في تقدير : أَيُّهُمَا عندك؟ أو على تقدير : بَلْ أَعْنَدُكَ عَمْرُو، فلا بد من هذا الشرط. وبه حَصَلَ الناظم ذلك كله، وهو حَسَنٌ.

فإن قيل : إن هذا التقدير مشكلاً من وجهين، أحدهما أن العطف بـ(أَمْ) بعد همزة التسوية غير محتاج إلى التَّنْصِيسِ عليه، لأن ما بعده يحصله، ألا ترى أن همز التسوية مُغْنٍ عن لفظ (أَيُّ) إذ كان قولك : (سواءً عَلَى أَقْمَتِ أَمْ قَعْدَتِ) يؤدي معنى : سواءً عَلَى أَيُّهُمَا كان، وكذلك (ما أَبَالَى أَزِيدُ لَقِيتَ أَمْ عَمْرُاً) تقديره : ما أَبَالَى أَيُّ هَذَيْنِ لَقِيتَ. وبذلك قدرها سيبويه<sup>(١)</sup>.

وإذا كان كذلك، وكان شأن الناظم الشحُّ بالألفاظ جداً حيث لا تُعَدُّ حَشْوًا، فما ظنك بها إذا كانت تكراراً من غير مزيد فائدة؟!

والثاني : على تسليم ما تقدم فقله : «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيُّ مُغْنِيَةٌ» يَقْتَضِي بظاهره أن الهمزة وحدها هي المغنية عن لفظ (أَيُّ) وأن (أَمْ) ليس لها في ذلك المعنى دخول. وهذا غير صحيح، بل المعطى لمعنى (أَيُّ) هو مجموعهما - ألا ترى أنك إنما تُضَيِّفُ (أَيَّا) حين تَقْدِرُ الكلام بها إلى ما دخلت عليه الهمزة و(أَمْ)

(١) الكتاب ١٧٠/٣.

معاً. ولا يصح غير ذلك، إذ ليس قولك /: (لا أدري أيُّهما قام) تقديرًا  $\frac{١٧٣}{٣}$  لقولك : (أقام زيدٌ) وحده، دون قولك : (أم عممرؤ) وإذا ثبت هذا كان تخصيص الناظم هذا الحكم بالهمزة مشكلاً.

فالجواب عن الأول أن يقال : لعله قصد التفرقة بين همزة الاستفهام إذا خُلِعَ عنها الدلالةُ عليه، وبينها إذا بقيت على أصلها، فإنها في التسوية قد خُلِعَ عنها معناها ولم يَبْقَ فيها من حكم الاستفهام إلا الحكم اللفظي وذلك قد يُخرج ( أم ) عن الاتصال إلى الانقطاع. ألا ترى كيف وجَّهوا الانقطاع في قوله<sup>(١)</sup>:

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خِزَاعَةِ أَزْهَرَا

بتكرار (ليس) وبالإثبات، فالاستفهام في الهمزة مُسْتَهْلَكٌ، وذلك من أسباب الانقطاع، فربما يُفهم ذلك في همزة التسوية، فيُقضى بانقطاعها، بخلافها في غير ذلك الموضع، فإنه قال فيه : «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظٍ أَيْ مُغْنِيَةٍ» وذلك مشعرٌ بحصول معنى الاستفهام فيها، وبقاءها على أصلها، فكانه أراد بيان التفرقة بين الموضعين. والله أعلم.

وأما الثاني فلعله اجتزأ في الإغناء بالهمزة اتِّساعاً واتكالا على فهم المعنى. والله أعلم.

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ

كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ<sup>(٢)</sup>

(١) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه، انظر : ص.

(٢) في متن الألفية «أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ».

يريد أن (الهمزة) المذكورة قد تُحذف من اللفظ، وهي مرادةٌ في المعنى، وذلك قليل في الكلام، ولكن لا يجوز ذلك إلا إذا أُمنِ اللبس بالخبر عندما تُحذف. فإذا قلت : (ما أدري قام زيدٌ أم قعد) فهو على تقدير الهمزة لدلالة الكلام عليها.

وفي قراءة ابن مُحَيِّصٍ<sup>(١)</sup> {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ<sup>(٢)</sup>} بهمزة واحدة، فالمراد «أُنذَرْتَهُمْ» فحذف الهمزة.

ومن ذلك ما أنشد سيبويه للأسود بن يَعْفُرُ<sup>(٣)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

وأنشد أبو الحسن في الكتاب لعمَرَ بن أبي ربيعة<sup>(٤)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصة المكي، مقريء أهل مكة مع ابن كثير . وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجمال أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه (ت ١٢٣هـ) [غاية النهاية لابن الجوزي ١٦٦/٢].

(٢) سورة البقرة / آية ٦، وانظر الإتحاف : ١٢٨.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) ديوانه ٥٨، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وابن يعيش ١٥٤/٨، والهمع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١١

والبيت من قصيدة له قالها متغزلا في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي الصحابي، وقبله :

بدالى منها مِعْصَمٌ حَيْثُ حَمَرْتُ      وَكَفَّ خَضِيبُ زَيْنَتْ بَيْنَانِ

ومعنى البيت أنه شغل بها وبرفقاتها فلم يدر عدد مارمينه من جمرات الحج .



وَأُنْشِدَ الْمُبَرَّدَ وَغَيْرُهُ لِعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ<sup>(١)</sup> :  
فَأَصْنَبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ  
أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رِبِيعَةٍ أَمْ مُضَرٍ  
أَمْ الْحَيُّ قَحْطَانٌ فَتِلْكَمُ سَفَاهَةٌ  
كَمَا قَالَ لِي رَوْحٌ وَصَاحِبُهُ زُفَرٌ

والعرب قد تحذف الهمزة إذا دلَّ عليها الدليل مطلقا، فقد قيل في قوله :  
{وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ<sup>(٢)</sup>} إنه على تقدير : أَو تِلْكَ نِعْمَةٌ.  
وَأُنْشِدَ ابْنَ جَنَى لِلْكُمَيْتِ<sup>(٣)</sup> :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ  
وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

قيل : أراد : أَوَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قَلَّتْهُ أَنْ حَذَفَ الحرف إجحافاً، لأنه من  
اختصار المختصر. قال ابن جني : أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَذَفُ  
الحرف ليس بقياس، وذلك أَنْ الحرف نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا  
قُلْتَ : (مَاقَامُ زَيْدٍ) فَقَدْ نَابَتْ (مَا) عَنْ (أَنْفَى) كَمَا نَابَتْ (إِلَّا) عَنْ (أَسْتَنْتَنِي)

(١) الخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، وابن الشجري ٢٦٧/١، ٣١٧.

والبيتان من شعر يقوله في قوم من الأزد، نزل بهم متكررا، ويشكر صنيعهم معه.  
وانظر الكامل لابن الأثير ٨٧/٧.

(٢) سورة الشعراء / آية : ٢٢.

(٣) شرح الهاشميات ٣٦، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، والمغنى ١٤، وابن الشجري  
٢٦٧/١ والهمع ١٣٥/٤، ٣٦٠/٤، والعيني ١١١/٣  
والبيت مطلع إحدى هاشمياته.

وكما نابت الهمزة عن (أَسْتَفْهِمُ) وكما نابت حروف/ العطف عن (أَعْطِفُ)  $\frac{١٧٣}{٣}$   
ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصاراً المختصر  
إجحافٌ به، إلا أنه إذا صحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة  
الدلالة عليه.

والألف واللام في «الهمزة» للعَهْد في الهمزة المذكورة مع (أم)  
المتصلة، وهي همزة التسوية، والهمزة الأخرى، وأعاد ذكرها مفردة مع  
ذكره همزتين، إما لأنهما في الأصل واحدة، وإما لعطفه إحداهما على  
الأخرى بـ(أو) ولم يعرِّج على الهمزة في «المنقطعة» لعدم احتياجه إلى ذلك  
فيها، وإن كان حذف الهمزة معها جائزاً، فقد أجاز سيبويه في قوله<sup>(٢)</sup>:

\* كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ \*

أن يكون على تقدير : أَكْذَبْتُكَ<sup>(٣)</sup>، وإن كانت (أم) عنده منقطعة في  
البيت ثم ذكر المنقطعة فقال :

وِبِإِنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ

إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٢) هو الأخل، وعجزه :

غلسَ الظلام من الربابِ خيالاً

وقد سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

يعنى أن (أم) إن خَلَّتْ من ذلك القيد المتقدم، فلم تقع بعد همزة التسوية، ولا بعد همزة تُغْنى عن ذكر (أى) فهى «المنقطعة» أو التى بمعنى (بل).

واقْتَضَى هذا الكلام أنها إذا خلت من التقييد المذكور تفى بأمرين اثنين، أحدهما الانقطاع، والآخر الإضرابُ المجرد، وهو معنى (بل) فالتى تقتضى الانقطاع هى المؤدِّية معنى (بل) والهمزة معاً، فإذا قلت : (إنها لإِبلُ أم شاءُ) فالتقدير : بل أهى شاء؟ كأنه رأى أشباحاً على بُعد فتوهم أنها إبل، فقال : إنها إبل، ثم أدركه الشك فاستدرك الاستثبات فقال : أم شاءُ، فأضرب عن ذكر الكلام الأول، ثم أخذ يسأل : أهى شاء؟

وهكذا سائر ما تقدم من الأمثلة فى تفصيل شروط الاتصال، فلا معنى لتكرارها. وقد تبين معنى الانقطاع، إذ كان بـ(أم) مُضَرَّباً عما تقدّم، ومستأنفاً سؤالاً.

وجمهور النحويين متفقون على هذا المعنى لـ(أم) المنقطعة. وقد حكى الأَبْذَى<sup>(١)</sup> فيها خلافاً بين البصريين والكوفيين، فحكى عن البصريين ما ذكر، وعن الكوفيين قولين، أحدهما حكاة عن الفراء، أنها بمعنى (بَلْ) وحدها مطلقاً، فإذا قلت : هل قام زيدُ أم عمرو قائمٌ؟ أو قلت : قام زيدُ أم عمرو قائمٌ؟ فالمعنى عنده : بل عمرو قائمٌ.

---

(١) تقدمت ترجمته، وانظر : فهارس الكتاب.

والثاني حكاه عن الكسائي وهشام<sup>(١)</sup> أنها بمعنى (بل) لكن مابعدھا بمنزلة ما قبلها، فإذا قلت : قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل عمرو قائمٌ. وإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل هل عمرو قائمٌ.

وهذا كله لادليل عليه، بل الذي دلَّ عليه الاستقراء ماتقدم. قال الأبيّ<sup>(٢)</sup> :  
والدليل على ذلك عندي أن العرب لا تدخلها على همزة الاستفهام، لاتقول :  
قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ؟ كما تقول : قام زيدٌ بل عمرو قائمٌ؟ وماذاك إلا  
لتضمنها معنى الهمزة، إذ لا يجوز دخول همزة الاستفهام على مثلها، وإنما  
تدخل (أم) على كلام فيه غير الهمزة من أدوات الاستفهام، لأن الهمزة قد تدخل  
على غيرها من أخواتها، كما قال<sup>(٣)</sup> :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِجَهْلَتِهَا  
أَهْلُ رَأُونَا بِوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ  
فكذلك تدخل (أم) عليها، كقوله، وهو علقمة<sup>(٤)</sup> :  
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ  
إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ

(١) هشام هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، صاحب الكسائي وأخذ عنه وله  
مقالة في النحو تعزى إليه (ت ٢٠٩هـ) [إنباه الرواة ٣/٣٦٤].

(٢) تقدمت ترجمته، وانظر فهارس الكتاب.

(٣) الخصائص ٢/٤٦٣، والمقتضب ١/١٨٢، ٣/٢٩١، وابن يعيش ٨/١٥٢، وابن الشجري ١/١٠٨،  
٢/٣٣٤، والمغنى ٢٥٢، والهمع ٤/٣٩٤، ٥/٢٤٤

وقائله زيد الخيل الطائي. والرواية الأشهر في الصدر «بشدتنا» ويروى العجز «بسفح القف»  
و«بسفح القاع»

والقف : ما ارتفع من الأرض وغلظ، ولم يبلغ أن يكون جبلا. والأكم : جمع أكمة، وهي التل من  
حجارة متراكمة، وتكون أعلى من القف. قاله في إغارته على بني يربوع.

(٤) سبق الاستشهاد بالبيتين.

وقوله قبل هذا :

\* أُم حَبْلُهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ \*

بمنزلة قوله : بل أَحَبُّهَا، يَشْهَدُ لَهُ الاستفهام الذي بعده هذا مُجْمَلٌ ماقال. وللمنازع أن ينازع فيه.

والثالث من ذلك ما تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْخَبْرَةِ مشافهةً مِنَ الْعَرَبِ /  $\frac{١٧٤}{٣}$   
كما تَتَلَقَّى مَفْرَدَاتُ اللُّغَةِ، ولاشك عند من مارسَ هذا الشَّأْنَ من  
العارفين بمصادر اللغة ومواردها في ثبوت معنى (بل) والهمزة لـ (أُم)  
هذه.

لكن يَبْقَى أن يقال : هل ثبت لها استعمالٌ آخر أُم لافائتته النازم،  
وهو الثاني مما وَقَّتْ به (أُم) وذلك أن تكون بمعنى (بل) وحدها. وهذا  
يشير إلى أنها ترادفها في العطف، وهو نَصُّه في غير هذا النظم، وذلك  
إذا وقع بعدها المفرد، وهو مذهب الفراء، أنها تَأْتِي بمعنى (بل) من غير  
استفهام، وأنشد الفراء على ذلك<sup>(١)</sup>:

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَسَلَّمِي تَغَوَّلْتُ

أُم النَّوْمِ أُم كُلُّ إِلَى حَبِيبٍ

المعنى عنده : بل كُلُّ إِلَى حَبِيبٍ، وعليه حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى : { أُم مِّنْ

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٩٩، قال : «والعرب تجعل (بل) مكان (أُم) و(أُم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام، مثل قول الشاعر» وأنشد البيت. وقائله مجهول.

والبيت كذلك في الهمع ٥/٢٤٣، والدرر ٢/١٧٦

وتغولت المرأة : تلونت وتزينت. يقول : لما تمثلت لعيني لم أدر أذكر في اليقظة أم في النوم؟ ثم قال : كل إلى حبيب، أي في حالتي النوم واليقظة.

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ<sup>(١)</sup> وما بعدها من الآيات في سورة «النمل»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن طاهر<sup>(٣)</sup>: ولا يمتنع عندي، إذا أردتَ بها مذهب (بل) أن تكون عاطفة مثلها، وتدخل في الغلط والنسيان. قال ابن خروف<sup>(٤)</sup>: وهو قول ظاهر صحيح المعنى.

فابن مالك قال بقول الفراء في بعض مواردِها، وجعل من ذلك في عطف المفرد قولهم: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ) تقديره عنده: بل شاءٌ. وظنُّ أن بن جني هو المخالف في هذا المثال وحده، إذ قدَّره بـ(بل) والهمزة، فردَّ عليه بأن ذلك دَعَوَى لادليل عليها، وأن العرب قالت: إن هناك إبلًا أم شاءٌ، فنصب «الشاء» بعد (أم).

وظاهر «الكتاب»<sup>(٥)</sup> في المثال المرفوع أنه على ماقاله ابن جني. وهو مذهب جمهور الناس فيه، ولا يخالف أحد في المثال المنصوب إذا ثبت في السماع أنها فيه كـ(بَلْ) وحدها ولكن ذلك - ولا يُدَّ - قليل، فعليه يَنبَني النظر في المثال المرفوع. وإذ ذاك يُقال فيه باحتمال الوجهين، لا على سواء، بل على وزن اتَّساع البابين.

وإذا كان تقدير (أم) بـ(بَلْ) والهمزة معاً هو الشائع الكثير، وتقديرها بـ(بل) وحدها قليل - فتجوزُ الوجهين على هذه النسبة. إلا أن الناظم قال:

(١) سورة النمل / آية : ٦٠.

(٢) الآيات : ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأندلسي، والمعروف بالخِذْب. نحوى بارع حافظ مشهور، كان من خدّاق النحويين وأئمة المتأخرين، وله على كتاب سيبويه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على إيضاح الفارسي. ومن أجل من أخذ عنه ابن خروف. توفي في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) يعنى كتاب سيبويه، وانظر فيه ١٧٢/٢.

«وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ» فلم يقيّد ذلك بقلة، كما لم يقيّد ذات الانقطاع بقلة، فيؤخذ من ذلك تجويز الوجهين عنده في المثال المذكور.

والتحقيق في كلامه وكلام غيره أنها تكون «منقطعة» بلا إشكال، وتكون أيضاً بمعنى (بَلْ) كذلك، ولا ينبغي أن يكون فيها خلاف، وذلك إذا وقع بعدها أداة استفهام، نحو :

\* أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى <sup>(١)</sup> \*

\* أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ <sup>(٢)</sup> \*

وما أشبه ذلك، إذ لا يصح أن تتضمن معنى الاستفهام، ثم يتكرر بعدها، ولكن التأويل يُخْتَلَف فيه هنا.

فمن قال بوقعها بمعنى (بل) كالفرء أو كابن مالك يجعل هذا الضرب من ذلك بغير تكلف تأويل.

ومن قال بنفي ذلك، كظاهر كلام سيبويه وابن جنّي، فيجعله من باب «خَلَعَ الأدِلَّة» <sup>(٣)</sup> كأنهم خَلَعُوا عن (أم) دلالتها على الاستفهام لوجود أدلة بعدها. (فهذا عنده عارضٌ على غير الأصل، فإذا لم توجد الأداة بعدها <sup>(٤)</sup>) رجعت إلى / أصلها من الانقطاع التام. وهذا المعنى معزز <sup>١٧٥</sup>/<sub>٣</sub> في الأصول.

(١) صدر بيت لعلّمة بن عبّدة، هو بتمامه :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ      إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَشْكُومُ

وسبق عدة مرات.

(٢) صدره :      أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سَوَاءً بِفِعْلِهِمْ

وهو لأفنون التغلبي. وسبق الاستشهاد به.

(٣) يراد بخلع الأدلة تجريد الحروف والألوات من المعاني المعروفة لها، والمتبادرة فيها، وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها.

وانظر فيه وفي أمثلة له : الخصائص ١٧٩/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ت).

ومن هذا القسم ما إذا وقع بعدها المفرد على غير تأويل الجملة، كما في قولهم : (إنَّ فيها إبلاً أم شاءً) إن ثبت، فلا ينبغي في مثل هذا أيضاً خلاف، إلا في كونه يُقاس عليه أولاً.

وأما إذا وقع بعدها المفرد، وأمكن تأويله بالجملة، كما في قولهم : (إنَّها لإبل أم شاءً) فقد تقدم ما لابن مالك فيه من الخلاف، وأن الاحتمال فيه قائم، ولا يتعيَّن فيه ما قال. وهو مقتضى إطلاقه هنا.

(وَفَى، وَأَوْفَى) : لغتان، والرُّبَاعِيَّةُ هي لغة القرآن. وقد جَمَعَ بينهما الشاعر في قوله<sup>(١)</sup>:

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ

كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النُّجْمِ حَادِيَهَا

وهو من الوفاء بالعهد، أى أتمَّت الدلالة على المعنيَّين، وحافظت على ذلك. وفي هذا البيت ضرورة، وهو ظهور الجزم في فعل الشرط في قوله : «إن تَكُ» مع أنه ليس له جوابٌ يَنْجُزِمُ<sup>(٢)</sup>. وهو موجود في الشعر، وقد تقدم مثله، وسيأتى أيضاً إن شاء الله تعالى.

خَيَّرَ أَبِجَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَبْهَمَ

وَاشْكُكْ وَإِضْرَابُ بِهَا أَيْضاً نُمِي

---

(١) هو طفيل الغنوي، ملحقات ديوانه ٦٥، والخصائص ٣٧٠/١، ٣١٦/٣، وابن يعيش ٤٢/١، واللسان (قلص، وفي)

وقلاص النجم : هي العشرون نجماً التي ساقها النُّبْران في خطبة الثريا كما تزعم العرب. (٢) في (ت) «جواب مجزوم»  
وانظر الخلاف في هذه المسألة في الأشموني ١٦/٤.



وَرُبَّمَا عَاقَبْتِ الْوَاوَ إِذَا

لَمْ يُلَفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا

أتى لـ(أو) بأوجه من الاستعمال المعنوي سبعة وهى : التخيير، والإباحة،  
والتقسيم، والإبهام، والشك، والإضراب، ومُعاقبة الواو.

وأصلها أن تكون لأحد الشينين أو الأشياء. وأما استعمالها لخصوص  
تلك المعاني فإنما ذلك بحسب قرائن الكلام، لا أنها وَضَعُ لها أصلى، هذا هو  
القياس.

وماعدُ الناظم لها من المواضع فمن المعاني الاستعمالية. وليست هذه  
المعاني كلها متفقاً عليها ، بل في ثبوت بعضها خلاف سيذكر إن شاء الله.

فأما التخيير : فنحو قولك : (كُلْ سَمَكًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا) فهذا على التخيير  
في استعمال أحد الشينين، أيهما كان.

وفي القرآن الكريم : {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ  
مَاتَطْعُمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ<sup>(١)</sup> }

وأما الإباحة : فنحو (جالس الحسن أو ابن سيرين<sup>(٢)</sup>) أى جالس أيهما  
شئت.

---

(١) سورة المائدة / آية : ٨٩.

(٢) الحسن هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علما وعملا، ومناقبه جلية، وأخباره

طويلة (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء لابن الجزي ٢٣٥/١]

وابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، إمام البصرة مع الحسن البصري (ت

١١٠هـ) [طبقات القراء ١٥١/٢].

ومنه في القرآن الكريم : {وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ  
أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ<sup>(١)</sup>} إلى قوله : {أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ  
النِّسَاءِ<sup>(٢)</sup>} والفرق عند ابن مالك بين التخيير والإباحة أن الإباحة يجوز  
فيها الجمع، ولذلك يحسن وقوع (الواو) فيها موقع (أو) فتقول : جالس  
الحسن وابن سيرين، بخلاف التخيير، فإنه لا يقتضي الجمع، ولا تصلح  
فيه (الواو) في موضع (أو)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : {وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرْمًا عَلَيْهِمْ  
شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِغُضَمٍ<sup>(٣)</sup>}.

وأما التقسيم : فالمراد به عنده كون (أو) لم تأت لمعنى من تلك  
المعاني المذكورة، بل مجردة منها، فإن مع كل واحدة منها تقسيماً.  
وعبر عن هذا / المعنى في «التسهيل» بالتفريق المجرد<sup>(٤)</sup>، وزعم أنه  $\frac{١٧٦}{٣}$   
أجود عبارة من التقسيم. قال : لأن استعمال (الواو) في التقسيم أجود  
من استعمال (أو) يعنى بخلاف التفريق، كقولك : (الكلمة اسمٌ وفِعْلٌ  
وَحَرْفٌ) و(الاسمُ ظاهرٌ ومضمَرٌ) و(الفعل ماضٍ وأمرٌ ومضارعٌ)  
و(الحرف عاملٌ وغيرُ عاملٍ) ومنه قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

(١) سورة النور / آية : ٣١.

(٢) سورة النور / آية : ٣١.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٤٦.

(٤) التسهيل : ١٧٦.

(٥) هو عمرو بن براق الهذلي، والبيت من شواهد المغنى ٦٥، ٣١٢، ٣٥٨، والتصريح

١٠٢/٢، والهمع ٢٢٩/٥، والأشمونى ١٣١/٢، ١٠٨/٢، والعيني ٢٣٢/٣

والمولى : الحليف. ومجروم عليه : مجنى عليه. وجارم : جان، من الجرم، وهو الذنب.  
وقبله :

إذا جرّ مولانا علينا جريرةً صبرنا لها إنا كرامٌ دعائمُ

وَنَنْصُرُكُمْ وَلَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

ومن مُثْل هذا القسم عند المؤلف قوله تعالى : أَنَّى لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى <sup>(١)</sup> { وَقَوْلُهُ : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا <sup>(٢)</sup> } .

وقد يدخل في هذا ما كان نحو قوله : {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى <sup>(٣)</sup> } وقوله : {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا <sup>(٤)</sup> } فالمعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هُودًا، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نَصَارَى. وكذلك الآية الأخرى، وقالت اليهود : كونوا هُودًا، وقالت النصارى : كونوا نصارى.

وعن هذا عبّروا بـ(التفصيل) وهو والتقسيم متقاربان، ولفظ التفصيل هنا أظهر.

وأما الإبهام : فنحو قولك : (لقيتُ زيداً أو عمراً) وأنت تعلم مَنْ لقيتَ، ولكنك أبهمتَ على السامع. وفي القرآن : {وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ <sup>(٥)</sup> }

وقد علّم الرسول عليه السلام أنه هو ومن اتّبعه على الهدى، وأن المعاندين في ضلال مبين، ولكنه أبهم ذلك تنزلاً للخصم. وكذلك قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران / آية : ١٩٥ .

(٢) سورة النساء / آية : ١٣٥ .

(٣) سورة البقرة / آية : ١١١ .

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٥ .

(٥) سورة سبأ / آية : ٢٤ .

{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ<sup>(١)</sup>} في رأى طائفة<sup>(٢)</sup>. وقوله : {أَتَاهَا أَمْرُنَا نَيْلًا أَوْ نَهَارًا<sup>(٣)</sup>} فالله أعلم بما كان، إلا أنه أبهم على عباده .

وأما الشك : فكقولك : (قام زيد أو عمرو) إذا كنت شاكًا أيهما القائم. وقد يكون الكلام معها مَبْنِيًّا على الشك، وقد يكون الشك طارئًا بعدما انبنى على التحقيق بخلاف (إمّا) حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما الإضرابُ بها : فنحو قراءة أبي السَّمَالِ<sup>(٤)</sup> {أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ<sup>(٥)</sup>} بإسكان الواو. جعلها ابن جني بمنزلة (بَلْ) حتى كأنه قال : بَلْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا. قال : ويؤكد ذلك قوله : {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ<sup>(٦)</sup>} فكانه قال : بَلْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيرا، يقول الرجل لمن يَتَهَدَّدُهُ والله لأفعلن بك كذا، فيقول صاحبه : أَوْ يُحْسِنُ اللَّهُ رَأْيِكَ، أَوْ يَغَيِّرُ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكَ<sup>(٧)</sup>.

وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرُّمَّة<sup>(٨)</sup> :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) سورة الصافات / آية : ١٤٧.

(٢) وقيل : هي بمعنى الواو، وبها قرئ. وقيل : المعنى : يزيون في مرأى الناظر، إذا رآها الرائي قال : هي مائة ألف أو أكثر. والغرض الوصف بالكثرة [البحر المحيط ٢٧٦/٧].

(٣) سورة يوس / آية : ٢٤.

(٤) هو أبو السَّمَال - بفتح السين ، وتشديد الميم - قعنْب بن أبي قعنْب العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبوزيد الأنصاري [طبقات القراء لابن الجزري ٢٧/٢].

(٥) سورة البقرة / آية : ١٠٠، وانظر [البحر المحيط...]

(٦) سورة البقرة / آية : ١٠٠.

(٧) المحتسب ٩٩/١.

(٨) معاني القرآن ٧٢/١، والمحتسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٨/٢، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة

٦٥/١١ وليس في ديوانه. وبدت : ظهرت. وقرن الشمس : أولها عند طلوعها. ورونق الضحى : أوله، وكذلك رونق الشباب. وأملح : من مَلَح الشيء - بالضم - ملاحظة، أى بهج وحسن منظره.

قال : معناه : بل أنت، وكذلك قال في قوله : {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ  
أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ<sup>(١)</sup>} وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً<sup>(٢)</sup>} { المعنى  
عنده : بل يزيديون، بل أشدُّ قَسْوَةً<sup>(٣)</sup> وحكى الفراء : اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ  
أَوْدَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ.

ومعنى «نُمِي» : رُؤِيَ وأُسْنِدَ، يقال : نَمَيْتُ الْحَدِيثَ نَمِيًّا، إذا  
أُسْنَدْتَهُ وَرَفَعْتَهُ، أى رُؤِيَ هَذَا الْمَعْنَى فِي (أَوْ) عَنِ الْعَرَبِ، وَعُرِفَ مِنْ  
كَلَامِهَا، غَيْرَ أَنْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارًا بِقِلَّةِ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

وأما معاقبتها للواو : فهو / قليل كما نبّه عليه بـ(رُبَّمَا) لكنه شَرَطَ  $\frac{177}{3}$   
في ذلك ألا يقع في الكلام لَبَسٌ بِإِسْتِعْمَالِهَا فِي مَعْنَى (الواو) فَيُنَوِّهُ فِي  
(أَوْ) أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى (الواو) بل بِمَعْنَى آخَرٍ مِنَ الْمَعْنَى الثَّابِتَةِ لَهَا،  
فَلَا يَدَّ مِنْ تَعْيِينِ ذَلِكَ فِيهَا. وبهذا القيد ثُبَّتَ فِي السَّمَاعِ، فَلَا يَدَّ مِنْ  
اعْتِبَارِهِ فِي الْقِيَاسِ.

فَمِمَّا يَتَعَيَّنُ لِذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
«اسْكُنْ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»<sup>(٤)</sup> وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ : «كُلُّ مَا شِئْتُ، وَاشْرَبُ مَا شِئْتُ مَا أَخْطَاكَ اثْنَتَانِ، سَرَفٌ أَوْ  
مَخِيلَةٌ»<sup>(٥)</sup> وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ أَنْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ

(١) المحتسب ١/١٠٠.

(٢) سورة البقرة / آية : ٧٤.

(٣) انظر : معاني القرآن ٢/٣٩٣.

(٤) البخاري - فضائل الصحابة : ٦، ومسلم - فضائل الصحابة : ٥٠، ٥١، وأبو داود  
السنة : ٨، والترمذي - المناقب : ١٨، ٢٧.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩/٩٥ (٦٦٥٢).

إِثْمًا<sup>(١)</sup> { الآية. (أو) فيه بمعنى الواو، لأن الإثم بمعنى الخطيئة فهي بمعنى (الواو) التي في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* وَهَذَا أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ \*

وعلى ذلك أيضا حمل قوله تعالى : {وَلَا تُطْعِمُهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا<sup>(٣)</sup>} أى : وكفوراً.

وكذلك قول النابغة<sup>(٤)</sup> :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

قالوا : أراد : ونصفه، كالرواية الأخرى.

ومن ذلك أشياء تُنْقَل، ولكنه ليس في كثرة ماتقدم. وأكثر ذلك مُحْتَمَل،

فلذلك قال فيه : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَائِ»

فلو كان الموضع مُوهِمًا في (أو) معنى من المعاني المتقدمة، ولم يتعين فيه

معنى (الواو) لم يجز وقوعها هناك، لأن الناطق قد وَجَدَ مَنفَذًا لِلْبَسِّ، فلا تقول :

---

(١) سورة النساء / آية : ١١٢.

(٢) هو الحطيئة، ديوانه ٣٩، وصدره :

أَلَا حَبِذَا هَذَا وَارْضُ بِهَا هَذَا

وهو من شواهد ابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠، والهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢، والنأي والبعد واحد.

(٣) سورة الإنسان / آية : ٢٤ .

(٤) من معلقته، وهو من شواهد سيبويه ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والمغنى ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨،

والإنصاف ٤٧٩، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، والهمع ٢٢٨/١، ١٨٩/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والأشعموني ٢٨٤/١، والعيني ٢٥٤/٢، والخزانة (٦٧/٤)

يذكر زرقاء اليمامة وقد نظرت إلى سرب من القطا طائرا، كانت عدته ستاوستين قطاة، فأنشدت البيت، فحسبه الناس فكان كما قالت. ويروى «ونصفه» بالواو.

قام زيدٌ أو عمرو، وأنت تعنى : قام زيدٌ وعمرو، لأن قصد (الواو) غير متعين.  
وهذا ظاهر.

ثم هنا نظران، أحدهما في مواضع الخلاف من معانى (أو) وذلك ثلاثة :  
الأول : معنى (التقسيم والتفصيل) فلم يُثبت المتقدمون، وإنما أثبتته مَنْ بعدهم، والظاهر إثباته، إذ يبعد تأويلُ ما جاء من ذلك على إباحةٍ أو غيرها، وكذلك ما حكى سيبويه من قولهم : وكلُّ حقٍّ له سَمِيئَةٌ أو لم نُسمه، وكلُّ حقٍّ داخلٍ في كذا أو خارجٍ عنه<sup>(١)</sup>، فـ(أو) هنا للتقسيم، إذ المعنى على (الواو) لكنهم أتوا بـ(أو) لما كانا نوعين لا يجتمعان وكذلك قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَكَانَ سَيِّئَانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا

أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَتْ السُّوحُ

فهى هنا للتقسيم. وكذا قول امرئ القيس<sup>(٣)</sup> :

وظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

---

(١) الكتاب ١٨٦/٣، وعبارته «وتقول : وكلُّ حقٍّ له سَمِيئَةٌ أو لم نُسمه، كائنه قال : وكلُّ حقٍّ له علمناه أو جهلناه، وكذلك : كل حق هو لها داخلٌ فيها أو خارجٌ منها، كائنه قال : إن كان داخلًا أو خارجًا، وإن شاء أدخل الواو كما قال : بما عَزَّ وهان».

(٢) الخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، وابن الشجري ٦١/١، ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٦/٢، ٩١/٨، والمغني ٦٣، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٣/٢، والخزانة ١٣٤/٥، وديوان الهذليين ١٩٧/١ وسرحت الإبل : جعلتها ترعى. والنعم : المال الراعى، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر ما يقع على الإبل. وضمير(بها) يعود على السنة المجيدة التى دلت الحال عليها، ويحتمل أن يريد البقعة التى وصفها بالجدب. واغربت : اسودت فى عين من يراها. والسوح : جمع ساحة، وهى فضاء يكون بين الديار. يصف سنة ذات جدب، فرعى النعم وتركه سواء.

(٣) من معلقته، والمغنى ٤٦٠، ٤٧٤، والأشعمونى ١٠٧/٣، والهمع ٢٧٨/٥، والعيني ١٤٦/٤ والطهارة : الطباخون، جمع : طاه. وصفيف الشواء : اللحم المرفق المعد للاشتواء. والقدير : المطبوخ فى القدر. والمعجل : الذى يعجل به الطهارة إلى الأكلين، وكان ذلك مستحسنًا عندهم.

وقول أبي نُؤَيْب<sup>(١)</sup>:

فَأَبْدَهُنَّ حُتُوفُهُنَّ فَهَارِبٌ

بِذَمَائِهِ أَوْ بَارِكٌ مُتَجَفِّعٌ

إلى أمثال ذلك، مما يَبْعُدُ فيه الرجوع إلى المعاني المتَّفَق عليها،  
فالأحسنُ التَّزامُ القول به.

والثاني : معنى (الإضراب) فجمهور البصريين على إنكاره. ونقل  
ابن مالك عن أبي عليٍّ القولَ به، وعدَّه ابنُ جنِّي مما يُقال به، ويذهب  
إليه، وإن لم يظهر منه التَّزامه<sup>(٢)</sup>. وإليه ذهب الكوفيون، ومال إليه الناظم  
لظهور وجهه، ووضوح الشواهد عليه. والحمل على الظاهر أصلٌ يُرجع  
إليه تحامياً من تكلف التأويل من غير ضرورة.

/ فقد تأول البصريون كثيراً من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى  $\frac{١٧٨}{٣}$   
ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد علمتَ من مذهب ابن مالك أنه مُتَّبَع للظاهر، غيرُ متعمِّق في  
القياس النظري، وهذا من ذلك.

والثالث : معنى (الواو) فالبصريون لا يثبتونه، والكوفيون قائلون  
ببثوته على الجملة<sup>(٣)</sup>، ولم أرَ مَنْ يحكي عنهم أنهم يَعُدُّونه في (أو) نادراً،

---

(١) ديوان الهذليين ٩/١، وأبدهن متوفهن : قسم بينهن الموت، فرمى كل واحدة بسهم -  
والذماء، بقية النفس - والمتجعجع : الساقط المصروع اللاصق بالأرض. يقول : إنه فرق  
أسهمه في الحمر، فأعطى كل واحد نصيبه من الموت، فمئها ماهرب ببقية نفسه، ومنها  
ماصرع ولصق بالأرض.

(٢) الخصائص . ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ .

(٣) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٤٧٨ .



بل أطلق القول بالجواز عنهم، من غير تقييد بقلة، فكأن الناظم توسّط بين المذهبين، فأجاز أن تأتي (أو) بمعنى (الواو) قليلاً. ومما جاء من ذلك قول جرير<sup>(١)</sup>.

نَالِ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا  
كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ  
فالظاهر فيه معنى (الواو). والله أعلم.

النظر الثاني : فيما ورد على الناظم في هذا الفصل، وذلك اعتراض : أحدهما أنه أطلق القول في (أو) بالنسبة إلى استعمالها في هذه المعاني، ولم يقيد بها. وهي مقيدة الاستعمال فيها.

فالتخيير والإباحة يختصان بالطلب وما أدى معناه، والشك والإبهام يختصان بالخبر، ولا يدخل أحد القسمين على الآخر، فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للإباحة، ولا تكون في الطلب للشك ولا للإبهام.

وأما الثلاثة الباقية فظاهرها أنها تستعمل في الموضعين، وإذا كان كذلك فيؤهم إطلاقه في الجميع عدم الاختصاص، وليس كذلك.

والثاني : أنه جعل معاقبة (أو) للواو قسمًا على حدّته، ونادرًا لاشبهيرًا، وذلك شكل ، فإن قسم الإباحة قد جعله مرادفا للواو كما تقدم، حيث جعل علامة قصد الإباحة حُسْنُ وقوع الواو موقعها.

ففي هذا شيئان، أحدهما تداخل التقسيم، فإن معاقبة (أو) للواو يدخل في قسم الإباحة بأسره، وكذلك يدخل فيه كثير مما تقدم في قسم التقسيم، إذ قال سيبويه هناك : إن الواو تدخل في موضع (أو) وكل واحدة تُجزئ من

(١) ديوانه ٢٧٥، المغني ٦٢، وابن الشجري ٣١٧/٢، والهمع ٢٤٨/٥، والتصريح ٢٨٣/١، والأشمونى ٥٨/٢، والعيني ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤ — يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

أختها<sup>(١)</sup>. فثلاثة الأقسام إذا متداخلة، تَقَرُّبُ من الرجوع إلى قسم واحد، وذلك خَلَلٌ في وَضْعِ التعليم.

والثاني يَنبَنِي على هذا، وهو أن معاقبتها للواو ليست بنادرة لما تقدم، لأن بَابِي الإباحة والتقسيم واسعان.

وأيضا تعاقبهما في النفي وشبهه، فأما النفي فنحو قوله تعالى : {وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ<sup>(٢)</sup>} إلى آخر ماجاء منها في قوله : {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا<sup>(٣)</sup>}.

وأما شبه النفي فقوله تعالى : {وَلَا تُطْعَمُنْهُمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا<sup>(٤)</sup>} فالمعنى في هذا النوع أيضا معنى (الواو). وليس بقليل، بل هو شائع كثير، فكان قوله : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَائِي» مُشْكِلًا.

والجواب عن الأول أنه إنما تعرض لمعانيتها على الجملة، ولم يقيد موضعها طلبا للاختصار، ولأن التخيير والإباحة حكمان يقتضيان بمعناهما الطلب، لأنهما حكمان يقتضيان طلبا نفسياً كالوجوب والتحريم. وأما الشك والإبهام فمقتضيان للخبر، لأنهما تردداً أو نحوه فيما من شأنه أن يقع في الخارج أولاً يقع، فكأنه اجتزأ بذلك لعدم تأتئ خلافه.

وأما سائر الأقسام فعلى مقتضى الإطلاق /. وعلى أنه كذلك فعل  $\frac{١٧٩}{٣}$  في «التسهيل» فلم يعين لها موضعاً إلا في وقوعها بمعنى (ولا) فإنه قيده بالنهي والنفي<sup>(٥)</sup>، بخلاف ما فعل في «الفوائد المحوية»<sup>(٦)</sup> .

(١) الكتاب ١٨٥/٣ .

(٢) سورة النور / آية : ٦١ .

(٣) سورة النور / آية : ٦١ .

(٤) سورة الإنسان / آية : ٢٤ .

(٥) التسهيل : ١٧٦ .

(٦) من كتب الناظم، ذكره السيوطي في بغية الوعاة...

والجواب عن الثاني أن مرادفة (أو) للواو، ومعاقبته لها معلوم أنه أراد به كون (أو) لمعنى الجمع، وهذا هو النادر كما قال.

وأما وقوع الواو موقع (أو) في الإباحة فليس على معنى الجمع المطلق، وذلك أن العرب قالت : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ، وهو الأكثر، وقال بعضهم : خذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ<sup>(١)</sup>. فإذا كان بـ(أو) فالمعنى : خذْهُ بِالْهَيْنِ، فإن لم تُقَدِّرْ فَبِالْعَزِيزِ، فإن لم تقدر فبهما جميعاً. والمعنى : لا يَفُوتَنَّكَ على حال، وهو المعنى في قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين<sup>(٢)</sup>، فـ (أو) بمعنى الواو في الحالة الثالثة، والواو في معنى (أو) في الحالة الأولى والثانية.

فليست (أو) بمعنى (الواو) على الإطلاق، ولا (الواو) بمعنى نفسها على الإطلاق. ولذلك قال سيبويه : وكلُّ واحدة منهما تُجْزَىء من أختها في معنى : لا يَفُوتَنَّكَ على حال<sup>(٣)</sup>.

فليس إطلاق المؤلف أن (الواو) تَحْسُنُ في موضع (أو) الإباحية يَحْسُنُ على هذا، ولم يثبت تَخْصُّصُ (أو) فيها لمعنى (الواو) إلا باعتبار ما.

وكذلك (أو) التَّقْسِيمِيَّةُ، القولُ فيها كالقول في هذه، لا تكون (الواو) فيها إلا في معنى (أو) وذلك أن الرجل قد يَشْتَرِي داراً بجميع حقوقها، داخلها وخارجها، أو داخلها وليس لها من خارج حق. غاذاً قال الكاتب : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ عنها – عَمُّ جميعِ حقوقها، قليلةٌ كانت أو كثيرةً، داخلًا أو

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب ١٨٤/٣.

(٢) سبق التعريف بهما.

(٣) الكتاب ١٨٥/٣.

خارجاً، أو داخلاً لا خارجاً، فإن ذكر هنا (الواو) على معناها من الجمع المطلق، أثبتت حقوقاً داخلاً وخارجاً، وقد لا يكون لها حقٌ خارجاً. فإذا قال : (أو) وقعت على الداخل والخارج، وعلى الداخل وحده إن لم يكن لها من خارج حقٌ. وجاز ذلك للمعنى الذى فيها من التقسيم، فإذا وقعت (الواو) هنا، وقد سُمع، حُمِلت على معنى (أو) على تقدير : إن كان داخلاً، وإن كان خارجاً. فإذا تبين هذا علمت أن (أو) في الإباحة وفي التقسيم ليست معاقبة للواو الجامعة على معناها الأصيل أصلاً، وإنما تقع على معناه الأصيل نادراً - كما قال - في غير الإباحة والتقسيم.

ولأجل ما يعرض للواو في الإباحة من معنى (أو) ذهب مالك<sup>(١)</sup> في آية أصناف الزكاة {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>} إلى آخرها - إلى جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض ؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة وموضع الإباحة تقع الواو لواو فيه مُجَزَّئَةٌ من (أو) كما قال سيبيويه<sup>(٣)</sup>.

وأما على رأى غيره فالواو محمولة على أصلها عنده من الجمع المطلق. وأما ما عترض به في النفي وشبهه فغير وارد، فإن النفي إنما يتسلط على ما استقر في الإيجاب، وإذا كان الإيجاب في الإباحة على معنى أن كل واحد من المذكورات مباح لك على الانفراد والاجتماع فنفى هذا نفى على الانفراد والاجتماع. ومنه قوله : «وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ أَيْمًا أَوْ كَفُورًا<sup>(٤)</sup>».

(١) يقصد مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، وصاحب المذهب (ت ١٧٩هـ).

(٢) سورة التوبة : آية ٦٠.

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٥.

(٤) سورة الإنسان : آية ٢٤.

ف(أو) على بابها، وتفسير ابن / مالك لها بـ(ولا)<sup>(١)</sup> تفسيرٌ معنًى  $\frac{١٨٠}{٣}$  لا تفسيرٌ لفظ، وعلى هذا الترتيب يجرى النفي في التخيير أيضاً. فكلّام الناظم وتقسيمه صحيح، لا تداخل فيه. والله أعلم. ثم قال :

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَّةُ

فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةُ

قوله : «إِمَّا الثَّانِيَّةُ» يُشعر بأنَّ ثَمَّ (إِمَّا) أُولَى لا بد منها في الكلام. وهذا صحيح في القياس، فإنك تقول : (قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو) و(اضربْ وإِمَّا بشراً إِمَّا بكراً) فلا يجوز أن يؤتى في الكلام بواحدة، وما جاء من ذلك فنادرٌ لا يقاس عليه. ومثال ذلك قول ذي الرُّمة أو الفرزدق، وأنشده الفارسي<sup>(٢)</sup>.

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

وَأُنْشَدَ سَيَبُويَه لِلنَّمْرِ تَوَلَّبَ<sup>(٣)</sup>:

(١) التسهيل : ١٧٦.

(٢) هو للفرزدق، ديوانه ٦١٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وابن يعيش ٨/١٠٢، والهمع ٥/٢٥٤، والأشمونى ٣/١١٠، والخزانة ١١/٧٦.

من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج. هاض العظم : كسره بعد الخبر. والخيال: صورة الشيء في الذهن. وقبله :

فَكَيْفَ بِنَفْسٍ كَلِمًا قَلْتَ أَشْرَفْتَ عَلَى الْبُرِّ مِنْ دَهْمَاءَ هِيضَ ائْتَمَّالُهَا

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ١/٢٦٧، والمقتضب ٣/٢٨، والخصائص ٢/٤٤١، وابن يعيش ٨/١٠٢، والخزانة ١١/٩٣ يصف وعلا بأنه لا ينجو من الموت. والرواعد : جمع راعدة، وهى السحابة ذات الرعد. والصيف : المطر الذى ينزل في الصيف. ولم يعدم : لا يعدم الماء في الخريف أيضاً، فهو في رى دائم. يريد الشاعر أن يقول : إن أحدا لا ينجو من الهلاك، ولو نجا أحد منه لكان أحق شئء بالنجاة هذا الوعل الذى يعيش في جبل منيع، وفيه رعيه وشربه.

سَقَّئَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ

وإنَّ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَ مَا

أصله عند سيبويه : وإمّا من خَرِيفٍ، فحذَف (ما)<sup>(١)</sup> كما قال، أنشده أيضاً<sup>(٢)</sup> :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا

فإنَّ جَزْعًا وإنَّ إجمالَ صَبْرٍ

تقديره : فإمّا جزعًا وإمّا إجمالَ صبرٍ.

وهذا كله محفوظ غير مقيس، فلأجل هذا بنى الناظم على تكرار (إمّا) في الكلام.

ويريد أن (إمّا) الثانية في قولك : (قام إمّا زيد وإمّا عمرو) (واضرب إمّا زيداً وإمّا عمراً) مثل (أو) في المعنى المقصود بها، من أنها في المحصول لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي التفصيل لتلك المعاني المذكورة في (أو) فتكون للتخيير نحو : اطعم إمّا سمكاً وإمّا لبناً، وفي الكتاب العزيز {إمّا أن تُعَذَّبَ وإمّا أن تتَّخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا<sup>(٣)</sup>} وقال تعالى : {فَشُدُّوا الوثَاقَ فإِذَا مَنَا بَعْدُ وإمّا فِدَاءً<sup>(٤)</sup>} وتكون للإباحة نحو : جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين<sup>(٥)</sup> :

(١) الكتاب ١ / ٢٦٧.

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٦، ٣ / ٣٢٢، والمقتضب ٣ / ٢٨، وابن يعيش ٨ / ١٠١، ١٠٤، والهمع ٥ / ٢٥٤، والخزانة ١١ / ١٠٩

والبيت لدريد بن الصمة، من قصيدة يرثى بها معاوية أخا الخنساء، ويروى «فاكذبها» على أنه خطاب للمؤنث، وهو الصواب كما في الخزانة.

وكذبتك نفسك : منتك الأمانى، وخيلت إليك من الآمال ما لا يكاد يكون. والجزع : نقيض الصبر.

(٣) سورة الكهف / آية : ٨٦.

(٤) سورة محمد / آية : ٤.

(٥) سبقت ترجمتهما .

وتكون للتقسيم نحو قولك : الناسُ إمَّا منصورٌ وإمَّا مخذولٌ، ومنه في القرآن {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا<sup>(١)</sup>} وقال الراجز<sup>(٢)</sup> :

البَسُ لِكُلِّ حَالَةٍ لِبُوسَهَا  
إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا  
وأنشد ابن جني وغيره<sup>(٣)</sup> :

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا  
إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ  
وتكون للإبهام كقولك : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو) وأنت عالم، ولكنك أبهمتَ  
على المخاطب.

وتكون للشك، وهو أظهر المعاني فيها نحو (رأيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً)  
فعلى الجملة هي جارية في معانيها مجرى (أو) وإنما قال : «في القصد» ولم

---

(١) سورة الإنسان / آية : ٣.

(٢) هو بيهس الفزاري، قاله حين شق قميصه فغطى به رأسه، وكشف استه بعد مقتل إخوته الستة، يريد أنه افتضح بأمرهم، وأنه إن لم يثار لهم فهو كالمقنع رأسه واسته مكشوفة. وكان بيهس يحمق.

واللبوس : كل ما يلبس. وهو مثل سائر، يضرب في تلقى كل حالة بما يليق بها.

وانظر : المستقصى للزمخشري. ٣٠٤/١، واللسان (لبس) والمساعد ٤٦٠/٢.

(٣) المحتسب ٤١/١، ٢٨٤، وابن يعيش ٧٥/٦، والهمع ٥/ ٢٥٤، والتصريح ١٤٦/٢، والأشمونى ١٠٩/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والخزانة ٨٦/١١

والبيت لسعد بن قرط. والنعامة : طائر معروف. وتقول العرب للقوم إذا ارتحلوا عن منازلهم وتفرقوا : خفت نعامتهم، شالت نعامتهم، لأن النعامة موصوفة بالخفة وسرعة الذهاب والهرب. ويقال : إنه كناية عن الموت. وهو مثل سائر، ويروى «أئما» بفتح الهمزة، و(إئما) بكسرها. وانظر : المستقصى للزمخشري ١٢٥/٢، واللسان (نعم).

يُطلق القول في المماثلة، احترازاً من توهم كونها مثلها في الحكم اللفظي أيضاً، وهو العطف، فكأنه نفى أن تكون (إمّا) من حروف العطف، ولذلك لم يعدها في صدر الباب من جملة الحروف العاطفة كما عدَّ (أو) فبيّن أنها مثل (أو) في المعنى لا في اللفظ.

وهذا هو أحد المذاهب الثلاثة، أنها ليست بعاطفة، وهو مذهب يونس وابن كيسان والفارسي وجماعة.

وذهب طائفة منهم الزجاجي والصيّمرى والجزولي، إلى أنها حرف عطف كـ(أو) ومن الناس من زعم أنها مع (الواو) حرف واحد عاطف.

/ والصحيح ماذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب، للزوم

الواو لها في كل موضع، وهي حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إمّا) <sup>١٨١</sup>/<sub>٣</sub> عاطفة أيضاً لَلَزِم اجتماع حرفي عطف في غير ضرورة، كقولك : (إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) فلا يقال : (إمّا زيدٌ إمّا عمرو) إلا في الشعر، نحو<sup>(١)</sup>:

\* إمّا إلى جنةٍ إمّا إلى نارٍ \*  
فهذا كقوله<sup>(٢)</sup>:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا

يَزْرَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

تقديره : كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ فكذاك تقدير البيت : إمّا

(١) صدره :

يَالَيْتَمَا أُمْنَا شَأْلَتْ نَعَامُتُهَا

وسبق الاشتهاد به .

(٢) الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، والهمع ٥/٢٧٤، والدرر ٢/١٩٣، والأشمونى ٣/١١٦،

وديوان المعاني للعسكري ٢/٢٢٥، ويروى «يغرس الورد»

وقائله مجهول. ومعناه أن إبداء التحية يسبب المودة والمحبة بين الناس.



إلى جَنَّةٍ وإِما إلى نار.

وأما القائل بأنها عاطفة فشُبَّهَتْه ما يلزم على كون (الواو) وهى العاطفة من التدافع، وهو الجَمْعُ اعتباراً بالواو، والتفريق اعتباراً بـ(إِماً) وأيضاً فإن سيبويه ذكر (إِماً) في جملة الحروف العاطفة<sup>(١)</sup>، فالظاهر أنها كذلك، وهذا لا شُبْهة فيه.

فأما التدافع فغير ثابت، لأنه يُتَصَوَّرُ بقاء كل واحد من الحرفين على وضعه الأصلي، فيُستفاد من (الواو) الجمع بين الشئيين أو الأشياء في المعنى الذى سيقَّت له (إِماً) من الشكُّ أو غيره، كما أن (لَكِنْ) لإفادة معنى الاستدراك، و(الواو) معها على وضعها من العطف اتفاقاً.

وأما ذكر سيبويه لها مع الحروف العاطفة فتَجَوَّزُ لملازمتها لحرف العطف، كما تجوزوا في أَلْفَى (صَحْرَاء) ونحوه، والحرف المُجَابِ به للشرط والقسم. ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك .

وأما المذهب الثالث فالتَّزِمُ أن يقول بذلك في (وَلَكِنْ) ولا قائل به. وفُرِّقَ بملازمة الواو لـ(إِماً) دون (لكن) وأجيب بأن تجريد (لكن) من الواو لم يثبت من كلام العرب، وهو ظاهر كلام سيبويه، مع أنه قائل بأنها حرف عطف، وكذلك منعه يونس. وفي ذلك كلام أوسع من هذا. فالأظهر ما ذهب إليه الناظم. والله أعلم.

فإن قيل : هذا الكلام فيه إشكال من وجهين :

أحدهما أن الناظم أحال في معانى (إِماً) على معانى (أو) وقد قَدَّمَ لـ(أو) سبعة معانٍ، فاقتضى أن (إِماً) كذلك، وهذا غير صحيح، فإن معنى (الإضراب) ومعنى (الواو) مفقودان فيها، فإطلاقُ المماثلة غير صحيح.

---

(١) الكتاب ٤٢٦/١.

والثاني على تسليم ماتقدّم بإطلاقه أيضاً مُشكل، لأن (أو) يحتمل الكلام معها أمرين، أن يكون مبنياً أولاً على الشك، وأن يكون مبنياً على اليقين، ثم عَرَض الشك فاستدركه، بخلاف (إمّا) فإن الكلام معها مبنياً على الشك بلا بُدٍّ. ولذلك وَقَعَت في أول الكلام لَتُوْذِن بالمراد، فهذا في الشك، ولا يَبْعَد مثله في الإبهام وغيره.

فالجواب عن الأول أن المعاني المعتمَدَ على القياس فيها، والمشهورة في (أو) هي الخمسة التي تشاركها فيها. وأما المعنيان الباقيان فمن القِلَّة بمكان. ولذلك أشار إلى (النقل) في معنى (الإضراب) حين قال : «وإِضْرَابُهَا أَيْضاً نُمِي» وصرَّح بـ(النُّور) في معنى (الواو) بقوله : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ» فلما كانت كذلك في المعنيين لم يعتبر بهما<sup>(١)</sup>، وصارت / المماثلة راجعة إلى ما كان قياساً.

$\frac{١٨٢}{٣}$

وعن الثاني أن إطلاقه للمماثلة إنما هي بالنسبة إلى (إمّا) الثانية، ولا شك أنها مثل (أو) في إعطاء الشك أو الإبهام أو التخيير أو غير ذلك من المعاني، لافرق بينهما في هذا، وأما بناء الكلام على الشك أو غيره حتماً مع (إمّا) فإنما حصل بـ(إمّا) الأولى لا الثانية، ولذلك عَرَفُوا الأولى بأنها حرفُ إشعارٍ بما سبقت له الثانية، وَيَعْضُدُ ذلك أنها إذا جاءت في الشعر غيرَ مكررةٍ فالفراء يجعلها كـ(أو) كما في قول الفرزدق أو غيره<sup>(٢)</sup>:

(١) على حاشية الأصل «لم يعتد بهما» وهما سواء.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه .

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

كأنه قال : أو بأموات، فتصلح إذ ذاك لما تصلح له (أو) ولما كانت (أو) غير متعرضة لما قبلها كانت (إمّا) الثانية كذلك. وكونُ البناء على الشك يأتي من جهة أخرى لا يضرُّ في صحة أداء اللفظ معناه.

وإذا ثبت هذا كان قول الناظم : «ومثلُ أو في القصدِ إمّا الثّانية» صحيحاً بإطلاق، وزال الإشكال، والحمد لله.

وأتى لـ (إمّا) بمثال، وهو قوله : «إمّا ذِي وإمّا النّائيّة» و«ذِي» إشارة إلى القريب، و«النّائيّة» البعيدة، فكأنه قال : (إمّا) القريبة، و(إمّا) البعيدة.

وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيِيًّا وَلَا

نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

قد تقدم أول الباب. عدّه (لَكِنْ) من حروف العطف، ونبّه على أنها مُخْتَلَفٌ فيها.

فذهب الناظم إلى إثباتها عاطفة، وهو رأي الأكثر. وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك<sup>(١)</sup>. وإليه ذهب المؤلف في «التسهيل» و«شرحه»<sup>(٢)</sup> هذا إذا وقع بعدها المفرد، وكانت بغير واو.

فإن وقعت (الواو) قبلها فالعطف للواو، و«لَكِنْ» تؤدي معناها الزائد على العطف.

ودلّ على هذا من كلام الناظم عدّه لها حرف عطف، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله.

(١) انظر رأي يونس في شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ .

(٢) التسهيل : ١٧٤، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

ومن هنا ادُّعِيَ في (إمّا) أنها غير عاطفة. وكذلك إذا وقع بعدها المفرد، فذلك موضع كلامه، لأنه إنما تكلم في عطف المفردات لا في عطف الجمل، وعلى أن الخلاف في (لكن) إذا وقع بعدها الجملة. ولكن الناظم لم يقصد ذكر ذلك، ودلّ على هذا القصد من كلامه شرطُ النفي قبل (لكن) وإذا وقعت بعدها الجملة لا يشترط فيها ذلك.

والأظهر ما ذهب إليه ههنا، لأن سيبويه قد عدها من الحروف المشتركة، وقرنها بـ(بل، ولا) بل وشبَّهها في التشريك بـ(الواو، والفاء، وثم) وغيرها<sup>(١)</sup>.

وقد احتجَّ في «الشرح»<sup>(٢)</sup> لنفي كونها حرفَ عطف بأنها لم يُسمع فيها إسقاطُ (الواو) وأن ماجاء من نحو قولهم : ماقام زيدٌ لكنْ عمرو، ومارأيت زيدا لكنْ عمراً، فمن كلام النحويين لامن كلام العرب. قال : ولذلك لم يمثل سيبويه في العطف إلا بـ(ولكن) بالواو، إذ قال : مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنطالحُ أراد<sup>(٣)</sup> : ومثل (بل) في العطف.

قال المؤلف<sup>(٤)</sup> : وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يُجيز العطف / بها غير مسبقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يُعتقد أنه مما  $\frac{١٨٣}{٣}$  استعملته العرب.

ثم قال : ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال، لأنه، على ماقدَّرتُه، معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحقُّ المعطوف

(١) الكتاب ١/٤٣٥.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

بالواو أن يكون موافقا لما قبلها، فالواجب أن يُجعل من (عطف الجمل) ويُضمَر له عامل، وكأنه قال : ما قام زيدٌ لكن قام عمرو وما رأيت زيدا لكن رأيتُ عمرا، لأن الجملة المعطوفة [بالواو] يجوز كونها موافقة ومخالفة، نحو : قام زيدٌ وقام عمرو، ونحو : قام زيدٌ ولم يَقم عمرو<sup>(١)</sup>.

وما قاله فيه نظر؛ فإن النحويين لا يَخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياسُ إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) كما لم يَجْزُ لهم ذلك مع (إمّا) الثانية، وفي غير ذلك. وإنما الشأن القياسُ على ماسْمَع.

وأشدُّ من هذا أنه ادَّعى على سيبويه أنه قائلُ بكونها حرفَ عطف غيرَ مسبوقه بواو، ثم يمثّل بالمسبوقه بالواو محافظةً على السَّماع، فسيبويه إذا خالف، وذهب إلى غير مسموع. وهذا مخالف لما علّم من مذهبه في اتِّباع المسموع، فلا يُعوّل على ما تأوّل المؤلف على سيبويه هنا، نعم هل مذهب سيبويه أنها عاطفة دون واو أم لا؟ هذا النظرُ فيه موضع آخر.

وأما ما أورده من الإشكال، والتّزم بسببه من جعل المسألة من باب (عطف الجمل) فلا يَسْتَتَبُّ له، لأنه إن تَأَتَّى له في المرفوع والمنصوب فلا يتأتى له في مثال سيبويه : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالعٍ<sup>(٢)</sup>، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، جرّ فيهما، وقد سلّم ابن مالك أن مثْل هذا مسموع.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - أ) مع اختلاف هين في الألفاظ، وما بين الحاصرتين زيادة من : شرح التسهيل.  
(٢) الكتاب ٤٣٥/١.

والجواب عن الإشكال أن العطف مع (لكن) وإن كان من عطف المفردات في حكم عطف الجمل، فاغتنر لذلك، مع أن عطف المفردات معها صحيح بنص سيبويه<sup>(١)</sup>.

بهذا وجه الأستاذ أبو عبدالله ابن الفخار شيخنا رحمه الله<sup>(٢)</sup>، فالأظهر ماذهب إليه الناظم هنا من كون (لكن) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة. وكثيرا ما يخالف هنا رأيه في «التسهيل» وقد تقدم من ذلك أشياء. وستأتى آخر إن شاء الله تعالى.

واعلم أن (لكن) على وجهين كما أشير إليه، أحدهما أن تقع في عطف الجمل، فهذه لا يقتصر بها على نفى دون إثبات، ولا على نهى دون أمر، بل تكون بعد الإثبات كما تقع بعد النفي، فتقول : قام القوم لكن عمرو لم يقم، وتقول : لم يقم القوم لكن عمرو قام.

وكذلك تقع بعد الأمر كما تقع بعد النهي وغيره، فتقول : أكرم زيدا لكن عمرا لا تكرمه، وما أشبه ذلك، لكن بشرط أن يكون مابعدا مخالفا لما قبلها، ولم يتكلم الناظم في هذا الوجه.

والثاني أن تعطف المفردات، وهى التى أخذ في تقرير حكمها، فبين أنها تقع بعد (النفي، والنهي) فلا تقع بعد (الإثبات) فتقول : ما وجدتنى عاذلاً لكن عاذراً، فلا تكن لى خاذلاً لكن ناصراً.

ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا لكن عمرا، ومررت بصالح لكن طالح. قال سيبويه : فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي<sup>(٣)</sup>. يريد : لا يتدارك بها

(١) المرجع السابق ٤٣٥/١.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) الكتاب ٤٣٥/١.

الغلط / والنسيان كما يُتدارك بـ(بَلْ) ولو كانت يُتدارك بها لصح  $\frac{١٨٤}{٣}$  وقوعها بعد الإثبات والنفي.

وهذا رأى البصريين أنها لا تقع إلا بعد النفي، والنهي نوع من النفي.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها في الإثبات كالنفي. وحجة البصريين ما تقدم من كلام سيبويه، وأن العطف بها في الإثبات إنما يكون في الغلط والنسيان، لأنك تثبت بها للثاني ما أثبتته للأول، فيعلم أن الأول مرجوع عنه. وهذا مستغنى عنه بـ(بَلْ) في الإثبات، وبقي حكمها في النفي على أصله.

والاستغناء كثير في كلام العرب، وقد بَوَّبَ عليه ابن جني في «الخصائص»<sup>(١)</sup>. وأتى له بنظائر كثيرة، ونَبَّهَ عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعدّه من الأصول الثابتة، وبَنَى في التعليل على مقتضاه، فهذا من ذلك.

وشُبِّهَ الكوفيون القياسُ على (بَلْ) فإنها يُتدارك بها في الإثبات كما يُتدارك بها في النفي باتفاق، فكذلك ينبغي في (لكن) لأنها بمعناها. وأجيب بأنه لا يلزم من الاشتراك في المعنى الاشتراك في الأحكام اللفظية. ألا ترى أنه يحسن دخول الواو على (لكن) ولا يحسن دخولها على (بَلْ) فإن ساغ الاجتماع في الأحكام عند الاجتماع في المعنى فَلَيْسَ مَثَلُ هذا، وهو غير سائغ باتفاق. فلما لم يكن الأمر كذلك لم يلزم ماقلوه<sup>(٢)</sup>. وأيضا فإذا

(١) ج ١ ص ٢٦٦.

(٢) انظر هذا الخلاف وأدلة كل فريق في الإنصاف (٤٨٤/٢) وهي المسألة الثامنة والستون.

كان عطف (بل) في الإثبات لا يتصور إلا على الغلط والنسيان، وهو قليل في كلام العرب، لم يلزم أن يُحمل عليه في (لكن) حتى يُسمع، ولم يُسمع ذلك، فلا سبيل إلى القول به.

وقوله : «وَأَوَّلُ لَكِنْ» «لكن» : مفعول أول، و«نفيًا» مفعول ثانٍ لـ (أَوَّل) يريد :  
: أَوَّلِ هذا الحرف نفيًا، أى اجعله يليه بعده.

ثم قال : « ولا نداءً أو أمرًا أو اثباتًا تلا » .

«نداءً» وما بعده منصوب بـ(تَلَا) والجملة خبر المبتدأ الذي هو «لا» كأنه قال : «لا» تَلَا كذا وكذا،

ويعنى أن العطف بـ(لا) إنما يكون بعد هذه الثلاثة، وهى النداء، والأمر، والإثبات. وهو الخبر المثبت.

فالنداء نحو : يا زيدُ لا عمروُ، ويا سلمانُ لا قاسمُ. والأمر نحو قولك :  
اضربْ زيدًا لا عمرًا. ويدخل فيه الدعاء نحو : اللهم ارحمَ زيدًا لا عمرًا، واغفرْ  
لحمدٍ لا لفلانٍ، وكذلك : غَفَرَ اللهُ لزيدٍ لا لعمرو. ومن كلامهم «به لا بظبي»  
بالصرائمِ أغفر<sup>(١)</sup>» معناه: أحلَّ اللهُ الداهيةَ به لا بكذا. وقالوا : «أمتُ في الحجرِ  
لا فيك<sup>(٢)</sup>».

---

(١) كتاب الامثال لأبى عبيد : ٧٨، واللسان (صرم، ظبا)

والصرائم : جمع صريمة، وهى القطعة المنقطعة من معظم الرمل. والأعفر من الظباء : الذى تعلق  
بباضه حمرة. يدعو عليه بأن يكون ما أصابه لازما له، مؤثرا فيه، وألا يكون مثل الظبي في سلامته  
منه، لأن الظباء لاداء لها، وهى أصح الحيوان.

(٢) اللسان ( أمت ) وفيه «والأمت : العوج، قال سيبويه : وقالوا : أمتُ في الحجر لا فيك، ومعناه:  
أبقى الله بعد فناء الحجارة، وهى يوصف بالخلود والبقاء؛ ألا تراه كيف قال :  
ما نَعَمَ العيش لو أن الفتى حَجَرَ تنبو الحوادثُ عنه وهو مَلَمومٌ»



والإثبات نحو : رأيتُ زيداً لا عمرأ، وجاعنى محمدٌ لا أخوك. وما أشبه ذلك.

ولما حصرَ مواضع العطف بـ(لا) دَلَّ على أن ماسواها لا يُعطف فيه بها، كالنَّفَى والنَّهْي، فلا يقال : ماقام زيدٌ لا عمرو ، ولا تضربُ زيداً لا عمرأ، لعدم صحة المخالفة بين ما قبلها وما بعدها، فيفسد ما وُضعت له (لا) من كون(لا) يخالف ما بعدها ما قبلها، فإن قَدَرْتَ ما بعدها موجباً، و(لا) نفى للنفي - لزم مخالفة وضعها، بأن صارت تُوجب ما بعدها لا تنفيه.

وكذلك لاتقع بعد الاستفهام، فلا نقول : هل رأيتَ زيداً لا عمرأ. قال بعضهم : لأن (لا) لنفي الثاني عمّا دَخَلَ فيه الأول، ولم يدخل الأولُ بعد الاستفهام في / شيء، فلم يصلح أن يُنفى بها ما لم يتَّحَصَّل.  $\frac{١٨٥}{٣}$  ثم النظر في أمرين، أحدهما في مواقع الخلاف في هذه المسألة، وذلك ثلاثة مواضع :

الأول : النداء، فقد زعم بعضهم أن العطف بـ(لا) في النداء لم يأتِ عليه شاهد من كلام العرب، وإنما أُجيز على ما اقتضاه المعنى والقياس .

وهذا الذى قال غيرُ بَيِّن، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى : يا زيدُ لا عمرو<sup>(١)</sup>، والظاهر أنه لا يمثلُ إلا بما سَمِعَ بعينه، أو ما سمع مثله.

وقال ابن خروف : إن العطف في النداء بجميع حروف العطف سائغ، فالظاهر خلاف ما قال .

---

(١) الكتاب ٢/١٨٦.

والثاني : أنه ذكر من مواضع العطف الخبر المثبت، وأطلق فيه،  
فاقتضى جواز العطف بها بعد الماضي نحو : قام زيدٌ لا عمرو، وهو رأى  
جماعة.

وذهب بعضهم، وهو رأى ابن أبي الربيع<sup>(١)</sup>، إلى المنع إلا مع التكرار،  
فإنك إذا عطف بها بعد الماضي فقلت قام زيدٌ لا عمرو - كان التقدير : قام زيدٌ  
لا قام عمرو، بناء على أن المعطوف على تقدير تكرير العامل، ولو أعدت العامل  
للزم التكرارُ فقلت : لاقام عمرو (ولا قام أخوه، إذ لا يقال : لاقام زيد)<sup>(٢)</sup> ياهذا ،  
فكذلك ما كان في تقديره .

والأرجح ظاهرُ مذهب الناظم من الجواز ، لأن ما بنوا عليه من  
التقدير غير مسوَّغ لما قالوا ، فإن تقدير التكرار ليس بحقيقي حتى  
يعتبر اعتبارَ المنطوق به ، وإلّا لزم ألا يوجد العطف في المفردات البتّة ، إذ  
ما من معطوف إلا وهو على تقدير تكرار العامل ، فإذا اعتبرت فيه تكرار  
العامل صار المفرد جملةً مع العامل ، فزال عطفُ المفردات رأساً ، وهذا باطل  
باتفاق . وإذا كان كذلك لم يكن العامل المقدّر هنا في حكم المنطوق به ، فلا يلزم  
ما قال .

وأيضاً فالسمع موافق للقول بالجواز إذا سلّم أن المقدّر والمنطوق به  
سواء في الحكم ، ففي الكتاب الكريم { فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ }<sup>(٣)</sup> ، وقال

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٠٢

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) سورة البلد / آية : ١١ .

الراجز<sup>(١)</sup> :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا  
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًّا

وقال الآخر ، وهو امرؤ القيس ، فى العطف بها بعد الماضى <sup>(٢)</sup> :

كَأَنَّ دُبَّارًا حَلَقَتْ بِأَبْوَنِهِ  
عُقَابٌ تَنُوفِي لَأَعْقَابُ الْقَوَاعِلِ

والثالث أن النفى ، بمقتضى ما قال ، لا يعطف بـ (لا) بعده ، ونُقل عن  
الكسائى جواز ذلك ، والسمع يمنع من ذلك ، إذ هو مفقود فى هذه المسألة ،  
وقد تقدم وجه ذلك .

واستدل له على الجواز بقوله تعالى : { لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ

---

(١) ابن الشجري ١٤٤/١ ، ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، والمغنى ٢٤٤ ، والإنصاف ٧٦ ، والخزانة ٢/٢٩٥ ،  
والجامع الصغير ١٠٦/١ ، واللسان (لم) .

والرجز لامية بن أبي الصلت ، قاله عند موته . وقد أخذه أبو خراش الهذلي وضمه إلى بيت آخر ،  
وكان يقولهما بين الصفا والمروة ، والأول هو قوله :

لَا هُمْ هَذَا خَامِسٌ إِلَّا تَمًّا      أَتَمُّهُ اللَّهُ وَقَدْ أَتَمَّا

وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم ، فصار من جملة الحديث الشريف . ومعناه : إن تغفر  
ذنوب عبادك فقد غفرت ذنوباً كثير ، فإن جميع عبادك خطاؤون .

وقوله : « لَا أَلَمًا » أي لم يفعل معصية .

(٢) ديوانه ٩٤ ، والخصائص ١٩١/٣ ، والمغنى ٢٤٢ ، والتصريح ١٥٠/٢ ، والأشمونى ١١١/٣ ،  
والخزانة ١١٧/١١

ودثار : راعى إبل امرئ القيس . اللبون : النواقيز نوات اللبن . والقواعل : الجبال الصغار .  
وحلقت : ارتفعت . والعقاب : طائر كاسر معروف . وتنوفى : جبل مشرف عال .

وكان امرؤ القيس نزل بطي فأنغبر على إبله فنهبت ، فهو يقول : كأنما اختطفتها عقاب . فحلقت  
بها فى الجو فلا يرجى رجوعها ، كما لا يطمع فيما نالته هذه العقاب .

وَالِدَةٌ بَوْلَدَهَا<sup>(١)</sup> ، وهذا ليس مما نحن فيه ، بل الجملة الثانية بيانٌ  
للأولى أو بدلٌ منها ، وليست (لا) الثانية عاطفة .

فإن قيل : هذا الكلام معترض من وجهين :

أحدهما: أن العطف بـ ( لا ) قد يجوز في موضع لا يكون السابق  
قبله نداءً ، ولا أمراً ، ولا إثباتاً ، وذلك في التحضيض والعرض ، فنقول  
: هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا لَا عَمْرًا ، وَأَلَّا أَكْرَمْتَ عَمْرًا لَابْشُرًا ، وما أشبه ذلك ،  
بخلاف الاستفهام / كما تقدم . وحصرُ الناظم مواضع العطف يقتضى  $\frac{١٨٦}{٣}$   
أَلَّا يُعْطَفَ بِهَا بَعْدَ هَذَيْنِ ، وهو غير مستقيم .

والثانى : أنه يدخل له فى قسم الإثبات أن تقول : قام رجلٌ لا  
عمروُ ، ورأيت امرأةً لا هنداً ، وما أشبه ذلك ، وهم قد نصَّوا على أن ذلك  
لا يجوز ، إذ شرطوا فى العطف بـ ( لا ) أن يكون الاسم الذى قبلها لا  
يصح تناوُلُهُ لما بعدها ، لأن العطف بها إنما جئ به على جهة التأكيد  
لصحة الاختصار على الأول بون الثانى ، وذلك لأن العطف بها إذا قلت :  
قام زيدٌ لا عمروُ وَرَدَّ عَلَى مَنْ ظَنَّ قِيَامَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمَعًا ، أَوْ ظَنَّ قِيَامَ  
عَمْرٍو لَا زَيْدٍ ، فَلَوْ قُلْتَ : قام زيدٌ ، واقتصرت لجاز ، ولكنك أَكَّدْتَ ،  
فصار الكلام بمنزلة ما لوقلت : إِنَّمَا قام زيدٌ ، أَوْ ما قام إِلَّا زيدٌ ، ولذلك  
لَا يُعْطَفُ مَعَ (إِلَّا) بَلَا ، لَأَنَّ (مَا) وَ (إِلَّا) كَالْعَوَضِ مِنْ ذَلِكَ ، فلم يجز  
اجتماعهما .

وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون ما بعد ( لا ) ظاهر المنافاة لما  
قبلها ، بحيث لا يصح تناوُلُ ما قبلها لما بعدها .

(١) سورة البقرة / آية : ٢٢٣ .

وكذلك لاتقول : قام زيدٌ لارجلُ ، وهو عكس المسألة الأولى ، ولا قام رجلُ لافارسُ ، على العطف ، ولا ما أشبه ذلك .

وما جاء من نحو : مررتُ برجلٍ لافارسٍ ولاشجاعٍ - فعلى النعت لا على العطف بـ (لا) وكلام الناظم يتناول ذلك كله ، فكان غيرَ سديد .

فالجواب عن الأول أن العَرَضَ والتحضيض راجعان فى المعنى إلى الأمر ، فما جاز فى الأمر جاز فيهما .

وأما الثانى فلا جواب لى عنه ، والموضع محل نظر . والله أعلم .

وَبَلْ كَلَنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا

كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرِيْعٍ بَلْ تِيْهَا

وَانْقَلَبَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

فِى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

جَعَلَ (بل) هنا على وجهين :

أحدهما : أن تقع موقع (لَكِنْ) وذلك بعد (النفى ، والنهى) .

والثانى : أن تقع في غير ذلك الموقع ، وذلك بعد (الأمر ، والخبر المثبت) .

فأما الأول فحكمُ (بل) فيه حكم (لكن) وذلك أن توجب للثانى مانقًى عن الأول ، فإذا - قلت : ما قام زيدٌ بل عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً بل عمراً ، فـ (عمرو) مثبتٌ له الحكمُ المنقًى عن (زيد) كما كان ذلك فى (لكن) حيث قلت : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً . لكن عمراً ، فكل واحدة من الأداتين مخالفةٌ ما بعدها لما قبلها . والنفى المؤول فى هذا كالصريح ، نحو : زيدٌ غيرُ قائم بل قاعدٌ ، كما كان فى (لكن) (نحو : زيدٌ غيرُ قائم لكن قاعدٌ) <sup>(١)</sup> .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

ومثل الناظم ذلك بقوله : «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا» .

والمَرْبَعُ : منزل القوم في الربيع خاصة ، تقول : هذه مَرَابِعنا  
وَمَصَائِفنا ، أى حيث نَرْتَبِع ونصيف .

والتَّيْهَاء ممدودة : الفلاة التى يُتَاه فيها ، فلا يُهْتدى فيها للمخرج  
منها ، بل يُتَحِير فيها إذا وُلِجَتْ . و (أَرْضٌ مَتِيْهَةٌ) من ذلك . أى لم أَكُنْ  
في منزلٍ أَهْلٍ بل في بلدةٍ قَفْرٍ ، لأنيسَ فيها ،

وأما الثانى فذكر أنك تُثَبِّت بـ (بل) للثانى حكم الأول فى الموضعين  
المذكورين ، وهما (الخبر المثبت ، والأمر) .

وأتى فيه بلفظ (النَّقْل) لأن الحكم المذكور للأول يُنْقَل بعينه للثانى  
بعد ما حُكِّم به على / الأول .

$\frac{187}{3}$

لكن هذا النقل على ضربين :

أحدهما أن يكون ذكرُ الأول فيه مقصودا ، والحكم عليه مقصودا ،  
ثم يُضرب عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، لِقَصْدٍ يَقْصده المتكلم فى  
ذلك ، كما تقول : زيدٌ شجاعٌ بل أسدٌ ، وهندٌ بدْرٌ بل شمسٌ .

ونظير هذا فى عطف الجمل قول الله تعالى : {بَلْ أَدَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي  
الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ} <sup>(١)</sup> .

والثانى أن يكون ذكرُ الأول والحكم عليه غير مقصود ، وإنما وقع  
غلطاً أو نسياناً ، فيُضرب عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، كما تقول :  
رأيتُ رجلاً بل حماراً ، وأنت عبْدِي بل سيِّدِي .

---

(١) سورة النمل / آية ٦٦ .

وكقولك فى النسيان : لَهُ عَلَىٰ درهمان بل ثلاثة ، وأنت أخى بل ابنُ  
أخى ، وما أشبه ذلك .

وكذلك فى الأمر نحو : اضرب زيدا بل عمراً ، وأعطنى درهمين بل ثلاثة .  
واعلم أنه قال : «وَبَلُّ كَلْكَنْ» إلى آخره ، فاقترضى أن مابعد (بل) موجبُ  
لزوما ، وإن كان بعد النفى أو النهى ، كما أن مابعد (لكن) كذلك . وهذا رأى  
الجمهور .

وذهب المبرد إلى كونه موجبا غير لازم ، وفَرَّقَ بين (بل) و (لكن) بأن (بل)  
لايتكلم بها إلا غالط ، مثل : رأيت زيدا بل عمراً ، أى بل (رأيتُ عمراً ،  
فغلطت ، وكذلك فى النفى إذا قلت : ما رأيتُ زيدا بل عمراً ، أى بل)<sup>(١)</sup> مارأيتُ  
عمراً ، اعتمدت فى الجحد على الثانى .

قال : وقد يكون فى النفى ك (لكن) أى : بل رأيتُه . قال : والجيد هذا ،  
لأن (رأيت) أقرب ، فيكون معناه : بل رأيت عمراً .

والصحيح ما عليه الناس ، لأن السماع لم يأت بما ذكر ، وهو المتَّبَع ،  
وإنما الوجه اتباعُ ما اتَّفَقَ الناس عليه ، ومادَّلَ عليه كلام العرب . وأيضاً لو كان  
كما يقول المبردُ لجاز فى (ما) الحِجَازِيَّةُ أن تقول : ما زيدُ قائماً بل قاعداً بناءً  
على بقاء النفى ، وأن التقدير : بل ما هو قاعداً ، وهذا ليس بمقول باتفاق ،  
وإنما كلام العرب على الرفع فى (قاعداً) وما ذاك إلا لمكان بطلان النفى .

ثم يبقى فى كلامه مُشَاحَّةٌ لفظية<sup>(٢)</sup> ، ومشاحة معنوية .

فأما اللفظية ففى قوله : «والأمرُ الجَلِيّ» فقيد الأمر بكونه جلياً ، وهذا  
حَشْوٌ لافائدة فيه (وأيضاً فهو حشوٌ مُخِلٌّ ، إذ يقتضى أن الأمر إذا لم يكن

(١) مابين القوسين ساقط من النسخ جميعا ، ومستدرك على حاشية الأصل وحده ، وهو الصواب

(٢) المشاحة : المخاصمة والمجادلة .

جلياً ظاهراً فلا يُعطف بها فيه<sup>(١)</sup> ، وليس كذلك ، لأن (التخضيض) يجوز العطفُ بها بعده فتقول : هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، وكذلك (العَرْض) نحو : أَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، على الغلط والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أَكْرَمَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا .

وأما المعنوية فإنه قال : « وَبَلَّ كَلِكَن » فاقترضى أنها مثلها في أحكامها اللفظية والمعنوية إذا وقعت بعد مصحوبيها .

فأما كونها مثلها في الحكم اللفظي فنعم ، وأما في المعنوي فلا ، لأنهما يَفْتَرِقَان ، ألا ترى أن (بِلِ) يُسْتَدْرَكُ بها الغلطُ والنسيان ، و(لكن) لا يُسْتَدْرَكُ بها ذلك ، فقد حصل الفرق بينهما على الجملة ، فكيف يقول : إن (بِلِ) ك (لكن) !

والجواب أن (الجلي) ليس بَقَيْدٍ متحرِّزٍ به ، وإنما أتى به حَشْوًا . وقد يَنْدَرُ من الناظم مثلُ هذا لضيق المجال في الشعر .

وعن الثاني أن الكلام في (بِلِ ، ولكن) إنما هو عند وقوعهما معاً بعد (النفي والنهي) وليست (بِلِ) عند ذلك يُسْتَدْرَكُ بها غلطُ ولا نسيان ، وإنما يُثَبَّتُ بها للثاني<sup>(٢)</sup> مانفًى عن الأول ك (لكن) من كل وجه .

وَحَذَفَ الياءَ من / «الثَّانِ» للضرورة ، كما قال الأعشى<sup>(٣)</sup> :

$\frac{١٨٨}{٣}$

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) في النسخ «يثبت بها» وما أثبتته من حاشية الأصل ، وهو أوضح .

(٣) ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٢٨/١ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع

٣٤٤/٥ والدرر ٢/٢١٧ .

والغواني : جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة . ويصر منه :

يقطعن حبال مودته . يصف النساء بالفدر وقلة الوفاء .



وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ  
وَيُعِدُّنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ  
وفى النظم من هذا النوع أشياء كثيرة .  
وإنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ  
عَطَفَتْ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ  
أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ  
فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءٌ وَضَعْفَهُ اعْتَقِدُ

هذه مسألة كلية فى حروف العطف ، وذلك أن المعطوف عليه تارة يكون ظاهرا ، ولا إشكال فى جواز العطف عليه ، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء كان المعطوف عليه ظاهرا أو مضمرا .

وتارة يكون ضميرا ، والضمير على قسمين ، منفصل ومتصل .

فـ (المنفصل) حكمه حكم الظاهر مطلقا ، فيجوز العطف عليه مرفوعاً كان أو منصوباً . ولا يكون مجروراً إلا فى الاضطرار ، فتقول : زيدٌ ماجاعنى إلا هو وهندٌ ، ومارأيتُ إلا إياك وعمراً ، وأنا وزيدٌ منطلقان ، وما أشبه ذلك ، فإنهم حكموا له بحكم الظاهر هنا . وخرج هذا عن كلام الناظم بقوله : «متَّصلٍ» ففهم أن غير المتصل لا يشترط فيه ما ذكر .

و (المتصل) إن كان منصوبَ الموضع جاز العطف عليه أيضا مطلقا ، لأنه فى حكم المنفصل من حيث كان فَضْلَةً ، أو جارياً مَجْرَى الْفَضْلَةِ ، فليس له مع عامله اتصال تام ، كما كان لضمير الرفع مع عامله ، فلذلك قِيدَ ما أراد تقييده بقوله : «ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ» .

وأما إن كان مرفوعا أو مجرورا فإذ ذاك لا يُعطف عليه مطلقا ، بل بشرطٍ  
يقترب به .

وقدّم الكلام على ضمير الرفع ، فقرر أنه إذا عطف عليه فالقياس المعتمد  
فيه ، والشّهير في كلام العرب ، أن يفصل بينه وبين ما عطف عليه بفواصل ، أي  
فاصل كان ، إلا أن الأكثر والأولى الفصل بالضمير المنفصل المناسب له في  
الرفع ، ولذلك قدّم ذكره قبل غيره فقال : «فأفصل بالضمير المنفصل» .

فتقول : قمت أنا وزيد ، وقمت أنت وعمرو ، وزيد يخرج هو وخالد ، ونحو  
ذلك .

ومنه في القرآن : { اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ }<sup>(١)</sup> ، { فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ  
فَقَاتِلًا }<sup>(٢)</sup> ، { وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا  
آبَاؤُنَا }<sup>(٣)</sup> ، وهو كثير .

وقد يأتي الفصل بغير الضمير وهو قوله : «أوفاصل ما» كالمجرور  
والظرف و (لا) وغيرها ، كقوله تعالى : { هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ }<sup>(٤)</sup> .  
فهذا فصل بالمجرور ، والظرف مثله نحو : جلستُ عندك وعمرو .

ومن الفصل بـ (لا) إذا وقعت بين العاطف والمعطوف قوله : { سَيَقُولُ  
الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا }<sup>(٥)</sup> .

ومن الفصل بالمفعول قوله : { فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ  
اتَّبَعَنِ }<sup>(٦)</sup> .

---

(١) سورة البقرة / آية : ٣٥ ، والآراف / آية : ١٩ .

(٢) سورة المائدة / آية : ٢٤ .

(٣) سورة النحل / آية : ٣٥ .

(٤) سورة الأحزاب / آية : ٤٣ .

(٥) سورة الأنعام / آية : ١٤٨ .

(٦) سورة آل عمران / آية : ٢٠ .

وبخبر (كان) قوله حكايةً : {أَنْذَا كُنَّا تَرَابًا وَأَبَاؤُنَا} (١) .  
وبالتمييز كقول الشاعر (٢) :

مُلِئْتُ رُعْبًا وَقَوْمُ كُنْتُ رَاجِيَهُمْ

لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَادِ

وبالنداء قول الشاعر (٣) :

لَقَدْ نِلْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُكَ غَايَةً

مَنْ الْمَجْدُ مَنْ يَظْفَرُ بِهَا فَاقَ سُودُ

/ والفصل بغير ذلك أيضا سائق ، كما قال : (أوقاصل ما) . ١٨٩  
٣

وأما إذا لم يفصل بينهما بفواصل فهو في الشَّعْرُ فاشٍ شائعٌ  
مشتَهَرٌ ، وهو مع ذلك ضعيف في القياس ، كما قلت : قمتُ وزيدُ ، وهندُ  
قامتُ وأبوها .

ومما جاء في الشَّعْرُ من ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة ، أنشدته  
سببويه (٤) :

(١) سورة النمل / آية : ٦٧

(٢) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢

وقائله مجهول . والرعب : الخوف والفرع . ودهمتك : فاجأتك وغشيتك . وبأساد : رجال  
كالأسود .

(٣) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢ ، والمساعد ٤٦٩/٢ وقائله مجهول . والسؤدد : المجد  
والشرف .

(٤) الكتاب ٣٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ،  
والأشمونى ١١٤/٣ ، والعينى ١٦١/٤ ، وملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والزهر : جمع زهراء ،  
وهى البيضاء المشرقة اللون . وتهادى : أصله تتهادى - بتأين - أى تمشى مشياً  
ساكناً - والنعاج : جمع نعجة ، يريد بقر الوحش ، وتشبه به النساء فى سعة العين  
وسكون المشى . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى « الفلاة » بالفاء . وتعسفن رملا : سرن  
بغير هداية ، وإذا مشى البقر فى الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فى الرمل .

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهْرُ تَهَادَى

كَنْعَاجِ الْمَلَأَ تَعَسَّفْنَ رَمَلًا

وأنشد أيضا للرأعي (١) :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةُ

دَعَا يَا لِبَكْرٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

وأنشد أيضا (٢) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وأنشد السَّيرافي وغيره لجرير (٣) :

وَرَجَا الْأَخِيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ

مَمَّا لَمْ يَكُنْ وَأَبُ لَهُ لِيْنَالًا

---

(١) الكتاب ٢٨٠/٢ ، واللسان (عزا) ديوانه

ويروى «يالكلب» و«يالكلع» واعتزينا : من العزاء والعزوة ، وهى دعوة المستغيث حين يقول  
يا فلان ، أو يالأنصار ، أو يالمهاجرين . يقول : خرجنا لطلبهم فلحقناهم عشية ، فاشتغلوا  
بقبيلتهم ، واستغفنا نحن بقبيلتنا . والرأعي من نمير بن عامر .

(٢) الكتاب ١٠٧/٣ ، وابن يعيش ٩٤/٩ ، والمغنى ٣٣ ، والتصريح ٢٢٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٦/٣ ،  
والخزاة ٨٠/١٠

والشعر للمسبيب بن علس يخاطب بنى عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ويقول لهم : لو التقينا بكم فى  
الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلا مفعما بالشر .

(٣) ديوانه ٤٥١ ، والإنصاف ٤٧٦ ، والتصريح ١٥١/٢ ، والهمع ٢٦٧/٥ ، والأشمونى ١١٤/٣ ،  
والعينى ١٦٠/٤ [يهجو الأخطل ولذلك صغره] .

وقال الآخر <sup>(١)</sup> :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْلُبُ عُودُهُ

وَلَا يَسْتَوِي وَالْخِرُوعُ الْمَتَّقَصْفُ

وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتي عندهم فى الشَّعْرُ حيث لا يُقاس عليه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل مستدلين على ذلك بما جاء فى الشَّعْرُ ، ويقولون تعالى : { فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى } <sup>(٢)</sup> ، ففى «استوى» ضميرٌ عندهم ، و«هو» معطوف عليه ، أى استوى جبريلٌ ومحمدٌ صلى الله عليه وسلم .

وهذا عند البصريين ليس فيه دليل .

أما الشَّعْرُ : فظاهر ، وأما الآية فتَحْتَمِلُ أن تكون الواو فى (وهو) واوَ الحال لا واوَ العطف ، والضميران معاً لجبريلَ عليه السلام ، أى استوى فى صورته التى خُلِقَ عليها حالَ كَوْنِهِ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى <sup>(٣)</sup> .

وقد رأى المؤلف فى «التسهيل» و«شرحه» <sup>(٤)</sup> رأياً ثالثاً ، وهو جواز

العطف فى الكلام على قلة ،

(١) معانى القرآن ٩٥/٣ ، وتفسير القرطبي ٨٥/١٧ ، وأساس البلاغة (قصف) والنبع : شجر ينبت

فى قلة الجبل ، تتخذ منه القسي والسهام ، والخِرُوعُ : كل نبت ضعيف يتثنى .

ونبت يقوم على ساق ، ورقه التين ، وثمره حب فى عناقيد ، وله دهن كثير .

(٢) سورة النجم / آية : ٦ ، ٧ .

(٣) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٤٧٤ - ٤٧٨ (المسألة ٦٦) .

(٤) التسهيل : ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١)

واستشهد على ذلك بأمرين :

أحدهما : ما جاء من ذلك فى الكلام من قولهم : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، وفى الحديث قولُ عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : كنتُ وجاراً لى من الأنصار<sup>(١)</sup> ، وقولُ على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، كنتُ وأبو بكر وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ ، هكذا ثبت ضبطُها فى صحيح البخارى<sup>(٢)</sup> .

والثانى : أن ما جاء فى الشَّعر من ذلك منه ما يلحق بالنثر لإمكان الإيتان به على غير ضرورة ، لتمكُّن الشاعر أن ينصب ما بعد (الواو) على المفعول معه فى بيت ابن أبى ربيعة ، والراعى ، وجريير ، وكذلك قال المؤلف فى بيتى ابن أبى ربيعة وجريير ، بناءً على أصله فى ذلك ، وقد مرَّ الكلام على ما فى ذلك فيما تقدم .

فإن قيل : ظاهرُ الكلام متهافٍ ، فإنه بين أن العطف بلا فصلٍ شائعٌ فى الشَّعر ، وهذا يقتضى أنه قوىٌ فى قياس الضرائر<sup>(٣)</sup> ، كصرَف ما لا ينصرف ، وقَصْر الممدود ، فقوله بعد هذا : «وضَعْفُهُ اعْتَقَدُ» مضافٌ لهذا .

وأيضاً فإن أراد أنه ضعيف فى الكلام - إن قيل - فهذا أيضاً كذلك ، لأنه لم يلتفت هنا إلى نقلٍ فى النثر ، ولا نَبه على أنه يُقاس فى النثر

---

(١) رواه البخارى فى كتاب العلم - باب التناوب فى العلم ، حديث رقم (٨٩) فتح البارى ١٨٥/١ ،

وفى كتاب المظالم - باب رقم ٢٥ ، حديث رقم (٢٤٦٨) فتح البارى ١١٤/٥ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة (الفتح ٢٢/٧) حديث (٣٦٧٧) ، ومسلم - فضائل الصحابة (١٨٥٨/٤) حديث (٢٣٨٩) .

(٣) الضرائر : جمع ضرورة ، ويراد هنا الضرورة الشعرية وهى الحالة الداعية للشاعر إلى أن يرتكب فى شعره ما لا يرتكب مثله فى النثر .

على ما / اخْتَصَّ بالشُّعْر ، ولو نَبَّه عليه لكان متناقضا .

ولا يقال: إنه أتى بقوله : (وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ) تَتِمَّةٌ للبيت لا لغير ذلك ، فإن هذا أَشْنَعُ عليه ، فثبت أن هذه التَّتِمَّةُ مُشْكَلَةٌ .

فالجواب : أنه إنما أراد اعتقادَ الضَّعْفِ فيه فى القياس مطلقا ، لا بَقَيْدِ كونه فى نَظْمٍ أو نَثْرٍ ، فسَلَطَ الضَّعْفَ على وُروده ، ولَمَّا قال ذلك ، مع النص على شِياعه فى الشُّعْر ، دَلَّ ذلك على جواز إتيانه فى النثر قليلاً ، أو يكون قوله : ( وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ ) يريد به : فى الكلام ، فكأنه يقول : إنه فى الشعر قَوِيٌّ ، وفى الكلام ضَعِيفٌ . وعلى هذا يتفق رأيه هنا مع رأيه فى «التسهيل» و«شرحه»<sup>(١)</sup> ويكون الدليل على صحة رأيه ماتقَدَّم ، والله أعلم .

وأما ضمير الجر فقال فى العطف عليه :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى

ضَمِيرِ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى

فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُنْبَتَا

عَوْدُ الْخَافِضِ : بمعنى إعادته ، يعنى أن إعادته الخافض فى

العطف على الضمير المخفوض - ولا يكون إلا متصلا - جَعَلَهُ النحويون

شرطا لازما فقالوا : لايجوز العطف عليه إلا مع إعادة الخافض .

فإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِكَ ، فَأَرَدْتَ الْعَطْفَ عَلَيْهِ قُلْتَ : وَبَزِيدٍ ، وَلَا تَقُولُ :

وَزِيدٍ ، إِلَّا فِى الشُّعْرِ ، كَمَا فِى التَّنْزِيلِ الْكَرِيمِ : { قُلْ اللَّهُ يُنَجِّكُم مِّنْهَا

(١) التسهيل ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ<sup>(١)</sup> ، {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}<sup>(٢)</sup> {وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ}<sup>(٣)</sup> . {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا}<sup>(٤)</sup> .

وكذلك إن كان الخافض اسماً نحو : جلستُ عندك وعند زيد ، وأعجبني خروجُك وخروجُ زيد .

وفى القرآن : {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَآلَهُ أَبَانِكَ}<sup>(٥)</sup> . وهو كثير أيضا .

فهذا لازم هند هؤلاء ، وهم البصريون . ورأى الكوفيون أن ذلك غير لازم ، بل يجوز عندهم الأيعاد الخافض فتقول : مررتُ بك وزيد ، وجئتُ إليك وعمرو ، وتبع الكوفيون يونس والأخفش . ونُقل عن الشلوّيين في بعض المواضع اختيارُ هذا الرأي .

وهو الذى ذهب إليه الناظم هنا ؛ إذ قال : (وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا) أى اشتراط إعادة الخافض غير لازم فى رأى ، لكن قد يشعر بأنه الأحسن ، ولاشك فى هذا ، فإن الغالب فى النقل إعادة الخافض وهو رأيه فى «التسهيل» أيضا<sup>(٦)</sup> .

ومما جاء فى النثر من ذلك قراءة حمزة<sup>(٧)</sup> : {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}<sup>(٨)</sup> بالخفض فى الأرحام ، وهى مروية عن الحسن ومجاهد وقتادة

(١) سورة الأنعام / آية : ٦٤ .

(٢) سورة المؤمنون / آية : ٢٢ .

(٣) سورة الأحزاب / آية : ٧ .

(٤) سورة فصلت / آية : ١١ .

(٥) سورة البقرة / آية : ١٢٣ .

(٦) ص : ١٧٧ .

(٧) هو أبو عمار حمزة بن حبيب الزيات ، الإمام الحبر الكوفى ، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦ هـ)

[غاية النهاية لابن الجزرى ١/٢٦١] .

(٨) سورة النساء / آية : ١ .

وانظر فى هذه القراءة : السبعة لابن مجاهد : ٢٢٦



وَالنَّخْعِي وَيَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ وَالْأَعْمَشَ وَطَلْحَةَ بْنَ مُصَرِّفٍ<sup>(١)</sup> ، وَحَمَلُهَا عَلَى أَنْ  
(الواو) لِلْقَسَبِ ضَعِيف .

وَحكى قُطْرُبُ<sup>(٢)</sup> : مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ ، وَفِي الْبَخَارِيِّ : «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ  
وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»<sup>(٣)</sup> ، بِالْجَر .

---

(١) البحر المحيط ١٥٧/٣

والحسن هو الحسن بن يسار السيد الامام أبو سعيد البصري ، إمام زمانه علما وعملا ، وهو  
أحد القراء الأربعة عشر (ت ١١٠هـ)

ومجاهد هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين وله  
اختيار في القراءة (ت ١٠٣هـ) .

وقتادة هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري المفسر ، أحد الأئمة في حروف  
القرآن ، وله اختيار في القراءة (ت ١١٧هـ)

والنخعي هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعي الكوفي ، الإمام المشهور الصالح ،  
الزاهد العالم (ت ٩٦هـ)

ويحيى بن وثاب الأسد الكوفي ، تابعي ثقة كبير ، من العباد الأعلام ، قال عنه الأعمش «يحيى  
أقرأ من بال على التراب» (ت ١٠٣هـ) .

والأعمش هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفي ، الإمام الجليل (ت ١٤٨هـ) وطلحة بن  
مصرف أبو محمد الهمداني اليامي الكوفي ، تابعي كبير له اختيار في القراءة ينسب إليه  
(ت ١١٢هـ) .

وانظر تراجمهم على الترتيب في (غاية النهاية) : ١ / ٢٣٥ ، ٢ / ٤١ ، ٢ / ٢٥ ، ١ / ٢٩ ، ٢ / ٢٨٠ ،  
١ / ٣١٥ ، ١ / ٢٤٣ .

(٢) قطرب هو محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي ، أحد العلماء بالنحو

واللغة ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين . ويقال : إن سيبويه لقبه قطربا لمباكرته له في  
الاسحار ، قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل (ت ٢٠٦هـ) [إنباه الرواه ٢١٩/٣] .

(٣) البخاري - كتاب الاجارة - باب الاجارة من العصر إلى الليل (٤٤٧/٤) والترمذي - باب  
الادب - باء ماجاء في مثل ابن آدم ١٥٣/٥ .

واحتمج المؤلف أفضا بقوله : «وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»<sup>(١)</sup> ، وذلك لايتعین شاهدًا وأن كان قد رجَّحه ، لأن المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام ، وإنما المعنى على أنهم صدُّوا عن المسجد الحرام ، فهو عطف على «سَبِيلِ»<sup>(٢)</sup> . كالأية الأخرى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا / ١٩١ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ} <sup>(٣)</sup> ، وعَيَّن الفارسی فی «الحجَّة»<sup>(٤)</sup> ، حمل الآية على هذا ، ولم يعتبر ما اعتبره المؤلف والشُّلُوبين من لزوم الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بأجنبي ، بتقدير العطف على «سَبِيلِ اللَّهِ» .

ونقل ابن الأنباری<sup>(٥)</sup> ، عن الكوفيين الاستشهاد بآياتٍ أخر لايتعین فيها ماقالوا ، فهذا مما جاء فی «النُّزْرُ الصَّحِيحُ مُبْتَأً» .  
وأما النظم فمنه ما أنشد سيبويه من قول الراجز<sup>(٦)</sup> :

أَبَكَ أَيْهَ بَى أَوْ مُصَدَّرُ  
من حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابُ حَشُورِ

- 
- (١) سورة البقرة / آية : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٨ - ١) .
  - (٢) يعنى قوله عز وجل فى الآية نفسها : {وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} .
  - (٣) سورة الحج / آية : ٢٥ .
  - (٤) هو كتابه الكبير فى تعليل وجوه القراءات السبع ، وانظر: ج ٣ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
  - (٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف له ٤٦٣ - ٤٧٤ (المسألة ٦٥) وفيه عرض واسع لأدلة كل من الفريقين .
  - (٦) الكتاب ٣٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والمعانى الكبير ٨٣٢ ، واللسان (أوب) أبك : ويك . وأَيْهَ : ناد وادع ، وأصل التائبى دعاء الإبل . لمصدر : الشديد والمصدر : والجلَّة من الحمر : مسانها ، واحدها جليل . والجاب : الغليظ . والحشور : المنتفخ البطن . شبه نفسه بهذا الحمار فى الصلابة والشدة .

فَعَطَفَ عَلَى الْيَاءِ مِنْ (بِي) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْبَاءِ . وَأُنْشِدَ أَيْضًا (١) :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وَأُنْشِدَ الْفَرَاءَ (٢) :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا

فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَفَانِفٍ

وَأُنْشِدَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ (٣) :

أَكْرُ عَلَى الْكَتَيْبَةِ لَا أَبَالِي

أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا

وَأُنْشِدَ قُطْرُبَ وَالْفَرَاءَ (٤) :

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٣ ، وابن يعيش ٣/٧٨ ، ٧٩ ، والهمع ٥/٢٦٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٣٦ ، والخزانة ٥/١٢٣ ، والأشمونى ٣/١١٥ .

وقربت : أخذت وشرعت . بقول إن هجاءك للناس وشتيمهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه ، فلا عجب إذا أخذت تهجوناً ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر .

(٢) لمسكين الدارمى ، ديوانه ٥٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٨٦ ، وابن يعيش ٣/٧٩ ، والإنصاف ٤٦٥ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥١ ، والأشمونى ٣/١١٥ ، والعينى ٣/١٦٤ ، والسوارى : جمع سارية ، وهى الإسطوانة .. وغوط : جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض . ونفائف جمع نفنف ، وهو الهواء بين الساريتين ، أو الهواء الشديد : يريد أنهم طوال القامات .

(٣) ديوانه ١١٠ ، والإنصاف ٢٩٦ ، ٤٦٤ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٣٣/١ وأكر : أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر . والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والحتف : الموت وقبله :

وَلِي نَفْسٌ تُتَوَقُّ إِلَى الْمَعَالِي سَتَتَلَفُ أَوْ أَبْلَغُهَا مَنَاهَا

(٤) معانى القرآن ٢/٨٦ ، والإنصاف ٤٦٦ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢

ونو الجماجم : موضع . ويوم ذى الجماجم من وقائع العرب فى الإسلام .

هَلَا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ  
وَأَبَى نَعِيمِ ذِي اللُّوَاءِ الْمُخْرِقِ  
وقال الآخر<sup>(١)</sup> :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوَّهُمْ  
فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلَّى بِهَا وَسَعِيرَهَا  
فهذه جملة أيضا من النظم<sup>(٢)</sup> ، المنقول عن الثقات ثابتاً غير نادر ، فلا بد  
من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماع هو المتبع .  
ووجه القياس في المنع<sup>(٣)</sup> ، فيه نظر عند المؤلف ، وذلك أنه نقل عنهم في  
ذلك وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يُعطف  
عليه ، كما لا يُعطف على التنوين .  
والثاني : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً لحلول كل واحد  
منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يُعطف عليه ،  
فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار ، وما نقل عنهم ضعيف عنده جدا .  
أما الأول : فيلزم على اعتباره ألا يُعطف عليه وإن أُعيد الجار ، لأن  
التنوين لا يُعطف عليه بوجه .

وأيضاً فيلزم أن يُمنع توكيده والبدل منه ؛ إذ ليس في التنوين ذلك ،  
والبدل والتوكيد من ضمير الجر جائز اتفاقاً ، فللعطف أسوة بهما .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٣ ، والعيني ١٦٦/٤

وصلى بالنار : وجد حرها . وسعير النار : لهبها .

(٢) في الأصل و (ت) «من النثر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبتته من (س) .

(٣) في الأصل «في المتبع» وما أثبتته من (س ، ت)

وأما الثانى : فلو كان من شرط المعطوف والمعطوف عليه حلول أحدهما مكان الآخر لامتنع : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .

\* وَأَيُّ فَتَى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا \* <sup>(١)</sup>.

«وَكُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا» <sup>(٢)</sup> ، وأمثال ذلك ، فلما لم يمتنع فى هذه الأشياء لم يمتنع فى مسألتنا .

هذا ماقال <sup>(٣)</sup> ، وكأنه نقل تعليل سيبويه والمازنى .

أما تعليل سيبويه فمعناه أن ضمير الخفض اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أنه لا يُتَكَلَّمُ به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقع التنوين ، فصار عندهم بمنزلة التنوين ، فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه <sup>(٤)</sup> .

وجه التعليل بهذا أنه لما صار كبعض اسم كرهوا العطف عليه ؛

إذ لو عطفوا عليه مع الجار لكان من عَطَفَ / اسم على اسم وحرف ، <sup>١٩٢</sup>/<sub>٣</sub> أى من عطف اسم على جارٍّ ومجرور ، وذلك قبيح ، فلم يكن بُدُّ من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، حتى يكون كعطف الجارِّ والمجرور على مثله .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

(٢) السخلة : الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد ، والجمع : سَخَلٌ وَسَخَالٌ وَسَخْلَانٌ . ويعنى ما استشهد به سيبويه فى الكتاب (٣٠٠/٢) من قولهم : كل شاة وَسَخَلَتْهَا بدرهم .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

(٤) الكتاب ٢/٣٨١ .

وأما تعليل المازنى فمعناه أنه حَمَلَ الشئ على مقابله، فكما امتنع نحو :  
مررتُ بزيدٍ وكَهْ<sup>(١)</sup> ، حتى تقول : وبِكَ ، كذلك امتنع نحو : مررتُ بكَ وزيدٍ ، حتى  
يقال : وبزيدٍ ، ومن شأنهم أن يَحْمِلُوا النظرَ أو المقابلَ الذى ليس فيه مُوجِبُ  
على نظيره أو مقابله الذى فيه الموجب ، ليجرى الجميع مجرى واحداً ، فهذا  
تعليل مُشَبَّه ، كما أن تعليل سيبويه مُشَبَّه أيضاً ، فلم يُجعل وقوع الضمير  
موقعَ التنوين علةً مستقلة ، بل مجموعُ الأمرين هو العلة كما تقدم .

وإذا تقرّر هذا فما أتى به المؤلف من الردّ عليهما ينبغي أن يُتأمل ، وأمثلةُ  
ما يُتعلّق به السماع<sup>(٢)</sup> ، ومع هذا فقد تقدم فى باب الإضافة ما يُتعلّق به هذا  
الموضع والله الموفق . ثم قال :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ

وَالْوَاوُ إِذَا لَالَبَسَ وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ

مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْ هُمُ اتَّقَى

هذا فصلٌ يذكّر فيه ما يجوز حذفه من التابع أو المتبوع ، فتكلم أولاً فى  
التابع ، يعنى أن التابع ، وهو المعطوف ، قد يُحذف مع عاطفه قليلاً ، لكن فى  
الكلام ، ولا يختص ذلك بالشَّعْر ، ويدل على أنه قليل إتبائه بـ (قد) إذ عادته أنه  
لا يأتى بها إلا إيداناً بالقلة . وذلك صحيح هنا ، إذ ليس له فى النقل كثرة .

ويدل على أنه لا يختص بالشَّعْر إطلاقه ، إذ لو أراد الشعرَ لَبَيَّنَهُ ، ولأنه إذا  
أشعر بالقلّة دلّ ذلك من قصده أنه أراد فى الكلام .

لكنه لا يُحذف إلا بشرطين :

(١) الكاف من قوله «كَهْ» ضمير المخاطب المفرد ، وألحقت بها هاء السكت .

(٢) يعنى أن أفضل ما يعتمد عليه فى تقرير القاعدة النحوية هو السماع من العرب .

أحدهما : أن يكون الحرف (الفاء أو الواو) إذ لا يجوز ذلك في غيرهما ، فلا تقول : جئتُ زيداً لأكلّمه ثم أجابني ، تريده ثم كلمته ثم أجابني ، إذ لا دليل على (ثم) وكذلك غيرها من حروف العطف ماعدا (أم) فإن الشاعر قد قال<sup>(١)</sup> :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَأْمُرَهَا

سميعُ فما أدري أرشدُ طلابها

يريد : أم غي ، ولعله عنده قليل لا يُقاس عليه فلم يعتبره .

والثاني : أن يكون في الكلام دليل على المحذوف وهو قوله : (إذ لآلبس) أي إنما حذفت لأجل أن في الكلام ما يدل عليه ، فلا يلتبس معنى الكلام بحذفه ، فلو كان الكلام يلتبس بذلك لم يُحذف أصلا .

فإذا قلت : جاعني زيدُ فأكرمته ، تريد جاعني فمدحني فأكرمته لم يجز ، إذ لا دلالة على إرادة المحذوف ، فإذا اجتمع الشرطان جاز .

فأما (الفاء) فقولك : أتيتُ زيداً لأكلّمه فأجابني بكذا . التقدير : فكلّمته فأجابني هذا محصول المعنى ولابد ، وهو مفهوم ، وفي القرآن : {اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ} . قالت يا أيُّهَا الْمَلَأُ<sup>(٢)</sup> ، فالمعنى : فذهب فألقاه فقالت . والآية شاهد / على  $\frac{193}{3}$

حذف معطوفين اثنين وقد حُذف أكثر من ذلك في قوله : { فَارْسِلُونِ } .

(١) لأبي نؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ٧١/١ ، والمغني ١٣ ، ٤٣ ، ٦٢٨ ، والهمع ٢٤١/٥

، والأشعموني ١١٦/٣ ، والمساعد ٤٧٤/٢ ،

والرواية في الديوان وسائر المصادر «إني لأمره» وهو الأوفق للسياق .

(٢) سورة النمل / آية : ٢٨ ، ٢٩ .

يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ أَفْتِنَا<sup>(١)</sup> ، فإن المعنى : فَأَرْسَلُوهُ ، فَأَتَاهُ ، فقال : يوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ .

ومنه أيضا : { فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ }<sup>(٢)</sup> ، المعنى : فضرب ، فانفجرت . وقال تعالى { فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى }<sup>(٣)</sup> أى فضربوه فحيى ، فقلنا : كذلك يحيي الله الموتى . وقال : { ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ }<sup>(٤)</sup> أى : فامتنثلتم ، فتاب عليكم . وهذا كله من «عطف الجمل» .

وأما (الواو) فهو المنبّه عليها بقوله : (والواو) وهو عطف على الفاء «عطف المفردات» وذلك عندهم جائز ، كأنهم تناسوا الخبر للعلم به ، ولذلك تقول العرب : زيد قائم لا عمرو ، لأن (لا) إنما تعطف المفردات .

ويجوز أن تكون (الواو) مبتدأ محذوف الخبر ، لتقدم ما يدل عليه ، كأنه قال : والواو كذلك تحذف مع ما عطف ، فتكون المسألة من «عطف الجمل» . ويجوز أن يعطف على الضمير فى (تُحذف) ويسهله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

ومثال حذف (الواو) ومعطوفها قوله تعالى : { وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ }<sup>(٥)</sup> . المعنى عندهم : الحرّ والبرد ، وقال تعالى : { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ }<sup>(٦)</sup> . قالوا معناه : ولم تُعبدنى ، وهذا من «عطف الجمل»

(١) سورة يوسف / آية : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) سورة البقرة / آية : ٦٠ .

(٣) سورة البقرة / آية : ٧٣ .

(٤) سورة البقرة / آية : ٥٤ .

(٥) سورة النحل / آية : ٨١ .

(٦) سورة الشعراء / آية : ٢٢ .



وقال : { نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ }<sup>(١)</sup> . أى بين أحدٍ وأحد ، وقال : { لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ }<sup>(٢)</sup> . يريد : وَمَنْ أَنْفَقَ بَعْدَهُ وَقَاتَلَ ، يدل على ذلك قوله : { أُولَئِكَ أُعْظِمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا }<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : { بِيَدِكَ الْخَيْرُ }<sup>(٤)</sup> . قالوا معناه : والشرُّ ، لقوله تعالى : { تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ }<sup>(٥)</sup> . إلى آخرها .

وقالت العرب : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٌ<sup>(٦)</sup> ، يريد : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٌ ، وأنشد سيبويه لَمَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ<sup>(٧)</sup> :

لَلْبُسِّ عَبَاءَهُ وَتُقَرَّرْ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) سورة البقرة / آية : ٢٨٥ .

(٢) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٥) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٦) من شواهد الكتاب

والطليح : المعنى والمهزول والمجهود ، والجمع : طَلْحَى .

(٧) الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وابن الشجرى ٢٨٠/١ ، والمغنى ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٤٧٩ ،

٥٥١ ، والهمع ١٤١/٤ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، والأشمونى ٣١٣/٣ ،

والخزانة ٥٠٣/٨ ، والعينى ٣٩٧/٤ .

وميسون كانت زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية ، فلما تَسَرَّى عليها ضاقت نفسها ، فعزلها على ذلك ، وقال : أنت فى ملك عظيم ولاتدري قدره ، وكنت قبل اليوم فى العباءة ، فقالت شعرا جميلا منه هذا البيت

والعباءة : جبة الصوف ونحوها . وتقرعنى : تبرد ، وهو كناية عن السرور والرضا . والشفوف :

جمع شِفٍ - بالكسر - وهو الثوب الرقيق الذى يصف البدن . ومعناه : إن لبس العباءة مع قرة

العين وصفاء العيش أحب إلى من لبس الشفوف مع نكد العيش .

أى : ولاتَقَرُّ عَيْنِي ، وقال النابغة<sup>(١)</sup> :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

المعنى : فما كان بين الخير وبينى ، وقال امرؤ القيس<sup>(٢)</sup> :

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَّا مِنْهَا

إِذَا نَجَلْتُهُ رَجُلُهَا كَفَّ أَعْسَرًا

أراد : إذا نَجَلْتُهُ رَجُلُهَا وَيَدُهَا ، والبيت وما قبله دالٌّ على ذلك<sup>(٣)</sup> . وقال

مُساوِرُ الْعَبْسِيِّ<sup>(٤)</sup> :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجْعَمَا

(١) ديوانه ٦٢ ، والتصريح ١٥٣/٢ ، والأشمونى ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى

١٦٧/٤ من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث الفسائى ، وأبو حجر : كنيته .

(٢) ديوانه ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى ١٦٩/٤

والضمير فى «خلفها وأمامها .. ورجلها» يعود على الناقة . ونجلته : فرقته . ويروى «خذف أعسرا» والخذف - بالخاء - الرمى بالحصى ونحوه ، فإنه كان بالعصا ونحوها فهو الحذف ، بالخاء . والأعسر : الذى يرمى بيده اليسرى . وخصه بالذكر لأن رمية غالبا لا يذهب مستقيما ، وكذلك الحصى الذى ترمى به رجل الناقة .

(٣) البيت الذى قبله هو قوله :

تُطَايِرُ ظُرَّانَ الْحَصَى بِمَنَاسِمِ صِلَابِ الْعَجَى مَلْثُومَهَا غَيْرُ أَمْعَرَا

والمَنَاسِمُ : الأخفاف . والعَجَى : عُصَيَاتُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ .

(٤) الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والمغنى ٦٩٩ ،

والهمع ٨/٣ ، والأشمونى ٦٧/٣ ، والعينى ٨٠/٤ ، واللسان ( شجعم ، ضرزم )

وينسب أيضا للعجاج ، ولأبى حيان الفقهسى .

يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ، وأن الحيات لاتؤثر فيهما . والأفعوان : ذكر الأفاعى . والشجاع : ضرب منها . الشجعم : الطويل . والضموز : الساكنة المطرقة . والضرزم :

المسنة ، وذلك أخبث لها .

\* وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُورًا ضَرَرَمًا \*

أراد : قد سالم الحياتُ منه القدمَ والقدمَ ، الأفعوان وكذا وكذا ، على هذا حَمَلَه بعضهم .

وظاهر كلامه أن مِثْلَ هذا الحذف يُقاس عليه وإن كان قليلا في النقل إذ يُسند ذلك إلى العرب ، بل قال : (قَدْ تُحذفُ) .

ويَحتمل أن يريد أنها تُحذف في كلام العرب ، ويبقى مسكوتا عنه في القياس .

وعلى الجملة ، فإذا تعيَّن المحذوفُ ساغ حذفه .

ثم قال : «وهي انفردت بكذا» ، «هي» ضمير عائد على أقرب مذكور لأنه الأصل ، وأقرب مذكور هو (الواو) فيريد أن الواو انفردت عن (الفاء) بعطف عاملٍ مُزال ، أي محذوفٍ قد بَقِيَ معمولُهُ ، على عاملٍ ظاهر ، وذلك ليس بجائز في (الفاء) .

وأشار بهذه العبارة إلى نحو قوله / تعالى : {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ<sup>١٩٤</sup> وَشُرَكَاءَكُمْ<sup>(١)</sup>} . فقوله : «وَشُرَكَاءَكُمْ» لا يصح عطفه على «أَمْرَكُمْ» إذ يلزم منه التَّشريكُ في العامل الذي هو «أَجْمِعُوا» وأنت لا تقول : أَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، على (أَفْعَلْ) وإنما يقال : أَجْمِعُوا ، ثلاثيًا و (أَجْمَعْ) مخصوصٌ بالأمر والكَيْد ونحوه ، وإذا كان كذلك فلا بد من تقدير ما يصح أن يكون عاملا في «الشُّركاء» وذلك ( جَمَعَ ) الثلاثي ، فكأنه قال : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ، واجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، فصارت (الواو) إنما عَطفت عاملا محذوفا قد بقي معمولُهُ على عامل ظاهر .

(١) سورة يونس / آية : ٧١ .

ومن ذلك قوله تعالى : { وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ } <sup>(١)</sup> التقدير واعتقدوا الإيمان ، إذ لا يقال : تَبَوَّأُوا الْإِيمَانَ - إلا على مجاز ، والأصل الحقيقة ، وأنشد النحويون <sup>(٢)</sup> :

إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا  
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا  
أراد : وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ ، وأنشد أيضا <sup>(٣)</sup> :  
عَلَفْتُهُا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا  
حَتَّى شَتَّتْ هَمْلَةً عَيْنَاهَا  
أى : وسقيتها ماء باردا ، وأنشدوا أيضا <sup>(٤)</sup> :  
يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا  
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا  
أى : وحاملاً رمحا .

- (١) سورة الحشر / آية : ٩ .  
(٢) للراعى النميرى ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والمغنى ٣٥٧ ، والإنصاف ٦١٠ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ٩١/٣ ، ١٩٣/٤ ، واللسان (زجج) ويرزن : ظهرن . وتزجيج الجواب : تدقيقها وأطالتها .  
(٣) الخصائص ٤٣١/٢ ، والمغنى ٦٣٢ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٣ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ١٠١/٣ ، ١٨١/٤ .  
وينسب لذى الرمة ، وليس فى ديوانه ، وشئت : أقامت فى الشتاء ، والمراد هنا : صارت . وهماله : من قولك : هملت العين ، إذا صبت دمعها .  
(٤) المختضب ٥٠/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، والإنصاف ٦١٢ ، والأشمونى ١٧٢/٢  
وينسب إلى عبد الله بن الزبيرى . ويقال : تقلد الرجل سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .

فهذه المثلُ مما عَطَفَتْ فيه (الواو) العاملَ المَزَالِ على الظاهر .

ومن ذلك أيضاً على رأى سيبويه <sup>(١)</sup> : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، لا يمكن أن يكون «عمرو» معطوفاً على موضع «زيد» لأنه لا يمكن أن ينفصل الجارُ عنه فتقول : مررتُ زيداً وعمراً ، كما جاز ذلك فى قوله <sup>(٢)</sup> :

\* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ \*

وصحة العطف على الموضع متوقفة على صحة إظهار الموضع ، فإنما صح : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، على أضمار فعلٍ ، وذلك الفعل معطوف على (مررتُ) فدخل تحت ضابطه ، وكذلك قولك : حَسْبُكَ زِيداً درهماً . حَمَلُ سيبويه (زيداً) على فعل مضمر دلَّ عليه «حَسْبُكَ» لأن معناه : يَكْفِيكَ ، فكأنه فى التقدير : يَكْفِيكَ وَيَكْفَى زِيداً درهماً ، ومثله : كَفَيْكَ زِيداً درهماً ونحوه <sup>(٣)</sup> ، وكذلك : وَيَلُّ لَهُ وَأَبَاهُ ، فـ (أباه) مفعول بفعل مضمر دلَّ عليه (وَيَلُّ لَهُ) لأن معناه ومعنى المنصوب واحد ، فكأنه قال : وَأَلْزَمَ اللَّهُ أَبَاهُ الْوَيْلَ <sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ وعمراً ، فإنه منصوب بفعل دلَّ عليه «ضارب» أى : وَضَرَبَ عمراً ، أَوْ يَضْرِبُ عمراً ؛ إذ لا يصح حمله على موضع «زيد» لأنه لا موضع له عند المؤلف والبصريين، فتعين الإضمار .

(١) الكتاب ٦٧/١ .

(٢) سيبويه ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، والمقتضب ٢/٣٣٨ ، ٣/٢٨١ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ ، والمغنى

٤٧٧ ، وابن يعيش ٢/١٠٩ ، ٤/٩ ، وشرح الرضى على الكافية ١/٣٨٠ ، ٢/١٩١ ، والخزانة

٢/٢٦٠ وهو لعقبة بن هبيرة الأسدي ، وصدره :

\* مُعَاوَى إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجُجْ \*

يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ظلم عماله . وأسجج : ارفق سهل .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ ، وفيه «وكذلك كَفَيْكَ وَقَدْكَ وَقَطَّكَ» .

(٤) نفسه ١/٣١٠ .

وكذلك اسمُ الفاعل المرادُ به الحالُ أو الاستقبال إذا عُطف على مخفوضه منصوبٌ ، سيبويه يحمله على إضمار الفعل ، فإذا قلت : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً ، فـ (عمراً) منصوب بفعل ، وليس عطفاً على الموضع لفقد شرطه ، وهو وجود المجوز للنصب ، وهو هنا التثنية الذي كان في «ضارب» وقد ذهب<sup>(١)</sup> .

فكل هذا داخل تحت قوله : (وهي انفردت بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي معموله) إذا فرضنا أن الناظم قائلٌ بمقتضى هذه المسائل .

١٩٥  
٣

أما الأمثلة المتقدمة فلا مِرية / أنه قصد التثنية عليها .

وأما مررتُ بزيدٍ وعمراً ، فيمكن أن يكون قائلًا فيها بمذهب ابن جنِّي وابن خروف ، وكذلك مسألة اسم الفاعل لغير الماضي ، وقد تقدم في باب «اسم الفاعل» ما يُشعر بأن لا حذف هناك عنده ، ويمكن في المسائل الأخر أن يقول فيها بالنصب على المفعول معه ، فلا تتعيَّن للتمثيل بها هنا .

فإن قيل : هذا الكلام غير بيِّن من وجهين :

أحدهما : أن الناظم لم يُبيِّن فيه المعطوفَ عليه ماذا يكون ، أهو عاملٌ آخر أم لا ؟ وإلى هذا فلعله ليس معطوفاً إلا على جملة اسمية نحو : هذا لك وأباك ، فإنه إنما يتصوَّر نصب (الأب) على عاملٍ مقدَّر وهو فِعْلٌ ، ولا فِعْلٌ في (هذا لك) لكنها ممنوعة ، بإطلاقه يدخلها في حكم الجواز على إضمار الفعل ، وليس كذلك .

(١) الكتاب ١ / ١٦٩ .

قال سيبويه : وأما ( هذا لك وأباك ) فقبیح ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى الفعل ، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل<sup>(١)</sup> .

وأيضاً فعلى تسليم أنه ذكر ذلك لم يُبين أهو ظاهر أم مضمّر ، ولا بد أن يكون ظاهراً ، فنقصه من العبارة ( يعطف عامل مُزال قد بقي معموله على عاملٍ ظاهر .

والثاني : أن هذه المثل المتقدمة وما كان نحوها إنما جاز ذلك فيها بشرط أن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد ، وذلك هو الذى سَوَّغ الحذف ، ولأجل هذا والذى قبله قال فى «التسهيل» : وعاملُ مُضمّر على عاملٍ ظاهرٍ يجمعهما معنى واحد<sup>(٢)</sup> . لأن معنى الجمع فى «أَجْمِعُوا» و«وَأَجْمِعُوا»<sup>(٣)</sup> ، ظاهر ، وإن كان «أَجْمِعُوا» مختصاً بالأمر ونحوه ، وكذا «تَبَوُّوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»<sup>(٤)</sup> ، فيهما معنى «لازَمُوا ، أو صَحَبُوا» أو نحوه . وقوله<sup>(٥)</sup> :

\* وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا \*

فيهما معنى (حَسَنٌ) وفى قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) الكتاب ٢١٠/١ .

(٢) التسهيل : ١٧٥ .

(٣) يقصد قوله تعالى فى سورة يونس : ٧١ { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } وقد مرت .

(٤) سورة الحشر / آية : ٩ ، وقد مرت .

(٥) صدره :

\* إِذَا مَا الْغَائِنَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا \*

وتقدم الاستشهاد به .

(٦) عجره :

\* حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةُ عَيْنَاهَا \*

وتقدم الاستشهاد به .

\* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

فيهما معنى (أُعْطِيْتُهَا كَذَا) . وفى قوله <sup>(١)</sup> :

\* مُنَقَّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا \*

معنى (حاملًا) ونحوه ، فلو كان على غير هذا لم يَجُزْ على ما اقتضاه كلام «التسهيل» <sup>(٢)</sup> ، ولم يُقَيِّدْهَا هَاهُنَا ، فكان قُصُورًا فى أداء معنى المسألة .

فالجواب : أن شرط الحذف كما تقدم الدلالة على المحذوف ، ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعلٌ ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثَمَّ دالٌّ على المحذوف ، فتكون المسألة ممتنعة من حيث أخرجها شرطُ الدلالة على المحذوف ، وإن ذاك تبقى مسألة سيبويه <sup>(٣)</sup> ، خارجةً عن كلامه على مقتضى الشرط .

فإن قلت : وأين شرطُ هنا الدلالة على المحذوف ؟

قيل : قد تقرّر من نظمه فى مواضع متعددة أن اللفظ لا يُحذف إلا لدليل منها البيت قبل هذا <sup>(٤)</sup> ، بل هذه المسألة كأنها قرعٌ مما قبلها .

فإذا ثبت هذا لم يَحْتَجْ إلى إعادة الاشتراط ، وَحَصَلَ / أن <sup>١٩٦</sup>/<sub>٣</sub> العامل لم يُحذف حتى كان عليه دليل ، وهو العامل المتقدم ، فمن حيث

---

(١) صدره: \* ياليتَ زوجكِ قَدْ غَدَا \*

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) يقصد بها قولهم : هذا لك وأباك ، وقد تقدمت .

(٤) وهو قوله :

والفاءُ قد تُحذفُ مَعَ ما عُطِفَتْ  
والواوُ إذ لالَبَسَ وهى أنفردتْ



كان دليلاً عليه لابد أن يكون مجتمعاً في المعنى معه ، وإلا فليس بدليل ، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو المعطوف ، لأنه الأصل ، ولأنه دليل على ما حُذف ، ولو كان غير ظاهر لم يكن دليلاً ، بل محتاجاً إلى ما يدل عليه .

والجواب عن الثاني قد تضمنه الجواب عن الأول ، لأن شرط الدلالة على المحذوف يستلزم اجتماعهما في معنى واحد ، فلم يفتقر إلى زيادة ، وهذا من جملة اختصاراته المستحسنّة .

وقوله : (دفعاً لوهم اتقى مفعول له ، يحتمل أن يرجع إلى قوله : (قد بقي مفعوله) .

يريد أن ذلك المعمول قد بقي ولم يُحذف مثل ما حُذف عامله دفعاً للوهم الذي كان يحصل بحذفه ، واللّبس الواقع بسببه ، لأنه لو حُذف المعمول مع عامله لم يبقَ ما يدل على أن ثمَّ محذوفاً ، وهذا متّقى ومحذور في الكلام ، وإن فرض أن ما تقدم دالٌّ على عامل فإنما يدل إذا تعيّن موضع الدلالة ، والمعمول هو الذي يعيّنهُ ، فإنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ ، ولم تذكر (عمرًا) بأن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرًا - لم يكن ثمَّ ما يدل على حذف عامل لـ (عمرًا) وهو (لقيت) أو نحوه ، فلما جيء بالمعمول اقتضى عاملاً ، لأن كل معمول لأبْدله من عامل ، فجاء العامل المعطوف عليه بتعيينه موافقاً لذلك المعمول ، ولانقائاً به ، فتقدّره من معناه في نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، ونحوه<sup>(١)</sup> :

\* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

ومن لفظه ومعناه في نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا على رأى سيبويه<sup>(٢)</sup> .

(١) عجزه : \* حَتَّى شَتَّتْ مَمَالَةً عَيْنَاهَا \*

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) الكتاب ١/١٦٩ .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ عَطْفُ الْعَامِلِ  
 الْمُزَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : انْفَرَدْتُ (الواو) بِعَطْفِ كَذَا دَفْعًا لَوْهَمٍ انْتَقَى  
 وَيَعْنَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ ثَبَّتَ لِلْوَاوِ ، وَهُوَ عَطْفُهَا لِلْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ عَلَى  
 الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ دَفْعًا لَمَّا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْوَهْمُ مِنْ عَطْفِ الْمَعْمُولِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ  
 (الواو) عَلَى مَا قَبْلُهَا ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

\* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

فَالْوَهْمُ يَسْبِقُ إِلَى عَطْفِ «الماء» عَلَى «التَّبْنِ» مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَيْءٍ ،  
 وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ .

وَأِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ لِلثَّانِي ، وَالْعَامِلُ هُوَ الْمَعْطُوفُ ، وَكَذَلِكَ  
 سَائِرُ مَثَلِ الْبَابِ ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ

وَيُقَالُ : وَهَمْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَهْمًا - بِإِسْكَانِ الْهَاءِ - إِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ  
 إِلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ ، أَيْ دَفْعًا لِأَن يَذْهَبَ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِ الْمُرَادِ . وَلَيْسَ مِنْ  
 (الْوَهْمِ) الْمَحْرُكِ الْهَاءُ ، وَهُوَ الْغَلْظُ .

ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ حَذْفَ الْمَتَّبُوعِ فَقَالَ :

وَحَذَفَ مَتَّبُوعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِجَ

وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلٍ فِعْلًا

وَعَكْسًا اسْتَغْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا

يَعْنَى أَنَّ الْمَتَّبُوعَ ، وَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، قَدْ يَجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا بَدَأَ وَظَهَرَ

مَعْنَاهُ مَعَ حَذْفِهِ ، وَظَاهِرٌ / إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ قِيَاسٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ : «اسْتَبِجَ» <sup>١٩٧</sup><sub>٣</sub>

وهذا لفظ يُشعر بأن الأصل فيه المنع، ولذلك يقال فيما شأنه أن يُمنع ويحتاط عليه هذا حمى لا يُستباح، لكن السماع هو المُتبع، وقد وُجد الحذف كثيرا، فليقل به.

والمعطوف عليه هنا تارةً يحذف بعد «بلى، ونعم» وشبههما، وتارةً يحذف مطلقا لا بعد حرف.

فالأول كقولك لمن قال : أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ فتقول : بلى وعمرا، أو من قال : أَأَكْرَمْتَ زَيْدًا؟ نعم وأخاه ومنه في القرآن الكريم : {أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرَسُولُنَا لَهُمْ يَكْتُمُونَ<sup>(١)</sup>} فالعطف على معطوف غير مذكور، والتقدير : بلى ضربت زيدا وعمرا، ونعم أكرمت زيدا وأخاه، وكذلك سائر الباب. وحرف التصديق هو الذي قام مقام ما حذف.

وجاء عن ابن الزبير<sup>(٢)</sup> أنه قال للرجل الأسدي إذ قال له: لعن الله ناقةً ساقنتني إليك، فقال له ابن الزبير : إن وراكبها، وقال حسّان بن ثابت رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>:

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ : إِنَّ وَرُبَّمَا

أَكُونُ وَإِنِّي مِنْ فَتَى لَبَّاصِيرُ

(١) سورة الزخرف / آية : ٨٠.

(٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قریش في زمنه، وكان أول مولود بالإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولى الخلافة تسع سنين، وقتل في ذي الحجة سنة ٧٣هـ (تقريب التهذيب ٤١٥/١)

والرجل الأسدي هو فضالة بن شريك الأسدي، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أو ابنه عبدالله بن فضالة وانظر : البيان والتبيين (٢/٢٧٩).

(٣) لم أجده في ديوانه.

ومن أبيات الحماسة قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَعَمْرِي لَقَدْ نَادَى بِأَرْفَعِ صَوْتِهِ  
نَعِيُّ حُيَيٍّْ إِنَّ فَارِسَكُمْ هَوَى  
أَجَلُ صَادِقًا وَالْقَائِلَ الْفَاعِلَ الَّذِي  
إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ الْمَاءُ فِي النَّرَى

فقوله : « والقائل » معطوف على مقدر، كانه قال : قلتَ حقًا إنَّ فارسنا والقائلَ الفاعلَ لهو، ويجوز الرفع على تقدير : هو فارسنا والقائلَ والفاعلُ.

وَمِمَّا يَجْرِي فِي الْمَعْنَى هَذَا الْمَجْرَى حِكَايَةُ الْقُرْآنِ : {وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا<sup>(٢)</sup>} فالمعنى على تقدير : أفعلُ ذلك وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا، وقوله تعالى : {وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِينَ<sup>(٣)</sup> كَلْبُهُمْ}. المعنى هم كذلك، وثامنهم كلبهم.

وَحَمَلَ السُّهَيْلِيُّ<sup>(٤)</sup> الْاِثْنَيْنِ عَلَى تَقْدِيرٍ : نَعَمْ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا هُوَ الثَّانِي مِنْ الضَّرْبَيْنِ.

---

(١) هو سويد المراثي الحارثي، ديوان الحماسة بشرح المزوقي (٨٤٠)

والنعي والناعي : الذي يأتي بخبر الميت. وأنبط الماء : أخرج. ومعناه : وصل القول بالفعل الجالب للخير. وهو مثل لتحقيق قوله، وصلة النجاز بوعده.

(٢) سورة البقرة / آية ١٢٦.

(٣) سورة الكهف / آية : ٢٢.

(٤) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الأندلسي الحافظ، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، عالما بالتفسير والحديث، حافظا للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم. صنف الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل، والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام (ت ٥٨١هـ) وانظر رأيه هذا في : الروض الأنف ١/ ١٩٣.

ومنه أيضا قولُ بعض العرب : وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا، لمن قال : مَرْحَبًا وَأَهْلًا، أى بِكَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا.

ومن ذلك عند المؤلف قوله تعالى : { وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي <sup>(١)</sup> } أى لَتُرْحَمَ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي، وقوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ <sup>(٢)</sup> } أى لو ملكه وافْتَدَى به.

ومنه أيضا في الفاء قوله تعالى : { اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ <sup>(٣)</sup> } الآية.

التقدير : فَضْرَبَ، فانفجرت. وقوله : { أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ <sup>(٤)</sup> } كذلك.

وقدَّم <sup>(٥)</sup> الاستشهادَ بهذا في حذف العاطف والمعطوف لصلاحيته شاهدا في الموضعين.

وهنا تنبيهان :

أحدهما : أن معظم هذه الأمثلة في كلامي متكلمين اثنين، لا في كلام متكلم واحد.

وقد اختلفوا هل من شرط الكلام أن يكون من متكلم واحد أم لا؟

فمنهم من اشترط ذلك بناءً على أن الكلام عملٌ / واحدٌ، فلا يكون  $\frac{١٩٨}{٣}$  عامله إلا واحداً.

---

(١) سورة طه / آية : ٣٩، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٢) سورة آل عمران / آية : ٩١، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٣) سورة البقرة / آية : ٦٠، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٤) سورة الشعراء / آية : ٦٣، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٥) يعنى ابن مالك في «شرح التسهيل».

ومنهم من لم يشترط ذلك لأن المتكلمين إذا اصطالحا على التكلم بكلام واحد، أحدهما يتكلم بجزئه، والآخر بالجزء الآخر - فقد اشتمل على قيوده المعبرة، فكما لا يشترط اتحاد الكاتب [كذلك لا يشترط اتحاد المتكلم<sup>(١)</sup>].

فإن قيل : إذا لم يتحد المتكلم لم يترتب على الكلام مفهوم، كما يترتب على الكلام إذا اتحد المتكلم؛ إذ لا يعلم ارتباط أحد الجزئين بالآخر، فلا يفيد الكلام فائدة، ومن شرط الكلام الفائدة.

فالجواب : أن هذا راجع إلى السامع لا إلى الوضع، فإن الوضع إنما كان لحصول الفائدة، وذلك هو المقصود، وإلا لزم أن يكون الكلام من متكلم واحد - إذا لم تحصل به للسامع فائدة لعدم فهمه له - أن لا يكون كلاما، وذلك باطل، فأصل الكلام لاخلل فيه، وإنما الخلل في فهم السامع، فلا يكره على الكلام بالإفساد، وهذا كله إنما هو نظراً في أمر قياسي، والمعتمد إنما هو السماع، فإن سُمع كلام واحد من متكلمين فذاك، وإن لا فلا ينبغي أن يهمل ذلك الشرط، وقد وجدنا كلاماً من متكلمين، قال امرؤ القيس والتوأم<sup>(٢)</sup>:

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) النصف الأول من كل بيت من الأبيات الثلاثة لامرئ القيس، والنصف الثاني من كل منها للتوأم

اليشكري، ويسمى هذا النمط من الشعر «التمليط» وانظر : اللسان (ملط)

وهب وهنا : لمع بعد أن مضى حين من الليل. وثار مجوس : خصصها بالذكر لأنهم عبدتها، فنارهم أعظم نار، وأشدها استعاراً. وكان هزيه لوراء غيب : كأن صوت رعده وراء الغيب حيث لا أراه. والعشار : النوق التي أتى عليها مذحمت عشرة أشهر. وولّه : جمع والهة ، وهى التى فقدت ولدها فاشتد حزنها عليه، وحنينها إليه، ويكثر ذلك منها إذا لاقت عشاراً مثلاً. وأضاح : موضع ومنهل مشهور عندهم. يقول : لمادنا هذا المطر لما وراء هذا الموضع ثبت فيه، واستدار به كالمحتير. وقوله : «وهت أعجاز ريقة» معناه : استرخت مآخير السحاب فسات كما تسيل القرية حين تنشق وريق المطر : أوله، وكذلك ريق الشباب.

والشعر في ديوان امرئ القيس ١٤٧.

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا  
كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا

وفيها :

كَأَنَّ هَزِيزَهُ لِرَوَاءِ غَنِيْبٍ  
عِشَّارٌ وَلَهُ لَأَقَتْ عِشَّارًا  
فَلَمَّا أَنْ دَنَا لِقْفًا أَضَاخَ  
وَهَتْ أَعْجَازُ رَيْقِهِ فَحَارَا

ففي هذين البيتين الأخيرين المبتدأ والشرطُ في كلام أحدهما، والخبر  
والجواب في كلام الآخر، فالظاهر على هذا عدم اشتراط ذلك الشرط، إلا أن  
يقال : إن كلا من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر  
بالأخرى، فمعناها مستحضر في ذهنه، فإذا اجتمع مع اللفظ المنطوق به صار  
المجموع كلاما، كما يكون كلاما قولُ القائل لقوم رأوا شَبَحًا : زيدٌ، أى المرئى  
زيدٌ.

فإذا كل واحد من المتكلمين متكلم بكلام تام، لكن أحد جزئيه غير ملفوظ  
به، وهذا الاحتمال بعيدٌ وخلافُ الظاهر.

فإذا تقرّر هذا فالعطفُ على كلام الغَيْر من هذا القبيل، فإن العطف  
يُصَيِّرُ الشيئين شيئا واحدا في المفرد والمركب.

فإذا قلنا باشتراط اتحاد المتكلم كان الكلام المعطوف في تلك الأمثلة ليس  
معطوفا على كلام الأول؛ بل على شيء آخر يُقَدَّرُ للثاني، ويصحُّ التمثيل.

وإذا قلنا بعدم الاشتراط لم يصح التمثيل، لأن العطف إنما هو على كلام  
الأول فلا حذف.

ومن أمثلة ذلك أيضا قول امرئ القيس والتوأم<sup>(١)</sup>:

فَلَمْ يَتْرِكْ بِذَاتِ السَّرِّ ظَبْيًا

ولم يترك بجلهتها حماراً

وليس في هذا «النظم» تصريح بأحد الرايين.

وكلامه في «شرح التسهيل» في «شرح الكلام» وقع فيه بعض

تصريح بشيء، لأنه لما نقل قول من اشترط اتحاد المتكلم، ثم بحث معه -

قال آخرًا : فتثبت أن الزيادة المذكورة مُستغنى عنها<sup>(٢)</sup>.

فهذا يدل على أنه يُجيز وقوعه من متكلمين، ويلزم على ذلك ألا

يقدَّر معطوفا عليه في مسألتنا، لكنه في الوجه الثاني من وجهي البحث

قدَّر أن كل واحد من المتكلمين / قد تكلم بكلام بعضه ملفوظ به، وبعضه

مقدَّر، فدَلَّ على اشتراط اتحاد المتكلم، وهذا تناقض فلا يُعتبر كلامه

هناك.

وحين مَثَّل في «الشرح»<sup>(٣)</sup> هذه المسألة أتى بالأمثلة التي اجتمع

فيها كلام كتكلمين، فانظر في هذا كله، وكذلك إذا جعلنا سكوتَه هنا عن

اشتراط اتحاد المتكلم في قوله أول النظم : «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَّ»

إشعاراً بأنه لم يَرْضَهِ - لزم من ذلك مثل ما لزمه في «الشرح» من

إسقاط هذه المثل، وألا يُضمَر شيئاً.

---

(١) ديوان امرئ القيس ١٤٩.

وذات السر : موضع. والجلهية : ماستقبلك من الوادي إذا وافيته. يقول : لم يترك المطر

بهذا الموضع ظبيا ولا حمارا إلا غرقه، أو نفاه عن موضعه.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ٣).



والثاني من التَّنْبِيهِين أنه قال : (هَذَا اسْتَبِيحُ) فَقَيَّدَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحُكْمِ

بِالْمَكَانِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أن تكون إشارته إلى الباب الذي هو فيه تحرُّزاً من إيهامٍ كان يَلْحَقُهُ لو لم يذكره، لأنه قال: (وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعٌ) ولفظ «المتَّبِعُوع» لا يَتَقَيَّدُ بهذا الباب دون غيره، فإن «المتَّبِعُوع» من حيث هو متَّبِعُوعٌ، يَتَّبِعُهُ النَّعْتُ وَالْبَدَلُ وَسَائِرُ التَّوَابِعِ، وَحَذَفَ المتَّبِعُوعُ لايَجُوزُ عَلَى الإِطْلَاقِ، بَلْ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعِ، كَبَابِ (النَّعْتُ) [وَهَذَا الْبَابُ<sup>(١)</sup>] وَقَدْ ذَكَرَ حُكْمَ النَّعْتُ فِي مَوْضِعِهِ حِينَ قَالَ : «وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتُ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ» فَبِحَقِّ مَا قَيَّدَ الْحُكْمَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ. وَلَوْ قَالَ : وَحَذَفَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ اسْتَبِيحُ إِذَا عُلِمَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ.

والثاني : أن تكون الإشارة إلى المسألة القريبة الذِّكْرُ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْحَذْفِ، وَقَدْ قَيَّدَهَا بِعَطْفِ (الْوَاوِ وَالْفَاءِ) خَاصَّةً، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنْ حَذَفَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ مُسْتَبَاحٌ لِحَظَرِ فِيهِ، وَنَدَّرَ ذَلِكَ مَعَ (أَوْ) فَالْغَادِرُ لَا يُعْتَدُ بِهِ هُنَا نَحْوَ قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا؟

قال : أَرَادَ فَهَلْ لَكَ مِنْ أَخٍ أَوْ مِنْ وَالِدٍ؟ فَبَقِيَتْ الْوَاوُ وَالْفَاءُ، فَصَارَ كَلَامُهُ

هَذَا مُوَافِقاً لِمَا قَالَ هُنَاكَ، وَاقْتَصَرَ هُنَا عَلَى مَوْضِعِ السَّمَاعِ.

فَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ هَذَا مَا كَانَ مِنَ الْمُثَلِّ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ مَا كَانَ مِنْ

مُتَكَلِّمِينَ، فَإِنَّهُ لَحَذَفَ فِيهِ، فَلَا يَسُوغُ أَنْ يُمَثَّلَ لَهُ بِهِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرَطْ فِي

الْكَلَامِ اتِّحَادَ الْمُتَكَلِّمِ.

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَهُ مِنْ (س، ت).

(٢) هُوَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِدِ الْهَذَلِيِّ، شَرَحَ دِيْوَانَ الْهَذَلِيِّينَ لِلْسَّكْرِيِّ (٥٣٧) وَالْعَيْنِيِّ ١٨٢/٤، وَالْهَمْعُ

٢٧٥/٥، وَالذَّرِيرُ ١٩٣/٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ١١٨/٣، وَعَجَزَهُ :

يُوشِحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيَفْصِلُ وَيُرْوَى «يُرْشَحُ، وَيُوسَمُ»

وَالْعِشَارُ : جَمْعُ عِشْرَاءَ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي مَضَى عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ. وَيَفْصِلُ : يَفْطَمُ.

وأیضا فإن العطف في كلام متکلمین لا یقتصر به على (الواو والفاء) دون غیرهما؛ إذ هو سائغ في جميع الحروف، وكذلك يسوغ في التوابع كلها، وهو لم يذكر حذف المتبوع إلا في «النعت» و«عطف النسق» فبان أن مراده في كلام المتکلم الواحد، فکلامه هنا غیر متناقض، بخلاف «الشرح» كما تقدم، والله أعلم.

«وحذف» مفعولٌ «استَبِیح» و«بدا» في موضع الصفة لمتبوع، أى لمتبوع بادئ المعنى، و«هنا» متعلق بـ«استَبِیح» لابی(بدا)

ثم قال : «وعطفك الفعل على الفعل یصح»

لما تکلم على عطف «الأسماء» بعضها على بعض أردف ذلك بالكلام على عطف «الأفعال» بعضها على بعض، وعطف «الجملة» مفروغ منه على الجملة.

ویرید أن الفعل / یصح أن یعطف على الفعل، كما یصح أن  $\frac{٢٠٠}{٣}$  یعطف الاسم على الاسم، وكما تُعطف الجملة على الجملة، من غیر مانع من ذلك.

وإطلاقه عطف الفعل على الفعل یقتضی أنه لا یقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن یعطف الماضي على الماضي، والمضارع على مثله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه . وهذا صحیح.

لكنه شرط في ذلك في «الشرح»<sup>(١)</sup> اتحاد الزمان، فلك أن تقول : إن یقُم زید وخرج أخوه أكرمهما، وإن قام زید وخرج أخوه أكرمهما.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

ومنه في القرآن الكريم : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ  
أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ<sup>(١)</sup>} وقوله : {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ  
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا<sup>(٢)</sup>} على قراءة الجزم، وهي  
لغير ابن كثير وابن عامر وأبي بكر<sup>(٣)</sup>، وأنشد سيبويه لقيس بن الخطيم<sup>(٤)</sup> :

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

ومن اتفاق الفعلين قوله تعالى : {وإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ  
يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ<sup>(٥)</sup>} على قراءة الجزم أيضا،  
وهي لغير ابن عامر وعاصم<sup>(٦)</sup>. وقوله : {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا  
الْأُخْرَى<sup>(٧)</sup>} وقوله { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ  
وَرَأَيْتَهُمْ يَصْدُونُ<sup>(٨)</sup> } وذلك كثير.

(١) سورة الشعراء / آية : ٤.

(٢) سورة الفرقان / آية : ١٠.

(٣) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَيَجْعَلُ) برفع اللام.

وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٤٦٢.

(٤) ديوانه ٤١، وسيبويه ٦١/٣، والمقتضب ٥٥/٣، وابن الشجري ٣٣٢/١، وابن يعيش ٩٧/٤،

والخزانة ٧٤/٧، ٢٥/٧.

ومعناه : إذا قصرت سيوفنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في إقدامنا  
عليهم حتى تنالهم.

(٥) سورة البقرة / آية : ٢٨٤.

(٦) أما ابن عامر وعاصم فيقرآن الحرفين (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) بالرفع.

وانظر : السبعة : ١٩٥.

(٧) سورة البقرة / آية : ٢٨٢.

(٨) سورة المنافقون / آية : ٥.

فإن قلت : من أين يؤخذ للناظم اشتراطُ اتحادِ الزمان؟

فالجواب : أنه لم يتعرض لهذا المقدار من التفسير، وإنما بين أن هذه المسألة صحيحة على الجملة، أو يقال : لعله لم يعتبر هذا الشرط، وذلك أن عطف الفعل على الفعل قد يتعين وقد لا يتعين.

فإذا تعين فإنما ذلك إذا تأثر الفعل بناصب أو جازم، أو كان في موضع ما يتأثر، كما تقدم في الأمثلة، فلا يصح هناك أن يكون من «عطف الجمل» كما يأتي، وإذا كان معمولاً لناصب أو جازم، ثم عطف عليه اقتضى دخوله تحت مقتضى العامل من التخليص إلى زمان واحد، فكان كما شرط من اتحاد الزمان.

وإذا لم يتعين فإنما ذلك إذا لم يتأثر فيلتبس إن ذاك بعطف الجملة على الجملة نحو : قام زيدٌ ويقومُ أخوه، فيمكن هنا الوجهان كما في قولك : قام زيدٌ وخرج أخوه، ويقومُ زيدٌ ويخرجُ أخوه.

ولا مانع يمنع من تقدير هذه المسألة من عطف الأفعال بعضها على بعض، وإذا كانت جائزة في باب «العطف» لم يلزم فيها اتحاد الزمان، فيُعطف الماضي على المضارع، وبالعكس، مع بقاء كل فعل على أصله، فلأجل هذا والله أعلم - لم يشترط اتحاد الزمان، وهو حسن من النظر.

وبعد ففي هذه العبارة فوائد :

إحداها : التنبيه على أن عطف الأفعال بعضها على بعض لا يندرج تحت «عطف الجمل» بل الأفعال في ذلك كالأسماء المفردة، وهذا مما يُفتقر إلى التنبيه عليه، لأنه في أول الأمر يُشكل، ولأجل إشكاله اعترض ابن

الضائع<sup>(١)</sup> / على ابن عصفور قوله في حدّ «العطف» : هو حمل اسم  $\frac{٢٠١}{٣}$  على اسم، أو فعلٍ على فعل، أو جملةٍ على جملةٍ إلى آخره<sup>(٢)</sup>، فاعترضه ابن الضائع بالتداخل، من جهة أن قوله : «أو فعلٍ على فعل» داخلٌ تحت قوله : «أو جملةٍ على جملة» لأن الفعل لا ينفرد بنفسه؛ إذ لا بدُّ له من فاعل أو نائب عنه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار - رحمة الله عليه<sup>(٣)</sup> : والظاهر أن هذا تحاملٌ على ابن عصفور، لأنك إذا قلت : إن يَقُمَ زيدٌ ويَخْرُجُ أبوه فأكْرَمُهما - فهذه (الواو) قد شَرَكْتَ بين الفعلِ الثَّانِي والفعلِ الأولِ في حرف «إن» منفردَيْنِ دون اعتبارٍ بمرفوعهما، لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلاً؛ إذ كان الجَزْمُ من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يُؤثِّرَ فيها، لأنَّ الجمل لا تُؤثِّرُ فيها العواملُ إذا كانت مطلوبة لها طلباً واحداً.

قال الأستاذ : والمسألة فيها طالبٌ، ومطلوبٌ مطلوبٌ، فحرف الشرط هو الطلب، والفعل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذا لم يقع التشريك إلا بين الفعلين فقط، وماعدا الفعلين إنما هو تابع لهما. هذا كلامه - رحمه الله - وما قاله هو الصواب الذي لا إشكال فيه.

فقول الناظم : (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) مُنْبَهُ عَلَى هَذَا.

- 
- (١) تقدمت ترجمة ابن عصفور. وأما ابن الضائع فهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في علم النحو، وله في مشكلات الكتاب عجائب، ورد على ابن عصفور معظم اختياريته، وصنف : شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وأملى على إيضاح الفارسي (ت ٦٨٠هـ).
- (٢) انظر هذا الحد في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١.
- (٣) تقدمت ترجمته .

والثانية : التنبيه على أن «باب العطف النَّسْقَى» لا يختص بالأسماء، كالنعت والتوكيد المعنوي؛ بل يكون بالأفعال أيضا كما تقدم ذكره.

وأحسب أني رأيت نقلاً بجريان «عطف البيان» في الفعل، فقول الله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>}. فقوله : «يُضَاعَفْ» يحتمل «عطف البيان» ويحتمل «البدل» وإذا كان البدل في الأفعال سائغا، وعطف البيان شبيهه بالبدل، فليجز فيه ما جاز في شبيهه.

والنافي يقول : عطف البيان أشبه بالنعت منه بالبدل، ألا ترى أنه يجرى على مثله في التعريف أو التنكير، بخلاف البدل فإنه تجرى النكرة منه على المعرفة وبالعكس.

وأیضا : فإن البدل عندهم في تقدير جملة أخرى، والعطف في تقدير الجزء من المعطوف عليه، كالنعت، فعطف البيان إذا أقرب إلى النعت منه إلى البدل، فيبعد أن يكون في الأفعال بخلاف البدل.

وأیضا : فعامة النحويين على خلاف ما ذهب إليه هذا القائل، فالوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال، كما فعل الناظم.

والثالثة : التنبيه على أن الفعل إنما يعطف على الفعل، كما أن الاسم إنما يعطف على الاسم، لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضى تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا

المعنى يُوجب ألا يُعطف الاسم على الفعل/، ولا الفعل على الاسم،  $\frac{٢٠٢}{٣}$

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩.

لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على مائس من جنسه ولا من شكه.

ثم لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويُعطى معنى الفعل - اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها الناظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز فقال : «واعطف على اسم شبه فعل فعلاً» إلى آخره.

يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كانه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعل، فلم يبق فيه ماتقدم من المحذور، فتقول : أعجبني الضاربُ زيداً وأكرمَ عمرأ، وجاعنى رجلُ ضاربُ زيداً ويكرمُ أخاه.

وتقول : إن زيداً يقومُ وخارجُ. فمن الأول قوله تعالى : {قَالَ مُغِيرَاتٍ صُبْحًا. فَأَتَرْنَنَ بِهِ نَفْعًا<sup>(١)</sup> } وقوله : { أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ }<sup>(٢)</sup> ، وقوله : { إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ<sup>(٣)</sup> } الآية . وقوله : {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا<sup>(٤)</sup> } على قراءة الكوفيين<sup>(٥)</sup>، ومن

(١) سورة العاديات / آية : ٤ ، ٣ .

(٢) سورة الملك / آية : ١٩ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٨ .

(٤) سورة الأنعام / آية : ٩٦ .

(٥) يعنى عاصما وحمة والكسائى. وقرأ بقية السبعة «وجاعل الليل» على اسم الفاعل والإضافة - وانظر : السبعة : ٢٦٣ .

الشعر قول الأخطل<sup>(١)</sup>:

وَمَا الْجَارُ بِالْقَالِيكَ مَا دَامَ آمِنًا

وَيَدْعُوكَ عِنْدَ الْمُغْضِلِ الْمُتَفَاقِمِ

ومن الثاني : قوله تعالى : {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ<sup>(٢)</sup>}.  
وأنشد غير واحد<sup>(٣)</sup>:

\* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجٍ \*

وأنشد ابن السراج<sup>(٤)</sup>:

بَاتَ يُغَشِّيْهَا بَعْضُ بَاتِرٍ

يَعْدِلُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

(١) ديوانه (٥٠٦ - بيروت) وروايته فيه :

وما الجارُ بالرأعيك مادمتَ سالماً ويرحـل عند المـضلع المتفـاقم والمعضل : الأمر الشديد المشكل، لا يهتدى لوجهه. والمضلع : الثقل، يقال : حمل مضلع، أى متقل للأضلاع، وداهية مضلعة : تثقل الأضلاع وتكسرهما. والمتفـاقم : المستفحل الشر.

(٢) سورة الأنعام / آية : ٩٥.

(٣) ابن السجري ١٦٧/٢، والتصريح ١٤٢/١، ١٥٢/٢، والأشمونى ١٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢ واللسان (درج) وقبله :

\* ياليتني قد زرتُ غيرَ خارجٍ \*

وحبا الصبي : زحف. ودرج الصبي والشيخ : مشيا مشيا ضعيفا وذنباً. أراد أم صبي حابٍ ودارج.

(٤) الأشمونى ١٢٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، والمساعد ٤٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢، والخزانة ١٤٠/٥

يصف رجلاً كريماً بادر بعقر إبـله لضيوفه. ويعشـيها : يطعمها العشاء، وهو الطعام الذى يؤكل ليلاً. ويروى «يعشـيها» بالفين المعجمة، من الغشاء، أى يشملها ويغطيها. والعضب : السيف القاطع. والبتـر : القطع على غير تمام. ويقصد : لا يجاوز الحد. وأسوق : جمع ساق. جائر : من قولهم : جار في حكم، إذا ظلم.



وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وَيَخْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا

وهو للنايغة.

وهذا الضَرْبُ الثاني هو المراد بقوله : «وَعَكْسًا اسْتَعْمِلُ» أى استعمل

عكسَ عطفِ الفعلِ على الاسمِ المذكورِ «تَجِدُهُ سَهْلًا» وحقيقة العكس : واعطفْ

عَلَى فِعْلٍ اسْمًا شَبَهَ فِعْلٍ، والضمير في «تَجِدُهُ» للعكس.

---

(١) هو النايغة الذبياني كما سيأتى، ديوانه ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/١، والعيني

١٧٦/٤

ويبير : يهلك. والمعابر : جمع مِعْبَر، وهو ما يعبر به النهر من فلك أو جسر أو غيرهما. يمدح  
النعمان بن المنذر.

## البدل

هذا هو النوع الرابع من أنواع التابع، وهو «البدل» وأخذ أولاً في تعريفه بالحدّ فقال :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا

وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

فقوله : «التَّابِعُ» هو الجنس الأقرب. وقوله : «المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» يعنى أنه الذى قُصد بالإخبار عنه في الحقيقة دون متبوعه.  
فإذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ(أخوك) هو المقصود بالحكم عليه، والإخبار عنه بالقيام، ومعنى كَوْنِهِ الْمَقْصُودَ بِالْحُكْمِ أن البدل يُقصد لمعنيين :

أحدهما : أن يُريد المتكلم ذكر المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتى أولاً بما يعمُّه وغيره، ثم يأتى بالمخصوص قصداً للتأكيد، كقولك : رأيتُ قومَكَ ناساً منهم.

والثاني : أن يُريد الإبهامَ على المخاطب، ثم يبدؤ له أن يُبين، أو يتَّوهم أن المخاطب عالمٌ بما يريد، ثم يشكُّ في علمه ، فيأتى بالاسم الآخر / على جهة البيان.

$\frac{٢٠٢}{٣}$

ويلحق بذلك معنى ثالث، وهو أن يذكر المقصود بالحكم، ثم يبدؤ له، فيُضرب عنه إلى غيره. لكونه غالطاً أو ناسياً أو لمعنى آخر.  
وعلى كلِّ تقدير فالبدل هو المقصود بالحكم، وما قبله في حكم المُلغى وإن لم يكن كذلك.

ثم كونه مقصودا بالحكم يشمل وجهين :

أحدهما : كونه محكوماً عليه وهو المخبر عنه ، كما في المثال المتقدم،  
فالمخبر عنه يقال فيه : إنه مقصود بالحكم.

والثاني : كونه محكوماً به، فإنك تقول : هذا زيدٌ أخوك فـ(أخوك) مقصود  
بالحكم به إذاً، والمحكوم عليه (هذا) و(أخوك) مقصود أيضاً بالحكم، أى بكونه  
محكوماً به، ولا بد من تحميلة المعنيين معا، وإلا كان قاصرا عن الغرض  
المقصود.

وتحرّز بهذا القيد من «النعته» و«التوكيد» و«عطف البيان» فإن كل واحد  
منها ليس هو المقصود بالحكم، وإنما وضّعه لبيان الأول أو لمعنى يصلح له،  
والأول هو المقصود بالحكم لا الثاني.

وكذلك يخرج له بهذا القيد المعطوف بالواو والفاء ونحوهما، لأن قوله :  
«التابع المقصود بالحكم» هكذا معرّفا باللام – مؤذّن عند طائفة بالحصر، فإذا  
قلت : العالمُ زيدٌ، فمعناه أنه مختص بالعلم، والمقصودُ عليه العلم، فكَذلك هذا  
يكون معناه أن المختص بقصد الحكم هو المسمى بدلا، فعلى هذا كلُّ تابعٍ ليس  
بمُختَصٍّ بآنه مقصود بالحكم خارجٌ بهذا القيد عن كونه بدلا، فيخرج المعطوفُ  
بالحروف المشتركة في المعنى، لأن كل واحد من التابع والمتبوع فيها مقصود  
بالحكم، لم يختص به التابع دون المتبوع، وهذا ظاهر جدا.

وقوله : «بِلاَ وَأَسِطَة» تحرّز من المعطوف بـ(بَلْ، وَلَكِنْ) ونحوهما، فإن

المعطوف بها هو المقصود بالحكم دون الأول.

فإذا قلت : قام زيدٌ بل عمرو، فـ(عمرو) وهو المقصود بالحكم دون (زيد)  
وكذلك قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو، لأن (لكن) أو جبت لما بعدها ما تحقّق بطلانه

لما قبلها، وكذلك (أُم) المنقُطِعة والإضرائية، وكذلك (أُو) إذا كان مبتدأً كلامك معها على اليقين، ثم داخلك الشكُّ نحو : قام زيدٌ، أو عمرو، فالشكُّ كالإبطال لليقين الأول.

فكل واحد من هذه الحروف قد صيِّرَ الثَّانِي هو المقصودَ بالحكم، وهو الواسطة، فلو لم يقل «بلا واسطة» لدخل عليه ذلك كله.

ولأجل هذا المعنى فيها جعلَ سيبويه العطفَ بها من باب البدل، ويؤبَّ عليها وعلى باب «بدل الإضراب» باباً واحداً لاجتماعهما في معنى الإضراب<sup>(١)</sup>. فلما كان رَسْمُهُ البَدَل يشمل هذا كله احتَاز منه بقوله : «بلا واسطة».

وقوله : «هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا» يعنى المسمى في الاصطلاح الأشهر للنحويين في هذا، إشارةً إلى تسمية سيبويه المعطوفَ بـ(بل، ولكن، وأو) بدلاً ليس باصطلاح نحويٍّ اشتهر، وإنما هو اعتبارٌ معنوي حين اتَّفَق مع (بدل الإضراب) في المعنى.

قال سيبويه : لَمَّا ذَكَرَ بَدَلَ الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ وَالْإِضْرَابِ : قَوْلُكَ :

مررتُ برجلٍ حمارٍ، ومثلُ / ذلك قولك : لَابِلٌ حمارٍ، ومن ذلك : مررتُ  $\frac{٢٠٤}{٣}$  برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير : مررتُ برجلٍ حمارٍ<sup>(٢)</sup>.

قال : ومن ذلك : مامرتُ برجلٍ بل حمارٍ، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، أبدلتُ الْآخِرَ مِنَ الْأَوَّلِ، وجعلته مكانه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الكتاب ١/٤٣٩.

(٢) نفسه ١/٤٣٩.

ثم قال : ومن المبدل أيضا قولك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، وإنما ابتدأ بيقين، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء<sup>(١)</sup>.

قال : فهذا شبيه بقوله : مامررتُ بزيدٍ ولكن عمرو، ابتدأ بنفيه، ثم جعل مكانه يقيناً<sup>(٢)</sup>، فهذا كله - من سيبويه تفسيرٌ معنوي لاتقرير اصطلاحى، فلهذا حَقُّ الناظم في تقرير البدل اصطلاحاً ماحقٌ.

و«التابع» مبتدأ أو «المقصود بالحكم» صفةٌ له و«بلا واسطة» في موضع الحال من ضمير «المقصود» وخبر المبتدأ قوله : «هو المُسمى بدلاً».

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ

عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَفْعُطُوفٍ بِبَلٍ

(مُطَابِقًا) مفعول ثانٍ لـ (يُلْفَى) أى يُوجد البدلُ أربعة أقسامٍ ترجع إلى

خمسة :

أحدها «المطابق» يريد : موافقاً للأول، ومساوياً له في معناه، وهذا هو «بدلُ الكلِّ من الكلِّ» ويسمى أيضا : بدلَ الشئِ من الشئِ، وهما لعينٍ واحدة، وذلك نحو : قام زيدٌ أخوك، ورأيتَ عمراً أباك، إذا كان (زيد) هو الأخ و(عمرو) هو الأب.

ومنه في القرآن الكريم : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>} وقال : {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابَ<sup>(٤)</sup>}. وقال : {وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى

(١) الكتاب ١ / ٤٤٠.

(٢) نفسه ٨ / ٤٤٠.

(٣) سورة الفاتحة / آية : ٦، ٧.

(٤) سورة النبا / آية : ٣١، ٣٢.

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>}. وقال :  
{لَنْسُفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَازِبَةً خَاطِئَةً<sup>(٢)</sup>}.

ومنه في الشعر قولٌ كَثِيرٌ، أنشده سيبيويه<sup>(٣)</sup>:

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

وهو كثير.

والثاني «البعض» يريد بعض الأول، ويسمى «بدل البعض من الكل» وذلك  
نحو : رأيتُ قومَكَ أَكْثَرَهُمْ، وصَرَفْتُ وجوهَهَا أَوَّلَهَا.

ومنه في الكتاب العزيز : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ  
سَبِيلًا<sup>(٤)</sup>} فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» خصوصاً من «النَّاسِ» لأن منهم المستطيع وغير  
المستطيع.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا  
لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ<sup>(٥)</sup>}.

وأنشد سيبيويه<sup>(٦)</sup>:

---

(١) سورة الشورى / آية : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

(٣) سبق الاستشهاد بالببيت في «باب العطف».

(٤) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٥) سورة الأعراف / آية : ٧٥ .

(٦) الشعر للأعشى، ديوانه ٩٧، والكتاب ١٦١/٨، وابن يعيش ٦٧/٣، والهمع ٣٤٨/٥، واللسان

(عين) ٢ / ٢٢١ والدرر

واللهق : الأبيض. والسراة : أعلى الظهر. والمعين : الثور الذي بين عينيه سواد. يصف ثورا  
وحشيا شبه به بعبيره في حديثه ونشاطه.

وَكَاَنَّهُ لَهِقُ السُّرَاةِ كَاَنَّهُ

مَاحَا جَبِيْهِ مُعَيِّنٌ بِسَوَادٍ

فـ(حاجبيّه) بدل من هاء (كأنه) وهو كثير أيضا.

والثالث «مايشتَمِلُ عليه» يعنى مايشتَمِلُ الأولُ المتبوعُ عليه، أو ما يَشْتَمِلُ هو على الأول، وهذا هو المسمى «بدل الاشتِمَال» أى لا يكون هو الأول، ولا بعضاً منه، نحو قولك : أعجبني زيدٌ حُسْنُهُ، وانتفعتُ بزيدٍ علمِهِ.

ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ<sup>(١)</sup>}. وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup>:

وَذَكَرْتُ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا

وَعَتَكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا

وأنشد لعُبْدَةَ بن الطَّيِّبِ<sup>(٣)</sup>:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هَلَكَ وَاحِدٍ

وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا

---

(١) سورة البقرة / آية ٢١٧.

(٢) الكتاب ١/١٥١، والعيني ٤/١٨٣، ومعجم البلدان (تَقْتَدُ)

ونسبه ياقوت إلى أبي وجزة الفقعسي، وروى معه ثمانية أشطار. وتقتد : ركيّة من مياه بني سعد بن بكر. وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت. والأنساء : جمع نساء، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ، واشتدت صفرتها.

(٣) الكتاب ١/١٥٦، وابن يعيش ٣/٦٥، ٨/٥٥، والحماسة بشرح المرزقي (٧٩٠ - ٧٩٢) والأغاني (٩٣/٩) و(١٤٨/١٢)

يرثي قيس بن عاصم المنقري أحد حكماء العرب وحلمائهم، يقول : مات بموته خلق كثير، وتغوض به عز قوم برمتهم.

وأنشد أيضا لعدِيّ بن زيد<sup>(١)</sup>:

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتُنِي حُلْمِي مُضَاعَا

/ وأتى بعبارة «بدل الاشتمال» محتملةً لمذهبين، إذ الناسُ  $\frac{١٩٧}{٣}$

مختلفون في معنى «بدل الاشتمال»

فمنهم من قال : إن الأول هو المشتَمَل على الثاني، ومعنى كونه مُشْتَمَلًا عليه أنه يصح العبارة بلفظه عنه، والاستغناء عن البدل وأنت تعنيه.

فإذا قلت : أعجبنى زيدٌ حُسْنُهُ (زيد) مُشْتَمَلٍ على (الحُسْن) بمعنى أنه يصح أن تقول : أعجبنى زيدٌ، مكثفياً به عن ذكر (الحُسْن) وأنت تعينه، وعلى هذا تقول :

أعجبنى زيدٌ علمُهُ، ونَفَعَنِي زيدٌ علمُهُ أو كَرَمَهُ، وساعَى زيدٌ فَقْرَهُ، وكرهتُ المنزلَ ضيقَهُ.

ومنه الآية : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ<sup>(٢)</sup>}.

وهذا المذهب يحتمله كلامُ الناظم، على أن يكون الضمير في (يَشْتَمَلِ) عائداً على المبدل منه، وفي (عليه) على «ما» وهى عبارة عن بدل الاشتمال، كأنه قال : أو ما يَشْتَمَل عليه.

---

(١) ديوانه ٣٥، والكتاب ١٥٦/١، وابن يعيش ٦٥/٣، والهمع ٢١٧/٥، والخزانة ١٩١/٥، والعيني ١٩٢/٤، والدرر ١٥/٢

يقول عن تعذله على إتلاف ماله : اتركيني فإنى لن أطيع أَمَرَكَ لِي، لأن عقلي يأمرني بذلك لاكتساب المحامد ، وما عرفت نفسي مضيع العقل فاقدته.

(٢) سورة البقرة / آية : ٢١٧.



وعلى هذا المعنى لا يقال : أعجبني زيدٌ عبده، لأنه لا يقال : أعجبني زيدٌ، وأنتَ تعني عبده، وكذلك لا يقال : سلبَ زيدٌ عبده، ويجوز أن يقال : سلبَ زيدٌ ثوبه. وعلى هذا النمط قس ما يرد عليك . قالوا : وهذا المذهب يظهر من الفارسي في «الأيضاح»<sup>(١)</sup> وهو مذهب السيرافي.

ومنهم من قال : إن الثاني مشتمل على الأول ، ويقوى ذلك في بعض المثل : سرقَ زيدٌ ثوبه، فر الثوب هو المشتمل على (زيد) لا على العكس.

وهذا المذهب أيضاً يحتمله كلام الناظم على أن يكون الضمير في «يشتمل» هو العائد على «ما» وفي «عليه» عائداً على المبدل منه.

ولم يرتضه في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> لأن نحو : أعجبني زيدٌ كلامه وفصاحته، وكرهتُ عمراً ضجره، وساعى خالدٌ سوءَ خلقه، ونحو ذلك - ليس الثاني فيه مشتملاً على الأول، فالظاهر الأول.

وتمَّ مذهبُ ثالث، أن العامل هو المشتمل على البديل، بمعنى أن معنى العامل متعلق به، وإن تعلّق في اللفظ بغيره، نحو أعجبتني الجاريةُ حسنُها، فالإعجابُ متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحسن، ولأجل ذلك قالوا : أعجبني الجارية حسنُها، بغير علامة في الأكثر، وهو أقربُ من الذي قبله، إلا أن بدل البعض بهذا المعنى داخل فيه، لأن المعنى مُعلّق بالبدل لا بالمبدل منه، فيلزم أن يسمى بدلُ البعض بدلَ اشتمال.

وارتضى هذا المذهب ابنُ أبي الربيع<sup>(٣)</sup>، وسلّم أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خُصّ بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر، ولا يحتمل كلام الناظم هذا المذهب.

(١) ص : ٢٨٣.

(٢) ص ١٧٣، حيث يقول : «المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول، خلافاً لمن جعله الثاني أو العامل».

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجة له : ٢٧٩، ٢٨٠.

والنوع الرابع من أنواع البدل : الذى يُشبهه المعطوف بـ(بَلْ) يريد أنه يُشبهه من جهة المعنى، ويصح فيه وقوع (بَلْ) فيكون معطوفا بها، ويخرج عن باب البدل إلى باب العطف.

وفي هذا التعبير إشارة إلى أن البدل غير المُبدل منه ، لأن المعطوف بـ (بَلْ) كذلك، إلا أن هذا النوع على قسمين حسبما ذكر في قوله على إثر ذلك:

٢٠٦  
٣

/ وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُؤْ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ

وَبُونُ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلْبُ

«هذا» إشارة إلى أقرب مذكور، وهو الشُّبيه بالمعطوف بـ(بَلْ) والْعَزْوُ : النسبة، عَزَوْتُهُ إلى الشئِ اعْزَوُهُ عَزْوًا، وَعَزَيْتُهُ أَعَزَيْتُهُ عَزِيًّا، إذا نسبته إليه.

فيعنى أن هذا النوع إما أن يصحب ذكره قصدَ الذكر مع المُبدل منه، بحيث يكون المُبدل منه مقصودَ الذِّكْرِ أولاً، ثم يُبدل منه، أولاً يصحب ذلك.

فإن صحب ذلك القَصْدَ فهو البدل المعزؤ للإضراب، أى المسمى بـ(بَلْ) «الإضراب» وقد يسمى أيضا «بدلَ بداء»

وأضرب الناظم عن هذه العبارة لإبهامها في التسمية إذا أُضيف البدلُ إلى كلام مَنْ لا يُلِيقُ به البداء.

وهذا البدلُ يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث : «إن الرجلَ

لَيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ، وما كُتِبَ لها منها نصفُها ثلثُها ربعُها، إلى العُشْرِ<sup>(١)</sup> والأظهر في قوله : ( تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ ذَرَاهِمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ ، مِنْ صَاعِ تَمْرَةٍ<sup>(٢)</sup> ) أن يكون من هذا ، وكذلك قول عمر - رضي الله عنه - : صَلَّيْ رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرَدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ .

وإن لم يَصحب القَصْدَ، فإن تَبَعِيَّتَهُ للمَبْدَلِ منه إنما هي لِيُسَلَّبَ بها الغَلَطُ العارض للمتكلم، ويسمى «بَدَلُ الغَلَطِ» بمعنى أن المتكلم يَنْسَبُ الحكم إلى غير مَنْ هُوَ، ثم يَتَنَبَّه، فَيُضْرَبُ عما ذَكَر، ويأتى بمن هُوَ كقولك : رأيتُ رجلاً حماراً، إذا كنتَ قد رأيتَ الحمارَ، ثم أردتَ أن تُخبرَ عنه، فغلطتَ، فأخبرتَ عن الرجل، ثم استدركتَ إزالة الغلطِ بذكر الحمار.

وقالوا : إن هذا الضَرْبُ لا يقع في كلامٍ فصيحٍ، ولا هو أصلُ كلامٍ، وإنما يقع في سَبْقِ اللسان، والأوَّلَى فيه أن يُؤْتَى بـ(بل) ثم (أتى<sup>(٣)</sup>) بأربعة أمثلة لأربعة أنواع وهي في قوله :

كَزَرَهُ خَالِدًا وَقَبَّلَهُ الْيَدَا

وَاعْرِفَهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدًى

فـ(زَرَهُ خَالِدًا) لبَدَلِ الكُلِّ من الكل، وهو من إبدال الظاهر المعرفة من الضمير الغائب. و(قَبَّلَهُ الْيَدَا) لبَدَلِ البعض، وبَدَلُ البعض لأبَدُ فيه من ضمير عائد على المبدل منه، كما قال في : «اعْرِفَهُ حَقَّهُ» في بدل الاشتمال، فتقول : قَبَلْتُ زَيْدًا يَدَهُ، وقَبَلْتُ زَيْدًا الْيَدَ مِنْهُ، وقَبَلْتُ زَيْدًا يَدًا لَهُ أَوْ مِنْهُ.

(١) مسند الإمام أحمد ٣١٩/٤، ٣٢٦.

(٢) مسلم - الزكاة : ٧٠، والنسائي - الزكاة : ٦٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س).

إلا أنه قد يجوز حذف المجرور، فيبقى البذل مقدراً معه الضمير، كما يجوز ذلك في خبر المبتدأ، وفي باب الصفة المشبهة نحو: {قَانُ الْجَنَّةُ هِيَ الْمَأْوَى} <sup>(١)</sup> يريد: له. وقوله: {جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتِنَاتٍ لَّهُمْ الْأَبْوَابُ} <sup>(٢)</sup> يريد: منها

(واعرفه حقه) لبذل الاشتمال، لأن خالداً مشتملاً على الحق.

«خُذْ نَبْلاً مُدَى» لبذل الإضراب إن فرضت البذل قد صَحِبَ القصد، أو لبذل الغلط إن فرضت عدم القصد، فالقسمان يفترقان بالقصد وعدمه، كما نص / عليه.

$\frac{٢٠٧}{٣}$

والمُدَى: جمع مَدْيَةٍ وهي الشفرة، هذا تمام الكلام على الإبدال. وبقي النظر فيها في مواضع:

أحدها: أن الناس شَرَطُوا في صحة (بذل الاشتمال) شرطين: أحدهما: أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يستدعي الثاني ويكاد يُعطيه، فالكلام قد ظهر منه عدم الاكتفاء بالأول، وسبْقِيَّة التشوف إلى الثاني، وإليه أشار الشَّلَوِيُّين بقوله: إن من شَرَطَ بذر الاشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول.

ومنه قول الله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} <sup>(٣)</sup>. فمعلوم أن السؤال لم يتوجه إلى الشهر الحرام من حيث هو شهر؛ بل إلى أمر واقع فيه، وكذلك سائر المثل.

فإذا قلت: (أعجبني الجارية حسنُها) جان، ونحو ذلك.

(١) سورة النازعات / آية: ٤١.

(٢) سورة ص / آية: ٥٠.

(٣) سورة البقرة / آية: ٢١٧.

والثاني : أن يكون الفعل يصحُّ إسنادُهُ إلى الأول مقتصرًا عليه مع إرادة الثاني، فإن لم يصح إسناده إلى الأول مسكوتًا عن الثاني، وإن قصد المجاز، فيمتنع البدل فلا تقول : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ دَابَّتَهُمْ؛ إذ لا يصح فيه إسنادُ الفعل إلى الأول مقتصرًا عليه وإن كان الثاني مفهوماً من الأول، وأنَّ الفعل يشير إلى الثاني ويُفهمه، لأنك لاتقول : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ، وأنت تريد : أَسْرَجْتُ دَابَّتَهُمْ، بخلاف قولك : سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ ثَوْبُهُ، أو نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، فإن البدل فيه سائغ، لجواز قولك : سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَفَعَنِي زَيْدٌ

فهذان شرطان في (بدل الاشتمال) لأبَدُ منهما، وقد يُستغنى عن الشرط الأول بالثاني لأنه لا يُستغنى بالمبدل منه عن البدل إلا وهو دالٌّ عليه، وإياه شَرَطَ في «الشرح» خاصة<sup>(١)</sup>.

وكذلك أيضا بدلُ البعض، لأبَدُ من جواز الاستغناء فيه بالأول مع إرادة الثاني وفهمه منه، فتقول : جُدِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ، لأنك تقول : جُدِعَ زَيْدٌ، وأنت تريد : جُدِعَ أَنْفُهُ، ولا تقول : قُطِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ ، لأنك لاتقول : قُطِعَ زَيْدٌ، وأنت تريد : قُطِعَ أَنْفُهُ ، كما لا تقول : قُتِلَ زَيْدٌ أَخُوهُ ، كما لأنك لاتقول : قُتِلَ زَيْدٌ، وأنت تريد : قُتِلَ أَخُوهُ وكل هذا لم يذكره الناظم .

وقد منع النحويون أن يقال : مررتُ بأربعة رجالٍ صريعٍ وجريحٍ ، أو مررتُ بأربعة رجلٍ وامرأةٍ على البدل، بل يجب القطعُ ، ويمتنع الإتياع على (بدل البعض) قالوا : لأنه لا يصح إطلاقُ الأربعة والمراد اثنان، فيجب القطع على قصعد التبويض.

وكذلك إذا قلت : رأيتُ رجالاً زیداً وعمراً، لايجوز الإتياع؛ بل يجب

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ - ١).

الْقَطْع، فتقول : رأيتُ رجالاً زيدٌ وعمرو، وإن جاء خلاف ذلك فشاذٌ  
نحوما قال النابغة<sup>(١)</sup> :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا  
لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ  
رَمَادُ كَكْحَلِ الْعَيْنِ لَأَيَّا أُبَيِّنُهُ  
وَنُؤْيُ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْمُ خَاشِعُ  
يُروى برفع «رماد، ونؤي» ونصبهما .

وقد أجاز ابن خروف الإتياع في المسألة على بدل / البعض، ولم  $\frac{٢٠٨}{٣}$   
يذكر سيبويه إلا القطع . ووجه المنع، على ماتقدم، ظاهر.

فالحاصل أن الناظم قَصَّرَ في هذا الفصل، ثم خَتَمَهُ بمثال يقتضى  
خلاف ذلك، وهو قوله : «اعْرِفْهُ حَقَّهُ» إذ يُشْكَلُ أن يقال : عرفتُ زيداً،  
إذا عرفتَ حَقَّهُ، لصحة تسلُّطِ العِرفَانِ على نَفْسِ زيدٍ، وأن لا يُراد الثاني.

والثاني : من مواضع النظر أن إطلاقه يقتضى أن «بدل الغلط»  
صحيح كثير؛ إذ لم يقيده بقلة؛ بل أردفه في الاطلاق بـ(بدل الإضراب)

---

(١) من قصيدة له في مدح النعمان، ديوانه ٢٠، وسيبويه ٨٦/٢، والمقتضب ٣٢٢/٤،  
والأشمونى ٢٧٦/٢، والعيني ٤٨٢/٤

وتوهم الشيء : لم يعرفه إلا تخيلاً لخفاء معالجه وانطماسها. وآيات الدار : علاماتها  
ومابقي منها، كالأثاثي والرماد والأوتاد. ولسته أعوام : أى بعدها، كما يقال : لعشر  
خلون من شهر كذا .

وشبه الرماد بكحل العين، لأنه إذا قدم عهده اسودَّ وقلَّ، ولذلك قال : لأَيَّا أُبَيِّنُهُ، أى  
لقلته وتغيره لا أتبينه إلا بعد بطله وصبر. والنوى : حاجز حول البيت لئلا يدخله الماء.  
وجذم كل شيء : أصله والأثم : الذى تثم وتهدم - والخاشع هنا : المطمئن اللاصق  
بالأرض الذى ذهب شخصه .

فإن فهم من إطلاقه في الإضراب الشَّيْءُ والكثرة، فليُفهم له مثلُ ذلك في بدل الغلط، وإذا ذاك يكون مخالفاً لما نصَّ عليه غيره.

والثالث : أنه ترك من أقسام النوع الرابع قسمًا ثالثًا، وهو «بدل النسيان» فقد ذكره الناس، وفرَّقوا بينه وبين الغلط، فإن النسيان مختصُّ بالقلب، والغلط مختصُّ باللسان.

فإذا قلت : رأيتُ رجلاً حمراء، فقد يكون مرادك ذَكَرَ الحمار قصداً، ولكن اللسان غلط، فنطق بزيد، فأبذدل منه الحمار، وقد يكون مرادك ذَكَرَ زيد اعتقاداً أنه المرئيُّ، ولم يكن هو المرئيُّ في الحقيقة؛ بل الحمار، ثم لما ذكرتُ زيداً تذكرتُ أن المرئي كان الحمار، فأبدلته منه، وهذا فرق واضح.

وقد ذكر سيبويه الغلط والنسيان فقال وإنما يجوز : رأيتُ زيداً أباه، ورأيتُ زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول : رأيتُ عمراً، أو رأيتُ أبا زيد، فغلط أو نسي<sup>(١)</sup>.

ثم استدرك كلامه بعد ، فأتى بـ (أو) في قوله : « فغلط أو نسي » فجعلهما قسمين . ثم أنه في « التسهيل » لم يذكر بدل النسيان كذلك .

والجواب عن الأول أن يقال : لعله لا يقول باشتراط ذلك الشرط ولاسيما ومثاله في بدل البعض والاشتغال لا يظهر منهما ذلك ، وقد تبين في « اعرفه حقه » .

وكذلك قوله : (قَبْلَهُ الْيَدُ) إذ لا يقال : قَبِلْتُ المرأة ، إذا قَبِلْتُ يَدَهَا ، كما لا يقال : قَطَعَ زيدٌ ، إذا قَطَعَ أَنْفَهُ ، إلى غير ذلك من الأمثلة ، فكأنه لم يرَ اشتراطَ ذلك الشرط ويكون مستندُه في ذلك ما ذهب إليه ابن خروف : مررتُ

---

(١) الكتاب ٢/٣٤١.

بأربعة صريع وجريح ، من إجازة البدل وإن كان الأول لا يُطلق فيه ويراد الثانى .

وهذا الجواب مشكل فانظر فيه .

وعن الثانى أن سيبويه ذكر بدل الغلط والنسيان ، ولم يُقلله ولا استتبعه بل أطلق القول فيه كسائر أقسام البدل .

وقال فى أبواب الصفات : والمُبدل يشترك المبدل منه فى الجر ، وذلك قولك مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجهٍ محالٍ ، وعلى وجهٍ حسنٍ . فإما المحال فإن تعنى أن الرجل حمارٌ ، وأما الذى يحسنُ : فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمارَ مكانَ الرجل فتقول : حمارٍ ، إما أن تكون غلطتَ أو نسيتَ فاستدركتَ ، وإما أن يبدؤا لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردتَ غير ذلك<sup>(١)</sup> .

فانظر كيف جعل ذلك حسناً ، خلاف مايقوله غيره من هؤلاء المتأخرين ، غير أنه كما قال السيرافى<sup>(٢)</sup> : لا يقع / فى شعر ولا كلام  $\frac{٢٠٩}{٣}$  معمولٍ مُحكَّكٍ<sup>(٣)</sup> ؛ بل يجىء على سبْق اللسان إلى ما لايريده ، فيلغيه ويلفظ بما يريد . وما قال لايدل على أنه ضعيف . وقال الفارسى<sup>(٤)</sup> : حقُّ هذا أن يُستعمل فيه (بَل) وهذا أيضاً لايدل على ضعفه .

وعن الثالث : أن (بدل النسيان) قد يدخل تحت (بدل الغلط) لتقاربهما من جهة المعنى ، أو يقال فى ذلك ما رأيتُ فى بعض التقايد ،

(١) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) السيرافى ٣ / ٢٤٣ .

(٣) مُحكَّك : مُمَسَّسٌ ومُسَوَّى ، ومعناه المثل المشهور « أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ » .

(٤) الإيضاح : ٢٨٤ .



من أن الغلط لما كان معناه سَبْقِيَّةَ النطق بما لم يُرد ، ثم يتذكر فينطق بما أراد .

قال : ويتصور وجود ذلك في حالة واحدة ، ولذلك ذكره النحويون ، ولم يذكروا النسيان ، فإن معناه أن يكون أراد أبا زيد مثلاً ، فنسي ونطق بزيد ، ثم استبان له مراده ، فنطق بالآب<sup>(١)</sup> .

قال بعض الشيوخ: ويلزم على هذا وقوع النسيان والتذكر في زمن فرد ، وهذا لا يتصور ، فلهذا عدل النحويون عنه للغلط ، ثم نزل إثبات من أثبتته على أن يكون أراد أن يخبر برؤية الأب قبل قوله : رأيت ، ثم نسي قبل إخباره بذلك ، فأخبر برؤية زيد ، ثم تذكر عند ذلك ، فذكر من أراد ، فيكون النسيان واقعا في غير زمان التذكر ، وهو متصور .

فقد ظهر من هذا أن النحويين ، يعني كثيرا منهم ، تحاموا ذكر بدل النسيان لما فيه من الإشكال ، فيكون ابن مالك ترك ذكره لمثل ذلك ، فلا اعتراض عليه ، والله أعلم .

واعلم أن (بدل الغلط) وإن قيل بجوازه ، فإن الأولى عنده أن يؤتى بـ (بَلْ) وقد نص كثير من النحويين على أنه لم يسمع ، وإنما تكلم عليه سيبويه وغيره على جهة القياس ، حتى قال الما ردى<sup>(٢)</sup> : وقد عُنيتُ بطلب هذا البدل في الكلام والشعر فما وجدته ، ولقد طالبتُ به غيرى فما عرفه ، إلا أن بعض أصحابنا قال لى : هو فى شعر ذى الرمة حيث يقول<sup>(٣)</sup> :

(١) يعنى قول من يقول : رأيتُ زيداً أباه .

(٢) سبقته ترجمته .

(٣) البيت لذي الرمة . وسبق الاستشهاد به فى باب «العطف» .

لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

فـ (الحُوَّةُ) مبتدأ و(لَعَسُ) بدل غلط منه ، لأن الحُوَّةَ غير اللَّعَسِ ،  
والحُوَّةُ : السوادُ بعينه ، واللَّعَسُ : سوادٌ مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ .

قال : وليس البيت على ما ذكر ، وإنما اللَّعَسُ : مصدرٌ وصُفْتُ به  
الحُوَّةُ ، تقديره : حُوَّةٌ لَعَسَاءُ ، كقولك : حَكَمٌ عَدَلٌ ، وَقَوْلُ فَضْلٍ . قال :  
فهذا أولى . هذا ما قال . وقد قيل : إن الحُوَّةَ واللَّعَسَ بمعنى واحد ، وذلك  
حُمْرَةٌ إِلَى السَّوَادِ ، فلا دليل فيه .

والظاهر أن هذا النوع ، كما قالوا ، قياسٌ غير مسموع ، لكن هذا  
ما يظهر من كلام الناظم .

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا

تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَا

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَالَ

كَأَنَّكَ ابْتَهَاجَكَ اسْتِمَالًا

هذه مسألة أشار فيها إلى أوجهٍ من البديل تُتَصَوَّرُ فيها ، وأفاد  
ذلك بذكر وجهٍ واحد من أوجهها ، وسكت أيضا عن التَّقْيِيدِ بِقَيْدٍ ، فأفاد  
أَوْجُهًا أُخَرَ فِي البديل ، وذلك أنه لم يذكر / في هذا الباب للتَّبَعِيَّةِ قَيْدًا <sup>٢١٠</sup>  
بالنسبة إلى تعريف أو تنكير ، كما فعل بالنعت ؛ بل أطلق القول كما في  
العطف ، فدلَّ على أنه لا يُشْتَرَطُ التَّوَافُقُ فيما بينهما ، فَيُتَصَوَّرُ إِذَا فِي  
كل نوع من الأنواع أربعة أوجه .

أما فى (بدل الكل من الكل) فيُبدل المعرفة من المعرفة نحو : جاعى زيدُ أخوكَ ومنه فى القرآن العزيز : {إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} <sup>(١)</sup> ، وقوله ك {يَا ذِينَ رَبَّهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ \* اللَّهُ} <sup>(٢)</sup> ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر <sup>(٣)</sup> .

ويُبدل النكرة ن من النكرة حو : جاعى رجلُ صاحبُك ، وفى القرآن الكريم : { يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ } <sup>(٤)</sup> ، على أحد الاحتمالين <sup>(٥)</sup> . وقال كثير <sup>(٦)</sup> :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ  
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ  
أَنْشُدْهُ سَيْبُوه ، وَأَنْشُدْ أَيْضًا لِلْعَجَّاجِ <sup>(٧)</sup> :  
خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَّاتِ خَمْسِ  
كَرْكِرَةٍ وَتَفِنَاتِ مُلْسِ  
ويُبدل النكرة من المعرفة كقولك : جاعى زيدُ أخُك .

ومنه فى القرآن : {لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ} <sup>(٨)</sup> .

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة إبراهيم / آية : ١ ، ٢ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر {اللَّهُ} بالرفع .

وانظر : السبعة ٣٦٢

(٤) سورة النور / آية : ٣٥ .

(٥) والاحتمال الآخر أن يكون عطف بيان

وقد سبق تفصيل ذلك هناك .

(٦) سبق الاستشهاد بالبيت فى هذا الباب ، وفى «باب العطف»

(٧) سبق الاستشهاد به فى «باب العطف» .

(٨) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

ونقل المؤلف عن الكوفيين أنهم يشترطون في هذا الوجه وحده اتحاد اللفظين كما في الآية .

قال المؤلف : والعربُ لا تلتزم هذا ، ثم أنشد الاحتجاج عليهم بيت حميد بن ثور<sup>(١)</sup> :

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكََا مَا يَتَمَمَا

وأنشد بيتاً آخر لم أقيده<sup>(٢)</sup> . وسكوته في هذا النظم عن هذا القيد دليل على مخالفته للكوفيين . وأما في (بدل البعض) فكذلك أيضا ، فالمعرفة من مثلها نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثله . وضده : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، والمعرفة من النكرة : أكلتُ رغيفاً ثلثه . وعكسه : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه .

ومن الأول : قوله تعالى : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}<sup>(٣)</sup> .

وقوله : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ}<sup>(٤)</sup> . الآية .

(١) ديوانه ، واللسان (عصر) وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - ١)

والعصران : الليل والنهار ، أو الغداة والعشى .

(٢) هو قوله فيه (ورقة : ١٩١ - ١) :

فلاؤا بئيك خير منك إنسى ليؤذيني التَّحْمَمُ والصَّهْبُ

والبيت لشمير بن الحارث ، وهو في نوادر أبي زيد : ٣٨٢ ، والخزانة ١٧٩/٥ .

(٣) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ٧٥

وأما فى ( بدل الاشتمال ) فكذلك ، نحو : نَفَعْنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ . ومنه ما أنشده سيبويه<sup>(١)</sup> :

\* وَذَكَرْتُ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا \*

وأنشد أيضا<sup>(٢)</sup> :

فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ  
وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدِمُهُ

وأعجبني جاريةٌ حُسْنُ منها ، ومنه قول الأعشى<sup>(٣)</sup> :

لَقَدْ كَانَ فِى حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ  
تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

وأعجبني الجارية حُسْنُ منها ، ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}<sup>(٤)</sup> . وأعجبني جاريةٌ حُسْنُهَا . ومن ذلك كثير .

وأما ( بدل الإضراب والغلط ) فلم يَعْتَنِ الناظم بالتفريع عليه ، وكذلك غيره ، وإلا فالصُّور فيه ممكنة ، فتركتُ التفريعَ فيهما لذلك . وهذا - والله أعلم - مُشْعَرٌ بكونهما عنده ليسا فى رُتْبَةٍ ماتقدم ، وإن كانا جائزين على الجملة ، فهذا مأفاده تركُ التقيد المذكور .

(١) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وعجزه :

\* وَعَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَانِهَا \*

(٢) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وهو لعَبْدَةُ بن الطبيب .

(٣) ديوانه ٧٧ ، وسيبويه ٢٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، وابن الشجرى ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والمغنى ٥٠٦ .

يخاطب نفسه . والثواء : الإقامة ، وهو مجرور على البدلية من (حول) واللبانة : الحاجة ويرى (تَقْضَى لباناتٍ) بالإضافة ، وهى رواية الديوان . يقول : لقد كانت تقضى حاجات فى الحول الذى ثويت فيه ، ويسام من أقام لطلوه .

(٤) سورة البقرة / آية ٢١٧

وأما ما أشار إليه من الأوجه ، فيتفرع بيانها على بيان كلامه ،  
وذلك أنه نصّ على أن الظاهر لا يُبدل من ضمير الحاضر ، كان  
الحاضر / متكلماً أو مخاطباً ، إلا على أوجه ثلاثة :

أحدها : أن يكون البدل مفيداً للإحاطة ، وهو قوله : ( إلا ما  
إحاطةً جلاً ) يريد أن يكون البدل هنا يفيد ما يفيد ( توكيد الإحاطة ) .  
فإذا كان كذلك جاز البدل من ضمير المخاطب وغيره ، مثال ذلك : جئنا  
ثلاثتنا ، ومطّرنا سهّلنا وجبّلنا ، وغنّيتُم أولكم وآخركم ، وفي القرآن  
{ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأُولَئِكَ وَآخِرِينَ }<sup>(١)</sup> .

وإنما جاز لجريانه مجرى التوكيد في المعنى ، ولذلك يُطلق عليه  
سببويه لفظَ التوكيد<sup>(٢)</sup> ، والتوكيد يجرى على الضمير مطلقاً ، كما يجرى  
على الظاهر ، فكذلك ما في معناه .

فلو لم يُفدْ توكيدَ إحاطة فمقتضى كلامه أنه لا يجوز ، فلا تقول :  
ضربتك زيداً ، ولا ضربت زيداً عمراً ، لأن الحضور قد أغنى عن ذلك ،  
فصار البدل كالضائع ؛ إذ لو سكّت عنه لم يُخلُ بمعنى ولا لفظ .  
وفي هذه المسألة خلاف ، فالجمهور على ما قاله الناظم، وجّتهم  
ما تقدم ، وأيضاً فلا سماع يُعْتدُّ به .

وأجازه الأخفش ، وإليه مال في «التسهيل» بعض ميل ، بناءً على  
السماع والقياس<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة المائدة / آية : ١١٤ .

(٢) الكتاب ١/ ١٥٨ .

(٣) التسهيل : ١٧٢ .

أما السماع : فنحو قول أبي موسى الأشعري - رضى الله عنه - :  
« أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ » <sup>(١)</sup> . وقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي  
حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

وقال الآخر <sup>(٣)</sup> :

بَكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلُّ مُفْضِلَةٍ  
وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا  
وأما القياس فظاهر ، فإن ضمير الغائب إذا كان البدل منه جائزا ، كقول  
الشاعر <sup>(٤)</sup> :

على حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا  
على جَوْدِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ  
وعليه حُمْلُ قوله تعالى : {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} <sup>(٥)</sup> ، كان هنا  
جائزا وأيضا إذا كان جائزا في (بدل البعض والاشتغال) وإن كان المبدل منه  
ضمير حاضر ، فَلْيَجْزُ فِي بَدَلِ الْكُلِّ ، .

---

(١) البخارى - كتاب الايمان والنذر - باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، حديث رقم (٦٢١) فتح البارى

٦٠٨/١١ ، وانظر كلام ابن حجر فى متن هذا الحديث .

(٢) المنصف ١٠/١ ، وابن يعيش ٩٣/٣ ، ٧٤/٩ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٣٢ ، وخزانة الأدب

٢٤٢/٥ ، والمساعد ٤٣٢/٢

والشعر لحميد بن حريث بن بجدل . وتذريت السنام : علوته ، من الذروة ، وهى أعلى السنام .

(٣) التصريح ١٦١/٢ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ : ب)

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - أ) والمساعد ٤٣٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، ٤٤٢ .

(٥) سورة الانبياء / آية : ٣ .

أُنشد سيبويه (١) :

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا الْفَنَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وقال الآخر (٢) :

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا

وَأَنَا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

وأيضا ، فإذا كان امتناعكم من البذل هاهنا لأن ضمير الحاضر لا يدخله لبس فينبغي أن يُمنع البذل من ضمير الغائب لأنه لا يدخله لبس ، ولذلك لم يُنعت المضمّر مطلقا . ولما كان ضمير الغائب يُبدل منه ، مع أنه لا لبس فيه ، دلّ على أن اللبس أو عدمه غيرُ معتبر ، وأن ضمير الغائب والحاضر في الإبدال منه سواء .

والجواب أن ما ذكر من السَّماع محتملٌ ونادر ، والنوادر لا يبنى عليها حكمٌ مع إمكان تأويلها .

وأما القياس : فالفرقُ ظاهر ، فإن ضمير الغائب قد يلبس فيحتاج إلى البيان ، والبذل يُؤتى به للبيان ، بخلاف ضمير الحاضر كما تقدم .

وأما القياس على النعت فغيرُ بيّن ، لأن نعت الضمير لم يمتنع من أجل اللبس وإنما امتنع من جهة نيابته منابَ ما لا يُنعت ، وهو الظاهر

المُعَاد ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيتُ رجلاً / فأكرمته ، فالهاء نائبةٌ منابَ  $\frac{212}{3}$

---

(١) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) هو النابغة الجعدي ، ديوانه ٦٨ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣٠/٣ ، والعينى ١٩٣/٤ والبيت من قصيدة أنشدها في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم .



إعادة «الرجل» وأنت لوقلت : فأكرمتُ الرجلَ - لم يَجْزُ نعتُ «الرجل» فتقول : فأكرمتُ الرجلَ العاقلَ ، فكذلك لايجوز نعتُ ما ناب مِنابه .

والوجه الثانى : أن يكون البدل بعضاً ، وهو قوله : (أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا) أى : دَلَّ على بعض الأول ، فهناك أيضا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فتقول : عجبْتُ مِنْكَ مِنْ وَجْهِكَ ، وعجبْتُ مِنِّى وَجْهِى . وقد تقدم وجه الجواز .

والثالث : أن يكون بدل اشتمال ، وهو قوله : «أَوْ اقْتَضَى اسْتِمَالًا» نحو : عجبْتُ مِنْكَ حُسْنِكَ ، وعجبْتُ مِنِّى حُسْنِى ، وما أشبه ذلك .

وأتى بمثال لهذا الوجه ، وهو قوله : «كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا» .

والابتهاج والبهجة : الفرح والسرور ، والاستمالة : الإماله فى المعنى ، يقال : اسْتِمَالَنِى الشَّيْءُ ، واستمال بقلْبى ، إذا أماله اليه .

ولم يذكر ذلك فى بدل الإضراب والغلط كما تقدم ، فَلَنَضْرِبْ عَنْهُ صَفْحًا كما فعل .

وإذا تقرّر هذا فلا بدُّ من النظر فيما يشير إليه .

وجملة النظر فيه يقتضى أن ( ماعدا ماتقدّم جائزُ ) والأوجه المتصورة التى ينفصل عنها ماينفصل ، وَيَبْقَى مايبقى أربعة أوجه :

إبدالُ ظاهرٍ من ظاهرٍ ، وإبدالُ مضمَرٍ من مضمَرٍ ، وإبدالُ مضمَرٍ من ظاهرٍ ، وإبدالُ ظاهرٍ من مضمَرٍ . وذلك فى كل واحد من بدل الكلِّ ، والبعضِ والإشتمال .

فأما (بدلُ الكلِّ من الكلِّ) فتقول فى الظاهر من الظاهر : أكرمتُ زيداً أخاك ، وفى ضِدِّهِ زيدُ أكرمتهُ إِيَّاهُ ، فى الغائب ، وأكرمْتُكَ إِيَّاكَ ، فى المخاطب، وأكرمْتُنى إِيَّائِى ، فى المتكلم .

وهذه الأوجه في الضميرين جائزة على البدل عنده بمقتضى كلامه هنا ،  
لأنه لم يتحرز من ذلك .

وكذلك في باب (التوكيد) حيث قصر التوكيد بالمضمر على ضمير الرفع ،  
إذ قال :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ

أَكْذَبَهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

وقد منع ذلك في «التسهيل» وجعل ما جاء منه توكيداً لفظياً جرياً على  
مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup> ، وكذلك بدل المضمر من الظاهر . وغيره من البصريين على  
ماذهب إليه هنا ، وقد تقدم في «باب التوكيد» نقل المذاهب<sup>(٢)</sup> .

والظاهر ما فهم منه هنا من مذهب البصريين ، لما ثبت عن العرب أنها  
إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئتَ أنتَ ، ورأيتكَ  
أنتَ ، ومررتُ بكَ أنتَ ، فإذا أرادت البدلَ وَفَّقَتْ بين التابع والمتبوع فتقول :  
جئتَ أنتَ ، ورأيتكَ إياكَ ، ومررتُ بِهِ به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في الرفع .

هكذا نقل سيبويه عن العرب ، وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون  
على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب ، وعرفوا مقاصدها ، فلا يعارض هذا  
بقياس بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل في الرتبة الواحدة نسبة  
واحدة ، فكما كان في رتبة الرفع توكيداً باتفاق ، فليكن كذلك في رتبة النصب  
أيضاً ، وكذلك ينبغي في القياس في ضمير الجر إلا أنه متصل .

---

(١) حيث يقول في التسهيل (١٦٦) : «ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً ، ويجعل المنصوب  
المنفصل في نحو : رأيتك إياك ، توكيداً لا بدلاً ، وفاقاً للكوفيين» .

(٢) انظر : ص ٣٧ ، ٣٨ .

وتقول فى بدل المضمر من الظاهر : أكرمتُ زيداً / إِيَّاهُ ، ومررتُ  $\frac{٢١٣}{٣}$  بزيدٍ بي ، وجاء زيدٌ هوَ ، وهذا فى (الغائب) .

وأما (الحاضر) فمثاله فى المتكلم : أكرمَ زيدٌ عمرًا إِيَّائِى ، ومررتُ بزيدٍ لى ، وجاء زيدٌ أنا .

وفى (المخاطب) : أكرمتُ زيداً إِيَّاكَ ، ومررتُ بزيدٍ بِكَ ، وجاء زيدٌ أنت .

والأظهرُ : أن مثل هذا لاتقوله العرب إلا على الغلط والنسيان ، لأن السماع فى ذلك معدوم ، والله أعلم .

وتقول فى بدل الظاهر من المضمر ، وهو (للغائب) : زيدٌ أكرمتُهُ أبا عبدِ الله ، والذى مررتُ بهِ أبى عبدِ الله زيدٍ ، حكى هذا مسموعا .

وأما (الحاضر) : فقد مر استثناءُ الناظم له ، ووجهُ ماذهب إليه <sup>(١)</sup> .

وأيضاً : فإن موضع (الحُضور) ليس موضعَ الأسماء الظاهرة ، وإنما يقع الاسمُ الظاهر على (الغائب) ولا يقع على (المتكلم) ولا (المخاطب) إلا فى النداء والتَّحْضِيضِ نحو : يا زيدُ ، واللهم اغفر لنا أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ ، بخلاف غير (بدل الكلِّ) من الأبدال ، فإن ذلك فيها جائز ، كما نُصِّ عليه ، لأن مدلول الضمير الذى للمتكلم أو المخاطب ليس بالظاهر ، فوقع فى موقعه من مواضع الغيبة .

وأما (بدل البعض) فتقول فى الظاهر من الظاهر : قُطِعَ زيدٌ يدهُ ، وفى ضِدِّه : زيدٌ يدهُ قطعتهُ إِيَّاهَا ، وثَلَثُ الخُبْزَةِ أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ .

---

(١) انظر: ص ٢١٠ .

وفى الظاهر من المضمَر : زَيْدٌ قَطَعْتُهُ يَدَهُ ، وزَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِهِ .  
ومنه قوله ، أَنشَدَهُ سَيْبُويه<sup>(١)</sup> :

وَكَاثُهُ لِهَقِّ السُّرَاةِ كَاثُهُ

مَا حَاجِبِيهِ مُعَيِّنٌ بِسَوَادٍ

فأُبدِل «الحاجِبِينَ» من هاء «كَاثُهُ» .

وفى (المخاطب) : عَجِبْتُ مِنْكَ وَجْهَكَ ، ومنه قول الله تعالى : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ }<sup>(٢)</sup> .  
وفى (المتكلم) : عَجِبْتُ مِنِّي وَجْهِي ، ومن ذلك قول الراجز<sup>(٣)</sup> :

أُوْعِدْنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ

رِجْلِي وَرِجْلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

وفى المضمَر من الظاهر : ثَلَاثُ الْخُبْرَةِ أَكَلْتُ الْخُبْرَةَ إِيَّاهُ ، وَوَجْهُهُ هُنْدٍ  
أُعْجِبْتَنِي هُنْدُ إِيَّاهُ .

وَلَايَمْتَلُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا بِتَكْلُفٍ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ سَمَاعٌ ، وَإِنَّمَا قَاسَهُ

النحويون .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه .

(٢) سورة الأحزاب / آية : ٢١ .

(٣) هو العدِيل بن الفرخ ، ابن يعِيش ٧٠/٣ ، والهمع ٢١٧/٥ ، والتصريح ١٦٠/٢ ، والاشموني ١٢٩/٣ ، والخزانة ١٨٨/٥ ، والعيني ١٩٠/٤ ، واللسان (وعد)

أُوْعِدْنِي : هَدَدْنِي . وَالْأَدَاهِم : جَمْعُ أَدَهْم ، وَهُوَ الْقَيْدُ .

وَالشَّتْنَةُ : الْفَلِيطَةُ الْخَشَنَةُ . وَالْمَنَاسِم : جَمْعُ مَنَسِمٍ - كَمَجْلَسٍ - وَهُوَ طَرَفُ خَفِ الْبَعِيرِ ، أَوْ أَسْفَلُ الْخَفِ ، اسْتَعَارَهُ لِقَدَمِهِ ، وَحَسَنَ ذَلِكَ هُنَا لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ جُلْدِهِ وَقُوَّتِهِ .

وَيُقَالُ فِي سَبَبِ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّ الْعَدِيلَ كَانَ قَدْ هَجَا الْحَجَاجَ ، وَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى قَيْصَرَ مَلِكِ الرُّومِ ، فَبَعَثَ الْحَجَاجُ إِلَى الْمَلِكِ : لِتُرْسَلَنُ بِهِ . أَوَّلَاجَهْزَنُ إِلَيْكَ خِيَلًا يَكُونُ أَوَّلَهَا عِنْدَكَ ، وَآخِرُهَا عِنْدِي . فَبَعَثَ بِهِ إِلَيْهِ . وَانْظُرْ بَقِيَةَ الْقِصَّةِ فِي الْخَزَانَةِ (١٩١/٥)

وأما (بدل الاشتغال) فتقول فى الظاهر من الظاهر : سُرِقَ زَيْدٌ  
ثوبه ، وفى ضِدِّه : حُسِّنَ زَيْنَبُ أعجبتنى هو .

وفى الظاهر من المضمر : زَيْنَبُ أعجبتنى حسنُها ، وفى عكسه :  
حسنُ زَيْنَبُ أعجبتنى زَيْنَبُ هو .

وهذا من قَبِيلِ (بدل البعض) فى التكلُّفِ وعدم السماع وعدم تأتى  
الإبدال فيه وفيما قبله فى ضمير الحاضر إلا بمضَضٍ<sup>(١)</sup> ، إن كان .

وقد حكى الشَّلَوَيْين<sup>(٢)</sup> فى هذا النوع من التفریع خلافاً فى بدل  
المضمر من الظاهر أو من المضمر ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهو ظاهر  
إطلاق الناظم . ومنهم من منعه ووجه الجواز ظاهرٌ على طريقة من جعل  
البدل على تقدير طَرَحِ الأول .

وإذا كان كذلك فقولك : ثَلَثُ الْخُبْزَةِ أَكَلْتُ الْخُبْزَةَ إِيَّاهُ ، أو أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ  
- قد عاد فيه إلى المبتدأ ضميرُ من الخبز ، وهو قولك : إِيَّاهُ .

فإن قيل : إن الخبر (أَكَلْتُ) ولم يَعُدْ منه ضمير إلى الثلث ، والبدل  
خارجٌ عن ذلك - قيل : إن البدل فى الحكم فى موضع المبدل منه ، ولذلك  
قال فى حَدِّه : إنه التَّابِعُ المقصودُ بالحكم ، أي إن الأول غيرُ مقصود ، بل  
الثانى ، وهو الضمير الرابط .

وقد مرَّ التنبيهُ / على هذا المعنى فى باب «الاشتغال» وباب «عطف»<sup>٢١٤</sup>  
البيان<sup>(٣)</sup> .

(١) المَضَضُ - بفتحين - التام ، يقال : فعلت ذلك على مضض ، أى كارهها متألماً .

(٢) سبقَت ترجمته .

(٣) انظر : ص ٥٥ ، ٥٦ .

وإن قلنا : إن البديل على تقدير تكرار العامل فذلك أمرٌ تقديرى صنّاعى ،  
واللفظ هو المعتبر لا التقدير ، كما لم يعتبر التقدير فى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرٌ .  
وأما (بُدل الإضراب) وقَسِيْمُه فقد يتأتى فيهما أوجهٌ مما تقدم ، ولكننى  
تركته ، لأنه ترك التنبيه عليه ، ولا كبيرَ فائدةٍ فى تصوير تلك الأوجه .  
والهاء فى «تُبدِلُه» عائد على «الظاهر» اشتغل عنه بضميره .

و «الظاهر» مفعول لفعل مضمَر من باب الاشتغال .

و «مِنْ ضميرِ الحاضر» متعلق بـ «لا تُبدِلُه» كما فى قولك : كلُّ يومٍ زيداُ  
اضربه .

و«جَلَا» بمعنى : أظهر ، تقول : جَلَوْتُ الشئَ ، بمعنى أوضحته ، وجَلَوْتُ  
العروسَ جَلْوَةً ، أبرزتها لزوجها ، وجَلَاً أيضاً ، أي : ما أظهر معنى الإحاطة  
من الإبدال .

وفى هذا المثال ، وهو قوله : «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا» تنبيه على مسألة  
حَسَنَة ، وذلك أنه أتى بالخبر الذى هو «استَمَلَا» جاريًا على «الابتهاج» وهو  
البديل ، ولو أجراه على المبدل منه لقال : استَمَلْتُ ، كأنه قال : إنك استملت ،  
فكأنه اعتمد فى الإخبار على البديل ، وهذا جارٍ على ما مَهَّدَ أولاً فى البديل ، من  
أنه المقصود بالحكم دون المبدل منه ، ويظهر منه ، إذا ضَمَمْنَا حَدَّهُ للبديل ، لهذا  
الموضع ، أنه لازم ، وهو على الجملة صحيح .

إلا أنه يَرِدُ عليه إشكالات ، وبالنظر فيها يتبين هذا الموضع إن شاء الله .  
فمن ذلك أنه لم يعتمد فى «التسهيل» على لزوم هذا الحكم للبديل ، بل قال  
هناك : والكثير كَوْنُ البديل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلغى<sup>(١)</sup> .

---

(١) التسهيل : ١٧٣

قال فى «الشرح»<sup>(١)</sup> ، ويقل الاعتمادُ على المبدل منه ، وجعلُ البديل فى الحكم المُلغى كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَكأنَّه لَهَقُ السُّرَاةِ كأنَّه

ماحَا جَبِيه مَعَيْنُ بَسْوَادِ

فجعل «حاجبيه» وهو بدلٌ فى حكم ما لم يذكر ، فأفردَ الخبرَ ، ولو جعل الاعتماد على البديل لثنى الخبر ، كما تقول : إن زيدا يديه مُنبسطتان بالخبر ، ولو جعلتَ البديل فى حكم المُلغى قلت : إن زيدا يديه مُنبسطٌ بالخير . قال : ومثله قول الآخر<sup>(٣)</sup> :

إنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَرَواحها

تَرَكَتْ هَوازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأعْضَبِ

فجعل الخبرَ للسيوف ، وألغى «غُدُوها وَرَواحها» ولو لم يُلغها لقال : تركًا ، كما تقول : الجارية خَلَقُها وخَلَقُها سيان .

قال : ومن الاعتماد على المبدل منه ، وجعلُ البديل فى حكم المُلغى قواك : زيدُ رأيتُ أخاه عمرًا ، وجاء الذى رَغِبْتُ فيه عامرٌ<sup>(٤)</sup> . انتهى كلامه .

فهذان نوعان يَرِدان نَقْضًا عليه هنا :

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ب)

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت .

(٣) هو الأخطل ، ديوانه ٢٨ ، والمقتضب ١٠٢/١ ، والأشمونى ١٣٢/٣ ، والمساعد ٤٣٧/٢ ، والخزانة ١٩٩/٥

وهوازن : أبو قبيلة . والأعضب : الكبش المكسور القرن .

والبيت من قصيدة له ، مدح بها العباس بمحمد بن عبد الله بن العباس ، فأعطاه ألف دينار .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ - ب).

الأول : الأخبار عن المبدل منه دون البديل ، والإخبار دليل على أنه المعتمد عليه الكلام .

والآخر : عود الضمير على المبتدأ والموصول من المبدل منه دون البديل ، وهو أيضا دليل على جعله عمدة الكلام .  
وهذا الثاني ليس بقليل ؛ بل فيه كثرة تعتبر .

وأما الأول / فإن كان المؤلف قد عدّه قليلا ، فغيره قد جعله جائزا  $\frac{٢١٥}{٣}$  جوازا يقتضى الكثرة .

قال ابن خروف فى بيت الكتاب <sup>(١)</sup> : أعاد الضمير فى «مُعِين» على اسم «كَانَ» وترك البديل ، وكلاهما جائز ، فهذا كما ترى .

وأيضا فليس بمختص ببديل البعض ، بل هو جارٍ فى بدل الاشتمال كبديل البعض حرفاً بحرف ، فنقول : هندٌ وجهها حسنٌ ، وحسنَةٌ .

ونوع ثالث ، وهو أنك إذا قلت: أعجبتنى الجاريةُ حسنها - فلك فى «أعجبَ» وجهان ، إلحاق العلامة اعتباراً بالمبدل منه ، وعدم إلحاقها اعتباراً بالبديل ، كلاهما جائز ، فعلى إلحاقها يكون المبدل منه هو المعتبر ، والبديل فى حكم المُلغى ، وليس بقليل فى الكلام .

فالحاصل: أن البديل على ضربين ، منه ما يُعتَبَر ، ومنه ما لا يُعتَبَر .

فكيف يقول فى البديل : إنه المقصود بالحكم ؟

والجواب عن الأول أنه قليل بحيث لا يُعتَبَره الناظم فى مثل هذا النظم . وأيضاً ، فقد أوّل بيتُ سيبويه <sup>(١)</sup> على أنه مما أُخبر فيه بالمفرد

(١) يعنى قوله :

وكأنه لهقُ السُّرّةِ كأنه ما حَاجِبِيهِ مُعِينٌ بِسَوَادٍ

وقد سبق مرارا .



عن المثني ، ورشَّح ذلك هنا تلازم الاثنين ، كما أخبر عن «العَيْنَيْن» إخباراً المفرد في قوله ، أنشدته النحويون <sup>(١)</sup> :

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ  
بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ  
وبابه <sup>(٢)</sup> .

وقال بعض المتأخرين : الصواب أن يُخْبَرَ عن البدل لا عن المبدل منه ، إذ هو في نية الطَّرْح ، وإنما المعنى على البدل ، وجئ به آخرًا لِيُؤَكِّدَ به ، ويُعْتَمَدَ عليه .

فالجُزْءُ : أن يُخْبَرَ عنه ، إلا أنهم أخبروا عن الأول مَنبَهَةً على أنه ليس في نية الطَّرْح البتَّة ، وأنه مُرَاعَى بَتَلَفْتُ <sup>(٣)</sup> في بعض المواطن ، والكثير الخبرُ عن الثاني ، وخرج هذا ، يعني البيت ، مَنبَهَةً على ما ذكر .

قال : ويدل على أن الأول ليس في نية الطَّرْح قولهم : زيدُ ضربتهُ أباكراً ، فلو كان الأول في نية الطرح لما جازت المسألة ، لخلوها من ضمير يعود من الخبر ، وهو جملة ، إلى المبتدأ .

---

(١) لامرئ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ ، والمحتسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجري ١٢١/١ ، والهمع ١٧١/١ ، والدرر ٢٤/١ ، واللسان (الل ، زل) ويَعْدُهُ :

يُنَادِي الْآخِرَ الْأُلُّ الْأَحْلُوا الْأَحْلُوا

والزحلوقة : مكان متحدر مملس . وزُل : زَلَقُ يَزُلُ من وقف على حافته . وتنهل : تفيض بالدمع . والأُلُّ - بضم الهمزة - لغة في (الأول) وقد روى ابن منظور (الل) عن المفضل الضبي أنها لعبة للصبيان صفتها كذا وكذا .

(٢) يقصد ما تفعله العرب من وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وانظر : الهمع (١٧١/١) .

(٣) وفي الأصل و(س) «مراعى يتلفت» وما أثبتته من (ت) وهو وجه الكلام .

قال : فإن قيل : إذا كان الخبر إنما يكون عن الثانى ، فإذا قلنا :  
أجبتنى الجارية حُسْنُهَا - فالصوابُ إسناد الفعل إلى الحُسْن ، لأنه بدل ،  
والأول مبدل منه .

قيل : ليس كذلك ، لأن البدل فى تقدير تَكَرَّر العامل ، فعامل الثانى  
محذوف مقدَّر مسندٌ إليه ، مُذَكَّر ، وهذا الظاهر مسندٌ إلى الأول وهو  
مؤنث ، فالوجه التأنيث ، بخلاف الخبر الصناعى الذى الوجهُ فيه الإخبارُ  
عن البدل ، وقد يجوز تذكير الفعل اعتباراً بالبدل ، هذا ما قال ، وهو قد  
يكفى فى الجواب عن الأول والثالث .

والذى يقال هاهنا ، والله أعلم ، أنه قد تقدم أن البدل يأتى على  
وجهين :

أحدهما : أن يكون المتكلم أراد ذَكَرَ البدل ، فأتى أولاً بِمَوْطِئٍ له ،  
ليكون ذكره ثانياً بعد التَّوَطُّعِ له أولاً أَوْفَى بالغرض .

والثانى: أن يكون ذَكَرَ المبدل منه أولاً اعتقاداً أنه كافٍ ، أو إبهاماً ،  
ثم بدا أن يبين ما لم يكن مبيناً للمخاطب ، وإذا كان كذلك ، وكان / ٢١٦  
الثانى هو المعتمدُ عليه بحسب المعنيين كليهما - فَذِكْرُ المبدل منه فى الوجه  
الأول بالقَصْدِ الثانى ، لا بالقصد الأول ، بخلافه فى الوجه الثانى ، فإنه  
بالقصد الأول ، لكن عَرَضَ ماصِيره معدولاً عنه ، وكالمترك وإن كان غيرَ  
متروك .

فعلى هذا التقرير ينبنى النظر هنا ، وعند ذلك فلا يخلو أن يتأخر  
الخبرُ أو يتقدم .

فإن تأخر كان المعتبر هو البدل ، لأنه المقصود المقرر فى كلا  
الوجهين ، واستقام الجواب المتقدم .

وإن تقدم الخبر فهي مسألة : أعجبتنى الجارية حسنها ، فإن اعتبرت الوجه الأول كان ترك التاء هو الأولى ، لأن ذكر « الجارية » فيه وقع بالقصد الثانى والمراد « الحسن » .

وإن اعتبرت الوجه الثانى كان الأولى والأحق إلحاقها إذا كان المقصود أولاً ذكر « الجارية » فأسندت الفعل إليها على ماينبغى ، ثم بدالك أن تذكر « الحسن » فلم يكن إلحاق التاء قادحاً فى كون « الحسن » مقصوداً دون « الجارية » .

وفى الوجه الأول : كان « الحسن » هو المقصود ، وإنما ذكرت « الجارية » تبعاً أو كالتبع .

ولكن لايمتنع فى الوجه الأول إلحاق التاء إعتباراً باللفظ ، ولا فى الوجه الثانى إسقاطها اعتباراً بما انصرف القصد إليه .

وعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار بأن البدل فى تقدير تكرار العامل ، لأن ذلك غير بين ، وقد تقدم له تقرير .

والعامل عند سيبويه فى البدل والمبدل منه واحد من غير تقدير عامل آخر ، وحيث ظهر منه<sup>(١)</sup> ذلك فتفسير معنى لاتقدير إعراب .

وأما مسألة عود الضمير من المبدل منه دون البدل فمبنى على أصل آخر ، وذلك أن البدل مع المبدل منه تابع ومتبوع ، فحكمه حكم سائر التوابع ، من النعت ، وعطف البيان ، وغيرهما ، مع متبوعاتها ، بل هو أشبه بالنعت وعطف البيان ، ولا فرق بينهما إلا أن المقصود فى النعت وعطف البيان هو الأول دون الثانى ، وبالعكس فى البدل ، وذلك غير قادح فى جريان حكم التابع عليه .

الأترى أنه مفرد جارٍ على مفرد ، وتابع له بحسب العامل الأول ، وكما أن النعت وعطف البيان ، وعطف النسق ، مع متبوعاتها فى عود الضمير منها إلى

---

(١) الضمير يعود إلى سيبويه رحمه الله .

المبتدأ والموصول على حكم واحد فى الجواز ، كذلك فى البديل مع المبدل منه ، فكما يعود الضمير من النعت وإن لم يكن هو المقصود نحو : هَندُ ضَرَبَتْ رجلاً يَحِبُّها ، فكذلك يعود الضمير من المبدل وإن لم يكن هو المقصود ، وعودُ الضمير من المنعوت كعوده من البديل .

وقد منع بعض النحويين عودَ الضمير من البديل ، بناءً على أنه من جملة أخرى ، لأنه فى تقدير تكرار العامل ، وهذا ضعيف ، وقد تقدم التنبيه عليه .

ونَصَّ ابنُ الضائع<sup>(١)</sup> على الجواز معتمداً على أنه مع المبدل منه كغيره من التوابع وبأن عود الضمير من المعطوف جائز ، فعَوَّده من البديل أَجَوِزُ لأنه بيان ، فصار كالنعت ، فيجوز إذاً أن يقال : زيدُ قامَ عمروُ أخوه ، وزيدُ قامَ أخوه عمروُ ، / وزيدُ مررتُ أبى عبدِ الله ، وزيدُ مررتُ به بأبى عبدِ الله به ، والذى مررتُ به أبى عبدِ الله زيدُ ، والذى مررتُ بأبى عبدِ الله به زيدُ ، إلا أن قولك : زيدُ قامَ عمروُ أخوه ، أو قامَ أخوه عمروُ - حَسَنُ فى الكلام ، كثيرُ فى الاستعمال ؛ وفى قُوَّة ما هو كثير ، بخلاف المسائل بعده ، فإنها قليلة فى الاستعمال .

وسبب ذلك أن المسألة الأولى غيرُ معدولٍ بهاعن صَوِّب الاستعمال ؛ إذ لم يؤخَّر ما كان حَقُّه التقديم ، فوقع البديل موقعه من المبدل منه ، فإن البديل لم يقع هناك موقعه ، فإن الأولى فى باب الإخبار أن يُخْبَرَ عن البديل والمبدل منه معا ، كما يُخْبَر عن النعت والمنعوت معا ، وكما هو

(١) تقدمت ترجمته .

الأوّلَى في المعطوف والمعطوف عليه بياناً ، وفي المؤكّد مع المؤكّد . وقد نصّوا على ذلك في باب «الإخبار» .

فإذا قلت : زيدُ مررتُ به أبا عبد الله ، فـ (أبو عبد الله) في الحقيقة جارٌ على (زيد) فكان الأوّلَى أن يقال : مررتُ بزيد أبا عبد الله ، أو يقال : زيدُ أبو عبد الله مررتُ به .

وهذا كلامٌ صحيح ، كقولك : زيدُ قام أخوه عمرو ، وليس فيه من الضعف شيء ، ولذلك اختار النحويون : المازنيُّ وابن السراج وغيرهما في الإخبار أن يكون الإخبار عنهما جميعاً ، فتقول : الذي مررتُ به أبو عبد الله زيدُ . وهذا صحيح أيضاً .

فإن قيل : فكان الوجه إذاً في هذه المسائل أن يُعتبر فيها البديلُ في إعادة الضمير دون المبدل منه ، أو يكون اعتباره هو الأقوى ، ويُعتبر المبدل منه على ضعف ، كما قالوا في بيت سيبويه<sup>(١)</sup> :

\* كأنَّهُ .. ما حَاجِبِيهِ مُعَيَّنُ بِسَوَادٍ \*

والأمر بخلاف ذلك .

قيل ليس هذا من قبيل البيت ، بل من قبيل : أعجبنى الجاريةُ حُسْنُها ، لأن الموصول والمبتدأ يحتاجان إلى رابط ، كما يحتاج الفعل إلى فاعل ، فلما اعتُبر في الفاعل أقربُ مذكور في أحد الوجهين ، وكأنه راجح ، اعتُبر أقربُ مذكور في إعادة الضمير أيضاً ، فهما في هذا المعنى مستويان ، فصح إذاً أنه لاجئة لابن مالك ، ولا لغيره ، على أن البديل قد يكون في حكم الملقى .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو بتمامه :

وكأنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كأنَّهُ

ما حَاجِبِيهِ مُعَيَّنُ بِسَوَادٍ

وهى مسألة غامضة ، نشأ النظر فيها من القاعدة الأولى وثبت أن حدَّ ابن مالك فى هذا النظم للبدل صحيح ، وأن قوله : ( كَأَنَّكَ ابْنُهَا جَكَ اسْتِمَالاً ) تنكيتٌ على هذه النُّكْتَةِ الحسنة التى « يَغْفَلُ عنها كثير من الناس ، وأصلها لسيبويه - رحمه الله .

وَيَدُلُّ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ زَيْلَى

همزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلَى ؟

يعنى أن المبدل منه إذا كان مُضْمَنًا معنى الهمز ، أى همزة الاستفهام ، فإن البدل يقع والياً لذلك الهمز ، يريد تَتَقَدَّمُهُ همزة الاستفهام مَوَالِيَّةٌ له ، فتقول : مَنْ هذا الرجلُ أَسْعِيدُ أَمْ عَلَى ؟ وهو مثاله

وَكَمْ هذه الدراهمُ أعشرون أم ثلاثون ؟ وكيف أنت أَسْخِيحُ أَمْ سَقِيمٌ ؟ وَلِمَ أكرمتَ زيداً لِعِلْمِهِ أَمْ لَجُودِهِ ؟ وأى الناسِ جِئْتُ أَمْ عَمْرُو أَمْ فلان ؟ وماذا أنت تَصْنَعُ أَتَأْبُوتُ أَمْ كُرْسِيٌّ ؟

ولابدُّ من الهمزة لأن المبدل / منه قد تَضَمَّنَهَا لِمَا أريد من معنى <sup>٢١٨</sup>/<sub>٣</sub>

السؤال ، فلا بُدَّ إذا أُبدِلَ منه أن يُؤْتَى بمعناه المراد ، والبدل يقع تفصيلاً<sup>(١)</sup> للمبدل منه إذا اقْتَضَى التفصيل ، فلا بُدَّ من ظهور الهمزة داخلةً على كل تفصيلٍ ذُكِرَ ، حتى يُسْتَوْفَى المقصودُ من مدلول الاسم المضمَّن معنى الهمزة .

وهذا الإبدال إنما يكون بالهمزة وحدها ، لأنها الْمُضْمَنَةُ فى أسماء الاستفهام ، وهى أُمُّ الباب عندهم : فلا يُضْمَنُ غيرها ، فلذلك قال : «الْمُضْمَنُ الْهَمْزُ»

(١) فى الأصل «نقيضاً» وهو تصحيف ، وما أثبتته من (س ، ت) .

وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ

يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُّ

يعنى أن الفعل فى باب (البدل) يشارك الاسم كالعطف ، فيبدل الفعل من الفعل ، كما يعطف الفعل على الفعل ، فكما تقول : مَنْ يُكْرِمْنِي وَيُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرِمَهُ ، كذلك تقول : مَنْ يَجِئْنِي يَلْمِ بِي أُعْطِهِ .

لكنه اشترط فى ( البدل ) هنا شرطاً لم يصرح به ، وإنما أشار إليه مثاله ، لأنه أتى بالمبدل منه فعلاً مُجْمَلاً ، وهو «يَصِلُ إِلَيْنَا» ثم أبدل منه فعلاً مَبِينًا لمعنى «يَصِلُ» وهو «يَسْتَعِينُ بِنَا» فأعطى المثال أن الفعل يُبدل من الفعل إذا أفاد زيادةً بيانٍ للآول .

وعلى ذلك قوله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا} (١) .

فقوله : {يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} بدلٌ من {يَلْقَ أَثَامًا} وهو بيانٌ للقيِّ الأثام .  
ومنه ما أنشد سيبويه عن الأصمعى عن أبى عمرو (٢) :

إِنْ يَبْنُ خَلُّوا أَوْ يَجْبُنُوا

أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرَجْلِي — مَنْ كَانَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ ، وابن عيش ٣٦/١ ، والمحاسب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٥٨٤ ، والخزانة ٩١/٩ ، والبيان ٣٣٢/٣ .

والشعر لبعض بنى أسد . ولا يحفلوا : لا يبالوا . والترجيل : تمشيط الشعر وتليينه بالدهن .  
وغنوهم مرجلين دليل على أنهم لا يحفلون بقبيح ما يفعلون . وبعدهما :  
كأبى براقش كلُّ يو — م لوئهُ يَتَخَيَّلُ

فقلوه : {يَغْدُوا عَلَيْكَ} بدل من «لَا يَحْفَلُوا» وهو تفسير له ، وأنشد  
سيبويه<sup>(١)</sup> :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا  
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجَا  
وأنشد أيضا<sup>(٢)</sup> :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا  
تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيَّ طَائِعَا

فإن تَخَلَّفَ الشرط لم يَسُغْ لعدم الفائدة ، فإنك إذا قلت : مَنْ يَسْتَعِنُ بِنَا  
يَصِلُ إِلَيْنَا يُعْنُ - لم يكن فى البدل فائدة ولا بيان ، فكان ضائعا ، فإذا عكست  
المسألة كما فى مثال الناظم ، صَحَّتْ لحصول الفائدة بذلك .

ولمَّا سَكَتَ عن إبدال الاسم من الفعل أو العكس دلَّ على أنه عنده ممنوع  
مطلقا ، وإن كان الاسم يُشبه الفعل ، بخلاف العطف كما تقدم .

أما فى البدل: فَلَا، لأن من حقيقة البدل أن يصح حلوله محلَّ المبدل منه ،  
ولا يمكن ذلك فى الاسم مع الفعل مطلقا ، وهذا ظاهر .

واعلم أن فى كلامه هنا تقصيرا من وجهين :

(١) الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٦/١ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والهمع  
٢٢١/٥ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة ٩٠/٩

والشعر لعبيد الله بن الحر ، أو للحطيئة (وليس فى ديوانه)

وَأَلَمُ الرَّجُلِ بِالْقَوْمِ إِمَامَا : أتاها فنزل بهم . والحطب الجزل : الغليظ ، ويختارونه كذلك لتقوى  
نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد ويقصدونها . وتأجج النار : توقدها ، والألف فى (تأججا)  
للإطلاق . يصف قومه بالجود والإمعان فى قرى الضيف .

(٢) الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة  
٢٠٣/٥ وعلى الله : على والله . وأصل المبايعة : المعاهدة والمعاقدة على الأمر ، ويراد بها هنا بيعة  
السلطان وطاقته .



أحدهما : أنه مثل بمثالٍ غير مطابق ، لأن الذى ذكره النحويون فى الفعل ما كان الثانى فيه مع الأول غيرَ مباينٍ ، كما فى الأمثلة المتقدمة . قال السيرافى <sup>(١)</sup> : لا يُبدل الفعل إلا من شئٍ هوَ هوَ فى معناه ، لأنه لا يَتَّبَعُ ، ولا يكون فيه اشتغال فـ (تُؤَخَذُ كَرَّهاً أو تجئ طائِعاً) هو معنى (المبايعة) لأنها تقع على أحدهما .

وقد يظهر هذا من سيبويه فى «باب ما يرتفع بين الجزمين» <sup>(٢)</sup> . والناظم إنما مثل بما الثانى فيه غيرُ الأول ، فـ (الوصول) إليهم هو الإتيان والمجئ إليهم ، و (الإستعانة) طلبُ العونِ ، وهو غير المجئ .

والثانى : أنه لم يُبين / البَدَل فى الفعل : هل يكون فيه ماتقدّم فى  $\frac{٢١٩}{٣}$  بدل الاسم من الأنواع أم لا ؟ بل قد قال السيرافى : ماسمعتُ . وعلى هذا لا يكون فيه إلا نوع واحد ، وهو ( بدل الكل من الكل ) وإطلاقه يقتضى تلك الأنواع عطف الفعل على الفعل بالنسبة إلى حروف العطف . وفى ذلك ما ترى .

والجواب : أن مثال الناظم واقعٌ على بعض أنواع البدل ، وهو بدل الإضراب أو الغلط ، إلا أن يكون قَصْد (وصولاً) معنوياً ، وهو وصول (الاستعانة) فيكون واقعا على (بدل الكل) وعلى كلا التقديرين ، فالمثالُ صحيح ، فإن بدل الفعل من الفعل يُتَصَوَّر فى بدل الاسم من الاسم ،

(١) السيرافى ٢ / ق ١٧ .

(٢) الكتاب ٨٥/٣ ، والترجمة فيه كاملة هى «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما»

فقد يكون فيه (بدل الكل من الكل) ومنه قوله<sup>(١)</sup> :

\* مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بَنَا فِي دِيَارِنَا \*

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

\* يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ \*

وكذلك الآية الكريمة : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} قال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هو لُقْيُ الأثام<sup>(٣)</sup> .

وقد يكون فيه (بدل البعض) كقولك : إن تُصَلِّ تَسْجُدُ لله يَرْحَمَكَ .

و (بدل الاشتمال) أيضاً ، ومنه قوله<sup>(٤)</sup> :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيَّ طَائِعًا

لأن (الأخذ) كَرْهًا ، و (المجيئ) طائِعًا من صفات المبايعة .

وظاهرُ سيبويه يقتضى أنه أنشده شاهداً على (بدل الاشتمال) لأنه أتى

به مع قول الآخر<sup>(٥)</sup> :

---

(١) عجزه :

\* تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَانِجًا \*

وقد سبق الاستشهاد بالبيت .

(٢) البيت بتمامه هو :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ      مَنْ كَانَتْهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

وقد سبق الاستشهاد به .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) تقدم الاستشهاد وبالبيت .

(٥) عجزه :

\* وَلَكِنَّهُ بَيْنَانُ قَوْمٍ تَهْدُمَا \*

وقد سبق الاستشهاد به .

\* فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هَلْكَ وَاحِدٍ \*

وقول الآخر (١) :

\* وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا \*

وذلك في بابٍ من أبواب (بدل البعض ، والاشتغال) (٢) .

وإذا ثبت (بدل البعض) ، ثبت (بدل الاشتغال) لأنه مشبّه به ، إذ عدوا وصفَ الشيء كالجزء منه .

وقد يكون فيه (بدل الإضراب والغلط) نحو : إن تُطعمَ زيداً تَكسُهُ أَكْرَمَكَ .

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولك : إن تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ ، بجزم «تَسْأَلْنَا» . فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل الآخر تفسير له ، وهو هو - يَعْنِي ماتقدّم في بدل الشيء من الشيء - والسؤال لا يكون الإتيان (٣) .

قال : ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ، ثم يتدارك (٤) .

وقال بعد : فلو قلت : إن تَأْتِنِي أَتِكَ أَقْلُ ذاك - كان غير جائز (٥) ، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تُجيزه على ما جاز عليه «تَسْأَلْنَا» (٦) .

---

(١) صدره :

\* ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا \*

وتقدم الاستشهاد به

(٢) الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) المرجع السابق ٨٧/٣ ، وعبارته «ثم يتدارك كلامه» .

(٥) في الأصل «كان جائزا» وهو سهو من الناسخ ، وصوابه من الكتاب ، ونسختي (س ، ت)

(٦) الكتاب ٨٧/٣ .

فهذا نصٌ بجواز (بدل الغلط والنسيان) وجواز (بدل الإضراب) أولى .  
فإذا ما مثَّل به الناظم غيرُ خارج عن أنواع البدل ، وأنواع بدل الاسم  
جارية في بدل الفعل ، وليس الأمر كما تقدم للسِّيْرافي<sup>(١)</sup> ، فإطلاقه صحيح  
أيضا ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ٢٢٩ .

## النداء

(النداء) بالكسر، ويقال : بالضم، وهو تصويْتُك بمنْ تريد إقباله عليك لتخاطبه، بحرفٍ من الحروف الموضوعة لذلك، هذا أصله.

وقد يُنادى مَنْ لا يُراد إقباله، ولكن على وجه التفجُّع عليه.

وقد تُستعمل في التعجب هذه الحروفُ أو بعضها، لا لقصد

٢٢٠  
٣

الإقبال، كما سيُذكرُ إن شاء الله / في موضعه.

وابتدأ الناظم - رحمه الله - أولاً بالتعريف بحروف النداء، وهي

أدوات التَّصْوِيرِ بالمنادى.

ولما كان (المنادى) ينقسم قسمين : قريب منك وبعيد - وضع لكل

قسم منها ما يخصه.

وعرَّف الناظم أولاً بالقسم الذى يُستعمل للبعيد فقال :

وللمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاعِيَا

وَأَيُّ وَأَكْـَـذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَالْمِنْ نُدْبُ

أَوِيَا وَغَيْرُ وَالِدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

(النَّاءُ) هو البعيد، نَأَى فلان يَنَأَى نَأًياً، إذا بُعد، وأراد (النَّائِي)

بالياء، ولكنه نَقَصَه للضرورة، كما قال<sup>(١)</sup>:

\* وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ \*

وهو في نظمه كثير.

(١) هو الأعشى، وتقدم الاستشهاد بالبيت في باب «العطف» وعجزه :

وَيَعْدُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادِ

ويريد أن (المنادى) البعيد له أدوات يُنادى بها، وهى خمس : (يَا) وهى أمُّ الباب، ولذلك تُستعمل حيث لا يُستعمل غيرها من أخواتها، فيُنْدَبَ بها مع (وَا) ولا يُنْدَبَ غيرها معها، وقد ذكر ذلك، وأيضاً لا يقع في باب «الاستغاثة» «والتعجب» غيرها. و(أَيُّ) وهى مقصورة غير ممدودة، على ما أتى بها النظم مثل (كَيُّ) هذا نُقِلُ سيبويه والجمهور من البصريين<sup>(١)</sup>.

وحكى المؤلف عن الكوفيين مدُّ (أَيُّ) نقلاً عن العرب، وهذا، وإن كان، فقليل، لذلك لم يعتد به هنا.

وما ذكّر من أن (أَيُّ) للبعيد هو أيضاً مذهب جمهور البصريين، فإنه نُقِلَ عن العرب، وقد نُقِلوا أن وضعها لنداء (البعيد) فهو المقبول ولا يُعارض بقياس وذهب طائفة إلى خلاف ذلك، إلا أنهم فرقَتان، فمنهم من رأى أنها لنداء (المتوسّط) وهو منقول عن ابن برّهان<sup>(٢)</sup>. وإليه ذهب ابن أبي الرّبيع<sup>(٣)</sup> وبعض تلامذته.

ومنهم من جعلها لـ (القريب) كالهمزة اعتباراً بكون الصّوت بها قصيراً، وإليه مال الجوهريّ في تفسير هذه الأداة<sup>(٤)</sup>، وهو رأى الجزولي في كُرّاسته<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٢٢٩/٢.

(٢) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن برّهان العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب (ت ٤٥٦هـ).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) قال الجوهريّ في الصحاح (أيا) : «وَأَيُّ : مثال (كَيُّ) حرف ينادى به القريب دون البعيد».

(٥) الكُرّاسة : الجزء من الكتاب، وإضمامة من الورق تُهَيَّأ للكتابة فيها، والجمع : كراريس، وكراسات، وكراس. ويقصد بكراسة الجزولي مقدمته في النحو.

ونقله ابن مالك في «الشرح»<sup>(١)</sup> عن المبرد، ولم آر مذهبه في كتابه «المقتضب»<sup>(٢)</sup> إلا كمذهب سيبويه والجمهور، فانظر من أين نقله؟! و ( أ ) مما نقله المصنف عن الكوفيين، واعتمد عليه، لأن الثقات رووه عن العرب، ورواية العدل مقبولة<sup>(٣)</sup>. وحكى ذلك أيضا عن الأخفش، وذكره ابن الأنباري في «الزاهر».

و(أيا) منقولة مشهورة، و(هيا) كذلك، وكأنها في الأصل (أيا) فأبدلت همزته هاء، كما قالوا في (أراق) : هراق، وفي (إياك) : هياك، ونحو ذلك.

وعلى هذا لم يكن ينبغي أن يعدها في جملة الحروف لأن ذلك تكرار، غير أنه ربما وقف مع ظاهر الأمر، من عدم الإبدال، وساعده عليه قاعدة التصريف أنه لا يدخل في الحروف ولا ما أشبهها، كما قال<sup>(٤)</sup>:

\* حَرَفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى \*

فوقف مع الأصل، وعدّ (هيا) وضعا آخر؛ إذ لم يقم عليه دليل على الإبدال، وهو ظاهر.

فاذا تقرّر هذا، فمثال (يا) يأيها الرجل، يأيها الناس.

ومثال (أى) موجود في الأحاديث «أى ربّ» وأنشد الزجاجي قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

\* أَلَمْ تَسْمَعِ أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى \*

(١) شرح التسهيل الناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٢) انظر : ص ٢٣٣/٤.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٤) قال ذلك أول «باب التصريف» من الألفية، وبعده : وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢٣/١، وجمل الزجاجي ١٦٨، والمغنى ٧٦، والهمع ٣٥/٣، والدرر ١٤٧/١، وعجزه : \* بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لِهْنٍ هَدِيرُ \*

ورونق الضحى أوله، وكذلك رونق الشباب أوله وطراوته وهدير الحمام أو الإبل - الصوت الذي يردده في حنجرتة. ويروى «هديل» والهديل صوت الحمام

ومثال (i) / قولك : أزيد، ولم أجد فيه سماعا.

ومثال (أيا) :

\* أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ \* <sup>(١)</sup>

ومثال (هيا) ما أنشده ابن جني من قول الشاعر <sup>(٢)</sup>:

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا

وَيَقُولُ مِنْ طَرَبٍ : هِيََا رَبًّا

وقال ابن الطُّرَيْيَّة <sup>(٣)</sup>:

هِيََا رَبِّ سَقِ لِي مِنْ هَوَاهَا مَنِيَّتِي

بَحْوَلِكِ يَدْخُلُ حُبُّهَا مَعِيَ الْقَبْرَا

وأما الذي قال الناظم فيه إنه (كالتأني) وليس به في الحقيقة، فهو

الذي يُعَبِّرُ النحاة عنه بالبعيد حُكْمًا، وهو الذي يكون قريبًا، لكنه يُعَامَلُ

معاملة البعيد، لأمرٍ يَقْتَضِي ذلك. وذكر سيبويه لذلك أسبابًا ثلاثة <sup>(٤)</sup>:

(١) الشعر لذي الرمة، ديوانه ٦٢٢، وسيبويه ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٢/١، وابن الشجري ٣٢٠/١، وابن يعيش ٩٤/١، ١٩٩/٩، والإنصاف ٤٨٢، والهمع ٣٥/٣، وشرح شواهد الشافعية ٣٤٧ وعجزه:

\* وَبَيَّنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٌ \*

والوعساء : رملة لينة. وجلال : موضع. والنقا : الكثير من الرمل. يريد أن الشبه بين أم سالم وبين هذه الظبية قريب جدا، حتى إنه لم يستطع إدراك الفرق بينهما، فاستفهم عن ذلك، مبالغة في التشبيه.

(٢) الخصائص ٢٩/١، والمغنى ٢٠، واللسان (هيا) وقبله :

وحديثها كالقطر يَسْمَعُهُ راعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبًا

وأصاخ : استمع وأنصت للصوت. والحيا : المطر، لإحيائه الأرض. وقيل : الخصب، وما يحيا به الأرض والناس.

(٣) لم أجده في شعره المطبوع.

(٤) الكتاب ٢٣٠/٢.



أحدها : أن يكون المنادى مُعْرِضاً عنك، بحيث ترى أنه لا يقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويدخل هاهنا العاقل، فتقول : يا زيد، وأياً زيد، وهو بحضرتك، إلا أنه مشغولٌ عنك بأمرٍ استغرق بآله عن إجابتك سريعاً، أو غافلاً عنك وعن ندائك إيّاه.

والثاني : أن يكون نائماً مُسْتَنْقِلاً، بحيث لا يجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدّ الصوت، فتفعل ذلك، فتقول : يارجل، ويانائم، رجاء أن يستيقظ فتخاطبه.

والثالث : قصد التوكيد، وذلك أن يكون المنادى مُقْبِلاً عليك، قريباً منك، لكنك أكّدت نداءه لأمرٍ عراك، فناديته نداءً البعيد، فقلت : يا زيد، يا أخى، لِيَسْتَبِقَ إلى إجابتك.

فهذه المواضع مما عومل فيها القريبُ معاملةً البعيد.

ثم أتى الناظم بالقسم الثاني وهو الدّانى، أى (القريب) وأتى له بأداة واحدة وهى الهمزة، فقال: «للدّانى» يعنى الذى يُنادى به الدّانى، فتقول : أزيدُ افعل.

\* أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأْنَى خَمِرٍ \* (١)

---

(١) لامرئ القيس، ديوانه ١٥٤، والمقتضب ٢٣٤/٤، وابن الشجرى ٨٠/٢، والهمع ٤٠٨/٤، والدرر

١٠٤/٢، ١٩٧، والأشمونى ٣٢/١، والعيني ٩٥/١

وبعده : وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

وحار : ترخيم حارث. والخمر : الذى خالطه داء أو حُبّ، وأصله من الخمر - بفتحتين - وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غيره. ويعدو على المرء : يصيبه وينزل به. وما ياتمر : ما يهيم به ويعزم عليه. والشطر الأخير مثل سائر. انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٧٠، ٣٠٢.

\* أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ \* (١)

ولم يقل هنا : أو كالدَّانِي، كما قال في القسم الأول : «أو كالثَّانِي» لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء (القريب) بالهمزة، فإن العرب لاتنادى (البعيد) نداءً القريب، كما تنادى القريب نداءً البعيد.

قال سيبويه (٢): وقد يَسْتَعْمَلُونَ هذه التي للمَدِّ - يعنى أدوات البعيد - في موضع الألف - يعنى للقريب - ولا يَسْتَعْمَلُونَ الألف في هذه المواضع التي يَمْدُونُ فيها.

ثم قال : (وَوَالِمَنْ نُدِبَ أَوْيَا) يعنى أن (وا) تُسْتَعْمَلُ في نداء (الْمَنْدُوبِ) وهو المذكور تَوَجُّعًا منه أو تَفَجُّعًا عليه، بلفظ يدل على المعنى دلالة مُنْبِهَةٌ على عُدْرِ النادب في نُدْبَتِهِ نحو : وَآ مَنْ حَقَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهُ.

وكذلك (يا) المتقدِّمة الذكر، تُسْتَعْمَلُ للمندوب أيضا كقول جرير (٣):

\* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمْرَا \*

وما أشبه ذلك.

(١) من معلقته، وهو من شواهد ابن الشجرى ٨٤/٢، ومغنى اللبيب ١٢، والتصريح ١٨٩/٢، والهمع ٣٤/٣، والدرر ١٤٧/١، والأشمونى ١٧٢/٣، وبعده :

وإن كنت قد أزمعت صرمتى فأجملنى

والتدليل والدُّلال : أصله أن تظهر المرأة الجراة على زوجها، كأنها تخالفه ومابها من خلاف. يقول لها : كفى بعض تلكك عنى، وأقلنى منه. وأزمت : عزمت. وصرمتى : قطيعتى وهجراننى. وأجملنى : اعتدلى وانتدى.

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢.

(٣) ديوانه ٣٠٤، والمغنى ٣٧٢، والهمع ٧٠/٣، والدرر ١٥٥/١، والتصريح ١٦٤/٢، والأشمونى ١٣٤/٣، ١٦٧، ١٦٩، والعينى ٢٢٩/٤، وصره :

حَمَلْتُ امْرَأً عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ

يرثى عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه، وقبله :

نَعَى النِّعَاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَاخِرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَعَاطَمَا

فإن قيل : إن (وا) يَعدّها النحويون في قسم ما يُنادى به البعيد،  
لكنه بُعدٌ حكْمى، والناظم أخرجها عن كلا القسمين، فكان حقه أن يَعدّها  
مع أخواتها.

فالجواب : أن حقيقة (وا) في المندوب ليست على النداء بها، وإنما  
أتى بها أداة لمدِّ الصوت بذكر المندوب لالينادى؛ إذ كان النداء تصويته  
بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، وهذا المعنى في الميَّت مفقود، لكن لما كان  
للمندوب أحكام كأحكام المنادى، وأداة تشبه أداة النداء، أتى النحويون  
به في «باب النداء» لذلك.

فألوجه ما فعل الناظم من / فصله بين الأدوات تنبيهاً على فصل <sup>٢٢٢</sup>/<sub>٣</sub>  
المعاني، فكأنه جعل الأدوات ثلاثة أقسام : للمنادى البعيد قسم، ولل قريب  
قسم، ولن لا يقصد بالنداء، ولكن يصوت بذكره تفجّعاً وتوجّعاً ، قسم .  
ثم إن (يا) لما كانت للنداء حقيقةً، ووقعت في النُّدبة، وكانت في  
بعض المواضع ممّا يقع بها اللبس بين المنادى والمندوب، فلا يدرى  
المصوتُ به بـ(يا) هل هو منادى أو مندوب – تحرّز من ذلك، فأخرج (يا)  
من باب النُّدبة حيث يقع اللبس فقال : «وغيرُ والدَى اللبسِ اجتنُبُ»  
وغيرُ (وا) هى (يا) إذ لم يذكر مع (وا) : أياً، فيريد أنك تجتنب  
(يا) في النُّدبة إذا وقع بها اللبس، وتقتصرُ على (وا) فهى المختصة  
ببابها.

فإذا قلت: وأمن حفر بئر زمزماه – فجائز هنا أن تأتى بـ(يا)  
فتقول : يامن حفر بئر زمزماه، لأنه معلوم كونه مندوباً، بما لحقه آخرُ

من مدَّة النُّدْبَةِ<sup>(١)</sup>، فلا يَخْتَلِطُ بالمنادى إذا لَحِقَتْ؛ إذ لا تَلْحَقُ المنادى مدَّة النُّدْبَةِ، وإذا نَدَبَتْ<sup>(٢)</sup> ولم تَلْحَقْ فقد يكون المندوب معلوماً، فلا يَلْتَبَسُ بغيره، كما لو قال قائلٌ عند موت عبدالمطلب : يا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزمَ، فهذا الوصف مختصُّ به ، فلا يُفْهَمُ من الكلام إلاَّ النُّدْبَةُ ، بخلاف ما إذا قلتَ : يا زيدُ ، وأمامكَ مَنْ اسمه زيدُ ، فلا يتعيَّنُ مقصودك بـ(يا) أهو نداءُ زيدٍ أم نُدْبَةٌ مَنْ أُرِدْتَ نُدْبَتَهُ، ففي مثل هذا الموضع لابد من الإتيان بـ(وا) فتقول : وازيدُ، إعلماً أنَّ المراد الندبةُ لانداء مَنْ أمامك، وكذلك إذا وصلتَ كلامك، فقلت : وازيدُ الفاضلُ، على رأى سيبويه<sup>(٣)</sup> لا تَلْحَقْ هنا (يا) اللَّبس، فإن تعيَّن بقريئة أنك تَدْبُجَ جازَ لَحَاقُ (يا) في موضع (وا) وكذلك ما أشبهه.

وقوله : (وَغَيْرُوا) منصوب بـ(اجْتَنِبْ)<sup>(٤)</sup> وهو واقع على (يا) ثم لما استوفى ذكر الأدوات أخذ في ذكر ما يعرض لها من الحذف ومواضع الحذف فقال :

وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما  
جامستفائاً قد يعرَى فاعلماً  
وذاك في اسم الجنس والمشاركة  
قلٌّ ومن يمتنع فأنصر عاذلة  
فالذى بين على الجملة أمران :

أحدهما : أن حرف النداء قد يُحذف مع بقاء معناه مُراداً، لأن المحذوف معلوم.

- 
- (١) في الأصل و(ت) : «بما لحقه أخذاً من هذه الندبة» وهو تحريف، صويته من (س).  
(٢) في الأصل و(ت) : «وإذا نويت» وما أثبت من (س).  
(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٥ .  
(٤) يروى البيت «وغير» بالرفع، و«اجتنب» بالبناء للمفعول، وعليه فيكون «غير» مبتدأ، وجملة «اجتنب» خبره.

فقوله : «وَعَيْرُ مَنْدُوبٍ» وكذا وكذا «قَدْ يُعْرَى» يَعْنِي من حرف النداء، وحُذِفَ المجرور لفهم معناه، لتقدُّم مايدل عليه.

والثاني : حَصَرُ المواضع التي يجوز فيها الحذف، والتي لايجوز فيها.

وجعل مواضع منع الحذف على قسمين :

قسم يُمنع فيه باتفاق، وقسم يُمنع فيه باختلاف، أعنى في القياس.

فأما مايُمنع فيه الحذف باتفاق فثلاثة مواضع :

أحدها : المندوب، نحو : وَأَزِيدَاهُ، وَيَا عَمْرَاهُ، وإنما امتنع الحذف هنا لأن المقصود مدُّ الصوت، والتصريحُ بالبكاء، والتفجُّع والإعلام بذلك، ولذلك لحقته الزيادة آخرًا مبالغَةً في التصويت، فصار حرف النداء كالترنم / المقصود، فلو حُذِفَ الحرف هنا لكان فيه نَقْضُ الغرض، وهو  $\frac{٢٢٣}{٣}$  ممنوع.

والثاني : المضمَر، والمضمَر، في كلامه وجهان :

أحدهما : لفظه إذا كان هو المنادى، نحو قول الأَخْوَصَ اليربوعي<sup>(١)</sup> حين وفَدَ مع أبيه على معاوية - رضي الله عنه - فخطب، فوثب أبوه ليخطب، فكفَّه<sup>(٢)</sup> وقال : يَا إِيَّاكَ، لقد كَفَيْتُكَ، وقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

---

(١) انظر حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح ١٦٤/٢ .

(٢) في النسخ «كف» وما أثبتته من (الخزانة) هو الصواب.

(٣) هو سالم بن دارة، ابن الشجري ٧٩/٢، والإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢، وابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣، والأشمونى ١٣٥/٣، والخزانة ١٣٩/٢، والعيني ٢٣٢/٤، والدرر ١٥١/١ وقد حرف الأول على أوجه، أصحها «يامرُ ياابن واقع ياننتا» وانظر (الخزانة).

يا أَبْجَرُ بن أَبْجَرٍ يا أَنْتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفْنَا

وإنما لُزمت (يا) هنا لأنها إذا حُذفت لم يَبْقَ عليها دليل؛ إذ لو قلت في (يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ) : إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ<sup>(١)</sup> - لم يكن ثَمَّ دليل على أنه منادى.

والقاعدة أن الشيء لا يُحذف إلا إذا دَلَّ عليه الدليل.

وفى ذِكْرِ النازم هنا للمضمر دليل على جواز ندائه، إلا أنه لم يبيَّن : هل يُؤتى فيه بضمير النصب أو بضمير الرفع، والقياس عند المؤلف الإتيان بضمير النصب، لأنه موضع نصب بالفعل الذي نابت عنه (يا) وهو (أُنَادِي) فَوَضْعُ ضمير الرفع موضعه شاذ، فلا يُقاس عليه.

والوجه الثاني : للمضمر أن يكون بمعنى المحذوف، وهو ما كان من المنادى محذوفاً، وذلك بعد الأمر والدعاء ونحوهما، فإنه يجوز حذف المنادى هنالك قياساً.

فبعد الأمر كقراءة الكسائي : {أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ<sup>(٢)</sup>} الآية. قالوا : أراد : أَلَا يَاهَؤُلَاءِ اسْجُدُوا، وقال الراجز<sup>(٣)</sup> :

\* يادارَ سَلَمِي يا اسَلَمِي ثُمَّ اسَلَمِي \*

(١) هذه الجملة - ساقطة من الأصل و(ت) وأثبتها من (س).

(٢) سورة النمل / آية : ٢٥

وانظر في هذه القراءة : السبعة ٤٨٠.

(٣) هو العجاج، ديوانه ٥٨، والخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، والإنصاف ١٠٢، وابن يعيش ١٣/١٠،  
ولسان العرب (سم، علم) ويَعده :

بَسَمَسَمَ وعن يمين سَمَسَمَ

وَسَمَسَمَ : اسم موضع أورملة.

وقال ذو الرُّمة<sup>(١)</sup>:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَادَارَمِي عَلَى الْبَلَى  
ولا زال مِنْهُ لَا بَجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ  
وفي الدعاء، كقول الشاعر، أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>:  
يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْـــوَامِ كُلِّهِمْ  
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ  
وأنشد ابن جني وغيره<sup>(٣)</sup>:

\* يَا لَعْنَ اللَّهِ بَنِي السُّعْلَاتِ \*  
وفي التعجب، كقول امرئ القيس<sup>(٤)</sup>:  
\* فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ \*

---

(١) ديوانه ٢٩٠، وابن الشجري ١٥١/٢، والمغني ٢٤٣، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢، ٩٦/٤، ٣٦٧، والأشعوني ٢٢٨/١، والعيني ٦/٢

والبلى : من (بلى الثوب) إذا خلق. ومنهلا : منسكبا منصبا. والجراء : رملة مستوية لاتنبت شيئا والكاف خطاب لية صاحبتة. والقطر : المطر.

(٢) الكتاب ٢١٩/٢، وابن الشجري ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والإنصاف ١١٨، والهمع ٤٥/٣، ٣٦٧/٤، والحماسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣

يدعو على سمعان جاره بلعنة الله والناس جميعا، لأنه جار لم يرع حق الجوار.

(٣) الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٤١، واللسان (نوت، سين) والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري أحد شعراء الجاهلية، ويَعْدُهُ :

عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَّارَ النَّاتِ غَيْرِ أَعْقَاءَ وَلَا زَكِيَّاتِ

وَالسُّعْلَةُ : ساحرة الجن، أو الغول. ويقال للمرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سينة الخلق : سعللة، على التشبيه. والنات وأكيات : أصلها : الناس وأكياس، فأبدلت السين تاء.

(٤) من معلقته، وصدره :

\* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئَتِي \*

والبيت من شواهد المغني ٥٨٦/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والعيني ٨٦/٤

وهذا كثير.

فهذا النوع لا يجوز فيه حذف الحرف، لأن في بقائه دليلاً على المحذوف، فلو حُذِفَ الحرف مع المنادى لم يبق ما يدل على المحذوف، فلم يَجْزُ ذلك.

والموضع الثالث : المستغاث، نحو : يا زَيْدُ، ويا لَهَّ لِلْمُسْلِمِينَ. وإنما لم يَجْزِ الحذف هنا لِمَا يُوَدَّى إليه من نقض الغرض؛ إذ كان القصد في (الاستغاثة) مدَّ الصوت، لأنه موضعُ تأكيدٍ واجتهادٍ في الاستصراخ والتصويت، لأنه المستغاث عندهم كالبعيد أو كالغافل، فالحذفُ نقيضُ هذا، فمنعوه، وعلى هذا المواضع نَبَّه بقوله : «وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما جَامُسْتِغَاثًا قَدْ يُعْرَى» وقصر لفظ «جاء» على قول من قال : جَآيَجِي، وسَا يَسُو<sup>(١)</sup>، وهو قليل، أدَّاه إليه الاضطرارُ الشَّعْرَى.

وإذا تعيَّن له ما يُمنع فيه حذفُ حرف النداء مطلقاً - دلَّ على أن ما عدا ذلك يجوز فيه الحذف، وهو الذي قال : «وغيرُ كذا قد يُعْرَى» تقول : زيدُ افعلْ كذا، وفي القرآن : {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا<sup>(٢)</sup>}. {رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ<sup>(٣)</sup>}. {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا<sup>(٤)</sup>}. {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ النَّقْلَانِ<sup>(٥)</sup>}. وما أشبه ذلك.

---

= ومعناه : أنه لما نحر ناقته صارت هذه تحمل رحله، وتلك تحمل الطنفسة التي توضع فوق الرجل ، فعجب لصنيعهن. وروى عن الأصمعي أنه قال : عجب لما فعل من عقر ناقته حتى اضطر إلى حمل رحلها على ناقة أخرى، كأنه سقه نفسه لذلك.

(١) انظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

(٢) سورة يوسف / آية : ٢٩.

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢.

(٤) سورة الحديد / آية : ١٠.

(٥) سورة الرحمن / آية : ٣١.



٢٢٤ / وإن / ٣  
 وجه الحذف ظاهر، وهو العلمُ بالمحذوف، مع كون المنادى - وإن /  
 بُعد - قد جعل بمنزلة من هو بالحضرة، مُقْبِلٌ على من يناديه، لاشاغل له  
 عنه، فكان ترك التصويت به تركاً لما ينوب منابه، وهو القصد والإقبال ،  
 لأنه كافٍ بالنسبة إلى المُقْبِلِ الحاضر. وعلى العمل على الحصر الذي ذكر  
 يُعْتَرَضُ بأمرين :

أحدهما : أن (التعجب) الجارى مجرى (الاستغاثة) حكمه في  
 امتناع الحذف حكم الاستغاثة، فالتعجب منه لا يُحذف معه الحرف ، كما  
 لا يُحذف مع المستغاث، فتقول : يا لِّلْعَجَبِ، ويا لِّلْمَاءِ، ويا لِّلْفَلَيْقَةِ<sup>(١)</sup>، كما  
 سيأتى إن شاء الله - ولا يُحذف الحرف لأنه نَقْضُ الغرض - كما تقدم -  
 في الاستغاثة، وحصره يقتضى جواز الحذف هنا، وهو غير صحيح.  
 والثاني : أن لفظ (الله) إذا نُودى لا يُحذف الحرفُ معه، فتقول :  
 يا أَللهُ، ولا تقول : الله، فإن العرب التزمت فيه الإتيان بالحرف، وكلامُ  
 الناظم لا يقتضى ذلك البتة.

وأمرٌ ثالث، وهو أن ماحِكٍ له من المناديات بحكم الغافل  
 المتراخى، الذى يُجْتَهِدُ في التصويت به والقصد إليه، لا يُحذف منه حرف  
 النداء، ولذلك ينادى نداءً البعيد وهو قريب، فإذا كان كذلك - وكان قصدُ  
 الحذف أن المنادى معبودٌ في عداد الحاضر المُصْغَى إليك - كان الجمع  
 بين الحذف والحكم للمنادى بحكم المتراخى الغافل جمعاً بين المتنافيين،  
 وهذا الوجه مفهوم من كلام سيبويه في تعليل المنع في المستغاث  
 والمتعجب منه.

(١) الفليقة : الداهية والأمر العجب، وهو من أمثال العرب وكلماتهم السائرة.

(قال : وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم مُتَرَاخٍ أو غافلٌ، والتعجبُ كذلك<sup>(١)</sup> ويدخل هنا المستغاث والمتعجبُ منه<sup>(٢)</sup>) والمندوب.

فكان الأولى به أن يتم هذا الموضع ليرتفع الإشكال، ويَزُول الإبهام. وقد تحرَّز في كتاب «التسهيل» فأخرج اسم (الله) والمتعجبُ منه، ولم يذكر هذا الوجه الثالث<sup>(٣)</sup>.

والجواب عن الأول : أن التعجب جارٍ مجرى الاستغاث في أحكامه، ومعناه يُجامع معناه، فكانه سَكَت عنه لدخوله تحته، أو لقياسه عليه عند الناظر. وعن الثاني : أن لفظ (الله) ليس بجارٍ على القياس في أحكام كثيرة، منها هذا، بل له خواصٌ في كلام العرب لا يَنْتَظِمُها أصلٌ، عُدَّت نحواً من خمسَ عشرةَ خاصَّةً، فلا ينبغي أن يُعترض به، لأنه معدود في جملة المسموعات بحسبها، فلا ضررَ عليه في ترك ذكره.

وأما الثالث : فلم يذكره غيره في معرض التَّأْصِيل، كما ذَكَرَ المستغاثَ والمندوبَ وغيرهما، لأنه أَشَدُّ تَعَلُّقاً بعلم المعاني والبيان منه بعلم النحو، وكثيراً ما يُخَيَّرُ النحويون بين أمرين أو أَكْثَرٍ لِيُخَيَّرَ الْبَيَانِيُّونَ بينها؛ بل يوجبون أوجهَ التخيير، كلُّ وجهٍ في سِيَاقٍ يَخْتَصُّ فيه، لا يدخل فيه الآخر.

ولقد أَدْخَلَ المتأخرون، ومنهم ابن مالك، في النحو أشياء، علمُ البيان أخصُّ بالنظر فيها من علم النحو، وقد مرَّ منها أشياء نُبِّهَ على بعضها، وكان الأولى أن لا يُفعل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، وكان الوجه الثالث من هذا القَبِيل، لم يتمكَّن الاعتراضُ به ، والله أعلم .

(١) الكتاب ٢/٢٣١.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) التسهيل : ١٧٩.

والقسم الثاني : من قِسْمَيَّ مواضع منع الحذف مافيه / اختلاف  $\frac{٢٢٥}{٣}$

وهو ضربان :

أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة، وكلاهما يجوز عند الناظم فيه الحذف، لكن قليلاً، وهو قوله : «وذاك في اسم الجنس والمُشارِ لَهُ قَلٌّ» الإشارة بـ(ذاك) إلى التعرّي المفهوم من قوله : «قَدْ يُعْرَى» كأنه قال : والتعرّي في كذا قَلٌّ، وهو كقوله تعالى : {وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} <sup>(١)</sup> أى يَرْضَ الشكرَ لكم.

فأما اسم الجنس : فهو قليل كما قال، نحو : رَجُلٌ أَفْعَلُ كَذَا،

تريد :

يارجلُ، وفي الحديث «اشْتَدَّى أَرْزَمَةٌ تَنْفَرَجِي» <sup>(٢)</sup> وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى عليه السلام : «تَوْبَى حَجَرٌ» <sup>(٣)</sup> يريد : يا أَرْزَمَةٌ، ويا حَجَرٌ. ومن كلام العرب في مثل : «افْتَدَّ مَخْنُوقٌ» <sup>(٤)</sup> و «أَطْرَقَ كَرًا» <sup>(٥)</sup>

(١) سورة الزمر / آية : ٧.

(٢) الجامع الكبير ١١١/٨، وعزاه للديلمي والقضاعي.

(٣) البخاري (كتاب الغسل) باب من اغتسل عريانا - فتح الباري ٣٨٥/١، ومسلم - كتاب الحيض ٢٦٧/١.

(٤) المستقصى للزمخشري ٢٦٥/٨

ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٥) المستقصى ٢٢١/٨، واللسان (طرق، كرا)

والكَرَّ : لغة في الكَرْوَان، بالتحريك، وهو طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن، يكون بمصر مع الطيور الداجنة. وجمعه كَرْوَان - بالكسر والإسكان - وكراوين.

وقال بعض علماء اللغة : إن (كرا) ترخيم (كَرْوَان) وانظر اللسان (كرا)

والإطراق : أن يطأطأ عنقه، ويشخص بصره نحو الأرض.

يقال للكرى<sup>(١)</sup> إذا صيد: أطرق كراً أطرق كراً، إن النعام في القرى<sup>(٢)</sup>. وقالوا :  
«أصبح ليل<sup>(٣)</sup>»، قال بشر<sup>(٤)</sup>:

فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبَحَ لَيْلٌ حَتَّى  
تَجَلَّى عَنْ صَرِيْمَتِهِ الظَّلَامُ  
وَأُنْشَدَ سِيْبُوِيَهَ لِلْعَجَّاجِ<sup>(٥)</sup>:

\* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي \*

(١) في الاصل و(ت) «يقال للكرى» وما اخترته من (س) لأن الكركي طائر آخر غير الكروان.

(٢) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طرق، كرا)

وقد جرت عادة العرب أن يشبهوا الكراوين بالأذلة، والنعام بالأعزة. ومعنى المثل : تطأ طأ  
واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول أعناقاً، وهو النعام، قد صيد وحمل من البدو إلى  
القرى.

ويضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الذي لا يشبهه وأمثاله الكلام فيه، فيقال له : اسكت  
ياحقير فإن الأجلء أولى بهذا الكلام منك.

وقال بعضهم : يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

(٢) المستقصى ٢٠٠/١.

قال الزمخشري : «قالت امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مفركاً، فبرمت به، فما زالت تقول :  
أصبحت يافتي، فيأبى القيام، فاستعطفت الليل لفرط ضجرها. يضرب في استحكام الغرض من  
الشيء».

(٤) ديوانه ٢٠٥، واللسان (صرم)

يصف ثورا . والصريمة : قطعة ضخمة من الرمل تنصرم عن سائر الرمال. وجمعها : صرائم.  
وقوله : «عن صريمته» يعنى الرملة التي فيها هذا الثور. والمعنى أن الثور لما طال عليه الليل مما  
هو فيه من البرد تمنى أن يأتي الصباح، وينقضي الظلام، وكان لسان حاله يقول : «أصبح ليل»  
وهو مثل سائر.

(٥) الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، وديوانه ٢٦، والمقتضب ٢٦٠/٤، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش  
١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشعوني ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢

يخاطب امرأته، يريد : يا جارية. وعذير الرجل : ما يرومه ويحاوله مما يعذر عليه إذا فعله.

وذلك أنه كان عزم على سفر، فكان يرم رحل ناqqته، فقالت له زوجته : ما هذا الذي ترم فأجابها  
بهذا الشعر.

أراد : ياجارية.

وأما في اسم الإشارة فقال ذو الرمة<sup>(١)</sup>:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا فِثْنَةٍ وَغَرَامُ

أراد : بمثلك يا هذا، وأنشد المؤلف قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

ذِي دَعَى اللُّومَ فِي الْعَطَا

ءِ فَإِنَّ اللُّومَ يُغْرِى الْكَرَامَ بِالْإِجْزَالِ

يريد : يا ذى دعى اللوم، وأنشد أيضا<sup>(٣)</sup>:

لَا يَغُرَّنْكُمْ أَوْلَاءُ مِنَ الْقَوُو

مِ جُنُوحٍ لِلسُّلَمِ فَهُوَ خِدَاعُ

وأیضا فاسمُ الإشارة يشبه العلم في كونه معرفة مفرداً غير مضاف ولا

شبيه به، فكما يجوز أن يقال : زيدٌ أقبل، كذلك يقال : هذا أقبل.

هذا كله ممَّا يسوِّغ جريانَ القياس، وجوازَ الحذف مع هذين النوعين، لكنه

قليل، فلذلك قال : «وذاك في اسم الجنس والمُشار له قَلٌّ»

---

(١) ديوانه ٥٦٣، والمغني ٦٤١، والهمع ٤٤/٣، والتصريح ١٦٥/٢، والأشمونى ١٣٦/٣، والعيني ٢٣٥/٤، ويروى «لوعة وغرام»

وهملت العين : فاضت وسالت. والضمير في «لها» يعود على أطلال مي صاحبته. والفتنة : الابتلاء والاختبار، والعذاب. واللوعة : وجع القلب من مرض أو حب أو حزن. والغرام : العذاب الأليم الملازم، والتعلق بالشيء تعلقا لا يستطاع التخلص منه.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

وقد تقدم أن القلة في كلامه تُشعر عنده بجريان القياس على ضَعْف.  
ثم نبّه على الخلاف وترجيح الجواز بقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» .  
الضمير في «يَمْنَعُهُ» عائد على (التعري) المفهوم من «يُعَرِّى» وفي «عَاذِلَهُ»  
عائد على «مَنْ» والعاذل : اللأثم، يقال : عَذَلْتُهُ أُعَذِلُهُ عَذْلًا، بالتسكين، والاسم :  
العَذْل بالتحريك.

يريد أن من النحويين من منع حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار  
له ، وهو حقيق بأن يُعذل ويُلام على منعه، ويُنصر من يَعْذِلُهُ والخلاف منقول بين  
البصريين والكوفيين<sup>(١)</sup>، فرأى البصريين منع القياس في هذين النوعين، ورأى  
الكوفيين الجواز، وإليه صَغُو النازم<sup>(٢)</sup> لقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» وقد  
تقدم ما احتج به الكوفيون<sup>(٣)</sup>.

إلا أن النازم فارق الكوفيين بوجه ما، لأنهم يُجيزون الحذف مطلقاً، وهو  
إنما أجازَه على قِلَّة اعتباراً بقلة السماع كما تقدم، وجنوحاً إلى عبارة  
سيبويه في ذلك، إذ قال على ما ثبت في النسخة الشرقية<sup>(٤)</sup> : «وقد تُحذف (يا) من  
النكرة في الكلام ضعيفاً»<sup>(٥)</sup>. ثم أتى بالشواهد. ثم قال : وليس هذا بكثيرٍ ولا  
قَوِيٍّ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر : الهمع ٤٣/٣، وابن يعيش ١٥/٢، ١٦.

(٢) الصغُو - بالفتح والإسكان - الميل، يقال : صَغَا إلى القوم، يَصْغُو، إذا كان هواه معهم.

(٣) انظر : ٢٤٧ - ٢٤٩ .

(٤) في الأصل «الشريفة» وهو تحريف، وصوابه من (س، ت) ولعله يقصد بقوله : «والنسخة الشرقية»  
نسخ الكتاب ببلاد المشرق، لا النسخ التي كانت سائدة ببلاد الأندلس، وهي بلاده.

(٥) الكتاب ٢٣٠/٢، ولفظه «وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر».

(٦) الكتاب ٢٣١/٢.

وعادة الناظم في كثير من المواضع أن يعتمد على استقراء نفسه  
من غير / تقليد لغيره، لأنه نصب نفسه منصب الاجتهاد المطلق.

٢٢٦  
٣

وقد استدل من منع الحذف هنا أو استضعفه بأن حرف النداء  
صار مع (الرَّجُل) و(هذا) كأنه بدل من (أَيُّ) حين لم تذكرها معهما، لأن  
(أَيًّا) في النداء لا توصف إلا بما فيه الألف واللام، أو باسم الإشارة،  
وذلك لازم في (أَيُّ) إذا قلت : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا، فَلَمَّا لزمتهما على  
هذا الحال ثم استغنى عنها بتعريف القصد والإشارة، وكان المعنى  
واحداً - صارت (يا) كأنها عوض من (أَيُّ) هذا معنى تعليل سيبويه<sup>(١)</sup>  
على ما فهمه ابن خروف.

وهو يدل على أنه تعليل السماع، ألا ترى أنه لم يجعله، أعنى  
حرف النداء، بدلاً من (أَيُّ) إلا بعد الاستقراء، إن الأمر كذلك، وأن لا  
مخالف له ولا معارض.

وابن مالك يقول : إن المعارض القياسي قد ثبت، فلا يعتد بذلك  
التعليل في منع الحذف.

ووجه السيرافى المنع بأن (الرجل) كان تعريفه بالألف واللام،  
فلا يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبقىته على التعريف إلا بعوض.

---

(١) حيث يقول في الكتاب ( ٢ / ٢٣٠ ) : «ولا يحسن أن تقول : هذا، ولا رجل، وأنت تريد :  
يا هذا، ويارجل، ولا يجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذي ينبئ به لزم المبهم كأنه صار  
بدلاً من أي حين حذفته، فلم تقل : يا أيها الرجل، ولا يا أيها، ولكذك تقول إن شئت :  
من لا يزال محسناً افعل كذا، لأنه لا يكون وصفاً لأي » .

وأيضا : فما فيه الألف واللام يتعرّف بالعهد، فإذا أردنا تعريفه بالإشارة نُقدّم قبله مُبهمًا، ويصير ما فيه الألف واللام صفةً له ، حتى يختلط به ، ويصير للإشارة ، كهذا الرَّجُل، و( ياأيُّها الرَّجُل ) مِنْ هذا<sup>(١)</sup>.

فإذا قلنا : يارجل، فقد جعلناه مكان (ياأيُّها الرَّجُل) فلا يحسن حذف حرف النداء مع حذف (أيُّها) والألف واللام، فيكون إجحافًا<sup>(٢)</sup>.

هذا ما قال في اسم الجنس، وهو مبني على أن السماع كذلك كما تقدم، فلا حجة فيه.

وأما (هذا أقبل) فإنما قُبِح الحذفُ معه، لأن الإشارة إنما تقع للمخاطب إلى غير المخاطب [فإذا ناديت بالإشارة إلى المخاطب في النداء فلا بد من (يا) ليعلم المخاطب]<sup>(٣)</sup> أنك تشير إليه وأيضاً فقال المازني : إن (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فإذا ناديتَه ذهبَتْ منه تلك الإشارة، فعُوِّضَ من ذلك التنبيه<sup>(٤)</sup>، وهذا أيضاً فيه نظر.

أما الأول فيقال : هذا لازم في العَلَم، لأنه موضوع على الغيبة، فإذا ناديتَه فقد أقمته في مقام الحضور، فلا بد من (يا) ليعلم السامع أنك تناديه، ولمَّا لم يلتزموا ذلك في العَلَم مع وجود مثل مافي اسم الإشارة - دلٌّ على أنهم لم يعتبروا ما قال.

وأما قول المازني فردّه ابن خروف بأنه يلزم مثله في الأعلام، لأنها قد انقلبت إلى حُكْم الحَضْرَة، كما انقلب اسمُ الإشارة عنها إلى حكم الحَضْرَة، ودخلها من المعنى ما لم يكن فيها قَبْلُ، فينبغي أن يلزمها (يا).

(١) في شرح السيرافي «كقولنا : مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، وجاعني هذا الرجل، وفي النداء : ياأيُّها الرجل هذا الباب فيه».

(٢) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س).

(٤) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).



قال : وكذلك علته في (الرُّجُل) - قال <sup>(١)</sup> : ماكان <sup>(٢)</sup> أصله أن يعرف في النداء بالالف واللام ، وهو معرفة ، عوَّض منها لزوم التنبيه - فاسدٌ أيضاً ، لأن لزوم التنبيه ليس بالحرف ، وقد حذف الحرف وبقي القصد ولزوم التنبيه.

وبقي النظر في قوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» ما هذا المنع؟ وعلى ماذا يتوجّه؟

وهو يحتمل أمرين من جهة اللفظ :

أحدهما : أن يكون متوجّهاً على ما جاء من حذف الحرف هنا في النوعين ، فكأنه / يقول : من أنكر <sup>(٣)</sup> ثبوت الحذف هنا قليلاً فانصرعاً ذلّه ،  $\frac{٢٢٧}{٣}$  وهذا الوجه أشار إليه ابن الناطم في «شرحه» <sup>(٤)</sup> «فإن كان قد وقف على إنكار مُنْكَرٍ لذلك ، فله وجّه ، ويكون الناطم قد اعتنى بالتَّنْكِيتِ على المُنْكَرِ للسمع خاصة ، فهذا ممكن إلا أنه بعيد من جهتين :

الأولى : كونه ترك التنبيه على الخلاف الشهير بين الكوفيين والبصريين <sup>(٥)</sup> ، ونَبّه على مُنْكَرٍ لسمع لا يُنَبِّني عليه حكم ، فلا يكون في ذلك كبير فائدة.

والثانية : إنكار ذلك السماع بعيد الثبوت ، وقد نقله سيبويه <sup>(٦)</sup> والثقات الأثبات.

(١) أي : قال المازني.

(٢) في الأصل (ت) «ولما كان» وليس وجه الكلام ، وما أثبتته من (س).

(٣) في الأصل «من أثبت» وهو تحريف. والصواب ما أثبتته من (س ، ت).

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ٥٦٦ .

(٥) انظر : ص ، ٢٥٠ وكذلك الهمع ٤٢/٣ ، وابن يعيش ١٥/٢ ، ١٦ .

(٦) الكتاب ٢٣١/٢ .

والثاني : أن يتوجه المنعُ على قبول القياس على ماسمَع من ذلك وإن كان قليلاً، وهذا هو الظاهرُ والموافقُ للمنقول، والجرىُّ بالقبول، والمانع هنا أهلُ البصرة كما تقدم<sup>(١)</sup>، ولم يَمنعوا المسموعَ ولا أنكروه فيما علمت، والله أعلم.

وابنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا

على الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا

تكلم هنا على ما يكون من المنادى مَبْنِيًا، وما يكون منه معرباً، وابتدأ بالذي حكمه البناء.

ويعنى أن المنادى إذا اجتمع فيه وصفان فحقه البناء :

أحدهما : أن يكون معرفاً، والتعريف هنا على إطلاقه في تعريف القَصْد وغيره.

فإنك إذا قلت : يارجلُ ، وياقائمُ ، فالمنادى هنا صار معرفة بالقَصْد، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه مُقْبَلٌ عليه بالنداء، مقصودٌ، فصار كـ(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت : يازيدُ، وياخالدُ.

فبيّن أن هذا معرفٌ، إما بما كان عليه من العَلَمِيَّة قبل النداء على رأى، وإما بالقَصْد إليه على رأى. وأياً ما كان فالتعريفُ حاصل فيه.

واحتَرَزَ بذلك من المنادى المذكور الذى يَذْكُرُه بعد، فإنه لا يَنْبِئُ؛ بل يُعَرَّبُ نَصْبًا.

والثاني : أن يكون مفرداً، كزيدٍ وعمروٍ ورجلٍ، وشبه ذلك.

والمفرد هنا أطلقه في مقابلة المضاف ، وما أشبه المضاف ، نحو : ياغلامَ

زيدٍ، وياضارباً زيداً، فإنَّ ما كان من هذا الباب يُعَرَّبُ نصباً حسبما يَذْكُرُه.

---

(١) انظر : ص ٢٥٠ .

وليس المفرد في مقابلة المركب أيضا [فإن المركب]<sup>(١)</sup> تركيب مزج حكمه حكم المفرد، فتقول إذا سَمَّيت بِبَعْلَبَك ورامَهْرُمَزْ يابَعْلَبَك، ويارامَهْرُمَزْ، هكذا مبنياً على الضم ولابد.

ولا في مقابلة المثني والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير، فإنهما على حكم البناء أيضا، فتقول : يا زِيدَانِ، ويازِيدُونِ، وياهنداتُ، ويارجالُ. فإن قلت : من أين يفهم هذا، وهو إنما أراد قيدَ الأفراد، وهو يطلق في مقابلة المركب، وفي مقابلة المثني والمجموع ، كما يُطلق أيضا في مقابلة المضاف والشبيه به، كما تقدّم في باب (لا)<sup>(٢)</sup>؟

فالجواب : أن كلامه على أثر هذا يبيّن ذلك، لأنه أتى في «قسم المعرب» بما يُظهر / أنها أصداد لما قيد هنا، فقال : «والمفرد المنكور»  $\frac{٢٢٨}{٣}$  والمُضَافَ وشبّهه أنصبُ» فالمنكورُ في مقابلة المعرف المذكور، والمُضَافُ وشبّهه في مقابلة المفرد المتقدم، فلا يقع له إشكال في أن المقصود ماذكر.

وأما المركب تركيب إسناد فحكمه الحكاية حسبما تقرّر في بابه. وينبغي أن يكون «المنادى» في كلامه بدلا من «المعرف» لانعتا له، إذ المقصود تقييدُ «المنادى» بالقيدين، وهما الأفراد والتعريف، لاتقييدُ «المعرف» بالنداء والإفراد. فالأصل أن لو قال : وابنِ المنادى إذا كان معرفاً مفردا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س) وبه تستقيم العبارة.

(٢) يقصد (لا) النافية للجنس، وانظر : ج.

وَأَمَّا أَنْ يَقْصِدَ تَقْيِيدَ الْمَعْرِفِ بِكَوْنِهِ مَنَادَى مُفْرَدًا فَبَعِيدٌ، وَيَصِيرُ قَيْدُ النِّدَاءِ حَشْوًا، لِأَنَّهُ فِيهِ تَكَلُّمٌ، وَبِأَحْكَامِهِ أَتَى، فَلَوْ قَالَ عَوْضَ ذَلِكَ :  
وَابْنِ الْمَنَادَى الْمُفْرَدَ الْمَعْرِفَا

على الذى فى رَفَعِهِ قد عُرِفَا

- لكان أُبَيِّنَ فى المقصود، وكأنه من باب تقديم النعت على أن يُعَرَّبَ بدلاً،  
نَصٌّ على ذلك فى «التسهيل»<sup>(١)</sup> واستشهد عليه بقول الله تعالى {إِلَى صِرَاطِ  
الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ} على قراءة الخفض<sup>(٢)</sup>، وذلك بشرط صحة ولاية النعت  
العامل، والشرط حاصل هنا. ثم يبيِّن على ماذا يُبْنَى فقال : «على الذى فى رَفَعِهِ  
قد عُهِدَا» يعنى أن بناءه بعد النداء على ما كان يُعَرَّبَ به قبل النداء، من حركة  
أو حرف إن كان معرباً.

ولا يريد أن نفس الحرف أو الحركة التى كان يُعَرَّبَ بها هى بعينها التى  
يُبنى عليها، لأن حركات الإعراب غير حركات البناء فى الحكم<sup>(٣)</sup>، وإن تماثلت  
فى الصورة فهى متضادة فى الحكم، كما تقدم فى بابه .

وكذلك الحروف يُعَرَّبَ بها غير التى يُبنى عليها وإن تماثلت فى الصورة.  
فإنما معنى قوله : «عَلَى الَّذِي فى رَفَعِهِ قد عُهِدَا» أى على ما يشبه ذلك،  
لكن لما كانت حركات الإعراب والبناء وحروفهما على لفظ واحد تَجَوَّزَ فى  
العبارة، وهو تقرير اصطلاحى.

(١) ليس فى التسهيل، وإنما هو فى شرحه للناظم (ورقة ١٩١ - ب).

(٢) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وحزمة والكسائى.

وانظر : السبعة : ٣٦٢، والآيتان من سورة إبراهيم عليه السلام : ١، ٢.

(٣) فى الأصل و(ت) «لما كانت فى الحكم» ولا معنى له، وما أثبتته من (س).

والمقصود أنه إن كان المفرد المعرف يُرفع قبل النداء بالضمّة يُنبئني في النداء على الضم، وإن كان يُرفع بالألف بُنَى على مثل ذلك، أو بالواو فكذا، فتنقول : يا زيدُ، ويارجلُ، فيما يظهر إعرابه وبنائه، ويا قاضي، ويا داعي، ويا فتى، إن كان ذلك تَعَذُّرٌ<sup>(١)</sup>.

كل هذا يشمله قوله : « عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا » لأن المعهود في (رجل) الضمة الظاهرة وفي (قاضي، وفتى) الضمة المقدرة، وكذلك تقول : يا زيدان، ويا عمران، ويارجلان، ويزيدون ويا خالون، وما أشبه ذلك.

وهذا هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (يا زيدان، ويزيدون) معربان لامبنيان، وكأنه على منهاج من قال من الكوفيين، وهو الكسائي، في المفرد المعرف في النداء : إنه مرفوع بغير تنوين<sup>(٢)</sup>.

ويجربى هنا الخلاف المتقدم في اسم (لا) المفرد. والخلاف في كونه معرباً أو مبنيّاً شهيد، وقد تقدم القول فيه . ويجربى ذلك هنا .

وأيضاً لو كان معرباً بإعراب الظاهر لم يكن له موضعٌ من الإعراب كسائر ما يظهر فيه الإعراب، إذ ليس له ما يطلب باللفظ والموضع معاً، وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجربى تابعه على الموضع، فلا يقال : يا زيدان العاقلان والعاقلين، ولا يا زيدُ العاقلُ / والعاقل، ولا ما أشبه ذلك، ولما  
٢٢٩  
٣ كان ذلك جائزاً دَلَّ على أن ما في اللفظ ليس بإعراب.

(١) في الأصل و(ت) «إن كان ذلك تقدر» وهو تصحيف، وما أثبتته من (س).

(٢) شرح الكافية للرضي ١٣٢/١.

قال الكسائي : وجدتُ النداءَ لأمْعَرَبَ له يصحبه، من ناصبٍ ورافعٍ وخافضٍ<sup>(١)</sup>، ووجدتهُ مفعولَ المعنى، فلم أخفضه فيشبهه المضاف، ولم أنصبه فيشبهه مالا ينصرف، ويحتمل وجهين، فرفعتهُ بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحٍ فَرْقٌ<sup>(٢)</sup>.

وهذا كله عند البصريين غير صحيح، وقد ردَّ عليه ابن الأنباري والسيرافي<sup>(٣)</sup> وغيرهما بما يطول ذكره.

وهذا كله في قسم المعرَب قبل النداء، ودلُّ على ذلك تقسيمه، وقوله : «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا»

وأما ما كان قبل النداء مبنيًا فهو الذي يذكره في قوله :

وَأَنْوَ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا

وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

يعنى أن ما كان من المناديات مبنيًا قبل النداء فالحكم فيه أن تنوى في آخره الضمة، نحو : يَاهْوَلاءِ، وَيَا مَنْ فَعَلَ كَذَا، وَيَاسِيَّوَيْهَ، يَارَقَاشِ، وَيَا أَنْتَ، وَيَا إِيَّاكَ، وما أشبه ذلك.

وإنما عَيَّن الضمُّ دون غيره لأنه لا يمكن فيه إلا تقديرُ الضم؛ إذ لا يُتَنَوَّى المبني ولا يجمع، فَيُبْنَى على الألف أو الواو.

فإن قلت : فأنت تقول : يَاهْذَانِ؟

---

(١) في السيرافي «من ناصب ولا رافع ولا خافض».

(٢) السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٣٥ - ١)

وقد نسب هذا القول ابن الأنباري في الإنصاف (٣٢٣/١) إلى الكوفيين برمتهم.

(٣) في المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الإنصاف (٣٢٤/١) والمجلد الثالث من شرح السيرافي (ورقة ٣٥ - ١).

فالجواب : أنه عنده معربٌ لا مبنيٌّ، وقد تقدم ذلك في باب الإشارة والموصول فلاجل هذا عيّن فيه تقديرَ الضم.

وأيضاً، لو كان معرباً لم يُعرب إلا بالضمّة، فلم يكن ليُبني إلا عليها، وضمير «بنوا» للعرب، وإنما عيّن تقديرَ الضم دون ظهوره، لأن آخره قد استحقّقته حركة البناء الأول أو سكونه، فلم يكن ليُنسخ بهذا البناء الطارئ.

فإذا قلت : ياهؤلاء، لم يبقَ لفظه على الكسرة السابقة، وكذلك : ياهذا، ويامنَ فعل كذا، لا يُبنى إلا على السكون، وكذلك جميعُ الباب.

فإن قلت : ثبت في «الأصول» أن الحكم للطارئ، ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى (أُمِّيَّة أو جُهَيْنَة) قلت : أُمَوِيٌّ، وَجُهَنِيٌّ، فاعتبرتَ الطارئ وهو النَّسَب، فلم تَحْفَلْ بِكَسْرِ بَنِيَّةِ التصغير المتقدّمة.

وإذا صَغُرَتْ (عَصَوِيٌّ) المنسوبَ إلى (عَصَا) قلت : عَصَوِيٌّ، فلم تَعْتَبِرْ ما فعلت في (أُمَوِيٌّ) فكنت تقول : عَصَوِيٌّ؛ بل اعتبرتَ الطارئ وحده.

وهي قاعدة نَبّه عليها ابن جنّي<sup>(١)</sup>، وهي أصوليّة كُليّة، فكان الوجه هنا أن يُبنى على الضمة، وهو البناء الطارئ، ويُهمل اعتبارُ ما قبل، كما أهملوا ماتقدم، وكما أهملوا في الأسماء المعربة أصلَ التمكن، فبنّوها وإن كان التمكن باقياً.

فالجواب : أن القاعدة صحيحة في نفسها، وما فعلوا هنا صحيحٌ لا يُخلُّ بها، وذلك أن الحكم للطارئ إذا ورد على السابق، فتزاحما على محلٍّ واحد، فلم يمكن الجمع بينهما على وجهٍ لا يُخلُّ أحدهما بالآخر في شيء - فلا بد من

(١) الخصائص ٦٢/٣ «باب في أن الحكم للطارئ».

نَسَخَ الحكم / المتقدم، لكن على وجهٍ لا يُخَلِّ به المتأخَّرُ جملة، لأنه  $\frac{٢٣٠}{٣}$  مطلوب أيضاً كالطاريّ وذلك كمسألة «التصغير» مع «النسب» لما كان كل واحد منهما يَطْلُبُ بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وحكم مخصوص، ولم يمكن اعتبارهما معاً فيه، لأن ياء النسب تَطْلُبُ في (أُمَيّ، وعُصَيّ) بتخفيف إحدى الياعين، وقلب الأخرى واواً، وبنية التصغير [تطلب بإثباتها، وعدم قلب الأخرى - تضاداً فلم يكن بد من اعتبار الطاريء بحيث لا يُخَلِّ بالمتقدم، فاعتبروا ياء النسب في: أُمَوَيّ، وبنية التصغير<sup>(١)</sup>] في : عُصَيّ، فحذفوا هناك إحدى الياعين، وقلبوا الأخرى ولم يحذفوا ههنا لالتباسه بالنسب إلى (عُصَيَّة)

وكذلك كل مسألة حُكِمَ فيها للطاريء لابد أن تجتمع مع هذه المسألة في هذا المعنى.

وأما إذا كان كل واحد من الحكمين له وجهٌ يَجْرى عليه دون إخلال بالحكم الأول فلا يَنْصَرَفُ إلا إليه كمسألتنا، فإنَّ الحركة قد يُؤْتَى بها ظاهرة وهو الأصل، ومقدَّرة حيث لا يزاحمها حركة أخرى، كالقاضي، والفتى، وقاضى ونحوها، فما ظنُّك إذا زاحمها حركة أخرى، كـ (مَنْ زِيداً ؟ ) (مَنْ زِيد؟) في باب الحكاية، فلا نُكْرُ في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أولى.

وأيضاً فشأن حركات الإعراب التساهل فيها، فلذلك يكثر تقديرها، ولا سيما عند شَغْلِ المحلِّ بحركة أخرى لازمة، وحركة البناء الطاريء في النداء تُشَبِّه حركة الإعراب، ولذلك يُعْتَبَرُ لفظُها وموضعُها، فدخلت في

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).



حكم حركة الإعراب، وَيَسْتَطْعُ هذا كله في «علم الأصول العربية» وإنما نهبتُ عليه تَبَيُّناً لمعنى كلام الناظم في تنبيهه على تقدير الضمة، وإشعار كلامه بالتَّنْكِيت على حكم القاعدة.

ثم بَيَّنَّ فائدة تقدير الضم في المبنى قبل النداء بقوله : «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدُّدًا» يعنى أنه يَجْرَى على حكم المبنى في النداء الذى كان قبله معرباً، نحو : يازيد، ويارجل، في جميع الأحكام.

وبيانُ هذه الجملة أن المنادى المبنى على الضم في النداء إذا أُتْبِعَ فإنه يجوز فيه الحملُ على اللفظ وعلى الموضع، حسبما يُذكر إن شاء الله.

وإنما جاز الإجراء على اللفظ وإن كان مبنياً لأطْرَاد البناء على الضم في ذلك الموضع، ألا ترى أنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبنىٌّ على الضم، كما تقول : كلُّ فاعل مرفوعٌ، وكلُّ مفعولٍ به مع ذِكْر الفاعل منصوبٌ، وإذا كان كذلك فالمَجْدُد البناء يَجْرَى فيه هذا الحكم نحو : يازيد الطويل، والطويل.

وأما المبنى قبل النداء فقد يَتَوَهَّم أنه لا يَجْرَى ذلك المجريمن جهة أن لفظه على غير الضم، فليس له لفظٌ يَجْرَى عليه التابع، فاحتاج إلى التنبيه على أن المبنى قبل النداء [إذا قُدِّرَ له الضم يَجْرَى بذلك التقدير على حكم المبنى في النداء المعرب قبله، ولا يَمْنَعُه البناء قبل النداء]<sup>(١)</sup> حكم البناء الحادث الآن، ولا اعتبار حركته، وهذا من باب الحكم للطارئ المذكور أنفاً، فقد أحسن الناظم في هذا التنبيه، وَقَلَ من يَنْبُئُه عليه.

وقوله : «مُجْرَى» هو بالضم لأن (يُجْرَى) مبنى من الرباعي من : أَجْرَيْتُهُ مُجْرَى كذا، أى جعلته يَجْرَى مَجْرَاهُ، وعلى حُكْمِهِ.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وبقي هنا سؤال، وهو أن يقال : في أى نوع من أنواع البناء التى ذكر الناظم / قبل هذا يدخل بناء المندى؟ وإنما قيل في بنائه : إنه أشبه الصوت كغاق وحوب<sup>(١)</sup>، أو وقع موقع المضمر، أو أشبه كاف المخاطب، وهذه ليست تشبه الحرف؟

والجواب : أنا إن قلنا : إنه إنما تكلم هناك على البناء اللازم فلا سؤال، أو قلنا : إنه أشار إلى بعض الموجبات تنبيهاً على البعض الباقي فذلك. وإن قلنا : حصر موجبات البناء بإطلاق فعلى هذا يرد السؤال. ويمكن أن يكون مبنياً لشبه الحرف، وهو كاف الخطاب المجردة عن الاسمية في نحو قولك : النجاءك، ورويدك، وأرأيتك، أو حرف الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له إن قلنا : إن كاف (لك، ورويدك) ونحوه ، أصله الاسمية ، فإن (يازيد) مقصود فيه معنى الخطاب، أو تضمن معنى حرف الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له حرف، وقد قيل. وهذا كله مما يدخل تحت ما ذكر الناظم .

ولم يبن المنكور والمضاف وشبهه - وإن كان فيه ذلك المعنى - لأن المضاف قد دخل فيه ما يرجع جانب الإعراب، وهو الإضافة المختصة بالأسماء المعربة في الغالب. والذى أشبه المضاف أجرى مجراه .

وأما النكرة فلما لحقها التنوين طالت به، فأشبهت المضاف.

وأيضاً، فإن المندى جار مجرى (قبل، وبعد) في أنهما يعربان حال إلحاق التنوين والإضافة، ويثنيان إذا لم يكونا فيه، ولذلك أيضاً بنى المندى على الضم كما بنى عليه.

(١) غاق : حكاية صوت الغراب، وحوب : صوت تزجر به الإبل، وانظر : ابن يعيش ٨١/٤، ٨٥/٤.

وقيل : إنه بُني على حركةٍ للمزيّة التي له على ما أصله البناء، ك(مَنْ، وَكَمْ) وعلى الضم لأنها حركةٌ لا تكون له إعراباً.

وما قيل في النكرة فيه نظر.

ولما أتم الكلام على قسم المبنى، وحَصَرَ أنواعه، عَطَفَ بذكر المعرب، وحَصَرَ أنواعه أيضاً، فقال :

والمُفْرَدَ المَنْكُورَ والمُضَافَ

وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

يريد أن المنادى إذا كان منكوراً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف - فهو منصوب، ليس له إلا ذاك.

فأما (المنكور) فهو الذي كان قبل النداء نكرة، ولم يكن في النداء مقصوداً قَصْدُهُ، كقول الأعمى : يارَجُلًا خُذْ بِيَدِي.

ومنه ما يقول المَذْكُورُونَ بالكُسُوف : اليومَ اذْكُرُوا اللهَ يا غَافِلِينَ.

ومنه ما أنشده سيبويه من قول عبد يَغُوثَ بن وَقَّاص الحارثي<sup>(١)</sup> :

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والخصائص ٢/٤٤٨، وابن يعيش ١/١٢٨، والتصريح ٢/١٧٦، والأشمونى ٣/١٤٠، والخزانة ٢/١٩٤، والعيني ٣/٤٢، ٤/٢٠٦.

وعرضت : أتيت العروض - بالفتح - وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران. والندامي : جمع نَدَّامان، وهو المشارب، أو المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن.

والبيت من قصيدة مشهورة هي آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني.

فَيَارَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ فَبَلَّغًا

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ الْأُتْلَاقِيَا

وأما (المضاف) فيستوى في ذا الحكم ماكان منه معرفةً بالإضافة ومالم يكن كذلك، ولا يُبَالَى بها أكانت محضةً أم غير محضة، وكان المضاف مقصوداً بالنداء أم لا، نحو: يا ضاربَ زيدٍ، ويا طالعَ جبلٍ، ويا غلامَ زيدٍ. ومنه: { رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا <sup>(١)</sup> } { يَا صَاحِبِي السُّجْنِ <sup>(٢)</sup> } وهو كثير.

وأما (الذي أشبه المضاف) فالمنادى إذا كان عاملاً في غيره نحو: / يا ضارباً زيداً، ويا ماراً بزيدٍ، ويا خيراً من زيدٍ، ويا قائماً أمسٍ، <sup>٢٣٢</sup>/<sub>٣</sub> وما أشبه ذلك من العوامل التي تتعلّق بها المعمولات، ومنه: يا حسناً وجهه، ويا قائماً أبوه، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه مُسمًى بهما نحو: يا زيداً وعمراً، وكذلك يا ثلاثةً وثلاثين، مُسمًى به، فإن لم تُسمَّ به فقولان، قولُ الفارسي: إنه مفرد معطوف على مفرد نحو: يا زيداً والرجل <sup>(٣)</sup>. وقيل: إنه جارٍ مجراه في التسمية. وإنما وجب الإعراب هاهنا للطول بالعطف، فصار كالعامل والمعمول.

فإن قلت: هل يدخل هنا في (شبه المضاف) النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مفرداً نكرة قبل النداء، نحو: يا حليماً لا يعجلُ، ويا جواداً لا يئخلُ، ويكون منه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول:

(١) سورة البقرة / آية: ١٢٧.

(٢) سورة يوسف / آية: ٣٩، ٤١.

(٣) الإيضاح ٢٣٥.

«يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ»<sup>(١)</sup> وأنشد سيبيويه لذي الرُّمة<sup>(٢)</sup>:

أَدَارًا بِحُزْوَى عَجِبَ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

إذ لم يقصد إلا دارًا واحدة، فليس بمنكُور، وكذلك ما أنشده أيضا لتوبة بن الحمير<sup>(٣)</sup>:

لَعَلَّكَ يَأْتِي سُنَانًا فِي مَرِيدَةٍ

مُعَذِّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

وقال الآخر، وينسب إلى الأخوص<sup>(٤)</sup>:

أَلَا يَأْنِخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

(١) مجمع الزوائد ١٤٨/٢.

(٢) ديوانه ٣٨٩، والكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٦/١، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشعمنى ١٣٩/٣، ١٣٢/٤، والخزانة ١٩٠/٢، والعيني ٢٣٦/٤، ٥٧٩ وحزوى : جبل من جبال الدهناء. والعبرة : الدمعة. وماء الهوى : هو الدمع، لأن الهوى سببه ويرفض : ينصب متفرقا. والترقق : أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلاؤق. والبين مطلع قصيدة يتفزل فيها بصاحبته مَيَّ.

(٣) الكتاب ٢٠٠/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، ٢١٥، والعيني ٨٦/٤.

والتيس : الذكر من المعز والظب أو الوعول إذا أتى عليه حول. ونزا : وثب وتحرك عند السفاد. والمريرة : الحبل المحكم القتل.

يتوعد زوج ليلي الأخيلية لمنع من زيارتها.

(٤) حواشي ديوانه ١٨٥، والخصائص ٣٨٦/٢، وابن الشجري ١٨٠/١، والمغني ٣٥٧، ٦٥٩، والهمع ٣٩/٣، ٢٤٠، ٤٠٨/٤، ٢٢٨/٥، ٢٧٥، والتصريح ٣٤٤/١، ٣٧٦، والخزانة ١٩٢/٢ وذات عرق : موضع بالحجاز. وهو ميقات أهل العراق في الحج. يُحْيى النخلة لأنه كان يلتقي بحبيبتة عندها. وقيل : إن النخلة كناية عن المرأة، وهى من طريف الكنايات وغريبها.

فهذا كله مما عُوْمِل فيه المفرد معاملةً المضاف للطول بالصفة، وهو ظاهر من كلام سيبويه<sup>(١)</sup>.

ويُرْشَحُّ هذا احتياجُ النكرة إلى الصفة التي تُبَيِّنُها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد، على حَدِّ (المضاف والمضاف إليه).

فالجواب : أن هذا ممكن، على أن يكون نُقِلَ إلى النداء موصوفاً، فبقي على ماكان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل، وكالمعطوف في التَّسْمِيَةِ، وتعريفُ القَصْدِ لا يَقْدَحُ في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا، لا على الموصوف وحده .

فإن قيل : يبقى فيه أمران :

أحدهما : لزومُ ذلك في المعرفة بغير النداء الموصوفةِ نحو : يا زَيْدُ الكَرِيمُ، فكُنْتَ تقول على هذا : يا زَيْدُ الكَرِيمُ ، وذلك لا يجوز. والناظم ليس في كلامه ما يعيِّن اختصاصَ ذلك بما عُرِفَ بالنداء خاصة.

والثاني : إذا سلمنا ذلك ، فإنَّ النصب جائز غير واجب؛ بل يجوز أن تقول : يارجلًا فَعَلَ كَذَا، ويارجلُ فَعَلَ كَذَا.

ومن البناء قول الأَحْوَص، أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>:

يَا دَارُ حَسْرَها الْبَلَى تَحْسِيرًا  
وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا

---

(١) الكتاب ١٨٢/٢، ١٩٩.

(٢) ديوانه ١٠٣، والكتاب ٢٠١/٢.

وحَسْرُها : غيرها وأذاها. والبلَى : القدم. وسفت : ذُرْتُ وطُيِّرْتُ. والمُور : الغبار المتردد وقيل : التراب تثيره الريح.

وأنشد أيضا للطرمّاح<sup>(١)</sup>:

يادارُ أَقْوَتُ بَعْدَ أَصْرَامِهَا

عَامًا وَمَا يَغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

وأنشد أيضا لعمر بن قنّاس<sup>(٢)</sup>:

أَلَا يَا بَيْتُ، بِالْعَلِيَاءِ بَيْتُ

وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

أفلا ترى إلى البناء مع صلاحية، مابعد المنادى لأن يجرى صفة،

وقد نصّ في «التسهيل» على هذا المعنى فقال: ويجوز نصب ماوصف

من معرف بقصد وإقبال<sup>(٣)</sup>، فأتى بلفظ «يجوز»

وكلام الناظم لا يقتضى / هنا إلا اللزوم، فقد يقال: إن هذين  $\frac{٢٢٣}{٣}$

الوجهين مانعان من أن يجرى المنادى الموصوف إذا كان مفردا مجرى  
المنادى الممتطول.

---

(١) ديوانه ١٦٢، والكتاب ٢٠١/٢، واللسان (صرم).

وأقوت: أقفرت. والأصرام: جمع صِرْم - بالكسر - وهو الفرقة من الناس ليسوا  
بالكثير.

ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لا يجدى ذلك عليه شيئا.

ويروى «وما ينيك من عامها».

(٢) الكتاب ٢٠١/٢، واللسان (بيت)

يخاطب بيتا يعيش فيه أحباب له، ويقول: لي بيت غيرك بالعلياء، ولكني أو ترك عليه لأنني  
أحب أهلك وأودهم، وبعده:

كأنى كلُّ ذنبٍ قد أتيتُ

ألا يا بيتُ قومك أبعدونى

(٣) التسهيل: ١٨٠.

فالظاهر أن ما كان من المنادى منصوباً، وهو موصوف بصفة النكرة،  
نكرة نحو ما تقدم من قوله : «أَدَارًا بِحُزْوَى»<sup>(١)</sup> وسائر النظائر، لأنه لو كان  
معرفة بالقصد والإقبال لكان لا يوصف إلا بالمعرفة.  
ألا ترى أنك لاتقول في وصف نحو : (يارجل) إلا الكريم – بالالف واللام  
– ولاتقول : يارجلًا كريمًا، أو كريمٌ.

وقد حكى يونس عن العرب : يافاسقُ الخبيث<sup>(٢)</sup>، وأخبر سيبويه : أنه  
سمعه من العرب الموثوق بهم، أعنى تعريفَ الوصف، وحمل قوله<sup>(٣)</sup> : «يادارُ  
أَقْوَت» على أن «أَقْوَت» استئنافٌ، لا على الوصف، وكذلك قوله<sup>(٤)</sup> :

\* يَادَارُ حَسْرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرَا \*

وسائر النظائر، وعليه رأى الخليل وسيبويه وغيرهما<sup>(٥)</sup>.

والجواب عن الأول : أنه لو سُمع في المعرفة لكان ولا مانع منه في  
القياس، لأن قَصْدَكَ إلى نداء (زيد العاقل) كَقَصْدِكَ إلى نداء (رجل عاقل) فكما  
تقول : يارجلًا عاقلًا، كذلك تقول : يازيدًا العاقلَ، ويكون الفرق بينه وبين (يازيدُ

(١) جزء من بيت ذي الرمة السابق، والبيت بتمامه :

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَتِ لِلْعَيْنِ عَابِرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

(٢) الكتاب ١٩٩/٢.

(٣) جزء من بيت الطرماح الذي سبق الاستشهاد به، وهو :

يَادَارُ أَقْوَتٌ بَعْدَ أَضْرَامِهَا

عَامًا وَمَا يَغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

(٤) صدر بيت للأحوص سبق الاستشهاد به، وعجزه :

وَسَفَتَ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا

(٥) الكتاب ٢٠١/٢.



العاقل) أنك في هذا وصفتَ ما كان منادى، وفي مسألتنا وصفتَ غير مُنادى،  
لكنك نقلته إلى النداء موصوفاً، فأشبهه العاملَ والمعمولَ كالنكرة الموصوفة.  
فالحاصل أن ما أُلزم في السؤال يلتزم. سلّمنا أنه لا يكون في المعرفة.  
فالفرقُ عدمُ السماع، ومن جهة المعنى : أن النكرة أحوَجُ إلى الوصف من  
المعرفة فكُونُ وصفِها معها كالشيء الواحد أتمُّ منه في المعرفة مع صفتها،  
فافترقا.

والجواب عن الثاني أن النصب على ذلك القَصْد واجبٌ لاجئ، وذلك لأن  
النداء تارة يَرِدُ على الموصوف بصفته، وعند ذلك لا بد من النصب، كما يَرِدُ على  
العامل مع معموله، والمعطوف مع المعطوف عليه في التَّسْمِيَةِ، فلا يكون بُدٌّ من  
النصب.

وتارة يَرِدُ على الاسم غير موصوف، فلا بُدَّ من البناء، لأن الصفة إنما تَرِدُ  
على المنادى وحده، فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف على معرفة، فلا بُدَّ من  
تعريف الصفة.

وإن لا فإذا وقع بعد المنادى جملةً أو مجرور، فهو على تقدير الاستئناف.  
فعلى اعتبار القَصْدَيْنِ جاء الوجهان، وإنما تَدخل المسألة في المنادى  
المَمْطُول على التقدير الأول ولا خَيْرَة فيه، فصَحَّ كلام الناظم بدخول المسألة  
تحت.

وأما مارآه في «التسهيل» فعبارته فيه تقتضى أن المنادى معرفة، وهو مع  
ذلك موصوف بصفة النكرة<sup>(١)</sup>، فلا يستقيم على ظاهره فهمه.

---

(١) التسهيل : ١٨٠، وعبارته «ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال.

وما قيل من أن «أداراً بحزوى»<sup>(١)</sup> وأشباهه نكراتٌ - فغيرُ مسلّم  
بأنه مشبّه بالمعطوف والمعطوف عليه، والعامل والمعمول، وأنت تجعل (يا /  $\frac{٢٣٤}{٣}$   
طالعاً جبلاً) معرفةً، و(يا رجلاً وامراً) مسمًى به معرفة، وإن كان اللفظ  
لفظاً النكرة، فكذلك تجعل (يارجلاً عاقلاً) بجملته معرفةً، وإن كان اللفظ  
لفظاً النكرة.

فإن قيل : ما الدليلُ على أنها من المنادى المقصود دون المنكور؟  
فالجواب : أن الدليل النقلُ عن الأئمة أنه كذلك، وأيضاً فقوله<sup>(٢)</sup> :  
\* لعلك يا تيساً نزاً في مريرة \*  
«التيس» فيه رجلٌ بعينه، وهو زوج ليلي الأخيلية، فإذا ثبت هذا  
كان دخول المسألة تحت عبارة «شبه المضاف» ظاهراً.  
فتثبت من كلامه أن المعرب من المناديات ثلاثة أنواع : المنكور  
المفرد، والمضاف، والشبيه بالمضاف.  
والنحويون يعدُّون من ذلك بحسب الإعراب نوعاً رابعاً، وهو  
المجرور باللام في «الاستغاثة». وفي «التعجب» الشبيه بها.  
وهو غير داخل على الناظم؛ إذ قيّد إعرابها بالنصب، وهو مجرور،  
وسيّذكره في موضعه.

(١) يعنى قول ذي الرمة :

أداراً بحزوى هجت للعين عبدة فماء الهوى يرقض أو يترقرق

وقد سبق الاستشهاد.

(٢) لتوبة بن الحمير، وعجزه :

مُعَذَّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَنْوَرَهَا

وسبق الاستشهاد به.

وقوله : «عَادِمًا خِلَافًا» حال من ضمير «انْصَبَ» يريد أن نصب هذه الأنواع الثلاثة اتفاقاً من النحويين، لاخلاف بينهم في ذلك.

فإن قيل : فما فائدة التنبيه على نفي الخلاف هنا؟

فالجواب : أنه نبّه به على خلافٍ ضعيفٍ في المسألة، لا يَنْتَهِزُ خلافاً، وذلك أن «ثعلبا»<sup>(١)</sup> أجاز النصب والرفع في المضاف الصالح للآلف واللام نحو : ياحسنَ الوجهِ، وياقائمَ الأبِ، فيجوز عنده ضمُّ «حَسَنَ» و«قَائِمَ» لأنه لما كانت إضافته في نية الانفصال كانت كالمعدومة.

قال المؤلف في «الشرح»<sup>(٢)</sup> وأظنه قاسَ ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب : يامُهِتْمُ بنا لاتَهْتَمُ - بضم مُهْتَمٍّ - مع أنه شبيه بالمضاف. ثم أوّل الحكاية على أن «بِنَا» يتعلّق بـ(لاتَهْتَمُ) لا بـ(مُهِتَمٍّ) وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون قائلاً أيضاً بجواز الضم قياساً في نحو : يامُهِتْمُ بِنَا لاتَهْتَمُ.

فالخلاف حاصل في المضاف، والشبيه به، لكنه خلاف شاذ، فكأنه الناظم يقول : هذا المذهب غيرُ مَرْضِيٍّ ولا معتدُّ به أن يكون خلافاً ، فلا خلاف في الحقيقة، وكذا عادة بعض المصنّفين يحكون الوفاق نفيّاً للخلاف الضعيف، وابنُ الحاجب<sup>(٣)</sup> ممّا يفعل ذلك في مواضع من «مختصره» الفقهي<sup>(٤)</sup>، نبّهنا على ذلك بعضُ شيوخنا، فيكون هذا الموضع من ذلك.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي عام ٢٩١هـ.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٠ - ب) بتصريف يسير.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب المصري. كان مقرئاً نحويًا مالكيًا، أصوليًا فقيهاً، صاحب تصانيف منقحة.

برع في الأصول والعربية، وكان من أذكى العالم. وصنف في الفقه مختصراً، وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها، وفي التصريف الشافية وشرحها. (ت ٦٤٦هـ).

(٤) يسمى «جامع الأمهات» في فقه المالكية، اختصر فيه ستين كتاباً من كتب الفقه.

فإن قيل : فَنَمُّ أيضا خلافٌ غير ضعيف في المفرد المنكور، وذلك أن المازنِّي يجعل ماجاء من ذلك في السماع مؤنًا ضرورةً لاقياسًا، والقياس عنده الضمُّ فتقول : يارجلُ خُذْ يَدِي، وما أشبه ذلك. قيل : قد يكون هذا الخلاف عنده ضعيفًا لا يُعْتَدُّ به، وأيضًا خلافٌ المازنِّي في أصل المنكور، وذلك أنه يقول : لا يُتَصَوَّرُ نداءٌ منادئ غير مُقْبَلٍ عليه؛ بل لابد من القَصْدِ إليه، وإذا ثبت القصدُ إليه صار معرفة به، /  $\frac{230}{3}$  فلا يكون فيه إلا الضم في غير ضرورة.

فهو غير قائل بالضم في النكرة إلا بناءً على أنها معرفة، هذا إن ثبت خلاف المازنِّي في النقل، وإن لا فيكون الأمر أسهل في طلب الاعتذار. والله أعلم.

ويحتمل أن يكون قوله : «عَادِمًا خِلَافًا» يرجع إلى توافق السماع، [يريد أن السماع<sup>(١)</sup>] لم يأت بخلاف ما ذكرتُ لك من النصب، تنكيته على مارواه الفراء، وما أجازة ثعلب، وهذا الاحتمال ظاهر أيضًا. ولم يتعرض الناظم للنصب ماهو، ولا للمبني هل هو في موضع نصب أم لا؟

أما هذا الثاني فقد يُسْتَشْعَر من كلامه في التابع، حيث أجاز الحَمْلَ على الموضع.

وأما الأول : فالجمهور من البصريين على نصبه بفعل مضمر لازم الإضمار، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بأداته الظاهرة، إلا أنهم اختلفوا فيها، فذهب الفارسي في «التذكرة» إلى أن النصب بها، مع أنها حروف، هذا ظاهر كلامه.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وذهب بعض المتأخرين إلى أنها (أسماء أفعال) نَصَبَتْ مابعدَها، والكلامُ على ترجيح المذاهب غيرُ لائق بالشرح :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمُّ وَاِفْتَحَنَّ مِنْ

نحوِ أزيدُ بنِ سَعِيدٍ لَاتِهِنَّ

والضمُّ إن لم يَلِ الابْنُ عَلَمًا

أَوَّلِ الابْنِ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذه مسألة المنادى إذا وُصف بـ(ابن) ما حكمه؟

فأشار إلى أنه إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بـ(ابن) خمسة شروط جاز

في المنادى وجهان :

أحدهما : بقاؤه على ماكان عليه من الضم الذي استحقه بكونه مفرداً معرفة، سواء أكان غيرَ موصوف أم موصوفاً بغير (ابن) فتقول : يا زيدُ بن عمرو.

والثاني : فتحه إِتِّباعاً لـ(ابن) في فتحه نحو : يا زيدَ بن عمرو، وبهذا الوجه الأخير امتازت هذه المسألة عن غيرها، ولأجله ذُكرت.

الشرط الأول : مانبّه عليه تمثيلاً بقوله : «ونحو زَيْدٍ» وهو في الحقيقة موضوعُ المسألة، لأن المضاف والشبيهة بالمضاف لا يصح فيه الضم، والمنكور لا يُوصف بـابن فلان، لعدم تعريفه في الأصل.

والثاني : كون الضمُّ فيه ظاهراً، وذلك مانبّه عليه المثال أيضاً، لأن (زيداً) اسمٌ ظهر فيه الضم، ففيه وفي أمثاله يصح هذا الحكم، فلو كان ضمه مقدراً فلا يُنَوَّى الفتحُ فيه.

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: إذ لافائدة في ذلك، ثم حكى عن الفراء أنه أجاز في قوله تعالى: {يَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ<sup>(٢)</sup>} الوجهين - الضمُّ والفتح - فإذا اعتبرنا هذا الشرط أخذاً من المثال، وكثيراً ما يعتمد الناظم على الأمثلة، فيترجح مذهبه بما قال في «الشرح»: إنه لافائدة في تقدير الإِتْبَاع .

ومن وجهٍ آخر، وهو أن الإِتْبَاع أمرٌ لفظي لا يُحْكَمُ، ألا ترى أنه تناسبٌ يحصل بإتباع الفتح الفتح بخلاف ما إذا لم يُتَّبَع، / فإن الضم  $\frac{٢٣٦}{٣}$  والفتح غيرُ متناسبين، وهما ملتقيان أو كالملتقيين. ومن عاداتهم تحصيل التناسب اللفظي، وأما التقدير فلا تناسبٌ بينه وبين اللفظ، ولذلك جاء نحو: مُنْتَن<sup>(٣)</sup>، وَ(الْحَمْدُ لِلَّهِ) وَ(الْحَمْدُ لِلَّهِ)<sup>(٤)</sup> بِعِيرٍ<sup>(٥)</sup>، ونحوه. فالصواب مارأه من التقييد بالظهور، وإنما يحسن تقدير الأمور الحُكْمِيَّة، كالإعراب والبناء وغيرهما.

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - أ).

(٢) سورة المائدة / آية : ١١٦

والوجهان في معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٣) أورد هذه الكلمة ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) في باب «الإدغام الأصغر» وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت، وروى فيه ثلاث لغات.

(٤) نسب ابن جني في المحتسب (٣٧/١) القراءة الأولى - أعنى كسر الدال واللام - إلى إبراهيم بن بن أبي عبلة، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والحسن البصري رحمه الله. ونسب القراءة الثانية - أعنى ضم الدال واللام - إلى أهل البادية، وقال عنهما: «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال» وانظر كذلك: الخصائص (١٤٤/٢).

(٥) ذكرها ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) مع كلمات آخر، هي: شَعِيرٌ وَرَغِيفٌ وَزَنْبِيرٌ وَوَعِيدٌ، وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، حيث تروى بحر أوائلها للتناسب اللفظي بينها وبين ثوانيتها.

والثالث : أن يكون التابع له (الابن) لاغيره من الأسماء. نَبَّه على هذا مثاله أيضا، فلو كان التابع غير (الابن) لزم في (زيد) الضم خلافاً للكوفيين، حسبما يُذكر.

والرابع : أن يقع قبل (الابن) عَلمٌ يكون والياً له، وذلك قوله : ( إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عِلْمًا ) وهذا الشرط يحترز به من أمرين :

الأول : ألا يكون ما قبل (الابن) علماً نحو : يا غلام ابن عمرو، ويا فاضل ابن زيد فهذا لابدُّ فيه من الضم حتماً، لأنه لم يَلِ (الابن) علماً، فنَصُّ كلامه أن الضم مُتَحْتَمٌّ عند فَقْدِ الْعِلْمِيَّةِ مما قبل (الابن) يُفْهَمُ منه أن علمية ما قبله شرطٌ في جواز الوجهين.

والثاني : أن يكون ما قبله علماً، لكن غير والٍ له؛ بل فُصِّلَ بشيء آخر بينه وبينه، نحو : يا زيدُ الفاضل ابن عمرو، فلا بد من ضم (زيد) بمقتضى قوله : «إِنْ لَمْ يَلِ» وإِطْلَاقُهُ (الْوَلَايَةَ) هنا يريد بها أن يكون بعده متصلاً به. والخامس : أن يقع بعد (الابن) عَلمٌ أيضاً، فإن لم يقع بعده عَلمٌ فلا بُدَّ من الضم في المنادى نحو : يا زيدُ ابن الرجل، ويا عمرو ابن صاحبنا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت الشروط جاز الوجهان كما تقدم.

ومن ذلك ما أنشدته سيبويه من قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

\* ياحكُمُ بَنَ الْمُنْذَرِ بَنَ الْجَارُودِ \*

(١) هو رؤية، ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، وابن يعيش ٥/٢،

والتصريح ٢/١٦٩، والأشمونى ٣/١٤٢، والعيني ٤/٢١٠، واللسان (سردق)

وبعده : \* سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْنُونٌ \*

والحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي، أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك.

وَأُنْشِدْ أَيْضاً لِلْعَجَّاجِ<sup>(١)</sup>:

\* يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ \*

وَيَدْخُلُ تَحْتَ تَحْتَ هَذَا الشَّرْطُ مَا إِذَا كَانَ (الابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، كَمَا  
مَثَلُ، أَوْ بَيْنَ لَقَبَيْنِ نَحْوُ: يَا كُرْزُ بْنُ بَطَّةَ، أَوْ بَيْنَ عِلْمٍ وَلَقَبٍ نَحْوُ: يَا زَيْدُ بْنُ  
كُرْزٍ وَيَا كُرْزُ بْنُ زَيْدٍ، لِأَنَّ الْأَلْقَابَ أَعْلَامَ، وَكَذَلِكَ الْكُنَى كَمَا تَقْدُمُ لَهُ فِي  
«بَابِ الْعِلْمِ»<sup>(٢)</sup>.

وَوَجْهُ الْفَتْحِ الْإِتْبَاعُ لِحَرَكَةِ نُونِ (ابن) لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَمَّا كَثُرَ  
اسْتَعْمَالُهُمَا صَارَا كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدِ، فَجَازَ فِيهِمَا مِنَ الْإِتْبَاعِ مَا جَازَ فِي  
الْأَسْمَاءِ الْوَاحِدِ نَحْوُ: أَمْرِيءِ وَأَبْنِيءِ، فَإِنَّكَ تُتَّبِعُ فِي ذَلِكَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ الْآخِرِ،  
نَحْوُ: هَذَا أَمْرُؤُ وَأَبْنُؤُ، وَرَأَيْتُ أَمْرَأً وَأَبْنَمًا، وَمَرَرْتُ بِأَمْرِيءٍ وَأَبْنِيءِ .  
وَلِأَجْلِ أَنَّهُمَا اسْتُعْمِلَا كَثِيرًا، فَصَارَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، لَمْ يَجْزُ هَذَا  
الْحُكْمُ عِنْدَ مَا قُصِّلَ فَاصِلٌ.

وَلِأَجْلِ أَنَّهُمَا اسْتُعْمِلَا كَثِيرًا، وَالْأَوَّلُ عِلْمٌ، وَالثَّانِي كَذَلِكَ لَمْ يَسْغُ ذَلِكَ  
مَعَ غَيْرِ الْأَعْلَامِ إِذْ تَوَسَّعُوا فِي الْأَعْلَامِ مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهَا، وَيَدُلُّكَ  
عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ أَنَّكَ تَقُولُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو،  
فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ، وَهَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو، فَيَمْنُ صَرَفَ (هَذَا) فَتَحْذِفُ  
أَيْضًا.

فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا زَيْدُ ابْنِ أُخَيْنَا، لَمْ تَحْذِفِ التَّنْوِينَ، / وَكَذَلِكَ: هَذَا  $\frac{٢٣٧}{٣}$   
غُلَامُ ابْنِ زَيْدٍ، فَلَا تَحْذِفُ.

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٢/٢٠٤

وعمر: هو عمر بن عبد الله بن معمر القرشي، كان سيد أهل البصرة واليهما. ولا  
منتظر: لا انتظار يحته على إعطائه وتسريحه.

(٢) انظر: الجزء ١ / ٣٥٧.



فإن قلت : لَمْ يَذْكُرْ هُنا حَكم (بُنْتُ) إذا وَقَعَ مَوقِعَ (ابن) مَعَ أن حَكمَهما واحد، فَمَا المانع من ذِكرِهِ؟

فالجواب : أن التصرف في (ابن) أَكْثَرُ، والكلامُ بِهِ أَشْهر من (بُنْتُ) فلم يَتَعَرَّضُ لَهُ، وعلى أن القياس على (ابن) سائِعُ فيها على ما تَقَدَّمَ من التعليل، وهو رأى أبى عمرو بن العَلاء.

ومعنى قوله : «والضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ»... البيت، أن الضم في المنادى لازمٌ إذا لم يقع (الابن) بين علمين مُوالِيَيْنِ، فإن وقع كذلك لم يَلْزم الضَّمُّ على ما تقدم في البيت قبله.

وقوله : ( أَوِيلِ الابنَ عَلمٌ ) فعلٌ معطوف على «يَلِ» الأول، داخلٌ تحت حكم الجزم بـ«لم» أى : ولم يَلِ الابنَ عَلمٌ، و(حُتِمَ) معناه : أُوجِبَ .  
وقوله في البيت قبله : « ونحو زَيْدٍ » معمول في المعنى للفعلين بعده، تنازعا، والمعمل فيه هو الثاني، وهو «افْتَحَنُ» لأنه بغير ضمير منصوب، و«لَاتِهْنُ» من : وَهَنَ يَهِنُ، إذا ضَعُفَ، أى لَاتَضَعُفُ عن أمرِك، وهو من تمام المثال.

واعلم أن هذا الاشتراط إنما هو في القياس وعلى رأى البصريين، أما في السماع فَلَا.

فقد قالوا : يافلانُ ابنُ فلان، وليس الاسم واقعا بين علمين، وياسيدُ ابنُ سَيدٍ وياضلُ ابنُ ضَلٍّ .

وفي تمام الشروط روى الأخفش عن العرب. ضَمَّ نون ( ابن ) فتقول : يازيدُ بنُ عمرو، وهو نظير قراءة من قرأ : « الحمدُ لِلَّهِ » بضم لام (لِلَّهِ<sup>(١)</sup>).

---

(١) نسبها ابن جني في المحتسب (٣٧/١) إلي أهل البادية، وقال عنها إنها شاذة في القياس والاستعمال. وقد سبق الحديث عنها منذ قليل.

وأما مخالفة البصريين، فذكر عن الكوفيين أنهم لا يقتصرون في فتح الموصوف على (الابن) بل يقولون : يازيدَ الكريمَ، ودليلهم على ذلك قول الشاعر، وهو جرير<sup>(١)</sup>:

فما كَعَبُ بْنُ مَامةَ وابنُ سَعْدَى

بأَجودَ منك يا عَمَرَ الجَوادَا

رَوَّه بنصب راء (عمر) ومثُل هذا شاذُّ لا يعتدُّ به.

ويرد عليه اعتراضُ هنا، وهو أنه ترك شرطاً معتبراً في الحكم الذي قرَّر، فإن جواز الوجهين لا يكون إلا إذا أُعرب (الابن) صفةً للأول، فحينئذ يُحكم له بحكم الإتياع.

وأما إذا كان بدلاً، أو على تقدير نداءٍ آخر - فلا يصح فيه إلا وجهٌ، وهو ضم الأول، وذلك قولك : يازيدُ ابنَ عمرو، فـ(ابنُ عمرو) تُعربه بدلاً، فلا بدُّ من ضم (زيد) لأن البديل هو المقصود بالحكم دون الأول، فلا يتأتى فيه ما يتأتى في الصفة مع الموصوف، وكذلك إن قَدُرَتْ قبل (الابن) حرفَ نداءٍ فهو أولى بالانقطاع من الأول وكلامه ليس فيه ما يُعطى هذا الشرط، وقد أشار في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> إلى هذا الشرط، وهو تحقيقُ بالاشتراط.

والجواب : أنه فرض المسألة سماعية، لأنه قال : «وَنَحْوُ كَذَا» ولم يفرضها صناعية، وإذا كان كذلك فالمثال الذي ذكر، وما أشبهه، جائزٌ فيه الوجهان على

(١) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٤، وابن يعيش ٢٩٩/٢، ١٤٣/٣، والمغنى ١٩، والهمع ٥٤/٣، والتصريح ١٦٩/٢، والأشموني ١٤٣/٣، والخزاعة ٣٩٩/٩، والعيني ٣٥٤/٤، والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

(٢) انظر : ص ١٨٠.

الجملة، لأنك إن فرضت (الابن) صفة، فهو ذاك، وإنْ لَأَ، فأحدُ الوجهين لازم، فقد حصل جوازُ الوجهين، إلا أن أحدهما وهو الأصل على ثلاثة تقديرات، والآخر على تقدير / واحد، ولا خلل في عدم تفصيل الأوجه  $\frac{238}{3}$  الصَّنَاعِيَّة. والله أعلم.

واضمُّمٌ أو انصبُّ ما اضطرَّ أَرَأَيْتُمْ نُؤَنَّا

مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا

أخبر في هذين الشطر أن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين المنادى الذى كان مستحقَّ للبناء على الضم، وهو المفرد المعرفة، جاز له وجهان :

أحدهما : بقاءه على ضمِّه، وهو الذى ابتدأ به في قوله : «واضمُّم» لأن التنوين عارض للضرورة، فلا يُعتد به، بل يُجعل كالمعدوم، فيبقى على ضمِّه.

وأيضاً : فيقوِّيه شَبَّهُ حركة البناء في المنادى بحركة الإعراب.

والثاني : رَدُّه إلى أصله من النصب، ولذلك قال : «أو انصبُّ» ولم يقل : أو افتح، كما قال : «واضمُّم» إشعاراً بأن الفتحة إعرابٌ لابتداء.

وجهُ ذلك أن البناء إنما كان لشبَّهه بالمضمر، أو وقوعه موقعَ (كاف) الخطاب، أو تضمُّنه معناها.

وعلى كل تقدير فقد ضَعُف بالتنوين لأنه من خصائص الأسماء كإضافة، ومِثْلُ هذا الاسم الذى لا ينصرف، إذا نُونَ ضرورةً رُدُّ إلى

الجر بالكسرة، كقول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

\* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنِيزَةٍ \*

وهذا الوجه أقيسُ من الأول، إذ لم يُبقِ عربيُّ الاسمَ على جرِّه بالفتحة حين اضطرَّ إلى صرْف ما لا ينصرف [كذلك ينبغي أن يكون المنادى، وأيضاً فإنه بالتونين أشبه المطول، فكان الوجه فيه النصب، غير أن البقاء على الأصل أكثرُ في السماع، ولذلك لم يسمع سيبويه النصب حسبما حكى عن نفسه<sup>(٢)</sup>.

وكان الناظم قدَّم الضم على النصب إشعاراً بأنه الأولى عنده، واعتماداً على ترجيح السماع.

والمسألة مختلف في المختار فيها من الوجهين، ولا خلاف في جوازهما. فالخليل وسيبويه يختاران بقاءه على الضم، لما تقدم من القياس، ولشبهه بالمرفوع الذي لا ينصرف<sup>(٣)</sup> ولأن السماع عليه<sup>(٤)</sup>، أنشد سيبويه للأحوص<sup>(٥)</sup>

---

(١) من معلقته، وهو من شواهد المغنى ٣٤٣، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشموني ٢٧٤/٣، والعيني ٣٧٤/٤ وعجزه :

فقال لك الولياتُ إنك مرجلى

والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلى : تاركى أمشى راجلة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) مابن القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٢، وديوانه ١٧٣، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، ابن الشجري ١/٤٣١، والإنصاف ٣١١، المحتسب ٢/٩٣، المغنى ٣٤٣، التصريح ٢/١٧١، الأشموني ٣/١٤٤، الخزائن ٢/١٥٠، العيني ١/١٠٨، ٤/٢١١ وكان الأحوص يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له : مطر، فلحقته الحسرة لذلك، وقال هذا الشعر هجاء له.

سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وقالت بنت النُّضْر بن الحارث، واسمها قُتَيْلَة، حين قَتَلَ النبي صلى الله عليه وسلم أباهَا<sup>(١)</sup>:

أُمَحْمَدُ وَالضُّنَّ ضِنْءٌ نَجِيبَةٌ

فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُغْرِقٌ

وقال لُبَيْد بن أَبِي ربيعة<sup>(٢)</sup>:

قَدَّمُوا إِذْ قِيلَ : قَيْسٌ قَدَّمُوا

وَارْقَعُوا الْمَجْدَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلِ

أَرَادَ : يَا قَيْسُ،

وأما أَبُو عمرو وأتباعه<sup>(٣)</sup> فَيَخْتَارُونَ النِّصْبَ، لما تَقَدَّمَ مِنَ الْقِيَّاسِ،  
وَالسَّمَاعِ أَيْضًا، كَقَوْلِ عَدِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ أَوْ أَخِيهِ مُهْلَهْلٍ<sup>(٤)</sup>:

(١) الروض الأنف ٣٨٨/٥، والعقد الفريد ٢٦٥/٣، ٢٧٩/٥، واللسان (ضنأ، عرق) والضنء : الولد، والأصل والمعدن. ومُغْرِقٌ : عريق في النسب أصيل، وعرق كل شيء : أصله، ويقال : رجل معرق في الحسب والكرم.

(٢) ديوانه ١٩٢، وروايته «إذ قال» و«واحفظوا المجد»

والأسل : الرماح، والواحد أسلة، وسميت الرماح أسلاً تشبيهاً بالأسل، وهو نبات له أغصان كثيرة دقاق بلا ورق. ووجه الشبه بينهما الطول والاستواء .

(٣) هو أَبُو عمرو بن العلاء المازني، رحمه الله. وأتباعه هم عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأبو العباس المبرد، رحمهم الله، وانظر (الأشمونى ١٤٥/٣).

(٤) المقتضب ٢١٤/٤، وابن الشجري ٩/٢، والمنصف ٢١٨/١، وابن يعيش ٨/١٠، والأشمونى ١٤٥/٣، المساعد ٤٩٦/٢، والخزانة ١٦٥/٢

والى : بمعنى (لى) وعدي : هو اسم مهلهل بن ربيعة أخى كليب. والأواقى : جمع واقية وهى الحافظة. يريد أنها تعجبت من حالى إلى هذه الغاية مع مالقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل. والضرب على الصدر من عادة النساء في حالة الدهشة والانزعاج.

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ  
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّعْتُكَ الْأَوَاقِي  
وقال كُثَيِّرٌ<sup>(١)</sup>:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا  
مَكَانَ يَاجَمَلًا حَيَّيْتُ يَارَجُلُ  
ويُروى «مَكَانَ يَاجَمَلٍ» على اختيار الخليل وسيبويه، وقال الآخر<sup>(٢)</sup>:  
يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ  
مُـوَطِّئُ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الذَّرَاغِ

وهنا مسائل ثلاث :

إحداها : أن قوله : «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» أراد به كلَّ حَقِّهِ أَنْ يُبْنَى،  
والذي هو كذلك المفردُ العَلَمُ كما تقدم تمثيله، والنكرة المقصودة المفردة نحو :  
يارجلُ، وعليه بيت كُثَيِّرٍ، والبيت بعده، فكأنه نَبَّهَ على أنه لَا يُسْتَتَنَّى من المبني  
على الضم شيء .

وظاهرُ كلام النحويين كظاهر هذا النظم في تعميم الحكم في العَلَم وغيره  
مما يجب بناؤه.

وزهد علماء سَبْتَةِ<sup>(٣)</sup>، فيما حَدَّثَنَا شيخنا

(١) ديوانه ١٥٩/١، والهمع ٤٢/٣، والدرر ١٤٩/١، والأشمونى ١٤٤/٣، والعيني ٢١٤/٤  
وقبله :

حَيَّتْكَ عِزَّةُ بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفْتُ      فَحَيُّ وَحَلَّكَ مِنْ حَيَّاكَ يَاجَمَلُ

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في «باب التعجب».

(٣) سَبْتُهُ - بفتح فسكون - مدينة مغربية تطل على البحر الأبيض، ونُسِبَ إليها جماعة من أعيان أهل العلم.

الأستاذ<sup>(١)</sup> - رحمة الله عليه - إلى أن ذلك مختص بالعلم، وعللوا ذلك بأن  
المعرف بالقصد والإقبال لضرورة تلحق فيه، لأنهم إن / أرادوا تنوينه  $\frac{٢٣٩}{٣}$   
قَدَرُوهُ منكراً فانتصب.

ورواية بيت كثير يرد عليهم<sup>(٢)</sup>، وأيضاً، فإن التنكير لا يتأتى في كل  
موضع؛ بل لابد من موضع يكون قصد التنكير فيه مَخْلَافاً بمقتضى الحال،  
فالأصح عموم الحكم.

و(ما) من قوله : «ما اضطراراً نُونا» منصوبة المحل على المفعولية،  
تَنَزَّعَها الفعلان قبلها.

والثانية : أنه قال : «مِمَّا له اسْتِحَاقُ ضَمِّ بَيْنَا» فحُتْمَ بقوله : «بَيْنَا»  
وهو في موضع الصفة لـ « ضَمٌّ » بمعنى : ضَمُّ أَظْهَرَ وفائدة هذا التقييد  
التَّحَرُّزُ من الضم المقدر، فإنه، وإن كان مقدراً، يلحقه التنوين على  
الجملة، كقاضٍ وفتى، فأخرج الضم المقدر من هذا الحكم، لئلا يتوهم أنه  
ينون ضرورةً وليس كذلك؛ لضرورة تدعو إلى ذلك، لأنه إما مبنى أو  
معرب، وعلى كلا التقديرين لا يضطر إلى تنوينه، لأن الحرف الذي قُدِّرَتْ  
فيه الضمة ساكنٌ، نحو : ياقاضى، ويافتى، فإذا نُونَ حُذِفَ لالتقاءه  
ساكناً مع التنوين، فلم يُفِدِ التنوين في وزن الشَّعْر شيئاً، كما أفاد إذا  
كانت الضمة ظاهرة، وفي هذا البحث نظرٌ يتبين في باب ما لا ينصرف  
إن شاء الله.

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، النحوي

(ت ٧٥٤هـ) وقد ذكره الشاطبي في كتابه هذا في مواضع كثيرة.

(٢) يعنى رواية «ياجمل» بالرفع، وقد سبق البيت والرواية .

والثالثة : أن هذه المسألة من المسائل المختصة بـ «الضرائر الشعرية»<sup>(١)</sup> وكلامه فيها بناءً على أن تنويون المناهى جائز فى الشعر، لأن الكلام فى حركته المتبوعة ثانٍ عن كونه تابعا لحركة، وأن ذلك حاصل، وهذا صحيح.

ولكن الكلام فى أصلها، بالنسبة إلى هذا المختصر، كـ «الفصل» الذى لا يحتاج إليه، لأنه قد ترك من أحكام الكلام كثيرا، فكيف يذكر أحكام الشعر، وأحكام الكلام أكد بلاشك؟

فيُعترض من جهتين، من جهة كلامه فى «الضرائر» وهى أحكام أقلية، ومن جهة تركه أحكاما أكثرية، وقواعد ضرورية، وكان قادرا على وضعها موضع تلك الأقلية.

والعذر عن هذا من وجهين :

أحدهما : عام، وهو أن الاحتياج إلى أحكام «الضرائر» أكيدة بالنسبة إلى الشعراء، كما كانت أحكام «الاختيار» أكيدة بالنسبة إلى الجميع، فلا بد من الإلماع بشئ منها فى أثناء الأبواب، ليعمل عليها مَنْ كان من أهلها؛ إذ ليس كلام النحويين مختصا بأحكام «الاختيار».

إلا ترى أن سيبويه بَوَّبَ على أحكام «الضرائر» على الجملة<sup>(٢)</sup>، ثم نبّه فى الأبواب على تفاصيلها، فاتّبعه المصنّفون على ذلك فنى كتبهم المطوّلة والمختصرة، كالزجاجي وغيره، علماَ منهم بأن الاحتياج إليها لأهلها لا يقصر عن الاحتياج للجميع، فلا بُدّ فى أن يكون الناظم قد اتّبعهم فى هذا المقصد.

---

(١) الضرورة فى الشعر : الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيه ما لا يرتكب فى النثر، كصرف ما لا ينصرف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وجمعها : ضرائر.

(٢) الكتاب ٢٦/١، وترجمته «هذا باب ما يحتمل الشعر».



وأيضاً فقد تكون المسألة شهيرة طَبُوءِيَّة<sup>(١)</sup>، فينبه عليها لشهرتها، ولا تقصير في هذا.

والثاني : خاص، وهو أن لحاق التنوين للمبنى في غير التنكير غريب، ويكاد يكون غير معترف به؛ إذ كان تنوين صَرْفٍ، وتنوينُ الصَّرفِ إنما يلحق حركة الإعراب اللاحقة للمتمكّن من الأسماء، الذي لم يشبه الحرف ولا الفعل، فأنت ترى حركة الإعراب / لا يتبعها تنوينٌ مع شَبَه [الفعل]<sup>(٢)</sup> [المعرب، نحو : أحمدُ، وإبراهيمُ، فأولَى<sup>(٣)</sup>] ألاَّ يتَّبع حركة البناء لشَبَه الحرف.

فلما كان الأمر كذلك، وكانت العرب قد أُلحقت هنا تنوينُ الصَّرفِ، أراد أن يُنبّه على ذلك، وأنه جارٍ على وجهٍ قياسي، ليُبنى على ذلك القولُ في أحكام التوابع، لأن التابع في هذا الباب يُحمل على لفظ، وهو اللفظ المَبْنَى، وذلك أن حركة البناء هنا شبيهةٌ بحركة الإعراب، ذلك أن الحركات في أواخر الكَلِمِ لغير التقاء ساكنين ثلاثةٌ أُضرب : ضَرْبٌ حَدَثَ بشيءٍ، وضَرْبٌ حَدَثَ دون شيءٍ، وضَرْبٌ لم يحدثْ بشيءٍ ولا حدثَ دون شيءٍ.

فالأول : هو الإعرابُ، وهو يحدثُ بالعامل.

والثاني : هو البناءُ، ويحدث من غير عاملٍ ولا غيره.

والثالث : المَبْنَى هنا وفي باب (لا) فإنها تحدث عند حدوث حرف النداء

و(لا) ولا تحدث بهما؛ إذ ليس حرف النداء بعاملٍ مطلقاً، ولا حرفُ النفي بعاملٍ نصباً في مفرد يقبل التنوين من غير تنوين.

---

(١) لعله يقصد أنها في شهرتها كصوت الطبول في انتشاره، وقرعه لجميع الأذان. والله أعلم.

(٢) في الأصل «شبه الحرف» وهو سهو من الناسخ، وما أثبت من (س، ت).

(٣) في الأصل «فالأولى» وما اخترته من (س، ت).

فقد صار الضم في (المنادى) حادثاً بحدوث شيء، وبهذا أشبه حركة الإعراب، وغير أثر العامل، وبذلك دخل في حركات البناء، ومن حيث أشبه حركة الإعراب، ولم يلحقه تنوين أشبه حركة ما لا ينصرف، فلما كان كذلك لحقه التنوين في الضرورة، كما لحق ما لا ينصرف في الضرورة.

هذا وجه لحاق التنوين على الجملة، إلا أن بعضهم حكّم الشبّه بما لا ينصرف، فردّ عند (الضرورة) إلى الأصل من النصب، كما يردّ في حالة الجر ما لا ينصرف إلى الأصل من دخول الجر بالكسرة.

وبعضهم اعتبر مجرد شبّه الحركة بحركة الإعراب في المنصرف، فأتبعها على لفظها، كما تتبّع حركة المنصرف.

وكلاهما له نظر، فقد يمكن أن يكون الناظم جعل هذا مقدّمة لإتباع (المنادى) على اللفظ، كأنه يقول: إن الضم هنا كالرفع، ولذلك نُون، فكَذلك يُتَّبَع على اللفظ، والله أعلم.

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَأْوَلْ  
إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحِيَّ الْجُمْلِ  
وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّفْوِيضِ  
وَشَذَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يعنى أن حرف (النداء) لا يجمع بينه وبين الألف واللام، وهى (أل) في حالة «الاختيار» أصلاً، وإنما يَخْصُ ذلك بالاضطرار الشعري، إلا ما استثنى، وذلك لأن (يارجل) معناه كمعنى (ياأيّها الرجل) فصار معرفة بالقصد والإشارة إليه، فاستغنى بذلك عن الألف واللام، كما استغنت «أسماء الإشارة» بتعريف الإشارة عن الألف واللام، وكما استغنى بـ(اضرب) عن (لتضرب) فصار القصد

والإشارة في النداء كالعَوْض من الألف واللام، فلا يُجمع بينهما في الكلام، فلا يجوز لك أن تقول : يا الرجلُ، ويا الغلامُ. وهذا مذهب سيبويه والبصريين<sup>(١)</sup>.

وأجاز ذلك الكوفيون مطلقاً، وأجاز بعض / النحويين دخولَ (يا)  $\frac{٢٤١}{٣}$  عليها إذا كان ثَمَّة تشبيهه، نحو : يا لأَسَدُ شَدَّةً، ويا خَلِيفَةُ جُوداً. ودليل البصريين ما تقدّم مضافاً إلى السماع. وأما الكوفيون فاحتجوا على ذلك بالقياس والسماع<sup>(٢)</sup>.

وأما القياسُ فقامسوا ذلك على لفظ (اللّه) إذ جاز دخول (يا) مع الألف واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذلك يجوز أن تقول : يا الرجلُ، ويا الغلام ، ويا الفاضلُ، ونحو ذلك. وأما السماع فقد أنشدوا<sup>(٣)</sup>:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا

إِيَّا كُما أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهذا، على طريقة ابن مالك، يمكن أن يدخل في قَبِيل «الاختيار» لتمكُّن قائله من أن يقول :

فَيَا غُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا

---

(١) الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٧، والإنصاف (٢٣٥/١).

(٢) الإنصاف (٢٣٥/١) المسألة السادسة والأربعون.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٤، وابن الشجري ١٨٢/٢، والإنصاف ٣٣٥، وابن يعيش ٩/٢،

والتصريح ١٧٣/٢ والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥١/١، والأشعموني ١٤٥/٣

وقائله مجهول، ومعناه واضح، وفي الشطر الثاني روايات .

وأنشدوا أيضا<sup>(١)</sup>:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي

وَأَنْتِ بِخِـيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي

وهو من أبيات الكتاب، ولم يَرْتَضِ الناظم البناء على ما احتجوا به.

أما القياس على (يا الله) فغير صحيح عنده، فلذلك استثناه من المسألة

فقال : «إلا مع الله» وذلك لأن هذا الاسم قد اختص بأشياء خارجة عن القياس، منها هذا.

وأيضاً، فلدخول (يا) عليه، مع الألف واللام، وجه من القياس ليس في غيره، حسبما يذكر إن شاء الله تعالى.

وأما البيتان فهما من الشنوذ بالمكان المكين، وإنما شأن العرب إذا أرادت نداء ما هما فيه، إن لم تُردِّ حذفهما، أن تأتي بـ(أى) فتقول : يا أيها الرجل، أو تأتي أيضاً باسم الإشارة فتقول : يا هذا الرجل، ولاتقول : يا الرجل ونحوه، إلا في «الاضطرار» كما قال.

وأما جواز (يا الأسد شدة) فقال ابن مالك في «الشرح» هو قياس صحيح، لأن تقديره : يامثل الأسد، ويامثل الخليفة. قال فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سيبويه ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، والإنصاف ٣٣٢، وابن يعيش ٨/٢، والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥٢/١، والخزانة ٢٩٣/٢

ومن أجلك : أي من أجلك قاسيتُ ما قاسيت . وتيمت قلبي : أذلته واستعبدته. وعنى : على، من باب « نيابة الحرف عن الحرف ».

وقال أبو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس - يعني المبرد - لا يجيز (يا التي) ويطعن على البيت. وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول : إن قوله : « يا التي تيمت قلبي » على الحذف، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي » فحذف وأقام النعت مقام المنعوت.

(٢) شرح التسهيل للناظم ( ورقة ٢٠١ - ب ) وقبله : « وأجاز ابن سعدان يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ونحوه مما فيه تشبيه، وهو أيضاً قياس صحيح »

وفيما قاله ابن مالك نظر؛ إذ ليس تقدير (مِثْل) بمُزِيلٍ لِقُبْح الجمع بين (يا) والألف واللام، وإلاَّ فكان يلزمه أن يجيز (يا الرجل) لأنه في معنى (يا أيُّها الرجل) وليس مذهبه ذلك .

ويلزمه أن يقول : يا القَرْيَةَ ، لأنه في تقدير (يا أهلَ القرية) وما أشبه ذلك. ولا يقول به ابن مالك ولا صاحب المذهب المذكور<sup>(١)</sup>، فدلَّ على أن هذا كله غير صحيح، وأن ما ذهب إليه هنا، من منع إدخال (يا) على مافيه الألف واللام، هو الصحيح إلا فيما استثنى.

والذي استثنى من ذلك فأجاز اجتماعهما فيه شيئان :

أحدهما : لفظ (الله) فإنه لا يختص اجتماعهما فيه بـ(الاضطرار) فيجوز ذلك فيه في (السَّعة) فتقول: يا الله اغفر لي.

وعلَّ ذلك سيبويه بأن الألف واللام لا يفارقانه، وهما فيه عوضٌ من همزة (إله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وليس بمنزلة (الذي قال ذاك) لأن (الذي قال : ذلك) يعنى الموصول، وإن كان لاتفارقه الألف واللام، ليس باسمٍ غالبٍ على مُسمَّاه كزيدٍ وعمرو ، لأنك تقول : يا أيُّها الَّذِي قال : ذاك كما تقول : يا أيُّها الرجل ، فامتنع أن تقول : يا الَّذي

قال : / ذاك، كما امتنع (يا الرجل) ولا يجوز أيضا: يا الصَّعِقُ،<sup>٢٤٢</sup>  
ولا يا الدُّبْران<sup>(٢)</sup>، وإن كانت الألف واللام لاتفارقانه لأنهما ليسا

(١) هو ابن سعدان .

(٢) الصَّعِقُ الكلابي أحد فرسان العرب، واسمه خويلد، وسمي بذلك لأن صاعقة أصابته فقتلته، والصَّعِقُ أصلها صفة تقع على كل من أصابه الصَّعِقُ، ولكنه غلب على هذا الرجل، حتى صارت علما عليه كزيد وعمرو.

عَوَضًا عن شيء من نفس الكلمة، كما كان ذلك في لفظ (الله) حين عَوَضْتَ من همزة (إلاه) هذا محصول تعليل سيبويه<sup>(١)</sup>.

والذي يصح تنزلُهما منزلة ما هو من نفس الكلمة [قطعُ الهمزة]<sup>(٢)</sup> كما قال<sup>(٣)</sup>:

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ

على اسْنَمِكَ اللَّهُمَّ يَا إِلَهَ

كما أن الفعل الذي أوله همزة وصلٍ إذا سُمِّيَ به قطعتَ فقلت : جاعني أَقْتُلُ وإِضْرِبُ، ولو كانت في تقدير الانفصال لقالوا : (يا الله) موصول الهمزة، فهذا ! وجه ما جاء فيه.

والثاني : من المستثنيين محكيُّ الجمل، يعنى به المنادى المسمى بالجملة التى تلزم حكايتها بعد التسمية إذا كان في أولها الألف واللام، كما إذا سميت رجلاً بقولك : الرجل قائمٌ، فإنك تقول : يا الرجلُ قائمٌ . قال سيبويه : لأنه بمنزلة (تَأَبَّطُ شَرًّا) لأنه لا يتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضه في بعض<sup>(٤)</sup>.

يعنى أنه جملة يجب أن تُحكى ولا تُغَيَّرَ عن حالها.

---

[ اللسان - صقع ] ==

وأما الدبران فهو نجم بين الثريا والجوزاء، وسمى بذلك لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها، وهو من منازل القمر لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشيء بعينه [ اللسان - دبر ].

(١) الكتاب ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ، بتصرف في اللفاظ،

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، واثبتته من (س، ت).

(٣) المساعد ٥٠٩/٢ ، والإنصاف ٣٣٩ ، واللسان (أله).

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

وعَلَّ ذلك المؤلف بأن معناه : يامقولاً له : الرجلُ قائمٌ. قال : وقاس المبرد<sup>(١)</sup> عليه دخولَ (يا) على المسمَّى به من موصولٍ فيه الألف واللام نحو : ياالَّذي قام. قال : وهو قياس صحيح<sup>(٢)</sup>. يعنى من حيث هو في التقدير في معنى : يامقولاً له كذا.

ولم يعلل سيبويه إلا بما تقدم، فَمَنع دخولَ (يا) على (الذي قام) مسمًى به، كما لايجوز أن تنادى (الضاربُ أبوه) إذا كان اسماً، لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، فكذلك ( الذي ) وما بعده من صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، كالحارث والنَّضر ونحوهما، مما فيه الألف واللام .

وظاهر كلام الناظم هنا موافقةُ سيبويه ومخالفةُ رأيه في «شرح التسهيل»<sup>(٣)</sup> لأنه قال : «ومَحَكِيُّ الجُمْلِ». و(الذي قام) ليس من محكى الجمل، لأنه يَجْرى بوجوه الإعراب، وصلته، وإن كانت جملةً داخليةً فيه كالجزء.

وإذا كان كذلك خرج عن مراده من ذلك اللفظ، فهذا الموضع من المواضع التي خالف فيها «التسهيل» و«شرحَه» وكان فيها مصيباً؛ إذ ليس التقدير ماقْدَره المؤلف، وإلا لزم ذلك في كل منادى، فيقدَّر فيه : يامقولاً له كذا، لأن الحكاية في التَّسمية بها وغيرها سواء، فزِيدُ وعمرو ونحوهما في النداء لايقْدَرُ معهما شيء، فكذلك كل ماجرى مجراها من الأعلام.

وأما الموصول فاسمٌ واحد كالاسم المببوء بالألف واللام [فلم يَسْغُ فيه إلا ماساغ فيه]<sup>(٤)</sup> ثم قال : «والأكثرُ اللَّهُمَّ» لَمَّا قَدَّمَ أنه يقال في النداء : يااللهُ، في فصيح الكلام، ذكر الآن أن الأكثر في الكلام التعويضُ، وهو إلحاق الميم

(١) المقتضب ٢٤١/٤.

(٢) شرح التسهيل ( ورقة ٢٠١ - ب ).

(٣) ورقة (٢٠١ - ب).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الاصل و(ت) وأثبتته من (س).

المشددة آخر الاسم عوضاً من (يا) في أوله، فيقال : اللهم، فإذا الوجهان جائزان، والأكثر (اللهم)، فعليه معهود الاستعمال، ولذلك لم يقع في القرآن إلا (اللهم)

وفي قوله : «بالتعويض» تنبيه على أمرين :

أحدهما : التنبيه / على المذهب الراجح في هذه (الميم) وهو كونها <sup>٢٤٢</sup>/<sub>٣</sub> عوضاً من (يا) قال سيبويه : وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداءً، والميم هاهنا بدل من (يا<sup>(١)</sup>) قال : فهي هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) هنا مبنية في الكلمة، كما أن نون (مُسْلِمِينَ) في الكلمة بنيت عليها<sup>(٢)</sup>. وهذا مذهب البصريين.

وزهب الكوفيون إلى أن (الميم) ليست عوضاً من (يا) وإنما هي مختصرة من (أُم) وأصل الكلام : يا الله أُمنا بخير، إلا أنهم لما كثرت استعمالهم لذلك، وجرى في ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمة للتخفيف، كما قالوا : (هَلُمَّ) في : هَلْ أُم، و(وَيْلَمَّه) في : وَيْلُ أُمِّه، و(عِمْ صَبَاحًا) في : أَنْعِمْ صَبَاحًا، و(أَيْش) والأصل : أَيْ شَيْءٍ، وذلك كثير.

ولو كانت عوضاً من (يا) لم يُجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما كما سيذكر، فدل على أنها غير عوض، لأن العرب لاتجمع بين العوض والمعوّض منه.

وقول البصريين أَصُوبٌ، لأن المستفاد من قولك : اللهم، هو عين المستفاد من قولك : يا الله، فلو كان في الكلام معنى زائد لعلم، وكل ما قدره الكوفيون لادليل عليه، فوجب اطراحه. وما جاء من الجمع بينهما

(١) الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) نفسه ١٩٦/٢.



فشاذٌ لا يقاس عليه، وقد أفسدوا دعوى الكوفيين بأشياء أكثرها ضعيفة، فلا حاجة إلى إيرادها<sup>(١)</sup>.

والأمر الثاني : أن التعويض يقتضي ألا يُجمع بين الميم و(يا) فلا يُقال : يا اللَّهُمَّ لأن الجمع بين العوض والمعوّض منه غير سائغ.

ويقتضيه أيضا قوله : « وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ » لأن الشاذ هو الذي لا يجوز في الكلام قياسا، وهذا رأى البصريين أيضا أن ذلك لا يجوز.

وذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بينهما، وأن يقال في السَّعة : (يا اللَّهُمَّ) ومأقوله<sup>(٢)</sup> مرجوح، فإن القياس إنما يجرى إذا فهمنا من العرب إجراء القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعاً كثيرا جدا في النثر والنظم، أو بمجرد سماعه من غير وجود معارض له، وليس مانحن فيه كذلك، لأن السماع إنما فشأ بعدم الجمع، ولم يوجد الجمع إلا في الشعر، ولا وُجد في الشعر إلا شاذاً، كما قال الناظم : « وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ ».

فأخبر أنه شاذٌ في نفسه، وأن ذلك الشاذ إنما أتى في الشعر لا في الكلام، وكل واحد منهما قد كان كافيا على الجملة عند اشتهاار عدم الجمع، فقد فهم بسبب ذلك أن العرب لا تجمع بينهما في السَّعة.

ولم يعتبر الكوفيون هذا، وهو حقيقٌ بالاعتبار، فإن القياس لا ينبغي أن يُعملَ جزأً وكيف اتفق؛ بل يُنظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبُّع الحسن، فما وُجد مشهورا عندهم، لا يتحاشي من استعماله في النثر والنظم،

---

(١) انظر أدلة الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ١/٣٤١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٢) في النسخ التي ترجع إليها «ومأقوله» على الأفراد، وما أثبتته هو الذي يوجب السياق.

ساغ القياس عليه، كان له معارضٌ أولاً، لكن إن كان المعارض نادراً  
أُطرح ذلك المعارض، وأُعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشتهداً مثله  
أُعمِل / معاً.

٢٤٤  
٣

وما وُجد عندهم غير مشهور بل كان نادراً، فإن كان لمعارضٍ  
أشهرَ ترك الأندر للأشهر.

وإن لم يكن له معارضٌ أصلاً أُعمل، وإن كان إنما سُمع في  
الشعر؛ إذ لم يقدِّم دليل على أنه ممَّا اختصَّ بالشعر، فيُحمل على أنه من  
مطلق كلامها، حتى يوجد ما يعارضه، ويدل على أنه ممَّا اختصَّ بالشعر،  
قاله الشلّوبين<sup>(١)</sup>.

وقد تقدم التنبيه منه على شيء من هذا، ومحلُّ بسطه «الأصول»  
فالكوفيون لم يعتبروا هذا الأصل؛ بل تلقَّوا كلَّ ما جاء في كلامٍ أو شعرٍ  
نادراً أو شهيراً، فقاوسوا عليه، وُجد له معارضٌ أو لم يوجد، فلم يلتفتوا  
إلى المعارض.

وبسبب ذلك اتسع عندهم نطاق القياس، وانخرمت عليهم أشياء من  
الضوابط الاستقرائية.

ولما رأى أهل التحقيق البناء على مثل هذه «الأصول» المحققة  
الاستقرائية مطرداً عند الخليل وسيبويه، وغير مطرد عند الكوفيين –  
اعتمدوا على قياسهما، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما، ونِعِمَّا فعَلُوا.

وقوله : « وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ » يريد أن الجمع بين (يا) والميم  
شَدَّ في القريض وهو الشعر وهو (فَعِيل) بمعنى (مفعول) من : قرضتُ

(١) سبقت ترجمته.

الشعر، أَقْرِضْهُ قَرْضًا، فهو قَرِيضٌ ومنه قول عبید بن الأبرص : «حَالُ الْجَرِيضِ  
دُونَ الْقَرِيضِ»<sup>(١)</sup> قاله الجوهري<sup>(٢)</sup>.

وقد يطلق (القَرِيض) في مقابلة (الرَّجَز) وهو نوع من الشعر، قال  
الأخفش : هو كل ما كان على جزعين أو ثلاثة من أوزانهم، وأنشد ابن الأنباري  
للأغلب العجلي<sup>(٣)</sup>:

أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَرِيضًا  
أَمْ هَكَذَا بَيْنَهُمَا تَغَرِيضًا

ومراد الناظم الأول

فمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو زَيْدٍ<sup>(٤)</sup>:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًّا  
دَعَاؤُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

---

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣١٩، واللسان (جرض، قرض) والجريض : العضة. والقريض : الشعر،  
وحال : منع.

والمثل قاله عبید حين اشتد منه المنذر قوله : «أقفر من أهله ملحوب» وقد همَّ بقتله. ويضرب لكل  
أمر يعوق بونه عائق.

(٢) الصحاح (جرض، قرض).

(٣) أو لحميد الأرقط، والرجز في مجالس ثعلب ٧٢، والهمع ١٦/٢، والدرر ٧٤/١، واللسان (روض)  
وبعده :

\* كلاهما أجيدٌ مُسْتَرِيضًا \*

(٤) نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمحاسب ٢٣٨/٢، وابن الشجري ١٠٣/٢، وابن يعيش  
١٦/٢، والمغنى ٢١٣، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٦٤/٣، والأشموقي ١٤٦/٣، والخزانة ٢٩٥/٢،  
والعيني ٢١٦/٤، واللسان (أله)  
والحدث : ما يحدث من أمور الدهر. وألمٌ : اقترب.

وأنشد الكوفيون أيضا قولَ الراجز<sup>(١)</sup> :  
وما عَبَّيْكَ أَنْ تَقُولِي كُؤْمَا  
سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا أَللهُمَّ  
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا  
وقال الآخر<sup>(٢)</sup> :

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا أَللهُمَّ  
وهذا شاذ كما قال.

فصل في تابع المنادى  
تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ نُونُ أَلْ  
أَلْزَمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ  
وما سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ انْصَبِ واجْعَلَا  
كَمْ سَتَقِلُّ نَسَقًا وَبَدَلَا  
وإن يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا  
فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعُ يُنْتَقَى

- 
- (١) الإنصاف ٣٤٢، والخزانة ٢/٢٩٦، واللسان (أله)  
يروي «أَوْصَلَيْتِ» و«يَا أَللهُمَّ مَا»  
وما عليك : «ما» استفهامية، ولكن معنى الكلام على الأمر. والتسبيح : تنزيه الله وتعظيمه  
وتقديسه.  
وهللت : قلت : لا إله إلا الله. وصلبت : دعوت، أو أدبت الصلاة الشرعية.  
والشيخ هنا : الأب أو الزوج. ومسلما : اسم مفعول من السلامة.  
الإنصاف ٣٤٣. (٢)  
في النسخ التي نرجع إليها «فصل» فقط، وما أثبتته من بعض نسخ الألفية، وهو أوضح.

هذا الفصل يذكر فيه التوابع الخمسة، وهى النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وذلك إذا تَبِعَتِ المنادى، لأن لها فى تَبَعِيَّتِهِ حكماً زائداً على ماتقدّم.

ولما كان النعت داخلاً فى التوابع بمقتضى إطلاقه ظهر أنه مخالف للأصمعى فى منعه نعت المنادى مطلقاً، ومخالف لسيبويه فى تفصيله؛ إذ منع نعت ما كان مختصاً بالنداء نحو : يامَلَأْمَانُ، ويالْكَاعِ، واللَّهُمُّ. ومن  $\frac{٢٤٥}{٣}$  ثُمَّ أَعْرَبَ (فَاطِرَ) من قوله تعالى : «قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»<sup>(١)</sup> منادى ثانياً أو بدلاً<sup>(٢)</sup>.

فالنّاعظم موافق للمبرد المُجيز لنعت المنادى بإطلاق<sup>(٣)</sup>.

وحجة المؤلف أن المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته.

وأيضاً فإن فى القرآن : {قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ}<sup>(٤)</sup> والظاهر أنه نعت. وتقديرُ استئنافِ النداء خلافُ الظاهر، و(البدل) فى المشتق خلافُ الأصل، وإنما بابُ التابع المشتق أن

(١) سورة الزمر / آية : ٤٦.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢

وَمَلَأْمَانُ : لثيم، يقال للرجل إذا سُبُّ : يامَلَأْمَانُ، ويالْؤَمَانُ، ويَا مَلَأْمُ، وهو خلاف يامَكْرَمَانُ، وَلِكَاعِ : الأمة أو اللثيمة.

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤ - ٢٣٩.

(٤) سورة الزمر / الآية : ٤٦.

يكون نعتا. وحكى يونس : يافاسقُ الخبيث<sup>(١)</sup>، إلى غير ذلك من المسموع. وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فما كَعَبُ ابنِ مَامةَ وابنِ سَعْدَى

بأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرُ الجَوادَا

فالقياسُ والسماعُ مُتَعاضِدانِ على الجوازِ مطلقا، فيما اختَصَّ بالنداءِ وفي غيره .

وما احتجَّ به الأصمعي من أنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعى ، مردودُ بأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألا تُعتبر مطلقا، كما لم تُعتبر مشابهة المصدرِ الأمرِ في نحو : ضرباً زيدا، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحساناً، فلم يَزِدْ على ذلك.

كما أن (فَعَالٍ) العَلَمَ لَمَّا بُنِيَ حملاً على (فَعَالٍ) المأمور به<sup>(٣)</sup> لم يَزِدْ على بنائه شيئاً من أحوال ما حُمِلَ عليه، ونظائر ذلك كثيرة. وأيضاً فإن سلَّم أنه يُعتبر في غير البناء اعتبارَ الضمير - فعلى الجواز لا على اللزوم .

وسبب ذلك أن العرب قد أبقت عليه حكمَ أصله في أحد الاعتبارين، ألا ترى أنهم قالوا : يازيدُ نفسه، على الغيبة، ويازيدُ نفسك، على الخطاب ، فلو اعتبروا وقوعه موقع المضرر البتة لاقتصروا على الخطاب كما يلتزمون : ياأنتَ نفسك، فلا يقولون : ياأنتَ نفسه .

(١) الكتاب ١٩٩/٢.

(٢) هو جرير، يمدح عمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه. وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «النداء».

(٣) (فَعَالٍ) العلم مثل : قَاطِم، حَدَّام، وِرْقَاش، أسماء نساء.

(و) (فَعَالٍ) المأمور به مثل : نَزَالٍ، وَتَرَاكٍ، وَدَرَاكٍ، بمعنى : انْزِلْ واتْرُكْ وأدْرِكْ، وهى أسماء أفعال.

وإذا ثبت الاعتبار ان لم يمتنع أن يُنعت اعتباراً بحال الاسم الظاهر، ولا يمتنع القول بإطلاق الجواز، حسبما يظهر من الناظم. وبسَطُ حكم التوابع على ما يُعطيه كلامه، بمنطوقه ومفهومه<sup>(١)</sup>، أن المنادى إذا أُتبع على قسمين :

أحدهما : أن يكون منصوباً، كالمضاف، والشبيه به، والمنكور، فهذا القسم لا يختلف حكمُ التابع معه في جميع ما تقدّم في التوابع، فالنداء وغيره في ذلك سواء، وهو النصب في التابع، لأن المتبوع منصوب، لكن إذا كان نعتاً، أو توكيداً، أو عطفَ بيان، نحو : يا غلامَ زيدَ الطويلَ، ويا ضارباً أبوه الفاضلَ، وكذلك يا أبا عبدِ اللهِ محمداً، ويا بني تميم أجمعين لا يجوز غير ذلك.

وهذا مفهوم من تقييده هنا في قوله : «تابع ذى الضمِّ حكُّمُه كذا» فقيّد موضع المخالفة الذي يُحتاج إلى ذكره، فبقي غيرُ ذى الضم على الأحكام المتقدمة.

وخرج من هذا الإطلاق البدلُ، وعطفُ النسق، بقوله : «وأجعلاً كمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وبدلاً».

فيكون التابع في قوله : «تابع ذى الضمِّ» لا يُريد به عمومُ التوابع؛ بل التوابع / الثلاثة : النعت، وعطفُ البيان والتوكيد، فلا يُؤخذ له على <sup>٢٤٦</sup>/<sub>٣</sub> إطلاقه، لتداخل التقسيم، فكأنه قال : تابعُ ذى الضمِّ إذا كان أحدَ الثلاثة حكمُه كذا، وأما إذا كان بدلاً أو نَسَقاً فحكمُه حكمُ المستقلِّ.

---

(١) المنطوق - عند علماء الأصول - هو مجرد دلالة اللفظ، دون نظر إلى ما يستنبط منه - أو بعبارة أخرى : هو ما دلَّ عليه اللفظ في محل النطق - وهو خلاف المفهوم، الذي هو ما دلَّ عليه اللفظ في غير محل النطق.

والثاني من القسمين : أن يكون مبنيًا على الضمّ، وهو الذي أخذ الآن في الكلام على تابعه، وجعله على ضربين :

أحدهما : أن يكون التابع مضافًا من غير أن تلحقه الألف واللام، فحكمُ هذا النصبُ مطلقًا، وذلك قوله : (المُضَافُ دُونَ أَلْ) و«المضاف» في كلامه صفة لـ «تابع» فتقول في (النعت) : يازيدُ ذا الجُمَّة<sup>(١)</sup>، وياعمرُو ضاربُ زيدٍ، ويارجلُ صاحبَ عمروٍ، ومثله الناظم بقوله : أزيدُ ذا الحِيلِ.  
وفي (العطف البياني) : يازيدُ أبا عبدالله، عمروُ أخانا. وفي (التوكيد) : ياتميمُ كُلُّهم.

وجه ذلك في النعت أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وحرفُ النداء لا يعمل في المضاف إلا النصب، وكذلك عطفُ البيان، هو كالنعت في وجه النصب، والتوكيدُ أيضًا كالنعت في المعنى.

والضرب الثاني من قسمي تابع المبنى على الضم ماسوى ماتقدّم، وذلك التوابع الثلاثة، وما فيه الألف واللام من المضاف.

وحكمها جواز وجهين، وهما الرفعُ حملاً على اللفظ.

فتقول في (النعت) : يازيدُ الفاضلُ، ويا بكرُ الكريمُ. وفي (البيان) : يا غلامُ زيدٍ، ويارجلُ بكرٍ. وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعون.

والنصبُ حملاً على الموضع، فتقول في (النعت<sup>(٢)</sup>) : يازيدُ الفاضلُ، وفي (البيان) : يا غلامُ زيداً، وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الجمة - بضم الجيم - من الإنسان : مجتمع شعر ناصيته، وماترامى من شعر الرأس على المنكبين.

(٢) في الأصل و(ت) «النصب» وهو تصحيف، وما أثبتته من (س).

(٣) في الأصل و(ت) «أجمعون» وهو تحريف، وما أثبتته من (س).



وعلى الوجهين في (عطف البيان) أنشد سيبويه لرؤبة<sup>(١)</sup>:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنِ سَطِرًا

لَقَائِلُ يَانَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

يُروى هكذا<sup>(٢)</sup>. ويروى: «يا نصرُ نصرًا نصرًا»<sup>(٣)</sup> بالرفع والنصب على (عطف البيان) ويروى أيضا بالضم على (البدل)<sup>(٤)</sup>.

ويدخل في هذا القسم ما استثنى في القسم الأول، وهو المضاف المصحوب بأل نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهَ [ويا عمرو الطويلُ القامةُ، يجوز في (الحسن، والطويل) الوجهان، الرفع، والنصب، فالنصب حملا على الموضع، لأن موضع المبني نصب فتقول: يازيدُ الحسنُ الوجهَ]<sup>(٥)</sup> والرفع حملا على اللفظ نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهَ.

وإنما جاز فيه الرفع وهو مضاف، لأن إضافته في نية الانفصال، ولذلك دخلت عليه الألف واللام، فكأنه غير مضاف، وهذا كله معنى قوله: «وماسواهُ اِرْقَعْ أو اُنْصِبْ» أي ماسوى المضاف العارى من الألف واللام، من التوابع

---

(١) الكتاب ١٨٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٤، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وابن يعيش ٣/٢، ٧٢/٣، والمغني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧، والهمع ٥٢/٤، ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، والعيني ١١٦/٤ وسطرن: كتين. والأسطار: أسطار المصحف الشريف، يعنى آيات القرآن الكريم. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية، أو حاجبه، ويَعده:

بَلِّغْكَ اللَّهُ فَبَلِّغْ نَصْرًا

نَصْرَ بْنَ سَيَّارٍ يُثْبِنِي وَفَرًا

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الكتاب ١٨٥/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٤) المرجع السابق ١٨٦/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

الثلاثة، يجوز فيه الرفع والنصب معاً. وعلى هذا يجوز الوجهان في التابع المطوّل نحو : يازيد الضاربُ عمرًا، والضاربُ عمرًا، فإنه أيضا في حكم المفرد.

وإذا كان المضاف إضافة غير محضة يجوز فيه الوجهان لشبهه بالمطوّل<sup>(١)</sup> وهو : الحسنُ الوجهِ فالمطوّل أولى، وهذا صحيح.

والقسم الثاني من التوابع : البدلُ، وعطفُ النسق، وحكمه، حسبما نصَّ عليه، حكمُ المستقلِّ بالنداء، وقد تقدّم ذلك، وأن المنادي إن كان مفردا معرّفا بُنى على ما كان يُرفع به، وإلا أعرب نصبا، فكذاك يكون البدلُ هنا، وعطفُ النسق، وذلك قوله : «واجعلا كمستقلّ نسقا وبدلا».

(نَسَقًا وَبَدَلًا) نَصَبَ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ(اجْعَلْ). وَالْمَفْعُولُ / الْأَوَّلُ <sup>٢٤٧</sup>/<sub>٣</sub> الكاف في «كُمُسْتَقِلٌّ» عَلَى حَدِّ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٢)</sup>:

وإنك لم يفخرْ عليكِ كفاخرٍ

ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

فالكاف اسمٌ كـ (مِثْل) والنسق : أراد به المنسوق، ويريد أن هذين التابعين لهما حكمُ أنفسهما، لا حكمُ التبعية، فإن كانا مفردَيْنِ مقصودَيْنِ بالنداء بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ مطلقا، إلا ما استثنى في المنسوق.

فتقول في (المعطوف) : يازيدُ وعمرو، وياخالدُ ومحمدُ.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ديوانه ٤٤

يقول : إنه إذا فخر عليك الفاخر الضعيف عظم عليك فخره واشتد. وإذا غلبك المغلوب فغلّبتُه غلبةً سوء، لأن النفس تأنف من أن يغلبها من هو دونها، ويعظم عليها ذلك، فهذه المرأة ضعيفة، إذ كان الضعف من أخلاف النساء، وقد فعلت بك فعل المغلوب إذا غلب وقدر.

وكذلك إن كان المنادى معرباً نحو : يا عبد الله ومحمد، أو كان المعطوف عليه معرباً أيضاً والمعطوف مفرداً أو مضاف نحو : يا عبد الله وزيد، ويا عبد الله وأبا بكر.

وكذلك البديل نحو : يا زيد أخانا، ويا رجل زيد، ويا عبد الله أخانا، ويا أبا عبد الله زيد، وما أشبه ذلك.

ووجه ذلك أن حرف العطف لما كان مُشترَكاً بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء، وكذلك البديل، لأنه المقصود بالحكم، فكان الحرف قد باشره، سواءً أقلنا : إنه على تقدير تكرار العامل أم على تقدير طَرَح الأول.

وقد ظهر من هذا الكلام موافقة الناظم للجمهور من البصريين في مسألتين إحداهما : مسألة عطف النسق، فإن مذهبهم، كما تقدّم، اعتبار المنسوق بنفسه، كما لو ولى حرف النداء.

وذهب المازني، ونقله المؤلف عن الكوفيين، إلى جواز إجرائه مُجرى النعت يجوز فيه الرفع والنصب، فيقولون : يا زيد وعمرو، وعمراً، كما تقول باتفاق : يا زيد والنضر، والنضر، ويا خالد والغلام، والغلام.

وما قالوه مخالف للسمع، والفرق بين هذا وبين المعطوف ذي الألف واللام أن هذا صالح لولاية (يا)، فلم يكون بُدً من اعتباره بذلك، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه غير صالح لذلك، فأشبه التوكيد والنعت .

قال المؤلف في «شرح التسهيل»<sup>(١)</sup> : «ما رآوه غير بعيد من الصحة إذا لم تتو إرادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد، نحو : حسبتُ زيداً وعمراً حاضرين، وكان خالداً وسعداً أسدان.

وما قاله غير ظاهر، لأنك لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المثنى، وذلك يُصيرُه مَمْطُولا، فلا يسوغ فيه على ذلك التقدير إلا النصب، لأنه يشبه ما إذا سَمِيتَ بـ(زيد وعمرو) فإنك تقول : يازيداً وعمراً، ليس غيرُ، فصار مثل نداءك ثلاثة وثلاثين رجلاً، فإنك تقول على كونهما كالشيء الواحد : يا ثلاثة وثلاثين، وهو أحد القولين، وعلى كونهما أشياء منفصلة متعددة : يا ثلاثة والثلاثون، وهو قول الفارسي<sup>(٢)</sup>.

والوجهان جائزان عند ابن خروف، فليس لك في (زيد وعمرو) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف، وهما البناءُ فيهما، أو / النصبُ<sup>٢٤٨</sup>/<sub>٣</sub> فيهما.

وأما البناء في أحدهما بون الآخر فمُشْكَل. فإن قيل : فليكن كالنعت والمنعوت وغيره قيل : النعت غير مقصود بالنداء لنفسه، وإنما هو من تمام الأول، كالتوكيد وعطف البيان، بخلاف المنسوق، فإن كل واحد منهما مقصود، فصارا شيئين مُنْفَكِّين ، فالصواب ما ذهب إليه هنا. والله أعلم.

(١) ورقة ( ٢٠٢ - ب ) .

(٢) الإيضاح : ٢٣٤ .

والثانية : مسألة البدل، فإن الناس فيها على ماتقدم، وأجاز ابن مالك في «الشرح»<sup>(١)</sup> أن يُجرى مجرى النعت والبيان والتوكيد، لأن للبدل عنده حالين، حالاً يجعل فيها كمستقلّ، وهو الكثير كما تقدم، وحالاً يُعطى فيها الرفع والنصب، لشبهه فيها بالتوكيد، وعطف البيان، والنعت، وعطف النسق المقرون بآل، في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله.

قال : وصحة هذه المسألة مُرتبة على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه<sup>(٢)</sup>.

وقد بيّن ذلك في (باب البدل) فإن القائلين بأن العامل في البدل والمنسوق غير العامل في المبدل منه والمعطوف عليه استدلوا بضم (زيد) في النداء في قولهم : يا أخانا وزيد، ويا أخانا زيد.

قال المؤلف : والجواب أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيهاً على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل، فلم يَجْزُ لنا أن نخالف ما التزمته. هذا مقصود ما احتج به، فإن كان مقصوده بالإجازة ما أجاز الجواز القياسي الذي لا يعتبر التكلم به لأنه لم يُسمع - فذلك لا يقدر فيما قال هنا، مع ما فيه من الإشكال المتقدم.

وإن أراد الجواز الذي يُتكلم به فقد صرح في (باب البدل) من «الشرح»<sup>(٣)</sup> على المنع من ذلك، فوافق كلامه هنا، فلا خلاف في المقصود، والله أعلم.

(١) ورقة (٢٠٢ - ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) انظر : ؟

ومسألة ثالثة، وهى أن ابن الأنباري أجاز رفع النعت المضاف إذا كان المنعوت مبنياً نحو : يازيدُ صاحبُنَا<sup>(١)</sup>.

ورده المؤلف باستلزامه تفضيل فرع على أصل، لأن المضاف لو كان منادى لم يكن بُدُّ من نصبه، فلو جُوز رفع نعت مضافاً لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال<sup>(٢)</sup>.

وفيما قاله نظر، فإن ذلك لازم في النعت المطوّل، فلو اعتُبر ماقال لم يكن في نحو : يازيدُ الضاربُ الرجلِ، والضاربُ الرجلِ، والوجهان جائزان، مع أنه لو باشر حرفُ النداء لم يكن فيه إلا النصب.

والذى ينبغي الردُّ به حكايةُ سيبويه عن العرب كلُّهم أنهم يقولون : «أزيدُ أَخَا وَرْقَاءَ»<sup>(٣)</sup> بالنصب وهو عَيْنُ مسألتنا، فالظاهر من النقل مخالفة ابن الأنباري.

ثم في عبارته شيء، وهو أنه خصَّ «التابع» هنا بـ«ذي الضم» دون غيره، وهذا يقتضى بظاهره أن هذا الحكم لا يكون في المبنى على الألف أو الواو نحو : يازيدَانِ، ويازيدُونِ، وهذا الاقتضاء غير صحيح؛ بل الحكم المذكور جارٍ في

---

(١) قال في شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب) : «أجاز أبو بكر ابن الأنباري أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافاً، نحو : زيدُ صاحبُنَا».

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) جزء من بيت أورده سيبويه بالكتاب (١٨٣/٢) وهو بتمامه :

أَزِيدُ أَخَاوَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا      فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ

وهو أيضاً من شواهد ابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا)

ورقَاء : حي من قيس. ويقول : فلان أخو تميم، إذا كان من قومهم. والثائر : طالب الثار. وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها، وكذلك ماتشابه منها، مفرداً جنّوا بالكسر فالسكون. ومعناه : إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنتك ذلك، فاطلبه وخاصم فيه.

المبنى كُلُّهُ، فإنك تقول : يازيدانِ القائمانِ والقائمينِ، / ويازيدونَ القائمونَ  $\frac{٢٥٠}{٣}$  والقائمينِ، إذا نُعتَ بالمفرد.

فإن نُعتَ بالمضاف قلت : يازيدانِ صاحبِ عمرو، ويازيدونَ أصحابَ عمرو، هذا هو اللازم.

وكذلك سائرُ التوابع، يجرى فيها مع المبنى على غير الضم مايجرى مع المبنى على الضم من الحكم، ولذلك قال في «التسهيل» حين أخذ في الكلام على التابع : «لتابع غير (أى) واسم الإشارة، من منادى كمرفوع، إن كان غير مضاف الرفع والنصب» إلى آخره<sup>(١)</sup>، فقال : «كمرفوع» ولم يقل : من منادى مضموم.

وبين في «الشرح» مراده من ذلك<sup>(٢)</sup>، فكان من حقه هنا أن يحرر عبارته فيقول : تابع ذي البناء، أو مايعطى معنى مراده.

فلو قال مثلاً : تابع مبنى مضافاً دون أل – لأعطى العموم في الجميع، وصحَّ الإطلاق.

ثم استثنى من المنسوق ماكان منه بالآلف واللام بقوله : « وإن يكن مصحوباً أل مانسباً » إلى آخره.

يعنى أن ما عطف على المنادى المضموم عطف النسق، وكان فيه ألف ولام، ففيه وجهان : الرفع والنصب، فإذا قلت : يازيدُ والرجل – جاز لك في (الرجل) الرفع والنصب، فتقول : يازيدُ والرجلُ، ويازيدُ والرجلَ.

(١) التسهيل : ١٨١.

(٢) حيث قال فيه (٢٠٢ – أ) : «وقد تقدم أيضاً أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة أو مقدرة، أو على ألف أو على واو، فهو بذلك مرفوع، فلذلك قلنا : من منادى كمرفوع».

ومنه القراءتان : {يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} <sup>(١)</sup> {برفع (الطَّيْر) وهي قراءة الأعرج، وأبى نَوْفَل، وأبى يحيى، وأبى عبد الرحمن} <sup>(٢)</sup>. وينصبه وهي قراءة السبعة.

وأنشد الزجاجي <sup>(٣)</sup>:

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَّاكَ سَيِّرَا  
فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

هذا بيان جواز الوجهين على الجملة.

وأما المختار منهما فاختلفا فيه على أقوال أربعة :

أحدها : أنه الرفعُ مطلقاً، وهو الذي رآه الناظم إذ قال : «رَفَعُ يُنْتَقَى»  
أى يُخْتَار. انْتَقَيْتُ الشَّيْءَ، بمعنى : اخترته، ونَقَاوَةُ الشَّيْءِ: خِيَارُهُ.  
وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والمازني <sup>(٤)</sup>.

والثاني : أن المختار النصبُ مطلقاً، وهو مذهب أبى عمرو بن العلاء،  
وعيسى بن عمر، ويونس، والجزمي <sup>(٥)</sup>.

والثالث : التفرقة، فإن كان المنادى نكرةً مُقْبَلًا عليها فليس إلا الرفع، وإن  
كان على غير ذلك - فكما قال الخليل، وهو مذهب الأخفش <sup>(٦)</sup>.

---

(١) سورة سبأ / آية : ١٠.

(٢) البحر المحيط ٢٦٣/٧.

(٣) الجمل ١٦٥، وابن يعيش ١٢٩/١، والهمع ٢٨٢/٥، والدرر ١٩٦/٢، واللسان (خمر) والخمر -  
بالتحريك - ماواراك من الشجر والأبنية والجبال ونحوها، ووهدة يخفى فيها الذئب .

(٤) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٢.

(٥) المقتضب ٢١٢/٤.

(٦) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .



والرابع : أنه إن كانت الألف واللام لِلْمَحِ الصفة<sup>(١)</sup> فكما قال الخليل، وإن كانت مجرد التعريف فكما قال أبو عمرو، وهو مذهب المبرد<sup>(٢)</sup>، واختاره ابن عبد المنعم السبتي<sup>(٣)</sup>، حسبما أخبرنا شيخنا الأستاذ، رحمه الله عليه<sup>(٤)</sup>، بذلك.

ووجهُ اختيار الرفع مطلقا ما فيه من مناسبة اللفظ المتقدم، وهو لفظ المعطوف عليه، لأن البناء فيه شبيهٌ بالإعراب، والتابعُ ليس بمضاف ولا شبيهٍ بالمضاف.

وأيضاً فإنه مفرد، والأصل في هذا التابع إذا كان مفرداً ألا يُنصب.

وأيضاً فإن الرفع هو الأكثر في السماع، كانت الألف واللام للتعريف أو غيره، كان المنادى نكرةً أولاً قال سيبويه لمَّا حكى مذهب النصب : فأما العربُ فأكثرُ ما رأيناهم يقولون : يازيدُ والنُّضْرُ<sup>(٥)</sup> - يعنى بالرفع - فإذا كان يحكى عن العرب أن الأكثر هو الرفع، وأن النصب ليس في كثرة الرفع، كان / اختياره أولى، ولذلك اختاره الناظم لأنه  $\frac{٢٥٠}{٢٢}$  منقادٌ للسماع في قياساته، ومذاهبه، وهو صواب، لأن القياس أت من وراء السماع، ولذلك يقول سيبويه : قَفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ<sup>(٦)</sup>.

(١) مثل الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤.

(٣) سبقت ترجمته في الجزء الأول.

(٤) هو الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار، رحمه الله، وسبق ذكره غير مرة.

(٥) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٦) في (ت) «ثم قس» والنص في الكتاب ٢٦٦/١ بالروایتين.

وهذه «قاعدة» موضعُ شرحها «الأصول» فكلُّ ما علَّل به أربابُ المذهب الآخر لا تنتهض مع السماع إلا بمقدار موافقتها له.

وقوله أول الفصل «تابع ذى الضم» منصوب بإضمار فعل من باب «الاشتغال» مفسره (ألزمه) أى انصب تابع ذى الضم المضاف دون أل ألزمه نصباً و«الحيل» جمع حيلة و«مانسق» اسم «يكن» و«مصحوب أل» هو الخبر. والصحوب هو الذى صحبه غيره، أى صحبته الألف واللام.

وأيُّها مصحوب أل بعد صفة

تلزم بالرفع لدى ذى المرفعة

هذا من تمام الكلام على «التوابع» فإن لـ(أى) واسم الإشارة هنا حكماً غير ماتقدم ويريد أن (أياً) الموصولة بهاء التنبيه إذا وقع عليها النداء فإن الذى يتبعها لزوماً أحد ثلاثة أمور :

إمّا الاسمُ المصحوب بالألف واللام، وإمّا اسمُ الإشارة، وإمّا الموصول الذى فى أوله الألف واللام.

وذلك أن (أياً) إنما جىء بها ليتوصل إلى نداء مافيه الألف واللام؛ إذ كانت أدوات النداء كما تقدّم - لاتجتمع معهما، فاتوا بـ (أى) لذلك، كما أتوا بـ(ذى) التى بمعنى (صاحب) ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ثم ألحقوها هاء التنبيه عوضاً من الإضافة والصلة، وتوكيداً للتنبيه الذى فى (يا) ثم أتوا بما أرادوا نداءه فقالوا : يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها المرأةُ، ونحو ذلك، وألزموها إيَّاه لأنه المقصود بالنداء من جهة المعنى، وأجروه صفة لـ(أى).

فقوله : «أيُّها» مبتدأ، و«مصحوب أل» إن كان مرفوعاً، مبتدأ ثان، خبره

صفة .

و«تلزم» من صفة قوله : «صفة» أى صفة لازمة.

و«بعدُ» متعلّق (مصحوب) و(بالرفع) في موضع نصب على الحال من ضمير (تَلَزَمَ) العائد على (صفة).

والتقدير : هذا اللفظ الذي هو أيُّها، مصحوبٌ ألٌ بعدها صفةٌ لازمةٌ لها حالة كونها مرفوعةٌ ، عند ذي المعرفة . ومعناها أن ( أيُّها يلزمها الوصف بما فيه الألف واللام مرفوعا ، وهذا هو النوع الأول، وهو الأصل كما تقدّم.

وقوله : «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ» يريد أهل المعرفة من النحويين، وإنما أتى بها تنكيثاً، لأنه حَشَوُ بغير فائدة؛ بل فيه فائدة، لكن هذا القول إما أن يكون راجعاً إلى ماتقدّم من الأوصاف<sup>(١)</sup>، لأنه قدّم لـ(أيُّها) أوصافاً، منها ماهو مُتَّفَق عليه، ومنها ماهو مختلف فيه، ولكن أهل الحذق والمعرفة التامة أثبتوا ذلك لـ (أَيُّ) فأما المتَّفَق عليه فهو وقوعُ مافيه الألف واللام بعدها، وكونُهُ لازماً لا يُستغنى عنه، فلا أعلم خلافاً في صحة قولك : يا أيُّها الرجلُ، وأنَّ صفة (أَيُّ) لايجوز تركُّها، فلا يقال : (يا أيُّها) مقتصرّاً عليه. وأما المختلف فيه منها فكونُهُ صفةً، وكونُهُ مرفوعاً.

أما كونه صفةً فالخلاف فيه من موضعين :

أحدهما : أن الجمهور يَنفُون عنه كونه / صفة؛ إذ ليست (أَيُّ) <sup>٢٥١</sup>/<sub>٣</sub> عندهم موصولة، وإنما هي اسم تامٌّ مبهمٌ يَتَوَصَّلُ به إلى نداء ذي الألف واللام.

(١) لا يخفى مافي هذه العبارة من خطأ، لأنه لم يكرر «إما» التي تقيد التفصيل هنا، على أنه قد ذكر - فيما يلي - الاحتمال الثاني لهذا التنكيث بقوله : «وأما رجوع التنكيث على هذا الأخير فممكّن أيضاً» وذلك بعد كلام طويل عن الاحتمال الأول، ويلفظ «أما» المفتوحة الهمزة.

وكان ينبغي أن يقول هنا : لكن هذا القول إما أن يكون راجعاً إلى ما تقدم من الأوصاف وإما أن يكون راجعاً إلى ماذهب إليه المازني من جواز الرفع والنصب في تابع «أَيُّ» - ثم يفصل الاحتمالين بعد ذلك - والله أعلم.

وذهب الأخفش إلى إجازة كونها موصولةً، وأن مابعدا صلةً لها، لكن حُذِفَ المبتدأ منها، وبقي الخبر والتقدير : يا أيُّها هو الرجل، كأنه : يا الَّذِي هو الرجل، ولايُتكلَّم به .

ورُدَّ عليه بأمور :

أحدها أنه يلزمه النصبُ لأنه منادى مطوّل . قالوا : وهذا لايلزم ، لأن الصلة لاموضع لها من الإعراب، وإنما يطوّل الاسم بالمعمول. وأيضا لو كان كذلك لَلَزِمَ النصب في (بَعْلَبَك) ونحوه إذا نُودِيَ، وليس كذلك.

والثاني : أنه لو جاز كونها موصولةً لجاز أن ظهور المبتدأ، ولكان أولى من الحذف، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، فأن لم يفعلوا ذلك قَطُّ دليلٌ على أنها على غير ماقال.

والثالث : أنها لو كانت موصولةً لجاز يُغْنِي عن المرفوع بعدها جملةً فعليةً، وظرف ومجرور، ولجاز أن يكون بغير ألف ولام، كما يجوز ذلك في (أى) في غير النداء، وفي جميع الموصولات مطلقا وإن قلَّ. لكنهم التزموا معها ذا الألف واللام دون زيادة، فدلَّ على أنها غير موصولة.

والثاني : أن ذا الألف واللام الواقع بعد (أى) صفةٌ مطلقا، كان مشتقا أو جامداً .

أمّا إذا كان مشتقا فظاهرٌ إن قلنا: إنه ليس على حذف الموصوف، نحو: يا أيُّها الفاضلُ.

وأما إذا كان جامدا فكذلك أيضا، إلا أنهم استجازوا هنا الوصف بالجامد، وهو قول النحويين المتأخرين ونصُّهم.

وأماً (ابن مالك) فقد ذَكَرَ أن تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً عطفُ بيانٍ لصفة، ويجرى مذهبه في (أى) وهو نصُّ ابنه في «شرح هذا النظم»<sup>(١)</sup>. وقد تقدم استدلاله على أنه عطف بيان في «باب عطف البيان»<sup>(٢)</sup> وتقدم أن ظاهر «هذا النظم» أنه عطف بيان<sup>(٣)</sup>. ونصُّ هنا على الصفة.

ولما كان كذلك أمكن أن يكون رأيه كراى النحويين في كونه صفةً وإن كان جامداً، ويكون مستثنى من حده المتقدم في «عطف البيان» فإنه كالعموم، أو كالإطلاق، ويكون ما هنا كالتخصيص، أو التقييد، وهو الأولى .

ويمكن أن يكون أطلق هنا لفظ الصفة، والمراد عطفُ البيان، كما فعل في «التسهيل»<sup>(٤)</sup> اتكّالاً على اشتراطه في «باب النعت» أن يكون النعت مشتقاً، فلا يدخل له (هذا الرجل) ولا (أيها الرجل) وأما كَوْنُ ذي الألف واللام مرفوعاً فذلك لازم فيه عند الجمهور.

وذهب المازني<sup>(٥)</sup> إلى إجازة الرفع والنصب فيه، فتقول : يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، كما يجوز في سائر الصفات إذا قلت : يا زيدُ الفاضلُ، والفاضلُ.

قال الزجاج في «معانيه» : ولم يُجَزَّ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبله، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهو مطروح مردود لمخالفة كلام العرب.

(١) شرح ابن الناظم للألفية ٥٧٦ .

(٢) انظر : ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر : ص ٤٣ .

(٤) ص ١٨١ .

(٥) انظر : شرح السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٣٨ - ب).

وهذا صحيح، فإن مخالفة العرب والنحويين جميعاً خطأً، فلأجل  
هذه المسائل - والله أعلم - / نبّه بقوله : «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ».

٢٥٢  
٣

وأما رجوع التَّنْكِيت على هذا الأخير، فممكّن أيضاً، ولاسيما وهو  
رأى ضعيف جداً لا يليق بمنصب المازني.

وإنما لزم الرفع في الصفة هنا لأمرين :

أحدهما : أنه المنادى في التقدير كما تقدم، والمنادى المفرد  
لا ينتصب.

والثاني : أن الشيء إنما يُحمل على الموضع في الأمر العام بعد  
تمام الكلام، و(أى) لم تَتِمَّ بعدُ، فلا تقول : يا أى، ولا يا أيها، وتسكت، لأنه  
مُبْهَم يلزمه التفسير، فصار هو (الرجل) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت :  
يارجل.

والنوع الثاني مِمَّا تُوصَفُ به (أى) اسمُ الإشارة، وهو الذي نبّه عليه  
في قوله :

وَأَيْ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ

وَوَصَفُ أَيْ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ

يعنى أنه قد ورد عن العرب وصفُ (أى) باسم الإشارة الذي هو  
(ذا) نحو : يا أيُّ هذا الرجلُ، ومنه ما أنشد سيبويه<sup>(١)</sup>.

---

(١) الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والمحتسب ٦٩/٢، وابن الشجري ١٥٢/٢،  
وابن يعيش ٧/٢

والبيت لذي الرمة (ديوانه ١٢٢) ومعناه : كان هذا المنزل لدروسة، وتغير أثره، وانطماس  
معاله لم يبق فيه أحد.

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي

كَأَنَّكَ لَمْ يَغْفِدْ بِكَ الْحَيُّ عَاهِدُ

وإنما وُصِفَتْ (أَيُّ) بـ (ذا) وهى مبهمَةٌ مثلُها، لأن (ذا) لما وُصِفَتْ بما فيه الألف واللام، فصارت هى وُصِفَتْها بمنزلة شىء واحد - صَحَّ أَنْ يَوْصَفَ بِهَا (أَيُّ) الَّتِي لَا تُوصَفُ إِلَّا بِمَا هُمَا فِيهِ.

بهذا وَجَّهَهَا سيبويه<sup>(١)</sup>، وعلى هذا نَبَّهَ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ: «وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ» أَيْ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي النِّقْلِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَتَوَسَّعُ فِي كَلَامِهَا كَمَا شَاعَتْ.

وَرَوَى عَنِ الْفَارِسِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ قَدِيمًا أُسْتَوْحِشُ مِنْ وَصْفِ (أَيُّ) بـ (ذا) وَأَرَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، لِأَنَّهُمَا مَعًا مُبْهَمَانِ، حَتَّى رَأَيْتُ لِأَبِي عَمْرٍو فِي بَعْضِ كُتُبِهِ مِثْلَ الَّذِي أُنْكَرْتُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: قُلْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ: إِلَّا أَنْ انْضَمَّامَ (الرَّجُلِ) إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَفِيدُهُ اخْتِصَاصًا قَالَ: فَهَذَا يَقَعُ بِـ (الرَّجُلِ) فَأَيُّ حَاجَةٍ بَنَّا إِلَى (هَذَا)؟  
قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ<sup>(٢)</sup>: وَهَذَا مِنْ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي عَلِيٍّ تَحَكُّمٌ، وَرَدُّ لِمَا قَالَتْ الْعَرَبُ وَاسْتَحْصَنَتْهُ، وَمِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

\* أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ \*

قَالَ: وَمَا يَأْتِي عَلَى طَرِيقِ التَّأْكِيدِ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، مَعَ أَنْ (هَذَا) يَقْرَبُ بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَ(أَيُّ) أَكْثَرُ إِيهَامًا مِنْهُ.

(١) الْكِتَابُ ١٩٣/٢.

(٢) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(٣) سَبَقَ الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ.

(٤) فِي (ت) «يَقْرَبُ مِنْهُ».

دليل ذلك أن (هذا) يتبعه عطفُ البيان، ولا يتبع (أيًا) ويُوقف عليه،  
ولا يُوقف على (أيُّ)

قال : وقد قال سيبويه في «باب وصف المُبَهِّمة»: وكأنك أردت أن  
تقول : (يا الرجل) ولكنك قرَّبت بـ(ذا)<sup>(١)</sup> انتهى.

فهذا وجهُ ثبوت الوصف بـ(ذا) مع ما تقدم قبله.

والنوع الثالث : الاسمُ الموصول الذي في أوله الألف واللام نحو :  
يا أيُّها الذي قامَ، ومنه في القرآن الكريم : {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ  
الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ}<sup>(٢)</sup> وإنما وُصل بـ(الذي) اعتباراً بصورة الألف واللام،  
وكونه يعامل في النعت به معاملةً ما هما فيه، ولشَبَّهها بالألف واللام  
الموصولة في اسم الفاعل والمفعول، نحو : يا أيُّها القائمُ، ويا أيُّها الفاعلُ.  
وهذا النوع هو المراد بقوله: «أَيُّهَا الَّذِي».

وقوله : «وَرَدَّ» خبرُ قوله : «وَأَيُّهَذَا» وهو على حذف العاطف أي  
«وَأَيُّهَا ذَا» و(أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدَّ في كلام العرب. وكان الأولى أن يقول :  
وَرَدَّا، بضمير المثني، لكن أعاد ضميرَ / المفرد على معنى ما ذَكَرَ،  $\frac{٢٥٣}{٣}$   
كقوله<sup>(٣)</sup>:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

(١) سيبويه ؟

(٢) سورة الحجر / آية : ٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالشعر على المسألة نفسها في «باب التوكيد».



ولم يقل : (كأنهما) لأنه على معنى ما ذكر.

ثم في هذين المثالين تنكيتٌ على أمرين :

أحدهما : أنه قال : «وأيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ» يعنى : وَرَدَ سماعاً، فكأنهما على غير الاستعمال المستمر؛ إذ كان الأصل هو النوع الأول، وماسواه قليل بالنسبة إليه.

وعلى هذا يظهر أنه لم يجىء في المؤنث، ولا في المجموع غير (الَّذِينَ) ونحو ذلك، فلم يَأْتِ (يَا أَيُّتُهَا ذِي) ولا (يَا أَيُّهَا أَوْلَاءِ) وكذلك لم يَأْتِ (يَا أَيُّهَا اللَّذَانِ) ولا (يَا أَيُّهُمَا التِي) ولا (يَا أَيُّتُهَا اللَّائِي) ولا ما أشبه ذلك.

ولكن القياس على ماسمع من ذلك فيه نظر، تركه الناظم تحت الاحتمال، بإحالاته على السماع، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه مطلق الاستعمال كما نص عليه.

والثاني : أنه أتى بـ(ذا) غير مَكْسُوعَةٍ<sup>(١)</sup> بـ(الكاف) فكان في ذلك إشارة إلى أن (الكاف) كالمُنَافِيَةِ للنداء، وكذا نص عليه السيرافي في (أولئك) قال : (أولئك) لا ينادى، لأن الكاف للمخاطب، و(أولاء) غير الذى له الكاف، فكيف ينادى مَنْ ليس بمخاطب؟<sup>(٢)</sup>.

وما قال لازم في كل اسم إشارة لحقته (الكاف) فيمكن أن يشير الناظم إلى هذا المعنى، فكأنه إنما أشار بقوله : «وَرَدَ» إلى هذه المعانى المتقدمة، ولم يلتزم فيها قياساً، لما فيها من النظر.

---

(١) مكسوعة : متبوعة، يقال : كَسَعَ الشَّيْءَ بكذا وكذا، إذا جعله تابعاً له، ويقال : وردت الخيل يكسع بعضها بعضاً.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٣٨ - ب).

ثم قال : «ووصفُ أيِّ يسوَّى هذا يُردُّ»

يعنى أن (أيًّا) في هذا الباب لا توصف بغير ما ذكر من الأنواع الثلاثة [وأن وصفها بسواها] <sup>(١)</sup> مردودٌ لا يقبل، لأنه ليس من كلام العرب، فلا يجوز أن يقال : يا أيُّها ذو الجُمَّة، ولا يا أيُّها صاحبُ الرجل، ولا يا أيُّها زيدٌ، ولا : يا أيُّها مَنْ جاعني، ولا ما أشبه ذلك.

وفي كلام الناظم في المسألة اعتراض من وجهين أو ثلاثة :

أحدها : أنه أطلق القول في (أل) وما صحبته، ولم يقيد ذلك بالجنسية، وهم قد نصوا أنها لا تكون إلا التي للجنس .

فـ (أل) الغالبة على الاسم، كالصَّعق، والنَّجم، والدَّبَّران <sup>(٢)</sup>، والتي للمح الصفة، كالحارث والحسن - لا يجوز وصف (أي) بها، فلا يقال : يا أيُّها الصَّعق، ولا : يا أيُّها الدَّبَّران، ولا : يا أيُّها الحارث.

وكذلك (أل) التي يجبر بها فقد العلمية نحو : الزيدان، والزيتون، والهندات، فلا تقول : يا أيُّها الزيدان، أو الزيتون، ولا : يا أيُّها الهندات، ولا ما كان مثل ذلك.

وقد نبه على هذا في «التسهيل» فقال : ويوصف بمصحوبها الجنسي <sup>(٣)</sup>، فترك هذا التقييد إخلالاً بلا بد .

والثاني : إطلاقه أيضاً في الوصف بـ(ذا) وهي عند سيبويه وغيره من النحويين إنما توصف بـ(ذا) التي وصفت بذى الألف واللام .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في نسخ الكتاب التي بين أيدينا.

(٢) مرّ تفسير المراد بهذه الكلمات الثلاث.

(٣) التسهيل : ١٨١، وفيه «بمصحوبهما».

وتأمل ما تقدم للفارسي والجرمي في الوصف بـ ( ذا ) فإنه مُشعر بهذا المعنى <sup>(١)</sup> .

فظاهر كلام الناظم صحة الاقتصار على اسم الإشارة في وصف (أى) وذلك مفتقر إلى / النقل ، ومخالف للناس ، ولو فرضنا ذلك لكان  $\frac{٢٥٤}{٣}$  على خلاف القياس ، كما قال الفارسي والجرمي <sup>(١)</sup> .

والثالث : أن قوله : «وأيُّها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ» فأطلق في (أى) بالنسبة إلى مافيه الألف واللام ، فإنه تارة يكون مذكراً ، وإطلاق ( أى ) بالنسبة إليه صحيح ، وتارة يكون مؤنثاً ، وإطلاق (أى) بالنسبة إليه غير صحيح ، فإنك تقول : يا أيتها المرأة ، ويا أيُّها الرجل ، ولا يقال : يا أيُّها المرأة .

وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك ، وأنه المقولُ خاصّة ، ولاسيما وقد قدّم في ( أى ) الموصولة نحو هذا ، وهو فيها صحيح ، وهما هنا غير صحيح ، قال الله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ } <sup>(٢)</sup> الآية ، فعدم تقييد (أى) هنا على ما ينبغي خلل ظاهر .

والرابع : أن ( ذا ) و (الذى) إذا وقعا صفتين فهما مرفوعا الموضع ، لأنهما كالمعرّف بالألف واللام ، وإذا كان الأمر كذلك فقد يتوهم أنهما ليسا كذلك ، والحكم في الأنواع الثلاثة واحد ، ولا بدُّ لها من الرفع إلا على قول المازني <sup>(٣)</sup> ، وهو مردودُ عند الناظم ، فلو بين ذلك لكان أولى ، ويتأكد ذلك بسبب ذكر الصفة بعد (ذا) نحو : يا أيُّها الرجل .

(١) انظر : ص ٣١٥ .

(٢) سورة الفجر / آية : ٢٧ .

(٣) إذ يجيز في التابع النصب كذلك ، وقد مرّ مذهبه ، وانظر : ص ٣١٣ .

والخامس : أن قوله : «ووصفُ أيُّ بسوى هذا يُردُّ» حشَوٌ لا فائدة ، فيه لأنه لوبيّن أنها تُوصف بالأنواع الثلاثة ، ثم سكت لكان الاقتصار عليها مفهوماً من كلامه ، كما أنه لمَّا ذكّر مايقع فاعلا لـ (نعم ، وبئس) وسكت فُهم له أن غير ذلك لايقع فاعلا لهما ، فكذلك هذا الموضع ، مع أن عادته في أمثال هذا أن يكون تحت تنبيهه فائدةٌ أو فوائد . فما الذى أفاد بهذا الكلام ؟

والجواب عن الأول : أنه يمكن أن يكون أطلق القولَ اعتباراً بالأصل في الألف واللام ، من أنها ليست للمَحِ الصفة ولا للغَلَبِ ، ولذلك ترجع التى للمَحِ الصفة إلى التى للتعريف المطلق ، وكذلك الغالبة هى المعرفة فى الأصل ، لكن عَرَض لهما عارضٌ طارئٌ ، فاعتمد الناظم على الأصل ، وعلى كثرة الاستعمال فيه ، وألغى غيرها لذلك . وهذا جواب ضعيف .

وعن الثانى : أن الذى اقتضاه كلامه من انفراد (ذا) عن الوصف قد يلتزم ، فقد نصَّ عليه بعض النحويين ، وأنتك تقول : ياأيُّها ذا ، لأن (ذا) يَجْرَى مَجْرَى ما فيه الألف واللام ألا ترى أن قولك : (مررتُ بزيدِ هذا) فى معنى قولك : (مررتُ بزيدِ الحاضرِ) فكما تدخل على ما فيه (أل) فكذلك تدخل على ما فى معناه .

وأيضاً فقد أشار فى «الشرح»<sup>(١)</sup> ، إلى عدم التزام وصف (ذا) وأنشد على ذلك<sup>(٢)</sup> :

(١) ورقة (٢٠٢ - ١) .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢ ، وشرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) ، والهمع ٥٠/٣ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، وشذور الذهب ١٥٤ ، والعينى ٢٣٩/٤ ، والدرر ١٥٢/١

ويروى «فيمين وَغُلٌ» والواغل : هو الذى يدخل على القوم فى طعامهم أو شرايبهم من غير أن يدعوه إليه ، أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا .

أَيُّهَذَا كُنْ لَا زَادُكُمَا

وَدَعَانِي وَاعْلَا فِيمَنْ يَغْلُ

ثم قال : والأكثر أن يُجمع بين الإشارة والألف واللام ، ثم أنشد على ذلك بيتاً للفرزدق صدره (١) :

\* أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي عَنْ أُرُومَتِي \*

ونظيره قول طرفة (٢) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقول جميل بن معمر (٣) :

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَنْ أَحِبَّهَا

تَأْمَلْ كَذَا إِنِّي رَأَيْتُكَ أَعْنَفُ

/ فلم يلتزم الفصل ، ولذلك لم يُقَيِّده أيضا في «التسهيل» (٤) ،  $\frac{٢٥٥}{٣}$

ويكون وجه الجواز في قولك : (يا أَيُّهَذَا) ماتقدم أنفا ، وما في كلام ابن

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) وديوانه ٣٢٤/٢ ، وعجزه :

\* أَجِدُّكَ لَمْ تَعْرِفْ فَنَبْصِرُهُ الْفَجْرَا \*

ومعنى (أجدك) أبجد ، كأنه يستحلفه بجده وحقيقته ، ولا يتكلم به إلا مضافا ، يريد أن أرومته ، أى أصله ، واضحة كال فجر .

(٢) من معلقته ، ديوانه ٨٢ ، وسيبويه ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، والمحاسب ٣٣٨/٢ والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، والمغنى ٣٨٣ ، والهمع ١٢/١ ، ٥١/٣ ، ٤٢/٤ والخزانة ١١٩/١

والزاجري : الذى يكفنى ويمنعنى . والوغى : الحرب . وأشهد اللذات : أحضرها وأباشرها . يقول : يا من يلومنى فى شهود الحرب لثلا أقتل ، وفى إنفاق مالى لثلا أفتقر ، وما أنت مخلدى إن قبلت منك ، فدعنى أمارس الحرب ، وأنفق مالى ولا أخلفه لغيرى .

(٣) شعر جميل بن معمر - لم أجده فى ديوان بيروت .

(٤) ص ١٨١ .

خروف على استشكال الفارسی والجرمى<sup>(١)</sup> ؛ إذ ليس اسم الإشارة فى الإبهام كائى .

وأما الثالث : فلا جواب لى عنه .

والجواب عن الرابع أنه قد يفهم له الرفع باقتترانه بما له الرفع ، وهو ذوا

الألف واللام .

وأیضا فقد یقال : لما أتى بهما فى أسلوب النقل المحض لم یعرض

لإعرابهما ، وترك ذلك للناظر القائس ؛ إذ لافرق فى وصف (أى) بین (الرجل)

وغيره باعتبار الأحكام اللفظية .

وعن الخامس<sup>(٢)</sup> :

وذو إشارة كائى فى الصفة

إن كان تركها یفیت المعرفة

یعنى أن اسم الإشارة حکمه فى الصفة حکم (أى) فى التزام وصفه ،

لكن بشرط أن یكون اسم الإشارة مفتقراً إلى التفسیر ، لإبهامه عند المخاطب ،

فهو یفیت ترك الصفة معرفة المشار إلیه عنده ، فحینئذ لابد من وصفه ، كما

لابد من وصف (أى) على الإطلاق ، وهذا معنى قوله : «إن کات تركها» یرید :

ترك الصفة (یفیت المعرفة) . فتقول : یاذا الرجل ، یا هذه المرأة .

وجه ذلك : أن اسم الإشارة مبهم كائى فى الأصل ، فیلزمه من التفسیر

ما یلزمها ، إلا أن یكون معه ما یعینّه .

(١) انظر : ص ٣١٥

(٢) بعده فى جمیع النسخ بياض بمقدار ثلاثة أسطر ، وكتب على هامشها «هكذا وجد فى نسخة المؤلف بياض» .

ومن ذلك قول خُرَزَّ بن لُوذَانَ السَّدُوسِي ، أنشده سيبويه (١) :

يَا صَاحِ يا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ

وَالرُّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْجَلْسِ

وأنشد أيضا لعبيد بن الأبرص مُجِيباً لامرئ القيس في قوله (٢) :

\* وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا \*

يَا ذَا الْمُخَوْفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ

حُجْرٍ تَمْنَى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (٣)

وأما إذا كان اسم الإشارة مستغنياً عن الصفة ، لكون تركها لا يفيت المعرفة بل هي حاصلةٌ دونها ، فلا تلزم الصفة ؛ بل يجوز لك أن تقول : يا هذا ، وتسكت ، ولك أن تأتي بها فتقول : يا هذا الرجل ، وهذا ظاهرٌ من مفهوم كلامه .  
والألف واللام في « الصِّفَة » للعهد ، يريد الصفة المذكورة في (أى) لا الصفة مطلقاً ، وعلى هذا فكل ما تقدم في صفة (أى) من لزوم الرفع ، وعدم الاستغناء عنها ، وغير ذلك من الأمور المتقدمة ، جارٍ هنا .

---

(١) الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٢٢٣/٤ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، وابن الشجري ٣٢/٢ ، ٢٢٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٢٢٩/٢ .

والبيت لخرز بن لوزان السدوسي أو لخالد بن المهاجر

والضامر : قليل اللحم . والعنس : الناقة الشديدة الصلبة . والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير ، وجلس ورَسَنَ . والاقْتَاب : جمع قتب - بالتحريك - وهو رحل صغير على قدر السنام . والجلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وجمعه : أحلاس .

(٢) ديوانه ١٣٤ ، قاله حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه .

(٣) الكتاب ١٩١/٢ ، وديوانه ٢٠ ، وابن الشجري ٣٢٠/٢ ، والخزانة ٢١٢/٢

يخاطب امرأ القيس ، وكان قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه بالشعر الذى أوله البيت المذكور قبل هذا ، ويقول له : ماتمنيته أن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام .

إلا أنه ، على هذا التقرير ، معترضٌ من جهة أنه أحال في التزام الصفة في اسم الإشارة على (أى) وقد قَدِّم في (أى) أنها توصف بثلاثة أشياء : ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة ، والموصول المصدر بالألف واللام ، فلا بدُّ أن يوصف اسم الإشارة على مقتضى كلامه بالثلاثة . ووصفه بالأول لا أشكال فيه ، وكذلك الثالث ، إذ لا يمتنع أن يقال : يا هذا الذى قام .

وأما وصفه باسم الإشارة فغيرٌ صحيح ، لاسماعاً ولا قياساً ، فعدم السماع ظاهر .

٢٥٦  
٣

وأما القياس : فلو قلت : (يا هذا ذا الرجل) لكان تكراراً من غير فائدة ، والفائدة إنما حصلت بـ (الرجل) وكذلك إذا قلت : (يا هذا هذا) فلا يفيد الثانى غيرَ ما أفاده الأول ، وقد فرضناه مفتقراً للبيان ، فتكراره لبيان فيه .

والجواب عن هذا: أنه قَدِّم في (أى) ثلاثة أنواع من الصفة ، واعتمد علي واحد منها وهو الأول ، وأتى بماعده في معرض أنه سماع ، فالسماع لا يُحال عليه إذا لم يكن قياساً ، وهو إنما قال فيه : (وَرَدَ) ولم يحتم فيه بقياس ، فلا إحالة عليه .

فإن قلت : فأنت تصف (هذا) بـ (الذى) قيل : إن كان ذلك فليس في قوة ذى الألف واللام ، فلم يحفل به ، أو يقال : إنه أحال علي الأنواع الثلاثة على الجملة ، وترك إخراج اسم الإشارة لأنه معلوم ، والله أعلم . واعلم أنه إنما قال : (كَأَيِّ في الصِّفَةِ) لأنه لا يستوى حكم (أى) واسم الإشارة على الإطلاق ، ولا أيضاً يستويان في أحكام (هذا الباب ، أعنى باب النداء .



الآتري أن (أيًا) يجوز حذف حرف النداء معها ، ولا يحسن مع اسم الإشارة ، إلى غير ذلك . ولا أيضا يستويان في جميع أحكام<sup>(١)</sup> التوابع وإن ساوآها في الافتقار إلى الصفة ، ألا ترى أن (أيًا) لا يجوز أن يجرى عليها من التوابع سوى ماتقدم إلا عطف النسق ، والبدل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن التأكيد ، وعطف البيان ، يجريان عليه أيضا زيادة على جريان البدل ، وعطف النسق .

وهذا كله مبين في غير هذا الموضع ، وإنما القصد بيان أن تقييد الحكم بالصفة في كلامه ضروري لا بد منه . والله تعالى أعلم .

في نحو سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ

ثانٍ وضمٌ وافٍ — تَحَ أَوْلَا تُصِبُ

هذه مسألة أيضا تتعلق بـ (فصل التوابع) وهي مسألة ترجم عليها أبو القاسم في «الجمل»<sup>(٢)</sup> ، « باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما»<sup>(٣)</sup> ، وذكر الناظم فيها أن (سَعْدًا) الثاني ، وهو (سَعْدُ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبُ لا غير ، إذ لم يذكر فيه سوى ذلك .

وأما « سَعْدُ » الأول ، فذكر فيه وجهين :

أحدهما : الضم ، فتقول : (يا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ)<sup>(٤)</sup> ، ومثله : يا زيدُ زيدَ عمرو .

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) في الأصل و (ت) «وهي مسألة ترجم عليها مثل ماترجم عليها أبو القاسم في الجمل» وما أثبتته من (س) هو الصواب .

(٣) انظر : ص ١٥٧ (نشرة جامعة اليرموك) .

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

الوجه الآخر : الفتح ، فتقول : يَاسَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ ، وَيَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو .

ومثله ما أنشد سيبويه لجريز (١) :

يَاتِيْمُ تَيْمٍ عَمْدِي لَا أَبَا لَكُمْ  
لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

وأنشد أيضا (٢) :

\* يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ \*

وأنشد الفراء (٣) :

---

(١) الكتاب ٥٣/١ ، وديونه ٢٨٥ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٢٤٥/١ ، وابن  
الشجري ٨٣/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٢١/٣ ، والهمع ١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ،  
والخزانة ٢٩٨/٢ ، والعينى ٢٤٠/٤

ولأبالك : أصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر استعماله حتى  
جعل فى كل خطاب يغلف فيه على المخاطب . ولا يلقىنكم : من الإلقاء ، وهو الرمى . والسوءه :  
الفعله القبيحة . وعمر : هو عمر بن لجا ، شاعر كان ممن يهاجيه جريز . ومعناه : امنعوه من  
هجائى حتى تأمنوا أن أوقعكم فى بلية شديدة .

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والمغنى ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، والهمع  
١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٢ ، واللسان (عمل) ويعدة :

\* تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ \*

وينسب إلى عبد الله بن رواحة ، أو إلى بعض ولد جريز . واليعملات : الإبل القوية على العمل .  
والذبل : الضامرة من طول السفر . وأضاف (زيذا) إلى (اليعملات) لحسن قيامه عليها ، ومعرفته  
بحدائنها .

(٣) أمالى ابن الشجري ١٥١/٢ ، ١٥٣ ، والإنصاف ٩٩ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، واللسان (عدى)  
والبيت للأختل ، ديوانه : ١٢٨

وعدى : متباعدين لا أرحام بينهم ، وعدى : أعداء . وآخر الدهر إلى آخر الدهر على «نزع  
الخافض»

أَلَا يَا اسْلَمِي يَاهُنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ

وإن كان حَيَانًا عِدَى آخِر الدَّهْرِ

وقدَّم الضمُّ على الفتح لأنه القياس والأصل ، بخلاف الثانى .

هذا تصوير ما صَوَّر الناظم ، وبقي وجهُ ذلك لم يتَّعرض إليه

بالنص ، لأنه بالنسبة إلى المقصد من تصوير كيفية النطق غيرُ ضرورى

؛ إذ مَنْ يعرف ما قال يَنْحُو فى المسألة نحوَ كلام العرب وإن لم يعرف

وجهاً لضم ولافتح ، وكذلك فعل فى «التسهيل»<sup>(١)</sup> / ولكنه قد أشار هنا  $\frac{٢٥٧}{٣}$

إلى شئٍ من توجيهها واختيار بعض التاويلات على بعض ، فلا بدُّ من

ذِكْر ذلك وشرِّحه ، لأن أرباب المختصرات ، كالجزولى وغيره ، يشيرون

إلى التوجيه ، فليُحَذَّ حَذُوهم على الاختصار بحسب مايليق بالموضع ،

والله المستعان .

فأما إذا كان الأول مضموماً فوجهه ظاهر ، وينتصب الثانى إذ

ذاك من خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون (عطفَ بيان) على الأول على الموضع .

والثانى: أن يكون ( بدلاً منه ) كانه فى تقدير المباشرة لحرف

النداء .

والثالث : أن يكون على (نداءٍ) مستأنف حُذِف منه حرفالنداء .

والفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف

النداء ، ولا يجوز ذلك فى البذل .

وإن قيل : إنه على تقدير تكرار العامل ؛ إذ هو عند ذلك العامل

كالتقدير المعنوى الذى لا يُتَكَلَّم به ، بخلاف الآخر فإنه تقدير لفظى .

(١) ص ١٨٢ .

والرابع : أن يكون منصوبا بإضمار (أعني) كأنه لما قال : يا سعدُ - قيل له : مَنْ تَعْنِي ؟ فقال : سعدُ الأوسِ . وهذا الفعل هو الذي يقدرُ في مواضع اليان .

والخامس : أن يكون (نعتًا) للأول كأنه قال : يأسعدُ المنسوبُ للأوس . وهذا الوجه ضعيف ، لأن الوصف بالجامد ، على توهم الاشتقاق ، موقوف على السماع فلا يُقال به ما وجد عنه مَنذوحة ، وقد وجدنا ذلك : بجواز ما تقدّم من الأوجه .

وقد يُحتمل على ضعفه ، بنادٍ على ما أصله ابنُ جني بقوله : لا يَمْنَعُكَ قوةُ القوى من إجازة الضعيف ، وبني ذلك على أصلٍ عربي حسن<sup>(١)</sup> .

وأما إذا كان الأول مفتوحا : فذلك عند الناظم فتحُ بناءٍ أو ما أشبه البناء ، لافتحُ إعراب ؛ إذا لو كان فتحُ إعراب لقال : وضُمُّ وانصبُّ أوْ لا تُصبُّ .

وإذا كان فتحُ بناء ، والثاني : عنده معربٌ بالنصب لأمبني لقوله : (يَنْتَصِبُ) ولم يقل : يَنْفَتِحُ - كان ظاهرَ الميل لمذهب السيرافي ، وهو أن يكون أتبع حركة الأول المبني حركةً الثاني المعرب ، لأن (سعدُ الأوسِ) في بيانه للأول مثلُ (ابن عمرو) ولاجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان مناديان<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الخصائص ٤٨٨/٢ «باب اللفظ يرد محتملا لأمرين من صاحبه أيجازان جميعا فيه أم يقتصر على الأقوى منهما بون صاحبه.

(٢) قال السيرافي في شرحه (المجلد الثالث - ورقة ٤٧ - أ) «مذهب سيبيويه أن قولك : يازيد عمرو ، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له ، ولاتأثير له في المضاف إليه . ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو وزيد عمرو ، وحذف «عمرو» الأول للاكتفاء بالثاني» قال السيرافي : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحدا ذكره ، وهو قوى في نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يازيدُ زيدُ عمرو ، فيكون «زيد عمرو» الثاني نعتا للأول ، مثل قولنا : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب» ١ هـ .

وأجاز ذلك ابن خروف أيضا، فالفتحُ فى الأول بناءً ، وفى الثانى إعرابٌ،  
ولعمري إنه ظاهر ، وثبت له نظير فى «باب النداء» متفق عليه .

والمسألة مُخْتَلَفٌ فيها على ثلاثة أقوال من التأويل ، أحدها: هذا .

والثانى : مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> : أن الاسم المضاف إليه مخفوضٌ بالأول ،  
والاسم الثانى : مُقَمَّمٌ بين المضاف والمضاف إليه . ونَظَرُ ذلك بمسألة (لاأبألك)  
فى إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، وفى قوله<sup>(٢)</sup> :

\* يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ \*

وقولهم : ياطلحة أَقْبِلْ ، وقول النابغة<sup>(٣)</sup> :

\* كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ ناصبِ \*

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ .

(٢) المرجع السابق ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ،  
وابن الشجرى ٢٧٥/١ ، ٨٣/٢ ، والمغنى ٢١٦ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والحماسة بشرح المزدقى  
٥٠٠ وهو جزء بيت لسعد بن مالك البكرى ، والبيت بتمامه :

يَا بُؤْسَ لِحَرْبِ \_\_\_\_\_ رَبِّ التى

وَضَعْتَ أَرَاهُ فَاسْتَرْأَوْا

من قصيدة لسعد فى الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب ، وفيها يحضض على الحرب ،  
ويعرض بالحارث بن عباد البكرى الذى كان قد اعتزل الحرب .

ووضعت أراهط : حطت أقدار قوم بالقعود عنها ، وأسقطتهم عن مرتبة الشرف . وفاستراحوا :  
أثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجد والسيادة .

(٣) ديوانه ٢ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، ١٠٧ ، وابن الشجرى ٨٣/٢ ، والهمع ٩١/٣ ،  
والأشعمونى ١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والخزانة ٣٢١/٢ ، والعينى ٣٠٣/٤ ، وعجزة :

\* وليلِ أقاسيه بطنِ الكواكب \*

وكلينى : اتركينى . وناصب : ذو نصب وتعب . ويطئ الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه  
أنها بطيئة فى سيرها .

وهذا كله قد خولف فيه ، ونقده المبرد<sup>(١)</sup> من وجهين :

أحدهما : أن اطراد الفصل بين المضاف والمضاف اليه مخصوص بالشَّعر ، بشرط أن يكون / الفصل بظرف أو مجرور ، وقول سيبويه  $\frac{٢٥٨}{٣}$  يلزم عليه الفصل بالثاني بين الأول ومخفوضه وليس بظرف ولا مجرور ، ولا الفصل في شعر ، فوجب القول بخلافه .

والثاني : أن الاسم الثاني غير مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير منون ، ولو كان على ما يقول سيبويه لكان منوناً ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، وهذا وإن كان المنتصرون لسيبويه قد أجابوا عنهما فالتأويل المذكور لا يقيى قوة الأول .

والثالث : مذهب المبرد<sup>(٢)</sup> ، وهو أن المضاف إليه مخفوض بما يليه وهو «سعد» الثاني ، ومخفوض الأول محذوف لفظاً ، مراد معنى ، وإنما حُذف لدلالة ما بعده عليه وهو نظير ما ذهب إليه في نحو : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِنْ قَالِهَا ، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

\* بَيْنَ ذِرَاعَى وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ \*

وقد نُقد عليه من ثلاثة أوجه :

---

(١) المقتضب ٢/٢٢٧ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٢٧ .

(٣) هو الفرزدق ، ديوانه ٢١٥ ، وصدره :

\* يَأْمَنُ رَأْيَ عَارِضٍ أُسْرُ بِهِ \*

وهو من شواهد سيبويه ١٨٠/١ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والخصائص ٢/٤٠٧ ، والمغنى ٣٨٠ ، ٦٢١ ، وابن يعيش ٣/٢٠ ، والتصريح ١/١٠٥ ، والأشعري ٢/٢٧٤ ، والخزانة ٢/٣١٩ ، والعيني ٤/٤٥١ والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان نيران ينزلهما القمر . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج ، وهما من أحمد أنواء العرب ، إذا سقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك قال : «أسر به» .

أحدهما : أنه لو كان المضافُ إليه الأولُ محذوفًا لوجب رجوعُ التثوين ، لزوال ما أُوجب حذفَه ، لأنه إنما حُذِفَ للإضافة ، فلما حذِفَ المضافُ إليه المعاقِبُ للتثوين وجب رَدُّه ، كما فى (كُلُّ ، وبعض) ونحوهما .

والثانى : أنه لو كان كذلك لم يَخْتَصْ هذا الحكمُ بالنداء ، فكنتَ تقول : هذا زيدٌ زيدٌ عمرو ، ونحو ذلك ، لأن مخفوض الأولِ عنده محذوفٌ لدلالة الثانى عليه ، وهو مُطَرِّدٌ فى «باب الإعمال»<sup>(١)</sup> ، فكونُهُ اخْتَصَّ بالنداء دليلٌ على خلاف ما قال .

والثالث : أن تأخُرَ الدليل عند الحذف على خلاف الأصول ، فكان ما ذهب إليه من هذا الوجه مرجوحاً .

هذا ما اعتَرَضَ به وإن كان فيه نظر ، فما ذهب إليه أرجحُ ، لأن رأى سيبويه والمبردَ فيهما مخالفةُ القياس ، وما ذهب إليه جارٍ على باب مَقِيس فى النداء .

فإن قيل : فقد ذهب الناظم إلى مذهب المبرد فى نحو : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجَلٍ من قالها ، حسبما تقدم فى «باب الإضافة»<sup>(٢)</sup> ، وجَعَلَهُ قياساً ، فلمَ لَمْ يُلْحَقْ هذا الموضعُ بذلك كما ألحقه المبرد ؟ بل الناظمُ أوَّلَى بهذا من المبرد ، لأنه يرى هنالك جريانَ القياس ، فلو حَمَلَ المسألةَ هنا على حذفِ المضاف من الأول لَحَمَلَهَا على وجه مَقِيس أيضاً ، فكانَ عدولُه عن ذلك إلى وجه آخر ترجيحٌ من غير مُرَجِّح .

فالجواب بأمرين :

---

(١) يعنى باب «التنازع فى العمل»

(٢) انظر : ٤ / ١٦٦ .

أحدهما : أنه قد شَرَطَ فى مسألة الإضافة أن يكون فى الثانى عطفٌ فى قوله :

بشَرَطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى

مثل الذى له أَضَفْتَ الأَوَّلَ

ومسألة « النداء » لاعطف فيها وإنما فَرَّقَ بينهما ، والله أعلم ، لأن السماع إنما كَثُرَ مع العطف لادونه فلو أُجْرِى هذه المسألة على ذلك لكان قد أجرها على ما ليس بقياس ، مع إمكان إجرائها على القياس .  
والذى يُرَجَّحُ هذا أن حذف المضاف مع عدم العطف قليلٌ بالاستقراء ، ومثُلُ ( يَاسَعِدُ يَاسَعِدُ الأَوْسِ ) ليس بقليلٍ قَلَّتْهُ فى غير النداء ، فدل ذلك على اختلاف البابين عند العرب .

والثانى : أنا لو سلَّمنا استواءهما لكان حَمَلُها على ما / حَمَلُها <sup>٢٥٩</sup>/<sub>٣</sub>  
عليه أَوَّلَى بمسائل « النداء » وحملُ بعضِ الباب على بعضِ أَوَّلَى من حَمَلِها على باب آخر . وأيضاً فإن هذا الحَمْلَ لاتقَدِيرِ حذفٍ فيه ، فهو أَوَّلَى مِمَّا يقدَّرُ فيه الحذف ، لأن الحمل على الظاهر أَوَّلَى ، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه ، وهى من أصول العربية التى اعتمدها ابن مالك ، وأخذها بكلتا يَدَيَّه ، فهذا ما اختار هنا .

وإذا ثبت هذا فيجوز فى ( سَعِد ) الثانى على رأيه وجهان :  
النعْتُ ك ( يَازِيدُ بنَ عمرو ) وعطفُ البيان خاصة .

ولا يجوز البذل لأنه فى حكم الانفراد عن الأول ، أعنى بالنسبة إلى الاستقلال بالعامل ، وكذلك إن كان على نداءٍ ثانٍ أو على إضمار فعل ، والتركيب ينافى ذلك كله .



وسعدُ الأوسِ هو سعدُ بنُ معاذ - رضى الله عنه - وهو سعد بنُ معاذ بن النُّعْمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشَّهَل بن جُشَم بن الحارث بن الخَزْرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وهو أخو الخَزْرج بن حارثة بن ثعلبة [بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزْد . وقوله : «سعدُ الأوسِ» وقوله : «وافْتَحَ أولاً» جاء بهما على نقل<sup>(١)</sup> ، والحركة وبذلك يستقيم الوزن ، إذ لو لم يَنْقل لانكسر<sup>(٢)</sup> .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) بعد هذا فى نسخة (س) مايلى : «نجز السفر الثالث الذى من خمسة أسفار من المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية ، من تأليف الإمام العالم الأوحى أبى إسحاق الشاطبى .وقدس الله روحه ، وأسكنه من الجنان فسيحه ، ووافق الفراغ من نسخته ضحوه يوم السبت الثانى والعشرين من ربيع الثانى عام خمسة وتسعين وألف ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم» .

## {المنادى المضاف إلى ياء المتكلم}

بَوَّبَ هنا على الإضافة إلى الياء ، وإن كان قد وُضِعَ لها فضلاً فى «باب الإضافة» لأن لها فى «باب النداء» حكماً زائداً على ماتقدّم هناك ، كما فَعَلَ هنا فى التوابع ؛ إذ كان لها حكمٌ مختص بالنداء .

وذكر هنا ثلاث مسائل هى المشهورة فى الباب:

إضافة المنادى إلى الياء مباشرة ، [وإضافته إلى المضاف إليها]<sup>(١)</sup> ، وإضافته إلى الياء مع حذفها ، والتعويض منها .

فأما المسألة الأولى فهى التى فى قوله :

وَأَجْعَلْ مُنَادًى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا<sup>(٢)</sup>

كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدًا

يريد أن المنادى إذا أُضيف إلى الياء - يعنى ياء المتكلم - فإنه يجوز لك أن تجعله كهذه الأمثلة الخمسة ؛ لكن بشرط أن يكون صحيح الآخر ، فإن المنادى تاره يكون صحيح الآخر ، وتارة يكون معتلّ .

فإن كان معتلّ الآخر بالالف ، فلك فيه وجهان :

إبقاء الألف على حالها ، وفتح ياء المتكلم بعدها على حدّه لو لم يكن منادى نحو : يَأْفَتَايَ . وَقَلْبُهَا يَاءٌ وَإِدْغَامُهَا فى ياء المتكلم ، وفتح ياء المتكلم نحو : يَأْفَتَى ، وهو لغة هُذَيْل . وإن كان معتلّ الآخر بالياء أدغمتها فى ياء المتكلم ، وفتحت فقلت : يَأْقَاضِي .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) فى بعض نسخ الألفية والكتاب « إِنْ تُضَفَّ لِيَا » بأسلوب الخطاب .

وهذا كله قد تقدّم في «باب الإضافة»<sup>(١)</sup> ، فلم يحتج إلى إعادته هنا ؛ إذ لا يختلف الحكم فيه بالنداء . وإن كان صحيح الآخر : فهو المقصود ، لأنه الذي يتصوّر فيه تلك الأوجه ، وهي خمسة :

أحدها : أن تحذف الياء ، وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وهو مقتضى المثال الأول ، ومنه في القرآن الكريم : { يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ }<sup>(٢)</sup> ، { قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ }<sup>(٣)</sup> ، على قراءة السبعة<sup>(٤)</sup> . { وَقَالَ نُوحُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي }<sup>(٥)</sup> . وهو كثير جدا .

ووجه حذفها أنها عوض من التنوين ؛ إذ هما متعاقبان . وأيضاً .

فالياء حرف واحد كالتنوين ، وأيضاً لاتقوم بنفسها / حتى توصل بغيرها <sup>٢٦٠</sup>/<sub>٣</sub> كالتنوين ، وأيضاً موضعها الطرف كالتنوين ، فلما أشبهت التنوين من هذه الوجوه ، وكان التنوين يحذف في النداء - حُذفت الياء كذلك ، ولما حظور في ذلك ؛ إذ الكسرة التي كانت قبلها باقية لتدلّ عليها .

والثاني : إثبات الياء ساكنة نحو : يا غلامي ، وهو الذي أعطى مثاله الثاني ومنه ما روى عن أبي عمرو : { يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ }<sup>(٦)</sup> . وقرأ هو ونافع وابن عامر : { يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ }<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : ٢٠٨ / ٤ .

(٢) سورة الزمر / آية : ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢ .

(٤) وقرأ أبو جعفر { قُلْ رَبِّ احْكُم } بضم الياء . وقرأ ابن عباس وعكرمة ويحيى بن يعمر والجردي والضحاك وابن محيصن { رَبِّي احْكُم } بياء ثابتة ، وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، على صيغة اسم التفضيل .

وانظر : المحتسب ٦٩/٢ - ٧١ ، والكشاف ٢٣/٢ .

(٥) سورة نوح عليه السلام / آية : ٢٦ .

(٦) سورة الزمر / آية : ١٦ . وانظر : النشر لابن الجزري ٣٦٤/٢ .

(٧) سورة الزخرف / آية : ٦٨ .

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٥٨٨ .

وحكى سيبويه عن يونس أنها لغة<sup>(١)</sup> ، ثم أنشد لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى<sup>(٢)</sup> :

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَّكَ

لَمْ يَكُ شَيْءٌ بِلِلَّهِ قَبْلَكَ

وجه إثباتها أنه الأصل ، لكنها أُسْكِنَتْ لأنها شبيهة بالتثوين في تطرفه وكونه على حرف واحد ، والتثوين ساكن ، فأسْكِنَتْ لذلك .

وأيضاً : فالحركة مستثقلة على حرف العلة على الجملة ، وذلك من أسباب إعلاله كَقَامَ وَبَاعَ ، فحذفت الحركة لذلك ، وهذه العلة غير مختصة بالنداء ؛ بل هي جارية في إسكان ياء المتكلم على الإطلاق .

والثالث : حذف الياء وإزالة الكسرة وبناء الاسم على الضم ، وهو الذي ينبغي أن يُضبط به المثال الثالث في كلام الناظم ، فإنه يمكن في ضبطه الضم . والفتح بغير ألف ، وإن كان مُحْكِيًّا في المسألة ، فهي لغة ضعيفة لم يحكها سيبويه بخلاف لغة الضم ، فإنها قوية فتقول : يا غلامُ ، إذا ناديت غلامك ، حكاها سيبويه عن بعض العرب<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٩ .

(٢) الكتاب ٢/٢١٠ ، والمقتضب ٤/٢٤٧ ، والنصف ٢/٢٣٢ ، والمغنى ٢٧٩ ، وابن يعيش ٢/١١ ، والهمع ٤/٢٨١ ، والتصريح ٢/٣٦ ، والعينى ٣/٣٩٧ ، والدرر ٢/٦٠ .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٩ .

ومنه ما حكى فى قراءة : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } . وهى قراءة أبى جعفر<sup>(١)</sup> . وقرأ أيضاً : { قَالَ رَبُّ انصُرْنِي بِمَا كَذَبُونَ }<sup>(٢)</sup> . وشبه ذلك بضم الياء ، أراد (رَبِّي) ولم يُردِ المنادى المفرد ، بدليل حذف حرف النداء ؛ إذ حذفه كذلك قليل ، كما تقدم ، فلا يُحمل عليه مع وجود غيره .

وقد قالت العرب : يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ ، والتاء فيهما عوض من الياء ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> : هذا الوجه ينبغي ألا يجوز إلا فى موضع البيان لئلا يلتبس بغير المضاف ، حتى يكون مثل قراءة من قرأ : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } بضم الباء ، لأن الداعى مُقَرَّرٌ بالعبودية ، لأنه فى مقام الخضوع والاستكانة .

قال : وحذف حرف النداء هنا دليل آخر ، لأنه لا يطرّد حذفه من النكرة المقصودة ، واطرأ حذفه فى هذا الوجه دليل على أنه ليس بنكرة مقصودة . وقد حمل ابن جنّى القراءة على أنها مثل : «افْتَدِ مَخْنُوقٌ» و«أَصْبَحَ لَيْلٌ»<sup>(٤)</sup> ، والأظهر خلافه .

وجه هذه اللغة التكملة لشبّه الياء بالتنوين من حيث أزيلت الكسرة المحرزة لها حين لم يكن للتنوين عندهم مُحَرِّزٌ .

(١) سورة الأنبياء / آية : ١١٢

وانظر : النشر لابن الجزرى ٢ / ٣٢٥ .

(٢) سورة المؤمنين / آية : ٢٦ .

وانظر : النشر ٢ / ٣٢٥ ، البحر ٦ / ٤٠٢ .

(٣) يريد أبا عبد الله الفخار ، رحمه الله ، وقد ذكره مرارا ، وسبقت الترجمة له .

(٤) تقدم تخريج هذين المثليين ، وتفسيرهما فى أول باب النداء .

ويمكن أن يكون نَبُّه على لغة الفتح وإن كانت نادرة ، وذلك قولك :  
ياعبدَ ، تريد ياعبدَى ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتِ مَنِيَّ

بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَانِي

قالوا : أراد (يالَهْفًا) فحذف الألف / اجتزأ بالفتحة منها ، كما

٢٦١  
٣

اجتزى بالكسرة من الياء فى : ياعبدَ .

والرابع من الأوجه : تحويلُ كسرة ما قبل الياء فتحةً ، وقلبُ ياء  
المتكلم ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو : ياغلاماً أقبلُ ، وهو مقتضى  
المثال الرابع .

قال سيبويه : وقد يُبدلون مكانَ الياء الألف<sup>(٢)</sup> ، ثم قال : وتقول :  
ياعمّاً لاتفعَلْ ، ويأْمُننا لاتفعَلِ ، أخبرنا بذلك يونس ، عن العرب الموثوق  
بهم . ثبت هذا فى النُّسخة الشرقيّة<sup>(٣)</sup> .

ووجهُ هذه اللغة : الفرارُ من الياء المتحركة المكسور ما قبلها ، مع  
كثرة الاستعمال .

وكل ما تقدّم من التصرفات وأنواع الحذف إنما أعانهم عليه كثرةُ  
الدوران على ألسنتهم ، فإنّ النداء فى ذلك كثرةٌ ، ولذلك وقع فيه الترخيمُ  
وغيره ، وإذا وقفت فى هذا الوجه وقفتَ بهاء السكّت فقلت : ياغلاماًه ،  
وياعمماًه ، فيضاهى المنسوب .

(١) الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحاسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، والإنصاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ،  
والتصريح ١٧٧/٢ ، والإشمونى ٢٨٢/٢ ، ١٥٥/٣ ، والخزانة ١٣١/١ ، والعينى  
٢٤٨/٤ ويروى «فلسيت بمدرك» .

(٢) الكتاب ٢١٠/٢ .

(٣) يقصد نسخ الكتاب التى كانت متداولة عند المشاركة .

والخامس : البقاء على الأصل من إثبات الياء وفتحها ، وهو مفهوم المثال الأخير من أمثلته فتقول : يا غلامي أقبِلْ ، ويا عبدي لا تَقُمْ .

وجه ذلك أن ياء المتكلم فى مقابلة كاف المخاطب ، فوجب لها الحركة لذلك ، وكانت الفتحة لفتحها على الياء دون الكسرة .

وقوله : ( كَعْبِدْ عَبْدِي ) إلى آخره ، على حذف العاطف ، أى كَعْبِدْ ، وَعَبْدِي ، وَعَبْدٌ ، وَعَبْدًا ، وَعَبْدِي .

\* \* \*

وأما المسألة الثانية من هذا الباب : فهى إضافة المنادى إلى المضاف إلى الياء ، وذلك قوله :

وَفَتَحُ أَوْ كَسَرُ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَهَرَ

فى يا ابْنَ أُمِّ يا ابْنَ عَمِّ لَامَفَرُ

ومقصوده أن (الابن) المنادى إذا كان مضافا إلى (الأم) أو إلى (العَم) وهما مضافان إلى الياء ، ففيه من أوجه الاستعمال ما ذكر .

وبيان ذلك ، على مقتضى كلامه ، وإشارته ، أن المنادى إذا أضيف إلى الياء فحكمه كحكم غير المنادى . هذا هو الأصل كما تقدم فى «باب الإضافة»<sup>(١)</sup> .

إلا أن العرب استثنيت من هذا الحكم اسماً واحداً ، وهو (الإبن) إذا أضيف إلى (الأم) أو (العَم) نحو : يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عَمِّي .

ويلحق بهما ما أضيف إليهما (الابنة) عوضَ (الابن) فإن هذا له حكم آخر سيذكره .

---

(١) انظر ٤ / ١٩٣ .

وبقى ماسوى ذلك على ماتقدم ، نحو : يا ابن غلامى ، ويا ابنه  
أخى ، ويا أخا أمى ، ويا صاحب عمى ، ويا غلام أخى ، وما أشبه ذلك .

والذى ذكر الناظم فى هذين اللفظين بالنص وجهان :

أحدهما : فتح الميم من (أَمْ) فتقول : يا ابن أَمْ ، ويا ابنَ عَمْ ،  
ومنه قراءة الحَرَمِيِّينَ وأبى عمرو وحفص . عن عاصم (قَالَ ابْنُ أَمْ إِنْ  
الْقَوْمَ اسْتَضَعْفُونِي)<sup>(١)</sup> . الآية . ( قال يا ابنَ أَمْ لَا تَأْخُذْ بِلَحْيَتِي وَلَا  
بِرَأْسِي )<sup>(٢)</sup> .

والثانى : كَسْر الميم من غير ياء ، فتقول : يا ابنَ أَمْ ، ويا ابنَ عَمْ ،  
ومنه قراءة مَنْ سِوَى المذكورين من السبعة<sup>(٣)</sup> .

وهذا الوجه هو قوله : (أو كَسْرُ وَحَذْفُ الياء) . فقوله : (وَحَذْفُ  
الياء) قيدٌ للكسر فقط ، لأن الياء لَا تَنْبُت / مع الفتحة ، فلا يصح نَقْى <sup>٢٦٢</sup>/<sub>٣</sub>  
مالا يصحُّ ثبوته حقيقةً أو توهماً .

ويمكن أن يرجح حذفُ الياء إلى الفتح والكسر معا ، لأن الألف  
أصلها الياء ، فكأنه اعتُبر مع الفتح أصلها ، فيكون على هذا التقدير قد  
أشار فى الكسر والفتح إلى وجهين ، كما سيُذكر .

---

(١) سورة الأعراف / آية : ١٥٠

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٩٥ .

(٢) سورة طه / آية : ٩٤ .

وانظر : السبعة ٢٩٥ .

(٣) السبعة : ٢٩٥ .



ومثّل هذا في إطلاقه لفظ الياء على الألف المنقلبة عن الياء إطلاقاً سيبويه على الألف هنا لفظ الياء وهي أَلَفٌ ؛ إذ قال: وإن شئتَ قلتَ : حَذَفُوا الياء لكثرة هذا في كلامهم<sup>(١)</sup> . قال : وعلى هذا قال أبو النّجْم<sup>(٢)</sup> :

\* يَا أَبْنَةَ عَمٍّ لَا تُلَوِّمِي وَاهْجَعِي \*

يريد في ( يا ابنَ أُمٍّ ) و ( يا ابنَ عَمٍّ ) حال الفتح .

وقاله الجرّمى في بيت أبي النّجْم قال : يمكن أن يريد ( يا ابنَ أُمِّي ) ثم قلب الياء أَلَفًا ، ثم حذفت استخفافاً .

وقال ابن خروف : يريد سيبويه بقوله : ( حَذَفُوا الياءَ ) قَلَبُوا الياءَ أَلَفًا ، ثم حذفوها ، فعلى هذا يكون قول الناظم : ( حَذَفُ الياءِ ) من هذا القبيل .

وقوله : ( اشْتَهَرَ ) الضمير فيه عائد على الفتح ، أو الكسر مع حذف الياء ، فاعتبر لفظ (أو) ويريد أن هذين الوجهين هما اللذان اشتهرا في الكلام ، فهما أحسن من غيرهما .

واقتضى هذا الكلام أن هنالك من الأوجه ما لم يشتهر ، وقد أشار مفهوم الصفة في قوله : ( وحذفُ الياءِ ) إلى ذلك ، لأن التقدير أن الفتح والكسر مع حذف الياء اشتهر ، فهما إذاً مع عدم حذفهما لم يشتهرا ، وهذا صحيح ، فقد قالوا : يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عَمِّي - بإثبات الياء - ويجوز فيها الفتح والإسكان . وقالوا: يا ابنَ أُمٍّ ، ويا ابنَ عَمٍّ ، فالمجموع خمسة أوجه، هذه الثلاثة منها قليلة.

(١) الكتاب ٢/٢١٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢١٤ ، والمقتضب ٤/٢٥٢ ، والمحتسب ٢/٢٣٨ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٣ ، والهمع ٤/٣٠٢ ، والتصريح ٢/١٧٩ ، والأشمونى ٣/١٥٧ ، والعينى ٤/٢٢٤ ، والدرر ٢/٧٠ . يخاطب امرأته ، وكانت ابنة عمه . والهجوع : النوم بالليل خاصة .

فمن إثبات الياء قولُ أبي زُبَيْد الطائي أنشدته سيبويه<sup>(١)</sup> :

يَا بَنَ أُمِّي وَيَا شُقُقَيْقَ نَفْسِي

أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدِ

وقال مَعْدٍ يَكْرِبُ المعروفُ بغلفاء<sup>(٢)</sup> :

يَا بَنَ أُمِّي وَلَوْ شِهُدْتُكَ إِذْ تُدْ

عُوتَمِيماً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ

ويَحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ لقوله : (وَحَذَفُ الياء) مفهومٌ ، لأنه في قوة مفهوم

اللقب<sup>(٣)</sup> ، ويكون قوله : (اشتَهَر) هو المُشِير إلى مَا يَشْتَهَر .

وفى تقريره «الشُّهُرَة» في الوجهين ما ينبُّه على خلاف ما يظهر من

الزَّجَّاجِي في «الجمال»<sup>(٤)</sup> ، من أن أثبات الياء أجودُ من حذفها ، والأمر عند

النحويين بخلاف ما قال ، وقد اعترضوا عليه في هذا الموضع .

ويبقى النظر هنا في مسألتين :

إحداهما : في تَنْزِيل هذه الأوجه وتَوْجِيهها ، فأما من يُبْقَى ذلك على

الأصل ، فلا إشكال فيه ، ووجهه ظاهر ، فالنداء عنده لم يُحدث أمراً زائداً على

---

(١) الكتاب ٢١٣/٢ ، وديوانه ٤٨ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ .

١٣١ ، والهمع ٣٠١/٤ ، والتصريح ١٧٩/٢ ، والأشموني ١٥٧/٣ ، والعيني ٢٢٢/٤ ، والدرر

٧٥/٢ . واللسان شقق من قصيدة له يرثى بها أخاه . وشُقُقَيْق : تصغير شقيق وهو الأخ .

صغره دلالة على قرابه من نفسه ، ولطف محله من قلبه . خليتني لدهر شديد : تركنتني لدهر صعب

أكابده وحدي ، وقد كنت لى عوناً عليه ، وركنا أستاذنا إليه .

(٢) المقتضب ٢٥٠/٤ ، والجمال للزجاجي ١٦٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ ، ١٩٣ ، والوحشيات ١٣٣

والأغاني ١٢ / ٢١٢

والبيت من قصيدة قالها في رثاء أخيه شرحبيل .

(٣) مفهوم اللقب - عند الأصوليين - هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، وهو أحد أنواع مفهوم

المخالفة .

(٤) انظر : ص ١٦٢ (نشرة جامعة اليرموك)

ماكان قبل ، والأسمان فى هاتين اللغتين - أعنى لغةً فتح الياء ولغةً إسكانها - غيرُ مركَّبَيْن ؛ بل جاريان بالإعراب على ما ينبغى .

وأما ما عداهما : فالاسمان فيهما مركَّبَان ، جُعلا كاسمٍ واحدٍ لكثرة الاستعمال ؛ إذ / كان استعمالهم لهذين اللفظين كثيراً ، حتى  $\frac{٢٦٣}{٣}$  صاروا يستعملونهما فى غير موضعهما ، فيقولون للأجنبى : يا ابنُ أمِّ عمِّ ، فلما كان كذلك صَيَّرَ وهما كخمسَةِ عشرَ ، ولذلك يجوز كَتَبُهما موصولَيْن هكذا : يا ابْنُوْمُ ويا ابْنَعُمُ ، تشبيها بْبَعْلَبُكُ ، وكذا وقع رَسْمُهُ فى المصحف<sup>(١)</sup>.

ثم منهم : من أبقى الاسمَ على كَسْرِهِ بعد حذف الياء ، كما قالوا : يا غُلَامَ ويا عَمَّ .

ومنهم من قلبها أَلْفا ، كما قلبها فى : يا غُلَامَا .

ومنهم : من حَذَفَ وفتح الآخرَ إِتِّباعاً لحركة نون (ابن) على العكس من : يا زَيْدُ بنُ عمرو .

أو بَنَى على الفتح تشبيها بخمسَةِ عشرَ .

وقد نَزَلَ ابنُ أبى الرُّبَيْعِ<sup>(٢)</sup> هذه الأوجه فى التركيب على اللغات الخَمْسَ فى (يا غُلَامَ) فَمَنْ أثبت الياء فى (غُلَامِي) ساكنة أو متحركة ، أثبتَها هنا ، ومن حَذَفَ وكَسَرَ فى ياء (غُلَامَ) قال هنا : يا ابْنَ أمِّ . ومن فتح هنالك مع إثبات الياء مقلوبةً أَلْفا فَعَلَ كذلك هنا .

---

(١) رسمت موصولة فى سورة طه (آية : ٩٤) وأما التى فى سورة الأعراف (آية : ١٥٠) فقد رسمت مفصولة .

(٢) سبقت ترجمته .

وأما من ضَمَّ فى (ياغلام) فلا يمكنه هنا إلا الفتح ، لأن الضم مختص بالمفرد ، و (ياابن أُم) غير مفرد ، فبُنِيَ على الفتح .

وتبعه على هذا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار شيخنا ، رحمه الله<sup>(١)</sup> .  
وللنحويين هاهنا اختلافٌ فى التوجيه كثير ، فتأملْه .

والثانية : فى حكم (ابنة) فى هذا الباب ، ولم يذكر الناظم ذلك ، فيؤهم أن حكمها مخالفٌ لحكم (ابن) وليس كذلك ، ولذلك استشهد سيبويه ببيتِ «أبى النُّجم» فى الكلام على (ابن) فأتى فى الشاهد (ياابنة)<sup>(٢)</sup> ، فهذا دليل على جريانها مَجْرَى واحدٍ مع (الأم ، والعَم) فتقول : ياابنة أُمى ، ويا ابنة أُم ، ويا ابنة أُم وياابنة أُم ، كما فى (الابن) سواء . وقد نصَّ ابن عصفور على ذلك .

فهذا فيه ماترى ، ولأجواب لى عنه ، إلا إذا ثبت أن ماقاله ابنُ عصفور ليس كما قال . أو يقال لَمَّا لم يذكر ذلك الجمهورُ ، ولم يَفْصَلُوا القول فى (ابنة) كما فَصَلُوهُ فى (ابن) داخلَه الرِّيبُ فى إثبات ذلك الحكم له . وهكذا فعل فى «التسهيل» و«الفوائد المحوية»<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم بما أراد .

وأما المسألة الثالثة من هذا الباب فهى فى إضافة المنادى إلى الياء مع حذفها والتعويض منها ، فقال فيها:

---

(١) سبقت ترجمته .

(٢) وهو قول أبى النجم السابق :

\* ابنةَ عَمٍّ لا تُلومى وافجعى \*

(٣) منه صورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى برقم (٣٦٥/نحو) مأخوذه عن نسخة المكتبة العامة بالرباط (رقم ٢٨٨/ق) وانظر فيه ص ٦٨ .

وفى النداء أبتِ أمتِ عَرْضُ

واكسراً وافتتح ومن اليا التاء عوض

ويريد أن (الأب ، والأم) هما المختصان بهذا الحكم ، وهو إلحاق التاء لهما عوضاً من ياء المتكلم ، وذلك أن الأصل : يا أبى ، ويا أُمى ، إلا أنه كثر فى ألسنتهم ، واستعملوهما كثيراً ، فحذفوا الياء على عادتهم ، فكانهم أرادوا ألا يخلوا بالاسم حين حذفت الياء منه ، فالحقوا هاء التانيث من ذلك المحذوف ، كما أتوا بها فى (الزنادقة) عوضاً من ياء (زناديق)<sup>(١)</sup> ، واختص النداء بهذا الحكم ، كما اختص بأشياء كثيرة ، فلأجل هذا المعنى قال الناظم : (ومن اليا التاء عوض) فإذا لا يصح الجمع بينهما / ،  $\frac{٢٦٤}{٣}$  فلا يقال : يا أبتى ، ولا : يا أمتى ، كما لا يجمع بين ياء (زناديق) وهاء (زنادقة) غير أنك إذا لم تلحق التاء عوضاً ، فلك فى (الأب ، والأم) مالك فى المضاف إلى ياء المتكلم ، من تلك الأوجه الخمسة ، فتقول : يا أبى ، ويا أب ، ويا أب ويا أباً ويا أبى ، فلذلك قال : (وفى النداء أبتِ أمتِ عَرْضُ) ولم يلزم ذلك الحكم ؛ بل جعله عارضاً ووارداً على ما يتصور من الأوجه فى مثله ، قاله السيرافى<sup>(٢)</sup> .

فإذا تقرّر هذا ففى تحريك التاء عنده وجهان نصّ عليهما ، وهما الكسر والفتح ، فتقول : يا أبتِ ، ويا أمتِ ، ويا أبتِ ويا أمتِ ، وقد قرئ

(١) فى (ت) «من ياء زنديق» وهو تصحيف .

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ٤٩ - ب) .

بهما: { يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }<sup>(١)</sup> ، { يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ }<sup>(٢)</sup> . وذلك كثير . والفتح لابن عامر ، والكسر للباقيين من السبعة<sup>(٣)</sup> ، وقد حُكي الضمُّ في التاء وهو قليل ، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا أشار إليه .

وقوله : (وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضٌ) قَصَرَ الْيَاءَ وَالتَّاءَ عَلَى عَادَتِهِ ، وَ«التَّاءُ» مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ (عَوْضٌ) وَ (مِنْ الْيَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُعَوِّضٌ ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : زَيْدًا أَجْلُهُ مُحَرَّرٌ .

\* \* \*

---

(١) سورة يوسف / آية : ٤ .

(٢) سورة مريم / آية : ٤٢ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

## أسماء لازمت النداء

هذا الباب يذكر فيه ألفاظا لم تُستعمل إلا في النداء، وإنما تذكر في العربية، مع أنها مجرد لغة، لأن منها ما يطرّد، وما يقرب من الاطراد.

وذكر معها كلمات هي موقوفة على السماع، وهذا شأن النحوى، قال :

وَقُلْ بَعْضُ مَّا يُخَصُّ بِالنَّدَا

لَوْ مَّانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطْرَدَا

فِي سَبِّ الْإِنْتَى وَزَنْ يَأْخَبَبَاتِ

وَالْأُمَرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثَى

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ

وَلَا تَقْسُ وَجُرُّ فِي الشُّفْرِفُلُ

ما ذكره في هذا الباب على ضربين :

أحدهما : ما جاء منقولاً نقلاً لا يجرى فيه قياس البتة، وذلك ثلاثة ألفاظ :

أحدهما : (قُلْ) وهو بمعنى (فلان). قال ابن خروف: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

محذوفاً من (فلان) وأن تكون كلمة مُرْتَجَلَةٌ<sup>(١)</sup> استُعملت في النداء كناية عن رجل». انتهى.

---

(١) في جميع النسخ «محذوفة» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية (ت).

يقال : يَأْفُلُ أَقْبِلْ، بمعنى : يافلان، وفي الحديث : «أَيُّ فُلٍ هَلُمَّ»  
وقول الكميث<sup>(١)</sup> :

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا

يُقَالُ لِمِثْلِي وَيَهَا فُلٌ

فإذا بَنَيْنَا على أنها كلمة مُرْتَجلة بمعنى (رَجَل) فهي مختصة  
بالنداء بإطلاق، وإذا بَنَيْنَا على أنها محذوفة من (فُلَان) فاستعمالها  
محذوفة هو المختص بالنداء.

وأما إذا استعملت تامةً ففي النداء وغيره، وما جاء في الشعر في  
غير النداء من استعمال (فُلٌ) فلا يُقاس عليه، وسيدكره.

وقد يقال : (يافلة) للمؤنث بمعنى : يافلانة، وعلى هذا نبه بقوله :  
«وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخْصُ بِالْأُنْثَى» أي إن هذا اللفظ من الألفاظ المخصوص  
استعمالها بالنداء.

والثاني : (لَوْمَانٌ) من اللُّؤْم، بمعنى : لئيم، واللئيم هو الدني  
الأصل، الشحيح النفس. يقال لُؤْمٌ لُؤْمًا، ولامةٌ ، ومَلَامَةٌ .

وَلَوْمَانٌ - كما / قال - لا يُستعمل إلا في النداء.

والثالث : (نَوْمَانٌ) وهو من النَّوْم، ويُطلق على الكثير النَّوْم، لأن  
(فَعْلَان) للكثرة والامتلاء نحو : غَرَّتَانُ، وشَبَعَانُ، وَغَضَبَانُ.

قال الجوهري : ويقال : يَانْوَمَانُ، للكثير النَّوْم، ولا تَقُل : رجلٌ  
نَوْمَانٌ، لأنه يختص بالنداء<sup>(٢)</sup>.

(١) ديوانه ٣٥/٢، وابن يعيش ٧٢/٤، واللسان (فلن)

يقول : إنني أنتدب لجسام الأمور وعظائمها، ولقد حدثت حوادث مهمة، وعرضت أمور  
يقال فيها لمثلي : أسرع ولا تبطئ..

(٢) الصحاح (نوم).



فهذا معنى قوله : «لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا» أي ك : (فُلٌ) لا يستعملان إلا في

النداء.

والضرب الثاني : ما جاء من ذلك مَقِيسًا أو قَرِيبًا من المقيس، وهو ثلاثة

أنواع، النوعان منها من هذا الباب، والثالث : ليس منه، لكنه أدخله معهما بالتَّبَع :

أحدها : (فَعَالٍ) في سَبِّ المؤنث، وذلك قوله : « واطَّرَدَا في سَبِّ الأنثى وَزَنُ يَخْبَاثٍ » من الخُبْث، يعنى أن ما كان على (فَعَالٍ) مما يُسَبُّ به المؤنث فهو مَخْتَصٌّ بالنداء، وهو مطرِدٌ فيه مَقِيسٌ، لأنه كثر في السماع كثرة يُقَاس على مِثْلها، نحو : (يَاخْبَاثٍ) من الخُبْث، و(يَا فَسَاقٍ) من الفِسْق، و(يَا غَدَارٍ) من الغَدَر ، و(يَا لَكَاعٍ) من اللُّؤْم بمعنى (لُكْعَاء) وهى اللُّئِيمَة، وما أشبه ذلك.

فيجوز لك على إطلاق القياس أن تقول : يَا لَأَمٍ، وَيَا نَجَاسٍ، وَيَا قَذَارٍ، وَيَا رَجَاسٍ، من اللُّؤْم، والنَّجَسِ، والقَذَرِ، والرجس.

وكذلك كل ما كان سَبًّا من الفعل الثلاثى يجوز فيه بناء (فَعَالٍ) منه، فيختص بالنداء، ولا يقال في غيره.

وهذا النوع مختلف فيه، فمنهم من يجعله قياساً كالناظم، ومنهم من يَقِفُه على السماع. وهذا الخلاف أصله الشهادة بكونه بَلَّغٌ في الكثرة مبلِّغٌ القياس أولاً، والناظم شَهِدٍ بالأول، فلذلك قاسه.

والثاني : وزن (فَعَالٍ) المرادُ به الأمرُ المبنيُّ من الفعل الثلاثي، وهو قوله : «وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ».

«الأمرُ» معطوف على «وَزَنُ» و«هكذا» الإشارة بـ (ذا) إلى وزن (خَبَاثٍ) كائنه قال : واطَّرَدَ الأمرُ مِثْلَ (فَعَالٍ) من الثلاثي من الأفعال، فأراد أن ذلك مُطَرِدٌ أيضاً مَقِيسٌ، كما اطَّرَدَ في اختصاصه بالنداء حين كان وصفاً.

والاطِّراد في الشيء : تَبَعِيَّةٌ بعضه على بعض حتى لايتخَلَّف، يقال :  
اطَّرد الأمرُ، إذا استقام، واطَّرد الشرُّ<sup>(١)</sup> : تَبَعَ بعضه بعضا، ومنه اطِّراد النَّهرِ،  
وهو جَرَيَانُهُ.

فأراد أن ذلك استقام في القياس ولم ينكسر<sup>(٢)</sup>.

ومثال ذلك : (نَزَالٍ) من : انْزِلْ، و(حَذَارٍ) من : احْذَرْ، ومنه ماأنشد  
سيبويه للأعشى<sup>(٣)</sup>:

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا  
أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا  
وأنشد أيضا قول الآخر<sup>(٤)</sup>:

- 
- (١) في الأصل «واطرد الشيء» وما أثبتته من (س، ت).  
(٢) في (ت) «ولم ينكس» وصحح على حاشيتها بدينغكس، وكلاهما غير صواب.  
(٣) الكتاب ٢٤٢/١، ٢٧٠/٣، وابن الشجري ١١١/٢، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦١/٥

ولم يعزه أحد للأعشى، ولاهو في ديوانه. ومناع : اسم فعل أمر بمعنى : امنع. والأرباع : جمع  
رَبْع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع، ويمكن أن يَكُون جمع : رَبْع، وهو المنزل أو الدار بعينها.  
وانظر : شرح الشاهد التالي.

- (٤) الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، وابن يعيش ٥٠/٤،  
والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

وينسب لطفيل بن يزيد الحارثي، وذلك أن كندة كانت قد أغارت على إبله، فلحقهم، وجعل يقول ذلك  
مهددالهم. وذكر البغدادي في الخزانة عن أبي عبيد أنهم كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة،  
فلحقها أربابها قالوا للسائقين لها : \* تراكها من إبل تراكها \* أى خلوا عنها. فيقول السائقون :  
\* أما ترى الموت على أوراكها \*

أى مآخيرها، أى إنا نحميها. وبعضهم يقول :

\* مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا \* فيجاب بقوله :

أما ترى الموت لدى أرباعها \* قال : وأولاد الإبل تتبعها. والقتال يشتد إذا لحق الإبل أصحابها.

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا

أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

فـ(مَنَاع) من : اَمْنَعُ، و(تَرَاكِ) من : اَتْرُكُ، وأنشد أيضا لأبى النُّجْم<sup>(١)</sup>:

\* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ \*

أى : احْذَرُ، وأنشد أيضا لرؤبة<sup>(٢)</sup>:

\* نَظَارِكِي أَرْكَبَهَا نَظَارٍ \*

أى : انْظُرْ، بمعنى اَنْتَظِرْ، وأنشد لزهير<sup>(٣)</sup>:

وَلَنِنْعَمَ حَشَوُ الدُّرْعِ أَنْتَ إِذَا

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

---

(١) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (حذر) ويعده :

حَتَّى يَصِيرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ

(٢) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٤٠ ومعناه : انتظر حتى أركبها.

(٣) ديوانه ٨٩، وسيبويه ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١١/٢، وابن يعيش ٢٦/٤، ٥٠، ٥٢، والخزانة ٣١٦/٦

يمدح هرم بن سنان المرمى. ومعناه : أنك مقدم شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب حتى نادى الأقران : نزال نزال. ولج الناس في الذعر : أى تتابعوا في الفرز، وهو من اللُجَّاج في الشيء، والتماهى فيه.

وأنشد أيضا<sup>(١)</sup>:

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى

وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

/ وأنشد لجريير<sup>(٢)</sup>:

نَعَاءِ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ

وَجَرْدَاءِ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٍ حُجُولَهَا

أى : انْع ، من النَعَى وهو خبر الموت.

فهذا الباب أيضا مقيسٌ عند الناظم، فتقول على هذا (ضَرَابٍ) من : اضْرِبْ، و(خَرَايجٍ) من : اخْرُجْ، و(عَمَالٍ) من : اَعْمَلْ و(جَبَارٍ) من : اجْبُرْ، و(قَتَالٍ) من (اقْتُلْ) ونحو ذلك.

وقد اختلف في هذا النوع أيضا، فحكى السَّيرافي عن بعض النحويين، ويذكر ذلك للمبرد، أنه لايجعل الأمر من الثلاثي مطرُدا؛ بل يَقْفُهُ على السماع<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨ .

وهو مجهول القائل. ونعاء : اسم فعل أمر، بمعنى : انْع. والسماحة : الجود، وكذلك الندى.

والشمال : ريح تهب من جهة شمال. والأنامل : أطراف الأصابع، الواحد : أنملة. وباردات الأنامل : تصرد أطراف أصابع الناس فيها. يقول : انعه للندى والكرم عند شدة الزمان، وهبوب تلك الرياح التي هي أبرد الرياح، وأخلفها للجدب.

(٢) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨، وليس في ديوانه .

والطمرة : الخفيفة السريعة من الخيل. والجرداء : القصيرة الشعر. وهذان الوصفان من الأوصاف التي توصف بها جياد الخيل وعتاقتها. وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال، يريد أنه كان يجهدا في الحروب والغارات حتى هزلت. والحجول : جمع حَجَلٍ، وهو القيد، يريد أنها كانت مذللة خاضعة للتقييد.

(٣) انظر : شرح الكتاب (المجلد الرابع - ورقة ١١٩ - ب).

والذى ذهب إليه سيبويه في هذا النوع، وفيما قبله، أنهما مطَّردان  
كمذهب الناظم، نصُّ على ذلك في أبواب «مالا يَنْصَرَفُ» فقال : واعلم أن  
(فَعَالٍ) ليس بمطَّردٍ في الصفات، نحو : حَلَّاقٍ، ولا في مصدر، نحو : فَجَّارٍ،  
وإنما يَطَّرد الباب في النداء، وفي الأمر<sup>(١)</sup>.

وقد مال الشُّلُوبِيُّن<sup>(٢)</sup> إلى رأى المبرِّد، وحَمَلَ عليه كلام سيبويه، وزعم أن  
القياس أداه إلى ذلك، قال: لأن باب الأمر أن يكون بالفعل، والعدْلُ عنه إلى  
الأسماء ليس بقياس. وعلى هذا المعنى اعْتَمَدَ، ثم تأوَّل كلام سيبويه على أن  
المراد بالاطراد الكثرة، وأراد بإطلاق الجواز أنه يريد الجوازَ على الجملة، على  
معنى قوله في الاطراد.

وهذا كله خلافُ الظاهر من كلامه، وما علَّل به منع القياس لايلزم إذا كان  
السمع بحيث يصلح أن يُقاس عليه لكثرتِه؛ لكن سيبويه شرط في اطراده  
شرطاً، وهو أن يكون مبنياً من الفعل الثلاثي، فقال : واعلم أن (فَعَالٍ) جائزُمن  
كل ماكان على بناء (فَعَلٌ) أو (فَعِلٌ) أو (فَعِلٌ) قال : : ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لانا  
لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت،  
ولاتجاوزَه<sup>(٣)</sup>.

وهذا الشرط هو الذى شَرَطَ الناظم في قوله : «من التُّلَاثِي» فلا يجوز أن  
تقول : (كَرَامٍ) من : أَكْرَمَ، ولا (خَرَّاجٍ) من أَخْرَجَ، ولا نحو ذلك. وما جاء منه

(١) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) الكتاب ٢٨٠/٣.

فَمَسْمُوعٌ نَحْوُ : (دَرَاكِ) مِنْ : أَدْرَكَ، وَ(بَدَارٍ زَيْدًا) مِنْ بَادَرْتُهُ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : بَدَرْتُ إِلَيْهِ، وَبَادَرْتُهُ، فَهُوَ مِنْ (بَادَرْتُهُ) الْمُتَعَدَّى.

وَأُنْشِدَ يَعْقُوبُ، قَالَ : أَنْشِدُوا<sup>(١)</sup> :

بَدَارِهَا مِنْ إِبْلِ بَدَارِهَا  
قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صِفَارِهَا

وَحَذَفُوا الزِّيَادَةَ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ أَصْلٍ اسْتَسْهَلُوا ذَلِكَ فِيهَا.

وَلَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ فِي (قَرَقَارٍ) بِمَعْنَى قَرَقِرَ، أَيْ صَوْتُ، وَ(عَرَعَارٍ) بِمَعْنَى عَرَعَرِ، أَيْ اجْتَمَعُوا لِلْعَبِّ، لِأَصَالَةِ جَمِيعِ الْحُرُوفِ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ بِنَاءِ (فَعَالٍ) إِلَى مَا قَرَّبَ مِنْهُ وَهُوَ (فَعَالَلٍ) أَنْشَدَ سَيَّبُوه لِأَبَى النَّجْمِ<sup>(٢)</sup> :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَقَارٍ

وَقَالَ النَّابِغَةُ<sup>(٣)</sup> :

(١) انظر : معجم شواهد العربية ٤٨٣.

(٢) الكتاب ٢٧٦/٣، وابن يعيش ٥١/٤، والأشْمُونِي ١٦٠/٣، والخزانة ٣٠٧/٦، واللسان (قرد) يصف سحابة، وقيله :

حَسْبِيَ إِذَا كَـ \_\_\_\_\_ انْ عَلَى مُطَارٍ

يَعْنَاهُ وَالْيَسْرُ عَلَى التُّرْثَارِ

وَالصَّبَا : رِيحٌ تَهْبُ مِنْ مَشْرِقِ الشَّمْسِ إِذَا اسْتَوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. وَالْمَعْنَى : قَالَتْ تِلْكَ الرِّيحُ لِلْسَحَابِ : صَبَّ مَا عِنْدَكَ مِنَ الْمَاءِ مَقْتَرِنًا بِصَوْتِ الرَّعْدِ، يَعْنِي : ضَرْبَتُهُ رِيحَ الصَّبَا فَدَرَّ لَهَا، فَكَانَتْهَا قَالَتْ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقُولُ.

(٣) ديوانه ٣٥، وابن يعيش ٥٢/٤، والأشْمُونِي ١٦٠/٣، والخزانة ٣١٢/٦

وَمَتَكْنَفِي جَنْبِي عَكَازُ : مَقِيمِينَ فِي كَنْفِي جَانِبِيهِ، وَالْكَتْفُ : النَّاحِيَةُ. وَعَكَازُ : سَوْقٌ قَرِيبَةٌ مِنْ مَكَّةَ، كَانَتْ تَقَامُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : «بِهَا» عَائِدٌ عَلَى عَكَازٍ. وَعَرَعَارُ : لَعِبَةٌ لِلصَّبْيَانِ. وَالْمَعْنَى : أَنَّهُمْ آمَنُوا هُنَاكَ فِي إِقَامَتِهِمْ، لِعَزَمِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ، وَصَبِيَانَهُمْ يَلْعَبُونَ هَذِهِ اللَّعِبَةَ لِرَفَاهِيَتِهِمْ وَأَمْنِهِمْ. وَالْبَيْتُ مِنْ شِعْرِ لِلنَّابِغَةِ يَحْذَرُ بِهِ عَمْرُو بْنُ الْمُنْذَرِ ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ مَلِكَ الْحَيْرَةِ مِنْ قَوْمِ هَوَيْقُولَ لَهُ : إِنَّهُمْ نَزَلُوا بِعَكَازٍ، وَهُمْ كَثِيرُونَ يَسْتَعِدُّونَ مِنْ لِقَاتِكَ.

مُتَكَنِّفِي جَنْبَى عَكَظَ كِلَيْهِمَا

يَدْعُو صَبِيَّهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

وكان الناظم أراد نقلَ نصِّ سيبويه في المسألة؛ إذ أتى بلفظ الاطراد، وشرط كون الفعل ثلاثياً، فعلى هذا كلُّ ما جرى لشرح الكتاب في عبارة سيبويه من النظر جارِها من أوله إلى آخره، فهو شرح لكلام ابن مالك هنا .

٢٦٧  
٣ / والنوع الثالث : (فُعَلٌ) في سَبِّ الذكور، يعنى صفةً نظيره  
(فَعَالٌ) في سَبِّ الإناث، فيريد أن ذلك شائع في كلام العرب، وكثُر واشتهر، لكن مختصاً بالنداء أيضاً، كنظيره في سَبِّ الإناث، نحو :  
ياغدرُ، ويافسقُ، ويا خُبْتُ .

لكن لما كان هذا النوع عنده لم يكثر كثرة نظيره، لم يُطلق فيه القياس، بل قال : «وَلَا تَقِسْ» فمنع من القياس فيه، ووقفه على النقل وإن كثر وشاع .

وما ذهب إليه مذهب طائفة من النحويين، ومنهم من يجعله قياساً فيقول : ياكذبُويالؤمُ، وما أشبه ذلك. والتحاكمُ في هذا أيضاً إلي السماع .

ثم حكى مافى (قُل) شاذاً، وهو مجيئه في غير النداء ؛ فقال : «  
وجزُّ في الشُّعر فلُ» يعني أنه يستعمل في غير النداء لكن في الشعر ضرورة .

وعين موضع السماع، وهو كونه جاء مجروراً، تحريماً في النقل، وتعييناً لموضع الشاهد، وتنبيهاً أنه إنما جاء في موضع واحد وإشارته

بذلك إلى بيت أبي النجم<sup>(١)</sup>:

\* فِي لَجَّةٍ أُمْسِكِ فُلَانًا عَنْ قُلِّ \*

وهنا تمَّ قصده إلا أنه يرد عليه السؤال من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن هذا النظم إنما المقصودُ به الإتيانُ بالأمور القياسية دون السماعية، إلا أن يُنبَّه على السماع تكملةً بعد تحصيل المراد من القياس، وهو لم يفعل ذلك هنا؛ بل ترك من الأبنية ما هو عند طائفة من النحويين قياسٌ مطرد فيما يختص بالنداء، ك(فَعَالٍ) عنده، وأتي بالفاظ شاذةً عوضَ ذلك، وهي : قُلُّ، ولُؤْمَانُ، ونُؤْمَانُ.

فقالوا : إن (مَفْعَلَان) في هذا الباب قياس نحو : مَكْرَمَان، ومَلَأْمَان، ومَكْذَبَان، ومَخْبَثَان، فهذا من المسموع.

وأجازوا أن يقال : على هذا : مَفْسَقَانُ، ويا مَغْدِرَانُ، ويا مُلْكَعَانُ ، هذا إن اقتصرنا بالقياس على ما بُنِيَ للذم (وهو قول بعضهم : إن مَفْعَلَان) يختص بالذم<sup>(٢)</sup> ورد عليه بقولهم : يامَكْرَمَانُ، فيقال قياساً عليه أيضا : يامَشْرِفَانُ، من (شَرْفَ) ويامَفْقَهَانُ، من (فَقَّهَ) وما أشبه ذلك .

وإذا سلّمنا أنه غير قابل للقياس، ففيه من الشّيع في الاستعمال، ومن الكثرة، ما يستحق به أن يُذكر مع (فُعَل) فتركه لمثل هذا، وذكره لمثل (قُلُّ، ولُؤْمَانُ) عكس ما عليه الحكمة الصناعية.

(١) سيبويه ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٨، وابن الشجري ٢/١٠١، والتصريح ٢/١٨٠،

والأشموني ٣/١٦١، والخزانة ٢/٣٨٩، والعيني ٤/٢٢٨

واللّجة - بالفتح - اختلاط الأصوات في الحرب. وأمسك فلانا عن قُل : يقال فيها : خذ هذا بدم هذا، وأسر هذا بهذا. أو احجز بينهم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).



والثاني : أنه حين تعرض لذكر الألفاظ المسموعة كان حقه أن يذكر جميعها أو أكثرها، كما فعل في «التسهيل»<sup>(١)</sup> فأتى بـ(فُلٌ، وفَلَةٌ، ومَكْرَمَان ومَلَأَمَان، ومَلَأَمٌ، ولُؤْمَان، ونُؤْمَان).

وحكي غيره : مَخْبَثَان، ومَكْذَبَان، وأشياء غير هذه.

وإن سلمنا الإتيان ببعضها فكان حقه أن يأتي بأشهرها في النقل، وأكثرها تداولاً بين النحويين، كَمَكْرَمَان، ومَلَأَمَان، ونحو ذلك، ويترك ذكر (لُؤْمَان، ونُؤْمَان).

والثالث : أنه ذكر الشذوذ في (فُلٌ) وهو من الأفراد المسموعة التي لو أهمل ذكرها لم يَلَم على ذلك، وترك ذكر الشذوذ في (فَعَالٍ) المطرّد عنده، لأنهم قد استعملوا (لَكَاع) / في غير النداء، وأنشد  $\frac{٢٦٨}{٣}$  النحويون على ذلك<sup>(٢)</sup>:

أَطُوفُ مَــا أَطُوفُ ثُمَّ أَوِي

إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

وقد تقدّم أيضا شذوذُ باب (فَعَالٍ) في الأمر<sup>(٣)</sup>، وهو لم يُنبّه على ذلك، مع أنه أكّد من ذكر الشذوذ في (فُلٌ).

(١) ص ١٨٧.

(٢) للخطيئة، ديوانه ١٢٠، والمقتضب ٢٣٨/٤، وابن الشجري ١٠٧/٢، وابن يعيش ٥٧/٤، والهمع ٢٨٢/١، ٦٣/٢، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦٠/٣، والخزانة ٤٠٤/٢، والعيني ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤ قعيدة البيت : ربه وصاحبه، لقعودها فيه، وملازمتها له. ولكاع : لئيمة متناهية في اللؤم.

قاله يهجو امرأته، ومعناه : أسعى نهاري كله في طلب الرزق، فإذا أويت عند الليل أويت إلى بيت ربه في غاية اللؤم.

(٣) انظر : ص ٣٥٢، ٣٥٣.

والجوابُ عن السؤال الأول : أن القياس في (مَفْعَلَان) غيرُ ثابت عنده؛ إذ لم يبلغ ماسَمِع منه مبلغَ ذلك، فيكون ذاهباً فيه مذهبٌ من اقتصر على المسموع. وهذا لا اعتراض فيه.

وأما كونه لم يذكره فيما شاع اختصاصه بالنداء (كما ذكر فعل) فإنما ذلك، والله أعلم، لأنه لم يتحقق عنده اختصاصه بالنداء<sup>(١)</sup> ابتداءً، وذلك لأنه قد حكى : رجلٌ مَكْرَمَان، ورجلٌ مَلَأَمَان، وامرأةٌ مَلَأَمَانَة.

وحكى ابن خروف عن أبي الحسن أنه قال في «باب من التائيت» : فأما مَفْعَلَان نحو : مَكْرَمَان ، ومَلَأَمَان، ومَخْبَثَان، ومَلَكْعَان، وما بُنِيَ على هذا البناء، فإذا جعلته للمؤنث ألحقت فيه الهاء، نحو : مَكْرَمَانَة ومَخْبَثَانَة، وهذا يُجعل معرفة، تقول : هذا مَكْرَمَانٌ مُقْبِلًا، ومَكْرَمَانَة مُقْبِلَة.

قال ابن خروف : وفي هذا شيان :

أحدهما : استعمالها في غير النداء، الثاني : استعمال الباب في المدح. انتهى.

فإذا كان الحكم هكذا فأى شِيَاعٍ يَثْبِت لـ(مَفْعَلَان) في استعماله مخصوصا بالنداء؟

والجواب عن الثاني : أنه إنما قصد أن يأتى بالبعض مُنْبَهَا على الباب، وموضعُ استيفاء المثل كُتِبُ اللغة أو المطوَّلَات في النحو، فالتنبيه في مثل هذا المختصر بالبعض يكفي، وقد بيّن أن ما ذكره بعضٌ من جُمْلَة حين قال : «بَعْضٌ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ» فعليك أنت بالبحث عنها.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

وأما كونه لم يأتِ بالمشهور من تلك الألفاظ فذلك، والله أعلم، لأن ما أتى به هو الذي تحقّق عنده أنه لم يستعمل في غير النداء، إذ كان غيرها قد نُقل فيه الاستعمال في غيره حسبما وقع التنبيه عليه آنفاً، ولم يكن ذلك كاختصاص بالضرورة كما قال في (فُل) بل استعمل في الكلام فلم يعبأ به، وأتى بما يتخلّص به من الاعتراض عليه، وهو الألفاظ الثلاثة التي ذكر.

والجواب عن الثالث : أنه ذكر الشذوذ في (فُل) ولم يذكره في المقيس وهو موجود فيه، لأن المقيس إذا اطرّد لم يضره المخالف الشاذ في اطرّاده؛ بل يبقى على حاله من الاطراد، ويوقف المسموع على محلّة، بخلاف المسموع إذا عارضه في استعماله استعمال آخر نحو : (فُل) فإنّ للقاتل أن يقول : قد استعمل في النداء وغير النداء، فليس مختصاً، فيعارض بذلك، فلا يتخلّص له المثال من الاعتراض، فبيّن أن ما جاء في غير النداء إنما جاء في محل (الضرورة) لا في محل (الاختيار). ولذلك لم يسمع في غير بيت أبي النّجم<sup>(١)</sup>، كما نبّه عليه بقوله : «وجرّ في الشّعْر فُل» وبقي ماعدا هذا الموضع مشتعملاً فيه (فُل) في النداء خاصة استعمالاً شهيراً، يشهد فيه أنه اختصّ بالنداء.

وهذا النوع من المسموعات الموقوفات على النقل قد يتّفق كثيراً.

ألا ترى إلى استغنائهم بـ(ترك) عن / (وذرّ، وودّع) وذلك مسموع، ثم  $\frac{٢٦٩}{٣}$

(١) يعنى قوله : \* في لجة أمسك فلاناً عن فُل \*

وقد تقدم.

إنهم حكموا (وَدَعَ) ولم تكن حكايته بمُخرجةٍ له عن قاعدة الاستغناء، لأن الاستغناء عنه شهير، وتَرَكُ الاستغناء غيرُ شهير، فكذلك مسألتنا، ولها نظائر كثيرة.

فتأمل مقصدَ الناظم في التنبيه على الشذوذ في (فُلٌ) وعدم التنبيه عليه في (فَعَالٌ) يظهر لك أنه لو عكس الأمر لتوجَّه الاعتراضُ عليه، وهذا حَسَنٌ من التنبيه، وبالله التوفيق.

## الاستغاثة

الاستغاثة : هي دعاء المُسْتَنْصِرِ المُسْتَنْصَرِ به، والمُسْتَعِينِ المُسْتَعَانَ به.  
فهى تختصُّ بالنداء، فلذلك أتى بها في أبوابه، لكن لها حكمٌ مختص بها  
دون ماتقدم في النداء، فلا بُدَّ من ذكره.  
والاستغاثة لها متعلّقان، وهما المُسْتَغَاثُ به، والمُسْتَغَاثُ من أجله، فابتدأ  
بذكر المُسْتَغَاثِ به، فقال :

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَ

بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى

يعنى أن الاسم المنادى إذا استُغِيثَ به فحكمه أن يدخل عليه لامُ الجر  
فيجربُ بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير النداء؛ بل  
تُرجع إلي أصلها من التحرك بالفتح؛ إذ كان الأصلُ، فيما كان من الحروف  
على حرفٍ واحدٍ يُبتدأ به، أن يُحرَّك بالفتح، لأنها أخفُّ الحركات، فَرُوجِعَ هنا  
الأصل.

وفي قوله : «خُفِضَ بِاللَّامِ» تنبيه على مسألتين :

إحداهما : أن المنادى المفرد المبنى، والمنادى المعرب، في هذا الحكم على  
حدِّ سواء، وهو الرجوع إلى الإعراب والخفض باللام، فلا يبقى المبنى مبنياً كما  
كان قبل دخول اللام، لأن اللام مُعَارِضٌ في وَجْهٍ سبب البناء، فلا يصح بقاؤه،  
فتقول : يالزَيْدِ، وفي المثنى : يالزَيْدَيْنِ، وفي المجموع : يالزَيْدَيْنِ، وفي المضاف  
: يالْعَبْدِ اللَّهِ، ويالْأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ونحو ذلك.

وأما ما كان مبنيًا قبل النداء فلا سبيلَ إلى إعرابه كغير المنادى.

والثانية : التبيهُ على أن هذه اللام هي الجارة لقوله : «خَفِضَ بِاللَّامِ» ولم يقل : خَفِضَ بغيرها، وذلك أن مذهب أهل البصرة أن هذه اللام ليست مختصرة من شيء؛ بل هي لام الجر التي في (لَزِيد، وَلِعَمْرُو).

ومذهب الكوفيون إلى أنها ليست بلام الجر، وإنما أصلها (آل) بمعنى : أهل، ثم اختُصر ذلك لكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup>، كما في

أَيْشٍ، وَوَيْلْمَةٍ، وَاللَّهْمُ، في قولهم<sup>(٢)</sup>، فالأصل أن يقال: يَا آلَ فلان، فلما اختُصر صار : يَا لَ فلان.

ومن دليلهم على هذا فتحُّها، لأن لام الجر لا تفتح إلا مع المضمَر، وليس هذا بمضمَر.

وأيضًا فإن العرب وقفت عليها دون ما بعدها، كما قال، أنشده ابن جُنِّي<sup>(٣)</sup>:

(١) انظر : السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٥٣ - أ).

(٢) أصل «أَيْشٍ» عندهم أى شيء.

وأصل «وَيْلْمَةٍ» وَيْلَ أمِّه، فحذفت لام (ويل) وهمزة (أُمِّ)

وأصل «اللهم» يَا إِلَهَ أُمَّنَا بخير. وانظر : الإنصاف ٢٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٣) الخصائص ٢٧٦/١، ٢٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والمغنى ٢١٩، ٤٤٥، والهمع ٧٤/٣، والخزانة ٦/٢، والعيني ٥٢٠/١، والدرر ١٥٦/١

وهو لزهير بن مسعود الضبي، ويَعده :

وَلَمْ تَثِقِ الْعَوَاتِقُ مِنْ غُيُورِ بَغْيَرَتِهِ وَخَلَيْنَ الْحِجَالَا

والنثوب : الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم. وقوله : «يالا» يريد : يا لبنى فلان -

والعواتق : جمع عاتق، وهى الجارية التى لم تتزوج. وخلين الحجالا : خرجن من الحجال من

الفرع، فلا يثقن بأن يعنهن الأزواج والاباء والإخوة. يقول : نحن عندهن أوثق منكم.

فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ  
إِذَا الدَّاعِيُ الْمُثُوبُ قَالَ يَالَا

ولام الجر لا يوقف عليها باتفاق.

ولاحجة في هذا، أما البيت فقال المؤلف<sup>(١)</sup>: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ  
الأصل فيه : يا قَوا مَ لا فِرَارَ، أَوْ لا تَفِرُوا، / ثم اختُصر الكلام اكتفاءً بأوله،  $\frac{٢٧٠}{٣}$   
ونظيره قوله<sup>(٢)</sup>:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافَا  
وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا  
يريد : إِنْ شَرَّافًا فَشَرٌّ، وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ.

وأما فتح اللام فعَلَّه البصريون بأوجه :

منها أنها فُتحت فرقاً بينها وبين لام المستغاث من أجله، لأنها لو  
بقيت على كسرهما، واللام الأخرى مكسورة أيضاً، لوقع اللبس بينهما.  
ومنها أنها فُتحت تشبيهاً للمنادى بالمضمر، ولذلك بُنى لوقوعه  
موقعه، فلما تَمَحَّضَ شَبَّهَهُ به عومل معاملته في دخول اللام، وهذا الوجه  
مكْمَلٌ للأول.

ومنها : أن أصل اللام الفتح، وإنما كُسرت فرقاً بينها وبين لام  
الابتداء حيث لا يَظْهَرُ الإعراب، نحو : لِهَذَا غَلامٌ؛ إذ لو بقيت مفتوحة لم  
يُعرف معنى هذا الكلام، فلما وَقَعَتْ في النداء، وهو موضع لا تدخل فيه  
لام الابتداء، رُجِعَ الأصلُ فيها.

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٢٠٤).

(٢) سيبويه ٣/٢٢١، وشرح شواهد الشافعية ٢٦٢، والهمع ٦/٢٢٠، والدرر ٢/٢٣٦،  
واللسان (تا) والرجز للقيم بن أوس.

قالوا : ومن الدليل على قولهم الرجوعُ إلى الأصل وجوباً في المعطوف دون إعادة (يا) نحو : يالزَّيْدِ ولعمرو، كما سيأتى.

ولو كانت بعضُ (آل) لم يكن لكسرها هناك موجب.

وأيضاً فلو كانت بعضُ (آل) لم تَدْخُلْ على ما لم تَدْخُلْ عليه (آل) نحو : ياللَّهِ، وياللنَّاسَ، ويالهُؤُلَاءِ، ونحو ذلك.

وأيضاً فما ادَّعَوْهُ خلافُ الظاهر بغير دليل، والحملُ على الظاهر هو الأصل، حتى يدل دليلُ على خلافه.

فالصحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم وموافقوه، من كَوْنِها حرفَ جرٍّ.

وقوله : «كَيَّا لِّلْمُرْتَضَى» مثالٌ من ذلك.

وفيه تنبيه على معنيين :

أحدهما : أنه أتى بـ(يا) دون غيرها، ولم يُنَبَّه على سواها إشارةً إلى أن الاستغاثة مخصوصة بـ(يا) فلا يُستعمل فيها الهمزة، ولا (أَيَّا) ولا (هَيَّا) ولا غير ذلك من الأتوات، لأنها أمُّ الباب، فتقول : يالزَّيْدِ، ويالْعَمْرُو، ويالْعَبْدِ اللّهِ، وما أشبه ذلك.

والثاني : أنه أتى في المثال بما فيه الألف واللام، فأشعر أنه ينادى في هذا الباب، وإن لم يُنَادَ في غيره كما تقدم، فتقول : ياللَّهِ، ويالْمُسْلِمِينَ ، وقال<sup>(١)</sup> :

---

(١) المقتضب ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي ١٨٠، والهمع ٧٢/٣، والأشْمُونِي ١٦٥/٣، والخزانة

١٥٤/٢، والدرر ١٥٥/١

وبيكيك : يبيكي عليك. والناثى : المراد به بعيد النسب. والكهول : جمع كهل، وهو مَنْ جاوز الثلاثين إلى نحو الخمسين والشبان : جمع شاب. ومعناه : يبيكي عليك الغريب، ويسر بموتك القريب، وهو أحد الأعاجيب.



يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُفْتَرِبُ  
يَا لَكُمُ هَوْلٌ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ  
وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه<sup>(١)</sup>:

يَا لِعَطْفِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ  
وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ  
وهو كثير.

فلا يُفْتَقِرُ في نداءٍ مافيه الألف واللام إلى ما افتقر إليه قبلُ، وكأنه لما  
دَخَلَتِ اللام وفَصَلَت بين (يا) والمنادي زال قبحُ اجتماعِ أداتَي تعريف.  
وقوله: «إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ» فَعَدَّى «اسْتَغَاثَ» بغير باء - مقصودُ منه، قال  
في «الشرح»<sup>(٢)</sup> المعروف في اللغة تَعَدَّى فَعَلُهُ بِنَفْسِهِ نحو: اسْتَغَاثَ زَيْدٌ عَمْرًا،  
قال الله تعالى {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ<sup>(٣)</sup>} وقال: {فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي  
مِنْ شَيْعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عُدُوِّهِ<sup>(٤)</sup>}.  
\_\_\_\_\_

(١) الكتاب ٢١٧/٢، والمقتضب ٢٥٧/٤، وابن يعيش ١٢٨/١، ١٣١، والهمع ٧٢/٣، والاشموني  
١٦٥/٣، والخزانة ١٥٤/٢، والعيني ٢٦٨/٤  
وقبله:

يَا لِقَوْمِي مَنِ اللَّئِيهِ وَالْمَسَاعِي

يَا لِقَوْمِي مَنِ اللَّئِيهِ وَالسُّمَمَاحِ  
وعطاف ورياح وأبو الحشرج: أسماء رجال من قومه. والنفاح: الكثير النفع، أي العطية.  
يرثي رجالا من قومه، ويقول: لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم.

(٢) ورقة (٢٠٣ - ب).

(٣) سورة الأنفال / آية: ٩.

(٤) سورة القصص / آية: ١٥.

قال : فالْدَاعِي مُسْتَفِيتٌ، والمَدْعُو مُسْتَفَاتٌ.

قال : والنحويون يقولون : استغاث / به، فهو مُسْتَفَاتٌ به، وكلام العرب بخلاف ذلك.

وما قاله ظاهرٌ في معظم النقل، إلا أن سيبويه يستعمله في كتابه بالباء، فلعله لم يقله إلا عن مُسْتَدٍّ، أو يكون ممَّا لم يُسمع.

وقد قال ابن سيِّدة : إن «الاخْتِزَال» بمعنى «الحذف» لم يجده إلا في كلام سيبويه، فانظره فيه.

وافتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إِن كَرَّرْتَ يَا

وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْتِيَا

يعنى أن اللام المذكورة إذا دخلت على المعطوف، فلا يخلو أن تُكْرَرُ (يا) أولاً تُكْرَرُ، فَإِنْ كُرِّرَتْ فالفتحُ المذكور باقٍ مع المعطوف.

فإن قلت : ياأزيدِ وياأعمرو، فتحتَ لامَ (عمرو) كما فتحتَ لامَ (زيد) لأن سبب الفتح حاصل، وهو دخولها على منادى مُسْتَفَاتٍ. ومنه قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين طعنه العُجْ فَيُرْوِزُ لعنة الله<sup>(١)</sup>: يَااللهَ وَيَاالْمُسْلِمِينَ، وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup>:

يَا لِعَطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ

وَأَبَى الحَشْرَجِ الفَتَى النِّفَّاحِ

(١) هو أبو لؤلؤة المجوسي النهاوندي، غلام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه. طعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. رضي الله عنه في خاصرته حين كبر لصلاة الصبح.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأما إذا لم تُعَدَّ (يا) فإن اللام تكون على أصلها من الكسر، فتقول :  
يا زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو فلام (عمرو) لا تكون إلا مكسورة.

وهذا معنى قوله : «وفي سِوَى ذلك بالكسْرِ اثْتِياً، أى في سِوَى المعطوف  
المكْرَّر معه (يا) ومن ذلك قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

\* يالْكُھولِ والشُّبَّانِ لِلعَجَبِ \*

وإنما كُسِرَتْ وإن كانت داخلة على المستغاث المستحق للفتح، لأنه لما  
عُطِفَ أحدُ الاسمين على الآخر عُلِمَ أن الثاني داخل في حكم الأول، لأن خاصّة  
(الواو) التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، لفظاً ومعنى، فأغْنَى عن فتحها،  
فلم يقع لبس بين (لام) المستغاث و(لام) المستغاث من أجله.

وهذا التعليل لمن جعل الفتح للفرق، ومن جعله لوقوعه موقع المضمّر اعتلَّ  
بأنه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، فلا يلزم الفتح في  
الثانية ، لأن الموضع غير مُوجب وإن كان على التشريك في العامل كقولهم :  
رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكُلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم، ومررتُ بزَيْدٍ وعمراً . ومن ذلك  
كثير.

وها هنا سؤال مُضْمَنَةٌ دعوى الإخلال<sup>(٢)</sup>، وهو أن الناظم ذكر في هذا  
الباب حكم المستغاث، وما يتعلق به في نفسه، ولم ينص على حكم المستغاث من  
أجله، وهو ركن من أركان الباب، لأن الاستغاث تفتقر إلى الكلام في ركنين  
[لا يتم حكم الباب إلا بذكرهما، وهما المستغاث والمستغاث من أجله، فالعالمُ

(١) صدره :

يَبْكِيكَ ناءٌ بَعِيدُ الدارِ مُعْتَرِبٌ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) في الأصل «مضمن معنى الإخلال» وما أثبتته من (س، ت).

بأحدهما دون الآخر غيرُ عالم بباب الاستغاثة على الكمال، بل لابد من العلم بأحكام الركنين معاً<sup>(١)</sup> وحينئذٍ يكْمُل .

ولا يضر كون ذلك الكلام في أخصر ما يمكن، فالناظم اختصر هذا الباب اختصاراً، أفضى به إلى الاقتصار على ما لا يستقل به الباب دون ما ترك.

والجواب : أن يقال أولاً : إن الكلام في المستغاث من أجله ليس بجزء من الباب يختص به حكمٌ فيه دون حكمه في غيره، وإنما المستغاث من أجله اسم مجرور باللام المكسورة، على حدِّ سائر المجرورات باللام، فلم يكن فيه أمر زائد يتكلم عليه هاهنا.

وأيضاً : فلا يلزم في الاستغاثة الإتيانُ بالمستغاث من أجله؛ / بل  $\frac{٢٧٢}{٣}$  يجوز الاقتصارُ على المستغاثِ دونه، كقول عمر - رضي الله عنه - ياللَّهِ، ويالْمُسْلِمِينَ، وقول مهلهل، أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>:

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كُنُيبًا

يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟!

فلم يذكر المستغاث من أجله باللام، وإن كان قد أتى به [لأنه جائز أن يأتى به<sup>(٣)</sup>] على غير وجهٍ واحد، فتقول : يالْزَيْدِ ادْفَعْ عَنِّي الْأَسَدَ، ويالْزَيْدِ خَفْتُ الْأَسَدَ، ويالْزَيْدِ قَتَلَنِي الْأَسَدُ، إلى غير ذلك من العبارات، كما أنه قد يُذكر بلام العلة. فتقول : يالْزَيْدِ لِلْأَسَدِ، كقول أمية بن أبي عائذ، أنشده في الكتاب<sup>(٤)</sup>:

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الاصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) تقدم الاستشهاد به في «باب التوكيد».

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الاصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢١٦، وديوان الهذليين ٢/١٧٢ =

أَلَا يَالْقَوْمِ لِطَيْفِ الْخِيَالِ  
أَرْقُ، مَنْ نَازِحِ ذِي دَلَالٍ  
وَأُنْشِدْ أَيْضًا لَقَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ<sup>(١)</sup>:

تَكْنُفْنِي الْوَشَاةُ فَازْعَجُونِي  
فَيَا النَّاسَ لِلْوَأَشَى الْمُطَاعِ  
وَالنَّحْوِيِّونَ إِنَّمَا ذَكَرُوا الْمُسْتَغَاثَ مِنْ أَجَلِهِ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ إِذَا أَتَى بِاللَّامِ،  
لِيَنْبَهُوا عَلَى اخْتِلَافِهِمَا.

قال السِّيرافي : حين تَكْمُ في هذه اللام، وفي أصلها : ثم عَرَضَ دخولُها  
في النداء على معنيين مختلفين، فاحتجَّ إلى الفصل بينهما فيمن تستغيث به ،  
وتستغيث له<sup>(٢)</sup>، فإذا كان كذلك ، وكانت لامُ المستغاث من أجله غيرَ لازمة، وإذا  
أتى بها بقيت على أصلها الاستعمالي من الكسر، لم يُحتجَّ إلى النصِّ عليهما.  
وأيضا : فإن معنى الكلام يُبينهما، لأنك إذا قلت : يَأْزِيدُ لِلْأَسَدِ، فمعنى  
الكلام يَسْتَدْعِي هُنَا لَامَ التعليل، كأنك قلت : أدعو زيداَ للأسدِ، أى لأجل الأسدِ.

== والطيف : ما يطيف بالإنسان في نومه من خيال من يهوى. وأرقُ : منع من النوم. ونازح : بعيد،  
يعني حبيته. ودلال المرأة : حسن حديثها ومزجها.

(١) الكتاب ٢/٢١٦، والجمل ١٧٩، وابن يعيش ١/١٣١، والعيني ٤/٢٥٩

وينسب كذلك لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

وتكنفني : أحاط بي، والكنف : الجانب والناحية. والوشاة : جمع واش، وهو النمام.  
وأزعجونني : ألقوني . يعني أن الوشاة أفسدوا ما بيني وبين صاحبتى، وهى تطيع هؤلاء  
الوشاة، وتصدق كلامهم.

(٢) نص السيرافي (المجلد ٣ - ص ٥١ - ب) هو : «ثم عرض دخولُها في النداء على معنيين مختلفين،  
فاحتجَّ إلى الفصل بينهما. والمعنيان المختلفان أنك تدخل اللام على من تستغيث به، وهو منادى  
كقولك : يَأْزِيدُ وبِالْقَوْمِ، إذا استغثت بهم فناديتهم، وتدخلها على من تستغيث له إذا دعوت قوما  
إلى إعادته، كقولك : يا للضعيف وبِالْمَظْلُومِ، كأنه قال لمن حضرته : أدعوكم للضعيف والمظلوم».

فإن قلت : فمن أين تتعين اللام دون غيرها من حروف التعليل، فريما يقول القائل : أتى بالباء أو (هى) ويبنى على ذلك أن يقال : يalzid بالأسد، أى بسبب الأسد، وذلك لا يقال؟

فالجواب : أن في كلام الناظم ما يشير إلى اللام، وأنها التى تتعين دون غيرها، لأنه قال : «وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا» وهذا الشطر لو كانت فائدته أن المعطوف غير المكرر معه (يا) تكسر لاه، ولم يفد غير ذلك، لكان حشوا؛ إذ كان ذلك مفهوما من الشطر الأول، وهو قوله : «إن كررت يا» لأنه يعطى بمفهوم الشرط أنها لا تفتح إن لم تكرر (يا) فلما لم يجتزئ بالمفهوم دون أن يذكر ذلك نصا، وأتى بأداة الشمول وهى (ما) في قوله: «وما سوى ذلك» دل على أن ثم لاما أخرى غير لام المعطوف، وماذاك إلا لام المستغاث من أجله.

فهذا وجه ثانٍ من الاعتذار، ولا تستبعد هذا، فإن لابن مالك في هذا «النظم» إشارات يجتزئ بها عن صريح العبارة، وقد مر من ذلك أشياء، وسترى أخرى فيما يأتى إن شاء الله تعالى. ثم قال :

ولام ما استغيث عاقبت ألف

وهكذا اسم نو تعجب ألف

يعنى أن لام المستغاث في أول الاسم تعاقب الألف في آخره، فتلحق هذه تارة كما تقدم، وتلحق هذه أخرى فتقول : يازيداه، بمعنى : يalzid، وأنشد المؤلف في «الشرح»<sup>(١)</sup>:

يايزيدا لامل نيل عـ

وغنى بعد فاقه وهوان

(١) المغنى ٣٧١، والتصريح ١٨١/٢، والأشعوني ١٦٦/٢، والدرر ٢٠/٢

والفاقة : الفقر. والهوان : الذل والصغار.

ولا يجوز أن يُجمع بينهما فيقال : يالزَيْدَاةُ، لأنها كالعوض من اللام، ولا يجمع بين / العوض والمعوّض منه، كما لا تجتمع هاء  $\frac{٢٧٣}{٣}$  (الجَاحِجَة) مع ياء (الجَاحِجِيع<sup>(١)</sup>) ولا أَلَف (يَمَانٍ) مع ياء (يَمِنِي) ولا ميم (اللهم) مع حرف النداء، وأشباه ذلك كثير<sup>(٢)</sup>.

وهذه الألف هي اللاحقة في المندوب، وعلى ذلك الحدّ تلحقه، كما سيأتى إن شاء الله، إلا أنها هنا عَوْض، وهناك غيرُ عَوْض. وجاء قوله : «عَاقَبْتُ أَلَف» على لغة من يقف على المنصوب بحذف التنوين، فيقول : رأيتُ زَيْدًا<sup>(٣)</sup>، ومنه<sup>(٤)</sup> :

\* وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ \*

ثم قال : «ومثله اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أَلَف» ضمير « مثله » عائد على المستغاث، فيريد أن الاسم الذى يُتَعَجَّبُ منه يكون حكمه حكم الاسم المستغاث في جميع ماتقدم، فتلحقه اللام مفتوحة، وإذا عطفت عليه مع إعادة (يا) فتحت لام المعطوف، وإن لم تُعِدْها كسرتها، وإذا أردت

(١) الجاحجة والجاحيج : جمع جَحْجَاح، وهو السيد الكريم.

(٢) الخصائص ٣٠٢/٢، ٣٠٥ «باب في زيادة الحرف عوضا من حرف آخر».

(٣) هي لغة ربيعة، وانظر : الخصائص ٩٦/٢، ٩٧.

(٤) للأعشى، وصدره :

إلى المرء قَيْسٌ أَطِيلُ السُّرَى

من قصيدة له مدح بها قيس بن معد يكرب.

والبيت في ديوانه ١٩، والخصائص ٩٧/٢، وابن يعيش ٧٠/٩، وشرح شواهد الشافية ١٩١، والخزانة ٤٤٥/٤

والعصم - بضمين - جمع عصام، وعصام القرية : وكاؤها أو عروتها. يعني عهدا يبلغ به ويعز ويروي «عِصْمٌ» بكسر ففتح، جمع عصمة، وهى السبب والحبل، أى العهد.

الإتيانَ بالمتعجب منه أتيتَ بلامه مكسورة والخلاف الذي في اللام هناك جارٍ هنا، وتعويضُ الألفِ آخرًا من اللام كذلك.

وبالجملة فجميع تلك الأحكام جاريةٌ هنا، وأعطى ذلك من كلامه النصُّ على المماثلة، فنقول : ياللعجب، ويازيد للعجب، ويا للعجب ويا للماء، ويا عجباه، ومن ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه<sup>(١)</sup> :

لَخُطَّابٌ لَيْلَى يالْبُرْثَنَ مِنْكُمْ  
أَدْلُ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمُقَانِبِ

ثم قال سيبويه : وقالوا : ياللعجب، ويا للفلقة. يعنى الداهية، كأنهم رأوا امرأ عجبًا، فقالوا : يالْبُرْثَنَ، أى مثلكم يدعى للعظائم<sup>(٢)</sup>.

قال : وقالوا : ياللعجب، ويا للماء، لَمَّا رَأَوْا عَجْبًا، أَوْ رَأَوْا مَاءً كَثِيرًا، كَأَنَّهُ يقول : تعالَ يا ماء، أَوْ تَعَالَ يَاعَجْبُ، فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ<sup>(٢)</sup>.

قال : ومثل ذلك : يَاللِّدَوَاهِي، أَيْ تَعَالَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ، لَكُنْ، لَأَنَّهُ مِنْ إِبَاءِ نَكُنْ وَأَحْيَانِكُنْ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكتاب ٢/٢١٧، وابن يعيش ١/١٣١، واللسان (برثن)

والشعر لفرار الأسدي، أو قيس بن الملوح، أو قران الأسدي.  
وليلى : امرأته.

وبرثن، قبيله، أوحى من أسد. سليك : هو سليك بن السلكة، أحد عدائى العرب وصعاليكهم والمقانب : جمع مقنب، وهو الجماعة من الخيل، وكان سليك يسمى «سليك المقانب» وكانت قبيلة برثن قد داخلوا امرأته، وأفسدوها عليه، فقال هذا متعجبا من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها عليه، وانتزاعها منه أهدى من السليك.

(٢) في الكتاب (٢/٢١٧) «دُعَى للعظائم» بصيغة الماضى.

(٣) الكتاب ٢/٢١٧.



ثم حكى عن الخليل تعويض الألف من اللام في الاستغاثه والتعجب معاً<sup>(١)</sup>، وقال الأعشى<sup>(٢)</sup> :

بَأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةُ

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله : «ألف» في موضع الصفة للتعجب، كأنه يقول : ومثله اسمٌ ذو تعجبٍ مألوفٍ في ذلك الاسم، تحرزاً من أن يكون غيرَ مألوفٍ في التعجب، وهذا يُتصوّر حيث لا يعرف السامع مع ما أراد بذلك النداء، إما بأن يكون المتعجب منه نكرة، نحو : يا رجلٍ، فإن مثل هذا لا تألفه العرب في التعجب كما لا تألفه في الاستغاثه، فلا يجوز ذلك.

وإما بأن يكون معرفةً ولا قرينة تدل على قصد المستصرخ، لالفظية ولا معنوية وذلك أن ماتقدهم من أمثلة العرب يعرف السامع منها قصد المتكلم. فالقرينة اللفظية في البيت دليل ، ويا للتعجب ويا للقليلة - كذلك ، لأن العجب لا يستغاث إذا وقع واشتهر ، وكذلك ذكرُ الداهية كذلك يدل عليها ، وكذلك : ياللماء، إذا كان الماء الكثير ظاهراً للعيان، أو في معنى ذلك، وهكذا سائرهما.

(١) نفسه ٢١٧/٢.

(٢) ديوانه ١١١، وابن عيش ٢٢/٢، والأشعوني ١٧/٣، والخزانة ٣٠٨/٣

[وبانت : فارقت. وتحزننا : يكون من : حزنه يحزنه، وهى لغة قريش، أو من أحزنه يحزنه، وهى لغة تميم، وقد قرئ بهما. وعفارة : اسم إمرأته. ويا جارتا : التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله : يا جارتى، فقلبت الياء ألفا. وجارة الرجل : امرأته التى تجاوره في المنزل.]  
وسبق الاستشهاد به في «باب التعجب».

بخلاف ما إذا قلت : يالْصَّاحِبِنا، وليس ثَمَّ ما يدل على أنه متعجبٌ منه، فإنه لا يقال، كما لا تقول : جاعى إنسانٌ، لأنه لا فائدة فيه.

وإذا كان كذلك فلا بد من اشتراط كونه معروفاً في التعجب منه، وهو / معنى كونه ذا تعجبٍ مألوفٍ، وعلّة ذلك تشبّهه علّة «الْمُنْدُوبِ» التى  $\frac{٢٧٤}{٣}$  تُذكر في بابه إن شاء الله.

فإن قيل : فقد سقط للناظم هذا الشرطُ من المستغاث، وهو مُفْتَقِرٌ إليه كما في التعجب؛ بل التعجب فرعُ الاستغاثَةِ، والمعنى فيهما واحد، فكان حقه أن يُنبّه على أنه لا يُسْتَغَاثُ إلا معروفاً، تحرّزاً من النكرة؛ إذ لا يستغاث مَنْ لا يُعرف، فلا يقال : يا رَجُلٍ، ولا يا إنسانٍ، وكذلك المعرفة إذا لم تتعيّن [فلایقال] <sup>(١)</sup> يا لَمَنْ جاعى، ويلَ مَنْ قام أبوه، وما أشبه ذلك، وإطلاقه يَفْتَضِى هذا كلّهُ.

فالجواب : إما أن يقال : إن ذلك غير مشرّط لا في التعجب ولا في غيره إلا في المندوب، لأن النحويين لم يشترطوه هنا، واشتراطوا ذلك في المندوب، فلو كان معتبراً لَذَكَرُوهُ، ويَحْمِلُ قول الناظم على إطلاقه، وقوله : «أَلِفٌ» لا يريد به زيادة معنى.

وإما أن يكون عنده معتبراً حسبما تقدّم في التعجب، واتّكَل على ما يُعطيه مثاله في قوله : «يا لَلْمُرْتَضَى» والمسألة بعدُ في محل النظر، لم أجد فيها ما أَعْتَمِدُ عليه.

وَتَمَّ سؤال ثانٍ، وهو أنه شَبّه المتعجبُ منه بالمستغاث وحكم له بحكمه، فاقتضى أنه ليس له إلا ذاك، كما ليس للمستغاث إلا ما قال،

---

(١) زيادة تستقيم بها العبارة.

وليس للمستغاث إلا ماقال، وليس كذلك، لجواز خُلُو ذى التعجب من اللام والألف، فقد تقول : يَاطُولُ شَوْقِي إلى زيد، وَيَا حُسْنَه، وَيَا عَجَبًا مِنْهُ، وما أشبه ذلك، وهو كثير.

والجواب : أن المؤلف جعل هذا في «التسهيل» من قبيل النادر فقال :  
وربما استغنى عنهما في التعجب<sup>(١)</sup>، وأنشد على ذلك بيتا فيه<sup>(٢)</sup> :

\* فَيَاطُولُ مَا شَوْقِي \*

وإذا كان نادرا عنده لم يضره تركه، والله أعلم.

---

(١) التسهيل : ١٨٤

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو بتمامه :

أوانسُ يَسْلُبُنَ الحليمَ فـؤاده  
فيَاطُولُ مَا شَوْقِي وَيَا حُسْنَ مُجْتَلَى

[شرح التسهيل - ورقة ٢٠٤ - ١].

## {الندبة}

النُّدْبَةُ : هى الاستِصْرَاحُ بالمفقود ، أو ما أُقيمُ مُقَامَهُ ، على جهة التفجُّع أو التوجُّع ، لا لأن يُجيب .

فإذا قلت : وَأَزْبَدَاهُ ، وهو مَيِّتٌ ، فإنتَ لم تقصد بنداؤه أن يُجيبك ، وإنما قصدك التصويتُ باسمه تفجُّعاً لفقده .

وكذلك إذا كان غيرَ مَفْقُودٍ ، لكن تَنَزَّلَ منزلته كقول عمر - رضى الله عنه - حين أعلم بجَدْبٍ شديدٍ أصاب قوماً من العرب : وَأَعْمَرَاهُ ، وَأَعْمَرَاهُ ، وكقول الخنساءِ وَمَنْ أَسْرَ معها من آلِ صَخْرٍ ، وهو غائبٌ غيرُ مَرْجُوءِ الحضورِ : وَأَصْخَرَاهُ ، وكقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

فَوَاكِبِيْدى مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِى

وَمِنْ عَابَرَاتِ مَالِهِنَّ فَنَاءُ

فهذا كله من المنسوب الذى ليس بمَفْقُودٍ ، ولكنه حُكِمَ له بحكم المفقود ، لاجتماعهما فى بُعْدِ رَجَائِهِ بالنسبة إلى الأمر المقصود .

وابتدأ الناظم ببيان الحكم العام للمنسوب وغيره ، فقال :

مَالِ الْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا

نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَ مَا

---

(١) هو مجنون ليلى ، قيس بنو الملوح العامرى ، ديوانه ٤١ ، والتصريح ٢٨١/٢ ، والمساعد ٢٤/٢ هـ والعبارات ك جمع عبرة ، وهى الدمعة .

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالذِي اشْتَهَرَ

كَبُرَ زَمْزَمٌ يَلَى وَأَمَّنْ حَفَرٌ

يريد أن ما للمنادى من الأحكام المتقدمة يُجعل للمندوب ، يعنى إلا  
ما يذكره الآن من الأحكام / المخالفة لحكم المنادى ، وماتقدم ذكره من <sup>٢٧٥</sup>  
الإختصاص بالمندوب ، لأن ما يذكره هنا زيادةً على ما يشترك فيه المندوب  
مع غيره .

وبيان ذلك أنه ذكر فى المنادى أنه إن كان مفرداً معرفة بنى على  
الضم إن رُفِعَ بالضم ، وإلاّ فما كان يُرْفَعُ به قبل النداء .  
وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصِبَ .

وإن كان مبنياً قبل النداء يقدّر فيه الضمُّ بعده ، وأنَّ ما نُؤَنُّ  
ضرورةً فيه وجهان ، وأنه لا يُجْمَعُ بين (يا) والالف واللام ، وكذلك حكمُ  
التوابع كلّها ، وحكمُ المضاف إلى ياء المتكلم ، وغيرُ ذلك مما تقدم ،  
فيجربى هنا .

فإن قلت : كيف يجربى وكثيرٌ منه ينافى لحاق ألف النُذْبَةِ كالمَبْنِى  
على الضم ، إذا لحقته الألفُ بُنِى على خلاف ذلك البناء ، وكذلك  
المنادى المضاف ، كان المضاف إليه معرباً بالخفض ، فلما جاءت الألف  
زال ذلك ، فلا يَسْتَتَبُّ ما ذكر ، وقد تقدم له من أحكام المندوب أنه لا ينادى  
من الحروف إلا بـ «وا» أو (يا) وأنه لا يُحذف معه حرف النداء فقد خالف  
المنادى من هذه الوجوه ، وقد يمكن وجودُ غيرها؟

فالجواب : أن ماتقدم للمنادى قد استثناه ، فخرج بدليله ، وما عدا  
ذلك فداخلٌ فى المندوب على الجملة ، لأن فى المندوب استعمالين :

أحدهما : أَلَا تَزِيدُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّدَاءِ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ شَيْئًا ،  
فَتَقُولُ : وَازِيدُ ، وَوَازِيدُ الظَّرِيفُ ، وَالظَّرِيفُ ، وَوَاعِدُ اللَّهِ الْعَاقِلُ ، وَمَا أَشْبَهَ  
ذَلِكَ .

فهذا هو الذى يجرى بجميع أحكام المنادى ، وقد نبّه على هذا الاستعمال  
فى الباب الذى نحن فيه .

والثانى : أَنْ تَزِيدَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الَّتِي تُذَكِّرُ هَاهُنَا ، وَهِيَ الْمَخَالَفَةُ لِمَا  
تَقْدُمُ ، وَلَمْ يَرِدْ هُوَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ بِقَوْلِهِ : ( مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُبٍ ) وَهُوَ  
الْأَظْهَرُ ، عَلَى أَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ جَرَيَانِ تِلْكَ الْأَحْكَامِ ، إِلَّا أَنَّهُ تَارَةً تَكُونُ ظَاهِرَةً  
فَتَقْدَرُ ، وَتَارَةً تَبْقَى عَلَى ظَهْوَرِهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : وَازِيدَاهُ ، فَالضَّمُّ مُقَدَّرٌ فِي آخِرِ الْاسْمِ ، وَلَا يُقَالُ :  
إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ أَوْ عَلَى الْأَلْفِ ، وَكَذَلِكَ : وَاعْلَامَاهُ ، فَيُقالُ : ( يَا غُلَامَ )  
الْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ ، وَالْإِعْرَابُ مُقَدَّرٌ فِي آخِرِهِ ، وَلَا يَقُولُ : هُوَ مَبْنِيٌّ ، إِذْ لَا مُوجِبَ  
لِبَنَائِهِ وَهُوَ مُضَافٌ ، كَوَا غُلَامِيَاهُ وَوَاعِلَامَ زِيدَاهُ .

نعم ، قد يُحذف من آخره لالتقاء الساكنين ، كما إذا نَدَبْتُ مِنْ اسْمِهِ  
( يَحْيَى ) فَقُلْتَ : يَا يَحْيَاهُ ، أَوْ مِنْ اسْمِهِ ( غُلَامِي ) فَقُلْتَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ :  
وَاعْلَامَاهُ .

والمحذوف هاهنا فى حكم الثابت ، كما إذا حذفتَه فى الدُّرَجِ ، نحو قولك  
: يَحْيَى الْعَاقِلُ ، وَغُلَامِي الْفَاصِلُ .

وماعدا ذلك فعلى هذه الوجوه يَجْرَى ، فلا تَفُوت فيه أحكامُ المنادى بإطلاق ، حتى التَّوْنُ الاضطرارى ، ألا ترى إلى قوله<sup>(١)</sup> :

\* وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ \*

ولو قال : (وَأَفْقَعَسُ) لجاز ؛ فما أتى به من الإطلاق المتقدم صحيحٌ ، إلا ما استثنى هناك ، وذلك أمران .

والذى استثنى هنا من قاعدة ما ينادى فإنه أخرج من ذلك ثلاثة أنواع .

أحدها : النُّكْرَة ، وذلك قوله : (وما نُكَّرَ لم يُنْدَبْ) يعنى أن ما / كان <sup>٢٧٦</sup>/<sub>٣</sub> قبل النداء نكرة ، وإن كان مقصوداً بالنداء ، لا يصح أن يُنْدَبَ كرجلٍ وامرأةٍ وغلَامٍ ، إذا لم تقصد إضافته ، فلا تقول : وَارْجُلَاهُ ، ولا : وَامْرَأَتَاهُ ، ولا : يَا غُلَامَاهُ ، ولا ما أشبهه .

والثانى : المُبْهَم ، وذلك قوله : (وَلَا مَا أُبْهِمَا) وأراد بالمبهم اسم الإشارة [ والضمير ، لأن أسماء الإشارة ]<sup>(٢)</sup> ، تسمى مُبْهَمَات ، من حيث كانت تقع على كل مشار إليه ، وإنما يَتَّعَيْنُ اسمُ الإشارة بالقَصْدِ إليه أو بالنعت ، نحو (هذا) فلا يجوز أن تقول : وَاهَذَا ، وكذلك الضمائر أيضا مُبْهَمَات ، من حيث كانت صالحة لكل مخاطب ، ولكل متكلم ، ولكل غائب ، وألْزِمَت التفسير ، فلا بُدُّ لها منه فَوْضَعُهَا على الافتقار إليه ، فهى فى أنفسها ، مع قَطْع النظر عن التفسير ، مبهماتٌ ، كما أن

(١) مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والهمع ٣٦/٣ ، والدرر ١٤٨/١ ، ١٥٥ ، والأشمونى ١٦٨/٣ والرجز لرجل من بنى أسد ، ويَعْدُه :

\* أُبْلَى يَأْخُذُهَا كَرَّسُ \*

وفقعس : حى من أسد . وكَرَّس : اسم رجل كان قد أغار على إبله .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

أسماء الإشارة موضوعة بقيّد الإشارة إلى المشار إليه ، فإذا قُطِعَ النظر عن ذلك القيد استنبّهت ، فلا يجوز أن تقول : ياهُواه ، ولا : وأنتاه ، ولا ما أشبه ذلك .

والثالث : الموصولُ من الأسماء بصلةٍ لا تعيّن المقصودَ عند الجمهور وذلك مفهومُ قوله : (ويُنْدَبُ المَوْصُولُ بالذي اشتهر) يعنى أن الموصول إما أن تكون صلته شهيرةٌ بين الناس ، وتُميِّزه من غير أولاً ، فإن كانت كذلك جازت نُدْبَتُهُ ، كالمثّل به فى قوله : (كَبُرَ زَمَزَمَ يَلِى وَأَمْنُ حَفَرٍ) ، [وترتيبه : وَأَمْنُ حَفَرٍ] <sup>(١)</sup> ، بئرَ زَمَزَمَاه وهو مَقُول فى نُدْبَةِ عِبدِ المَطْلَب - جَدُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم - لأنه هو الذى اشتهر بحَفَرِها واستخراجها ، وقد كانت داثرة ، أُمِرَ بذلك (فى النوم ، وعُيِّنَ له موضعُها ، ففعل ، فصارت معلماً بعد ما كانت قد ذهب أثرها وعيْنُها ، فلما اشتهر بها صار ذلك كالعلم له . فوصل موصولةً بها فى النُدْبَةِ <sup>(٢)</sup> .

ويجربى ذلك المجربى كلُّ موصول بما شُهر به ، من قولٍ أو فعلٍ أو صفة . فإن كانت الصفة مالا يُعيّن ولا يشتهر فلا يجوز أن يُندب ، فلا تقول : وَأَمْنُ فى الدَّارَاه ، ولا وَأَمْنُ ذَهَبَاه ولا ما أشبه ذلك وهو مفهوم ما اشترط . والعلةُ فى منع نُدْبَةِ هذه الأنواع الثلاثة واحدة ، وهى أن النُدْبَةَ حُزْنٌ ونَوْحٌ وعدمُ تصبُّرٍ على فائتٍ لا عِوضَ عنه عند النَّدْبِ ، من فَضْلٍ أو شجاعةٍ ، أو كَرَمٍ أو قيامٍ بأمرٍ لا يقوم بمثله غيرُ صاحبه المفقود . وإظهارُ البكاء والجَزَعِ ضعفٌ ممَّنْ يظهر ذلك منه ، لأنه شأنُ النساء ، ولذلك قال الأخفش : النُدْبَةُ لاتعرفها العرب ، أولاً يعرفها أكثرُ العرب ، وإنما

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبت من (س ، ت) .

(٢) فى (ت) «فى النداء» .



هى من كلام النساء ، أى إن التصبر والتعزى يُغنيان عنها ، والرجالُ بذلك أولى من النساء ، فهم محتاجون إلى تعظيم الذى حزنُوا له ، والإتيان بأشهر أسمائه ، وأحمدٍ خصاله ، ليكون عذراً لهم فيما أظهروا من الحزن والجَزَع ، فلا يحسن أن يأتوا فيها من اللفظ بما لا يعرف .

فإذا ثبت هذا فجملة مايجوز نُدبته من الأسماء : ماكان علماً ، كزيد وعمر ، وعبد الملك ، ورجلٌ سميتَه بمعطوف ومعطوف عليه ، أو كان فى جملة ذلك الاسم مايدلُّ على فضيلة وشرف ، كمن حفر بئر /  $\frac{277}{3}$  زمزم ، وأمير المؤمنين ، وما كان نحو هذا ، وهو الذى يتخلص بعد إخراج الأنواع الثلاثة النى أخرج الناظم عن حكم النُدبة .

وظهر بذلك موافقته فى هذه الجملة للبصريين ، وذهب الكوفيون إلى نفى اشتراط التعريف ، فأجازوا نُدبة النكرة مطلقاً<sup>(١)</sup> .

وأشار ابن خروف إلى تفضيل ، وهو أن النكرة إن ظهر بنُدبتها عذراً جازاً ، وإلا فلا ، كما فى الموصول .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الناظم القياسُ والسمع .

أما القياس فما تقدّم ، وأيضاً فقال سيبويه : ولو قلتَ هذا - يعنى ماكان مثلاً : يامن فى الداراه ، أو يارجلاه - لقلت : وامن لايعنيني أمرهوه<sup>(٢)</sup> . قال فإن كان ذا ترك ، لأنه لا يُعذر بأن يتفجع عليه ، فهو لا يُعذر بأن يتفجع ويُبهم<sup>(٣)</sup> .

وعلى ماقال سيبويه من بيان العذر فى التفجع دارت النُدبة .

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣٦٢ (المألة الحادية والخمسون) .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٨ .

(٣) نفسه ٢/٢٢٨ .

وأما مَنْ فَصَّلَ الأمر فيقول : قد يُوجد فى النكرة ما يكون فيه عُدْر .  
وقد حكى الجَرْمى عن بعضهم : يارجلأَ حَمَانَاه .

قال ابن خروف : لأن فيه عُدْرًا ، وإذا كان كذلك ، مع أنه نكرة ، فلا ينبغي أن تُمنع ندبة النكرة على الإطلاق ، وعليه قد يقال : وأرجلأَ أَطْعَمَنَاهُ ، ويارجلأَ يُكْرِمُ الضَّيْفَانَاه ، ونحو هذا .

فإن قيل : هذا من المندوب الموصوف ، وليس للناظم نصٌ فى أن علامة الندبة تلحقه ، فرأى سيبويه ألا تلحق الصفات <sup>(١)</sup> .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن مذهب الناظم غير متعين الرجوع لمذهب سيبويه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثانى : على فَرَض المنع من ذلك لا يمتنع أصلُ الندبة من النكرة ؛ بل يجوز ، ويكتفى بدخلو (وَأَمَنْ) أولَ الاسم ، كما يكتفى بذلك إذا قلت : وأزیدُ الظريفُ .

فعلى كل تقدير يصحُّ أن تُندب النكرة ، إمَّا بالاختصار على (وَأَ) وإما بها مع الألف فى آخر الصفة .

وعلى أن ابن خروف قال فى هذا المثال : إنه ليس مثل الصفة التى أجاز يونس <sup>(٢)</sup> ، ومأقاله صحيح ، بدليل نصب (الرجل) وعدم بنائه ؛ إذ صار مثل ما تقدّم فى قوله <sup>(٣)</sup> :

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٥ .

(٢) قال سيبويه (٢/٢٢٦) : «وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وأزیدُ الظريفاه ، وأجُمُمتى الشاميتناه» .

(٣) سبق الاستشهاد به «باب النداء» وعجزه :

\* فمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّقُ \*

\* أَدَارًا بِجُرُؤَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةٌ \*

أيضا ، فقد تُتَدَب النكرة من غير وصف ، ويظهر العُذر كقولك :  
وَأَعْلَمَاهُ ، وَكَرِيمَاهُ ، وَأَصْلِحَاهُ ، وَأَمِيرَاهُ ، وَأَسِيدَاهُ ، من غير قصد  
إضافة .

٢٧٨  
٣

فهذا وما كان مثله لا يمتنع ، لظهور العُذر به ظهوراً بيّناً ، فالوجهُ  
التفصيلُ ، هذا ما يُحتج به لهذا القول .

والناظم لم يُفصل ، لأن عمده السماع ، ولا سماعٌ في المسألة  
يُعْتَدُّ به ، والتعليلُ إنما يَنْهَضُ<sup>(٢)</sup> ، من ورائه . هذا كله في النكرة .  
وأما الموصولُ . فالذي ذَهَبَ إليه الناظم فيه رأى سيبويه .

وحكى ابن الأنباري في «الإنصاف» الجوازَ مطلقاً عن الكوفيين ،  
والمنعَ مطلقاً / عن البصريين<sup>(٣)</sup> ، فيظهر أن مذهب التفصيل ثالث ، ولا  
أُتَحَقَّقُ صحةَ هذا النقل عن البصريين ، فإن سيبويه هو رأسُهم .  
وقد قال حين بيّن [أن] النكرة واسم الإشارة : لا يُنْدَبَانِ وكذلك :  
وَأَمَنْ فِي الدَّارَةِ فِي الْقُبْحِ<sup>(٤)</sup> .

قال : وزعم - يعنى الخليل - أنه لا يَسْتَقْبِحُ (وَأَمَنْ حَفَرَ بِئْرَ  
زَمْزَمَاهُ) لأن هذا معروف بعينه<sup>(٤)</sup> .

(١) في الأصل «إنما يظهر» وما أثبتته من (س ، ت) .

(٢) الإنصاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٣) الكتاب ٢/٢٢٨ ، وما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في الأصول .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٨ .

قال : وكانَ التَّبْيِينُ فِي النَّدْبَةِ عِذْرٌ لِلتَّفْجَعِ ، فَعَلَى هَذَا جَرَتْ النَّدْبَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، هَذَا مَا قَالَ (١) .

وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ الْمَنْعُ وَلَا وَقُوفُ الْجَوَازِ عَلَى السَّمَاعِ ، وَلَمْ أَرِ مِنَ الشَّرَاحِ مَنْ وَقَفَهُ عَلَى السَّمَاعِ ، فَانْظُرْ فِي نَقْلِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ .

وَوَجْهَ التَّفْصِيلِ ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي تَفْصِيلِ ابْنِ خُرُوفٍ فِي النِّكَرَةِ وَقَوْلِهِ : (بِالَّذِي اسْتَهَرَ) يَرِيدُ اسْتَهَرَ بِهِ ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِتَكَرُّرِ الْجَارِ مَعَ الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، لَكِنْ النَّازِمُ أَجَازَهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ سِوَى تَكَرُّرِ الْحَرْفِ الْجَارِ .

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ  
مَنْتَلُوها إِنْ كَانَ مِنْتَلُها حُذِفَ  
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ  
مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرِها نِلْتَ الْأَمَلْ  
وَالشُّكْلَ حَثْمًا أَوَّلَهُ مُجَانِسًا  
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهم لَا يَسَا

مُنْتَهَى الْأِسْمِ آخِرُهُ ، يَعْنِي أَنَّ آخِرَ الْأِسْمِ الْمُنْدُوبِ يُوَصَّلُ بِالْأَلْفِ فِي النَّدْبَةِ ، فَقَالَ : وَأَزِيدَاهُ وَأَغْلَامَ زِيدَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُنْتَهَى يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهِ ، وَكُلُّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ عَمُومِ لَفْظِهِ ، فَيَشْمَلُ أَنْوَاعًا مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ :

أَحَدُهَا : الْمَفْرُودُ ، وَهُوَ بَيِّنٌ ، نَحْوُ : وَأَزِيدَاهُ ، وَقَوْلِ جَرِيرٍ يَرِثِي عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - (٢) :

(١) المرجع السابق ٢٢٨/٢ .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء» ، انظر ص ٢٣٨ .

حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ

وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

والثاني : المضاف ، كان عَلمًا كعبد الملك ، وأمري القيس ، أو كُنية كابي عمرو ، أو غير ذلك كغلام زيد ، وصاحب الأمير ، فأخر الاسم في الجميع هو آخر المضاف إليه .

أما في العَلم فظاهر ، فتقول : وَأَعْبَدَ الْمَلِكَا ، وأمرأ القيسَا ، ونحو ذلك .

وأما في غير العَلم : فلأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقعَ تنوين المضاف ، فتقول : واغلامَ زَيْدَاهُ ، وأمير المؤمنينَ .

والثالث : الاسمُ المَطُولُ مسمًى به ، فإنه بمنزلة الصلة والموصول ، وبمنزلة المضاف والمضاف إليه ، في إن ما تعلق به صار معه كالشيء الواحد ، ولذلك يُعرب في النداء كإعراب المضاف ، فتقول : وَأَحَامِيَا الذَّمَارَاهُ ، وَأَمْطَعِمَا الضَّيْفَانَاهُ ، وَأَمْضِلَا عَلَى الْفَقِيرَاهُ ، وما أشبه ذلك . أما إذا لم يكن مسمًى به فلا يقع هنا ، لأنه نكرة قبل النداء ، ولا ينادى وفيه الألف واللام ، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه نحو : وَأَزِيدَا وَأَعْمَرَاهُ ، وَأَثَلَاثَا وَثَلَاثِينَ .

وقد مثَّل المؤلف في «الشرح»<sup>(١)</sup> بقوله : وَأَضْرُوبَا رَعُوسَ الْأَعْدَاءِ ، وَأَثَلَاثَا وَثَلَاثِينَ ، وَبَلْحَاقِ الْأَلْفِ ، ولم يقيده بالعلمية ، وكذلك الأَبْدَى<sup>(٢)</sup> /  $\frac{٢٧٩}{٣}$  في «شرح الجزئية» أجاز نُدْبَةَ المَطُول من غير تقييد ، فانظر في ذلك .

(١) شرح التسهيل [ورقة ٢٠٤ - ب] .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبدى ، وسبقت ترجمته .

والرابع المثنى والمجموع ، نحو : زَيْدَانٌ وَرَيْدُونَ وَهِنْدَاتٌ ، فتقول :  
وَأَزِيدَانَاهُ ، وَأَزِيدُونَاهُ ، وَهِنْدَاتَاهُ ، وهذا داخل تحت المفرد .

والخامس : الموصول ، وآخره آخر الصلة ، لأن الموصول لا يَتِمُّ اسماً  
مُخْبِراً عنه إلا بصلته ، نحو : مَنْ أَكْرَمَنَا ، وَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَ ، فتقول : وَأَمَنْ  
أَكْرَمَنَاهُ ، وَأَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهُ .

والسادس : المركَّب ، آخره آخر الكلام ، وهو ثلاثة أقسام :

مُرْكَبٌ تركيبَ مَزْجٍ ، نحو مَعْدٍ بِكَرْبٍ ، بِلَالَابَاذٍ ، فتقول : وَأَمْعِدِ بِكَرْبَاهُ  
وَابِلَالَابَاذَاهُ .

ومُرْكَبٌ تركيبَ إِسْنَادٍ ، نحو : تَأَبَّطُ شَرًّا ، فتقول : وَأَتَأَبَّطُ شَرًّا .

ومُرْكَبٌ من معطوف ومعطوف عليه ، وقد تقدم .

وهذا كله ظاهرُ الدخول تحت قوله : (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ) لأن  
الْمُنْتَهَى فى ذلك كله ظاهرٌ إما حقيقةً وإما حكماً ، وأشعر بذلك أيضاً قوله :  
(كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلٌ ... مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) .

وبقى قسم سابع يحتمل الدخول ، وهو الموصوفُ بصفته ، أو عدمَ  
الدخول لأن الصفة من حيث هى بيانٌ لموصوفها كالشئ الواحد معه ، فتشبهه  
المُضَافُ والمُضَافُ إِلَيْهِ ، والصلة والموصول ، فكما تلحق آخر المُضَافِ إِلَيْهِ وآخر  
الصلة ، كذلك تلحق آخر الصفة ، وَيُرْجَعُ ذلك أن الصفة قد جرت مجرى  
الموصوف فى قولهم : هذا زيدٌ بنُ عمرو ، فلم يلحقوا الموصوف تنويناً ، توهماً  
أنه وَسَطُ الاسم .

وفى قولهم : لارجلَ ظريفَ لك ، فبنيتِ الصفةُ مع الموصوف كما ترى اعتباراً بأنها كجزء منه . وجاء بعض الموصوفات ملازماً له الصفةُ مثل : يا أيُّها الرجلُ ، والجَمَاءُ الغَفيرُ ، فإذا جرت الصفةُ مَجْرَى الموصوف ، أو مجرى جزء الموصوف فى هذه المواضع— جرت مَجْراه فى النَّدْبَةِ : إذ الصفةُ من الموصوف فى المعنى ، ولأن التفجُّع والتوجُّع والتأسُّف قد تقع على صفات المندوب ، كما تقع على ذاته ، فلا يمتنع أن تلحقها العلامة ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فقال بعضهم : وَاجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِي نَاهُ ، وهما القَدَحَان .

وقال الشاعر (١) :

أَلَا يَا عَمْرُو وَعَمْرَاهُ

وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ رَاهُ

فلحقت كما ترى صفة المندوب ، وتوكيد المندوب ، وفى المضاف إليه نعتُ المعطوفِ على المندوب ، وهذا رأيه فى «التسهيل»<sup>(٢)</sup> ، وهو رأى يونس والكوفيين ، والصفة أيضاً نظراً آخر من حيث إنها ليست مثل المضاف إليه ، ولا مثل الصلة ، ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع جزءٍ يُحذف له من المضاف ، وهو التنوين ، فيقوم مقامه بخلاف الصفة ، وكذلك الصلة هى من الموصول كالجزء ، بحيث لا يجوز السكوت عنها ، بخلاف الصفة فإنك بالخيار فى الإتيان بها وعدمه ، وهذا كافٍ فى صحة الانفصال حكماً .

(١) الأشموني ١٧١/٣ ، والمساعد ٥٣٨/٢ ، والعيني ٢٧٣/٤ .

(٢) ص : ١٨٥ .

وأيضاً ، إن ظهر لاتصالها بموصوفها وجهه في : هذا زيد بن عمرو ، / وما ذكر ، فقد ظهر وجه انفصالها<sup>(١)</sup> منه في : يازيد الطويل ،  
 $\frac{٢٨٠}{٣}$  فتُعَرَّب الصفة وتَبْنَى الموصوف ، وتشبيهه صفة المندوب بصفة المنادى  
أولئى ، من جهة ما اجتماع فيه من النداء ، من تشبيهها بما ليس من  
بابها ، وما ذكر من السماع فنادر لا يُعْتَدُّ به فى القياس ، وهذا رأى  
الخليل وتلميذه<sup>(٢)</sup> . وقد بسط الفارسي فى «التذكرة» الاحتجاج للمذهبين  
فطالعه هنالك .

فإن كان الناظم ذهب هنا مذهبه فى «التسهيل»<sup>(٣)</sup> ، فقد تبين  
وجهه ، وإن كان مذهبه الرأى الآخر ، فقد ظهرت حجته ، والله أعلم .  
وهنا مسائل :

إحدها : أنه ظهر من الناظم أن هذه الألف أصلية ، ليست هى  
الألف المنقلبة عن التنوين ، ولا يُعَوَّضُ منها .  
ونقل بعضهم عن بعض الكوفيين أنها ألف الندبة ، ولكن يُعَوَّضُ  
منها التنوين فى الوصل ، فيقولون : يازيداً وعمراً إذا وصلوا ،  
ويستدلون بقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

\* وَافْقَعْسَا وَأَيْنَ مَنِى فَقْعَسُ \*

وهذا شاذ ، مع أنه مما نَوَّن فى الضرورة ، فنصب كقول الآخر<sup>(٥)</sup>

\* يَاعْدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي \*

- 
- (١) فى الإصل و (ت) «وجه اتصالها» وما أثبتته من (س) هو الصواب .  
(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ .  
(٣) ص ١٨٥ .  
(٤) سبق الاستشهاد بالرجز فى الباب نفسه ، وفى «باب النداء» أيضاً .  
(٥) هو عدى بن ربيعة (مهلهل) وسبق الاستشهاد به فى «باب النداء» وصدره :  
\* ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ \*



والثانية أن قوله : (صِلُهُ بِالْأَلْفِ) فَجَعَلَ مَدَّةَ النُّدْبَةِ أَلْفًا ، ولم يقل : بالواو والياء ، فإن الجميع مَدَّاتٌ تَلْحَقُ آخر المندوب ، إِيذَانًا بِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْبَابِ ، لأن الأصل فيها المَدَّةُ المَجْهُولَةُ الَّتِي تَكُونُ بِحَسَبِ مَا قَبْلَهَا ، كما يَظْهَرُ مِنْ بَعْضِ النَحْوِيِّينَ وَالْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ :

أحدهما : أن الغرض مَدُّ الصوت والإبعادُ فيه ، للمعنى المراد من النُّدْبَةِ وَالْأَلْفِ فِي ذَلِكَ أَمْدٌ صَوْتًا مِنْ غَيْرِهَا . قَالَ ابْنُ جُنَى <sup>(١)</sup> .

والثاني ، أن الحركات اللازمة معها وَغَيْرَ الزَّامَةِ عَلَى سَوَاءٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَبْسٌ فَلَا تُعْتَبَرَانِ مَعَهَا ، فَتَقُولُ وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ ، وَلَا تُعْتَبَرُ الْكُسْرَةُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ بـ (قَامَ زَيْدٌ) أَوْ بـ (رَأَيْتَ زَيْدًا) لَا تُعْتَبَرُ الضَّمَّةُ وَلَا الْفَتْحَةُ ؛ بَلْ تَقُولُ : وَأَقَامَ زَيْدَاهُ وَارَأَيْتُ زَيْدَاهُ .

وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ فَتَقُولُ فِي (يَا زَيْدُ) الْمَبْنَى : يَا زَيْدَاهُ وَفِي (رَقَّاشٍ) يَارَقَّاشَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَلَوْ كَانَتْ مَدَّةٌ مُطْلَقَةٌ لَكَانَتْ تَجْرِي مَعَ الْحَرَكَاتِ بِإِطْلَاقٍ ، كَمَا تَجْرِي مَدَّةُ الْإِنْكَارِ وَالتَّذَكُّرِ <sup>(٢)</sup> ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَدَّاتِ ، وَهِيَ نَحْوُ مِنْ عَشْرَةٍ ، ذَكَرَهَا ابْنُ خُرُوفٍ .

وأيضا ، فَلَوْ كَانَتْ مَدَّةٌ تَصِيرُ إِلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ كَانَ ثَمَّ لَبْسٌ أَوَّلًا وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ؛ بَلْ التَّزَمُوا الْأَلْفَ وَحَذَفُوا لَهَا التَّنْوِينَ وَيَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَمْ يَصِيرُوا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّهُ لَمَّا أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِي إِلْحَاقِ الْأَلْفِ دَلًّا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرِ مَا اعْتَبَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» مِنْ اسْتِثْنَائِهِ مَا آخَرَ أَلْفُ وَهَاءٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَيَسْتَفْنَى

(١) الخصائص ١٢٧/٣ ، ١٥٥ .

(٢) انظر في مده الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ ، ٥١ ، وشرح الكافية ٤٠٩/٢ ، وفي مده التذکر : ابن يعيش ٥٢/٩ ، وشرح الكافية ٤١١/٢ .

عنها - يعنى الهاء - وعن الألف فيما آخره أَلْفٌ وهاء<sup>(١)</sup> ، فلا يقال عنده  
فى (عَبْدَ اللَّهِ) : ياعَبْدَ اللَّهِاه ، ولا فى (جَهْجَاه)<sup>(٢)</sup> : ياجَهْجَاهاه ، ولا فى  
(أَوَاه)<sup>(٣)</sup> ، مسمى به : ياأَوَاهاه . وعَلَّ ذلك بالثقل الذى فيه .

وهذا يَحْتَاج إلى توقيف وظاهر / النحويين الإطلاق كما هنا ، فلا<sup>٢٨١</sup>  
يُدعى استثناءه لإبدليل ، والاستثقال هنا ضعيفُ الاعتبار ، ولو لاعتُبر  
فيما كثرت حروفه كَفَرَزْدَق ، أو فيما آخره هاءكُمَه<sup>(٤)</sup> ، مسمى به ،  
فكان يمتنع : وَأَفَرَزْدَقَاهُ وَأَمَهْمَاهُ ، وما أشبه ذلك . أو يقال : لما كان  
مثلُ هذا المستثنى نادرَ الاستعمال عامله معاملة النواذر .

ثم قال : (مَتْلُوهاً إِنْ كَانَ مِثْلُها حُذِفَ) أخذ يذكر هنا ما يعرض  
للإسم عند إلحاقها، ويعرض لها إذا لَحِقَتْ هى أيضاً بالنسبة إلى آخر  
الاسم ، وبالنسبة إلى وصلها أو الوقف عليها ، فذكر هنا ، مما يُحذف  
لها ، الإلف والتنوين ، وفى آخر الفصل ذَكَرَ حذفَ الياء فى نحو : غلامى  
، ولم يذكر غير ذلك ، فدلَّ على أنه لا يُحذف عنده من آخر المندوب غيرُ  
ذلك ، وبذلك ظهرت مخالفتُهُ للكوفيَّين فى حذفهم همزة التانيث ، فيقولون  
: يازَكَرِيَّاه ، وفى رجلٍ اسمه (حَمراء) ياحَمَراه ، وهذا لادلِيل عليه ، فلا  
سبيل إلى القول به .

(١) التسهيل : ١٨٥ .

(٢) يقال : جَهْجَه بالابل والسبع وغيره ، إذا صاح به ليكف ، وتَجَهَّجَ عني ، أى انْتَه .  
والجَهْجَاه كأنه مركب من هذا .

(٣) الأواه : الكثير التآوه والدعاء .

(٤) المَهْمَه : المفازة البعيدة ، والبلد القفز .

أما الألف فإنها تُحذف كما ذكر ، فتقول فى (موسى) : وامُوسَاهُ ، وفى (يحيى) : يا يحيَاهُ ، وفى (مثنى) : يامُثنَاهُ ، وكذلك الألف فى (ضربها) مسمى به ، تقول : واضربَّهاهُ ، وفى (ضربكما) : واضربَّكماهُ . وكذلك الألف المبدلة من ياء المتكلم عند من يقول : ياغُلَامَا ، فتقول : واغُلَامَاهُ ، فتُحذف الألف وتأتى بآلف النَّدْبَةِ .

فقوله : (مَتْلُوْهَا) الضمير فيه عائد على «الألف» فى قوله : (صلةُ بالألف) و (مَتْلُوْهَا) هو السابق عليها الذى يجاورها من حروف الاسم ، وذلك الحرف لأخير .

وقوله : (إِنْ كَانَ مِتْلَهَا حُذِفَ) يريد : إن كان ذلك المتلَوُ ألفًا مثل الألف اللاحقة حُذِفَ ، وإنما حذفت ألفُ الاسم دون اللاحقة ، لأنك لما أتيت بها اجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلا بد من حذف إحداهما لأن الألف لاتقبل الحركة ، فتحرَّك إحداهما ، وإذا وجب حذف إحداهما ، فلو حذفت ألف النَّدْبَةِ لزم من ذلك نقضُ الغرض فلم يَبْقَ إلا حُذِفَ آخر الاسم .

وأیضا ، فإن ألف النَّدْبَةِ سِيقَتْ لمعنى يُقصدُ فيها ، وألفُ الاسم لم يؤت بها لمعنى بخصوصه على الجملة ، فإذا حُذِفَتْ بقى دليلُ عليها وهو ما بقى من الكلمة ، وإذا حُذِفَتْ ألفُ النَّدْبَةِ لم يكن منها خَلْفٌ ، واختُلَّ ماجئُ بها لأجله ، فلم يكن بُدٌّ من حذف الألف السابقة .

وأیضا ، فإن إلحاق ألف النَّدْبَةِ حكمُ طارئٍ على الكلمة والقاعدةُ أن الحكم للطارئ ، ولو فرضت الأولى لمعنى لكان إيثَارُ الطارئِ أَوْلَى .

فإن قلت : هَلَا قَلَبُوهَا يَاءً أو وَاوًا ، فحرَّكوها كما فعلوا فى التثنية وجمع المونث السالم ، وهو أَوْلَى من الحذف ، لأنه رَدُّ إلى الأصل ؟

فالجواب أن التثنية لابد من الإتيان بعلامتها ، فالضرورة داعية إلى تغيير اللفظ لأجلها ، بخلاف علامة النُّبْة ، فإنك في إلحاقها وعدم إلحاقها بالخيار ، / فلم تَدْعُ ضرورةً إلى تغيير اللفظ ، بل صارت الألف تسقط كما سقطت في قولك المُنْتَى الظَّرِيفُ .

وأیضا ، لو حُذفت من المُنْتَى أو المجموع لالتبس بالمفرد إذا قلت : مُوسَانٍ أو حُبَلَاتٍ ، بخلاف النُّبْة .

وأما التنوين : فيُحذف أيضا من آخر الاسم وذلك قوله : (كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) يعنى أن التنوين اللاحق فى آخر تكملة الاسم كانت تلك التكملة صلة الموصول أوغير ذلك ، من مَمْطُول ، أو مُرْكَب ، أو مضاف ومضاف إليه ، أو معطوف ومعطوف عليه - لابد من حذفه أيضا عند لحاق ألف النُّبْة ، فتقول : وَأَمِنْ أَكْرَمَ زَيْدَاهُ ، وَأَمِنْ ضَرْبِهِ عَمْرَاهُ ، أَوْ تَابُطَ شَرَاهُ ، وَازِيدَا وَعَمْرَاهُ ، وَاغْلَامَ زَيْدَاهُ . وهذا رأى البصريين .

وأجاز الكوفيون إثبات التنوين (التابع لحركة الإعراب ، فيقولون : وَاغْلَامَ زَيْدِنِيهِ أَوْ زَيْدَنَاهُ - بتحريك التنوين)<sup>(١)</sup> بالكسر أو الفتح . وذلك غير موجود فى الكلام ، فلا يعول عليه .

وإنما حُذف التنوين معها ، وإن كان الأصل أن يثبت ويحرك لالتقاء الساكنين ، لأن ألف النُّبْة ليست بمنفصلة من المنذوب ، ولا فى تقدير الانفصال ، وإنما يثبت التنوين إذا كان الساكن منفصلا أوفى تقدير الانفصال ألاترى أنك تقول : زَيْدُونِ الْعَاقِلُ ، فتثبته محركا لأن

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

الساكن منفصل . وكذلك : أزيدُ نِيَهْ ( فى مَدَّة الإنكار <sup>(١)</sup> ) ، يثبت التنوين ، لأن علامة الإنكار فى تقدير الانفصال . فإن قلت : كيف تفرّق بين المَدَّتَيْنِ وهما على حدٍّ واحد ، لأنهما أتيا بهما لمدِّ عَرَض آخر الاسم ، فإما أن يكونا عندك فى تقدير الانفصال فيجئُ منه قول الكوفيين ، وإما أن يكون معا متصلين فيحذف التنوين فى أزيدُنِيَهْ <sup>(٢)</sup> ) ، وهو خلاف الإجماع . وأما التفرقة فلا يظهر لها وجه ، فكان تحكُّما ؟

فالجواب : أن التفرقة بينهما قد ظهرت فى استعمال العرب . كما تقرُّ ، فلو كانا معا على حدٍّ واحد فى الاتصال أو الانفصال لم يُفرقوا بينهما ، فاستدلُّنا بتفرقتها على أن الحكم عندها كما قال البصريون ، وهذا من باب «الاستدلال بالأثر على المؤثر» ولذلك قالت العرب : أزيدُأنيَهْ ، ففصلت بـ (إن) حقيقة .

ووجه التفرقة من جهة المعنى . أن فى الإنكار شيئاً من الحكاية ، لأنه جارٍ مجرى الاستثبات ، ولذلك جاء بهمزة الاستفهام بحركة الإعراب المتقدمة فى الكلام المنكَّر ، ولا بد إذ أُتيت ، وحافظتَ عليها ، وجعلتَ المَدَّةَ تابعة لها ، أن تحافظ على تمام الاسم ، ومن تمامه التنوين ، كما حافظتَ على ذلك فى الحكاية ، بخلاف النُّدْبَةِ ، فإن القصد مجردُ مدِّ الصوت ، وعلى ذلك بنى الكلام لا على حكايته ، فكانت المَدَّةُ مبنياً عليها قَصْداً ، فلم يكن بُدُّ من البناء عليها حُكْماً ، والتنوين ليلحق وَسْطُ الاسم ، فتعَيَّن حذفه والله أعلم . وسيذكر حذف الياء بعد .

(١) انظر فى مدة الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

وقوله : (نلتَ الأملَ) دعاءٌ للمخاطب ، كَمَلُ به البيت ، وهذا النوع ، من التكميل الذى لايفيد معنى ، قليلٌ جدا فى هذا النظم .

ثم قال : (والشُّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا) إلى آخره ، يعنى بالشُّكْل الحركة . والْحَتْمُ : اللّازِمُ ، وأراد الحركة اللّازمة التى هى حركة بناء .

و «لازماً» حالٌ من هاء «أَوَّلِهِ» أو من «الشُّكْل» . وتقدير الكلام : أَوَّلِ الشُّكْلِ مُجَانِسًا من الحروف حالةٌ كَوْنُهُ لازماً .

ومعنى «أَوَّلِهِ» اجْعَلْهُ يَلِيهِ . والمجانِس هو / المشاكِل ، وهو هنا ٢٨٣ حرف المدّ الذى يتبع الحركة إذا مُطِلَّت ، كالألف للفتحة ، والواو للضمة ، والياء للكسرة ، فإذا مُطِلَّت الفتحة صارت أَلْفًا ، أو الضمة صارت واوًا ، أو الكسرة صارت ياءً ، كما قال الشاعر (١) :

\* أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ \*

وقال (٢) :

\* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ \*

---

(١) المغنى ٣٧٢ ، والتاج (عقرب) وبعده :

\* الشائلاتِ عَقَدَ الأَنْتَابِ \*

(١) الإنصاف ٢٤ ، والهمع ٣٣٣/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩/١ ، والخزانة ١٢١/١ ، والدرر ١٠٧/٢ ، واللسان (شرى)

وهو عجز بيت من بتين هما بتمامهما :

الله يعلم أنا فى تلفتُنا      يومَ الفراقِ إلى أحبابنا صُورُ

وأنتى حيثما يَنْتَى الهوى بَصْرِي      من حيثما سلكوا أدنوفانظُرُ

يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجبه التى يسكنونها .

وقال (١) :

\* نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ \*

[فإنذا] (٢) ، كانت الحركة مع حرف المد هكذا سُمِّيت مُجَانِسَةً لها .

ويريد أن آخر المندوب إما أن يكون ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا ألحقت الألف ، فَتَحْرَكَ ذلك الساكنُ بالفتح لضرورة لألف وذلك إذا كان يقبل الحركة ، كالقاضي والداعي إذا ندبته فقلت : ياقاضياه ، مالم يكن تنوينا أو ياء المتكلم ، فإن التنوين - كما قال - يحذف ، وياء المتكلم سيأتى ذكرها أن شاء الله . فإن لم يقبل الحركة فلا بد من حذفه كالألف ، وقد تقدم .

فإن كان متحركا فإما أن تكون الحركة إعرابية أو بنائية ، فإن كانت إعرابية ألحقت الألف ولم تعتبرها ، وذلك داخل تحت قوله : (ومنتهى المندوب صلّه بالألف) وقد تقدم ما يظهر منه عدم اعتبار حركة الإعراب .

وإن كانت بنائية فإما أن يكون إلحاق الألف للاسم يُوقع فى المندوب لبسا أولا ، وذلك بأن يعوّض من تلك الحركة الفتحة لأجل الألف . فإن لم يُوقع لبسا

(١) هو الفرزدق ، وصدره :

\* تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ \*

ديوانه ٥٧٠ ، وسيبويه ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٩٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والإنصاف ٢٧ ، ٢١ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والعينى ٥٢١/٣ ، ٥٨٦/٤ ، وتنفى : ترد تثير . والضمير يعود على ناقة الفرزدق . والهجرة : وقت اشتداد الحرفي الظهيرة . ونفى الدراهم : إثارتها للانتقام . والتنقاد : مصدر بمعنى النقد ، وهو التمييز بين جيد الدراهم والدنانير ورديئها . يصف سرعة سير ناقته فى الهواجر ، فيدها لشدة وقعها فى الحصى تنغيان فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصير فى . وخص الهجرة لصعوبة السير فيها .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

فحكمها حكم حركة الإعراب فى عدم اعتبارها ، فتقول : يازيدُ يازيدَاهُ ،  
ولاتقول : يازيدُوهُ ، كما تقول : أَعْمَرُوهُ فى الإنكار ، لأن الألف هى الأصل كما  
تقدم فإذا قُدِرَ على إلحاقها وفتح ما قبلها من غير معارضٍ لم يُعدل عنه ، وكذلك  
تقول فى (رَقَاشٍ وَحَذَامٍ) : وارقَاشَاهُ واحَذَامَاهُ ، ولاتقول : واحذَامِيَّةُ ،  
ولايارقَاشِيَّةُ ، لعدم اللبس . وأجاز ذلك الكوفيون ، أعنى فى الكسرة . وما قالوه  
لم يُسمع من كلامهم ، فلا تُسْمَعُ دعواهم ، وهذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم  
على لغة من قال فى (النداء) : يا غلام - بالكسر - أو يا غلامُ - بالضم - فالضم  
والكسر ليسا بإعراب ، مع أنهما غير معتبرين ، فإنك تقول : يا غلاماهُ ، لأن  
الكسر لا يقع بـ (غلام) المنكر لأنه لا يُندب .

وإن كان الفتح وإلحاق الألف يُوقع لبساً فاتركَ آخرَ المندوب على حاله من  
ضم أو كسر ، وأتبعه من حروف المد ما يُجانس تلك الحركة ، فتأتى بعد الضم  
بالواو ، وبعد الكسر بالياء ، وهو قوله :

وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوَّلُهُ مَجْبَانِسًا

إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لَابِسًا

يعنى باللبس الخاط ، يقال : لبستُ عليه الأمرُ ألبسُهُ ، إذا خلطته عليه ،  
فلم يَعْرِفْ وجهه . ومنه قوله تعالى : {وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ} <sup>(١)</sup> ، أى إن يكن  
الفتح يلبس المقصود من الكلام بما يذهب إليه ألوههم وهو غير مقصود .

(١) سورة الأنعام / آية : ٩ .



وَالْوَهْمُ : ذَهَابُ ظَنِّ الْإِنْسَانِ إِلَى الشَّيْءِ وَهُوَ يُرِيدُ غَيْرَهُ ، يُقَالُ :  
وَهَمْتُ فِي الشَّيْءِ - بِالْفَتْحِ / أَهَمُّ وَهْمًا ، بِالِاسْكَانِ ، إِذَا ذَهَبَ ٢٨٤  
وَهْمُكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ غَيْرَهُ .

وَأَمَّا (وَهْمٌ فِي الْحِسَابِ) فَهُوَ بِالْكَسْرِ ، يَوْهَمُ وَهْمًا - بِالْفَتْحِ - إِذَا  
غَلَطَ وَسَهَّأَ فِيهِ ، فَهُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، فَاِتْيَانُ النَّازِمِ بِالْوَهْمِ السَّاكِنِ الْهَاءِ  
صَوَابٌ

وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا إِذَا نَدَبْتَ : غُلَامَكَ ، أَوْ غُلَامَكُمْ أَوْ غُلَامَهُ ، أَوْ  
غُلَامَهُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : وَاعْلَامَكِيَّةً ، وَاعْلَامَكُمُوهُ ،  
وَاعْلَامَهُمُوهُ . وَلَا تَقُولُ : وَاعْلَامَكَاهُ ، فَإِنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامِكَ - بِفَتْحِ  
الْكَافِ - وَاعْلَامَكُمَاهُ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامِكُمَا ، وَكَذَلِكَ مَا بَقِيَ .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (وَاعْلَامَكَاهُ)  
عَلِمْتَ أَنَّ الْكَافَ كَانَتْ مَفْتُوحَةً خَطَابًا لِلْمَذْكَرِ ، وَكَذَلِكَ (وَاعْلَامَهَاہُ) ،  
تَعْلَمُ أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُؤنَّثِ ، وَكَذَلِكَ (وَاعْلَامَكُمَاهُ) ، هُوَ ضَمِيرُ الْمُثْنَى ، وَمَا  
أَشْبَهَ ذَلِكَ مِثْلُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ أَنْفَا أَنْ آخِرَ الْمُنْدُوبِ إِنْ أُلْحِقَ الْأَلْفَ فَوْقَ اللَّبْسِ  
امْتَنَعَ ذَلِكَ ، وَأُتِيَتْ بِمَجَانِسِ الْحَرَكَةِ ، وَكَانَ عِنْدَهُ الْمُثْنَى ، حَسْبَمَا ذَكَرَ  
فِي «الشرح»<sup>(١)</sup> ، مِمَّا يَقَعُ فِيهِ اللَّبْسُ إِنْ لَحِقَتْهُ الْأَلْفُ ، كَانَ مِنَ الدَّخْلِ  
فِي هَذَا الْحُكْمِ ، فَالْأَوَّلَى عِنْدَهُ أَنْ يُقَالَ فِي الزَّيْدَيْنِ : وَازْيَدَيْنِ ، خِلَافًا  
لِلْبَصْرِيِّينَ الْمَانِعِينَ هَذَا .

قَالَ فِي «الشرح»<sup>(٢)</sup> : وَالْبَصْرِيُّونَ يَلْتَزِمُونَ فَتْحَ نُونِ التَّثْنِيَةِ فِي

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٥ - أ) .

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٥ - أ) .

ندبة المثني ، فيقولون : يازيدَانَاهُ ، والكوفيون يُجيزون هذا ، ويجيزون أيضاً : يازيدَانِيَّةٌ قال : وهو عندي أَوْلَى من الفتح وسلامة الألف لوجهين :

أحدهما : أن في الفتح وسلامة الألف إيهاَم أن اللفظ ليس لفظً تثنية ، وإنما هو من الأعلام المختمة بألف ونون مزيديتين كسَلْمان ومَرْوان .

والثاني : أن أبا حاتم<sup>(١)</sup> ، حكى أن العرب تقول في نداء «هَن» مُثْنَى : يَاهَنَانِيَّةُ ، ولم يَحْكُ : يَاهَنَانَاهُ ، والقياسُ إنما يكون على ماسمِع لا على ما لم يُسمع ، هذا ما قال . وهو يشير إلى التزام الكسر خلافاً لمن التزم الفتح أو أجاز الوجهين ، وهم أهل البصريَّتين<sup>(٢)</sup> .

فإن كان مذهبه هذا ، فهو حَسْرٌ بأن يُدْخِلَ المثني تحت قوله : (أَوَلُهُ مُجَانِساً) إن كان ثَمَّ لَبَسٌ . وقد زعم أن هذا ملْبَسٌ ، فلا مِرْيَةَ في أرادته .

ثم يبقى عليه سؤال : وهو أنه قَدَّمَ أَوَّلَ الفصل أن آخر المندوب تَلَحُّقه الألف ، وأن الألف والتنوين يُحذفان لها ، وذكر هنا أن الحركة اللازمة تَتَّبِعُهَا المَدَّةُ عند خوف اللَّبَسِ ، فأعطى مجموعَ الموضعين أن ما آخره ياءٌ ، سوى ما يَذْكُرُهُ إثر هذا ، أو واوٌ لا يَحْذَفُ بَلْ يَحْرُكُ بِالْفَتْحِ للألف اللاحقة ، فتقول في نحو (قَامُوا) أو (قَوْمِي) مسمًى بهما : واقَامُواهُ ، واقُومِيَاهُ ، وكذلك في (ضَرَبْتَنِي) على لغة من أثبت الياء : ياضَرَبْتَنِيَاهُ ، وفي (ضَرَبْنِي) : واضَرَبْنِيَاهُ إلى أشباه ذلك ، كما تقول في (القاضي) ياقاضِيَاهُ ، وفي (غلامي) في أحد الوجهين : واغلاميَاهُ . وهذا كله باطل لا يقوله عربي ، وإنما حكمه أن تُتَّبَعَ الحركة بمجانسها ، فإذا اجتمع المثلان من الياعين أو الواوين ، كان الحكم

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر (ت ٢٥٠) .

(٢) يريد البصرة والكوفة ، فثنى على التغليب ، كما يقال : القمران للشمس والقمر والعمران ، لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

حكم / الألفين ، ، وذلك حذف إحداهما فتقول : وأقاموه ، وأقوميته ،  $\frac{٢٨٥}{٣}$  واضربتيه ، واضربنيته .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لعله رأى نظراً المبرد في هذا متوجّها ، وذلك أن المبرد ألزم سيبويه القول بتحريك الواو والياء ، كما حرّكها مع ياء المتكلم ، وأن يقول : واضربوا ، واضربتيه ، ونظائره . وتابعه عليه ابن ولاد<sup>(١)</sup> المستنصر لسيبويه ، وقال : هذا الفصل صحيح ، ولجواب في هذا احسن منه ، فكان ابن ولاد مال إلى هذا ، وجعله رأياً صحيحاً ، فيمكن ، على بعده ، أن يذهب إليه ،

والثاني : أن الواو والياء في هذه المواضع لم يعتبرها لعدم اعتبار ما هي فيه ، لأن قصده في هذا الباب الكلام على المشهور الاستعمال من الأسماء التي شأنها أن تُندب ، ولاشك أن لمشهور منها في الاستعمال ما آخره ألف أو تنوين أوياء متكلم ، أو ياء أصلية .

فالأصلية كالقاضي حكمها ظاهر . وياء المتكلم الثابتة الساكنة سيذكرها . وما آخره ألف أو تنوين قد ذكره . وماسوى ذلك دخيل في الكلام ، غير مستعمل عند العرب ، وإنما أجرى الناس فيه القياس كيف كان لوسمى بـ (قومي ، أو ضربتني ، وقاموا) ونحو ذلك مما هو نادر الاستعمال ، غير ضروري الذكر .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد النحوي . كان بصيراً بالنحو أستاذاً ، وكان شيخه الزجاج يفضل على أبي جعفر النحاس . صنف المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد (ت ٣٣٢ هـ) .

وأیضا ، فما آخره وأو من المعربات لا یوجد فی الكلام إلا أن یُسَمَّى  
بجملة فیها ضمیر رفع اختتمت به .

وهذا كله وظیفَةُ أرباب المطولات ، ولذلك لم یُوبَّ فی هذا النظم على «باب  
التُسْمِیة» فلا ینبغی أن یمثل له هذا الفصل إلا بما هو مستعمل عند العرب ؛  
وإذا ذاك لا یبقی علیه فی المسألة إشكال .

وهذا هو الأولی فی الجواب ، وهو مقصود فی كلامه حسنٌ ، وتنقیحٌ لمحل  
الفائدة وإنما مثل فیما آخره الحركة بـ (غَلَامِهِ وَغَلَامِكُمْ وَغَلَامِهِمْ) لتحرك الآخر  
فی الأصل ، وسقوط الصلّات فی أكثر الكلام ، وإلا فـ (غَلَامُكَ ، وَغَلَامُكِ) ونون  
المثنی كافٍ فی التمثیل ، ویكون (غَلَامُهُ وَغَلَامُكُمْ) ونحوه مِمّا لم یَقصد لقلّة  
استعماله والله أعلم .

وقوله : (إِنْ یَكُنْ الْفَتْحُ بِهِمْ لِأَبْسَاءٍ) أتى بـ (یكن) المضارع ، وموضعه  
للماضی ، لأنه لاجواب له یَنْجزم ، فلا یؤتی فیهِ بامضارع إلا قليلا ، وقد تقدم  
مثله . وكذلك قوله :

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ  
وَإِنْ تَشَاءُ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ  
فأتى بـ (إِنْ تُرِدْ) والوجه : إِنْ أَرَدْتَ ، و(واقفاً) حال من فاعل (زِدْ) أى زِدْ  
هَاءَ سَكَتٍ حالةً كونك واقفاً .

ويعنی أنك إذا وقفت على آخر المندوب ، وقد ألحقته الألف أو الياء أو  
الواو ، زدت هاءً تقف علیها ، وتسمى هاء السكت ، فتقول : یازیداهُ ، یاعبدُ  
الملکاهُ وأمیر المؤمنیناهُ ، فتكون تلك الهاء لاحقة للقصد الذى لحقت لأجله فی  
نحو : {يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهٗ} <sup>(١)</sup> ، لبيان ما قبلها ، فإذا لحقت فی نحو :

(١) سورة الحاقة / آية : ٢٥ .

{كِتَابِيَّةٌ} . فلبيان الحركة ، وإذا لحقت الألف في النُدْبَة فلبيان الحرف  
الذى بمنزلة الحركة لضعفه .

وقوله : (إن تُرْد) راجع إلى إلحاق الألف والهاء ، فكأنه قال :  
ومُنْتَهَى المندوبِ صلُّه بكذا مطلقا ، وبالهاء إذا/ وقفت إن شئتَ ذلك ، <sup>٢٨٦</sup>  
وإن شئتَ فلا تُرْدُ شيئا من ذلك ، بل تأتي بالاسم المندوب على حَدِّه لو  
كان منادى غير مندوب ، فنقول : وازيدُ ، واعد الملك ، واغلامُ ، وما أشبه  
ذلك ، وأنشد سيبويه لابن قيس الرقيّات (١) :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُغْوَلَةٌ

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارْزِيَّتِيْ

إلا أن لحاق المدة أكثرُ ، وإن كان الوجهان معاً سائغين ، فكأنه  
قدّم أحد الوجهين تنبيها على أو لويته .

فإن قيل : لم لم تحمل التخيير على إلحاق الهاء ، وذهبت إلى ذلك  
المحمل البعيد ، وقد لا تلحق الهاء في الوقف ، كقول جرير (٢) :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ

وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمْرَا

فوقف بغير هاء كما ترى ؟ فالجواب أن الوقف بغير هاء غيرُ  
معروف في الكلام ؛ بل الهاء لازمة في الوقف ، وهو مقتضى كلام  
النحويين .

---

(١) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والمساعد  
٥٣٥/٢ ، والعينى ٢٧٤/٤ يرثى سعدا وأسامة ابني أخيه ، وكانا قتلا في المدينة يوم  
الحرّة . والدهماء : السوداء ، وهى أيضا : العدد الكثير من الناس : وممولة بالكية .  
والرزية : المصيبة ، وأصله من المهموز (رَزِيَّة) .  
(٢) سبق الاستشهاد به فى «بابى النداء والنُدْبَة» .

وأيضاً ، فما فى بيت جرير لاحتجة فيه ، لأنه جارٍ مجرى الوصل لا مجرى الوقف ، وإلى هذا فهو نادر غير معتد به .

ثم هنا مسألتان :

إحدهما : إنه لما قال : «وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ» فقيّد ذلك بالوقف، دلّ بمفهومه على أنها لا تزاد في الوصل، وإنما اللاحقُ الألفُ خاصة، وذلك صحيح فتقول : واغلاماً أين ذهبت؟ وازيداً مَنْ لى بك؟ وأنشد سيبويه لرؤبة<sup>(١)</sup>:

\* فهى تُنادي بِأَبَا وَأَبْنِيْمَا \*

هكذا روى في بعض الروايات<sup>(٢)</sup>، حكايةً للنّذبة، وهو كثير.

والثانية : أنه لما سَمّاها هاء السكت أفهم ذلك أنها ساكنة لا تُحرّك، وأنها إذا وُصل بها سَقَطَتْ، وهذا ظاهر، إلا أن يَشْدُ شَيْءٌ فيحُفَظ، ويُنشدون هنا<sup>(٣)</sup>:

\* يامَرْحَبَاهُ بِحَمَارٍ نَاجِيَةٍ \*

ومنه أيضاً<sup>(٤)</sup>:

---

(١) الكتاب ٢٢٣/٢، وملحقات ديوانه ١٨٥، والمقتضب ٢٧٢/٤، وابن يعيش ١٢/٢، واللسان (بنى، رثا) وقبله :

بكاء تُكَلِّى فَقَدَتِ حَمِيْمًا

(٢) ويروى «بأبى وأبنيما» و«بأباً وأبناماً» ويروى «تَرُئى» بدل «تنادى».

(٣) الخصائص ٣٥٨/٢، والمنصف ١٤٢/٣، وابن يعيش ٤٦/٩، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ٣٨٧/٢

ويعده : إذا أتى قَرَبَتْهُ للسانية

وناجية : اسم شخص. والسانية : الدلو العظيمة وأداتها، والناقة التى يستقى عليها من البئر.

(٤) سبق الاستشهاد به.

أَلَا يَاعْمُرُونَ عَمْرَاهُ  
وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

على أن يكون هاء «عمرأه» متحركة.

وقائلٌ وَاَعْبُدِ يَا وَاَعْبُدَا

مضنٌ في النداء الياءَ ذا سُكُونٍ أَبْدَى

«مَنْ» في قوله : «مَنْ فِي النَّدَا» مبتدأ، و«أَبْدَى» صلته، و«فِي النَّدَا» متعلق  
بـ(أَبْدَى) و(الْيَا) مفعول به، و(ذَا سُكُونٍ) حال من (الْيَا)، وفاعل (أَبْدَى) هو  
العائد على (مَنْ) (وقائلٌ) خبر المبتدأ، و(وَاَعْبُدِيَا) وما عطف عليه مفعول (قائلٌ)  
وحُذِفَ العاطفُ ضرورةً.

والتقدير : الذي (أَبْدَى) في النداء الياءَ ذات سُكُونٍ قائلٌ في الندبة  
وَاَعْبُدِيَا وَاَعْبُدَا.

ويعني أن مَنْ لَغَتْهُ مِنَ الْعَرَبِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي (يَا عَبْدِي) ساكنةٌ لا متحركة،  
فإن له في نُدْبَةِ هَذَا الْمُضَافِ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : تحريك الياء بالفتح، فيقول : وَاَعْبُدِيَا، وَاغْلَامِيَا، وَاَسِيدِيَا،  
لأن الألف لما كانت ساكنة، والياء ساكنةً أيضاً، لم يكن بُدُّ من تحريك الياء أو  
حذفها، فحُرِّكُوها لأن أصلها الحركة، فزال المحذور، فوافق في هذا الوجه  
لغةٌ من يحرِّكُ الْيَاءَ.

والثاني : أن تُحذف الياء فتقول : يَا عَبْدَاهُ، وَاغْلَامَاهُ، وَاَسِيدَاهُ، وما أشبه  
ذلك، لأنها لما التقت ساكنةٌ مع الألف، وقَرُبَ شَبْهُهَا بِالتَّنْوِينِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ قَبْلَ  
هَذَا، حذفوها كما حذفوا التَّنْوِينِ وَإِنْ كَانَتْ مُرَادَةً .

وأما من أثبتتها متحركةً فلا إشكال في دخولها تحت الأصل المتقدم في قوله : « وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ / بِالْأَلْفِ » وكذلك لغةً من يقول :  $\frac{٢٨٧}{٣}$  يا غلام ، أو يا غلام ، وفي لغة من قال : (يا غلاماً) تدخل تحت الاستثناء بقوله : «مَتْلُوْهَا إِن كَانَ مِنْهَا حُذِفُ».

فقد تبين أن خمس اللغات في المضاف إلى ياء المتكلم مأخوذٌ حكمُها من كلامه على اختصاره. وما ذكر في هذه المسألة من جواز الوجهين هو مذهب المبرد<sup>(١)</sup>. وأما سيبويه فمذهبه تحريك الياء مطلقاً في هذه اللغة<sup>(٢)</sup>، لأنه رأى تحريكها، وهى اسم معتبر محافظٌ عليه، هو الوجه. ولمّا ذهب إليه الناظم وجهٌ آخر كما تقدم. وكان تقديمه لقوله : «واعتدياً» بإثبات الياء مشعراً<sup>(٣)</sup> بأنه أقوى من الوجه الآخر، وجعله في «شرح التسهيل<sup>(٤)</sup>» على العكس، وأن إثباتها قليل. والظاهر ما أشعر<sup>(٥)</sup> به هنا. ولذلك لم يذكر سيبويه غيره<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المقتضب ٢٧٠/٤.

(٢) الكتاب ٢٢١/٢.

(٣) ورقة (٢٠٤ - ب).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٥) الكتاب ٢٢١/٢.



## الترخيم

الترخيم في اللغة : التسهيل والتلين، رَخِمَ مَنْطِقُهَا : لَانَ .  
قال الجوهري<sup>(١)</sup> : ويقال : هو الحَذَفُ. قال ومنه ترخيمُ الاسم في النداء .  
والمعروف في أصل اللغة ماتقدّم، ومنه بيت ذي الرّمة المشهور<sup>(٢)</sup> :  
لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ  
رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءُ وَلَا نَزْرُ  
أى رقيق الحواشي سهلها.

وعلى أصل اللغة، مع الإحالة على الاصطلاح ، استعمله الناظم إذ قال :  
تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى  
كَيَاسُوعًا فَيَمْنُ دَعَا سُعَادًا  
أى تسهيلًا وتيسيرًا .

وذلك أن المنادى يلحقه الترخيم تخفيفاً من اسمه إذا طال، لكثرة النداء  
في كلامهم، ولأنك محتاج إليه أبداً في كل كلام تُخاطب به إنسانا لتعطفه على  
الاستماع منك لأمرك ونهيك وإخبارك.

وترخيمه : نَقْصُهُ عن تمام الصوت به، فهو في الاصطلاح حذفُ بعض  
حروف الاسم، ولذلك قال : «احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى» ففَسَّرَهُ بالحذف، وإنما قال :  
«آخِرَ الْمُنَادَى» ففَيَّدَهُ بالنداء، لأن ترخيم المنادى هو المُطَرِّد في القياس .

---

(١) الصحاح (رخم).

(٢) ديوانه ٢١٢، والأشعري ١٧١/٣

والبشر : جمع بشرة، وهى ظاهر الجلد ورخيم الحواشي : لين نواحي الكلام. والهراء : الهذيان  
والكلام الكثير بدون معنى. والنزر : القليل. يصفها بأن كلامها بين القليل والكثير.

وأما غير المنادى فلا يُرْخَمُ إلا في الضرورة، كما وقع تنبيهه عليه في آخر الباب.

وقيّد الحذف بالآخر احترازاً من الوسط والأول، فلا يقع فيه ترخيم النداء.

وأيضاً، فالترخيم بمعنى (الحذف) في اصطلاح النحويين على وجهين :

أحدهما : ترخيم النداء هذا، ولا يقع إلا في آخر الاسم كما قال.

والآخر : ترخيم التصغير، وهو حذف زوائد الاسم لتقع بنية التصغير على أصول الكلمة، ويسمى التصغير هنالك تصغير الترخيم، وقد ذكره الناظم في بابه فقال :

وَمَنْ بَتَرِخِيمٍ يُصَفِّرُ اكْتَفَى

بالأصل كالعُطِيفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

وهذا قد يُحذف فيه الأول كالعُطِيفِ، والوسط كقُطَيْمَةِ في (فاطمة) والآخر كَأَرِيْطٍ في (أَرطَى)<sup>(١)</sup> وأما المختص بالآخر فهو ترخيم النداء، فلذلك عيّنهُ.

وأفاد أيضاً بقوله : «أَخْرَ المنادى» فائدة أخرى، وأحال فيما بعد عليها، وهى الإشعار بأن أصل (الترخيم) أن يكون بحذف حرف واحد، لأن الآخر إنما يُطلق بالحقيقة على الحرف الآخر وحده .

---

(١) الأَرطَى : نبات شجيري، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصى، ورقة دقيق، وثمره كالعناب، والواحد : أرطاة.

وأما ما قبله فلا يُطلق عليه أنه الآخر إلا مع الآخر / مجازاً لاحقيقة،  $\frac{288}{3}$   
ولذلك لا يُحذف غير الآخر مع الآخر إلا إذا كان معه كالحرف الواحد  
حسبما يتبين في موضعه إن شاء الله.

ومن هنا، والله أعلم، أتى بمثال من الترخيم الذي فيه حذف الآخر  
حقيقة، وهو (ياسعاً) في قولك : (ياسعادُ) فحذف الدال. ومثله (ياسعي)  
في (ياسعيدُ) و(يائمو) أو (يائمي) في (يائمودُ) و(يافاطمُ) في (يافاطمة)  
ومن ذلك كثير.

وسياتى بيان الترخيم تفصيلاً، وإنما هذا بيان جُملى.

وقوله : «فِيمَنْ دَعَا سَعَاداً» يريد : فيمن ناداها.

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا

أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ

بَحَذْفِهَا وَفُرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا

تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

إِلَّا الرُّبَاعَى فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ

دُونَ إِضَافَةِ إِسْنَادٍ مُتَمِّ

قَسَمُ النَّاظِمِ الْأَسْمِ الْمَنَادِي بِالنَّسْبَةِ إِلَى تَرْخِيمِهِ ثَلَاثَةً

أقسام :

قسم لا يُحذف منه إلا الحرف الأخير.

وقسم يُحذف منه الأخيرُ مع ما قبله.

وقسم يُحذف منه عجزه، ولا يكون ذلك إلا في مركَّب .

فأما القسم الأول : وهو الذى لا يُحذف منه إلا حرف واحد، فهو الذى  
شَرع الآن فى ذكره، وجعله على ضربين :

أحدهما : ما يُحذف منه الآخر من غير شرط، وهو قوله : «وَجَوَزَتْهُ مطلقاً  
فى كذا» فأراد بالإطلاق عدم التقيد بشرط، يعنى أن ذلك جائز، من غير شرط،  
فى كل اسم مؤنث بالهاء، كان علماً أو غيره، فتقول فى (فاطمة، وعائشة) :  
يا فاطمُ، وباعائشُ أقبلي، ومنه قول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقول القطامي، أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

أراد : أفاطمة، وبياضباعة.

---

(١) من معلقته، وانظر : وابن الشجري ٨٤/٢، والمغني ١٣، والتصريح ١٨٩/٤، والهمع ٣٤/٣،  
والأشمونى ١٧٢/٣، والعينى ٢٨٩/٤، والدرر ١٤٧/٨

والتدلل والدلال إظهار المرأة الجراءة على زوجها كأنها تخالفه، وما بها من خلاف. والتدلل والدلال  
من المرأة أيضاً : حسن حديثها ومزحها . وقوله : «مهلاً بعض هذا التدلل» أى كفى بعض ذلك  
عنى، وأقلنى منه. وأزمت : عزمت وأجمعت. وصرمي : قطعيتي. وأجملي : اعتدلى واتندى .

(٢) الكتاب ٢٤٣/٢، وديوانه ٣٧، وابن يعيش ٩١/٧، والهمع ٩٦/٢، ٩٢/٣، والأشمونى ١٧٣/٣  
والخزانة ٣٦٧/٢، والعينى ٢٩٥/٤

وضباعة : بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامي بهذه القصيدة - ولايك موقف : لاتجعلى هذا  
الموقف وداعاً منك لى. أو على الدعاء، كأنه قال : لاجعل الله موقفك هذا وداعاً لى.

وتقول في غير العلم : يامُسْلِمُ أَقْبَلِي، وياضاربُ أَقِيمِي، ومنه قول العجَّاج،  
أنشده سيبويه<sup>(١)</sup> :

\* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي \*

وكذلك تُحذف الهاء على مقتضى إطلاقه، كان الاسم الذي هي فيه على  
ثلاثة أحرف أو أقل أو أكثر، فيجوز أن تقول : ياطْلُحُ أَقْبَل، ويائِبُ أَقْبَلِي، إذا  
سميت امرأة : ثُبَّة. وكذلك ياشأ أَقْبَلِي، إذا سميت بشاة، وكذلك إذا لم تُسمَّ.  
ومن كلامهم : ياشأ اذْجُنِي<sup>(٢)</sup>، أراد شاة بعينها، ومعنى (اذْجُنِي) أَقِيمِي.  
يقال : دجن بالمكان : إذا ثبت وأقام فيه.

ولم يكثر الترخيم في شيء كثرته فيما آخره هاء التانيث، لأن الهاء شيء  
مضاف إلى الاسم، وليس من بنيته، لأنها لاتعود في جمع مُكْسَرٍ، ولا جمع  
سالم، كما تعود ألف التانيث، ولأنها لا يُكْسَرُ الحرف الذي قبلها إذا وقعت بعد  
ياء التصغير، كما في : رُعَيْشِينَ وَأَرِيْطٍ<sup>(٣)</sup>. ودخولها في الكلام أكثر من دخول  
ألفي التانيث، فكان حذفها أولى؛ إذ لا يختل الكلام بحذفها.

(١) ديوانه ٢٦، والكتاب ٢٤١/٢، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢،  
والأشمونى ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢، والعيني ٢٧٧/٤، واللسان (شقر، عذر) وبعده :

سَيَّرِي وإشْفَاقِي على بَعِيرِي

يخاطب امرأته. وعذير الرجل : ما يرومه ويحاوله من الأعمال التي يعذر عليها إذا فعلها، وفسر في  
الشر الذي بعده. وذلك أنه كان قد عزم على السفر، فأخذ يصلح حلسا لجملة، وبعده لذلك  
السفر، فرأته امرأته فانكرت عليه ذلك، وهزنت منه، فقال لها هذا الشعر.

(٢) الكتاب ٢٤١/٢.

(٣) رعيشن تصغير رعيش والرعشن : المرتعش، وجمل رعشن : سريع لاهتزازة في السير. والنون فيه  
زائدة.

وأريط : تصغير أريط، وهو نبات شجيري ينبت بالرمل، ومرتفسيره. والألف في (أريط) زائدة  
للإلحاق.

ومع زيادة النون والألف عومل الاسم معاملة الرباعي في التصغير، بخلاف ما إذا وقعت تاء  
التانيث بعد ياء التصغير.

ثم ختم الكلام فيما فيه الهاءُ بحكمٍ لابد من ذكره فقال : « والذي قد رُخِّمًا : بحذفِها وفَرَهُ بعدُ ».

يريد أن مارُخِّم بحذف الهاء لايجوز / أن يرُخِّم بعد ذلك، وإن كان  $\frac{289}{3}$  قابلا للترخيم لو لم تدخل الهاء، فلا يجوز أن تقول في (فاطمة) : يافاطِ، ولا في (مروانة) : يا مرواً، إذا سميت بها ولا ما أشبه ذلك؛ بل يُكتفى بحذف الهاء، قلَّت الحروف أو كثرت، كان ما قبل الهاء زائداً أولاً، وما جاء من ذلك نحو قول العجاج، أنشده سيبويه<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ رَأَى الرَّاعِنَ غَيْرَ الْبُطْلِ

أَنْتَكَ يَامُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

حملة سيبويه والفرأء على أنه رُخِّم بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءً ثانٍ، لأنه لو كانت الياء من تمام الاسم لم يصلح نعتُهُ؛ إذ المرخِّم لا يُنْعَت وأجاز الفراء حذف ما قبل الهاء إن كان زائداً، فيجوز عنده في (مروانة) يامرو، وفي (مرجانة) يامرَج. والسماع بذلك معدوم.

ووجه ما قال الناظم : أن ما قبل الهاء إن كان أصلياً، فالمنع ظاهر، لأن الحذف بعد الحذف إخلال، وإن كان زائداً لا يصلح للحذف، كالألف والنون في (مرجانة) فإنهما صارا بدخول الهاء عليهما كالأصلي الذي ليس بزائد.

ومن هاهنا احتجَّ سيبويه على الفراء بأنه لو جاز حذف الزوائد لكان ينبغي أن يقول في (فاطمة) يافاطِ .

(١) ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/٢٥٠، والخصائص ٣/٢١٦، والهمع ٣/٨٦، والخزانة ٢/٣٧٨

ويروي الثاني في الديوان «أنتك يايزيدُ يا ابن الأفحلِ»

يريد يزيد بن معاوية، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

قال : من قَبْلَ : أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت : يافاط، كما تقول :  
ياجار، فأنت تحذف ماهو من نفس الحرف، كما تحذف الزوائد<sup>(١)</sup>.

يعنى : وهذا لا يقال باتفاق من الخَصْمين، فكَذلك ينبغي في الزوائد التي  
قبل الهاء.

وقوله : «وَقَرُّهُ» أى استَكْمَلَه واستوفِ حروفه، ولا تحذف منه بعد حذف  
الهاء شيئا. يقال : وَقَرْتُ عليه حَقَّهُ، إذا استوفيتَه له، وهذا من ذلك، لأن عدم  
الحذف منه استيفاءٌ له، واسنكمالٌ لحروفه. هذا تمام الكلام على هذا الضَرْب.

ويظهر أن الناظم أخلَّ به من جهة عدم الاشتراط فيه، وذلك أن المؤنث  
بالحاء يُشترط في ترخيمه بحذفها سبعة شروط :

أحدها : ألا يكون مضافاً ولا مضافاً إليه المنادى، لأن المضاف إليه من  
المضاف بمنزلة الصلة من الموصول، وإذا رُخِمَتْ فإِما أن يقع الترخيم في آخر  
المضاف أو في آخر المضاف إليه، فإن وقع في آخر المضاف فقلت مثلاً في  
(ضاربة زيد) : يا ضاربَ زيدٍ، لم يصلح، لأن الترخيم لا يقع إلا في المغيَّر في  
النداء، وذلك المفردُ المبني، لأن النداء لما غيَّره وصيَّره مبنياً بعد أن كان معرباً  
في غير النداء تَجَرَّؤُوا عليه، فغيَّروه بالترخيم، (لأن النداء باب تَغْيِير، والترخيم  
تغيير، والتغيير عندهم يَأْنَسُ بالتعغير، فما لم يتغيَّر بالنداء لا يتغيَّر  
بالترخيم)<sup>(٢)</sup> وهذا من ذلك.

وأيضاً، فإن الاسم المضاف لم يَتِمَّ دون المضاف إليه، فلورُخِمَ المضاف  
لم يكن الترخيم آخرَ، ولوقوع الالتباس بـ(ضارب زيد) وهو في هذا الباب  
محظور كما في غيره.

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وفيه «قد تحذف».

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

وإن وقع في آخر المضاف إليه فقد وقع في غير منادى لأن المنادى إنما هو المضاف، وأما المضاف إليه فسيق لتعريف المضاف أو تخصيصه، فليس به وما جاء من الترخيم فيه فشاذاً كقول رؤبة ، أنشده سيبويه<sup>(١)</sup> :

إِذَا تَرَيْتَنِي الْيَوْمَ أُمُّ حَمَزٍ  
قَارَبْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

٢٩٠  
٣

/أراد : أُمُّ حَمْزَةٍ. وأنشد أيضا لزهير<sup>(٢)</sup> :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَانْكُرُوا  
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ

وأنشد الكوفيون<sup>(٣)</sup> :

(١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٢/٢٤٧، والمقتضب ٤/٢٥١، وابن يعيش ٩/٦، والإنصاف ٢٤٩  
العنق : ضرب من السير فسيح سريع، للابل والخيول. والجضمَر : ضرب من السير  
أيضا قريب من العدو، كالوثب والقفز.

يصف كبره وعلو سنه، وأنه أصبح يقارب خطوه في عنقه وجمزه.

(٢) ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢/٢٧١، وابن الشجري ١/٢٢٦، ٢/٨٨، وابن يعيش ٢/٢٠،  
والإنصاف ٣٤٧، والأشموني ٣/١٧٥، والخزانة ٢/٣٢٩، وخنوا حظكم : صونوا  
نصيبكم من صلة القرابة، ولا تفسدوا ما بيننا وبينكم والأواصر : جمع أصرة وهي كل  
صلة تعطف الرجل على الرجل، من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف. والرحم : موضع  
تكوين الولد.

وتخفف حاؤه بالسكون مع فتح الراء أو كسرها. ثم سميت القرابة من جهة الولاء رحما،  
فالرحم خلاف الأجنبي.

(٣) ابن الشجري ١/١٢٩، وابن يعيش ٢/٢٠، والإنصاف ٣٤٨، والتصريح ٢/١٨٤،  
والخزانة ٢/٣٢٦، والعيني ٤/٢٨٧

ولا تبعد : لا تهلك ، يقال : بعد الرجل - بكسر العين - (يَبْعُدُ) بفتحها (بَعْدًا) بفتحتين،  
إذا هلك. والميتة - بكسر الميم - الحالة التي يموت عليها الإنسان - يرثيه ويدعو له بأن  
يبقي ذكره ولا ينسى ، فكل إنسان لابد له من الموت، فإن ذكر بالجميل فكأنه لم يموت .



أَيَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ

سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

وما أشبه المضاف مثل المضاف ، فلا يجوز أن يقال في (ضاربٌ طلحة) :  
يا ضارباً طَلَحَ، ولا في (ضاربةٌ زيداً) : يا ضاربَ زيداً، وما أشبه ذلك.

والثاني : ألا يكون نكرة غير مقصودة بالنداء، فلا يقول في (مُسْلِمَةٌ) إذا  
ناديتها نداء التنكير : يَا مُسْلِمَ خُذْ بِيَدِي، ولا في (امرأة) : يَا امْرَأَ خُذْ بِيَدِي<sup>(١)</sup>،  
إذا ناداها الأعمى، لأن المنادى هنا لم يتغير في النداء، فلا يحقه تغير الترقيم  
كما تقدم.

والثالث : ألا يكون موصولا نحو : يَأْمَنُ هِيَ ضَارِبَةٌ، فلا يقال : يَأْمَنُ هِيَ  
ضَارِبٌ، ولا ضَارِبٌ، لأن (ضاربة) ليس بمنادى، وإنما جيء به في الصلة بيانا  
للمنادى.

والرابع : ألا يكون مركبا بواحد من التراكيب الثلاثة :

أما (تركيب المَزَج) فكما إذا سميت رجلا بـ(خمس عشرة) فإنك لا تقول :  
يَا خَمْسَ عَشَرَ، فتحذف الهاء، وإنما تقول : يَا خَمْسَ، إذا رخصت فتحذف العَجَزَ.  
وأما (تركيب الإسناد) فلا يرخم بحذف الهاء أبدا، فلو سميت رجلا :  
(جاءَ طَلْحَةُ) لا تقول: أصلا لأنه ، إما أن يلتزم فيه منع الترقيم رأسا، كما  
ظهر من سيبويه في أبواب الترقيم، فلا يرخم بحذف هاء ولا غيرها، لأنه مما  
لا يغيره النداء، فلم يُغَيَّرْ بالترقيم، فصار كالمضاف وغيره.

---

(١) في جميع النسخ «خذ» بصيغة خطاب المفرد المذكور في الموضعين. والصواب «خذى» لأنه يخاطب مفردا مؤنثا .

قال سيبويه في «تأبط شراً» ونحوه : ولو رخمْتَ هذا لرخمْتَ رجلاً  
يسمى<sup>(١)</sup> :

\* يادارَعْبَلَّةُ بالجَوَاءِ تَكْلَمِي \*

وإما أن تَبْنِي على دخول الترخيم فيه : فلا يكون إلا بحذف العَجْزُ كله؛ لا  
بحذف الهاء، فالترخيم بالهاء لا يدخله البَتَّةُ، لأن مالحقه الهاء ليس هو المنادى.  
وأما (تركيب العطف) كما لو سميت رجلاً بـ (عَمْرُو وَطَلْحَةُ) فلا يرخمُ  
أيضاً، لأنه في النداء معربٌ كالمضاف إليه والمنكَّر.

وأيضاً، فإن الهاء ليست في آخر المنادى، وإنما هي في آخر الكلمة  
المركَّبة مع ما قبلها فلاتقول : ياعَمْرًا وَطَلْحَ، ولا : يازيداً وَحَمَزَ.

والخامس : ألا يكون مندوباً، فلا تقول في (وَاطْلِحَةُ) : واطْلِحْ، ولا في  
(واحمزة) : واحْمَزْ لأن علامة الندبة ، وهي الألف ، إن ألحقت فيه ، فإذا حذفت  
صار ذلك جمعاً بين حذفين وهو إجحاف.

وأيضاً، ففي حذفها بعد الإتيان بها نَقْضُ الغرض، لأنه إنما أتى بها لمدِّ  
الصوت، والترخيم قَصْرٌ للصوت بالمندوب، ولأنها، أعنى الألف، كالتنوين، فإذا  
ثبتت لم تُحذف قاله سيبويه<sup>(٢)</sup>. وإن لم تَلْحَقْ الألف فهي بصدَد أن تَلْحَقْ، ولذلك  
كان الأكثر إلحاقها، فصار المندوب كأنه محذوف منه، فلا يكرَّر عليه الحذف.

والسادس : ألا يكون مستغاثاً ولا جاريّاً مجراه وهو المتعجب منه ، فلا  
يقال في (طلحة) : يَاطْلُحْ ، ولا في (حمزة) : يَالحَمَزْ، إذا كان مجروراً باللام،  
فأشبهه المضاف إليه، ولأنه لم يتغيَّر في النداء، فلم يصح تغييره بالترخيم .

(١) الكتاب ٢/٢٦٩، وفيه «يسمى بقول عنترة»

والبيت مطلع معلقة عنترة، وعجزه :

وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِي

(٢) الكتاب ٢/٢٤٠.

والسابع : ألا يكون موصوفاً، لأن الترخيم حذف آخر الاسم للعلم به، والصفة بيانٌ للموصوف لعدم العلم به، فهما متدافعان، ولذلك قال سيبويه<sup>(١)</sup> في:

٢٩١  
٣

\* أَنْكَ يَامُعَاوِيَّ بْنَ / الْأَفْضَلِ \*

إنه ترخيم بعد ترخيم. وقد نصَّ على هذا الرُّمَّاني، وتبعه ابن خروف، وقال في البيت : لا يصلح فيه النعت لأنه منادى مرخَّم، فهو في نهاية التعريف، فنَعْتُهُ بعيد، فعلى هذا يكون قول يزيد بن مُخَرَّم، أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>:

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَايَزِيَّ بْنَ مُخَرَّمٍ

فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد يزيد بن مُخَرَّم - شاذاً<sup>(٣)</sup>.

ويجري مجرى النعت على هذا التقدير التوابع كلها، من العطف البياني، والتوكيد، إلا البديل، ففيه بحث، وإلا العطف النسقي، فإن كل واحد منهما، أعنى من المعطوف والمعطوف عليه، مستقلٌّ بالعامل من جهة المعنى، وفيه نظر أيضاً.

(١) سبق الشعر، وهو للعجاج، وانظر : الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٣، وابن السجري ٢/٨١، والخزانة ٢/٣٧٨

والحليف : المحالف والمعاهد. وصداء : حي من اليمن. وقيل : اسم فرس له.

يذكر أنه دعي إلي الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصداء، ويحالف غيرهم. أو : أراد أنه لا يحتاج، مع فرسه والاعتزاز به إلى حليف.

(٣) لا يخفى أن قوله : «شاذاً» خبر قوله : «يكون».

فهذه الشروط السبعة في ترخيم (المؤنث بالهاء) لازمة لأبد منها، وأكثرها مشروطاً فيما ليس فيه الهاء مما يُرَخَّم بحذف آخره، كما سيذكر بحول الله. والناظم لم ينبّه على شيء منها، وإنما نبّه على اشتراط (النداء) في مطلق الترخيم خاصة.

ثم إن في كلامه إيهاماً بمفهوم، لأنه اشترط فيما ليس فيه الهاء ألا يكون مضافاً ولا ذا إسناد، فاقتضى، حين خصّ به هذين الشرطين، ألا يشترطان في ذي الهاء، كما أنه لما اشترط الزيادة على الثلاثة والعلمية أفهم ذلك أنهما لا يشترطان أيضاً في ذي الهاء.

واعلم أن هذه الشروط المذكورة التي لم ينص عليها راجعة في التحصيل إلى ثلاثة شروط، وهى أن يكون منادى، قد تغيّر في النداء بالبناء، غير مندوب. فأما كونه منادى فقد نص الناظم عليه أول الباب بقوله : «تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى» فيسقط به من الشروط السبعة : الأول، والثالث، والرابع، والسادس على وجهه.

أما الأول : فلأن الترخيم إنما يلحق آخر المضاف إليه، وهو تمامه. وإليه ذهب أهل الكوفة حسبما يذكر إن شاء الله، والمضاف إليه منادى، كما تقدم في توجيهه، وإنما المنادى : هو الأول، فخرج باشتراط النداء. ولا يلحق آخر المضاف لأن المضاف إليه من تمامه كالتنوين، فليس بآخر الاسم، والترخيم إنما يلحق آخر الاسم.

وأما الثالث : فكذلك أيضاً، لأن الصلة ليست هى ولا جزء منها منادى، والمنادى هو الموصول، فقد خرج هذا باشتراط النداء.

وأما الرابع : فكذلك، لأن الجزء الأخير من المركَّب هو الذى آخره الهاء، وليس بمنادى؛ بل المنادى هو المجموع، والهاء لا تُنسب إلى المجموع؛ إذ ليس شأنُ الهاء أن تدخل على الجملة أو ما أشبهها، وإنما تدخل على المفرد، والمفرد في نفسه غيرُ منادى، فخرج هذا أيضا باشتراط النداء.

وأما السادس : فإن سيبويه شبَّه المستغاث الداخل عليه اللام بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله<sup>(١)</sup>، فكأنه غير منادى؛ إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه.

ويُقَوَّى هذا قولُ من يقول : إن اللام متعلِّقة بفعلٍ مقدَّر لا بـ(أنادى) / ولا بـ(يا) وكأنه يقول : أَلجأُ لزيدٍ، إذا قلتَ : يا لزيدٍ. وقد  $\frac{٢٩٢}{٣}$  يكون هذا الشرط راجعا إلى الشرط الآخر، وهو أن يكون قد تَغَيَّر بالنداء، فقد سقطت إذا الشروط الأربعة باشتراط النداء.

وأما الشرط الثاني : من السبعة، وهو الثاني من الثلاثة، فالاعتراض به لازم على الناظم وكذلك السادس؛ إن لم تُعتبر شبَّه المستغاث بالمضاف إليه، وهو داخل تحت شرط حدوث البناء بالنداء. وأما الشرط الخامس من السبعة، وهو الثالث من الثلاثة، فلازِمُ له كذلك؛ إذ ليس له ما يخرج به.

وأما السابع فمنازَع في اشتراطه. وأجاب الشَّلَوِيُّن<sup>(٢)</sup> بأنه قد يتوجَّه العِلْمُ المشترط في الترخيم على الاسم، وعدمُ العِلْمِ على المسمَّى، فلا يتدافعان.

(١) الكتاب ٢/٢٤٠.

(٢) سبقت ترجمته.

وأما بيت سيبويه<sup>(١)</sup>: فلعله إعرابٌ من سيبويه، إذ كان الوجه الآخر لاغرابة فيه<sup>(٢)</sup>، أو لعله اختيارٌ منه لذلك الوجه، لأنه موضع مدح، فتكريرُ النداء فيه أفخمُ من الإتيان به وصفاً، هذا ما قال<sup>(٣)</sup>.  
ويقوِّه أن سيبويه أنشد<sup>(٤)</sup>:

\*فَقُلْتُمُ تَعَالَ يَا بَنِي بَنِي مُخَرَّم\*

على أنه ليس من الشاذ؛ بل على أنه من الجائز بإطلاق، وهو مع ترخيم الهاء أجوزُ.

ومثله قول امرئ القيس<sup>(٥)</sup>:

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُ

وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتُمِرُ

وهذا الشاهد دالٌّ على جواز ترخيم الموصوف من باب الأولى، لأنه من الموصوف بـ(ابن) وتقرر في الكلام صَيْرُورَةُ (ابن) مع الموصوف في حكم المركَّب، بدليل حذف التنوين، فإن كان هذا يجوز ترخيمه، فمن باب أولى جواز ترخيم نحو: ياطلحةُ الفاضل، حارثُ الفاضل، فتقول: ياطلحُ الفاضل، ويأحارِ الفاضل، وكذلك المعطوف، والمؤكد، والمبدل منه.

(١) يقصد قول العجاج:

فَقَدْ رَأَى الرَّاعُونَ غَيْرَ الْبُطْلِ      أَنْكَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

وقد سبق الاستشهاد به.

(٢) يريد بالوجه الآخر أن تكون الياء من قوله: «يا ابن» ياء «معاوية» فلما رخم قيل: مُعَاوِيَّ، وعلى هذا الوجه تكون (ابن) خبر (أن) لامنادى.

(٣) يعنى الشلوطين.

(٤) البيت ليزيد بن مخرم - وقد سبق، وعجزه \* فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ \*

(٥) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء»، انظر ص ٢٣٧.

فالحاصل : أنه ترك من الشروط الثلاثة شرطين. فلو قال أول

الباب مثلاً :

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخَرَ الْمَبْنِيِّ فِي نَدَى سَوَى الْمُنْدُوبِ فَالْحَذْفُ كُفَى  
- لحصل له في ذلك الشروط الأول المذكورة في حذف آخر الكلمة،  
فيكون ما يذكره بعدُ من الشروط تاماً.

وفي قوله : «وَجَوِّزْنَهُ» أى الترخيم مابيين أن ذلك ليس بلازم؛ بل هو  
من الجائز الموقوف على الاختيار الذى لك تركه وإبقاء الاسم على حالة  
تاماً إن شئت، وهذا حسنٌ من التنبيه.

\* \* \*

والضرب الثاني : من المرخم الذى لا يُحذف منه إلا حرف واحد،  
وهو ما لا يُحذف منه ذلك الحرف إلا بقيود وشروط، وذلك (ماليس فيه  
الهاء) فقال فيه : «واحْظُلًا تَرْخِيمَ مَامِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْخَلًا» إلى آخره.  
يعنى بـ(الحَظْل) المنع، وهو بالظاء المُشَالَة، يقال : حَظَلَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ  
يَحْظُلُهُ - بالضم - إذا منعه منه، حَظَلَ الشَّيْءُ، إذا كَفَّ بَعْضُهُ، وَالْحَظْلُ :  
المنع من التصرف والحركة، أى اَمْنَعُ تَرْخِيمَ كَذَا.

ويريد أنه لايجوز ترخيم مالم يكن مؤنثاً بالهاء إلا بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون رُبَاعِيًّا فما فوقه، كان رباعيا / مع زوائد تلحقه  $\frac{292}{3}$   
أولا، فلا يريد أن يكون رباعيا بالنسبة إلى الحروف الأصول فقط، وكذلك  
فيما فوق الرباعي، فيجوز لك في (قَاسِمٍ) ياقَاسٍ، وفي (مَالِكٍ) يامالٍ، وفي  
(أحمد) يا أَحْمَ، وفي (سَعِيدٍ) ياسَعِي. كما يجوز في (جَعْفَرٍ) ياجَعْفَ،  
وفي (فَرَزْدَقٍ) يافرَزْدَقَ.

والترخيم هنا إنما هو كما قال أولاً ، بحذف الحرف الأخير وحده؛ إذ هو الذي أشار إليه أولاً، فلا بد من استصحابه.

فلو كان الاسم ثلاثياً لم يَجْزُ ترخيمه بمقتضى مفهوم هذا الشرط، فلا يقال في (يازید) : يَزَى، ولا في (قَمَر) اسماً : ياقم، ولا نحو ذلك. وما قرره رأى البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرّك الوسط، إلا الكسائي منهم، فيمتنع عندهم : يَزَى في (يازید) ويجوز في (أسد، ونمر، وزفر) يأس، ويأنم ويأزف . وهذا مردود بالقياس والسماع<sup>(١)</sup>.

أما القياس : فإن الاسم المرخّم عند العرب لابد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل : الترخيم، من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر، لأن الأسماء المعربة لا تكون على أقل من ذلك إلا ما حذف منه، كابن واسم ودم ويد، وهو نادر.

وأما السماع : فإن العرب لم تترك مرخّماً في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر ، ولم يوجد لها اسم تركته بعد الترخيم على أقل من ذلك، فكان ما يؤدى إلى مخالفة السماع مطّرحاً، وقد احتجوا على أنه بعد الحذف يبقى على حرفين بأنه وجد في الأسماء ما هو على حرفين، حذف الثالث منه تخفيفاً، كيد ودم وأخواتهما، فكما حذف من (يد ودم) تخفيفاً إن قلنا : إنهما على (فعل) في الأصل ، وكان ذلك في غير النداء، فكذا في النداء وهو أولى .

---

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في (ترخيم الاسم الثلاثي) في الإنصاف ٣٥٦/١ (المسألة التاسعة والأربعون).



ويؤيد ماقالوه : أن العرب حذفت من الرباعي المزيد حتى صار على حرفين أصليين نحو : ياقاس، ويأحار في (قاسم، وحارث) وكذلك الباب كله، وليس في كلام العرب اسم يتكمل ثلثه<sup>(١)</sup> بالزائد مستقلاً بنفسه إلا في الترخيم، فكذاك مانحن فيه، فإذا جاز هذا جاز الآخر، وإن امتنع [الآخر]<sup>(٢)</sup> امتنع هذا، لكنه غير ممتنع باتفاق، فليكن هذا مثله.

وأجيب عن ذلك : بأن تلك الأسماء المحذوفة قليلة الاستعمال، غير قابلة للقياس، فلا يلتفت إليها. والفرق بين نحو (نمر، وزفر) ونحو (قاسم، ومالك) أن نحو (مالك، وقاسم) محفوظ الصورة التي ينتهي إليها، وهي صورة الثلاثي، بخلاف نحو : (نمر، وزفر) فإنها غير محفوظة. ومن شأنهم في المحافظة على الثلاثي أن يعتبروا الزائد<sup>(٣)</sup> حتى يكون هو ثالث الحروف. ألا ترى أنهم يجتزئون<sup>(٤)</sup> به في إقامة بنية التصغير، فيقولون في تصغير (هار) : هُوَيْر، وفي مَيْت : مَيْيْت، وما أشبه ذلك، فلم يَرْتُوا الأصل اجتزاءً بالزائد في إقامة بناء الثلاثة في الصورة، فكذاك هذا، فهو غير مُسْتَنَكَّر في كلامهم، وَيُسْتَنَكَّر أن يصير بناء الثلاثة إلى بناء الحرفين من غير ضرورة /، وذلك لأنهم التزموا أن لا يجاوزوا الثلاثة، لأن قصدهم  $\frac{٢٩٤}{٣}$  في الترخيم أن يقربوا الاسم إلى بنات الثلاثة، فما كان على خمسة أحرف صَيَّرُوهُ إلى الأربعة، وما كان على أربعة صَيَّرُوهُ إلى الثلاثة،

(١) هذه الكلمة ساقطة من (ت).

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من (ت).

(٣) في (ت) «الزوائد».

(٤) في النسخ الثلاث «يجتزئون» بدون همز، وأراه تصحيحاً.

والثلاثة أخفُّ الأسماء عندهم، فكرهوا أن ينتقصوه؛ إذ كان قصدُهم أن ينتهوا إليه. والقاطعُ في المسألة عدمُ السماع بما قال الكوفيون.

وقولُ الناظم : «فما فوقُ» مقطوعٌ عن الإضافة، أى فما فوقَ الرباعي، وهو الخماسي والسداسي والسباعي.

والشرط الثاني : أن يكون الاسمَ علماً كجعفر وقاسم وخالد ، فتقول : يا جعفُ ، وقاسمُ ، وياخالِ .

وقد كثر الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها، قال سيبويه : وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماء ألزمَ منه لحارثُ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثرُوا التسميةَ بها للرجال<sup>(١)</sup>. وأنشد قولَ مهلهل بن ربيعة<sup>(٢)</sup>:

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا  
إِنَّا نَوُو السُّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ  
وَأُنْشِدُ أَيْضاً لَامِرِءِ الْقَيْسِ<sup>(٣)</sup>:

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٥١، وابن يعيش ٢/٢٢٢

يخاطب الحارث بن عباد الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير، الذي قتله مهلهل، وقال فيه المثل السائر : «بؤيشسع نعل كليب» والجهل : الحمق والسفه. والسورة - بالفتح - الحدة والخفة عند الغضب. والحلم : الرزانة والوقار. يقول : فينا إباء وحدة عند الغضب، وحلم وزانة عند الرضا.

(٣) من مغلطته، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٥٢، وابن الشجري ٢/٨٨، وابن يعيش ٩/٨٩، والإنصاف ٦٨٤، واللسان (كل، حبا) =

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ  
كَلِمَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكْلَلٍ  
وَأُنْشِدُ لِلنَّابِغَةِ (١):

فَصَالِحُونَ جَمِيعاً إِنْ بَدَأَكُمُ  
وَلَاتَقُولُوا لَنَا أُمْنًا لَهَا عَام

قال : وهو في الشعر أكثر من أن أُحصيه . انتهى .  
وقرىء في الشاذ : « وَنَادَا يَامَالَ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » (٢) .  
وقد جاء في غير هذه الأسماء ، وهو جائز فيها ، كقول يزيد بن مخرم (٣) :  
\*فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَإَيُّزِي بَنَ مُخْرَمٌ\*

البيت . وأُنشد سيبويه لمجنون بني عامر (٤) :  
أَلَا يَالَيْلَ إِنْ خُيِّرْتَ فِينَا  
بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي أَيْنَ الْخِيَارُ

== والوميض : اللمعان الخفي . وقوله : « كلمع اليدين » شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما ، والحبى : السحاب المعترض بالافق . والمكلل : الذى في جوانب السماء كالإكليل ، أو المتراكب بعضه فوق بعض .

(١) ديوانه ٧١ ، والكتاب ٢٥٢/٢

يخاطب بني عامر بن صعصعة ، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ، ومحالفتهم دونهم ، فقال لهم : صالحونا جميعا ، نحن وإياهم إن شئتم ، فلا ننفرد بصلاح معكم دونهم .  
(٢) الكتاب ٢٥٢/٢ . سورة الزخرف / آية : ٧٧ ، وتنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما ويحيى والأعمش . وانظر : المحتسب ٢٥٧/٢ .

(٣) سبق البيت ، عجزه : فقلت لكم إنني حليف صدأ

(٤) الكتاب ٢٥٣/٢ ، وديوانه ١٢٢

بنفسي : أفديك بنفسي . يقول لها : إن خيرت بيني وبين غيري فانظري طويلا ، فإن لي أملا في أن أحظى باختيارك .

أراد : يَأْلِي. وأنشد لأوس بن حجر<sup>(١)</sup>:

\* تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي \*

أراد : لَمِيس، وهو كثير أيضا.

وهذه الأمثلة صالحة للشرط الأول والثالث أيضا لاشتغالها على الجميع.

فإن كان الاسم غير عَمَّ لم يصح ترخيُّمه، فلا تقول في (ضارب) :

ياضار، ولا في (مُسَلِّم) : يامُسِّل.

وإن جاء من ذلك شيء فشاؤ لا يقاس عليه، وذلك قولهم : يا صاح، يريد :

ياصاحب، لأنه لما كثر استعمالهم لهذا اللفظ حذفوه، كما حذفوا (يَكُ، ولا أُدِر،

ولم أبل<sup>(٢)</sup>) وكذلك قولهم : (يافلُ) إن قلنا : إنه مرخَّم من (فلان) وهذا أقرب إلى

العلمية؛ بل هو من الأعلام، وهو بعدُ من الفصل الذي يلي هذا وإنما التزم الأ

يقع هذا العمل إلا في عَمَّ، لأن الأعلام أكثرُ في كلامهم، وهم لها أكثرُ

استعمالا، ولأجل ذلك حذفوا منها في غير النداء، كقولهم : هذا زيدُ بنُ عمرو،

بحذف التنوين، ولم يقولوا : هذا غلامُ ابن أخيك، ولا هذا زيدُ بنُ أخيك، لَمَّا لم

يكثر كثرة الأول، ففي النداء أولى أن يحذفوا؛ إذ هو محل التغيير لكثرة

الاستعمال .

---

(١) ديوانه ١١٧، والكتاب ٢/٢٥٤، وآمالى ابن الشجري ٨١/٢

وعجزه :

وبعد التصابي والشباب المكرم

وتنكر : تغير عن حاله أو عن زيه حتى يُنكر. وتنكرَ لي فلان : أخذ يسئ إلى بعد أن كان

يحسن.

والتصابي : تكلف الصبا. يقول لها : تغيرت عن حالك معي لما كبرت سني، وتجاهلتي بعد أن

كنت تعرفيني وتوديني زمان شبابي.

(٢) انظر سيبويه ١/٢٥، ٢٦٦، ٢٩٤، ١٤٠/٢، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٣/٥٠٦، ٤/١٨٤، ٣٩٩.

والشرط الثالث : أن يكون مفردا ليس بمضاف، ولا أصله الجملة، وذلك قوله : «دُونِ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمٍّ» أى قد تَمَّ ذلك العمل<sup>(١)</sup> من غير أن يكون فيه إضافة ولا إسناد كالأمثلة المتقدمة، فإن كان مضافا /، ويدخل  $\frac{٢٩٥}{٣}$  فيه ما أشبه المضاف، أو مركباً تركيباً إسناده، لم يصح أن يحذف من آخره شيء، فلا يجوز أن يقال في (ابن مالك) : يا ابن مال، ولا في (صاحب جعفر) : يا صاحب جعفر.

وأيضاً، فلا يقال في (تأبط شراً) : يأتأبط شراً، ولانحو ذلك، ويدخل له هنا العلم المركب تركيباً مزجاً، فإنه يرخم ولكن على ما يذكر بعد هذا من حذف عجزه، فلذلك لم يخرج عن الترخيم جملة، ووجه ذلك ما تقدم.

وقال السيرافي : لما كان المفرد حكمه في غير النداء مخالفاً لحكمه في النداء، وكان الترخيم إنما سوغه النداء جاز فيه، بخلاف غير المفرد، فإنه لما كان حكمه في النداء وغيره حكماً واحداً لم يؤثر فيه الترخيم، من حيث كان الترخيم لا يجوز في غير النداء<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء الترخيم في المضاف في آخر المضاف إليه شاذاً، أنشد سيبويه<sup>(٣)</sup> :

(١) في (ت) «ذلك العلم» وهو تحريف.

(٢) عبارة السيرافي كاملة هي : «وأما شرطنا الاسم المفرد فلأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، فأوجب بناءه بعد أن كان معرباً في غير النداء، والاسم المضاف معرب، وكذلك المضاف إليه أعرابه في النداء وغير النداء واحد، فلما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز فيه. ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيها» [المجلد ٣، ورقة ٦٥ - ١].

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥، ونسبه سيبويه لبعض العباديين، وقال : هو مصنوع على طرفه. وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل، وهم رهمط طرفه بن العبد.

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا  
 وذو الرأي مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ  
 وكذلك شَذُّ فِي آخِرِ الْمُضَافِ، لَكِنْ فِي الْهَاءِ، أَنَشِدَ الْمُؤَلِّفُ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup> :  
 \*يَاعْلَمُ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا \*

وهذا يمكن أن يكون على طريقة المؤلف في حذف الهاء للإضافة، كما قال في نحو : { وَإِقَامِ الصَّلَاةِ }<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى : { لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّهُ }<sup>(٣)</sup> على قراءة معاوية ومحمد بن عبد الملك بن مروان<sup>(٤)</sup>. والذي يثبت من ذلك في الشذوذ الأول .

وقد تعلّق بذلك الكوفيون، وبأبيات نحوه لا تخرج عن الشذوذ، فأجازوا ترخيم المضاف في آخر المضاف إليه ، ولا وجه لذلك إلا ما يلزم مثله في الترخيم من غير النداء ، فإن أجازوا هنا الترخيم ، أعنى في آخر المضاف إليه والمضاف [إليه]<sup>(٥)</sup> ليس بمنادى ، وإنما سيق لتعريف الأول أو تخصيصه - كان ينبغي أن يجوز ذلك قياساً أيضاً في غير النداء، وهذا لا يكون، ولا أعلم في المنع من ذلك خلافاً، فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون<sup>(٦)</sup>. والله أعلم .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٨ - ١) والأشمونى ١٧٣/٣ ، والمساعد ٥٦٤/٢

وينسب لأوس بن حجر، وعجزه :

هل كان مِنَّا إِلَى ذِي الْقَمَرِ تَسْرِحُ

وذو الْقَمَرِ : موضع.

(٣) سورة الأنبياء / آية : ٧٣ ، والنور / آية : ٣٧.

(٢) سورة التوبة / آية : ٤٦ .

(٤) انظر في هذه القراءة وتوجيهها : المحتسب ٢٩٢/١ .

(٥) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها المعنى ، والله أعلم.

(٦) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في :

الإنصاف لابن الأنباري ٢٤٧/١ [المسألة الثامنة والأربعون].

وفي هذا الموضع على الناظم نَحْوُ مِمَّا عليه في المسألة قبلها، فإن  
ماليس فيه الهاء يُشترط فيه، زيادةً على ما ذكره، خمسة شروط :  
أحدها : ألا يكون موصولا، فلا يجوز حذف آخر الصلة.

فإن قلت : هذا الشرط يخرج باشتراط العِلْمِيَّة لأن الموصول ليس  
بِعَلَمٍ - فالجواب : أنه ليس بخارج، لأنه قد يكون علما وهو موصول، وذلك  
إذا سُمِّيَ به، فقد نَصَّ سيبويه في أبواب «مالا ينصرف»<sup>(١)</sup> على أن  
الموصول، إذا سُمِّيَ به، جازٍ مجراه قبل التَّسْمِيَةِ به، لأنه اسم مفرد ليس  
بجملة، ولذلك أُجرى (الذي قام أبوه) مُجْرَى (الضارب أبوه) فلم يُدخل  
(يا) عليه، وإذا كان كذلك صح أن اشتراطه صحيح.

والثاني : ألا يكون مركَّباً تركيبَ مَرْجٍ : إذ لا يجوز : يامعد  
يكر، ولا يامارَ سَرْجٍ في (مَعْدِي كَرِب ، ومارَسَرْجِس)<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك.  
وكذلك إذا سميت بخمسة عشر، فإنما يكون الترخيم فيه بحذف عجزه.

وكذلك يُشترط ألا يكون تركيبه من معطوف ومعطوف عليه، كرجل  
سميته بـ(زَيْدٍ وَعَمْرٍو) وقد / تقدم بيان امتناع ترخيم هذين النوعين<sup>(٣)</sup>.

٢٩٦  
٣

والثالث : ألا يكون مندوباً.

والرابع : ألا يكون مُستغاثاً.

(١) الكتاب ٣/٣٣٢.

(٢) مارَسَرْجِس : اسم نبطي سَمَّى جريراً تغلبَ به نفياً لهم عن العرب، حيث يقول :

لِقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ      فقلتم مَارَ سَرْجِسُ لاقْتَالاً

وانظر : الكتاب ٣/٢٩٦.

(٣) في الأصل «وقد تقدم بيان امتناع الترخيم فيه بحذف» وفي (ت) «امتناع ترخيم هذين  
الموضعين» وما أثبت من (س).

وهذه الشروط هي المتقدمة، وكذلك الخامس وهو ألا يكون موصوفاً، ويزيد هنا شرطاً سادساً، وهو ألا يكون المنادى مَبْنِيًّا بحكم الأصل.

وهذا الشرط نَبَّه عليه ابن عصفور، وزعم أن الترخيم لا يكون في الأسماء المتوَعِّلَة في البناء، فعلى ماقاله لايجوز الترخيم في نحو (حَذَّامٌ، وَرَقَاشٌ) في لغة أهل الحجاز، ولا في نحو (حَذَّارٍ) مسمًى بها في اللغتين معا.

والجواب : أن الأول والثاني داخلا تحت اشتراط كَوْنِه منادى، فلا يُعْتَرَضُ بهما.

والثالث والرابع والسادس : ترجع إلى الشرطين الباقيين من الثلاثة المتقدمة، ألا يكون مندوبا، وأن يكون قد تَغَيَّرَ في النداء بالبناء.

وهذا في السادس إن سَلَّمَ أن ماقال ابنُ عصفور صحيح، وماتقدم في الشرطين من الثلاثة جارٍ هنا، فالوضع غير مُخْلَص في كلام الناظم، فلو قال أول الباب معنى ماتقدم ذكره لزال هذا الشُّغْبُ، والله أعلم.

و«مُتَمًّا» حال من «الرَّبَّاعِيَّ العَلَم» أى حالة كَوْنِه مُتَمًّا بلا إضافة ولا إسناد، وجاء على لغة (رَأَيْتُ زَيْدًا)<sup>(١)</sup>.

وأما القسم الثاني، وهو مايحذف منه الآخرُ وماقبله، فذلك قوله :

وَمَعَ الْآخِرِ احْـذِفِ الَّذِي تَلَا

إِنْ زَيْدٌ لَيْنًا سَاكِئًا مُكْمَّلًا

---

(١) وهى لغة ربيعية، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون، كما مثل. وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.



## أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي

وَأَوِيَاءٍ بِهِمَا فَتُحْ قُفِي

يَعْنَى أَنَّكَ تَحْذِفُ مَعَ الْحَرْفِ الْآخِرِ أَيْضًا مَاقَبْلَهُ، يَلِيهِ، إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى شُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الشُّرُوطِ الْمَتَقَدِّمَةِ قَبْلُ، وَيُؤْخَذُ لَهُ أَنْ مَامَرٌّ مِنَ الشُّرُوطِ مُرَادَةٌ هُنَا مِنْ مَحْصُولِ قَوْلِهِ : «وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفْ» كَأَنَّهُ قَالَ : مَعَ الْآخِرِ الْمَشْتَرَطِ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ تِلْكَ الشُّرُوطُ تَحْذِفُ أَيْضًا مَاقَبْلَ الْآخِرِ إِنْ كَانَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ شُرُوطٍ زَائِدَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَاقَبْلَ الْآخِرِ زَائِدًا لَا أَصْلِيًّا، فَلَوْ كَانَ أَصْلِيًّا لَمْ يَجْزُ، فَلَا يُقَالُ فِي (فَرَزْدَقَ) : يَافَرَزُ، وَلَا فِي (جَحْمَرَشَ)<sup>(١)</sup> مَسْمًى بِهِ : يَاجَحْمُ، وَلَا فِي (مُخْتَارَ) : يَامُخْتُ، وَلَا فِي (مُنْقَادَ) : يَامُنْقُ، إِذَا سُمِّيَ بِذَلِكَ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهَذَا الشَّرْطُ يَمْنَعُ جَوَازَ نَحْوِ : يَاقِمُ، فِي (يَاقِمَطَرُ)<sup>(٢)</sup> وَيََاهِرُ، فِي (هَرَقُلَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَرِدُ عَلَى مَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ حَرْفَ لَيْنٍ. وَحُرُوفُ اللَّيْنِ هِيَ الْوَاوُ، وَالْأَلْفُ، وَالْيَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ لَيْنًا».

فَقَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ» هُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ.

وَقَوْلُهُ : «لَيْنًا» هُوَ هَذَا، أَيْ حَالَةُ كَوْنِ الزَّائِدِ ذَالِيْنٍ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ حَرْفِ لَيْنٍ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ مَعَ الْآخِرِ، فَلَا تَقُولُ فِي (ضَفْنَدَدٍ، وَخَفَيْدَدٍ)<sup>(٤)</sup> : يَاضَفْنُ

(١) الْجَحْمَرَسُ مِنَ النِّسَاءِ : الثَّقِيلَةُ السَّعْجَةُ، أَوْ الْعَجُوزَةُ الْكَبِيرَةُ.

(٢) الْقِمَطَرُ : الْجَمَلُ الْقَوِيُّ السَّرِيعُ، وَرَجُلٌ قَمَطَرٌ : صَغِيرٌ. وَالْقَمَطَرُ أَيْضًا مَاتُصَانٌ فِيهِ الْكُتُبُ.

(٣) انْظُرْ : ص ٤٢٠ .

(٤) يُقَالُ : امْرَأَةٌ ضَفْنَدَدٌ، إِذَا كَانَتْ ضَخْمَةً الْخَاصِرَةِ، مُسْتَرْخِيَةً اللَّحْمِ. وَرَجُلٌ ضَفْنَدَدٌ كَثِيرُ اللَّحْمِ ثَقِيلٌ مَعَ حَقِّهِ.

وَالْخَفَيْدَدُ : السَّرِيعُ، وَالْظَلِيمُ الْخَفِيفُ.

ولا يا خَفَى ولا في (رَخُوْدٌ)<sup>(١)</sup>: يارخُوْ، ولا ما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون حرفُ اللَّيْن ساكنًا ، وذلك / قوله : «ساكنًا» وهو  $\frac{٢٩٧}{٣}$

نعت لـ(لَيْن) فإذا سَكَنَ حرفُ اللَّيْن، جاز حذفه ، فإن تحرك لم يجز أن يُحذف فتقول في (قَنَوْرٍ) ياقَنَوْ ، وفي (هَبَيْخٍ) : يا هَبَيَّ - بتشديد الواو والياء<sup>(٢)</sup> - ولاتقول : يا هَبَيَّ ، ولا ياقَنَوْ ، وكذلك تقول في (حَوَلَايَا ، وَبَرَدَ رَايَا)<sup>(٣)</sup> : يا حَوَلَايَ ، ويا بَرَدَرَايَ ، ولاتحذف فتقول : يا حَوَلَا ، ويا بَرَدَرَا ، وكذلك ما أشبهه .

والرابع : أن يكون ذلك الحرف الذي قبل الآخر مكملًا للأربعة ، أى يكون رابعَ الأحرف المتقدمة فأكثر ، وهو قوله : (مُكَمَّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا) مثل أن يكون خامسها أو سادسها .

فكُونُهُ رابعا مثل : حَمْرَاءُ وَعُثْمَانُ ، وكُونُهُ خامسا مثل : عَنَتْرِيْس<sup>(٤)</sup> ، ورجل اسمه «مُسْلِمُونُ» ونحو ذلك ، وكونه سادسا نحو : زَكْرِيَّا .

فلو كان الحرف لا يبلغ أن يكون مكملًا للأربعة ، فلا يجوز حذفه مع الآخر نحو : عِمَاد ، وَسَعِيد ، وَثُمُود ، فلا يجوز أن تقول : يَاسَع ، ولا يَاعِم ، ولا يَأْتُم .

---

(١) الرُّخُوْدُ من الرجال : اللَّيْنُ العظام الرُّخُوْها ، الكثير اللحم . ويقال : رجل رِخُوْدُ الشباب أى ناعمه ، وامرأة رِخُوْدَةٌ : ناعمة .

(٢) القَنَوْرُ - بتشديد الواو - الشدид الضخم الرأس من كل شئ ، وكل فظ غليظ الهبيخ - بتشديد الياء - الأحمق المشترخى .

(٣) فى الكتاب (٢٦١/٢) «وذلك قولك فى رجل اسمه حَوَلَايَا أَوْبَرَدَرَايَا» .

(٤) العَنَتْرِيْس : الداهية ، والشجاع ، والناقة الصلبه الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجريئة ، وقد يوصف به الفرس .

وخالف هاهنا الفراء فأجاز ذلك ، وهو مردود عند البصريين ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى نظير هذا الشرط فيما تقدم فى قوله : «إلا الرباعيُّ فما فوق العَلَم»<sup>(١)</sup> .

وبقى شرط خامس نَبّه عليه بعد هذا الشُّطر ، يتبيّن عند ذكره إن شاء الله ، وهو أن يكون حركة ما قبل الآخر مجانساً له .

فإذا توفّرت هذه الشروط جاز حذف ما قبل الآخر ، كان الآخر أصلياً أو زائداً .

فأما كونه أصلياً فقولك فى (مَنْصُور) : يامنصُ ، وفى (شِمْلَال) اسم رجل : ياشمِلْ ، وفى مسمى بقنديل : ياقنْدِ ، وفى (عَنْتَرِيس) : ياعنْتَرِ ، وفى (عَضْرَ فُوط) <sup>(٢)</sup> : ياعضْرَفُ .

وأما كونه زائداً : فقولك فى (عُثْمَان) : ياعثُمَ و (أَسْمَاء) : يا أَسْمَ ، وفى (مَرْوان) : يامرَوَ ، ومنه قول الفرزدق ، وأنشد سيبويه<sup>(٣)</sup> :

يَا مَرْوَانَ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ  
تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَيْأَسِ  
يريد : يامروانُ ، وأنشد أيضا<sup>(٤)</sup> :

\* يَانُعَمَ هَلْ تَحْلِفُ لِاتَدِينَهَا \*

(١) انظر : ص ٤٢٠ .

(٢) العَضْرَ فُوط : بويبه بيضاء ناعمة . أو ذكر الغطاء أو ضرب منه ..

(٣) الكتاب ٢/٢٥٧ ، وديوانه ٤٨٢ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والتصريح ٢/٢٢٦ ، والأشموني ٣/١٧٨ ، والعيني ٤/٢٩٢ .

ومروان : هو مروان بن الحكم ، والى المدينة من قبل معاوية رضى الله عنه . والحباء : العطاء . واسند الرجاء الى الناقة على سبيل المجاز . وانظر قصة هذا البيت فى حاشية « الكتاب » .

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧ .

وتنقيها : تجازيها .

يريد : يأنعمان ، وأنشد أيضا للبيد ، وقال ابن السَّيِّد<sup>(١)</sup> : هو لأبي زُبَيْد الطائي<sup>(٢)</sup> :

يَأْسَمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ  
إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ

يريد : يا أَسْمَاءُ وقال عمر بن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup> :

قِفِي فَاَنْطُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي  
أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ؟

وَيَنْتَظِمُ فِي هَذَا السُّلْكِ مَا إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمُونَ بِقُرَشِيٍّ ،  
فإنك تقول : يَا مُسْلِمَ ، وَيَا مُسْلِمَ ، وَيَا قُرَشِيَّ ، ونحو ذلك .

وإنما اشترطت هذه الشروط لأسباب قياسية وافقها السماع ، فاشتراط  
زيادة ما قبل الآخر لأن الزائد أسهل شأنًا من الأصلي ؛ إذ كان حذف الأصلي  
بعده هدمًا لبنية الكلمة .

واشترط كونهُ حرفَ لينٍ لأنه أضعف من الحرف الصحيح .  
واشترط كونهُ ساكنًا لأنه أضعف أيضا ، بخلاف المتحرك ، فإنه قوىٌّ  
بالحركة ، وأيضا فإنما يكون المتحرك زائدا للإلحاق ، فهو واقع في مقابلة  
الأصلي ، فكأنه أصلي ، فلم يُحذف لذلك .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٣٦ .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٨ ، وابن الشجري ٢/٨٧ ، والتصريح ٢/١٨٦ ، والأشمونى ٣/١٧٨ ، والعينى ٢٨٨/٤ .

وانظر : ملحقات ديوان لبيد ٣٦٤ ، وملحقات ديوان أبي زبيد ١٥١ .

والحدث : واحد أحداث الدهر ونوائبه . يقول لها : اصبري على ما يحدث لك من مصائب الدهر ،  
فإنها مترادفة على الناس ، مها ما نزل ، ومنها ما هو منتظر متوقع .

(٣) ديوانه ٨٥ ، ، والجمل للزجاجي ١٨٥ ، وابن الشجري ٢/٨٧ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والحلل ٢٣٨  
والمغيري : نسبة الى المغيرة ، جد والد الشاعر . وهي تعني الشاعر

واشترائطُ كونه مكملًا للأربعة فصاعداً قد تقدم وجهه<sup>(١)</sup> .

وهذا تعليل قد ينهض ، والتعليلُ الجارى على رأى سيبويه هو أن  
الحرفين لا يُحذفان فى الأصل إلا إذا كانا / زيادتين زیدتا معاً ، كالفى <sup>٢٩٨</sup><sub>٣</sub>  
صحراء ، والألف والنون فى (مروان ، وعمران) فإنهما فى مقابلة الألفين  
فى صحراء ، وكيائى النسب ، وزيادتي التثنية وجمع السلامة فى المذكر  
والمؤنث<sup>(٢)</sup> .

ومعنى كونهما زیدتا معاً أن إحداهما لم تتقدم على الأخرى ، كما  
تقدمت الألف فى نحو (سَعْلَة)<sup>(٣)</sup> على هاء التانيث ، لأن الهاء أتت لاحقاً  
للإسم بعدما تمّ بناؤه ، فالألف مما بُنيت عليه بخلاف ما تقدم ، فإن  
الكلمة إنما بُنيت عليهما معاً ، وكذلك زيادتا التثنية والجمع وياء النسب ،  
لم تُزد واحدة بعد أخرى ، فلما كان كذلك لم يكونوا ليحذفوا واحداً ويبقى  
الآخر فى زيادتين كالزيادة الواحدة ، ثم أنهم ألحقوا بذلك نحو (منصور)  
لأنهم لما كانوا معاً يحذفون الآخر فى الترخيم ، فصار لذلك كالزائد  
العريق فى الزيادة ، من حيث كانا يُحذفان تارةً ، ويثبتان تارةً ، كان  
الزائد قبل الآخر [مع الآخر]<sup>(٤)</sup> ، يشبه الزيادتين اللتين زیدتا معاً ،  
فُحذفَا معاً .

هذا أصل المسألة ، فالأصلان على هذا لا يُحذفان لأنهما ليسا  
بمنزلة حرف واحد زائد ، وكذلك الزائدُ الآخرُ مع أصلى قبله نحو :

(١) انظر : ص ٤٢٠

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢

(٣) السُعْلَة - بكسر السين - الغول . وقيل : ساحرة الجن ، وجمعه سعالى .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من ( س ، ت ) .

حُبَارَى<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّ الْأَلْفَ إِنَّمَا زِيدَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ بِأَصُولِهَا ، فَالِرَّاءُ قَبْلُهَا بَائِنَةٌ عَنْهَا ، أَصْلِيَّةٌ دُونَهَا .

وَكَذَلِكَ الزَّائِدَانِ إِذَا لَمْ يُزَادَا مَعًا ، تَحَرَّكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَوْ سَكَنَ ، كَقَنَّوْرٍ وَحَوْلَايَا ، وَمِثْلُ : سَعِلَاةٍ ، فَإِنَّ وَاوٍ (قَنَّوْرٍ) جُعِلَتْ فِي مَقَابِلَةِ أَصْلِيٍّ بَعْدَ مَا كَانَتْ الْبَنِيَّةُ قَدْ كَمَلَتْ أَصُولُهَا دُونَهُ ، فَلَمْ يَكُنِ الْآخِرُ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ زِيَادَتَيْنِ زِيدَتَا مَعًا ، وَكَذَلِكَ ( يَا حَوْلَايَا ) مَعَ الْأَلْفِ بَعْدَهَا ؛ إِذْ لَوْ زِيدَتَا مَعًا لَكَانَتْ الْيَاءُ أَلْفًا ، وَالْأَلْفُ هَمْزَةً ، كَمَا فِي (حَمَرَاءٍ) لِأَنَّ مَا جُعِلَ مِمَّا قَبْلَ الْآخِرِ مَعَ الْآخِرِ كَالزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ سَاكِنٌ لَا يَتَحَرَّكُ ، بِخِلَافِ وَاوٍ (مَنْصُورٍ) وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ (سَعِلَاةٍ) لَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ مَعَ التَّاءِ بِمَنْزِلَةِ زَائِدٍ وَاحِدٍ لَقَلَّتْ فِي تَصْغِيرِهِ : سَعِيلَاةٌ ، كَمَا تَقُولُ : عَثِيمَانِ ، أَوْ سَعِيلِيَّتٍ ، كَمَا تَقُولُ : سُرِّيْحِيْنِ . وَلِمَا كُنْتَ تَقُولُ : (سُعِيلِيَّةٍ) دَلٌّ عَلَى الْإِنْفِكَاحِ بَيْنَهُمَا .

وَأَصْلُ الزِّيَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ هُمَا اللَّتَانِ يَكُونُ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ سَاكِنٍ ، لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا يَكُونُ إِلَّا زَائِدًا لِلْإِلْحَاقِ أَوْ شَبِيهَهُ ، فَلَا يَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَلَا يُحْذَفُ إِلَّا الْآخِرُ .

هَذَا وَجْهٌ حَذَفَ الزِّيَادَتَيْنِ تَرْخِيمًا ، وَهُوَ مِنْ أَسْرَارِ «الْكِتَابِ»<sup>(٢)</sup> الَّتِي لَا تَوْجِدُ إِلَّا فِيهِ ، أَوْ فِي كِتَابٍ مَنْ نَقَلَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا أَتَيْتُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَوْلٌ ، لِأَنَّهُ قَاعِدَةُ الْبَابِ وَسِرُّهُ ، وَبِهِ يَحْصُلُ بَيَانُ مَا اشْتَرَطَهُ النَّازِمُ حَصُولًا تَامًا .  
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ . ثُمَّ قَالَ : ( وَالْخَلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا عِيْهَا فَتَحُ قُفْيِ )  
قُفْيِ : مِنْ قَفَوْتُهُ ، أَيْ اتَّبَعْتُهُ ، يَرِيدُ : اتَّبَعَ الْفَتْحُ بِهِمَا .

يَعْنِي أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ اللَّذَيْنِ يَقَعَانِ قَبْلَ الْآخِرِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحًا ، فَفِي جَوَازِ حَذْفِهِمَا مَعَ الْآخِرِ وَمَنْعِهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ .

(١) الحبارى : طائر طويل العنق ، رمادى اللون . على شكل الأوزة ، ذو منقار طويل .

(٢) يعنى «كتاب سيبويه» رحمه الله .

فمنهم من يُجيز حذفهما معه ، ويحكم لهما بحكم مالهو كان قبلهما  
من التحريك من جنسهما ، وهذا مذهب الفراء والجزمى ، فيقولان فى  
(فِرْدَوْس) مسمًى به : يافِرْدَ ، وفى (إِدْرَوْن) ياءِإِدرَ ، وفى (غِرْنَيْق) : "  
ياغِرْنَ ، وفى (زُمَيْل) : يازُمُ<sup>(١)</sup> .

ومنهم من يمنع ذلك ، ولا/ يجيز إلا حذف الآخر ، فيقول : يافِرْدَوْ ،  $\frac{٢٩٩}{٣}$   
وياإِدْرَوْ ، وياغِرْنَى ، ويازُمَى .

فالمجيز يقول : هذا زائد زيد قبل الآخر ، وهو حرف لين ساكن ،  
فُيحذف وإن كان حركة ما قبله ليست من جنسه .

وأيضاً ، فالواو والياء المفتوح ما قبلهما يجريان مجراهما لو كان ما  
قبلهما من جنسهما ، ألا ترى أنهما لا يقعان قبل حرف الروى<sup>(٢)</sup> ، مع  
الحرف الصحيح ، فلا يجمع فى القافية بين (العَقْل ، والمَيْل ، أو القَوْل) .  
وأيضاً ، فيقعان رِدْفَيْن<sup>(٣)</sup> كحَرْفَي المدِّ ، ويُجمع معهما بين  
الساكنين كمُدِّيْق ونحوه<sup>(٤)</sup> ، فلما كانا كذلك عوملا معاملة حرف المد .

(١) الإِدْرَوْن : حبل تشد به الدابة فى محيسها ، والأصل ، أو الخبيث منه خاصة ، ويقال :  
رجع إلى إِدْرَوْنه ، أى إلى وطنه .

والغِرْنَيْق - بضم الغين وفتح النون - وكذلك الغِرْنَوْق : طائر أبيض ، وقيل : طائر أبيض  
، وقيل : طائر أسود من طير الماء ، طويل العنق ، وإذا وصف بها الرجل فواحد هم غِرْنَيْق  
وغِرْنَوْق ، بكسر الغين وفتح النون ، وهو الشاب الناعم  
وأما الزُمَيْل فهو الضعيف الجبان الرذُل .

(٢) الروى فى علم العروض : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة ، وإليه تنسب فيقال : قصيدة  
بائية ، إذا كان رويها الباء .

(٣) الرَدَف فى الشعر : حرف لين ومد ، يقع قبل الروى متصلاً به .

(٤) يعنى المضاعف الذى قد أدغم أحد الحرفين منه الآخر إذا صغر ، مثل : مُدَّق وأصَمَّ  
وانظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

وأما المانع فيقول : الواو والياء في مثل هذا ليسا مع مابعدهما بمنزلة زيادتين زیدتا معا ، لأنهما إنما زیدتا بعد ما أَسْتَقَلَّتْ الكلمة بأصولها .

وأیضا ، فليست للمد ؛ بل لَتَكْثِيرِ الكلمة أولالإلحاق ، فالياء للتكثير ، وزيادة التكثير كزيادة الإلحاق ، إنما تلحق بعد حصول أصول الكلمة والواو للإلحاق ، فلم تعد مع بعدها كواو (مَنْصُور) مع مابعدها ، فلم يَنْبَغْ أن يكونا كحرفي النداء . وهذا هو مذهب سيبويه ، وهو الجاري على القياس المتقدم ، فعلى هذا لا بد في مذهبه من الشرط الخامس ، وهو أن تكون حركة ما قبلهما من جنسهما ، كما تقدّم تمثيله . وكُلُّ ما كان هكذا فلا خلاف فيه ، فقولك في (مَرَوَان) : يامَرَو ، في (قَنْدِيل) : يا قَنْدِ ، وفي (مَنْصُور) : يامَنْصُ ، مما يَتَّفَقُ عليه بمقتضى كلام الناظم ، وإنما الخلاف فيما وراءه . ولم يَخْتَرْ هنا مذهبا معينا ، كما فعل في «التسهيل»<sup>(١)</sup> ، حيث ارتضى مذهب سيبويه ، ولعله قَوَّى عنده قياسَ الجَرْمَى . والله أعلم.

\* \* \*

وأما القسم الثالث من أقسام المَرْخَم ، وهو ما يَرْخُمُ بحذف عجزه ، فهو الذى قال فيه :

وَالْعَجْزُ اخْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلْ

تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلُ

والمَرْخَمُ هكذا هو المَرْكَبُ دون غيره ، وقد تقدم أن المركب على ثلاثة

أقسام :

أحدها : المَرْكَبُ من المعطوف والمعطوف عليه .

والثانى : المَرْكَبُ تركيبَ مَزْجٍ وَخَلْطٍ .

(١) ص : ١٨٨ .



### والثالث : المركب تركيب إسناد.

فأجاز هنا الترخيم في الثاني والثالث ، فافتضى أن الأول لا يصح فيه هذا الترخيم ، كما أنه لا يصح فيه الترخيم المتقدم ، ووجه ذلك إنه معرب لم يتغير في النداء عن حاله قبل النداء ، فجرى مجرى الاسم الممتول ، ومجرى المضاف إليه ، بخلاف غيره فإنه إنما جرى مجرى المضموم في النداء .

فأما المركب تركيب مزج فأجاز فيه الترخيم مطلقا من غير قلة ، ولم يشترط فيه هنا شرط ، لأن ما تقدم في القسم الأول لا يحتاج إليها فيه ، لما يذكره على إثر هذا بحول الله ، لكن هذا الترخيم بحذف العجز ، وهو خلاف الصدر ، لأن المركب ، تركيب مزج أو تركيب إسناد ، له صدر وعجز ، فصدره نظير صدر الكلمة المفردة ، وعجزه نظير عجزها .

وأیضا ، فالجزء الثاني مشبه بهاء التانيث التي تحذف في الترخيم / وذلك نحو : معد يكرّب ، ورامهرمز ، وبلا لأباز ، تقول:  $\frac{٣٠٠}{٣}$  يامعدي ، ويارام ، ويا بلال ، وكذلك في (عمرويه) : يا عمر ، وفي رجل اسمه (خمسة عشر) : يا خمسة . ومن ذلك كثير .

وإنما حذف العجز هنا لأنه قد جرى في كلامهم مجرى هاء التانيث في كثير من الأحكام وذكر سيبويه <sup>(١)</sup> من وجوه الشبه بينهما أربعة أوجه :

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٧ وما بعدها .

أحدها : التصغير ، لأن الاسمين إذا جُعلا اسماً واحدا صُغِرَ الصدر ،  
ثم أتى بالعجز على حاله ، كما يُفعل بالهاء .

والثاني : النسب ، يُحذف له العَجْزُ فى المركَّب ، كما تُحذف الهاء .

والثالث : أن العَجْزَ لا يُلْحَقُ بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولا بناتِ الأربعة  
بالخمس . كما أن الهاء كذلك .

والرابع : أن العَجْزَ لا يغيّر ما دخل عليه ، ولا يفسد بُنْيَتَهُ كالهاء سواء وثُمَّ  
وجه آخر ، وهو فتح ما قبل العَجْزَ ، كما يفتح ما قبل هاء التانيث . فلما جرى  
مجراها عومل معاملتها .

واعلم أن هنا نظرين :

أحدهما : أنه أطلق على المركب تركيب مَزَجَ لفظ المركب مطلقاً من غير  
تقييد ، وكان الأولى أن يقيده بتركيب المَزَج .

والجواب : إن ابن الضائع<sup>(١)</sup> ، حكى أن المركب فى اصطلاح النحويين  
هو المركب تركيب مَزَجَ ، فإن كان كذلك فلا إشكال ، لأن الناظم إن ذاك اعتمد  
على الاصطلاح .

والنظر الثانى : أنه لم يشترط هنا فى ترخيم المركب شرطاً ، ولا بد فيه  
من شروط ثلاثة ، وهى ألا يكون مندوباً كما تقدّم فى نظائره ، وألا يكون  
مستغاثاً ولا متعجباً منه ، وقد تقدّم أيضاً ، وإن يكون علماً ، فإنه إن لم يكن  
علماً لم يُرَخِّم ، فلا يقال فى رجال عدتْهم خمسة عشر : يا خمسة ، وإنما يجوز  
ذلك فى الأعلام . وإطلاق الناظم يقتضى أن يكون ذلك فى كل مركب علماً كان  
أو غيره ، وذلك غير صحيح .

---

(١) سبقت ترجمته .

وكذلك المركَّب تركيبَ إسنَادٍ لا بد فيه من الشروط الثلاثة ، ولم يذكر شيئاً من ذلك ، فكان كلامه معترضاً .

والعذر أن يقال : لعله اكتفى بذكر المركب عن اشتراط العَلَمِيَّة ، فكأنه على حذف الموصوف ، أى : مِنْ عِلْمٍ مُرَكَّبٍ ، لأن غالب التركيب فى الأعلام ، وينتهض هذا جِداً فى المركَّب تركيبَ إسنَادٍ ؛ إذ لا يُتصور أن تُنادى الجملة من حيث هى جملة ، وإنما ينادى الاسم .

وأما كونه غير مندوب أو مستغاث : ففيه ما تقدّم قبلُ فى نظائره . ثم قال : (وقلّ ترخيمُ جُمْلَةٍ) أى بحذف عجزها لتقدّم ذكره ، يعنى أن المركب تركيبَ إسنَادٍ قَلَّ فيه الترخيم ، فيقال فى (تأبّطُ شراً) : يَا تَأَبَّطُ ، وفى (بَرَقَ نَحْرُهُ) : يَابَرَقَ ، وما أشبه ذلك ، والأكثَرُ فى كلام العرب التزامُ حكايته ، ووجهُ ترخيمه تنزيلهُ منزلةَ المركب تركيبَ مَزَجٍ لشبهه فى التَّسْمِيَةِ بأكثر من كلمة واحدة .

وجمهور النحويين يمنعون ترخيم ذى الإسناد استناداً منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك فى « أبواب الترخيم » إذ قال : واعلم أن الحكاية لا تُرَحِّمُ ، لأنك تريد أن تُرَحِّمَ غيرَ منادى وليس مما يغيّره النداء ، وذلك نحو : تَأَبَّطُ شَرٌّ ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك .

قال ولو رَحِّمْتَ هذا لَرَحِّمْتَ رجلاً يسمى : (يادارَ عَبلَةً بالجِوَاءِ تَكْلُمِي) (١) . يعنى يُلَقَّبُ بهذا / البيت ، فجرى الناس على هذا المذهب .  $\frac{٣٠١}{٣}$

فجاء ابن مالك هنا وفى كتاب «التسهيل» (٢) فنصَّ على جواز ترخيمه نقلاً عن سيبويه ؛ إذ قال : (وذا عَمْرُو نَقْلُ) . قال فى «الشرح» (٣) : ونَصٌّ - يعنى سيبويه - فى باب النُسَبِ على أن من العرب من يُرَحِّمُهُ

(١) الكتاب ٢/٢٦٩ ، وسبق التعليق على بيت عنتره .

(٢) ص : ١٨٨ .

(٣) انظر : (ورقة ٢٠٦ - ١) .

فيقول في (تَأْبَطُ شَرًّا): يَأْتَابُطُ ، ورتب على ترخيمه النسبَ إليه قال: ولاخلاف في النسب إليه انتهى .

فلا شتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ، والتنبيه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب ، والذي نُقل عن سيبويه وقع له في «باب الإضافة إلى الحكاية»

قال : فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك في تَأْبَطُ شَرًّا : تَأْبَطِي .

قال ك ويدلك على ذلك أن من العرب من يُفرد ، فيقول : يَأْتَابُطُ أَقْبَلُ ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك تُفردُه في الإضافة<sup>(١)</sup> .

هذا نصه في المسألة ، وهو كما قال ابن مالك ، لكنه أَسْعَدُ بكلامه هنا منه بكلامه في «التسهيل» إذ قال هنا : (وَقُلْ) فوافق قولَ الإمام<sup>(٢)</sup> : « من العرب مَنْ يقول كذا » .

وقال في «التسهيل» : ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه<sup>(٣)</sup> ، فأطلق الجواز .

وأیضا ، فإن كلامه هنا أقربُ إلى مساعدة التأويل في الجمع بين الموضوعين في كلام الإمام من كلامه في «التسهيل» ؛ إذ ظاهره أن ماقاله في «باب الترخيم» خطأ وأن الصواب ما قاله في «النَّسَب» .

ولا بد هنا من بَثِّ القاعدة الأصولية باختصار ، فهي محتاج إليها . في هذا الموضوع ، وذلك أن العالم إذا صدر عنه قولان ، ظاهرهما التضاد ،

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٧ .

(٢) يعني سيبويه رحمه الله .

(٣) ص : ١٨٨ .

فطريقة ابن جنّي أنه إما أن ينصّ على الرجوع عن أحدهما أولاً ، فإن نصّ على الرجوع فظاهر ، وإن لم ينص ، فإما أن يكون أحدهما مرسلاً والآخر معللاً أولاً ، فإن كان كذلك أخذ له بالمعلّل ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كانا مرسلين بحث عن التاريخ وأخذ بالمتأخّر ، فإن جهل التاريخ وجب البحث عن مدرأكهما ، فأخذ له بالأقوى ، وجعل مذهبه تحسيناً للظن بالأئمة ، فإن تساوى اعتقداً رأيين ، فإن الداعى إلى التساوى عند الناظر هو الداعى لصاحبهما إلى القول بهما ، هذا بمقتضى العرف وإحسان الظن ، وأما القطع : فعلمه عند الله<sup>(١)</sup> .

قال ابن جنّي : وقد كان أبو الحسن<sup>(٢)</sup> لا يتحشّم من سلوك هذا المسلك ، يعنى اعتقاد القولين ، وأكثر كلامه عليه ، ثم حكى عن الفارسي<sup>(٣)</sup> فى (هيهات) نحواً من ذلك .

هذه قاعدة ابن جنّي فى القولين ، فلنبن الآن عليها اصطلاحاً ، وإن كان فيها نظر متشعب ، فكان المؤلف ، والله أعلم ، اعتقد أن آخر القولين لسيبويه ما قاله فى « النسب » أو أنه المعضود بالسمع فاعتمده ، ولم يعتمد القياس فى المنع فى « باب الترخيم » لأنه لم يعضده بسمع ، ولانفى عن العرب القول به . فقوله / الجواز مطلقاً لذلك .

$\frac{٣٠٢}{٣}$

والذى ينبغى التعويل عليه هنا أن يقال : إن النظر فى القولين ثانٍ عن ثبوتهما قولين : إما نصاً وإما ظاهراً ، كما يقول سيبويه فى تاء (بنّت وأخت) مرة : إنها للتأنيث ومرة إنها ليست للتأنيث ونحو ذلك ،

(١) الخصائص ٢٠٥/١ ، وانظر فيه أيضا ٤٩١/٢ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة الأخفش ، انظر : الخصائص ٢٠٥/١ .

(٣) هو أبو على الفارسي أستاذ ابن جنّي ، وانظر : الخصائص ٢٠٦/٢ .

فيثبت على الجملة من كلامه فيها قولان ، فينظر في تأويلهما إن أمكن ،  
والأعداء قولين على ماظهر .

أما «مسألة الترخيم» فلم يثبت بعد فيها قولان ، فكيف يُنظر فيما لم  
يُثبت؟ وبيان ذلك أن سيبويه تكلم في أبواب «الترخيم» على وجه القياس ،  
وأنت تعلم شدة متابعته للسَّماع في وَضْع القياسات ، فلا بد أن يكون مَنعُه  
لترخيم ذى الإسناد مستنداً إلى كلام العرب ، وأن أكثر العرب على منعه .  
ثم لما جاء إلى باب «النَّسَب» وهو باب يُحذف فيه عَجْز الاسم مطلقاً في كل  
مركَّب أنْس جواز حذف العَجْز في ذى الإسناد في «النَّسَب» بحذفه عند  
بعض العرب في «الترخيم» تشبيهاً بالمركَّب تركيب مَزَج ، ولم يقل : إن ذلك  
قياس فيه ، ولا إن قياس «النَّسَب» مبنى على «الترخيم» ؛ بل كما يأتى في  
مواضع بالمثل القليلة الاستعمال والنادرة تأنيساً في مواضع القياس وفي  
أبواب «النداء» من ذلك حَظٌ صالح .

وإذا كان كذلك فالذى حكى عن العرب من ترخيم ذى الإسناد قليل ،  
وذلك مفهوم من قوله : «من العرب من يفعل كذا» ولم يقل : والدليل على ذلك  
: أن العرب تفعل كذا ، أو ما أشبه ذلك ، فإذا لايقْدح ما نَقَلَ في «النَّسَب»  
فيما اعتمد من المنع في «باب الترخيم» وإذا رَجَعَ كل واحد من الكلامين إلى  
معنى ظاهرٍ من لفظه لم يصلح أن يُحمل على أنهما قولان متضادان ،  
فإشارته في «هذا النظم» جارية على كلام سيبويه ، وكلام سيبويه غير  
متضاد ، فالأحسنُ ما فعل هنا ، ولايُحتاج إلى إثبات قولين ، وطلب التَّرجيح  
بينهما أو التأويل . والله أعلم .

وقوله : (وَذَا عمرو نُقْل) هو سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قنبر ،  
مولى لبني الحارث بن كعب بن عمرو . و (سيبويه) لقب له .

وزعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة . قالوا : لأنه كان طيبَ الرائحة .

كان - رحمه الله - ثقةً ثبتاً فيما ينقله ، محققاً فى علمه ، لم يرَ فى زمانه مثله فهماً لكلام العرب ، وشرحاً لمقاصده ، وهو أثبت من أخذ عن الخليل على صغر سنه ، وكان سنياً فى مذهبه .

أخذ عن جماعة من أهل النحو واللغة والقرآن والحديث ، ولازم الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعليهما عول فى النحو ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زيد سعيد بن أوس البصرى المصادرى ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى ، واللحيانى ، والأصمعى ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارى .

روى عنه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

توفى سنه ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنه .

$\frac{٣٠٣}{٣}$

/ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَاحُذَفٍ

فَالْبَاقَى اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا

لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمُّمًا

هذه المسألة يذكر فيها حكم آخر الاسم بعد دخول الترخيم فيه .

وللعرب فيه وجهان :

أحدهما : أن تنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدّره أنه موجود لم

يُحذف ، فيبقى الاسم بعد الحذف على حكمه لو لم يُحذف منه شيء ،

وهذا الوجه يسمى «لغة من نوى» وإليها أشار بقوله : (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ

حذفٍ مَاحُذَفٍ) .

والثانى : ألا تنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدّره كأنه لم يكن ، فتعامل الاسم بعد الحذف معاملته لو كان كذلك فى الأصل لم يُحذف منه شئ . وهذا الوجه يسمى «لغة من لم ينو» وإليها أشار بقوله : (واجعله) . يعنى الباقي بعد الحذف «إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضْعاً ثَمّاً»

والأكثر فى الترخيم الحملُ على «لغة من نوى» ولذلك كانت مُطرّدة فى كل شئ ، بخلاف «لغة من لم ينو» فإنه لا يحمل عليها إلا إذا لم يؤد اعتبارها إلى لبس ، كما سيذكر إن شاء الله .

ولهذا ، والله أعلم ، قدّم الناظم هنا «لغة من نوى» على الآخر .

وقد شبّهت هذه اللغة بقولهم فى جمع (جارية) : جَوَارٍ - ببقاء الكسرة - دليلاً على ثبوت الياء تقديرا ، وأن الإعراب منوى بها وشبّهت الأخرى بحذف آخر المعتلّ ، وجعل ما قبله حرف إعراب كَيَدٍ ودمٍ ، ولا شك فى اطراد الأول وعدم اطراد الثانى ، فلذلك كُثِر الترخيم على اللغة الأولى ، ولم يَكْثُر على الأخرى .

ومعنى كلامه : أن كلاً الوجهين المذكورين جائزين قياساً ، إلا أنك إذا رَحُمْتَ على «لغة من نوى» فالباقي مستعمل على ما كان أُلِفَ فيه قبل الترخيم ، لازيادة على ذلك ولانقصان .

وأما إن رَحِمْتَه على اللغة الأخرى : فإن ما بقى من الاسم يُعاملُ معاملة الاسم التامَ وضْعاً ، الذى لم يُحذف منه شئ ، فما لَزِمَ فيه فى العربية ، من إعراب أو تصحيح أو إعلال أو غير ذلك ، لَزِمَ فى آخر هذا المَرْحَم .

هذا معناه على الجملة من غير تمثيل ولا تفصيل ، ثم أخذ فى التمثيل

فقال :



فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ يَا

ثُمُودُ وَيَأْتُمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يعنى أن الوجه الأول إذا اعتبرتّه فإنك تقول فى ترخيم (ثُمُود) :  
ياثُمُو ، فتترك آخر الاسم المحذوف على حاله ، كما كان قبل الحذف . ولو  
كانت الدال ثابتة لقلت : ياثُمُودُ - بإثبات الواو - فكذاك تقول : ياثُمُو ،  
بإثباتها على حالها غير منقلبة ، لأنها فى وسط الاسم لافى آخره ، وعلى  
هذا تقول فى (طَلْحَة) : ياطْلَحْ ، فتبقى الحاء على فتحها ، كما لو كانت  
التاء ثابتة ، وفى (حَمَزَة) : ياحْمَزْ ، وفى (قاسم) : ياقاسِ / - بكسر ٣٠٤  
السين - إذ لو ثبتت الميم لكانت السين مكسورة ، وكذلك فى (حارث) :  
ياحارِ .

وعلى هذا الترتيب يجرى سائر الأسماء ، فتقول فى (مَرُوان) :  
يامَرُوْ ، وفى (أَسْمَاء) : يَأْسَمْ ، وفى (مُسْلِمَان) : يامُسْلِمِمْ ، وفى  
(مُسْلِمُون) : يامُسْلِمُ . ومن ذلك قراءة : (وَنَادُوا يَامَالِ) (١) . ومنه قول امرئ  
القيس (٢) :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ

كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وقال (٣) :

أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأْنِي خَمِرُ

وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتُمِرُ

(١) سورة الزخرف / آية ٧٧ : وتلك قراءة على بن ابن طالب وابن مسعود رضى الله عنهما  
والأعمش ، وقد مر التمثيل بالقراءة المذكورة ، وانظر : المحتسب ٢٥٧/٢ .

(٢) من معلقته ، وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٣) تقدم الاستشهاد به فى بابى «النداء» ، والترخيم .

وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه لِلْقُطَامِي (١) :

قِفِي قَبْلَ التَفْرِقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَايَكَ مَوْقِفُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وَأُنْشِدُ أَيْضَا لَابِنِ الْخَرَعِ (٢) :

كَأَدَّتْ فَزَارَةٌ تَشْقَى بِنَا

فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارَا

وهو من ترخيم غير النداء ، وكذلك تقول في (كَنْهَوْرَ) : يَا كَنْهَوْرَ ، وفي

(فِرْدَوْسَ) : يَا فِرْدَوْسَ ، وفي (غِرْنَيْقَ) : يَا غِرْنَيْقَ ، وفي (حَوْلَايَا) : يَا حَوْلَايَا ، وفي

(كِرْوَانَ) : يَا كِرْوَانَ ، وفي (نَفْيَانَ) : يَا نَفْيَا ، وفي (هَرَقْلَ) : يَا هَرَقْلَ - بالسكون -

وكذلك ما أشبهه (٣) ، كل ذلك يُعد فيه المحذوفُ كالموجود .

وعلى هذا الاطلاق في الوجه الأول يتعلق النظر بأمرين:

أحدهما : بيانُ أنه مخالف للكوفيين في امتناعهم من إبقاء آخر الكلمة

بعد الحذف ساكنًا مالم يحذفوا الساكن مع الآخر ، فيقولون في (قِمَطْرَ ،

وهَرَقْلَ) : يَاقِمَ ، وَيَاهِرَ ، ولا يقولون : يَاقِمِطُ وَيَاهَرِقُ .

والدليل على صحة مذهب البصريين (٤) : أن الفريقين اجتمعوا على أن

حركة ما قبل الآخر بعد الترخيم باقية في هذه اللغة على ما كانت عليه بعده ،

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) هو عوف بن عطية بن الخرع التيمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٤٣ ، وانظر المفضليات ٤١٦ وتشفء بنا : نوقع بها فتشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد . ومعناه : الشر أقرب إليك .

(٣) الكَنْهَوْرُ : السحاب المتراكم . والغِرْنَيْقُ من الرجال : الشاب الناعم . والكِرْوَانُ : طائر لاينام الليل ، يشبه البط ، وله صوت حسن . والنَفْيَانُ - بفتح الفاء - السحاب ينفي أول شيء رَشَا ويردًا . وهَرَقْلَ : اسم ملك الروم .

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ١/٣٦١ (المسألة الخمسون) .

مِنْ ضَمٍّ أو فتح أو كسر ليكون فيها دليلٌ على المحذوف ، فكذلك ينبغي  
فى الإسكان ، لأن فيه أيضا ذلك المعنى ، فالتفرقة بينهما تفرقة لغير  
معنى .

فإن قيل : إنما معنى حذف الآخر دون الساكن حذراً من أن يشبه  
الأدوات بسكون آخر ذلك الاسم ، وذلك محذور .

قيل : لو كان هذا معتبراً لامتنع ذلك فيما إذا كان قبل الآخر  
مكسوراً ، فكان يجب حذفه أيضا مع الآخر ، لئلا يشبه المضاف إلى ياء  
المتكلم ، ولما لم يكن ذلك مُغْتَفَرًا دون الإشعار بالمحذوف وجب أن يكون  
فى مسألتنا كذلك .

والثانى : أن هذا الإطلاق ظاهر فى أن ما قبل المحذوف لايزول  
عن حالته التى كان عليها لقوله : «فالباقى استعمل بما فيه ألف» يريد  
ما ألف قبل الحذف ، فاقضى لذلك أن تقول فى (قاضون ، ومُصْطَفُون)  
على هذه اللغة : ياقاض - بالضم - ويامُصْطَفَ - بالفتح - من غير ردِّ  
شئ مما حُذِفَ لأجل سكون الواو ، إذ كان الأصل : قَاضِيُون ، ثم نُقلت  
حركة الياء لالتقائهما ، وكذلك (مُصْطَفُون) أصله : مُصْطَفِيُون ، ثم  
مُصْطَفَاُون ، ثم مُصْطَفُون.

وهذا الرأى رآه المؤلف ، وخالف فيه النحويين : الخليل وسيبويه  
ومن دونهما ، ونصَّ فى «التسهيل»<sup>(١)</sup> على المخالفة .

ورأيهم فى ذلك أن تقول : ياقاضى ، ويامُصْطَفَى ، / برد  $\frac{٣٠٥}{٣}$   
المحذوف للساكنين ، لأن الساكن الثانى لما حُذِفَ للترخيم لم يكن لبقاء

---

(١) انظر : ص ١٨٩ .

الأصليّ ، غير مرجوع ، وجهٌ ؛ إذ كان مُوجب الحذف قد زال ، كما أنك تقول في الدَّرَج (غَيْرَ مُحَلَّى الصَّيْدِ)<sup>(١)</sup> فتحذف ياء (مُحَلَّى) فإذا وقفتَ عليها أثبتتها ، فقلت : (مُحَلَّى) لزوال ما أوجب حذفها ، هذا تعليل سيبويه<sup>(٢)</sup> . وألزم المؤلفُ عليه أن يُعاد إلى كل متغيّر بسبب الترخيم ما كان يستحقه لولم يكن ذلك السبب موجود أصلا ، فكان يقال في ترخيم (كَرَوَان ، نَزَوَان) : ياكْرَا ، ويانْزَا ، قولاً واحداً . قال : لأن سبب تصحيح واوهما هو تلافي الساكنين وقد زال ، ومع ذلك يبقون الحكم المرتب عليه لكون المحذوف منوياً الثبوت .

قال : ولا فرق بين نية ثبوته ونية سبب حذف ياء (قاضون) وألف (مُصْطَفَوْنَ) حين يرخمان<sup>(٣)</sup> .

ونقل أيضا : احتجاجهم بالتشبيه بردّ ما حُذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفا كقول الواقف على (تَفْعَلُنْ) : هل تَفْعَلُون ، بردّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفها ، وهو ثبوت نون توكيد وصلا .

قال : وهذا التشبيه ضعيف ، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح معه أن يُنوى ثبوت المحذوف<sup>(٤)</sup> .

هذا ما احتجّ به الجمهور ، وما ردّه به المؤلف ، ومن هنا لم يرتض مذهبهم .

(١) سورة المائدة / الآية الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٢٦٣ .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٦ - ب) .

(٤) المصدر السابق (ورقة ٢٠٦ - ب) ويَعده «وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصح أن ينوي ثبوت المحذوف» .

وظاهر هذا النظم اعتقادُ هذا النظر ، فإن كان مقصوده ماظهر دخل عليه أن يقال فى ترخيم (رَادُّ) مسمًى به : يارَادُّ - بإسكان الدال - وفى ترخيم (تُضَارُّ ، ومُضَارُّ ، وأُسْحَارُ)<sup>(١)</sup> . ومسمًى بها: ياتُضَارُّ ، ويامُضَارُّ ، ويأسْحَارُ ، كما تقول فى (مِكْرٌ ، ومِفْرٌ) يامِكْرُ ، ويامِفْرُ ، لكنه إنما يقال فيه : يارَادُّ ، وياتُضَارُّ ، أو تُضَارُّ إن كان مبنيًا للمفعول ويامُضَارُّ ، أو مُضَارُّ ، فتحركها بحركة الأصل ، ويأسْحَارُ ، فتفتحها ، لمناسبتها للآلف ، وإذا كان كذلك فلم يُستعمل الباقي بما أُلِفَ فيه ، من حيث كان المألوف فيه السكون ، فترك إلى التحريك . وبموافقة الجماعة يقول فى هذا ، فيلزمه فى « التَّسْهِيل » و« شرحه » التناقض .

فإن قيل : إن هذا لايلزم ، لأن التحريك فيه ضرورى ؛ إذ لايجتمع ساكنان فى مثله مالم يكن الثانى مدغما ، بخلاف نحو (قَاضُونَ ، ومُصْطَفُونَ) فإنه لاضرورة تدعو إلى رد المحذوف ، فوجب التنبيه عليه دون الأول .

فالجواب : أن الأمر فى الجميع واحد ، إذ هو حُكْمٌ لفظى ، فإن اعتبرت اللفظ بعد الحذف ، لزم أن يقال : ياقاضى ، لزوال الساكن ، وكذلك يامُصْطَفَى ، كما تعتبره فى التقاء الساكنين هنا ، فتقول : يامُضَارُّ ، وإن اعتبرت المحذوف لزم أن تقول : يامُضَارُّ - بالسكون - كما تقول : ياقاضُ ، ويامُصْطَفَ ، لا فرق بين الموضعين ، فإن التزم هذا هنا حسبما يقتضيه ظاهر لفظه خالف الناس .

والحق فى أصل المسألة مع غيره . ويدُّ الله مع الجماعة .

(١) الإسْحَارُ والأسْحَارُ يقبَحُ الهمزة وكسرها - بَقْلٌ تسمن عليه الإبل ، وواحدته ، إسْحَارَةٌ وأسْحَارَةٌ .

/ وقد تكلم معه شيخنا الأستاذ - رحمه الله - في « شرح ٢٠٦ / ٣ الجمل »<sup>(١)</sup> بما لاحاجة إلى ذكره هنا لخروجه عن قصد الشرح. والله الموفق.

وأما إن اعتبرت الوجه الثاني، وذلك « لغة من لم يَنْوِ » فتقول في (طَلْحَة) : يَاطْلُحُ ، وفي ( حَمَزَة ) : يَاحْمَزُ ، وفي ( مَالِك ) : يَامَالُ ، وفي ( قَاسِم ) : ياقَاسُ فتبنى ذلك على الضم، لأنك لو فرضته غير محذوف منه ما تعديته، وكذلك تقول في (مَرَوَان) يا مَرُو ، وفي (أَسْمَاء) : يا أَسْمُ . ومن ذلك قول عنترة أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup> :

يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرَّمَا حُ كَأَنَّهَا

أَشْطَانُ بِئْرِ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

يُروى بضم الراء ، وأنشد أيضا للأسود بن يعفرَ تصديقاً لهذه اللغة<sup>(٣)</sup> :

- 
- (١) شرح الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار . وقد حققه الدكتور : حماد الشمالي ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .
- (٢) من معلقته، وفي الكتاب ٢/٢٤٦، والمحتسب ١/١٠٩، وابن الشجري ٢/٩٠، ١٧٠، والمغني ٤١٤، والهمع ٣/٨٨، والدرر ١/١٦٠
- والأشطان : جمع شَطْن - بالتحريك - وهو الحبل الذي يستقي به. واللبان : الصدر. والأدهم الأسود، يعنى فرسه. يقول : يستنصرونني في الحرب وينادونني، وقد تعاورت الرماح فرسي الأدهم، وشرعت في صدره شروع الدلاء في الماء.
- (٣) الكتاب ٢/٢٤٦، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وابن الشجري ١/١٢٧، والتصريح ٢/١٩٠، والمخصص ١٤/١٩٥

والمتعلل : التعلل، وهو اللهو والشغل. يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائبا، لا يشغله شيء عما يريد أن يفعل. وهو يذهب ببهجة الإنسان وشبابه، وكنى عن الشباب بالرداء لأنه أجمل الثياب. ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثا بهم لأنه منهم.

أَلْهَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ

عن الناس ، مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ

لِيَسْلُبْنِي حَقِّي أَمَالَ بَنٍ حَنْظَلٍ

يريد : حَنْظَلَةٌ .

وإنما قال <sup>(١)</sup> : «تصديقا» لأنه ترخيم في غير النداء ، وكذلك أنشد قول  
رُؤْبِيَّة <sup>(٢)</sup> :

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمُّ حَمَزٍ

قَارَيْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

أراد : حمزة .

وعلى هذه اللغة تقول في (تَمُود) : يَأْتِي - بالياء - كما نَبَّه عليه الناظم ،  
لأن الواو في هذه اللغة وقعت كأنها في آخر اسم متمكّن ، والحكم أن الواو  
لا تقع كذلك في أواخر الأسماء المتمكّنة ، فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ حسبما  
يأتى في التصريف إن شاء الله . فقلبت الواو ياءً ، والضمّة كسرة .

وكذلك إذا رَحِمْتَ (بَنُون) قلت : يَا بَنِي ، فقلبت الواو ياءً ، والضمّة كسرة  
كذلك ، وإذا رَحِمْتَ (قَمَحْدُوَّة) تَقْلِبِ الْوَاوَ يَاءً ، والضمّة كسرة فقلت :  
يَا قَمَحْدِي ، وفي عَرَقُوَّة : يَاعَرَقِي ، وفي (قَتُول) : يَا قَتِي ، وفي (قَطَوَان) :  
يَا قَطَا ، لأنك لما حذفْتَ الألف والنون بقي الاسم (قَطَوَ) فوجب انقلاب الواو ألفا

(١) يعنى سيبويه (الكتاب ٢/٢٤٦) .

(٢) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه .

لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما تقول فى (فَتَى) : فَتَا ، وكذلك فى (نَفَيَان) : يَانَفَا وقولهم : (أَطْرِقْ كَرَا ، أَطْرِقْ كَرَا . إِنْ النُّعَامَ فى القرى)<sup>(١)</sup> .

وكذلك مَنْ اسمُهُ (عَلَاوَة) تقول فيه : يا عَلَاء ، لأنك لما حذفْتَ التاء وقعت الواو طرفا بعد ألف زائده ، فوجب قلبها همزة ، كما قلت فى (كِسَاءٍ) وكان أصله (كِسَاو) وكذلك فى (عِنَايَة) : ياعِنَاءُ ، كما قلت : رِدَاءٌ ، والأصل رِدَاى . وتقول فى (هَرِقْل) : يَاهِرِقْ ، وفى (مُضَارٌ ، وتُضَارٌ ، وَأَسْحَارٌ) ونحو ذلك مسمى به يا مُضَارٌ ، ويأتُضَارٌ ، ويا أَسْحَارُ . وتقول فى ( قَاضُونَ ) : ياقاضى ، وفى (مُصْطَفُونَ) : يا مُصْطَفَى ، فتردُّ المحذوف .

وتستوى اللغتان لفظا فى نحو : يامنْصُ - ترخيم (منْصُور) إلا أن الحركتين مختلفتان حُكْمًا .

وكلامه يقتضى أنه لم يعتبر عدم النظير فى وزنٍ أو غيره إن أدَّى إليه الحكم فى هذا الوجه ، فتقول فى (سَفَرَجِل) على مذهبه : ياسَفَرَجُ ، وإن أدَّى إلى وزن (جَعْفَر) وهو مثال غير موجود ، وكذلك فى (طَيْلِسَان) على لغة كسر اللام : ياطَيْلِسُ ، وإن أدَّى إلى وزن (فَيْعِل) وهو بناء غير موجود إلا فى المعتل العين نحو : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ .

وتقول أيضا فى (حِذْرِيَّة)<sup>(٢)</sup> : ياحِذْرِي ، (و (فِعْلِي) ليس فى الكلام ، وفى (حَبْلَوِي) : / ياحَبْلَى ، فتقلب الواو ألفا ، فيؤدَّى إلى وزن  $\frac{٣٠٧}{٣}$

(١) من أمثالها السائرة. وأطرق : طأطى رأسك. ويقال ذلك إذا أريد اصطياده.

ومعناه : تواضع أيها الكروان، فإن أكبر منك وأطول أعناقاً، وهى النعام، قد صيدت، وحملت من الدؤ إلى القرى. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع منه أشرف منه ، وانظر : المستقصى للزمخشري ٢٢٢/١، واللسان (طرق، كرا).

(٢) الحِذْرِيَّة : الأرض الخشنة الغليظة.



(فَعْلَى) وفَعْلَى ، إذا كانت ألفه لغير التانيث ، غير موجود ، وكذلك (حَمْرَاوِي) تقول : يا حَمْرَاءَ ، فتقلب الواو همزة ، فيؤدى إلى كون همزة التانيث منقلبة عن الواو، وذلك غير موجود فيها ، فليست للتانيث ، (فَعْلَاءَ) إذا كانت همزته لغير التانيث معدومٌ أو كالمعدوم .

هذا كله جائز على ظاهر كلامه ؛ إذ لم يستثن من ذلك إلا ما يُوقع اللبسَ خاصة كما يأتى ، وهذا مذهب الإمام والجمهور .

وزهد المبرد إلى امتناع ترخيم ما أدّى ترخيمه إلى عدم النظير فى هذه اللغة<sup>(١)</sup> ، وارتضاه المؤلف فى «التسهيل»<sup>(٢)</sup> ، وإنما يرخّم عندهما على «مَنْ نَوَى» ليبقى مُحَرِّزاً بِنَيْتِهِ الأصلية ، فلا يبقى محذور<sup>(٣)</sup> ، وكان المبرد شبّه اعتبارَ البنية باعتبار الإعلال ، والوجه ماقاله غيرهما .

قال السيرافى : لم يذكر سيبويه هنا شيئاً اعتير فيه بناءً مايبقى ؛ بل اعتبر ما إذا عرض فى الكلام غيّرته العرب من حَرْفٍ إلى حرف كما تقدم ، لأنه حكم مُتْلَبٌ مستمر<sup>(٤)</sup> ، التغيير فى جميع ما تقدم ونحوه .

قال : فأما البنية العارضة فى كلامهم ، الخارجة عن أبنيّتهم ، فلا يلتزمون تغييرها إلى أبنيّتهم ، ولا إخراجها من كلامهم كإبراهيم ، وإسماعيل ، وقابيل ، وإبريسم ، ونحو ذلك ، فكذلك (طَيْلَسَ ، وَحُبْلَى) إنما هو شئ عَرَضَ ، هذا اعتذاره عن سيبويه باختصار<sup>(٥)</sup> . ثم أخذ فى الرد على المبرد بأنه يقال له : ما وزن ( حارٌ ) ؟ فإن قال : ( فاعل ) فيلزم أن يكون ( طَيْلَسَ ) فَيُعْلَنَ ،

(١) المقتضب ٤/٤ .

(٢) انظر : ص ١٨٩ .

(٣) فى (س) «محذور» .

(٤) المتلَبُّ : المستقيم .

(٥) شرح الكتاب (المجلد - ورقة ٧١ - ب) .

وإن قال : (فَاعُ) فليس فى الكلام . وإن قيل : (فَعَلُ) قيل له : قد علمت أن الألف زائدة لا أصلية ، ويلزم أن يكون (مَنْصُ) فَعْلُ ، و (مُنْذِرُ) ترخيم (مُنْذِرُ) فَعْلُ ، ويلزمه ألا يُجيز ترخيم شئ من هذه الأسماء ، وألا يُرَخِّم (خِصَمَ) لأن وزنه : فِعْ ولا (قَمَحْدُوَّة) لأن : فَعْلَى ليس فى أصول الأبنية ، فالقول ألا يُعتبر الوزن .

وهذا للسيرافى حَسَنُ من الإلزام<sup>(١)</sup> ، وهو لازم للمؤلف أيضا فى «التسهيل» ولله دَرُهُ فى هذه الأرجوزة<sup>(٢)</sup> ، فإنه يلتزم فيها مخالفة رأيه فى «التسهيل» فى مواضع كثيرة ، فتكون مخالفته أحق من موافقته ، وقد مضى من ذلك مواضع .

ثم استتنى فى هذا الوجه الثانى ما يؤدى إلى اللبس فقال :  
والتَّزِمِ الأوَّلَ فى كَمُسْلَمَةٍ  
وجَوِّزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَةٍ

يعنى أن الوجه الأول وهو «لغة من نوى» المحذوف ملتزم فيما كان نحو : مُسْلَمَةٍ ، تانيث مُسْلِمٍ ، فتقول : يامُسْلِمٍ - بفتح الميم - فى اللغتين جميعا . ولاتقول : يامُسْلِمُ ، لأن «لغة من نوى» لالْبَسِ يقع بسببها لبقاء الفتحة دليلاً على المحذوف ، ولو قلت : يامُسْلِمُ - بضم الميم - لأوقع ذلك اللبسَ ببناء (مُسْلِمٍ) المذكور ، فامتنع ذلك ، لكنه قال : (التَّزِمِ الأوَّلَ فى كذا) أى فى هذا المثال وما أشبهه / مما يقع به اللبس بين صفة المذكرة  $\frac{٣٠٨}{٣}$

(١) المصدر السابق (المجلد الثالث - ورقة ٧٢ - ١).

(٢) يقصد «اللفية» .

المؤنث ، كَمُسْلَمٍ ومُسْلِمَةٍ ، وصالحٍ وصالحة ، ومُسْتَكْبِرٍ ومُسْتَكْبِرَةٍ ، وما أشبه ذلك من الصفات غيرَ الأعلام<sup>(١)</sup> .

وهذا ممَّا تُعْطِيهِ قوَّةُ المِثَالِ ، وعلى ذلك لو كان الاسمُ علماً جاز الترخيم على «لغة من لم يَنُ» من غير اعتبار بلبسٍ أو عدمه ، لأن الأعلام ليست بموضع لبسٍ ، لجواز تسميته المذكر بما فيه الهاء ، وتسمية المؤنث بما لا هاء فيه ، وهذا المعنى هو الذى أشار إليه بقوله : (وَجَوَزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَةٍ) أى فيما كان عامًّا مطلقاً نحو : (مَسْلَمَةٍ) فتقول : يامَسْلَمُ على «لغة من لم يَنُ» كما تقول : يامَسْلَمَ ، على لغة من نوى» ، وكذلك تقول فى ( حَمْزَةٌ ) : يا حَمْزُ ، وفى (طَلْحَةٌ) : ياطَلْحُ . قال عنترة<sup>(٢)</sup>:

\* يَدْعُونَ عَنَّتْرُ والرَّمَا حُ كَأَنَّهَا \* ... البيت

فالحاصل أنه فَرَّقَ فى إجازة «لغة من لم يَنُ» بين العلم الذى لا لبسَ معه والصفة التى يقع معها اللبسُ ، وهو المعتبر عند النحويين .

قال سيبويه بعد ما أطلق الجواز فى ترخيم الأعلام على «من لم يَنُ» :  
واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء ، وتَجْعَلَ البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : يا خَبِيثُ أَقْبَلِي .

قال : وإنما جاز فى الغالب - يعنى العَلَمُ - لأنك لاتذكر مؤنثاً ، ولا تؤنث مذكراً<sup>(٣)</sup> .

(١) فى (س) «نون الأعلام» .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه ، وعجزه :

أشطانُ بئرٍ فى لَبانِ الأدهم

(٣) الكتاب ٢٠٥١/٢ .

قال السيرافى<sup>(١)</sup> : الاسمُ الذى هو مؤنَّث فى الحقيقة إنما تدخله هاء التانيث لتفصل بين المذكر والمؤنث ، فكرهوا اللبس . قال : وهى فى الأعلام لم تدخل فاصلة ، فإنه قد يسمَّى الرجل بخبيثة ، والمرأة بخبيث فلا لُبس .

وذهب المؤلف فى «التسهيل»<sup>(٢)</sup> ، و«شرحه»<sup>(٣)</sup> ، إلى امتناع «لغة من لم يَنُو» فى الأعلام ، فذكر أنك إذا سميت امرأة أو رجلاً بضخمة أو عمرة ، لم يجز ترخيمه على «لغة من لم يَنُو» لأنه يَلْتَبَس إذا قلت يا ضَخْمُ ، ويا عَمْرُ بندا (ضَخْم ، وَعَمْرُو) لأن الذهن يسبق إلى أنه نداء لرجل موصوف بالضخامة ، أو لمسمى بعمره ، وكأنه عنده مخالف لمُسَلِّمة ونحوه ، لأنك إذا قلت فيه : يا مُسَلِّم - بالضم - لم يقع فيه لُبْس ؛ إذ ليس فى المذكرين ما ينطلق عليه لفظ : مُسَلِّم بغير هاء . وكذلك تقول فى (طَلْحَة) : يا طَلْحُ ، وفى (حَمْزَة) : يا حَمْزُ ، إذ ليس فى مستعملاتهم رجل يُسَمَّى بطَلْح ولا حَمْز ، ولا يُعْتَبَر دون هاء . فهذا رأيه فى هذا الموضع ، كما ترى مخالفاً للنحويين . والصواب : ما ذهب إليه غيره ، والله أعلم .

ولكن يمكن أن يكون رأى هنا ما رآه فى «التسهيل» من مراعاة اللبس فى الأعلام ، ولذلك مثل بمُسَلِّمة ، فيكون مثاله مُشْعِراً بذلك ، فإن كان مراده هذا فلمَّا قاله وجهٌ إن كانت المسألة غير مُجْمَع عليها ، وهو أنهم قد استقرَّ منهم مراعاة اللبس ومجانبتة ؛ بل قد ثبتت مراعاته فى هذا الباب ، كما فى (مُسَلِّمة) .

والمعنى الذى فى (مُسَلِّمة) موجود فى (ضَخْمَة ، وَعَمْرَة) وما أشبه ذلك ، فلا بد من مراعاة ذلك . والله أعلم .

(١) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٦٩ - ب) بتصريف.

(٢) ص : ١٨٩ .

(٣) ورقة (٢٠٦ - ب) .

وَلَا ضُطْرَارَ رَخْمًا وَلَا دُونَ نَدَا  
مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يعنى أن العرب قد وقع لها الترخيم في غير النداء، وذلك على وجه  
«الضرورة الشعرية» لا في «الاختيار» فلا يُقاس عليه، إلا إن قيل به في شعر  
إن بلغ مبلغ القياس.

والترخيم القياسى إنما يختص بالنداء، وعلى أنه لا يكون في الاضطرار  
إلا فيما صلح لأن يكون منادى، ومباشراً لحرف النداء، فإذا لا يجوز أن يرخم  
ما فيه الألف واللام، فلا يجوز أن يُقال في نحو ما أنشدته سيبويه من قوله  
العجاج<sup>(١)</sup>:

\*أَوْ الْفَا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمَى \*

يريد «الحمام» أنه رخم ضرورة، لأنه لا يصلح أن يدخل عليه حرف النداء،  
لما فيه من الألف واللام، وكذلك كل ما هما فيه إن اتفق في الضرورة حذف آخره  
فليس بترخيم، وإنما هو حذف على غير جهة الترخيم الاصطلاحي.  
ومن ذلك أيضا قول لبّيد<sup>(٢)</sup>:

(١) الكتاب ٢٦/١، والخصائص ١٣٥/٢، ٤٧٣، والمحتسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩، وابن  
يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والهمع ٧٧/٣، ٣٤٤/٥، والتصريح ١٨٩/٢، والأشمونى ١٨٣/٣، والعينى  
٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، واللسان (حَمَم) وديوانه ٥٩  
ويروي «قواطناً» وقبله :

وَرَبَّ هَذَا الْبَلَدِ الْمُحَرَّمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرُّيَمِ

ويريد بالقاطنات البيت - أى الكعبة - الحمام. والورق: جمع ورقاء، وهى الحمامة التى لونها  
سواد فى غبرة .

(٢) ديوانه ١٢٨، والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، والهمع ٣٣٤/٥، وشرح شواهد الشافعية ٣٩٧،  
والتصريح ١٨٠/٢، والأشمونى ١٦١/٣، والعينى ٢٤٦/٤ =

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَّالِعٍ فَأَبَانَ  
فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوْبَانِ

أراد «المنازل».

فأما إذا صلح النداء فيجوز فيه الترخيم للضرورة، ومثل ذلك بـ(أحمد)  
وهو علم يصلح لمباشرة أداة النداء.

ويتعلق بهذا الموضع التنبيه على ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القول في هذا الترخيم، ولم يقيدّه بلغةٍ دون لغةٍ دلّ  
على جوازه على كلتا اللغتين. أما على «لغة من لم ينو» فمتفق عليه، كقول  
الأسود بن يعقّر<sup>(١)</sup>:

وهذا ردائي عنده يستعيره

ليسلبني حقي أمال بن حنظل

يريد «ابن حنظلة» وأنشد أيضا لامرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

لنعم الفتى تغشوا إلى ضوء ناره

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

---

= ودرس عفا وذهب أثره. ومتالع وأبان : جبلان، ويقال لهما : أيانان على التغليب، كالعمرين  
والقمرين. وتقادمت : قدمت. والحبس : موضع. والسويان : واد.

(١) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٢) الكتاب ٢٥٤/٢، وديوانه ١٤٢، والهمع ٧٧/٣، والتصريح ١٩٠/٢، والأشمونى ١٨٤/٣، والعيني  
٢٨٠/٤ وعشا إلى النار : رآها ليلا على بعد فقصدّها مستضيئاً بها ليصل إلى أهلها. والخصر :  
شدة البرد. وكان طريف بن مالك قد أجاره حين استجار به، بينما كانت القبائل تتحاماه خوفا  
مما كان يطالب به من الملك.

أراد «ابن مالك» وأنشد أيضا لرجلٍ من بني مازن<sup>(١)</sup>:

على دِمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي  
أَبَا حَرْدَبٍ لَيْلًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ  
أراد «حَرْدَبَهُ» وأنشد أيضا<sup>(٢)</sup>:

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا  
وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقْلُ يَصْنَدُ  
وأما على «لغة من نوى» فرأى الجمهور كذلك، ومنه قول ابن أحمر، أنشده  
سيبويه<sup>(٣)</sup>:

أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنَا وَطَلَقُ  
وَعَمَّارُ وَأَوْنَةُ أَثَالَا  
يريد «أَثَالَةً» وأنشد أيضا لجرير<sup>(٤)</sup>:

- (١) الكتاب ٢/٢٥٥، وابن الشجري ٢/٨٩، ٩١  
والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة التى تتخذ للذبح. يخاطب ناقتة، ويحثها على مفارقة أبى حردبة  
الذى كان لصا قاطعا، ويقول لها : إن لم تطيعينى فى فراقه فعلى أن أنحر البدن بمكة نذرامنى.  
وهو - وإن كان يخاطب الناقة - إنما يخاطب نفسه، على المجاز والاتساع.  
(٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه.  
(٣) الكتاب ٢/٢٧٠، والخصائص ٢/٣٧٨، وابن الشجري ١/١٢٦، ١٢٨، والإنصاف ٣٥٤،  
والأشعموني ٢/٣٣، والعيني ٢/٤٢١  
وهو عمرو بن أحمر الباهلي. والبيت من قصيدة له يرثي بها جماعة من قومه، وهم أبو حنش،  
وطلق، وعمار، وأثالة. ويؤرقني : يسهرني. ويعدده :

- أَراهم رُقِقْتِي حَتَّى إِذَا مَا      تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ      إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا  
(٤) ديوانه ٥٠٢، والكتاب ٢/٢٧٠، وابن الشجري ١/١٢٦، ٧٩/٢، ٩١، والإنصاف ٣٥٣، والتصريح  
٢/١٩٠، والأشعموني ٣/١٨٤، والخزانة ٢/٣٦٣، والعيني ٤/٢٨٢، ٣٠٢ ويريد بالجبال هنا :  
أسباب الوصال. والرمام : جمع رمم، وهو الخلق البالي. والشاسعة : البعيدة. يريد أن حبال  
الوصال بينه وبين أمانة قد تقطعت بسبب الفراق والهجر.

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالَكُمْ رِمَامَا  
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أراد « أُمَامَة » وأنشد لابن حَبْنَاء التَّمِيمِي (١):

إِنْ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُّ لِرُؤُوسِهِ  
أَوْ أُمْتَدِجُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وخالف المبرد في هذا الوجه، فمنعه في غير النداء، وهو محجوجٌ على ذلك  
كما تقدم (٢)، وقد قَدَحَ فيها بما لا يُثَبِّتُ له ما قال، أما قوله :

\*وَأَوْنَةً أَثَالَا \*

فمعطوف على مفعول «يُورِقُنَا».

وأما بيت جرير فَرَدُّ فيه روايةٌ سيبويه وقال : إنما الروايةُ هكذا :

\*وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا \*

فهو من ترخيم النداء.

وزعم أن عُمَارَةَ بنَ عَقِيلِ بنِ بِلَالِ بنِ جَرِيرٍ أنشده إِيَّاهُ هَكَذَا، وَرَدَّ النَّاسُ  
هَذَا الرَّدَّ بِأَنَّ سِيبَوِيهَ أَوْثَقُ مِنْ أَنْ يُتَّهَمَ.

وهكذا أخذ في تأويل جميع ما أنشده سيبويه، وذلك إن أمكن في البعض  
فلایتأتی فی الجميع. فالصحيح ماذهب إليه عامة النحويين .

---

(١) الكتاب ٢٧٢/٢، وابن الشجري ٢٢٦/١، ٩٢/٢، والإنصاف ٢٥٤، والهمع ٧٧/٣، والأشموني ١٨٤/٣، والعيني ٢٨٣/٤

وهو المغيرة بن حبناء، وحبناء : اسم أمه. وابن حارثة هو ابن حارثة بن بدر الغداني، كان أبوه سيد غدانة. وقد علموا : قد علموا سبب ذلك، يعني أنه مشهور بينهم بكمار الأخلاق.

(٢) انظر : ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .



وأیضا، فما ذَكَرَ من أن / الرواية على كَيْتَ إذا فُرض أنه صحيح،  $\frac{٢١٠}{٣}$   
 فلا يلزم منه مقصوده، فإن القاعدة الأصولية أن رواية لا تَقْدَح في رواية  
 أخرى في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب.  
 وأيضا فإن القياس يقتضى عكس ما قال ، فإن حذف بعض الاسم  
 مع إبقاء دليل على المحذوف أحق، بالجواز من حذفه من غير إبقاء دليل.  
 ألا ترى اطرَادَ نحو : قاضٍ، وغازٍ، وقلةً نحو : يدٍ، ودمٍ.  
 والثانية : أن تمثيله بـ(أحمد) مع اشتراط ما يصلح للنداء من غير  
 زيادة تدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالهاء؛ بل يجوز وإن كان آخر  
 الاسم غيرَ الهاء (أحمد) الممثل به، فتقول في الشعر : جاعى أَحْمُ يا هذا،  
 ومنه في الشعر<sup>(١)</sup>:

\* أَمالِ بنِ حَنْظَلِ \*

وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

\*أَسْعَدَ بنَ مالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا \*

وما أشبه ذلك.

والثالثة : أن ذلك يدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالأعلام بون  
 غيرها، وإن كان أكثرُ الترخيم في الأعلام، فالهاء لا تختص بترخيم ما هي  
 فيه بالأعلام، فتقول : على هذا في الشعر : مررتُ بِحَنْظَلٍ، على «لغة من

(١) جزء من بيت الأسود بن يعفر الذي سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وهو بتمامه :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبي حقي أَمالِ بن حَنْظَلِ

(٢) صدر بيت سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

ونو الرأي مهما يَقلُ يَصْدُقُ

نوى» وأنت تريد واحدة الحَنْظَلِ<sup>(١)</sup>، ومررت بامرأاً، تريد (امرأة) وما أشبه ذلك.

ومسألة رابعة : وهى أن يقال : لَمْ أخرج ماكان نحو<sup>(٢)</sup>:

\*دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعِ فَأَبَانَ\*

ولم يُدخله فيما تقدم له؟ وَلَمْ فَرَّقْ بينهما، فجعل نحو :

\*أَمَالَ بِنَ حَنْظَلِ\*

ترخيماً، ونحو :

\*دَرَسَ الْمَنَا\*

ليس بترخيم وكلاهما حَذَفَ، وغاية ما بينهما أن يقال : أحدهما قليلٌ فلم يَعْتَبِرْهُ، والآخر : كثيرٌ فاعتبره، وذلك لا يَقْدَحُ في تسمية الجميع ترخيماً.

فالجواب : أن مافعل من التَّفْرِقَةِ ظاهر المعنى، وذلك أن الترخيم المصطلح عليه ماجرى على قانون معلوم، من حَذَفَ حرفٍ واحد أو حرفين زائدين، أو أولهما أصلي، على صفات مخصوصة، ويُشْتَرَطُ أن يبقى بعد الحذف ثلاثة أحرف أو أكثر، ما لم يكن المحذوف هاءَ التانيث أو عَجَزَ المركب، وهذا المعنى موجود فيما سماه ترخيماً في غير النداء.

أما ما كان من باب «دَرَسَ الْمَنَا» فليس بجارٍ على ذلك.

(١) الحنظل : نبت يمتد كالبطيخ على الأرض، يضرب المثل بشدة مرارة ثمرة.

(٢) صدر بيت للبيد، سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

فتقدمت بالحُبْسِ فالسُّوْيَانِ

ألا ترى أن المحذوف من «الْمَنَّا» حرفان أصليَّان، وذلك لا يكون في الترخيم، وكذلك قوله<sup>(١)</sup>:

\* مُقَدَّمٌ بِسَبَبِ الْكُتَّانِ \*

إذا فُسِّرَ بِسَبَبِ الْكُتَّانِ<sup>(٢)</sup>، أو أراد بِسَبَابٍ؛ إذ لا يُحذف مع الآخر ما قبله من زائد إلا إذا كان حرفَ مَدٍّ ولين كما مر، ومنه قوله الآخر: «أَلَاتَا» فأجيب «بَلَى فَا»<sup>(٣)</sup>.

وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

\*ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تَا\*

وما أشبه ذلك.

فليس هنا من شروط الترخيم شيء، فلما كان كذلك عُلِمَ أن ماتخلف فيه شرطُ الترخيم في النداء فليس بترخيم في غير النداء.

ومن هنا، والله أعلم، ضَبَطَ الناظم ذلك بما يصلح للنداء، إلا أن هذا التوجيه يقتضى أنه يسمَّى ترخيما إذا صلح للنداء، وإن لم يكن على شرط

(١) هو علقمة الفحل، والبيت بتمامه:

كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرْفٍ      مُقَدَّمٌ بِسَبَابِ الْكُتَّانِ مَلْثُومٌ

وهو في ديوانه ١٣١، والخصائص ٨٠/١، ٤٣٧/٢، والمحتسب ٨١/١، ٧٧/٢، والمفضليات ٤٠٢، واللسان (سبب)

والشرف: الموضع العالي يشرف على ماحوله. ومقدم: على فمه خرقة. وسبباً: أصله سبائب، جمع سبيبة، وهى الشقة البيضاء من الكتان وغيره. وملثوم: ملثف بها، من قولهم: تلثم بالعمامة، إذا شدها على فمه. ويروى «مرثوم» وهو الذى كسر أنفه.

(٢) السَّبَبِيَّةُ: ضرب من الثياب يتخذ من مشاقة الكتان أغلظ ما يكون.

(٣) سيبويه ٣٢١/٣، وفي الكامل ٢٣٦: «الأصمعي: كان أخوان متجاوزان لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى، فيقول أحدهما لصاحبه: أَلَاتَا، فيقول الآخر: بلى» فا «يريد: ألا تنهض، فيقول الآخر: بلى فانهض».

(٤) سبق الاستشهاد به في باب «الاستغاثة».

الترخيم، كما لو قلت : مررت بسَفَرٍ، تريد : (سَفَرَجَل) مسمى به، لأنه لم يشترط إلا أن يصلح لمباشرة حرف النداء حسبما فسّر في «شرح التسهيل»<sup>(١)</sup>، وسكت عن اشتراط ما / تقدّم في الترخيم.

وعلى هذا التوجيه المذكور يجوز أن يقال مثلاً :

\*أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَا \*

\*وَدَرَسَ الْمَنَازِرَ أَوْ الْمَنَازِ \*

والجواب : أن قوله : «ماللندأ يصلح» يريد : مع ترخيمه بحيث لو باشره حرفُ النداء كان مرخماً ترخيماً صحيحاً، فجمع بين الموضعين ولم يُردِّ أحدهما، وقد نبّه على اعتبار ذلك في «الشرح»<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا يستقيم كلامه على مقتضى التوجيه، فيجىء منه اشتراط الأمرين، وهما ألا يكون بالالف واللام، وأن يكون الحذف لائقاً بطريقة الترخيم، ويلزم على اعتبار هذا ألا يُحذف من غير العلم إلا هاءُ التانيث خاصة، وأن يكون الحرف الأصلي أو الحرفان في علم خاصة، وهو ظاهر.

وبالله التوفيق.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) ورقة (٢٠٧ - ب).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٢٠٧ - ب).

{ الاختصاص }

## { الاختصاص }

معنى الاختصاص عند النحويين : أن تأتي بـ(أيها) المختصة بالنداء من غير حرف نداء، تفيد تأكيد الاختصاص للمتكلم بما ذكر في الخبر.

والباعث عليه إما فخر «أو تواضع أو زيادة بيان. هذا أصله، وهو شبه النداء، كما قال الناظم :

الِاخْتِصَاصُ كِنِدَاءٍ دُونَ يَا  
كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

أما كونه يشبه النداء فلاوجه :

أحدها : إفادة الاختصاص بالمتكلم دون غيره، كما أن النداء أفاد اختصاص المخاطب دون غيره بالأمر والنهي والإخبار.

والثاني : أن كل واحد منهما لا يكون إلا بالنسبة إلى الحاضر، فالنداء للمخاطب، والاختصاص للمتكلم، وقد يكون للمخاطب قليلاً، ولم يذكره الناظم لقلته، ولا يكون للغائب، [كما أن النداء لا يكون للغائب] (١).

والثالث : أن الاختصاص واقع في معرض التأكيد للكلام المتقدم، والنداء يكون كذلك أيضاً، لأنك قد تقول لمن كان مقبلاً عليك، مُنْصِتًا لكلامك، مُسْتَمِعًا له : كان الأمر كذا يافلان، فاثبت بالنداء توكيدا، وبهذا شبه سيبويه (٢).

ولما أشبه الاختصاص النداء من هذه الأوجه الثلاثة أتوا له بالأداة المختصة بالنداء وهي (أيها).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (س).

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٣٦.

فمن هاهنا أخبر الناظم أن الاختصاص مثل النداء، نحو مأمثل به من قولهم : ارْجُونِي أَيُّهَا الْفَتَى، وهو قوله : «كأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ ارْجُوا نَوَالِي».

ومعناه : أَيُّهَا النَّاسُ ارْجُونِي، أَي ارْجُوا نَوَالِي فَإِنِّي فَتَى، أَي كَرِيم.

وَالْفُتُوَّةُ : السَّخَاءُ وَالكَرَمُ، يُقَالُ : فَتَى بَيْنَ الْفُتُوَّةِ، وَقَدْ فَتَى، وَتَفَاتَى، وَوَقَعَ «أَيُّهَا» عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي «ارْجُونِي» أَي ارْجُونِي أَيُّهَا الْكَرِيم.

وقوله : « دُونَ يَا » لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ مِثْلُ النِّدَاءِ أَوْ شَبِّهَهُ تَوَهُّمٌ أَن قَائِلًا يَقُولُ : فَلَا بُدَّ إِذَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ النِّدَاءِ، وَهِيَ (يَا) أَوْ غَيْرُهَا، فَزَالِ التَّوَهُّمُ بِقَوْلِهِ : «دُونَ» يَرِيدُ أَنْ حَرْفَ النِّدَاءِ لَا يَدْخُلُ عَلَى (أَيُّهَا) فَلَا يُقَالُ : ارْجُونِي يَا أَيُّهَا الْفَتَى.

وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ <sup>(١)</sup> إِذَا شَبَّهَ شَيْئًا بِشَيْءٍ، وَقَرَّبَ أَوْجَهَ التَّشْبِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ أَوْجَهَ التَّفَرُّقِ، لِئَلَّا يَتَوَهُّمَ مُتَوَهُّمٌ أَنَّهُ هُوَ. فَالْناظِمُ حَذَا هَذَا حَذْوَهُ. وَ«يَا» فِي كَلَامِهِ مِثَالٌ عَبَّرَ بِهِ عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَا يَرِيدُ أَنْ «يَا» وَحْدَهَا هِيَ الْمُنَوَّعَةُ الدَّخُولُ عَلَى «أَيُّهَا» دُونَ غَيْرِهَا كـ(أَيَّا، وَهَيَّا) وَنَحْوَهُمَا، وَإِنَّمَا / قَصَدَهُ نَفْيُ الْأَدَاةِ مُطْلَقًا.

وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلْ أَدَاةُ النِّدَاءِ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُنَبِّهَ غَيْرَكَ لِيَسْتَمَعَ كَلَامَكَ، لِأَنَّ (أَيُّهَا) وَاقِعَةٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَ(يَا) لَا تَكُونُ إِلَّا تَنْبِيهًُا لِمُخَاطَبٍ، <sup>٣١٢</sup><sub>٣</sub> وَهَذَا تَعْلِيلُ الْكِتَابِ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) يَقْصِدُ سَيَبُوهَ إِمَامَ الصَّنْعَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) سَيَبُوهَ ٢/٢٣٦.

ومن الأمثلة في هذا الفصل قولاك : أمّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحن نفعلُ كذا أيُّها القومُ. وقالوا : اللهم اغفر لنا أيُّتها العصابةُ<sup>(١)</sup>.

ولما أتى بـ هذا المثال المذكور ظهر أنه أحرز به أشياء :

أحدها : أن المختص واقعٌ بعد ضمير المتكلم لقوله : «ارْجُونِي» فلا يكون بعد ضمير غائب البتّة، فلا يقال : زيدا ارْجُوهُ أيُّها الفتى، ولا بعد ظاهرٍ نحو : اكرِّمُوا زيدا أيُّها الفتى، ولا ما كان نحو ذلك.

فإن قلت : فقد حكى سيبويه أو مثّل بقولهم<sup>(٢)</sup> : على المضاربِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ، فـ (أيُّها) اختصاص راجع إلى «المضارب» وهو ظاهر، ولم يأت به على أنه شاذٌ ولا ضرورة، وإنما أتى به على حسب التمثيل لمطلق الباب :

فالجواب : أن هذا المثال ليس على ظاهره، لأن سيبويه نصّ بعد ذلك على أن الاختصاص لا يكون للغائب.

قال<sup>(٣)</sup> : ولا يجوز أن تقول : إنهم فعلُوا أيُّتها العصابةُ، إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلم المنادى.

وإذا كان كذلك عنده فقالوا : إنه من وَضَعَ الظاهر موضعَ المضمَر، كأنه قال : على الوضيعةُ أيُّها البائعُ. وقيل : إن الرواية : وعلى صارت الوضيعةُ أيُّها البائعُ، أو أيُّها المضاربُ .

(١) هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢/٢٣٦.



قال السيرافي : وهو أشبه بالصواب<sup>(١)</sup>، فإذا لا اعتراض به على الوجهين.

فإن قيل : مفهوم هذا القيد المثالي يقتضى أن الاختصاص لا يكون مع ضمير المخاطب، فلا يقال : أنت تفعل كذا أيها الفاضل. وهذا غير مستقيم، لأن الاختصاص يقع مع ضمير المخاطب، وقد نص عليه الناس، وحملوا ما كان نحو قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

\* الْأَعْمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي \*

على الاختصاص، وعلى النداء، وليس بينهم في جوازه للمخاطب خلاف أعلمه، فكيف يُقيد بالمتكلم خاصة ؟

فالجواب : أن تقييد المثال لا يقصر الحكم على المتكلم؛ إذ لنا أن نقول : لا مفهوم له، فيبقي مع ضمير المخاطب مسكوتاً عنه، لأنه عنده قليل، ألا ترى إلى قوله في «التسهيل»<sup>(٣)</sup> : «وقد يلى هذا الاختصاص ضمير مخاطب، فأتى بـ(قد) المفيدة للتقليل، فلم يعتبره في هذا المختصر.

أو يقال : إن المثال قد يشمل ضمير المخاطب؛ إذ لنا أن نعتبر في ضمير المتكلم الوصف الأعم وهو الحضور، كأنه يقول : كهذا المثال وما أشبهه مما فيه

(١) شرح الكتاب (مجلد ٣ ص ٦١ - ب).

(٢) مطلع قصيدة طويلة له في ديوانه : ٢٧، وعجزه :

وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وعم صباحا : انعم صباحا. والطلل : مابقي شاخصا من آثار الديار ونحوها.

يدعو للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات، وهذا من عادتهم، وكانهم يعنون بذلك أهل الطلل. وقوله : «وَهَلْ يَعْمَنْ...» معناه : قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيّرت بعدم عما كنت عليه، فكيف تنعم بعدهم! وكأنه يعنى بذلك نفسه، فضرب المثل بوصف الطلل.

(٣) ص : ١٩١.

ضميرُ حُضور، ولايسقط له شيء، ولا يضُرُّنا في ذلك قِلَّةُ أحد الحُضورين، وهو حضورُ الخطاب، وكثرةُ الآخر، وهو خصوص المثال، فقد يقصد هذا المعنى.

والأمر الثاني :

وقوعُ ذِي الاختصاصِ غيرَ مُبتدأٍ به الكلامُ.

والى هذا المعنى أشار بقوله : «بأثرِ ارجُونيا» فقيد (أيها) بكونه آتياً بأثر (ارجُونى) / لامتقدماً عليه.

٣١٣  
٣

وهذا قيدٌ صحيح؛ إذ لايجوز أن يقال : أيها الفتى ارجُونى، لأنه واقع موقعَ التوكيد، ومحلُّ التوكيد بعد تقرير المؤكِّد لاقبله.

والأمر الثالث : الإتيان له بـ(أى) كالنداء، وهو قوله : (كأَيُّهَا الفتى) وقد تضمنَ هذا القيدُ ما تضمنته (أى) في باب النداء، من لزوم «ها» التنبيهِ معها، ولزوم وصفها بما فيه الألف واللام، وكونها مع المذكر المفرد أو المثنى أو المجموع على لفظ (أى) ومع المؤنث المفرد أو المثنى أو المجموع على لفظ (أية) وما أشبه ذلك.

وعلى ذلك قوله : «كنداءٍ دُونَ يَأ» فشبه الاختصاصَ بالنداء، فلا بد أن تكون (أى) معه كما هي مع النداء، وهو ظاهر أيضاً، لكنه لما أتى بـ(أى) في المثال خاف أن يتوهم لزومها للاختصاص، فأخذ يتحرز من هذا اللزوم المتوهم، فقال :

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونِ أَيْ تِلْوَ أَلْ

كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعنى أنه قد يُوجد في كلام العرب هذا الاختصاصُ دون أن يُؤتي فيه بـ(أى) المذكورة [وذلك قليل<sup>(١)</sup>]، ولذلك قَيِّدَهُ بـ(قَدْ) وَقَلِّتُهُ بالنسبة إلى كَثُرَتِهِ بـ(أى).

وشرطُ ذلك أن يكون المختصُّ تالِيًا لَأَلْ، يريد تابعًا للألف واللام، أى ذا ألف ولام، نحو قوله : نحن العُربُ أسخَى مَنْ بَذَلَ، فـ«العُربُ» منصوبٌ على الاختصاص، والسَّخَاءُ : ضِدُّ البُخْلِ، والبَذْلُ : العَطَاءُ، أى نحن أسخَى مَنْ تَسَخَّى وبَذَلَ المالَ.

ومنه : نحن العلماء أحقُّ الناسِ بالعملِ، ونحن العربُ أقرى الناسِ للضعيف. وإنما اشترط أن يكون تَلَوَ (أَلْ) لأن (أَيًّا) إنما تدخل على ما فيه (أَلْ) فإذا حُذِفَتْ (أى) بقي ما دخلت عليه.

وأيضاً : فإن الموضع لا يُعْتَبَر فيه صلاحيته للنداء، فيجوز دخول الألف واللام على المختص.

وهذا الموضع فيه إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنه اشترط شرطاً لم يشترطه النحويون، ولا هو ممن يُساعد عليه كلامُ العرب، وهو : تَلَوُ المختصِّ لَأَلْ، وذلك أن العرب تنصب على الاختصاص أحدَ ثلاثة أشياء :

الأول : ما فيه الألف واللام، وهو الذى مثَّل به، وقَيِّد المختصُّ به.

والثاني : ما كان مضافاً إلى ما هما فيه، كقولك : إِنَّا معشرُ العربِ نفعلُ كذا. وفي الحديث : «نحن معشرُ الأنبياءِ لا نُورَثُ»<sup>(٢)</sup>. وقالوا : إِنَّا أصحابُ

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) أخرجه البخاري في الخمس ١، وفصائل أصحاب النبي ١٢، والمغازي ١٤، ٣٨، والنفقات ٣، ومسلم في الجهاد ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٦، وأبو داود في الإمارة ١٩.

الشَّاءِ لَا يَبْقَى لَنَا مَالٌ، وَلَا تَصْنِبِ أَمْوَالُنَا عَلَى السَّنَةِ. ثبت هذا في النُّسخة الشرقيَّة<sup>(١)</sup>. وقالوا : (إنا معشر الصُّعَالِيكِ لاقُوَّةَ بَنِي عَلَى المُرُوَّةِ)<sup>(٢)</sup>.

والثالث : العَلَمُ، والمُضَافُ إِلَى العَلَمِ، نحو مَا أَنشَدَهُ سَيَبُويهِ مِنْ قَوْلِ عَمْرِو ابْنِ الْأَهْتَمِ<sup>(٣)</sup>:

إِنَّا بَنِي مَنْقَرٍ قَوْمٌ ذُوو حَسَبٍ  
فِينَا سَرَاةٌ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا  
وَأَنشَدَ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ<sup>(٤)</sup>:

أَلَمْ تَرَ أَنَّنَا بَنِي دَارِمٍ  
زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ  
وَأَنشَدَ أَيْضًا لِرُؤْيَةَ<sup>(٥)</sup>:

\* بَنَّا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ \*

---

(١) لم أجده في المطبوع، ولا في شرح السيرافي!

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢٣٥/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٣/٢، وابن يعيش ١٨/٢، والهمع ٣١/٣، والدرر ١٤٧/١

وينو منقر : حى من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. والسراة : السادة، والواحد سَرِيٌّ، والنادى : مجلس القوم. يقول : فينا سادة بني سعد، وعندنا يجتمعون لتدبير أحوال العشيرة وإصلاح أمورها.

(٤) ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٢٣٤/٢

وزُرَّارَةٌ : والد معبد بن زرار، وكنتيته : أبو معبد. وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٣٢.

(٥) ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٨/٢، والخزانة ٤١٣/٢، والعيني ٣٠٢/٤،

والأشعوني ١٨٣/٣

والضباب : جمع ضبابة، وهو ندى كالغبار يغطى الأرض بالغدوات، وضرب الضباب مثلاً لغمة الأمر وشدة، أى بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها.

نحن بنى ضبّة أصحاب الجمل

الموت أحلى عندنا من العسل

فهذه كلها أمثلة تدل على خلاف تقييده، فيكون غير صحيح.

والوجه الثاني : أنه ترك النص على شرط مُعْتَبَر، وهو أن يكون المختصُّ المفسر ضمير متكلم أو مخاطب على ما تقدّم في (أى) فإنه قد يُشكل الأمر في غير (أى) والحكم واحد، فالذى يشترط مع (أى) يشترط هنا.

فإن قلنا : باختصاصه بالمتكلم فذاك، وإن قلنا : بدخول المخاطب، فيكون كما تقدّم.

ومنه قول بعضهم<sup>(٢)</sup>: بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمُ، ونحو ذلك.

وقد شرطوا أيضا في المنصوب أن يكون غير نكرة ولا مُبْهَم، فلا يقال : أنا هذا أفعل كذا وكذا، ولا أنا رجلاً أقربى الضيف، وإنما يؤتى بالأسماء الظاهرة، والألفاظ الواضحة المعروفة، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا للمضمر المتقدّم، فإذا أبهم فقد سيق ما هو أشكل من المضمر، وذلك خلاف المقصود، ونقض الغرض، وكذلك النكرة بهذه المنزلة.

(١) الهمع ٣٠/٣، والدرر ١٤٦/١، والأشمونى ١٨٧/٣، والعقد الفريد ٣٢٧/٤، والطبري

٢١٧/٥، واللسان (بجبل)

قاله الحارث يم وقعة الجمل.

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢٣٥/٢.

ولكن هذا الشرط قد تقيّد باشتراطه في المنصوب (أل) فيبقى اقتصاره على ذلك، وتركه ما هو محتاج إليه.

والجواب عن الأول : أن القسمين الأخيرين عند المؤلف قليلة الاستعمال، والأمر العام ما ذكر، فكأنه لم يعتنِ بالبناء عليه.

وأيضاً فما أضيف إلى ذى الألف واللام بمنزلته، ألا ترى أنه كذلك في الحُكم في «باب اسم الفاعل، والصفة المشبهة» حين جاز : مررت بالضارب صاحب الغلام، ومررت بالحسن وجه الأخ، كما جاز : مررت بالضارب الغلام، والحسن الأخ، وإذا كان بمنزلته في الحُكم، فقد يكون مقصود الدخول في «تلو أل» والله أعلم.

وعن الثاني : أن ما تقدّم اشتراطه مُستصحبٌ هنا حتى يظهر نسخته، ولا سيما وقد مثّل بما يقتضيه وما قبل هنالك.

فإن قيل : باشتراط كَوْنِ المنصوب غير نكرة ولا مُبهم، هل يجزى فيما تقدّم أولاً؟

فالجواب : أنه غير محتاج إليه لأنه لازم؛ إذ لا بدّ من وصف (أى) ولا توصف بمُبهم ولا نكرة، وإنما توصف بذى الألف واللام، وقد مرّ ذلك في بابه، فلامزيد عليه.

واعلم أنه ذكر هنا النصب، ولم يذكر وجهه، وقد يفهم من تسميته اختصاصاً أنه على تقدير : أخصّ، أو أعنى، وهذا التقدير ظاهر في المنصوب، وجارٍ في (أيها) لأن موضعه نصب، وإن كان لفظ المرفوع كالنداء بغير فرق.

## التحذير والإغراء

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ متساويان في الأحكام، وإنما يفتقران في المعنى.  
فالإغراء هو الإلزام والتسليط، يقال : أُغْرِيتُ الْكَلْبَ بِالصَّيْدِ، إِذَا أُرْسِلَتْهُ عَلَيْهِ، وَحَرَّضْتَهُ وَسَلَّطْتَهُ.

والتَّحْذِيرُ بِضِدِّ هَذَا، وَهُوَ التَّخْوِيفُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالْحَذَرُ<sup>(١)</sup>، وَالْحَذَرُ : التَّحَرُّزُ، يُقَالُ : حَذَرَ وَحَذَرَ مِنَ الشَّيْءِ، إِذَا تَحَرَّزَ مِنْهُ، وَابْتَدَأَ النَّازِمُ بِالتَّحْذِيرِ فَقَالَ :

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبَ

مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِ«نَصَبَ» وَمَا فِي قَوْلِهِ : «بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ» وَاقْعَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ النَّاصِبِ لـ«إِيَّاكَ» فِي مِثَالِهِ، وَلِ«نَحْوَهُ».

وَيَعْنِي أَنَّ «إِيَّاكَ» إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْوَاوِ خَاصَّةً، يُنْصَبُ هُوَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِفِعْلِ مُسْتَتِرٍ لَا يَظْهَرُ أَبَدًا.

وَبَيَانُ مَا قَصِدُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَتَى فِي هَذَيْنِ الشُّطْرَيْنِ وَمَا بَعْدَهُمَا بِأَقْسَامِ خَمْسَةٍ، يَتَّفَقُ الْحُكْمُ فِي بَعْضِهَا، وَيَخْتَلِفُ فِي بَعْضِهَا، وَجَمَلْتُهَا مَحْمُولَةً عَلَى كَلَامِهِ أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِـ(إِيَّا) مَعْطُوفًا عَلَيْهَا أَوْ غَيْرَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا، فَالْفِعْلُ لَازِمٌ الْإِضْمَارِ، وَهُوَ النَّاصِبُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِـ(إِيَّا) فَإِنْ لَمْ تَعْطَفْ وَلَا كَرَّرْتَ فَلَا يَلْزَمُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ؛ بَلْ يَجُوزُ الْإِضْمَارُ، وَإِنْ عَطَفْتَ أَوْ كَرَّرْتَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِظْهَارُ، وَهَذَا بَيَانُ الْأَقْسَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

وأما على التفصيل فالقسم الأول : الإتيان بالأداة المشهورة في التحذير، وهي ( إِيَّأ ) الضمير المنصوب المنفصل، معطوفاً عليها، نحو مأمثل به، من قوله : «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فهذا القسم ينتصب فيه ( إِيَّأ ) بفعل واجب الاستتار، تقديره : إِيَّاكَ بَاعِدْ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكَ اتَّقِ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكَ نَحْ، أو ما كان بهذا المعنى.

ومثّل ذلك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، فالمعطوف والمعطوف عليه معاً ينتصبان بذلك الفعل، كما قاله الناظم، لأن واو العطف شَرَّكَتَ بينهما في العامل، وكأنّ العرب جَعَلَت هُنَا (إِيَّاكَ) بَدَلَ اللفظ بالفعل الناصب، فلا يَظْهَر معه أصلاً.

وما مثّل به الناظم فيه قيدان معتبران :

أحدهما : تقييد (إِيَّأ) بالخطاب، فلا تقول : إِيَّاهُ وَالْأَسَدَ، ولا إِيَّأَيَ وَالشَّرَّ، وسيأتى كلامه على هذا، وإنما يقال : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكُمْ وَالشَّرَّ، وكذلك إِيَّكُمْ ، وإِيَّاكُمْ. وسيأتى توجيهه عندما يُنبّه عليه إن شاء الله.

والثاني : تقييد العطف بالواو من بين سائر حروف العطف، فلاتقول : إِيَّاكَ فَالشَّرَّ، ولا إِيَّاكَ ثَمَّ الشَّرَّ، لأن المقصود التحذير من جَمْع هَـذَيْن، وليس المراد أن تُحَذَّر هَـذَا ثَمَّ هَـذَا، ولا أن تُحَذَّر هَـذَا فَهَـذَا، وإنما الْقَصْدُ أن تُحَذَّر هَـذَا من هَـذَا.

فإن قلت : إن العطف يعطى أن كل واحدٍ منهما مُحَذَّرٌ منه أو مُحَذَّرٌ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه في معنى العامل، وإذا كان كذلك فلا فرق بين الواو وبين الفاء وَثُمَّ .



فالجواب : أن معنى التَّشْرِيك فيه ليس على حقيقته، لأن (إِيَّاكَ) مُحَذَّرٌ لَا مُحَذَّرٌ مِنْهُ، و«الأسد» مُحَذَّرٌ مِنْهُ لَا مُحَذَّرٌ، فلا يجرى هذا الحُكْم  $\frac{316}{3}$  في غير / الواو، وإنما جاز في الواو بِلَحْظِ التَّشْرِيك في مجرد التحذير، وإن كان التحذير بالنسبة إليهما مختلفا، هذا مُحَذَّرٌ، وهذا مُحَذَّرٌ مِنْهُ. ونَظَرَهُ السِّيرافي بقولك : خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، وَالْأَسَدُ مُخَوَّفٌ، وليس معناهما واحدا، لأن الْأَسَدَ مُخَوَّفٌ مِنْهُ، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على [معنى]<sup>(١)</sup> أنه يجب أن يَحْذَرَ [منه]<sup>(١)</sup>، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعا، ف(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) الناصِبُ لهما معنى واحدٌ، وطريقُ التخويف مُخْتَلَفٌ فيهما<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان كذلك فقد يُحْتَمَلُ هذا في الواو بعد السَّماع، ولا يُحْتَمَلُ في غيرها من حروف العطف.

وقد حرَّرَ ابن الضائع هذا المعنى تحريرا حَسَنًا، فطالعه في موضعه من كتابه.

والقسم الثاني : أن تَأْتِيَ بِ(إِيَّا) دون عطف، وذلك قوله :

(١) الكلمتان بين الحواصر زيادة من شرح السيرافي، وليستا في النسخ، وهما ضروريتان لاستقامة الكلام.

(٢) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (مجلد ٢ ورقة ٦٦ - أ) ما نصه : «فإن قال قائل : إذا جعلت الأسد عطفا على إِيَّاكَ بالواو فقد شاركه في معناه، لأن المعطوف بالواو أو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا وعمرا، فالضرب واقع عليهما جميعا، فينبغي أن يكون الأسد مشاركا لإِيَّاكَ، فيكون الأسد مشاركا مُخَوَّفًا كما كان المخاطب، ويكون المخاطب محذورا مُخَوَّفًا كما أن الأسد محذور مخوف - قيل له : لا يُسْتَنَكِرُ أن يكون التخويف واقعاً بهما وإن كان طريق التخويف مختلفا، ألا ترى أنك تقول : خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، وَالْأَسَدُ مُخَوَّفٌ، وليس معناهما واحدا، إلا أن الأسد مُخَوَّفٌ مِنْهُ، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على معنى أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعا، وكذلك إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، المعنى الناصِبُ لهما معنى واحد، وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما» أ.هـ.

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ وَمَا  
 سِوَاهُ سَنُتَرُ فِعْلُهُ لَنْ يُلْزَمَا  
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّخَرُّارِ  
 كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمَ يَأْذَا السَّارِي

فيريد أن (إيّا) إذا أتت من غير عطف فأنسب إليها مانسب إلى (إيّا)  
 المعطوف عليها، وهو لزوم استتار الفعل، ف(ذا) إشارة إلى النصب بما استتاره  
 وجب، فلا يجوز إظهار الفعل فتقول : إِيَّاكَ يَازِيدُ، أَوْ إِيَّاكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا<sup>(١)</sup>. كأنك  
 قلت : إِيَّاكَ نَحْ، أَوْ إِيَّاكَ بَاعِدْ.

وإنما لم يظهر فيه الفعل لأنهم لما كثر هذا في كلامهم ألزموه الحذف  
 اختصاراً لفهم المعنى.

ولم يذكر مع (إيّا) هذه ما يقع بعدها، وهى في ذلك على ثلاثة أوجه : ألا  
 يقع بعدها شيء كما مثّل، وأن يقع بعدها المحذّر منه مُصَرِّحاً به غير معطوف،  
 نحو : إِيَّاكَ الْأَسَدَ، وَإِيَّاكَ الشَّرَّ، وأن يقع بعدها (أن) والفعل، نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَأَا  
 إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهو مع (أن) كثير.

فإمّا أن يكون سكّت عن ذلك جملةً، لما في تفصيل الحكم فيه من الخلاف  
 والشغب<sup>(٣)</sup>.

(١) في (س) : «إِيَّاكَ يَازِيدُ لَا تَفْعَلْ كَذَا».

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر في «باب النداء».

(٣) الشغب - بالفتح والإسكان - تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب، والجلبة والخصام.

وإما أن يكون اعتقد أن المنسوب بعدها من جملة أخرى، كأنه على  
إضمار فعل آخر، وإن كان ذلك قليلا إلا أنه<sup>(١)</sup> يصلح للقياس، كالذي أنشده  
سيبويه عن ابن أبي إسحاق<sup>(٢)</sup>:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَمَرَأَةً  
إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

فنصب (المِرَاءَ) على معنى : اتَّقِ الْمِرَاءَ.  
وكذلك ما أنشده الفراء من قول الجعدي<sup>(٣)</sup>:  
أَلَا أَبْلُغُ أَبَا عَمْرٍو رَسُولاً  
وإِيَّاكَ الْمَحَايِنَ أَنْ تَحْرِينَا  
وَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَى فِيمَا إِذَا وَقَعْتَ (أَنْ) بَعْدَ إِيَّاكَ، نَحْوُ : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ،  
فَيَقْدَرُهُ مَنْصُوبًا بِـ(اتَّقِ) وَنَحْوَهُ، وَلَا يَجْعَلُهُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ. وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ يُونُسُ  
لَجَرِيرٍ<sup>(٤)</sup>:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ  
أَنْ تَقْرَبَا قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ

(١) في الأصل و(ت) «لأنه» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وابن يعيش ٢٥/٢، والخزانة ٦٣/٣، والعيني ١١٣/٤، ٣٠٨، وينسب الشعر للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه. والمراء : المجادلة والمخالفة في الكلام، وال حاجة فيه.

(٣) معاني القرآن ١٦٦/١.

(٤) سيبويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وقصيدة البيت بالديوان ١٢٧، ولكن ليس من بينها هذا البيت.

ويعنى بعبد المسيح الأخطل، ويخاطب الفرزدق بهذا البيت لميله إلى الأخطل.

وأنشد الفراء<sup>(١)</sup>:

فَبُحْ بالسُّرَائِرِ فِي أَهْلِهَا  
وَأَيَّكَ فِي غَيْرِهِمْ أَنْ تَبُوحَا

وأنشد الكوفيون<sup>(٢)</sup>:

فَيَا الْفُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا  
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

أو يكون على حذف الجار أيضا، لكن هو مع (أَنْ) كثير، أعنى وقوعَ (إِيَّاكَ) قبل (أَنْ) بخلاف نحو: إِيَّاكَ الْمِرَاءَ، / وإذا فَرَضْنَاهُ عَلَى ٣١٧  
الإضمار فذلك المضمَرُ يجوزُ إظهاره، فهذان الوجهان يمكن أن يكون  
الناظم قد ذهبَ فيهما مذهبَ الجُمْلِ، لا مذهبَ المفردات، فيكون (إِيَّاكَ)  
جملة، و(الْمِرَاءَ) جملةٌ أخرى.

وكذلك (أَنْ تَفْعَلَ) بعد (إِيَّاكَ) جملةٌ أخرى، والجمل قد يُترك عطفُها  
بعضِها على بعض، لاسِيَّما إِنْ جَرَتْ مَجْرَى التوكيد لما قبلها، وعلى  
تقدير الجملتين وَجْهٌ سيبويه والشرَّاحُ بيتُ ابن أبي إسحاق<sup>(٣)</sup>؛ إذ قَدَّرُوهُ  
بفعلَين، فكَذلك نقول نحن في كل ما جاء من هذا، وإنَّما منع سيبويه  
والجمهورُ المسألةَ على أنها من عطف المفردات، فإذا قَدَّرْنَاهَا جملتين لم  
يَمْتَنِع.

(١) معاني القرآن ١٦٥/١.

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر.

(٣) يعنى قول الفصل بن عبد الرحمن القرشي لابنه :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

وسبق استشهاد الشارح به.

قال ابن خروف : لا يجوز حذفُ حرف العطف من الأسماء المفردة إلا في الشعر، ويجوز حذفه من الجمل. قال : وهو في القرآن كثير، كقوله : { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ <sup>(١)</sup> } . إلى آخر الآيات.

قال : وإنما حذف مع الجمل لأن كل جملة قائمة بنفسها .

هذا ما قال ابن خروف، والمعنى المقصود من كلامه صحيح، وهذا المعنى يظهر من كلامه في «التسهيل» حيث قال : ولا يُحذف العاطف بعد (إيًّا) إلا والمحذُور منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن <sup>(٢)</sup>.

فظاهرُ هذا الكلام جوازُ حذف العاطف قياساً، ولا علينا أن يكون ذلك قليلاً.

وإذا ثبت هذا كله فالناظم لم يتكلم على هذا، لأننا إن فرضنا وقوع المنصوب بعد (إيًّا) فعلى جملة أخرى من القسم التالي، لهذا كررت تأكيداً، فلا حاجة إلى عاطف معها، وإن وقع بعدها (أن) والفعل فعلى ذلك أيضاً، أو على إضمار الجار؛ إذ يجوز ذلك مع (أن، وأن) كما تقدّم في بابه.

وقد يجوز أن يقال : إيّاكَ من الأسد، على تقدير : باعد نفسك من الأسد، وهذا الحكم لا يختص بهذا الباب، فلم يذكره هاهنا؛ إذ هو مُحالٌ به على موضعه، فعلى كلا الوجهين لاحتاجة إي ذكر شيء من ذلك في هذا القسم، للاستغناء عن ذلك بذكره في موضعه.

وما تقدّم من النصّ عن «التسهيل» ربّما يبحث عنه الناظر فيه، فلا يجده في النسخ المستعملة بأيدينا، لأن «باب الإغراء والتحذير» غير موجود فيها، وهو موجود في النسخة الكبرى منه.

(١) سورة الشعراء / آية : ٢٣.

(٢) التسهيل : ١٩٢.

وقد ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ (بن حَيَّان) <sup>(١)</sup> في شَرْحِهِ للتسهيل : أن هذا الباب يَتَّبَعُ في بعض النسخ، وَيَعْنَى النسخة الكبرى.

والقسم الثالث : مَاعَدَ ( إِيَّأ ) لكن من غير عطف ولا تَكَرَّار، وذلك قوله : « وَمَا عَدَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا ».

الضمير في قوله : « عَدَاهُ » <sup>(٢)</sup> عائد على (إِيَّأ) على الوجهين، أى وما عَدَا (إِيَّأ) كانت بعطفٍ أو بغير عطف ، لن يلزم سَتَرُ فِعْلِهِ إلا مع كذا.

يريد أنك إذا أَتَيْتَ بما تُحَذِّرُ به دون ( إِيَّأ ) فيجوز أن يكون ناصبه مقدراً / ويجوز أن يكون ظاهراً.

٢١٨  
٣

فإذا قلت : نَفْسَكَ يَازِيدُ، فهو منصوب بفعل مضمر، تقديره : نَفْسَكَ اتَّقِ، أو نَفْسَكَ احْذَرِ، ويجوز أن تُظْهَرِ ذلك الفعل، فتقول : اتَّقِ نَفْسَكَ، أو احْذَرِ نَفْسَكَ.

ومثله : الجدارَ يَاهَذَا، وَالْأَسَدَ يَافَتَى، وَالشَّرِيَّافَتَى، أى اتَّقِ الجدارَ، واتَّقِ الْأَسَدَ، واحْذَرِ الشَّرَّ، وما أشبه ذلك ، ولك أن تُظْهَرِ ذلك كله .

وإنما جاز إظهاره هاهنا لأنه الأصل في كل مضمر مقدّر، ولأن هذه الأشياء ونحوها لم تَكُنْ في كلامهم كثرة (إِيَّأ) وحدها، أو مع العطف.

(١) مابن القوسين ساقط من (س).

(٢) في بعض نسخ الألفية «سَوَاهُ»

ومن أمثلة الإظهار في هذا النحو قولُ جرير، أنشدته سيبويه<sup>(١)</sup>:

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ

وَأَبْرَزُ بَبْرِزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

والقسم الرابع : ماعدا (إيّا) إذا صَحِبَهُ العطف، وهو أحد ما استثنى في

قوله : «إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ».

واستثناؤه هذا القسم والذي بعده من جواز إظهار الناصب دليلٌ على أنه

لا يجوز الإظهار فيهما؛ بل يلزم الاستتارُ فيما إذا أُتيتَ بالمحذّر معطوفاً عليه

محذّرٌ آخر، وذلك قولك : رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ، وَنَفْسَكَ وَالشَّرَّ، على تقدير : اتَّقِ نَفْسَكَ

وَالشَّرَّ، أو : بَاعِدْ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ. والعطف هاهنا منزلٌ على العطف مع (إيّا) من

حيث كان كل واحد منهما محذّراً على الجملة، وإن كان المعنى على أن أحدهما

محذّر، والآخر منه لا على الاشتراك الحقيقي.

فإن قيل : إن هذا الإطلاق يقتضى أن الإضمار هنا لازمٌ مع العطف كيف

كان، فيدخل فيه ماتقدّم، ويدخل فيه أيضاً ما إذا كان المعطوف مُشَارِكاً لِلأَوَّلِ

في كونه محذّراً، كقولك : الأسد والذئب، أو قولك : رَأْسَكَ وَجَنْبَكَ ، أو قلت :

نَفْسَكَ وَغَيْرَكَ، أو نَفْسَكَ وَوَلَدَكَ، أو ما أشبه ذلك، مما يصلح أن يؤتى بعده

بِالْمُتَّقَى منه، فهل يكون هذا مثلاً ذلك،، فيلزم الإضمارُ، أم يكون حكمُ هذا حكمَ

المفرد، فلا يلزم الإضمار، ويكون إطلاقه مُشْكِلاً؟

---

(١) الكتاب ٢٥٤/١، والعيني ٣٠٧/٤، وابن الشجري ٣٤٢/١، وابن يعيش ٣٠/٢، وديوانه ٢٨٤،  
واللسان (برز).

والبيت من قصيدة يهجو بها عمر بن لجا. والمنار : جمع منارة، وهى أعلام الطريق. وبرزة : أم  
عمر بن لجا، أو إحدى جداته. يقول له : تتع عن سبيل الشرف، ودعه لمن هو أجدر به منك، ممن  
يعمره، ويبني مناره وأعلامه، وأبرز بأمرك برزة هذه حيث اضطرك القدر من لؤم وضعه.

فالجواب : أن العطف المعتبر هنا إنما هو ما كان نحو : رَأْسَكَ والحائطَ، ونَفْسَكَ والشرَّ، فهو الذي يُلْزِم الإضمار، وأما ما كان غيرَ ذلك فلا، لأنك إذا قلت : الأسدَ والذئبَ، فهما اسمان في حكم الاسم الواحد، كأنك تقول : هَذَيْنِ اتَّقِ، فكما أنك تَنْصِب المثنى في التَّحْذِير إذا لم تَعْطِف عليه بما يجوز إظهاره، فكذلك ما كان في تقديره. ألا ترى أنه يجوز لك أن تعطف المحذَّر منه عليهما، فليس إطلاق العطف بمستقيم، غير أن هذا لا يَرِدُ على الناطم، لأنه قال : «إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ» فالألف واللام قد تكون للعهد فيما تقدَّم من قوله : «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» وإذا كانت للعهد فيما تقدَّم خَرَجَ عن ذلك ما كان العطف فيه مُرَادِفًا للتثنية، وهذا حَسَنٌ.

والقسم الخامس : ماعدا (إِيَّا) إذا صحبه التكرار، وهو تكرارُ الاسم الأول بلفظه، فالإضمار هنا لازمٌ، نحو قولك : الأسدَ الأسدَ والجِدَارَ الجِدَارَ، أى احْذَرِ الأسدَ، واتَّقِ الجِدَارَ. / وتقول : الصبىُّ <sup>٣١٩</sup>/<sub>٣</sub> الصبىُّ، أى لا تُوطِئ الصبىُّ، وإنما لم يَظهر الفعل في هذين القسمين، لأن اللفظ الأول من اللفظَيْن كأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، فصار كـ(إِيَّاكَ) في قيامه مقامَ الفعل.

ونظيرُ ذلك في الأول من القسمين قولهم : ما أنتَ إلا سَيِّراً، وإنما أنتَ سَيِّراً<sup>(١)</sup>.

وفي الثاني : قولهم : زيدٌ سَيِّراً سَيِّراً، وقد مرَّ ذلك<sup>(٢)</sup>:

(١) انظر : سيبويه ١/٣٣٥.

(٢) انظر «باب المفعول المطلق» وسيبويه ١/٣٣٥.



قال سيبويه: فلو قلت : نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهارُ الفعل جائزاً نحو قولك : اتَّقِ رأسك، واحفظ نفسك، واتَّقِ الجدارَ.  
قال : فلما تُثْنِيت صار بمنزلة إِيَّاكَ، وإِيَّاكَ بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو : الحَذَرَ الحَذَرَ<sup>(١)</sup>.

وقوله : «كالضِّيغَمَ ، الضِّيغَمَ » مثالٌ من التكرار، و«ياذَا السَّارِيَ تمامُ المثال، اسمُ فاعلٍ من : سَرَى يَسْرِي، وهو سَيْرُ الليل خاصةً، والضِّيغَمَ : الأسدُ. وشَذَّ إِيَّايَ وإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ  
لَمَّا ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ التَّحْذِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَخَاطَبِ عَلَى حَسَبِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْمَثَلِ الْمَتَقَدِّمِ نَبَّهَ هَاهُنَا عَلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْمَثَلُ أَنَّهُ شَاذٌ، وَأَتَى فِي هَذَا الْقَصْدِ بِمَسَائِلَ ثَلَاثَ :

إحداها : بَيَانُ شَذُوذِ (إِيَّا) المتصلة ببياء المتكلم، نحو : إِيَّايَ، وإِيَّانَا، فلا يقال عنده : إِيَّايَ وَالْأَسَدَ، وَلَا إِيَّايَ وَالشَّرَّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ، وَلَا يَنْهَى نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِلْمَخَاطَبِ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَشَاذٌ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

ومن ذلك قولهم : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذَرَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبا، حكاه سيبويه<sup>(٢)</sup>، ومعنى الحَذَفِ أَنْ يَرْمِيَهُ بِسَيْفٍ وَنَحْوِهِ.

وحكى أيضاً عن بعض ملوك اليمن : إِيَّايَ وَإِيَّا الرُّكْبَ.  
وحكى أيضاً سيبويه<sup>(٣)</sup> : أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقَالُ لَهُ : إِيَّاكَ، فَيَقُولُ : إِيَّايَ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّايَ أَحْفَظُ وَأَحْذَرُ.

(١) الكتاب ٢٧٥/١.

(٢) المرجع السابق ٢٧٤/١.

(٣) الكتاب ٢٧٤/١.

فَحَمَلَ هَذَا عَلَى الْخَبَرِ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الْأَمْرِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ  
 إِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ، فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَأَنَّهُ [قَالَ] : إِيَّائِي  
 بَعْدَ أَيِّهَا الْمَخَاطَبُ وَحَذَفَ الْأَرْنبَ، وَلَمْ يَأْمُرْ نَفْسَهُ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ  
 لَا يَصِحُّ إِضْمَارُ فَعْلٍ، فَهَذَا عِنْدَ النَّازِمِ شَاذٌ.

وَالثَّانِيَّةُ : بَيَانُ أَنَّ (إِيَّاءَ) الْمُتَّصِلَةَ بِهَاءِ الْغَائِبِ أَشَدُّ مِنْ (إِيَّائِي) وَذَلِكَ  
 قَوْلُهُ : «وِإِيَّاهُ أَشَدُّ» يَعْنِي مِنْ (إِيَّائِي).

وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي مَنَعِهِمَا مَعًا وَاحِدَةٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ  
 مُخْتَصِّينَ بِالْمَخَاطَبِ، فَمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ نَادِرٌ شَاذٌ. وَإِشَارَتُهُ بِذَلِكَ  
 لِمَا حَكَى سَيَبَوِيهِ عَمَّنْ لَا يَتَّبِعُهُمُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا  
 بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّاءَ الشُّوَابِ<sup>(١)</sup>، أَيْ إِيَّاهُ حَذَرُ وَالشُّوَابُ، فَهُوَ  
 أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَمَا فِي (إِيَّائِي).

وَهَذَا الْمَثَالُ شَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ،  
 وَمِنْ جِهَةٍ إِضَافَةٍ (إِيَّاءَ) إِلَى الظَّاهِرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَشَدُّ  
 «إِيَّاهُ وَإِيَّاءَ الشُّوَابِ» مِنْ وَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَالثَّالِثَةُ : إِخْبَارُهُ بِأَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمَنْ  
 قَاسَ عَلَيْهِ فَقَدْ أَشَدَّ عَنْ سَبِيلِ جَمَاعَةِ النَّحْوِيِّينَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَعَنْ<sup>٣٢٠</sup>/<sub>٣</sub>  
 سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَشَدَّ» أَيْ إِنَّ مَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ  
 السَّبِيلِ الْقَاصِدِ، وَالطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُشْعَرُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ خِلَافُ  
 لَا اتَّحَقُّهُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَذْكَرُهُ لَكَ.

(١) المَرْجِعُ السَّابِقُ ٢٧٩/١.

(٢) التَّسْهِيلُ : ١٩٢.

وذلك أن سيبويه<sup>(١)</sup> أتى بـ(إِيَّكَ ، وإِيَّايَ ، وإِيَّاهُ) في مُطْلَق التَّمْثِيلِ غيرَ مَقِيدٍ بِشَذُوذٍ وَلَا قِلَّةٍ، فقال في «باب التحذير» : ومن ذلك قولك : إِيَّكَ وَالْأَسَدُ ، وإِيَّايَ وَالشَّرُّ، كانه قال : إِيَّاكَ فَاتَّقِينَ وَالْأَسَدُ ، وكانه قال : إِيَّايَ لِأَتَقِينَ وَالشَّرُّ، فـ(إِيَّاكَ) مُتَّقَى، و«الأسدُ والشَّرُّ» مُتَّقِيَانِ.

قال : ومثله : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ .

قال : ومثله : إِيَّاكَ، وإِيَّاهُ، وإِيَّايَ، كانه قال : إِيَّاكَ بَاعِدْ، وإِيَّاهُ، أَوْ نَحْ .

قال وزعم أن بعضهم يقال له : إِيَّاكَ، فيقول : إِيَّايَ، كانه قال : إِيَّايَ أَحْفَظُ وَأَحْذَرُ<sup>(٢)</sup>.

فهذه العبارة من سيبويه تُشعر بأن تحذير المتكلم والغائب قياسٌ كتحذير المخاطب، والشُّرَّاح، كالسيرافي وابنِ خَرُوف، حَمَلوه على ظاهره<sup>(٣)</sup>، ولم يُقَيِّدوه إلا بأن التحذير هنا راجعٌ للمخاطب، لا للمتكلم ولا للغائب.

قال السيرافي : مامعناه : إن القائل : إِيَّايَ وَالشَّرُّ، ليس يُخاطب به نفسه ولا يأمرها، وإنما يخاطب رجلاً، يقول له : إِيَّايَ بَاعِدْ عن الشر، فيَنْصِب (إِيَّايَ) بـ(بَاعِدْ) وما أشبهه، ويَحْذِف حرفَ الجر من «الشر» ويُوَقِّع الفعلَ المَقْدَّرَ عليه، فيَعْطِفُه على الأول، لأن الفعل قد وقع على الأول، قال : ومثله : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ت) : «وهو أن سيبويه».

(٢) الكتاب ٢٧٤/١.

(٣) في الأصل «على ذلك» وما أثبتته من (ت، س).

(٤) شرح السيرافي (مجلد ٢ ورقة ٦٦ ل).

قال الشَّلَوِيُّينَ : هذا الذى قاله السَّيرافي واضح، لأن إضمار فعل المتكلم في الأمر وفعل الغائب لا يكون.

قال : وقد نصَّ سيبويه على أن فعل المخاطب هو الذى يُضمَر فيما تقدَّم. قال : ولكن يمكن أن يكون الإنسان يخاطب نفسه، فيقول : احذِرْ إِيَّائِ الشَّرِّ، فلا يُحذف إلا فعلُ المخاطب. وقال ابن خروف : ليس هذا أمراً بنفسه، إنما خاطبَ رجلاً، فحذَره نفسه والشَّرَّ، أى بمباعدتها من الشر. قال : والمعنى لا تَقْرَبِ الشرَّ فيأتِكَ مِنى ماتكره، أى اتَّقِ الشرَّ، واتَّقِ مُعاقبتى لك عليه.

وأجاز الشَّلَوِيُّينَ في قوله<sup>(١)</sup> : (ومثله إِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّائِ أن يكون أراد : ومثله أن تَقْرَبَ إِيَّاكَ مع الشرِّ، وإِيَّاهُ مع الشرِّ، وإِيَّائِ كذلك، يعنى أن لا تكون (إِيَّاهُ) معطوفةً على (إِيَّاكَ) وعلى (إِيَّائِ) وإن كان الأظهر أن يكون معطوفاً وقَعَ موقعَ الظاهر في قولك : إِيَّاكَ زَيْداً، وإِيَّائِ زَيْداً، فجعله مُحْتَمِلاً لأن يكون سيبويه يُجيز : إِيَّائِ والشَّرِّ، وإِيَّاهُ والشَّرِّ.

فكلام الشَّلَوِيِّينَ أقربُ لتجويز القياس، وإن كانت عباراتهم لا تَتَّباه كما تقدَّم .

وقد أجاز ابن خروف في (إِيَّائِ والشَّرِّ) أن يكون خبراً، كأنه قال : إِيَّائِ احذِرْ وأحفظْ، كأنه جوابُ مَنْ قيل له : إِيَّاكَ والشَّرِّ. فقال : إِيَّائِ والشَّرِّ، وجعله تأويلاً لكلام سيبويه، قال : وهو صحيح، يعنى هذا الوجه من التأويل.

(١) أي قول سيبويه، وقد سبق للشارح نقله.

فقد ظهر من مجموع هذا الكلام أن (إيأى والشر) جائزٌ على الوجهين، على الأمر وعلى الخبر، وكذلك (إيأه) على ما ظهر من /كلام<sup>٣٢١</sup><sub>٣</sub> الشلّوبين، فإن كان الناظم أراد بالقائس مَنْ تقدّم ذكره والا فلا أدرى مَنْ المُخَالَفُ في المسألة. والمستند الذي عوّل عليه الناظم هو السماع، لأن الذي اشتهر في الكلام تحذيرُ المخاطب (إيأك) لا بـ(إيأى) ولا (إيأه) وعلى أنه قد أجاز في «التسهيل»<sup>(١)</sup>: إيأى والشر، ومنعه هنا، وهذه عادته في اضطرابه في الاختيار، وقد جعله في «الفوائد» نادراً.

والسبيل : الطريق. والقصد : العدل، والقصد أيضا : إتيان الشيء والذهاب نحوه. واتّبَذَ فلان، أى ذهب ناحية، فكأنه قال : ومن قاسَ فقد خرج عن طريق العدل والصواب، أو خرج عن الطريق القاصد الموصّل إلى الصواب والحق.

وَكُمُحْذَرٍ بِلَا إِيَأٍ أَجْعَلَا

مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

لَمَّا أتمّ الكلام على أحكام التحذير، شرع في التنبيه على أحكام الإغراء.

ولمّا كان التحذير والإغراء معاً يجريان مجرى واحداً أحال في حكمه على حكم التحذير، ويعنى أن الاسم المُغْرَى به حكمه حكم الاسم المحذّر في جميع ما تقدّم تفصيله من الأحكام، من لزوم إضمار الناصب وعدم لزومه، وفي كونه مكرراً أو معطوفاً عليه، وغير ذلك. إلا في حكم واحد، وهو الإتيان بـ(إيأ) فإنها لاتقع في الإغراء، كما تقع في التحذير [لأن معناها مختص بالتحذير، فلا موقع لها في غيره.

(١) ص : ١٩٢.

وقد تقدم في كلامه في التحذير<sup>(١)</sup> خمسة أقسام، اثنان منها مع (إيًّا) وثلاثة مع غيرها، فالتى مع (إيَّاك) هى قولك :

إيَّاكَ والأسد، بتابع معطوف، إيَّاكَ، بغير تابع أصلاً.

وهذان غير داخليين في الإغراء. لاختصاصهما بـ(إيَّا) فبقي الثلاثة الأخر، وهو الإتيان بالمحذور وحده، أو به مع معطوف، أو به مكرراً، فهذه هى الأوجه التى تتصور في الإغراء.

فالقسم الأول، وهو الإتيان بالمُعْرِى به وحده، فنحو قولك : شَأْنُكَ يَازِيدُ، وأمرُكَ يَاعْمُرُو، تريد : الزَمْ شَأْنُكَ، والزَمْ أَمْرُكَ. وتقول : زِيداً، أَيْ : الزَمْهُ، ومنه قول أبى نُؤَيْبٍ<sup>(٢)</sup>:

جَمَالُكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَرِيحُ

سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

أى الزَمْ تَجْمَلُكَ وَحَيَاكَ. ويجوز هنا إظهارُ الفعل، لأن الاسم إذا أُتِيَ به مفرداً لم يَجْرِ مَجْرَى المَكْرَر، لكثرة الاستعمال في المَكْرَر بخلاف هذا، فَأَلْزَم المَكْرَر الحذفَ لذلك دون المفرد.

فإن قلت : فقد نَصُّوا على لزوم الإضمار وإن كان مفرداً، نحو قولك : حَذْرُكَ يَازِيدُ، وَعَذِيرُكَ مِنْ زَيْدٍ. قال عَمْرُو بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ ، أَنشده سيبويه<sup>(٣)</sup>:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) ديوان الهذليين ٦٨/١.

(٣) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٢٦/٢، والهمع ٢١/٣، والدرر ١٤٥/١، والأغاني ٣٢/١٤ يقول لأبى المرادى، أو لقيس بن مكشوح المرادى.

والحباء : ما يكرم الرجل به صاحبه، وهو كذلك الاختصاص بالتكريم. وعذيرك : هات عذرك. ويروى «حياته».

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي

عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

والعَذِيرُ : بمعنى العُذْر والمُعْذِرَة . وأنشد أيضاً لِذِي الإصْبَعِ  
الْعَدَوَانِي<sup>(١)</sup> :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدَوَا

نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

ونحو هذا، إنما هو على معنى : الزَّمَّ حِذْرَكَ، والزَّمَّ عَذِيرَكَ، أى  
عُذْرَكَ /، وهو ممَّا لا يَظْهَرُ فِيهِ الْفِعْلُ، فَقَدْ خَالَفَ بِهَذَا «بَابَ التَّحْذِيرِ». ٣٢٠  
٣

فالجواب : أن هذا ليس من باب (الزَّمَّ) وإنما هو من باب المصادر  
التي عملت فيها أفعالها، فصارت مثل : ضَرْبًا زِيدًا، وإذا كانت كذلك  
خرجت عن كَوْنِهَا مَنْصُوبَةً من «باب الإغراء»

وأيضاً، فهذا إنما يكون في بعض الأشياء التي يكثر في الكلام  
استعمالها، فهي خارجة بكثرة الاستعمال عن جواز الإظهار، وهى مع  
ذلك مَوْقُوفَةٌ عَلَى السَّمَاعِ.

والقسم الثاني، وهو الإتيان بالمُغْرَى به مع العطف عليه، نحو قولك  
: شَأْنُكَ وَالْعِلْمُ، وشَأْنُكَ وَالْحَجُّ.

---

(١) الكتاب ٢٧٧/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، واللسان (حي)  
يذكر تفرق عدوان وتشبتهم في البلاد مع كثرتهم وعزبتهم، بعد أن كانوا يُخْشَوْنَ  
ويهابون كما تخشى الحياة المنكرة. ويقال : «فلان حية الوادي» وإذا كان شديد  
الشكيمة، مانعا لحوزته.

ومن ذلك «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ»<sup>(١)</sup> أى لُزِمَ أَهْلَكَ، أوبادِرُ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ، يعنى بادِرهم قبل الليل.

وهذا تَمَامُ مَا يَلْزَمُ فِيهِ إِضْمَارُ الْفِعْلِ، فلا يجوز أن تقول : الزَّمْ شَأْنَكَ وَالْحَجَّ، كأنهم جَعَلُوا الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ، وَالْعِلَّةُ هُنَا فِي التَّحْذِيرِ وَاحِدَةٌ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهِمَا سَيَبُويهِ مُخْتَلِطَيْنِ، لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُمَا أَمْرٌ وَالْآخِرُ نَهْيٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْإِتْيَانُ بِهِ مُكْرَّرًا بِلا عطف، نحو: اللَّيْلُ اللَّيْلُ، أى الزَّمَهُ وَأَدْرِكْهُ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، إِذَا أَرَدْتَ : الزَّمَهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ، وَأَنْشُدَ سَيَبُويهِ لِمُسْكِينِ الدَّارِمِيِّ<sup>(٢)</sup>:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

ومنه قولك : اللَّهُ اللَّهُ فِي أَمْرِي، أى الزَّمْ تَعْظِيمَهُ وَالْوَسِيلَةَ بِهِ.

وهذا أيضا لا يجوز فيه إظهار الفعل، وقد تقدّم تعليلُ ذلك في التَّحْذِيرِ.

وهذا البابُ كُلُّهُ، أعنى (بابُ الإغراء) مختصٌّ بِالْمُخَاطَبِ، لا يكونُ لِمَتَكَلِّمٍ وَلَا لِفَانٍ، فلا يقال : شَأْنِي وَالْحَجَّ، لِأَنَّهُ إِيغْرَاءٌ أَمْرٌ، كَمَا أَنَّ التَّحْذِيرَ نَهْيٌ، وَهُمَا يَخْتَصَّانِ بِالْمُخَاطَبِ.

---

(١) مثل سائر، أورده أبو هلال العسكري في الجمهرة (١٩٦/١) وقال : «أى أدرك أهلك مع الليل، وهو على مذهب قولهم : استوى الماء والخشبة، وقال الجرمي : بادر أهلك قبل الليل. وقال ابن درستويه : يريد الحق أهلك، لأنه لا يجوز أن يعنى : بادر أهلك، إنما يبادر الليل ويسابقه، وانظر سيبويه ٢٧٥/١.

(٢) الكتاب ٢٥٦/١، والهمع ٢٨/٣، والأشعموني ١٩٢/٣، والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٤/٤، والأغاني ٦٩/١٨، وديوانه ٢٩.

والبيت من الأمثال الشعرية السائرة. والهيجا : الحرب، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الخلان فإنهم عون على الزمان، وإن من عديمهم كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.



فإن قلت : إن كلام الناظم يُعطى بعمومه أنه قد جاء (الإغراء للمتكلم والغائب، وأنه اختلف في القياس عليه، وأن رأيه عدم القياس لقوله : إن)<sup>(١)</sup> الإغراء كالتحذير في كل ما قد فُصل، وهذه المسألة مما قد فُصل قبل.

فالجواب : أن هذه مغالطة، لأن الشذوذ إنما نقله في (إيأ) وقد استثنى هو (إيأ) في قوله : (بلا إيأ) فسقطت حكاية الشذوذ، والخلاف في القياس عليه. على أنه قد جاء الإغراء للغائب، ومنه في الحديث «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»<sup>(٢)</sup> ثم قال : « وَإِلَّا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » . فأغرى الغائب ، وكذلك جاء إغراء المتكلم، كقولهم : على زيداً، وقال سيبويه<sup>(٣)</sup> : وحديثي مَنْ سَمِعَ أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي وَهُوَ مِنْ إِغْرَاءِ الْغَائِبِ، وَلَكِنْ هَذَا قَلِيلٌ، وَمُتَأَوَّلٌ عَلَى أَنْ الْأَمْرَ لِلْمُخَاطَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَصُرُوهُ وَدُلُّوهُ عَلَى الصَّوْمِ، وَعَلَى زَيْدًا، أَيْ أَخَذَنِي زَيْدًا، أَيْ اجْعَلْنِي أَخْذُهُ، وَكَذَلِكَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي، وَكُلُّ هَذَا شَاذٌ، كَمَا تَقَدَّمَ .

---

(١) مابين القوسين ساقط (ت).

(٢) أخرجه البخاري في الصوم ١٠، والنكاح ٢، ٣، ومسلم في النكاح ١، ٣.

(٣) الكتاب ج ١/٢٥٠، ونص سيبويه في الكتاب : « وحديثي مَنْ سَمِعَهُ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شبيهه بالفعل » .

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

مَانَابٌ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ

هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ

/ اسم الفعل : هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائباً  $\frac{٢٢٢}{٣}$   
عنه فيما له من عملٍ ومعنى.

واسم الصَّوْتِ : هو اللفظُ المخاطَبُ به مالا يَعْقِلُ، أو الموضوعُ  
حكايةً لصوته. فهذا البابُ مشتمل على ثلاثة الأنواع.

وابتدأ الكلام في النوع الأول، وهو اسم الفعل، ويُريد أن ماكان  
من الأسماء نائباً عن فعلٍ من الأفعال، قائماً مقامه يُسَمَّى (اسمَ فعل).  
والمراد بالنيابة هنا النيابة المعنوية، أى ماناب في أداء معناه حقيقةً،  
ولا يريد النيابة مطلقاً، في المعنى والعملِ وغيره، لأنه قال بعد هذا :  
«وَمَالِمَا تَتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا»

فلو كان المراد هو النيابة في العمل أيضاً لكان معنى الكلام :  
ولأسماء الأفعال النيابة عن الفعل في العملِ مالفعل من عملٍ، فيكون  
إخباراً بأنها تنوب عنه فيما هي نائبةٌ عنه، وهذا تَكَرُّار لا طائِلَ تحته،  
فالمقصود نيابةُ المعنى خاصةً.

وقوله : «مانابٌ عَنْ فِعْلٍ» مُشْعِرٌ بأن اسم الفعل نائبٌ عن الفعل بلا  
واسطة، فحصل من ذلك مسألتان مُخْتَلَفٌ فيهما :

إحداهما : أن (شَتَّان، وصَّه، ومَه) ونحوها أسماء لا أفعال<sup>(١)</sup>؛ إذ لا يقال في الفعل : إنه ناب عن فعل .

وهذا مذهب البصريين، وذكر عن الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعال حقيقة، وهو مذهب غير جارٍ على طريقة صناعة، لأن الأفعال تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، فتقول : اضرباً يازيدان، واضربوا يازيدون، وأنت تقول : صَه يازيد، وصَه يازيدان، وصَه يازيدون، لا غير، فلو كانت أفعالا لآتصلت بها الضمائر.

والثانية : أنها نائبة عن الأفعال أنفسها بلا واسطة، وهو مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى أنها نائبة مناب المصادر النائبة مناب الأفعال، فقولك : (صَه) نائب مناب قولك : سَكُوتًا، و(سَكُوتًا) في موضع (اسْكُت) وكذلك سائرهما.

فعلى الأول لاموضع لها من الإعراب.

وعلى الثاني هي في موقع نصب، لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب. وما ذهب إليه الناظم أولى، لأنها لو كانت موضوعة موضع المصادر لَجَرَتْ بوجوه الإعراب كالمصادر، لأنها لم تكن دالة إلا على ما يستحق الإعراب، فكونهم التزموا بناءً على دليل على خلاف ما ذهبوا إليه، وصحة ما مال إليه الناظم. وقد استدل من ذهب إلى ذلك بأن الاسم يجرى مجرى المسمى في معهود اللغة، وهذه الأسماء يلحقها ما يلحق الأفعال، من التنوين نحو : صَه، ومَه، وأف، وإيه، ومن الألف واللام نحو : النَّجَاعُ، والتصغير نحو : رويدا، والتثنية

(١) في الأصل و(س) : «أسماء الأفعال» بالإضافة، وهو تحريف، وما أثبت من (ت).

نحو: «دُهُدُرَيْن سَعْدُ الْقَيْن»<sup>(١)</sup> «أى هَلَك سَعْدُ الْقَيْن»<sup>(٢)</sup>، والتركيب نحو : هَلُمَّ، وَحِيَهْلٌ<sup>(٣)</sup>.

فلو كانت مُعَاقِبَةً للفعل، ونائبةً منابه وبمعناه من كل وجه – لَمَا سَاغَتْ فيها هذه الأحكام التى لا تكون إلا للاسم<sup>(٤)</sup>.

وهذا ضعيف، / فَإِنْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الشَّيْءِ لَوْ أُعْطِيَ حُكْمَ ذَلِكَ  $\frac{٣٢٤}{٣}$  الشَّيْءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَكَانَ إِيَّاهُ، وهذا فاسد، بل الذى يقوم مقام الشَّيْءِ، وكان من غير جِنْسِهِ، يقوم مقامه فيما لَا يُخْلِلُ بِحُكْمِهِ فِي نَفْسِهِ، فَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ يُعَامَلُ لَفْظُهَا مُعَامَلَةً الْأَسْمَاءِ، وَيُعَامَلُ مَعْنَاهَا مُعَامَلَةً الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ مَعَانِيَهَا مَعَانَى الْأَفْعَالِ. فَالْأَصَحُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ. ثم أتى بأربعة أمثلة نبه بها على مسألتين :

(١) أمثال أبى عبيد ٨٣، وجمهرة الأمثال ٤٤٨/١، ومجمع الأمثال ٢٢٦/١، والمستقصى ٨٣/٢، واللسان (دهدر)

(٢) اختلف العلماء في لفظ هذا المثل ومعناه اختلافا شديدا. وأصح ما قيل في معناه : أن الدهدر معناه الباطل . وأصله أن القين – وهو الحداد – يضرب به المثل في الكذب ، ثم إن قينا ادعى أن اسمه سعد، فدعى به زمانا، ثم تبين كذب دعواه ف قيل له ذلك. أى جمعت باطلين ياسعد القين. ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب في السرى، وقد انضم إليه الكذب في انتحال الاسم، فاجتمع كذبان. ويضرب لمن جاء بباطلين. ودهدرين» مفعول به لفعل محذوف تقديره «جمعت» و«سعد» منادى مبني على الضم لأنه علم مفرد، و«القين» نعت له، يجوز رفعه ونصبه.

وانظر تفصيل القول في المثل : حاشية كتاب الأمثال لأبي عبيد.

(٣) هَلُمَّ : اسم فعل أمر بمعنى : إيت وتعال، وهى مركبة – على الأصح – من (ها) التى للتنبية، و(لُم) من قولهم : لُمَّ اللَّهُ شَعَثَهُ، أى جمعه، كأنه أراد : لُمَّ نَفْسَكَ إِلَيْنَا، أى اقترب منا.

وَحِيَهْلٌ : اسم فعل أمر كذلك، معناه الحث والاستعجال، وهو مركب من : (حَى) و(هَل) وفيه لغات أخرى. وانظر : (ابن يعيش ٤١/٤ – ٤٥) .

(٤) في جميع النسخ «لا تكون إلا للفعل» وما أثبتته – من عندي – هو الذى لا يستقيم المعنى إلا به والله أعلم.

إحداهما : أن النيابة المرادة هنا هي الوَضْعِيَّة، فإن النيابة على وجهين :

أحدهما : النيابة في مَعْهُود الاستعمال، لا في أصل الوَضْع، كنيابة المصادر عن أفعالها، نحو : ضَرْبًا زَيْدًا، وهو أَخِي حَقًّا، وما أشبه ذلك، فالأسماءُ النائبةُ هذه النيابة ليست أسماءَ أفعال، وإنما هي على أصل وَضْعها، لكن عَرَضَ لها نيابةٌ في الاستعمال، ولم تَخْرُجْ بذلك عن حقيقة أصلها، ولذلك ظهر فيها تأثيرُ العامل التي نابت عنه.

والثاني : النيابة في أصل الوَضْع، وهي النيابة التي صَيَّرَت الأسماءَ على حُكْم الأفعال في العمل وغيره؛ بل على حُكْم الحروف التي وُضعت نائبةً عن الحرف، ك (إِنَّ) وأخواتها كما تقدَّم. وهذه هي النيابة المرادة هنا، أحرز ذلك تمثيله.

والمسألة الثانية : إشارته إلى أنواع اسم الفعل، وذلك أن اسم الفعل ينقسم بانقسام الفعل، والأفعال ثلاثة : أمرٌ، وماضٍ، ومضارع، فكذلك أسماء الأفعال ثلاثة :

أحدها : اسمُ فعلِ الأمرِ نحو (صَهْ) بمعنى : اسْكُتْ و(مَهْ) بمعنى : انْكُفْ، و(إِيْهْ) بمعنى : حَدِّثْ و(نَزَالِ) بمعنى : انْزِلْ، و(قَرَقَارِ) بمعنى : قَرَقِرْ، و(حِيَهْلَ) بمعنى إيتِ، نحو : إذا ذُكِرَ الصالحونَ فحِيَهْلًا بِعُمَرَ<sup>(١)</sup>. وقد نَبَّهَ عليه بمثاليْن، وهما (صَهْ، ومَهْ).

والثاني : اسمُ الفعلِ الماضي، نحو (هِيَهَاتَ) بمعنى : بَعُدْ، و(هَمَهَامَ) بمعنى : فَنِيْ، و(دُهُدُرَيْنِ) اسم : هَلَكْ، أو بَطَلْ، و(سَرَعَانَ) بمعنى : سَرَعَ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦، وأبو عبيد في غريب الحديث ٨٧/٤.

ورأت امرأة من العرب شاةً سال أنفها، فقالت : «سَرَعَانِ ذِي إِهَالَةٍ»<sup>(١)</sup> أَيْ سَرُعَ شَحْمِ هَذِهِ الشَّاةِ.

والإهالة : الشَّحْمُ ، و ( وَشَكَانَ ) بمعنى : سَرُعَ أَيضاً، و ( شَتَّانَ ) بمعنى : افْتَرَقَ، وهو مِثَالُهُ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ بِهِ. و ( بَطَّانَ ) بمعنى : أَبْطَأَ.

والثالث : اسم الفعل المضارع، نحو : ( وَاهَاً ) بمعنى : أُعْجِبُ، و ( وَى ) كذلك. و ( أَوْهَ ) بمعنى : أَتَوَجَّعُ، و ( أَفَّ ) بمعنى : أَتَضَجَّرُ، و ( كَخَّ ) بمعنى : أَتَكَرَّهَ، و ( هَاً ) بمعنى : أُجِيبُ، و ( بَجَلَّ، وَقَطَّ ) بمعنى : أَكْتَفَى ، و ( حَسَّ ) بمعنى : أَتَوَجَّعُ.

فإن قلت : إطلاقه يَقْتَضِي أَحَدَ أَمْرَيْنِ ، كُلُّ مِنْهُمَا مُحْظُورٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَرِيدَ بِالنِّيَابَةِ هُنَا النِّيَابَةَ بِالْأَصَالَةِ أَوَّلًا.

فإذا أَرَادَ النِّيَابَةَ بِالْأَصَالَةِ، فَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ إِطْلَاقِهِ سِوَى مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ ( صَهَ، وَمَهَ، وَنَزَالَ، وَهَيْهَاتَ ) وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِّمُ ذِكْرَهُ، وَيَبْقَى ( إِلَيْكَ، وَعَلَيْكَ، وَدُونِكَ، وَعِنْدَكَ، وَلَدَيْكَ ) وَمَا كَانَ نَحْوَهَا غَيْرَ دَاخِلٍ، لِأَنَّهُ كَوْنُهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ لَيْسَ بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ إِذْ كَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ ظُرُوفًا وَمَجْرُورَاتٍ، نَحْوُ : جِئْتُ إِلَيْكَ، وَاعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ، وَنَزَلْتُ عِنْدَكَ / وَنَحْوِ ذَلِكَ،<sup>٢٢٥</sup>  
وَهُوَ قَدْ نَصَّ عَلَى دَخُولِهَا فِي الْبَابِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِقَوْلِهِ :

(١) أمثال أبي عبيد ٣٠٥، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١، واللسان (سرع، وشك) ويروي «لوشكانَ ذا إهالة»

وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء، وكان رُغَامُهَا يَسِيلُ مِنْ مَنْخَرِهَا لِهَزَالِهَا، فَقِيلَ لَهُ : مَا هَذَا الَّذِي يَسِيلُ مِنْ مَنْخَرِهَا؟ فَقَالَ : هَذِهِ إِهَالَةٌ، فَقَالَ السَّائِلُ : «سَرَعَانِ ذِي إِهَالَةٍ» أَرَادَ أَنْ يَدَكِّهَا قَدْ عَجَلَ بِسِيلَانِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْبِجَ ، وَقَبْلَ أَنْ تَمْسُهَا النَّارُ. يَضْرِبُ لِلرَّجُلِ يَخْبِرُ بِكَيْفِيَّةِ الْأَمْرِ قَبْلَ وَقْتِهِ.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءٍ عَلَيْهِ عَلِيًّا

وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

فجعلها أسماء أفعال كالذي قَدَّمَ، فيُنَاقِضُ إطلاقه أولاً كلامه آخرًا، وإن أراد النيابة على أعم من ذلك، فَيَدْخُلُ له (عَلَيْكَ، وَإِلَيْكَ) ويدخل معه المصادرُ النابتة عن أفعالها لزومًا، نحو : ضَرَبًا زِيدًا، وَحَمْدًا، وَشُكْرًا، وَعَجَبًا، وما كان من ذلك، وهو كثير جدًا - فيقتضى أنها أسماء أفعال اصطلاحًا، وداخلة في أحكامها، وهذا كما ترى ليس كذلك، فإن نيابة هذه المصادر عن الأفعال عارضة، وفي حال ما، وهي باقية على بابها الأصلي، ولذلك لم تُبْنَى كما تُبْنَى أسماء الأفعال، فلا بد من الإشكال على كلا التقديرين.

فالجواب : أن المراد النيابة الأصلية وما جرى مجراها، فالأصلية مافى (صَة، ومَة، وهيَّات).

وأما اللاحقة بها فـ(دُونَكَ، وَعِنْدَكَ، وَإِلَيْكَ) ونحوها، وذلك أنها تَمَحَّضَت للنيابة وإن كان أصلها غير ذلك، بخلاف (ضَرَبًا زِيدًا) ونحوه، فإنه نَابَ في بعض الأحوال، ويظهر الفعل في أحوال آخر. والدليل على عُروض النيابة بقاء الإعراب، فإنها لو تَمَحَّضَت لذلك لَبْنِيَتْ.

فإن قلت : فـ(عِنْدَكَ، وَقُدَّامَكَ، وَوَرَاءَكَ) ونحوه مُعَرَّبَةٌ أو مَبْنِيَّةٌ؟

فإن قلت : مُعَرَّبَةٌ، فهي مثل (ضَرَبًا زِيدًا)

وإن قلت : مَبْنِيَّةٌ، فمن أين لك هذا وهي باقية على ما كانت عليه قبل النيابة من كَوْنِهَا منصوبةً بفعلها الذي نابت عنه؟

فالجواب : أنها مَبْنِيَّةٌ لما سيذكر عند ذكر الناظم له إن شاء الله.

وفي (أَوْه) لغات ، إحداها : مذكّره الناظم ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه (١).

وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلَ كَأَمِينَ كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَوَى وَهِيَاتَ نَزُرَ  
يريد أن اسم الفعل، بمعنى فَعَلَ الأمر، كَثُرَ في كلام العرب، نحو ما ذكر  
في التمثيل قبل هذا.

ومنه : أَمِينٌ، وَأَمِينٌ، ممدودا، وهو مثاله، ومقصورا أيضا. فمن الممدود  
قوله (٢):

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا  
وَيَرْحَمْ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ أَمِينًا  
ومن المقصور قوله (٣):

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلُ إِذْ سَأَلْتُهُ  
أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا  
ومنه أيضا (هَأَ، وهَاءَ) مقصوراً وممدوداً، (هَآكَ، وهَآكَ) وكلُّها بمعنى :  
خُذْ. ومنه بلا كاف : { هَاؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَابِيَّةٌ (٤) } .

(١) انظر في هذه اللغات : ابن يعيش ٣٨/٤ ، ٣٩ .

(٢) ابن الشجري ٢٥٩/١ ، ٣٧٥ ، وابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن) ونسبه  
صاحب اللسان إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، كما أنه ينسب لمجنون ليلي أيضا  
(ديوانه ٢٨٣).

(٣) ابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن)

ويروي «إذ رأيته» و«أبين أمه»

وَفُطَحَلُ : اسم رجل بعينه. والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظري عليه تباعد عني، ونأى بجانبه،  
فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائي، بأن يزيد البعد بيني وبينه.

(٤) سورة الحاقة / آية : ١٩ .



و(هَلُمَّ) الحجازية<sup>(١)</sup>، بمعنى : أقبل، أو أخضر، ومنه قوله تعالى :  
وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup> وقوله : [قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ]<sup>(٣)</sup>.

و(تَيْدَ، وَرَوَيْدَ) كلاهما بمعنى : أمهل، و(حِيَهْلَ) بمعنى : إيت، نحو :  
فَحِيَهْلًا بَعُمَر<sup>(٤)</sup>، بمعنى : أقبل. و(هَيْتَ، وَهَيْتُ، وَهِيَا، وَهَيْكَ، وَهَيْكَ،  
وَهَيْكَ) بمعنى : أسرِعْ، و(بَلَّهْ) بمعنى : دَعْ، وذلك كثير.

وأما ما كان بمعنى الماضي أو المضارع فقليل كما ذكر.

وقوله : «كَوَى» مثالٌ من اسم فعل المضارع، وهو بمعنى : أعجبُ.  
ومنه عند الخليل وسيبويه. قوله تعالى : [وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ]<sup>(٥)</sup>  
الآية. وأنشد سيبويه<sup>(٦)</sup>:

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَحْ      بَبَ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ / ٣٢٦  
٣

(١) مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث. أما  
مذهب بني تميم فهو تغليب جانب الفعل، فيثنون ويجمعون، ويذكرون ويؤنثون.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١٨.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٤) الحديث بتمامه «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر» ومرَّ الاستشهاد به وتخريجه في صدر  
الباب.

(٥) سورة القصص / آية : ٨٢.

(٦) الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٤١/٣، ١٦٩، وابن يعيش ٧٦/٤، والهمع ١٢٤/٥،

والخزانة ٤٠٤/٦، والأشعوني ١٩٩/٣

والبيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وقبلة :

سألتانيني الطلاق أن رأتانني      قلّ مالي قد جئتماني بنكرٍ  
يعنى زوجتيه اللتين ذكرهما في بيت قبله وهو :

تلك عرسائى تنطلقان على عم —      سد إلى اليوم قول زورٍ وهترٍ

والنشب : المال.

وقد تقدّم بعض الأمثلة، ومنه باب (فَعَالٍ) ثلاثياً وهو قياس، ورباعياً وهو سَمَاع، نحو : قَرَقَارٍ، وَعَرَعَارٍ.

وقوله : «هَيْهَاتَ» مثالٌ من اسم الفعل الماضي، وفيه لغات : هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتٍ، فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد.

ومن العرب من يَضُمُّهَا، ومنهم من يُنَوِّن في اللغات الثلاث، وقُرِئَ بجميع ذلك قوله تعالى : { هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }<sup>(١)</sup>. فبالكسر لأبي جعفر المدني، ومع التَّنَوِين لأبي حَيَوَة، وروي عنه الضمُّ بالتنوين وعدمه، والفتحُ بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس، ورؤى سكونُ التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، وهَيْهَاتَ بلا نون، وأَيْهَاتَ، وهَيْهَاتَ، وأَيْهَاتَ. هذه كلها لغاتٌ منقولة<sup>(٢)</sup>.

وإنما كَثُرَ ذلك في الأمر، لأن باب الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل، فلَمَّا قَوِيَت الدَّلَالَةُ فيه على الفعل حَسُنَت إقامةُ غيره مقامه، بخلاف الخبر لأنه لَا يَخْصُ بالفعل؛ إذ كُنْتَ تَأْتِي بالخبر من غير فعل، نحو : زيدٌ أخوك، وعمروٌ صاحبُك، والأمرُ لا يكون ذلك فيه، فلما ضَعُفَت الدَّلَالَةُ على الفعل في الخبر قَلَّ ذلك فيه. وَنَزَرَ الشَّيْءُ، نَزَارَةً وَنُزُورًا، إِذَا قَلَّ.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءٍ عَلَيْكَ  
وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ  
كَذَا رُوِيَ بَلَّةٌ نَاصِرٍ بَيْنِ  
وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(١) سورة المؤمنون / آية : ٣٦

(٢) انظر : المحتسب ٩٠/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٤ .

يعنى أن من أسماء الأفعال ظرفاً ومجروراتٍ وفيرها، وعدٌ منها خمسة :  
أحدها : (عَلَيْكَ) نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا، بمعنى : الزَّمْ زَيْدًا، ومنه قوله تعالى :  
{عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ} (١).

والثاني : (دُونَكَ) نحو : دُونَكَ زَيْدًا، بمعنى : خُذْ زَيْدًا.  
قالت تميمٌ للحجاج : أَقْبِرْنَا صَالِحًا (٢)، وكان قد صَلَّبه، فقال :  
دُونَكُمْوهُ (٣).

ومنه قول الشاعر، أنشده أبو زيد (٤):  
أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقَيُّونُ مَرَارَتِي  
وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَأَدْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ  
والثالث : (إِلَيْكَ) نحو قول المرَّار (٥):  
إِلَيْكُمْ يَا النَّاسَ إِنِّي  
تَشَبَّعْتُ الْعِزَّ فِي أَنْفِي تَشْوَعَا  
أى : اذْهَبُوا وَتَنَحَّوْا، وقول القطامي (٦):

- 
- (١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.  
(٢) في الأصل و(س) «صلحا» وهو تحريف. وما أثبتته من (ت) واللسان (دون).  
(٣) الخبر في اللسان (دون).  
(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق وعياش بن الزبرقان، ديوانه ٦٢/٢، والإيضاح  
للفارسي ١٦٥، واللسان (دون)  
والقيون : جمع قين، وهو الحداد، ثم أطلق على كل صانع. وادْنُ دُونَكَ : اقترب مني.  
(٥) اللسان وأساس البلاغة (تشع) والنشوع - بفتح النون - السُعوط، ويضمها : المصدر، يقال :  
تَشَبَّعْتُ الرَّجُلَ، إِذَا سَعَطْتَهُ.  
(٦) ديوانه ٤٤، واللسان (تيز) يصف بكرة اقتضبها، وأحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمنت،  
وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها، لقوتها وعزة نفسها. وقبله :  
=

## \* إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا \*

والرابع والخامس على وجهين، تارةً يكونان اسمي فعل، وتارةً مصدرين.  
فأما كونهما اسمي فعل فينصبان المفعول، وهو قوله : «كَذَّا رُوَيْدَ بَلَّةَ نَاصِبَيْنِ».

فأما : (بَلَّةَ) فمعناها : دَعُ، ومنه في الحديث : «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، بَلَّةَ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.  
ويَحْتَمِلُ الْمَصْدَرُ، وَقَالَ ابْنُ هَرْمَةَ<sup>(٢)</sup>:

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا  
مَشَى النَّجِيبَةُ بَلَّةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا  
وَيُرْوَى :

## \* مَشَى الْجَوَادِ فَبَلَّةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا \*

فلما أن جرى سِمْنٌ عليها	كما بَطْنْتُ بِالْفَدْنِ السَّيَاعَا
أمرتُ بها الرجالُ ليأخذوها	ونحنُ نَظُنُّ أَنْ لَا تَسْتَطَاعَا
إِذَا التَّيَّازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قَلْنَا	إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

والتَّيَّازُ : الرَّجُلُ فِيهِ غَلْظٌ وَشِدَّةٌ. وَالْعَضَلَاتُ : جَمْعُ عَضَلَةٍ، وَهِيَ كُلُّ لَحْمَةٍ غَلِيظَةٍ شَدِيدَةٍ فِي سَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة ٣٢، والتوحيد ٣٥، ومسلم في الجنة ٢، ٥، وأحمد في مسنده ٤٩٥، ٤٦٦، ٤٣٨، ٣١٣/٢.

(٢) ديوانه ٥٧، وابن يعيش ٤٩/٤، واللسان والتاج (بله).  
والقطوف من الدواب : التي تسمى السير. والحداء : جمع حاد، وهو الذي يسوق الإبل بالحداء، وهو الغناء لها. والنجبية واحدة النَجْبِ والنَجَابِ، وهي خيار الإبل. والجِلَّةُ من الإبل : مسانئها.

وَأُنْشِدَ اللَّحْيَانِي<sup>(١)</sup>:

بَسَطْتُ إِلَى الْمَعْرُوفِ كَفًّا عَرِيضَةً  
تَنَالُ الْعِدَى بَلَّةَ الصَّدِيقِ فُضُولَهَا  
وَأُنْشِدُ قَوْلَهُ<sup>(٢)</sup>:

\* بَلَّةَ الْأَكْفِ كَانَتْهَا لَمْ تُخْلَقِ \*

بالنصب والجر.

وَأَمَّا (رُؤَيْدٌ) : فَمَعْنَاهَا : أَمْهَلُ، نَحْوُ : رُؤَيْدَ زَيْدًا، وَأُنْشِدُ سَيْبُويَه  
لِلْهَذَلِيِّ<sup>(٣)</sup>:

(١) سبقت ترجمته ١ / ٣٢٦.

(٢) ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، والخزانة ٦/٢١١، والمغنى ١١٥، والتصريح ٢/١٩٩، والأشعري ٢/١٢١،  
٣/١٠٢، والهمع ٣/٢٩٧، والدرر ١/٢٠٠.

والبيت لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة له يوم الخندق (ديوانه  
٢٤٥) وتماهه وقبله :

نصلُ السيوف إذا قَصَرْنَ بَخَطُونَا      قَدُمًا وَنُلْحَقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ  
فَتَرَى الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا      بَلَّةَ الْأَكْفِ كَانَتْهَا لَمْ تُخْلَقِ

ورواية بيت الشاهد كما ترى «فترى الجماجم» وإنما ينشدونه «تذر الجماجم» حتى لا يكون له تعلق  
بما قبله.

والجماجم : جمع جُمُجْمَةٍ، وهى عظم الرأس المشتعل على الدماغ. وضاحيا : بارزا. والهوامات :  
أعالي الروس. والمعنى : اترك الأكف ولا تسأل عنها إذا كانت الجماجم قد أطارتها سيوفنا.

(٣) الكتاب ١/٢٤٣، والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، وابن يعيش ٤/٤٠، والأشعري ٣/٢٠٢، واللسان  
(جدد، مين) وديوان الهذليين ٣/٤٦.

والبيت للمعتل الهذلي. وعلى : قبيلة من كنانة. وجدٌ : قطع. والمين : الكذب، ويقال : فلان متمين  
الود، إذا كان غير صادق فيه.

يذكر الشاعر قطيعة بينهم وبين هؤلاء القوم، على ما بينهم من قرابة وأخوة.

ويقال : جدٌ ثدى أمهم إلينا، أى بيننا وبينهم خثولة وقرابة من جهة أمهم، وهم منقطعون إلينا بها.  
ويروى «ولكن ودُّهم» وهو الأنسب للمعنى. والله أعلم.

/ رُوِيْدَ عَلِيًّا جُدْمًا تَدِيْ أُمَّهُمْ

إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

قال (١): وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رُوِيْدَ ما الشُّعْرَ، يريد : أُرُوِدُ الشعرَ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعرَ.

ومن هذا النوع (عَلَى) بمعنى : أولنى، نحو : عَلَى زَيْدًا، وَعَلَى بَزِيدٍ. ومنه (عِنْدَكَ) بمعنى خُذْ، نحو : عِنْدَكَ زَيْدًا.

ومنه (لَدَيْكَ) بمعنى : خُذْ أيضًا ومنه قول ذي الرُّمَّة (٢):

فَدَعُ عَنْكَ الصَّبَّاءَ وَلَدَيْكَ هَمًّا

تَوْقَشَ فِي فُؤَادِكَ وَاخْتَبَالَ

أَي : وَخَذُهُمَا.

منه (وَرَأَكَ) بمعنى : تَأَخَّرَ، و(أَمَامَكَ) بمعنى : تَقَدَّمَ.

ومن كلامهم : «وَرَأَكَ أَوْسَعُ لَكَ» أى تَأَخَّرَ وَأَنْتِ أَوْسَعُ لَكَ.

وقال الفرزدق (٣):

(١) الكتاب ٢٤٣/١.

(٢) ديوانه ٤٣٧، واللسان (وقش)

ورواية الشطر الأول في الديوان «فَعَدُّ عَنْ الصَّبَّاءِ وَعَلَيْكَ هَمًّا» ورواية الثاني في اللسان «واحتيالًا» بالحاء والباء.

وتوقش : تحرك، ويقال : سمعت وَقَشَهُ، أى حَسَّهُ وحركته.

(٣) ديوانه ٣٠٧/٢ (بيروت)

وجشأت النفس : جاشت من حزن أو فزع. واللاهزم : جمع لهزمه - بكسر اللام - وهى عظم ناتىء في اللحي تحت الأذن - واستعارها لوسط النسب والقبيلة.

إِذَا جَشَأَتْ نَفْسِي أَقُولُ لَهَا ارْجِعِي  
وَرَأَاكِ فَاسْتَحْيِ بِيَاضَ اللَّهَازِمِ

ومنه (مَكَانَكَ) بمعنى : اثْبُتْ، قال الشاعر، وهو ابن الإطنابة<sup>(١)</sup>:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَأَشْتَ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومنه ماحكان ابن جني من (كَذَاكَ) بمعنى : احْفَظْ، أَوْ اتَّقِ، وأنشد<sup>(٢)</sup>:

أَقُولُ وَقَدْ تَلَاخَقْتَ الْمَطَايَا

كَذَاكَ الْقَوْلُ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَنَا

أى : اتَّقِ الْقَوْلَ أَوْ احْفَظْهُ.

ثم قال الناظم بعد ذكر (بَلَّةَ وَرُوَيْدَ) : «وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ» يعنى  
أنهما يكونان مصدرين منصوبين بفعلين لازمي الإضمار، فيعملان إذ ذاك  
الخفض فيما بعدهما على الإضافة.

والدليل على كونهما غير اسمي فعلٍ إذا خَفَضَا مابعدهما : أن أسماء  
الأفعال لا تُضاف أبداً، كما تُضاف أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر.

وحكى الفارسي عن أبي عمرو الشيباني : مَابْلَهُكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا، أَيْ مَالِكَ،  
وأنشدوا في الخفض بـ(بَلَّةَ) لكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>:

(١) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغني ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣،  
والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشعري ٣/٣١٢

وجشأت النفس : نهضت وارتفعت من شدة الفزع أو الحزن. وجاشت : اضطربت من حزن أو  
فزع.

(٢) الخصائص ٣/٣٧، والعيني ٤/٣١٩، واللسان (لحق) وديوانه ٧٩ وتلاحقت المطايا : لحق بعضها  
بعضاً. وعينا : جاسوساً يتسمع إليك. وروايته في اللسان «كفاك القول» أى ارفق وأمسك عن  
القول.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بَلَّهَ الْأَكُفَّ كَأَنَّهُمَا لَمْ تُخْلَقِ

ويقال في (رُؤَيْدَ) : رُؤَيْدَ زَيْدٍ - بالخفض - قال سيبويه<sup>(١)</sup> : حدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول : رُؤَيْدَ نَفْسِهِ، جعله كقوله : «فَضْرَبَ الرُّقَابَ<sup>(٢)</sup>». وكقوله<sup>(٣)</sup> :

عَذِيرَ الْحَيِّ.

وقد تأتي صفةً أيضاً كقولك : ساروا سَيْرًا رُؤَيْدًا، هذا بيان كونهما غير اسمي فعل.

وأيضاً هما مصدران، كما قال، أما (رُؤَيْدًا) فتصغير (إِرْوَادٍ) مصدر : أَرَوَدَ إِرْوَادًا، تصغير التَّرخيم، بمعنى (إِمْهَالًا) فـ(رُؤَيْدَ زَيْدٍ) مرادف : إِمْهَالَ زَيْدٍ. وأما (بَلَّهَ) فقولهم : ما بَلَّهَكَ؟ أى : ما حَالُكَ؟ - يُرشد إلى معنى المصدرية.

وقد أشعر كلام الناظم أنهما لا يعملان النصب وهما مصدران، وهذا مذهب أبى العباس، أن النصب بها ممتنع، فلا يقال عنده : رُؤَيْدًا زَيْدًا، لأجل التصغير، كما لا يقال : ضَوِيرِبُ زَيْدًا.

(١) الكتاب ٢٤٥/١.

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام / آية : ٤.

(٣) هو نو الإصبع العنْوانِي، والبيت بتمامه :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدُوِّهِ      وَأَنْ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

وهو في سيبويه ٢٤٦/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، والأغاني ٤/٣، والحيوان ٣٣/٤، واللسان (حيا) وعذير الحى : هاتِ عذر الحى عدوان. وكانوا حية الأرض : كانوا في شدة شكيمتهم، وحمايتهم لحوزتهم، كحية الأرض أو حية الوادى.



قال ابن خروف : وهذا ليس مثل ذلك، لأن اسم الفاعل عملٍ بشبّه الفعل، والفعل لا يُصَغَّرُ، فلم يعمل مُصَغَّرًا، والمصدر عمل بنفسه، من حيث كان حدثًا لا يُشبّه الفعل، فلا يمنع التصغيرُ عمله، ونَقَلَ اجازةً سيبويه<sup>(١)</sup>: رُوِيَكَ عَبْدُ اللَّهِ، وَذِكْرُهُ لَهُ فِي «بَاب : حَذَرَكَ» وَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ نَصَبٌ بِ(رُوِيَ) الْمَصْدَرِ، / فَقَدْ أَجَازَ النَّصْبَ بِهِ.

٢٢٨  
٣

وَلَمْ يُعَرَّجْ عَلَيْهِ النَّازِمُ، وَكَأَنَّهُ رَأَى النَّصْبَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ مَعَ عَدَمِ السَّمَاعِ أَوْ ظَنَّهُ.

وَمَا لِمَا تَتُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ

لَهَا وَأَخْرَ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ

يعنى أن هذه الأسماء التى سُمِّيتَ بِهَا الْأَفْعَالُ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ مَا لِلْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ عَنْهَا، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَرْفُوعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، إِمَّا ظَاهِرًا إِنْ كَانَ مِمَّا يَصِحُّ ظُهُورُ فَاعِلِهِ، كَاسْمِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَإِمَّا مُضْمَرًا إِنْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِيهِ، كَاسْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ.

فَمِثَالُ مَا ظَهَرَ فِيهِ الْفَاعِلُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

(١) الكتاب ٢٥١/١.

(٢) هو جرير، ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والعيني ٧/٣، ٣١١/٤، والهمع ٥/١٤٥، والدرر ٢/١٤٥، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، والبيت من قصيدة يجيب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه.

والعقيق : اسم لمواضع كثيرة ببلاد العرب، وهى أودية شقتها السيول فأنهرتها ووسعتها.

وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

تَذَكَّرْتَ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصَّبَا

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رَجُوعُهَا

ومثال المضمر قوله تعالى : {قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا<sup>(٢)</sup>} وهو كثير.

فإِذَا كُلُّ اسمِ فعلٍ لازمٌ له الفاعلُ كالفعل، ثم بعد ذلك ينقسم إلى ماينوب عن مُتَعَدٍّ، وإلى ماينوب عن لازمٍ غير متعد.

فأما ماناب عما يَتَعَدَّى : فنحو قولك : رُوِيَ زَيْدًا، وهَلُمَّ زَيْدًا، بمعنى : قَرَبَهُ.

وقد يكون بمعنى مالا يتعدى نحو قوله تعالى : {هَلُمَّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>} أَيْ : تَعَالَوْا، وَحِيَّهِلِ الثَّرِيدَ، وَبَلِّ زَيْدًا، وَتَرَاكِهَا، وَمَنَّا عِهَا، وَعَلَيْكَ زَيْدًا، وَدُونَكَ عَمْرًا.

وأما ماناب عما لايتعدى فكثير، نحو : صَهْ، وَمَهْ، وَهَيْتَ، وَنَزَالَ، وَأَمِينُ، وَهَيْهَاتَ، وَسَرَعَانَ، وَوَشْكَانَ، وَهَمَّاهُم، ونحو ذلك.

وعلى هذا إذا كان الفعل يتعدى بالحرف تعدى اسمه كذلك، ولذلك قال : إذا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحِيَّاهُلاً بِعُمَرَ<sup>(٤)</sup>، لَمَّا كَانَ اسْمًا لـ(عَجَلُ) وقالوا : جِئْ عَلَى الصَّلَاةِ، لَمَّا كَانَ اسْمًا لـ(أَقْبِلْ) وقالوا : حِيَّهِلِ الثَّرِيدَ، اسْمًا لـ(إَيْتِ)

(١) البيت للأخوص، ديوانه ١٥٠، وابن يعيش ٦٥/٤، ٦٦، وروايته في الديوان «وهيهاتَ هيهاتًا»

والمعنى : تذكرت مامر من أيام شبابي، وتمنيت رجوعه، ولكن كيف يرجع ما فات وانقضى.

(٢) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب / آية : ١٨.

(٤) سبق الاستشهاد بهذا الأثر وتخرجه.

وظاهر هذا الإطلاق أن كل ما يكون للفعل من عملٍ في ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مستثنى، أو تمييز، أو غير ذلك - فاسمُ الفعل قائمٌ مقامه فيه، فتقول على هذا : نَزَالَ عِنْدِي، بمعنى : انْزَلَ عِنْدِي. ومنه في العمل في المجرور<sup>(١)</sup>:

\* تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا \*

ومن العمل في الحال : مَا أَنْشَدَهُ سَيَبُوهٍ لِلْكَمِيتِ<sup>(٢)</sup>:

نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ

وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

فـ(غَيْرَ مَوْتٍ) حال، أَيْ أَنْعَهُمْ غَيْرَ مَوْتَى وَلَا مَقْتُولِينَ.

وكذلك في الاستثناء : هَلُمُّ الشُّهُودَ إِلَّا زَيْدًا، وفي التمييز، نحو قول المرأة

« سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةٍ<sup>(٣)</sup> » وكذلك تعمل أيضا في جواب الأمر نحو :

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، ٢٥٢/٤، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥،

والإنصاف ٥٣٧، وابن يعيش ٥٠/٤، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

والرجز لطفي بن يزيد الحارثي، وكانت كندة قد أغارت على نعمه، فلحقهم، وجعل يقول مهددا لهم :

تراكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا      أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

(٢) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (نعا) والكميت من بني أسد بن

خزيمة، وكذلك جذام، ولكنهم لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم، وكان الكميت متعصبا لمضر، هجاء لليمن فقال هذا البيت.

ومعناه : انع جذاما غير ميتين ولا مقتولين، ولكن مفارقين لأصلهم ودعاتهم من مضر، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن.

(٣) سبق الاستشهاد بالمثل.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لابن الإطنابة، وصدره :

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ

وأنشد ثابتٌ في «دلائله»<sup>(١)</sup> «قول الشاعر»<sup>(٢)</sup> :

رُوَيْدَ تَصَاهُلَ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا

كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكِ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

وأما النصب بعد الفاء فلا يكون فيها، لأن ذلك يحتاج إلى تقدير العامل بالمصدر نحو : جِئْنِي فَاكْرَمَكِ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ مَجِيءٌ فَاكْرَمٌ مِنِّي، وهذا لا يتأتى في اسم الفعل، وعلى أن مثل هذا لم يقصد إليه الناظم فلا اعتراض عليه به.

و«ما» في قوله : «وَمَا لِمَا تَنْوِبُ» مبتدأ، خبره «لها» وهى واقعة

على العمل، / و«ما» الثانية للفعل، أَيْ : مَالِلِلفعلِ الْمَنْوِبِ عَنْهُ مُسْتَقَرٌّ  $\frac{329}{3}$  لأسماء الأفعال.

ثم قال، «وَأَخْرَ مَا لَذِي فِيهِ الْعَمَلُ»

لَمَّا كَانَ إِطْلَاقُهُ فِي قِيَامِ اسْمِ الْفِعْلِ مَقَامَ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ يَوْمَ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَعْمُولِ بِالتَّقْدِيمِ - نَبَّهَ عَلَى عَدَمِ هَذَا التَّوْهَمِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ، فَلَاتَقُولُ : زَيْدًا عَلَيْكَ، وَلَا عَمْرًا رُوَيْدًا، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ .

وذهب الكسائى إلى جواز التقديم في الباب مطلقاً، مُحْتَجًّا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ }<sup>(٣)</sup> { لَأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُ : عَلَيْكُمْ كِتَابٌ

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم السرقسطي، كان بصيراً بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر، وله كتاب «الدلائل في غريب الحديث» (ت ٣١٣هـ).

(٢) جمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، واللسان (رود) دون نسبة.

(٣) سورة النساء / آية : ٢٤.

الله، أي الزموا، كما قال في الآية الأخرى { عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ } <sup>(١)</sup> ويقول  
الراجز <sup>(٢)</sup>:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ  
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ  
فالمعنى عنده : دُونَكَ دَلَوِي.

وما استشهد به لا يتعين فيه ما قال، والظاهر في الآية أن «كِتَابَ اللَّهِ»  
منصوبٌ على المصدر، أي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، ودَلُّ عليه قوله تعالى قبل ذلك :  
{ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ } <sup>(٣)</sup> وكذا وكذا، كما انتصب (صِبْغَةَ اللَّهِ) <sup>(٤)</sup> ف(صَنَعَ  
اللَّهُ) <sup>(٥)</sup> ونحوه على مثل ذلك.

وأما البيت فعلى إضمار الفعل، كأنه قال : الزم دَلَوِي، دُونَكَ دَلَوِي، وإذا  
أمكن هذا لم يكن فيما ذكر متمسكٌ مع فقد السماع.  
وأيضاً فالقياسُ مانعٌ من ذلك، وذلك أن اسم الفعل لا يشبه الفعل لفظاً،  
ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون  
التوكيد ولا نون وقاية في غير الشذوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال.

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) الإنصاف ٢٢٨، وابن يعيش ١١٧/١، والخزانة ٢٠٠/٦، والمغنى ٦٠٩، ٦١٨، والعيني ٣١١/٤،  
والتصريح ٢٠٠/٢، والهمع ١٢٠/٥، والدرر ١٣٨/٢، والأشْمُونِي ٢٠٦/٣، واللسان والتاج  
(مبح).

والرجز لرجل جاهلي من بني أسد بن عمرو، بن تميم. والمائح : هو الرجل يكون في جوف البئر  
يملاً الدلاء، فإن كان وقوفه على شفيره، ينزع الدلاء ويجذبها فهو مائح، بالتاء. ودونكا : خذ.  
وبعده :

يُنْتُون خيراً وَيُجْلُونَكَ

(٣) سورة النساء / آية : ٢٣.

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٨.

(٥) سورة النمل / آية : ٨٨.

وإذا كان كذلك لم يَسُغْ أن يجرى مجراه ، ولا أن يتصرف تصرفه في المعمول وهذا ظاهر<sup>(١)</sup> .

و«ذى» في قوله : «وَأَخْرُ مَالِذِي» إشارة إلى أقرب مذكور ، وهو اسم الفعل المُشْتَغَل بِذِكْرِهِ .

وفي بعض النسخ : «وَأَخْرُ مَالِذَا فِيهِ الْعَمَلُ» فالأول إشارة إلى الأسماء والثاني إشارة الاسم ، ووقع في قافية البيت الأول «عَمَلٌ» وفي الثاني «الْعَمَلُ» معرفاً ، وليس بإيطاء<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم مثله .

وَأَحْكُمُ بَتَنَكْطِرِ الَّذِي يُنُونُ

مِنْهَا وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

يعنى أن ما كان من هذه الأسماء قد دخله التنوين فهو نكرة ، وما لم يدخله التنوين فهو معرفة . والتنوين الذى يدخلها يسمى «تنوين التثنية» .

وأسماء الأفعال بهذه النسبة على ثلاثة أوجه :

أحدها : ما لا يأتى إلا معرفة ، فلا يدخله تنوين نحو : رُوِيَ ، بُلِّغَ ، وأمِين .

والثاني : ما لا يأتى إلا نكرة ، فيلزمه التنوين نحو ( إِيهَا ) فى الكَفِّ ، و(وَاهَا) فى التَعَجُّبِ و (وَيْهَا) فى الإغراء و (فَدَاءُ لَكَ)<sup>(٣)</sup> بالكسر والتنوين .

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢٢٨/١ المسألة ٢٧ .

(٢) الإيطاء فى الشعر هو أن تتكرر القافية لفظاً ومعنى فى القصيدة الواحدة ، وهو عيب من عيوب القافية .

(٣) جزء من بيت من الرجز يقول :

وَيْهَا فَدَاءُ لَكَ يَافِضَالَهُ      أَجْرُهُ الرَّمَحَ وَلا تُهَالَهُ

وانظر فيه نواذر أبى زيد ١٦٣ ، وحاشيته .

والثالث : مايجوز فيه الوجهان ، والتنكيرُ : فيلحقه التنوين ،  
والتعريفُ : فلا يلحقه ، نحو : إِيهِ وَإِيهِ ، وَصَهُ وَصِهِ ، وَمَهُ وَمَهُ .

وحكى الفارسي في «التَّذْكِرَة» عن أبي عثمان ، / عن أبي زيد ، أنه ٣٣٠  
سمع أبا السَّمَّاء يقول : هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ ، فَنَوَّنَ على جهة التنكير . وهذا  
غريبٌ في أسماء الإشارة .

ومعنى التنكير أن يكون مدلولُ اسم الفعل غيرَ معهود عند المأمور أو  
المنهي ، فكأنه يأمره بأمرٍ غيرِ مُعَيَّن أو ينهاه عنه ، والتعريفُ بخلافه ، وهو  
أن يكون مدلولُه معهوداً عند السماع .

فإذا قال : إِيهِ ، بغير تنوين ، فكأنه قال له : حَدِّثْ الحديثَ الذي أنت  
فيه ، وإذا قال إِيهِ ، فكأنه قال له ك حَدِّثْ بكل ماتريد .

وكذلك إذا قال : صَهُ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن هذا الذي أنتَ تَذْكُرُ ،  
وإذا قال : صِهِ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن كل حَدِيثٍ . وكذلك سائرُ أسماء  
الأفعال.

وقوله : (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ) أى وتعريفُ ما سوى المحكوم بتنوينه  
بَيِّنٌ لا إشكال فيه .

ويشعر قوله : (وَأَحْكُمُ بَيِّنُكِرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا) بأن هذا موقف على  
السَّمْع ، كأنه يقول : ما جاء فى السَّمْع منوَّناً حكمتَ عليه بالتنكير ،  
ومالم يُنَوَّنْ فاحكُم عليه بالتعريف ، فجعل إليك الحكمَ بالتنكير أو التعريف  
عند وجود التنوين أو عدمه ، ولم يجعل لك إلحاقَ التنوين فيما ليس فيه ،  
ولاحذَفَه مما هو فيه ولو أراد هذا لقال : إذا أردتَ التنكيرَ فالحقِ التنوين ،  
وإذا أردتَ التعريفَ فاحذَفْهُ أو لاتلحَقْهُ .

وما أشار إليه هو الحق ، لأن ذلك مُتَلَقًى من السماع ، ليس للقياس فيه مدخل .

وكذلك أصلُ هذا الباب إنما هو السماعُ ، والأحكامُ القياسيةُّ فيه قليلةٌ كما رأيت .

واعلم أن هذا الكلام يقتضى أن مالم تُتَوَّنَّه العربُ فهو معرفة ، وأن ذلك بيِّنٌ ظاهر .

وهذه المسألة تحتاج إلى نظرٍ فيها وتتَّبَعُ لكلام الأئمة ، هل الأمر كذلك أم لا ؟

وهنا فرَغَ من الكلام على النوع الأول من أنواع هذا الباب ، ثم أخذ فى النوع الثانى والثالث فقال :

وَمَنَابِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ  
مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ  
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ  
وَالزَّمْ بِنَا النُّوعَيْنِ فَهَوْ قَدْ وَجَبْ

وهذا النوع الثانى هو ما خُوطِبَ به غيرُ العاقل على سبيل الزجر أو الحث أو الاستدعاء ، أو غير ذلك مما يُراد منها ، فقال : إن هذا النوع مما خُوطِبَ به ما لا يعقل يُسَمَّى صَوْتًا ، وإنما سُمِّى صوتًا ، ولم يُطلق عليه أنه اسم فعل ، لأنه لم يُضَعْ ليدل على فعلٍ وينوبَ منابه ، وإنما وُضِعَ ليحصل به زجرُ البهيمة ، أو دُعَاؤها ، أو نحو هذا ، لأن الكلام إنما يُوضع للعاقل الذى يفهم الخطاب .

فلو قيل : إنها تدلُّ على معانى أفعالٍ - لصَحَّ أن يقال إن العرب وضعت لغير العاقل كلاماً تخاطبه به ، وهذا غير صحيح ، فلذلك يسمى صوتاً .



فإن قيل : فقد أطلق عليها لفظ القول في نحو قول عدي بن الرقاع<sup>(١)</sup> :

هُنَّ عَجْمٌ وَقَدْ عَرَفْنَ مِنَ الْقَوِ

لِ هَيَّ واجدمي وياي وقومي

وهذه أسماء أصوات / لَزَجَرِ الإبل ، فجعلها من جملة ما يطلق عليه القول ، والقول لا يكون إلا دالاً على معنى ، كما مر من أنه يعم الكلمة والكلم والكلام ، وكل واحد من هذه تدل على معانٍ وضع له ، فهذه الأصوات إذاً دالة على معنى ، ومعانيها الأفعال بلا شك ، فقد استوتت مع أسماء الأفعال .

فالجواب : أنه أطلق عليها لفظ القول مجازاً ، كما جعل البكاء قولاً في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً

وَحَدَرْتَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُنْقَبِ

وجعل ما يفهم من حال الشيء قولاً في قوله<sup>(٣)</sup> .

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قِطْنِي

مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتُ بَطْنِي

---

(١) لم اهتمد إليه .

(٢) اللسان (قول) الخصائص ٢٢/١

وحدرتا : أسالتا . والدر : اللؤلؤ العظيم الكبير . وجعله غير مثقب ، لأن ذلك أصفى له ، وأتم لحسنه .

(٣) الخصائص ٢٣/١ ، ابن الشجرى ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣ ، والعينى ٣٦١/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، واللسان (قطط ، قول) وقطنى : حسبى .

وقول الآخر<sup>(١)</sup> :

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقْدُمُ رَاشِدًا

إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا

فهذا كله من الإطلاق المجازي الذي لا يُعدُّ في الإطلاقات الحقيقية التي

كلامنا فيها .

لكنه لما كانت مُفرداته شبيهةً بألفاظ التخاطب بين العقلاء ؛ إذ ليست بأصواتٍ مُطلقة كالمُدات والترنُّمات ، وكانت مقاصدها كمقاصد الأمر والنهي في خطاب العقلاء ، وألفاظها لاتوازن الأفعال ، أشبهت أسماء الأفعال من هذه الأوجه ، فأتى بها الناظم وغيره مع أسماء الأفعال وقال فيها : ( مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ ) أى مُشْبِهٍ بالأوجه المذكورة ، و «يُجْعَلُ» فى قوله : ( صَوْتًا يُجْعَلُ ) بمعنى يُسَمَّى ، تقول :

جَعَلْتُ وَلَدِي زَيْدًا ، ومنه قوله تعالى : { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئَاءً }<sup>(٢)</sup> ، فَسَّرَهُ الجوهري بـ ( سَمَوْا )<sup>(٣)</sup> ،

فَمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلزُّجَرِ (هَلًا) للخيل ، قال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

\* وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا \*

(وَعَدَسٌ) للبقُل ، قال ابن مفرَّغ<sup>(٥)</sup> :

(١) الخصائص ٢٢/١ ، ٢٥/٣ ، والخزانة ٣١٢/٤ ، واللسان (قول) والرجز لأبى النجم .

(٢) سورة الزخرف / آية : ٢٠ .

(٣) الصحاح (جعل) .

(٤) اللسان (هلل) وروايته «وَأَيُّ حَصَانٍ»

(٥) المحتسب ٩٤/٢ ، وابن الشجرى ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٧٩ ،

والخزانة ٤١/٦ ، والهمع ٢٩٠/١ ، والدرر ٥٩/١ ، والعينى ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، ٣١٤/٤ ،

والتصريح ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، ٢٨١ ، ٢٠٢/٢ ، والأشعرونى ١٦٠/١ ، ٢٠٨/٣ ، واللسان (عدس)

وبيوانه ١١٥

عَدَسٌ مَالِ الْعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ  
نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ

و (هَيْد) و (هَاد) زَجْرٌ لِلْإِبِلِ ، وأنشد أبو عمرو<sup>(١)</sup> :

\* وَقَدْ حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وَهَلَا \*

و (هَيْج) زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ ، قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* تَنْجُو إِذَا قَالَ حَادِيهَا لَهَا هَيْج \*

وكذلك (عَاج) قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

كَأَنِّي لَمْ أَزْجُرْ بِعَاجٍ نَجِيبَةً

وَلَمْ أُلْقَ عَنْ شَحْطٍ صَدِيقًا مُصَافِيَا

وَمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلدَّعَاءِ (هَيْ ، وَهَوْ) دَعَاءٌ لِلْإِبِلِ إِلَى الْعَلَفِ .

و (عَوْ) دَعَاءٌ لِلْجَحْشِ ، و (بَسْ) لِلْغَنَمِ ، و (جَوْتُ) دَعَاءٌ لِلْإِبِلِ إِلَى الْمَاءِ .

و (هَدَغُ) لَصْفَارِ الْإِبِلِ ، الْمُسْكَنَةُ عِنْدَ النَّفَارِ . وَلَا يُقَالُ : ذَاكَ لَجِلَّتْهَا  
وَلَا مَسَانُهَا وَيَكْفَى هَذَا الْمَقْدَارُ فِي التَّمَثِيلِ .

---

= والبيت أول أبيات ليزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بها بغلة . وعدس : زجر للخيل لتسرع .  
وعباد : هو عياد بن زياد أخو عبيد الله بن زياد .

(١) ابن يعيش ٨٠/٤ ، والخزانة ٣٦٩/٦ ، واللسان (هيد)

والرجز لغيلان بن حريث أو القتال الكلابي ، ويَعْدُهُ :

\* حَتَّى يُرَى أَسْفَلُهَا صَارَ عَلَاً \*

(٢) اللسان (هيج)

(٣) اللسان (عوج)

والنجبية : الناقة التي تفضل غيرها من النوق . ونجائب الإبل : خيارها .

والشحط : بعد المكان ونحوه . والمصافى : الذي يخلص في الإخاء والمودة وروايته في اللسان  
«خيلاء» .

ثم قال : «كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً» .

«أَجْدَى حِكَايَةً» بمعنى أعطى قَصْدَهَا وأصل ذلك من (الجدوى) وهى العَطِيَّة . والجَادِي : السائل ، وأَجْدَيْتُهُ : أعطيتُهُ الجدوى يعنى أن ما كان من الألفاظ يُعطى قصدَ الحكاية ، ويُفهم منه يُسمَّى صوتاً أيضاً .

وهذا هو النوع الثالث من التنويع الأول ، وهو عند الناظم ، مع ماقبله ، نوعٌ واحد ، لأنه يُشَبِّهه فى كونه لفظاً غيرَ مرادٍ به معنى من المعانى المرادة فى التخاطب ، لكن الأول يَزِيدُ على هذا بكونه زَجْراً أو دعاءً ، وهذا ليس كذلك ، وإنما المقصودُ به أن يُحْكَى به صوتُ مَا واقعُ فى الوجود ، من حيٍّ أو غيره ، فالذى من الحيِّ ك (غَاقٍ) فى حكاية صوت الغراب ، و (شَيْبٍ) / فى حكاية صوت مَشَافِر الإبل للشَّرْب  $\frac{٣٣٢}{٣}$  قال الشاعر (١) :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلَّمٍّ

جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

و (عِيطٍ) فى حكاية صوت الفِثْيَانِ إذا تَصَايَحُوا فى اللعب .  
و(طِيخٍ) فى حكاية صوت الضُّحِكِ .

---

(١) ابن يعيش ١٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١٠٤/١ ، ٢٤٣/٤ ، والأشمونى ٢١١/٣ ،  
واللسان (شيب ، بصر) وديوانه ٦٠٩

والضمير فى «تداعين» يعود على «النوق» التى سبق ذكرها . وتداعين : دعا بعضهن بعضا . والشيب : حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب . والمتلَّم : المتكسَّر والمتهدَّم ، يريد : حوضاً متتلماً . والبَصْرَة : حجارة رخوة فيها بياض ، وبها سميت البصرة . والسلام : جمع سَلِيمة ، وهى الحجارة .

و ( مِصْرٌ ) فى حكاية صُوِيَتْ يخرج من ضَمِّ الشَّفَقَتَيْنِ ، معناه ( لا ) وفيه إطماع . والذى من غير الحَيِّ وما فى معنى غير الحَيِّ نحو ( طَاقٌ ) فى حكاية صوت الضَّرْب ، تقول العربُ : سمعت طَاقَ طَاقٌ ، و ( طَقٌ ) فى حكاية صوت وقع الحجارة ، و ( قَبٌ ) فى حكاية صوت وقع السيِّف . وهذا مثال النازم .

ومنه أيضا ( خَاَزِ بَاَزٍ ) للذُّباب ، أصله حكايةُ صوته ، قال ابن أحمر (١) :

تَفَقَّأُ فُوقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِى

وَجُنَّ الْخَازِ بَاَزِ بِهِ جُنُونَا

(وَحَاسِنٌ مَاسِنٌ) للقُماس ، كأنه حكاية صوته إذا حُرِّك .

وأتى بالمثل لفائدة ، وذلك أن الحكاية تُطلق عند النحويين على وجهين

معناهما واحد :

أحدهما : حكاية الأصوات الواقعة فى الوجود وهى التى تكلم فيها الآن .

والثانى : حكاية الكلام ، وهو الذى يُحكى بالقول وغيره ، نحو : قلتُ :

زَيْدٌ قَائِمٌ . ويقال لزيد : ابنُ فلان ، [ومن زيدا؟] (٢) ومن زيدا؟ ونحو ذلك . فلو لم

يأتِ بالمثل لأوهم أن المراد غيرُ ما قُصِدَ له ، فعين مقصوده . بمثاله .

ثم قال : «وَالزَّمْ بِنَا النُّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ» .

(١) سيبويه ٣/٢٠١ ، والإنصاف ٣١٣ ، وابن يعيش ٤/١٢١ ، والخزانة ٦/٤٤٢ ، واللسان (فقا ، خوز)

يصف روضة . وتفقا : أصله : تنشق ، أى تنشق . والضمير فى قوله : «فوقه» يعود على «الهَجْل» فى بيت سابق ، وهو المطمئن من الأرض والروض أحسن ما يكون فى مطمئن ، لأن السيول تجتمع فيه والقلع : جمع قلعة ، وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تنشق ليلا . والخابِ بازٍ هنا : إما نبت ، وجنونه : طوله وسرعة نباته . وإما ذباب يطير فى الربيع يدل على خصب السنة . وجنونه : هزجه وطيوان . والضمير فى «به» يعود على «الهَجْل» فى البيت السابق .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

أراد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، يريد أن بناء هذين النوعين لازم على كل حال ، لأن سبب البناء موجود ، فلا بد من وجود مُسَبِّبه .  
فأما (أسماء الأفعال) فسببُ بنائها مختلف فيه ، فمنهم من جعله تَضَمُّنُهَا معنى لام الأمر ، وهذا إنما يَمْشِي في أسماء فعل الأمر .  
فإذا قلت : ( نَزَالٍ ) فهو بمعنى : لِنَنْزِلْ ، وكذلك ( صَهْ ) بمعنى : لَتَسْكُتْ ، و ( مَهْ ) بمعنى : لَتِكْفُفْ ، وكذلك سائرُها . فلما تَضَمَّنَتْ معنى الحرف بُنِيَتْ كما بُنِيَتْ أسماء الشَّرْطِ ، وأسماء الاستفهام ، لتَضَمَّنُهَا معنى «إِنْ» والهمزة .  
واعْتَذِرْ قائلُ هذا عَمَّا جاء منها للماضي والمضارع بأنَّ الأصلَ والبابَ للأمر ، وماعداه محمولٌ عليه . وهذا رأى جماعة .  
ومن النحويين مَنْ جعل سببَ البناء فيها مُنَاسَبَتُهَا لِمَا وَقَعَتْ مَوْقِعُهُ ، وهى الأفعال المبنية .

وضَعَفَهُ المؤلف بأن مالا يُعْرَبُ من الأفعال شَبِيهُهُ بالمعرب ، لوقوع الماضى موقعَ المضارع فى مواضعه المذكورة ، ولذلك لَمْ تَلْحَقْهُ هَاءُ السُّكُوتِ ، إذ كانت لا تَلْحَقُ معرباً ولا شَبِيهاً به ، وَلِئِنْ كَانَ الأمرُ جارِياً فى أحكامه مَجْرَى المجزوم ، فَيُسَكَّنُ آخرُهُ حيثُ يُسَكَّنُ آخرُ المجزوم ، وَيُحْذَفُ حيثُ يُحْذَفُ ، بخلاف غيره من المَبْنِيَّاتِ كـ (الَّذِي وَالَّتِي) وأيضاً فمنها ما وَقَعَ موقعَ المضارع ، وهو مَبْنِيٌّ بخلاف فعله .

والذى ارتضاه المؤلف فى بناء هذه الأسماء ما قاله أولُ الرُّجَزِ من كون هذه الأسماء . نَابَتْ عن الأفعال ، وكانت عاملةً غيرَ معمولة ، فأشبهت (إِنَّ) وأخواتها ، فَبُنِيَتْ ، وذلك قوله : ( وَكُنْيَابَةُ عَنِ الْفِعْلِ بِأَلَا تَأْتُرُ ) وقد تقدَّم شرحه (١) .

(١) انظر : ج ١ ص .

وهو أولى ممّا ذهب إليه غيره .

فإن قلت : / إنه قد تقدّم من جملة هذه الأسماء (عليك ، ودونك ، ٣٣٢ وإليك) وما جلبَ معها ، فاقترضى هذا العموم أنها مبنية ، وظاهرها أنها ليست بمبنية ، لظهور النصب فيما كان أصله النصب منها ك (دونك ، وأمامك ، ووراءك) ونحو ذلك ، فمن لك بينائها؟

وأيضاً ، هي مضافات ، والمضاف لا يبنى ، لأن الإضافة تعارض البناء .

وأيضاً ، فإن البناء إنما يكون فيما كانت النيابة بحق الأصل والوضع الأول ، كصّة ، ونزال ، وأما ما كانت النيابة فيه عارضة فلا .

وهذه الأشياء من هذا القبيل الثاني ، لأن (دونك ، وأمامك ، وإليك) ونحوها استعملت غير نائبة ، ثم عرّضت لها النيابة ، فهي مثل (ضرباً زيداً) وبابه في هذا المعنى ، فأحد الأمرين لازم ، إمّا بناء الجميع ، فيبنى (بابُ ضرباً زيداً) ، وإمّا إعراب الجميع ، فيكون (دونك) وبابه معرباً ، لكن الأول باطل بالإجماع ، فثبت الثاني ، وهو إعراب الجميع .

وقد حكى ابن خروف الاتفاق على أنها مُعرّبة ، ونصبها بالأفعال التي صارت أسماء لها .

ولا يمكن أن يقال : لم يردّها في عقد البناء لقوله قبل : «والفعل من أسمائه عليك .. إلى آخره» فلم يجعله جنساً خارجاً عنها ، بل أدخله فيها ، فهذا مناقض لما قالوه ، وكذلك فعل في «التسهيل» الصغير والكبير (١) .

---

(١) انظر : ص ٢١٢ .

فالجواب : أن القول بإعرابها مما ينبغي أن يُنظر فيه ، وذلك أنهم أطلقوا على هذه الألفاظ أنها أسماء أفعال ، ولم يطلقوا ذلك على قواك : ضَرْبًا زِيدًا ، وَسَقِيًا لَزِيدٍ ، وَرَعِيًا لَهُ ، فدلَّ على المخالفة بينهما في الأحكام .

وأيضًا ، فَإِنَّ (عَلَيْكَ ، وَدُونَكَ) وبابه قد تحمَّلت ضمائر مرفوعة لأبدٍ منها ، كالأفعال وأسماء الأفعال ، كقولهم : عليك أنتَ نفسُكَ زِيدًا ، ودونَكَ أنتَ نفسُكَ ، وعِنْدَكَ أنتَ وَزِيدٌ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك ، فوَكَّدُوا وعطفوا عليها ، وأَجْرَوْهَا مُجْرَى الأفعال .

وأنت لاتقول في (ضَرْبًا زِيدًا) وبابه : إنه قد تحمَّل ضميرا فاعلا ، فتفعل فيه هذه الأشياء ؛ بل جَرَتْ (عَلَيْكَ) وأخواتها مجرى (صَهْ ، وَمَهْ ، وَهَلْمْ) ونحوها في ذلك ، وإذا كانت كذلك فلا مَحْذُور في دعوى البناء فيها كلها ، كسائر أسماء الأفعال ، لأنها - وإن كان أصلها المصادر والظروف ونحوها - قد خرجت عن ذلك الباب إلى باب آخر ، وإلى وَضْعٍ آخر لازم لها ، فليس ذلك بِمُخْرِجٍ لها عن باب ما دخلت فيه في حكم من الأحكام .

ومِمَّا يُحَقِّقُ لك تَمَحُّضَهَا في أسماء الأفعال أنها لا يصح تعلُّقها بالفعل إذا ظهر ، فَإِنَّ القائل : (عَلَيْكَ زِيدًا) بمعنى : أَلْزَمَهُ - لو أظهرته . فقلت : أَلْزَمَ زِيدًا عَلَيْكَ ، لم يصح ، كما صحَّ في (ضَرْبًا زِيدًا) أن تقول : اضْرِبْ زِيدًا ضَرْبًا ، وكذلك (إِلَيْكَ) لو قلت : (تَنَحَّ إِلَيْكَ) لم يَسْغُ ، وفي (دُونَكَ زِيدًا) خَذْ زِيدًا دُونَكَ ، وإن ساغ في بعضها لم يَطْرُدْ في سائرها .

وهذا دليل على عدم مراعاتهم لأصلها / ، وعلى تَمَحُّصِ النيابة ، ٣٣٤

كما في (صَهْ ، وَمَهْ) ونحوه ، فلا فارق في البناء بين البابين .



وأما كونُها مُضافاتٍ ، فلا يُخْرِجُها ذلك عن حكم البناء ، وذلك لأن من  
المضاف ما هو مبنى ك (كَمْ) فى قولك : كَمْ رجلٌ عندك؟

وأما موافقتُها المعربَ لفظاً : فلا يلزم منه كونُها معربةً ، كما كان (لا  
غُلامَيْنِ فى الدار) ونحوه موافقاً لقولك : (مررتُ بغلامَيْنِ) ولم يَمنع ذلك من  
القول ببنائه مع (لا) ولذلك فى العربية نظائر .

قال الفارسى : فإن قيل : ما تُنكرُ ألا تكون هذه الأشياء مبنيةً لأن فيها  
جاراً ومجروراً ، نحو ( عَلَيْكَ ، وإِلَيْكَ ) والجارُ والمجرور إنما يقع فى موقع  
المعرب ، ألا ترى قولهم : مررتُ بزيدٍ وعمرو؟

فالجواب : أن ما ذكرَ لدليلٍ فيه ، لأن الجار والمجرور قد يقعان موقعَ  
المبنى ، ألا ترى قولهم : يا زَيْدُ ، ويا رَجُلًا ، فقد وقعا مفردَيْنِ مبنيين نحو :  
يا زَيْدُ ، ويا رَجُلًا ، فكما جاز وقوع هذا موقعَ المَبْنِيَّةِ ، وكذلك (عَلَيْكَ ، وإِلَيْكَ) .

وأيضاً ، فإذا ادعى فيها الإعرابُ لم يَخُلْ من أن يكون العاملُ فيها فعلها  
أو غيره . أما غيره فغيرُ عاملٍ فيه باتفاق . وأما فعلها : فقد تَضَمَّنَتْه ، فهى  
العاملةُ بونه ، والشئُ لا يعمل فى نفسه .

وإن قلت : إنها لم تَتَضَمَّنْه (مطلقاً - لزم ألا تكون أسماء أفعال ، وقد  
فُرض أن الأمر كذلك ، هذا خُلْف .

وأيضاً ، يلزم فى (صَة ، ومَة) ونحوها أن تكون معمولَةً لعاملٍ هو الفعل  
الذى تَضَمَّنَتْه<sup>(١)</sup> ، وذلك فاسد .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

فإن قلت : فهذا الذى زعمتَ خَرَقَ للإجماع الذى نقله ابنُ خروف ، وخَرَقَ الإجماع ممتنع ، وصاحبه مُخطئ قطعاً ، لأن يد الله مع الجماعة .

فالجواب أن يقال : أمّا أولاً فادّعاءُ الإجماع لا يصح ، وذلك أنى أظن أنه مرَّ على ما تقدّم فى كلام ابن جنّى فى بعض كتبه أن شيخه الفارسى قال بالبناء فيها ، مُحْتَجّاً بما تقدّم من تَمَحُّضِها للدلالة على الأفعال حتى دخلت فى أسمائها ، ثم رأيتُه منقولاً عن أبى الحسن<sup>(١)</sup> ، تحقيقاً لازئناً ، ذكره عنه الفارسى فى « التذكرة » فالإجماع الذى ادّعاه ابنُ خروف غير ثابت .

وأما ثانياً ، فإن سلّمناه فليست المخالفة للإجماع فى حكمٍ من الأحكام المقرّرة التى يلزم عنها المخالفة فى قياسٍ أو سماع ، لأن (عندك ، ووراءك) ونحوهما مع القول بالإعراب والبناء على حدّ سواء ، فإنما حقيقة الخلاف فى تأويلٍ لا فى حكم ، إذ كانت هذه الأشياء لازمةً للإضافة لا يجوز إفرادها ، فلم يظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء .

وأما لو كانت المخالفة فيما يوجبُ حكماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذٍ محظورة : وعلى هذا النحو جاءت مخالفة ابن جنّى فى نحو : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ<sup>(٢)</sup> ، إنما خالفهم فى تأويلٍ لا فى نفس حكم قياسى أو سماعى .

وقد نصّ الأصوليون ، فى مسألة إحداث دليلٍ أو تأويلٍ مخالفٍ لِمَا أجمعوا عليه مع الموافقة فى مَحْصُولِ الحُكْمِ ، على الخلاف .

ورجّح المحققون منهم الجواز ؛ إذ لا مخالفة فى الحكم . وهذه المسألة مذكورة فى « الأصول » وهذا أقصى ما ظهر فى بيان هذه المسألة ، والله الموفق للصواب .

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : الخصائص ٢٢٠/٣ .

وأما (أسماء الأصوات) فسببُ بنائها أنها لا تكون في الكلام عاملة ولا معمولة ؛ إذ لا يدخلها معنى من المعاني التي تستحقُّ بها دخولَ العوامل ، فصارت في الحكم كـ(هَلْ وَبَلْ ، وَقَدْ) ونحوها ، فاستحقت البناء لذلك .

فإن قلت : فأين ذكر الناظمُ هذا السببُ؟

فالجواب : أنه قد يدخل له تحت قوله «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتُرٍ» لأن أسماء الأصوات تُعطى من المقصود ، في الزجر والاستدعاء ، ما يُعطيه الفعل لو كان المزجور أو المستدعى مِمَّنْ يُخَاطَبُ ، فأشبه اسمُ الصوت اسمُ الفعل ( لذلك ، فكان داخلا تحت نيابة الفعل بلا تأتُر ، أو يكون لها عدمُ التأثر علةً تامة<sup>(١)</sup>) على ما تقرّض في «باب المعرب والمبنى» .

وأما (حكاية الأصوات) كغَاقٍ ، وَقَبٍ ، فحملت على أسماء الأصوات المزجورُ بها ، أو المدعوُّ بها ، على اعتبار شَبَّهَها بأسماء الأفعال ، أو يُجْعَلُ عدمُ التأثر لها علةً تامة مستقلة ، كما مرّ والله أعلم .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت)

## {نونا التوكيد}

لِلْفِعْلِ توكِيدُ بِنُونَيْنِ هُمَا  
كُنُونِي اذْهَبَنَّ واقْصِدْنَهُمَا

أخذ يتكلم فى نُونِي التوكيد ، الشديدة والخفيفة ، وما يلحق الفعل معهما  
من الأحكام ،

وابتدأ بالتعريف بهما ، ويكوْنُهُمَا مُخْتَصَّيْنِ بالفعل .

فأما اختصاصُهُمَا بالفعل فَنَبَّهَ عليه بقوله : «لِلْفِعْلِ توكِيدُ بِنُونَيْنِ» .

يريد أن التوكيد بهما مختصٌّ بالفعل . وأشعر بذلك تقديمُهُ المجرور ، لأن  
التقديم مؤذِنٌ بالاختصاص كقوله : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»<sup>(١)</sup> ، معناه :  
مانعبد إلا إِيَّاكَ ، وما نستعين إلا إِيَّاكَ .

وما ذكره من الاختصاص صحيح ، وقد تقدّم به فى «باب الكلام  
وما يتألف منه» أن النون من مُعَرِّفات الفعل ومن خَوَاصِّهِ فى قوله :

بِتَّـا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي  
وَنُونِ أَقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌ لا يقاس عليه ، نحو ما أنشده ابن  
جنى<sup>(٢)</sup> :

(١) سورة الفاتحة / آية : ٥

(٢) الخصائص ١٣٦/١ ، والمحاسب ١٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٠/١١ ، والمغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ،  
الخصائص ٦٤٨/٣ ، ٣٣٤/٤ ، والتصريح ٤٢/١ ، والأشعري ٤٢/١ ، ٢١٢/٣ ، وملحقات ديوان رؤية  
٧٣ وأريت : أصله : أرايت ، بمعنى : أخبرنى . والأملود : الناعم ، يقال : غصن أملود ، ورجل  
أملود . ومرجلاً : مسرَّح الشعر مزينه . والبرود : جمع برد ، وهو كساء مخطط يُلْتَحَفُ به . =

أَرَيْتَ إِنْ جَاعَتْ بِهِ أُمْلُودًا  
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا  
\* أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا \*  
وأنشد أيضا (١) :

يَالَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا  
أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا ؟

وقوله : «هُمَا كُنُونِي كَذَا» هذا هو التعريف بهما وبموضعهما ،  
يعنى أنهما نُونَانِ يُشْبِهَانِ النُونَيْنِ فِي «أَذْهَبَنَّ ، وَأَقْصِدْنَهُمَا» فالأولى  
مشددة ، والثانية مخففة .

وإنما قال : «كُنُونِي كَذَا» ليعين عينهما وموضعهما ، فإن النُونَاتِ  
التي تَلْحَقُ الفعل ثلاثة أنواع : هذا أحدها .

والثاني : نُونُ المضارعة في نحو (نَفْعَلُ) وموضعها أَوَّلُ الفعل .

والثالث : نُونُ الرفع ، وذلك إذا اتصل بالفعل أَلْفُ اثْنَيْنِ / نحو :  $\frac{٣٣٦}{٢}$   
يَضْرِبَانِ ، أَوْ وَأَوْ جَمَاعَةٍ نحو : يَضْرِبُونَ ، أَوْ يَاءُ وَاحِدَةٍ مُخَاطَبَةٍ نحو :  
تَضْرِبِينَ ، وموضعها الْآخِرُ ، إلا أنها لا تُشَبِّهُ ما تَقْدَمُ مِنْ جِهَةِ التَّشْدِيدِ  
فِي إِحْدَاهُمَا ، وَالتَّسْكِينِ فِي الْآخَرَى ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَيْضًا ، لِأَنَّ هَذِهِ  
تُقَيِّدُ التَّأَكِيدَ ، بِخِلَافِ نُونِ الرَّفْعِ .

== ويروى «جئتُ» و«أحضري» ومعناه : أَرَأَيْتَ إِنْ وَلَدَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا هَذِهِ صِفَتُهُ أَيْقَالَ  
لَهَا : أَقِيمِي الْبَيْتَ أَنْتَ لَمْ تَاتِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ؟

(١) الخزانة ٤٢٧/١١ ، والعيني ١٢٢/١ ، واللسان (شهر) وملحق ديوان رؤية ١٧٩  
وليت شعري : ليت علمي . وحنيفا : منادى مرخَّم من حنيفة ، وحرف النداء محنوف .  
وحنيفة أبو قبيلة من العرب . وشهر الرجل سيفه : سَلَّهُ وأبرزه من غمده .

ومن أمثلة الشديدة : قوله تعالى {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ} .  
ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ} (١) . وقوله تعالى : {قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّأَنَّ  
بِمَا عَمَلْتُمْ} (٢) .

ومن أمثلة الخفيفة قوله تعالى : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ} (٣) . واجتمعتا في قوله  
تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ} (٤) . ومن ذلك كثير .

ونبه بقوله : ( واقتصدناها ) على أن ضمير النصب ، وإن كان متصلاً  
بالفعل ، فهو كلمة أخرى تلتحق النون قبله ، وهذا بخلاف ضمير الرفع ، فإنه ،  
وإذا اتصل ، كالجزء مما اتصل به ، ولذلك يُسَكَّنُ له آخر الفعل ، فلا تلتحق  
النون إلا بعد الضمير ، كما سيَتَبَيَّنُ في أثناء كلامه في الباب .

ثم أخذ يذكر ما تَلَحَّقانِ من الأفعال ، وفي أي حالٍ تَلَحَّقانِ ، فقال :

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ أَتَيَا

ذَا طَلَبَ أَوْ شَرَطَا أَمَا تَالِيَا

أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

وَقُلْ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعُدَا

(١) سورة التكاثر / آية ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٢) سورة التغابن / آية : ٧ .

(٣) سورة العلق / آية : ١٥ .

(٤) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢ .

وغير إما من طوالب الجزأ  
 وآخر المؤكد افتح كابرراً  
 وأشكله قبل مضمّر لئن بما  
 جانس من تحرك قد علماً  
 فعين أولاً أنها تلحق من الأفعال : الأمر والمضارع ، بقوله : «يؤكد إن  
 افعل ويفعل» .

يريد أنهما مختصان بهذين الفعلين ، فيخرج الماضي عن أن تلحقاه ، فلا  
 تقول : قامن زيد ، ولا استكبرن بكر ، ولانحو ذلك ، وسواء أكان الماضي في  
 معنى المستقبل أم لم يكن في معناه .

أما مع كونه على أصله من المضى ، فذلك ظاهر .  
 وأما إذا كان بمعنى المستقبل فقد يقال : إنه ليس كذلك ؛ بل تلحقه  
 النونان إذ ذاك .

وقد استشهد عليه في «شرح التسهيل» بما جاء في الحديث من قوله عليه  
 السلام : «فإما أدركن أحد منكم الدجال»<sup>(١)</sup> . فلحقت «أدركن» وهو ماضٍ حين  
 كان بمعنى المستقبل ، وأنشد عليه<sup>(٢)</sup> :

دَامَنْ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيِّمًا  
 لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الفتن وأشراف الساعة ، ٦١/١٨ .

(٢) المغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ، ٣٤١/٤ ، والتصريح ٤١/١ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والدرر ٩٩/٢ ،  
 والأشمونى ٢١٣/٣

والمتيم : من استعبده الحب ، وذهب بعقله . والصبابة : المحبة والعشق . والجانح : المائل .

فلحقت (دام) لَمَّا كان دُعَاءً ، وقال الآخر فى (أَفْعِلْ) فى التعجب (١) :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبٍ صَرِيْمَةٍ

فأخربه لِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا

أراد «وأخريْن» و«أَفْعِلْ» فى التعجب عنده ليس بأمر ، وإنما هو خبرٌ فى الأصل كـ (أَفْعِلْ) وأنت ترى أن الماضى كالمضارع فى هذا .  
والناظم لم يذكر ذلك .

ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضى قليلٌ فى الاستعمال ، لم يذكره النحويون ، ولا عولوا على ما جاء منه ، وكذلك فَعَلَ هنا ، وذكر ما تدخل عليه النونان ، وهو الأمر والمضارع .

٣٣٧

٣

وأطلق الحكم فى الأمر ولم يُقَيِّده ؛ إذ / قال : «يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلُ» أى مطلقا ، وقَيَّدَ المضارعَ بقيود ؛ إذ قال : (وَيَفْعَلُ أَتِيًّا كَذَا وَكَذَا) فـ (أَتِيًّا) حال من (يَفْعَلُ) ، (ذَا طَلَبَ) حالٌ من ضمير (أَتِيًّا) .

وسَكَّنَ لامَ (يَفْعَلُ) إمَّا إجراءً للوصل مُجرى الوقف ، وإما ضرورةً لتصور (عَلْ) بصورة (فَعَلَ) و (فَعَلَ) يجوز تسكينُ عينه ، و(فَعَلَ) كذلك ، وقد جاء فى مشابهة (فَعَلَ) قول الشاعر ، أنشده أبو زيد (٢) :

(١) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب».

(٢) النوار ١٧٠ ، والخصائص ٢/٢٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٢٣٧ ، والشافعية ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، واللسان (بخس)

والرجز للعذافر الكندى ، وبعدة :

\* وهات بُرُّ الْبَخْسِ أَوْ بَقِيْعًا \*

والسويق : طعام يُتَخَذُ من مدقوق الحنطة والشعير . والبَخْسُ : الذى يزرع بماء السماء .



\* قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيقًا \*

أما (الامر) فكونه امرأ هو المسوِّغ لدخولهما فيه توكيداً له ، فتقول :  
أَكْرَمَنْ زَيْدًا ، وَأَكْرَمَنْ زَيْدًا ، أنشد سيبويه للأعشى (١) :

وَيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أراد (اعبدن) وأنشد أيضا لزهير بن أبي سلمى (٢) :

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا

فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وهو كثير .

وفى معنى الامر الدعاء ، نحو قول كعب بن مالك ، أو عبد الله بن رواحة ،  
رضى الله عنهما (٣) :

---

(١) الكتاب ٥١٠/٣ ، وابن الشجري ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، ٨٨ ،  
٢٠/١٠ ، والعيني ٣٤٠/٤ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، وديوانه ١٠٣ ،

والبيت من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الإسلام ، ولكن  
غلبت عليه شقوته فمات على كفره .

(٢) الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٥ ، ٤١/١٠ ، ١٩٤/١١ ، والهمع  
٢٦٣/١ ، وديوانه ١٨٢ والبيت من قصيدة يقولها للحارث بن ورقاء الصيدوى ، وكان قد أغار على  
قومه ، فأخذ إبلاً له وعبدا فتوعده بها إن لم يرد عليه ما أخذ . وتعلم : اعلم . و «ها» حرف تنبيه  
فصل بينهما وبين (ذا) الإشارية بالقسم ، وهو قليل واقصد بذرك : مثل من أمثالهم ، ومعناه :  
لا تتكلف ما لا تطيق ، ولا تتجاوز قدرك وتتعد طورك ، يتوعده بذلك . والانسلak : الدخول فى الامر ،  
ومعنى العبارة : لا تدخل نفسك فيما يعينك ، ولا يجدى عليك .

(٣) سيبويه ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٣/٣ ، والتصريح ٢٠٢/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، وسيرة ابن هشام  
٧٥٦

والسكنية : ماتسكن به النفس وتأنس به . والمراد : ثبتنا على الإسلام بنصر نبيك صلى الله عليه  
وسلم .

فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وَتَبَّتْ الرُّجُومُ إِنْ لَأَقِيْنَا

وأما (المضارع) فَقَيْدٌ لِحَاقِ النَوْنَيْنِ له بمواضع معلومة ، منها مَالِحَاهُمَا فيه كثير ، ومنها مَالِحَاهُمَا فيه قليل .

فأما مَالِحَاهُمَا فيه كثير فثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضارع تالياً أداة طَلَب ، وذلك قول الناظم : «تَالِيَا ذَا طَلَبٌ» أى تابعا حرفا ذا طلب .

والأبواب الطَلْبِيَّةُ أربع :

أحدها : لام الأمر نحو : لَتَفْعَلَنَّ كَذَا وكَذَا ، وَلَتُكْرِمَنَّ زَيْدًا

والثانية : (لا) النهى ، فإنها طَلْبِيَّةٌ أيضا نحو : لَا تُكْرِمَنَّ زَيْدًا ، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (١) .

وقوله : {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ} الآية (٢) .

وقوله : {فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَكِبِينَ . وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا} الآية (٣) .  
وأنشد سيبويه للأعشى (٤) :

أَبَاثَابِتٍ لَا تَعْلَقَنَّكَ رِمَاحُنَا

أَبَا ثَابِتٍ واقِعُدْ وعِرْضُكَ سَالِمٌ

(١) سورة يونس / الآية : ٨٩ .

(٢) سورة الكهف / آية : ٢٣ .

(٣) سورة يونس / آية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥١٠ ، وبيوانه ٥٨

وأبو ثابت : كنية يزيد بن مسهر ، ناداه بكنيته استخفافا لاتعظيما . ولاتعلقنك رماحنا : لاتتعرض لقتالنا ، فتنشب فيك رماحنا . جعل النهى للرماح مجازا ، والمنهى فى الحقيقة هو المهجو .

وقال أيضاً<sup>(١)</sup> :

\* وإيَّاكَ والمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا \* ... البيت

والثالثة : حروف الاستفهام ، وهى (الهمزة) نحو : أَتَقُومُنَّ يَا زَيْدُ؟  
وأنشد سيبويه<sup>(٢)</sup> :

\* أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحُنَّ قَبِيلًا \*

و (هَلْ) نحو : هَلْ تُكْرِمُنَّ زَيْدًا ؟

وأنشد سيبويه للأعشى<sup>(٣)</sup> :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا

دَ مِنْ حَـذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وأنشد أيضاً<sup>(٤)</sup> :

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو للأعشى ، وعجزه :

\* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا \*

(٢) الكتاب ٥١٤/٣ ، والخزانة ٣٨٣/١١ ، والتصريح ٢٠٤/٢ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ،  
والأشمونى ٢١٤/٣

وهو عجز بيت لامرئ القيس (ديوان ٢٥٨) وصدره :

\* قَالَتْ فَطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدْحُهُ \*

وحلَّ شعرك مدحه : كُفَّ وأعدل عن مدحه . والمحَلُّ : المطرود عن الماء .

وكندة : قبيلة من اليمن . والقبيل : الجماعة من قوم مختلفين ، وأراد به هنا القبيلة بنى الأب  
الواحد .

(٣) الكتاب ٥١٣/٣ ، والمحاسب ٢٤٩/١ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، ٨٦ ، والعينى ٢٢٤/٤ ، والهمع  
٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ، وديوانه ١٤

والأرتياد : المجئ والذهاب . والمعنى : لا يمنع التجول فى أرجاء الأرض حذراً من الموت أن  
يأتينى ، ولا الإقامة فى الديار تقربه قبل وقته ، فاستعمال السفر أجمل بى مادام الأجل واحداً .

(٤) الكتاب ٢٥٧/٢ ، ٥١٤/٣ .

ونُعْم : ترخيم نعمان . وتدينها : تجازيها .

\* هَلْ تَحْلِفُنْ يَانُعَمَ لَا تَدِينُهَا \*

و (متى) نحو : متى تقومون ؟ وانظر متى تفعلن ؟

و (كيف) نحو : كيف تقولن لزيد ؟

وأنشد سيبويه قولَ الشاعر (١) :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ

مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

ومن نحو قولك : مَنْ يُكْرِمُنِي فَأَكْرَمَهُ ؟

و (ما) نحو : مَا تَصْنَعُنَّ يَا زَيْدُ ؟

وعلى الجملة ، فحروف الاستفهام داخله فى هذا المعنى .

وإنما لِحَقَّتَا مع الاستفهام لأنه طَلَبٌ ، فَلِحَقْ بـ (افْعَلْ) فى المعنى .

والرابعة : أدوات العَرَضِ والتَّحْضِيضِ ، لأنهما يرجعان فى

المعنى إلى الطَّلَبِ نحو : هَلَّا تَقُومُونَ؟ وَالْأَ تَقُولُنَّ كَذَا؟ وَلَوْ لَا / تَقُولُنَّ؟

٣٢٨  
٣

وكذا سائرهما .

الموضع الثانى : أن يكون المضارع فعلَ شرطٍ تَالِيَاً (إِذَا)

المكسورة ، وذلك قوله : «أَوْشَرَطًا إِذَا تَالِيَاً» .

يعنى أن النون تَلْحَقُ المضارع إذا كان فعلَ شرطٍ وقع قبله «إِذَا»

وحقيقة (إِذَا) ها هنا أنها (إِنْ) زيد عليها (ما) توكيدا ، وليست

(إِذَا) التى لأحد الشيئين ، لكن اختَصَر ذلك مُجْتَرِئًا باللفظ على عادته .

(١) الكتاب ٥١٣/٣ ، والخزانة ٣٨٥/١١ ، والعينى ٣٢٥/٤ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والأشعمنى

٢١٤/٣

ورَهْطُ الرجل : قومه وعشيرته الأقربون . ونَبْتَحتُ : نَفْتَشُ ونَسْتَقْصِي .

والمساعى : المناقب والمآثر التى يحصل عليه الإنسان لِسعِيهِ . يقوله لمن يفاخره .

ومثال ذلك : إِمَّا تُكْرِمَنَّ أَحَدًا فَأَكْرِمَ زَيْدًا .  
 ومنه قوله تعالى : {فَإِمَّا تَنْفِقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ ، فَشَرِّدْ بِهِمْ} .. .. الآية (١) .  
 وقوله تعالى : { وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ } .. ..  
 الآية (٢) .

وقوله : {إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ} (٣) . وهو كثير .  
 ولحاق النون هو الأكثر وقد لا تَلْحَقْ نحو قول حَسَّان (٤) :  
 إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ  
 شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَغَامِ الْمُخْلَسِ  
 وأنشد الفارسي في «الإغفال» (٥) .  
 إِمَّا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ  
 مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَنَانِ  
 فَقَدْ أَرُوعَ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ  
 حَتَّى يَمْلَنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ  
 قال : وذلك كثير في الشعر .

- 
- (١) سورة الأنفال / آية : ٥٧  
 (٢) سورة الإسراء / آية : ٢٨  
 (٣) سورة الإسراء / آية : ٢٣  
 (٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٠/٣ ، ومعجم الهوامع ٣٩٩/٤ وديوانه ص ١٨٠ والرواية فيه .....  
 كالثغام المحمول .  
 (٥) الشعر لرومي بن شريك الضبي ، نوادر أبي زيد ١٩٢ ، والمقتضب ١٩٧/٢ ، والمنصف ٥١/٣ ،  
 واللسان (فين) والشَّمَطُ في الشعر : اختلافه بلونين من سواد وبياض . والداجي : الشديد  
 السواد .  
 والفينان : الشعر الكثير الأصول ، أو الطويل الحسن . وأروع : أعجب . والأجباد : جمع : جيد ،  
 وهو العنق ، والأعيان : جمع عين .

وهذه المسألة فيها قولان لأهل العربية :

أحدهما : مذهب أبي العباس<sup>(١)</sup> أن النون هنا لازمة مع (إمّا) ولا تكون (إمّا) دونها إلا فى الشعر ، والاستقراء يشهد لهذا القول .  
والثانى : التخيير فى النون وعدمها ، وهو مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> ، وكأنّ الناظم توسّط بين المذهبين ، فجعله أكثرىً ، أعنى لحاق النون مع (ما) وقليلاً بعد (ما) و (لم) وبعد (لا) وغير (إمّا) من طوالب الجزاء لأن السماع عنده كذلك .

ووجه كثرة لحاقها مع (ما) أنهم شبّهوا (ما) ها هنا فى التوكيد بها باللام الداخلة فى جواب القسم .

وحكى الفارسى فى «الإغفال» عن أحمد بن يحيى<sup>(٣)</sup> ، أن النون أدخلت هنا ليفرق بينها أن تكون حشواً ، وبينها أن تكون فى معنى (الذى) وكذلك «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْنِكَ»<sup>(٤)</sup> ، إذا أسقطوا (ما) أسقطوا النون .

قال<sup>(٥)</sup> : وهذا فاسد ، لأنه لو لم تدخل النون لجُزِمَ ما بعدها ، فتبيّن به أن (ما) ليست بموصولة .

الموضع الثالث : أن يكون المضارع فى القسم مُثَبَّتاً غير منفى ، مستقبلاً فى المعنى ، وذلك قوله : «أَوْ مُثَبَّتاً فى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً» .

(١) يعنى المبرد ، وانظر : المقتضب ١٣/٣ .

(٢) الكتاب ٥١٥/٣ .

(٣) هو ثعلب .

(٤) مثل سائر ، وانظر : جمرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ .

ومعناه : اعجل وكن كأنى أنظر إليك . يضرب فى استعجال الرسول .

(٥) أى أبو على الفارسى .

«مُثَبَّتًا» عطفٌ علي «شَرْطًا» وهو حال من «يَفْعَلُ» وهو الضمير في «آتِيًا» و «مُسْتَقْبَلًا» من صفة «مُثَبَّتًا» و «فِي قَسَمٍ» في موضع نصب على الحال ، يعني أن النون تَلَحُّقُه أيضا كثيراً إذا كان موصوفاً بهذه الأوصاف الثلاثة ، يعني فيما سوى ما تقدم :

أحدها : أن يكون مُثَبَّتًا غيرَ منفى ، فإنه إن كان منفياً ، فذلك قليلٌ فيه إن جاء منفياً بـ (ما) أو (لم) أو (لا) على حسب ما يذكره هذا .  
فقولك : (لم يَقُومَنَّ زيدٌ) قليلٌ ، وكذلك (لا يَقُومَنَّ زيدٌ) إذا كان نفياً ، و (ما يَقُومَنَّ زيدٌ) كذلك .

والثاني: أن يكون في قَسَمٍ ، يعني جوابَ قَسَمٍ ، نحو: لَتَفْعَلَنَّ كذا ، فإنه إن كان مُثَبَّتًا في غير / قَسَمٍ لم يَجْزُ لِحاقِ النون له ، فلا يقال : <sup>٣٣٩</sup><sub>٣</sub> يَقُومَنَّ زيدٌ ، ولا : يَخْرُجَنَّ أبوك ، وما جاء من ذلك فشاذٌ محفوظ غيرُ مقيس ، أو قليلٌ نادر .

فمن ذلك ما حكى سيبويه من قولهم : بِجَهْدٍ مَا تَفْعَلَنَّ كذا<sup>(١)</sup> . وفي مَثَلٍ<sup>(٢)</sup> :

(١) الكتاب ١٦/٣ هـ .

(٢) سيبويه ٥١٧/٣ ، وابن يعيش ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والخزانة ٢٢/٤ ، ٢٢١/١١ ،

والتصريح ٢٠٥/٢ ، والأشموني ٢١٧/٣ ، واللسان (شكر ، غصه) وكتاب الأمثال لأبي عبيد ١٤٥ وهو صدر بيت عجزه

\* قديمًا وَيُقْتَطُ الزَّنادُ مِنَ الزُّنْدِ \*

ويروى عجزاً لبيت صدره :

\* إذا مات منهم سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ \*

والعضة : واحدة العِضَاءِ ، وهو شجر عظام . والشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها .

وقيل : صغار ورقها . ومعناه : أن الصغار إنما تنبت من الكبار . ويضرب في مشابهة الرجل أباه .

«فى عِصَةِ مَايَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا»

وقالوا فى مَثَل : «بِأَلَمِ مَا تُخْتَنِنُهُ»<sup>(١)</sup> ، وأنشد لجَدِيْمَةِ الأَبْرَشِ<sup>(٢)</sup> :

رُبِّمَّا أَوْفَقِيْتُ فِى عِلْمِ

تَرْفَعُنْ نُؤْيَى شَمَمَالاتُ

وهذه المواضع قد لزمتهـا (ما) لِتَصْرِفَـهَا إِلَى غير الواجب ، فيتوجَّه لِحَاقِ

النون .

وقد حكى أيضاً سيبويه عن يونس أنهم يقولون : رُبِّمَّا تَقُولَنَّ ذاك<sup>(٣)</sup> .

فهذه الأشياء ليست بقياس ، وهى قليلة نادرة ، فلا اعتبار بها ، فتَقْيِيدُ

الناظم المُثَبَّتَ بكونه فى قَسَمٍ لأبَدٍ منه فى القياس .

والثالث : أن يكون مستقبلاً فى المعنى لا حالاً ، فإنه إن كان حالاً لم يَجُزْ

لِحَاقِ النون ، لأن النون من الأدوات المُخْلِصَةُ الفِعْلَ للاستقبال ، فلا يَصْلَحُ أن

تَلْحَقَ ما هو حالٌ فى المعنى ، فإذا جاء فى القَسَمِ ما المرادُ به الحالُ أتى باللام

دون النون ، فتقول : والله لَيَقُومُ زيدٌ ، أى : لهو يَقُومُ ، كذا قَدَرَهُ ابن أبى الربيع

وغيره على حذف المبتدأ . والمؤلف لم يَلْتَزِمِ هذا .

---

(١) ختن الرجل الصبى خَتَنًا ، وخَتَانًا ، وختانة : قطع قَلْبَتَهُ وكذلك الصبية . ومعنى المثل : لا تُخْتَنِينَ إلا بشرط الألف . ويضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة .

(٢) الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والعينى ٣٣٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، ٤٠١ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشمونى ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣ .

والعلم " الجبل . والشمالات : جمع شَمَال ، وهى الريح التى تهب من جهة الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه فى رأس جبل إذا خافوا العدو ، فيكون طليعة لهم .

(٣) الكتاب ٥١٨/٣ .



ومثاله فى الحال قراءة البزى<sup>(١)</sup> : «لأقسم بيوم القيامة»<sup>(٢)</sup> ، «ولأقسم بهذا البلد»<sup>(٣)</sup> .

وأنشد المؤلف على ذلك قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربى أن بيوتى واسع

وأنشد أيضاً<sup>(٥)</sup> :

وعيشك ياسلمى لأوقن أننى

لما شئت مستحل ولو أنه القتل

وأنشد أيضاً<sup>(٦)</sup> :

لعمري لأبغض كل امرئ

يزخرِفُ قولاً ولا يفعل

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة ، فمقتضى كلام الناظم أن النون تلحق الفعل المضارع إذ ذاك ، نحو قوله تعالى : {ولئن لم يفعل ما أمره لیسجنن وليكونا من الصاغرين}<sup>(٧)</sup> .

(١) فى السبعة لابن مجاهد (٦٦١) أن هذه القراءة لقبيل لا للبزى .

(٢) سورة القيامة / آية : ١

(٣) سورة البلد / آية : ١

(٤) التصريح ٢/٢٥٤ ، والأشعمنى ٣/٢١٥ ، ٤/٣٠ ، والخزانة ١٠/٦٨ .

(٥) لم أجده فى معجم الشواهد .

(٦) العينى ٤/٣٣٨ ، والتصريح ٢/٢٠٣ ، والأشعمنى ٣/٢١٥

وروايته فيها «يعينا لأبغض» وأبغض : أكره وأمقت . ويزخرِف : يزين . يقسم أنه يمقت كل من يزين أقواله بحلول المواعيد ، ثم لا يفعل ما يعد به .

(٧) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢

وقوله : {وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ} (١) . وقوله : { وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا } (٢) .

وأنشد سيبويه للبيد (٣) :

فَلَتَصْلِقَنَّ بَنِي ضَبِّينَةَ صِلْقَةً

تُلْصِقْنَهُمْ بِخَوَالِفِ الْأَطْنَابِ

وأنشد أيضا للنابغة الذبياني (٤) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيْرُكَبَنُ

جَاشِشُ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

وذلك شائع كثير .

وفى كلام الناظم فى هذه لمسألة نظر من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ» إلى آخره ، لا يخلو أن يُريد : على

الجواز ، أو على اللزوم ، وعلى كلا التقديرين الإطلاق غير صحيح .

(١) سورة العنكبوت / آية : ١٣

(٢) سورة النور / آية : ٥٥

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ ، واللسان والتاج (ضبن) وليس فى ديوانه .

وضبينة : حى من قيس . والصِّلْقَةُ : الصدمة فى الحرب . والأطْنَاب : جمع طُنْب - بضمتين - وهو الطويل من حبال الأخبية . والخوالف هنا : مآخر الأطناب

والمعنى : لتصبحن الخيل هذا الحى فتجرحهم فى البيوت منهزمين حتى تلحقهم بمآخبرها .

(٤) الكتاب ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٧٩/٢ ،

والإنصاف ٤٩٠ ، وديوانه ٣٥ ، ويروى «وَلَيُذْفَعَنَّ» بقوله لزعه بن عمرو الكلابى ، يرد به على توقعده وتهده ، والأكوار : جمع كُور ، وهو الرجل بأداته . والقادمة للرجل كالقربوس للسرّج . وكان من عادتهم أنهم يركبون الإبل فى بدء الغزو حتى يحلوا بساحة العدو ، فينزّلون عنها إلى الخيل .

ومن رواه «وَلَيُذْفَعَنَّ جيشاً إليك قوادمُ الأكوار» جعل الإبل هى التى تدفع الجيش ، وجعل الدفع للأكوار مجازاً .

أما إن أراد على الجواز ، وأن تُلْحَقَ إن شئت - فيَبْطُلُ ذلك  
بالنوع الثالث ، وهو الفعل المُثَبَّتُ فى القَسَمِ ، فإن النون فيه ، إذا  
اجتمعت الشرائط لازمة ؛ إذ لا يجوز أن تقول : والله لَيَقُومُ زيدُ ، وأنت  
تريد الاستقبال ؛ بل لابدُّ من النون نحو : والله لَيَقُومَنَّ زيدُ .

وأما إن أراد اللزوم فباطلُ أيضاً ، لأن (افْعَلْ) إنما تلحقه النون  
/ جوازا ، وكذلك (يَفْعَلْ) عند كَوْنِهِ طَلَبًا ، وعند كونه فعلَ شرط قد <sup>٣٤٠</sup>  
٢  
تقدّمه (إمّا) فإنه يجوز أن تقول : إمّا تَقُومَنَّ فافْعَلْ كذا ، وإمّا تَقَمْ  
فافْعَلْ كذا

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : وإن شئت لم تُقْحَمِ النون - يعنى مع (إمّا) -  
كما أنك إن شئت لم تَجِءَ بها ، يعنى بـ (ما) مع (إن) .

وإذا كان كذلك كان إطلاقه مُشْكَلًا جدا ، لا يقال : إنه أراد الوجه  
الأول ، وهو جواز لحاقها مطلقا ، لأن النون ، وإن لزمت فى  
القَسَمِ ، فذلك أمر « أكثرى » ، ولا يمتنع عدمُ اللّحاق ، فإنه قد جاء فى  
الحديث من قوله عليه السلام : « لَيَرِدُ عَلَى أَقَوْمٍ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِنِى »<sup>(٢)</sup> ،  
فلم يَلْتِ بالنون وهو مستقبل ، لأن الورد يومَ القيامة . وعادته<sup>(٣)</sup> البناءُ  
على الحديث ، واعتباره فى القياس وإن كان قليلا ، وقد جاء منه الشعر ،  
قال الشاعر ، أنشده ابن خروف وغيره<sup>(٤)</sup> :

(١) الكتاب ٥١٥/٣

(٢) أخرجه البخارى فى الفتن ١ ، ومسلم فى الفضائل ٢٦ ، وأحمد فى مسنده ٤٨/٥ ،  
٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ .

(٣) أى الناظم .

(٤) المقرب ٢٦/١ ، والخزانة ٦٥/١٠ ، والهمع ٢٤٦/٤ ، والدرر ٤٦/٢ ، والحماسة بشرح  
المرزوقى ٥٥٧ ==

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدُّنِي  
إِلَى نِسْوَةٍ كَانَتْهُنَّ مَفَائِدُ

وقال الآخر ، ونسبه المؤلف لعبد الله بن رَوَاحَةَ<sup>(١)</sup> :

فَلَا وَابِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعًا  
وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ

إذا كان ذلك جائزًا فلا مَحْذُورٌ في إطلاقه الجوازَ في ذلك ، لأننا نقول :  
هو نادرٌ جدًا ، وغيرُ معتَبَرٍ به عنده ، ولا عند النحويين ، فلا ينبغي أن يُجعل  
هذا النادر في مقابلة غلبة لحاقها ، حتى يقال : هما وجهان جائزان ، ففيه  
ما تَرَى .

والوجه الثاني : أن الفعل المُثَبَّتَ المُسْتَقْبَلُ في القسم لا تلحقه النون إلا  
بانضمام قيدٍ آخر ، وهو ألا يُفْضَلُ بين اللام التي يُجَابُ بها وبين الفعل بفاصلٍ  
، من معمولٍ أو حرفٍ تَنْفِيسٍ ، فإنه إن فُصِّلَ بينهما بأحد ذَيْنِكَ لم تَلْحَقِ النون  
أصلاً ، نحو قوله تعالى : { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }<sup>(٢)</sup> . ونحو ما أنشده  
المؤلف من قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

== والبيت لزيد الفوارس بن حصين الضبي . وتألى : حلف . والمفائد : جمع مفاد ، وهو المسعر  
والسفود . ومعناه : حلف هذا الرجل ليأسرئنني ، ثم يمتن عليّ ، فيردني على نسوة كاتهن  
مساعير لاحتراقهن وجدأبي ، وغماً عليّ .

(١) السيرة ٧٩٣ ، والروض الأنف ٣١/٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٥٧/٧ ، وديوانه ١٠٣ والبيت من  
عدة أبيات قالها - رضى الله عنه - في غزوة مؤتة - سنة ثمان من الهجرة ويروى «فلا وأبى مآب  
لنأتينها» بالنون الخفيفة ، وعليه فلا شاهد فيه و«مآب» قرية من أرض البلقاء بالشام .

(٢) سورة الضحى / آية : ٥

(٣) التصريح ٢٠٤/٢ ، دون نسبة إلى قائل

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْأَ

لَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

وكذلك المعمول إذا فصل به ، نحو قوله تعالى : { وَلَئِنْ مِتُّمْ أُوقَتِلْتُمْ لِآلِي اللَّهِ تَحْشَرُونَ }<sup>(١)</sup> .

وأنشد المؤلف<sup>(٢)</sup> :

يَمِينًا لَيَوْمًا يَجْتَنِي الْمَرْءُ مَا جَنَّتْ

يَدَاهُ فَمَسْرُورٌ وَلَهْفَانُ نَادِمٌ

وأنشد أيضا قول الآخر<sup>(٣)</sup> :

قَسَمًا لِحَيْنٍ تُشَبُّ نِيرَانُ الْوَعَى

يُلْفَى لَدَى شِفَاءٍ كُلِّ عَلِيلٍ

فهذا الشرط لابد منه في لحاق النون الفعل المثبت المستقبل في القسم

والناظم لم يذكره ، فَيَرِدُ عليه جواز قولك : والله لَسَوْفَ يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وهو

غير جائز ، وعلى أنه لم يبين أن هذه النون لازمة للام ، لاتأتى في الكلام بونها إلا شاذًا .

ويمكن أن يجاب عن الوجه الأول : أن كلامه مُشْعِرٌ بالجواز لقوله :

«يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلٌ وَيَفْعَلٌ» أى يحصل هذا في الوجود مطلقاً من غير لزوم ، ويكون

دخولهما المثبت المستقبل في القسم جائزاً أيضاً ، إما اعتداداً بالقياس على

(١) سورة آل عمران / آية : ١٥٨

(٢) انظر شرح التسهيل ( المطبوع ) ٢٠٩/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل ( المطبوع ) ٢٠٩/٣ ، وشرح الكفاية الشافعية ٨٣٦/٢ والمساعد ٣١٧/٢ .

القليل الذى حكاه ، فجعلهما وجهين جائزين ، ولم يذكر ترجيحاً وربما  
فعل مثل هذا فى هذا النظم ، وقد مرّ منه بعض مواضع .

/ وإما أن يكون ذهب فى ذلك مذهب الكوفيين ، فإنه نقل ذلك  $\frac{٣٤١}{٣}$   
عنهم ، وأنهم يُجيزون الأمرين مطلقاً .

حكى ذلك الأبدى فى «باب القسم» من (شرح الكُرَاسَة) (١) ، وقد  
يُنْتَقَل المؤلف عن مذهب البصريين إلى مذهب غيرهم إذا رآه نظراً ،  
ويخالف هنا مذهبه فى سائر كتبه . وقد مرّ لذلك نظائر .

وهذا الجواب ضعيف والجواب عن الثانى : لم يحضرنى الآن .

ثم قال : « وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعَدَ لَا » .. إلى آخره .

هذه المواضع التى لحاق النون فيها قليل ، وذلك مواضع أربعة :

أحدها : أن يقع الفعل بعد ( ما ) فلحاق النون فيه قليل ، والأكثر  
أن تقول : مايقوم زيد ، وقد جاء نحو (مايقومُ زيدٌ) قليلاً .

وقد تحتمل (ما) فى كلامه أن تكون النافية كما متل ، ويحتمل أن  
يريد (ما) الزائدة ، وبه فسرها ابن الناظم (٢) ، وهى التى تقع فى نحو :  
« ومن عَضَةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا » .

---

(١) فى الأصل ، وس «الكرامية» وما أثبتته من (ت)

والأبدى هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد الخشنى الأبدى ، نحوى ، من أهل  
المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، ومن أحفظ أهل وقته لخلافات  
النحويين (ت ٦٠٨ هـ)

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٢٢

وقولهم : «بِأَلَمَ مَا تُخْتَنِنُهُ»<sup>(١)</sup> ، وقولهم : «بِعَيْنِ مَا أُرَيْنَاكَ»<sup>(٢)</sup> ، وقول جذيمة<sup>(٣)</sup> :

رُبَّمَا أَوْفَّقَيْتُ فِي عِلْمٍ  
تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَّالَاتُ

وقد تقدم ذكره<sup>(٤)</sup> ، وما حكى يونس من قولهم : رُبَّمَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ ، وَكُثْرَ مَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ وكذلك يقال : فَلَمَّا يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وهذا جائز في الكلام على قِلَّةٍ ، وذلك مع لزوم (مط) فأشبهت لام [الأمر]<sup>(٥)</sup> ، في لزومها الفعل المستقبل طالبة بالنون .

وأيضاً ، فإن الكلام غير واجب ؛ إذ هو مستقبل ، ودخلت (ما) تشبيهاً لها في توكيدها الكلام بـ (ما) اللاحقة في الشروط ، فحَسَنُ إدخال النون ، وكذلك يقال في (ما) إذا حُمِلَتْ في كلامه على أنها النافية : لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ وَاجِبٍ أَشْبَهَ الْاسْتِفْهَامَ وَغَيْرَهُ ، فَدَخَلَتْ النُّونُ .

والأولى أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقْيِدْهَا بِالنَّافِيَةِ ، وَإِلَّا فَلَوْ أَرَادَ النَّافِيَةَ لَقَالَ : «وَقَلُّ بَعْدَ نَفْيِ مَا وَلَمْ وَلَا» لَكِنْ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ أَيْضاً (ما) الْاسْمِيَّةُ الْمُوصُولَةُ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيداً أَنْ يُتَوَهَّمُ دَخُولُهَا .

(١) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٢) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٣) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٤٠ .

(٤) انظر : ص ٥٤٠ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ . والله أعلم .

والثانى : أن يقع بعد ( لم ) الجازمة ، فإن النون تدخله أيضا ، ولكن قليلاً ، لكون المنفى غير واجب ، فيجوز لك أن تقول : لم يَقُومَنَّ زيدٌ ، ومنه ما أنشده ابن جني من قوله (١) :

\* واحمرُّ للشرِّ ولمَّ يصفرُّ \*

وأنشد سيبويه (٢) :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ  
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

قال سيبويه (٣) : شَبَّهه بالجزاء حين كان مجزوما ، وكان غير واجب .

ويقال : أقسمتُ عليك لَمَّا لَمْ تَفْعَلْنِ ، لَمَّا كَانَ فِي الْقِسْمِ شَبَّهُ بِقَوْلِهِمْ : لَتَفْعَلْنِ ، لَأنه طلبُ مثله .

لكن جعله الناطم آتياً في الكلام (٤) : لقوله : (وقل) .

وإنما يُطْلَقُ هذه العبارة في الغالب على الجائز في الكلام ، وسيبويه لا يُجيزه إلا في الشعر في الاضطرار . ووجه ذلك الحملُ على (لا) و (ما) .

---

(١) انظر سرَّ صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ .

(٢) الكتاب ٥١٦/٣ ، ونوادر أبي زيد ١٣ ، وابن الشجري ٢٨٤/١ ، والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، والعيني ٤٢٩/٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشمونى ٣١٨/٣

والرجز لابن جبابة اللص أو غيره . يصف جبلاً قد عمَّه الخشب ، وحفه النبات وعلاه ، فصار كالشيخ المعمم . وإنما خص الشيخ لوقاره في مجلسه ، وحاجته إلى الاستكثار من الثياب

(٣) الكتاب ٥١٦/٣

(٤) يعنى في النثر والسعة .



والثالث : أن يقع بعد (لا) النافية / لأن الناهية قد تقدمت له قبلُ <sup>٢٤٢</sup><sub>٣</sub>  
 فى الأدوات الطلبية، فيجوز ههنا أن تقول أعجبنى رجلٌ لايقومنَّ غداً،  
 لكنه قليل .

ومنه قوله تعالى : {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} <sup>(١)</sup> . ف (لَا تُصِيبَنَّ) ليس فيه إلا النفي بـ (لا) فدخل النون مع  
 (لا) جائز .

وقد تأوله المبردُّ على أن المعنى النهى ، وهو واقع على الظالمين ،  
 كأنه قال : لَا تَعْرِضَنَّ لِأَنْ تُصِيبَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ، كقولهم :  
 لَا أَرَيْنَاكَ ههنا ، وكقوله تعالى : {لَا يَحِطَمَنَّكَ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ} <sup>(٢)</sup> .

وهذا عند الناظم خلافُ الظاهر من الآية ، وإنما قوله : «لَا تُصِيبَنَّ»  
 فى موضع الصفة لـ (فِتْنَةً) وغيرُ هذا نَكْلَفُ .

والرابع : أن يقع بعد غير (إمّا ) من الأدوات الشرطية ، وذلك  
 قوله : «وغيرُ إمّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا» .

أى إن نون التوكيد تدخل أيضاً على الفعل الواقع بعد الأدوات  
 الطلبية للجزاء ، ماعدا (إن) الداخلة عليهما (ما) فقد تقدم حكمها .

(١) سورة الأنفال / آية : ٢٥

(٢) سورة النمل / آية : ١٨ .

فإذا قلت : إن تقومن أكرمك ، ومهما تطلبن أعطك ، ومتى تأتينني أكرمك ، وحيثما تكونن أذهب إليك ، وكذلك سائرهما ، فهو جائز ، لكنه قليل ، وأنشد سيبويه<sup>(١)</sup> :

مَنْ يُثَقِّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ

أبداً وقتل بني قتيبة شافي

والعلة كونه غير واجب قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : وقد تدخل النون بغير (ما) في

الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ، شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب .

ويحتمل كلام الناظم أن أدوات الشرط مسوغة لدخول النون مطلقا ،

سواء كان الفعل معها في جملة الشرط أو في جملة الجزاء ؛ إذ لم يقيد ذلك

بفعل الشرط ، فيجوز على هذا أن تقول : إن تكرمني أكرمك ، ونحو ذلك وعلى

ذلك قال الشاعر ، وهو ضمرة بن ضمرة النهشلي<sup>(٣)</sup> :

نَبَتْ نَبَاتَ الْخَيْرِ زُرَانِي فِي الثَّرَى

حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

وأنشد أيضا لابن الخرع<sup>(٤)</sup> :

(١) الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والخزانة ٣٩٩/١١ ، والعيني ٣٣٠/٤ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ،

والهمع ٤٠١/٤ ، والأشموني ٣١٠/٢ ، ٢٢٠/٣ والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، تقوله في

مقتل أبيها ، قتلتها باهلة ويتقفن : يدرك ويظفر به . والآب : الراجع . تقول : من ظفرنا به من آل

قتيبة فليس براجع إليهم أبدا ، لما في قتلهم من شفاء نفوسنا .

(٢) الكتاب ٥١٧/٣

(٣) سيبويه ٥١٥/٣ ، الخزانة ٣٩٥/١١ ، والعيني ٣٤٤/٤ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشموني ٢٢٠/٣

وينسب البيت إلى النجاشي الشاعر أيضا . يهجو قوما ، ويصفهم بحدثان النعمة . والخيزراني

كل نبت ناعم ، والخير : المال . معناه : نعيمتم نماء حسنا كما ينبت الخيزراني في نعمته وليته ،

أي وإن كنتم نبتم بأخرة فإن الخيزراني متى يدرك ينفع

(٤) سيبويه ٥١٥/٣ ، والخزانة ٣٨٧/١١ ، ومعاني الفراء ١٦٢/٨ ، والعيني ٣٣٠/٤ ، والتصريح

٢٠٦/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والأشموني ٢٢٠/٢ والشعر لعوف بن عطية بن الخزاع ، أو للكعب

بن ثعلبة . ومعناه واضح .

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

قال الأعلام<sup>(١)</sup> : ليس من مواضع النون ، لأنه خبر يحتمل الصدق والكذب .

ثم لما ذكر مواضع لحاق النون الفعل ، أخذ يتكلم فى حكم آخر الفعل ، وما يعرض له من التحرك بغير حركته ، أو من حذفه ، أو نحو ذلك . فقال : «وآخر المؤكد افتح» إلى آخره .

يعنى أن آخر المؤكد لا يخلو إما أن يكون قد لحقه ضميرٌ أولاً ، فإن لم يلحقه ضمير فإن الآخر يُحرَّك بالفتح ، نحو قولك : (افْعَلْنَ) فى الفعل ، و (افْعَلْنَ) أيضاً .

ومنه مأمَّل به فى قوله : (كَابِرْزَا) أراد ابْرُزْنَ ، فأبدلها ألفاً ، ومنه<sup>(٢)</sup> .

\* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا \*

وقوله أيضاً<sup>(٣)</sup> :

\* فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ \*

---

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، كان عالماً بالعربية واللغة ، ومعانى الأشعار ، حافظاً لها ، حسن الضبط لها ، مشهوراً بإتقانها (ت ٤٧٦هـ) .

(٢) للأعشى ، وسبق الاستشهاد به ، وصدره :

\* وَإِيَّاكَ وَلَا مِيتَات لَا تَقْرِبُنِيَا \*

(٣) للأعشى أيضاً ، وسبق الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ دَمٌ حَذَرَ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

فلا بد من الفتح ، وذلك أن آخر الفعل إما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإنه كان ساكناً ك (اضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ) فلا بد من التحريك ، لأن النون ساكنة إن كانت الخفيفة ، وكذلك إحدى نُونِي المُشَدَّدة ، /  $\frac{٢٤٣}{٣}$  وهى الأولى ، ساكنة ، لأن الحرف المشدّد من حرفين ، فإِلْتَقَى ساكنان ، فإذا حُرِّك فإِماً بالفتحة ، أو بالضمّة ، أو بالكسرة ، فلا يجوز تحريكه بالكسرة لا لِتَبَاسِه بفعل المؤنَّث نحو : لا تَضْرِبَنَّ يَاهنْدُ ، ولا بالضمّة أيضاً لأجل التّباسه بفعل الجماعة المذكّرين نحو : لا تَضْرِبَنَّ يازيدون ، فلم يَبْقَ إلا الفتح .

وإِماً أن يكون آخر الفعل متحرّكاً نحو : لِيَضْرِبْ ، فى جواب القسم ، فلا بُدَّ من التحريك بالفتح أيضاً ؛ إذ لو بقى على حركته لالتبس بفعل الجماعة .

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ» دَلٌّ على مراده فيه أنه قال بعد : (واشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) إلى آخره ، فدَلَّ على أن الأول لم يَتَّصِلْ به ذلك المضمَر .

ولا يختص هذا الحكم بالصحيح الآخر ، بل يجرى فيما آخره وأو أو ياء [نحو] هل تَغْزُونَ يازيدُ ؟ وهل تَقْضِينَ ياعمرُو ؟ إذ لم يُفَرَّقْ بين صحيح ومعتل ، لكن يبقى ما آخره محذوفٌ للجزم أو شبهه .

وذلك إذا قلت : اغْزُ ، واقْضِ ، فأردت إلحاق النون ، هل يردُّ الآخر أولاً ؟ وإذا اتبعت ظاهر كلامه فلا بُدَّ من الردِّ ، لأنه قال : (وآخر المؤكَّدِ افْتَحْ) فيقتضى أن محذوف آخره لابدُّ من رده ، حتى يحصل فيه

هذا الحكم ، وهذا صحيح ، فتقول : اغزُونُ يازيدُ ، واقضينُ ياعمرُ ، وكذلك إذا لحقت النون في الجزاء نحو : إمَّا تَقْضِينَ ، فافعلْ كذا ، وإمَّا تَغْزُونُ فائتبت .

وأما الألف فلا يمكن فتحها وهي ألف ، فلا بد من النص على الحكم فيها ، فسيأتى ذلك له إثر هذا .

ولم يتكلم ههنا إلا على اللغة الشهيرة ، ولبنى فزارة لغة فيما آخره ياء وهو حذفها ، فيقولون : هل تَقْضِينَ يازيدُ؟<sup>(١)</sup> . وعليه أنشدوا<sup>(٢)</sup> :

وَابْكِنُ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ  
طَابَتْ أَصْـَـائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ  
وقال الطرمّاح<sup>(٣)</sup> :

ولئن أردت لأن ترى بك زُنْدَتِي  
لَتَرَنَّ زُنْدَةَ مَرْخَةٍ وَعَفَارِ  
وجمهور العرب على ما تقدم ، ومنه قوله تعالى : {قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ<sup>(٤)</sup>} ، وقوله : {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى<sup>(٥)</sup>} . وأنشد سيبويه<sup>(٦)</sup> :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصِيرَانِدٌ وَلِيَرْكَبَنَّ  
جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْـَـوَارِ

(١) في جميع النسخ «هل تَقْضِينَ» بإثبات الياء . والصواب ما أثبتته .

(٢) المغنى ٢١١ ، والهمع ٤٠٢/٤ ، والدرر ١٠٢/٢ ، والسبع الطوال ٢٨٣ ، وقبله :

يا عمرُ أحسنْ نَمَاكُ الله بالرشدِ وأقرِ السلامَ على الانقَاءِ والنَّمْدِ

(٣) لم أجده حتى الآن

(٤) سورة سبأ / آية : ٣

(٥) سورة البقرة / آية ٢٨ ، وطه / آية : ١٢٣

(٦) للناطقة الذبياني ، وسبق الاستشهاد به .

وإن لَحِقَه ضمير ، فلا يَخْلُو ذلك الضمير أن يكون حرفَ لينٍ أولاً ، فإن كان حرفَ لينٍ ، وهو الألف والياء والواو ، فالآخرُ يحركُ بِمُجَانِسِ ذلك الحرف ، فإن كان ألفاً حُرِّكَ الآخر بالفتح ، لأن الفتحة هي المُجَانِسَةُ له ، فتقول : اضْرِبَانُ يازيدان ، وإن كان ياءً حُرِّكَ بالكسر ، نحو : اضْرِبَيْنُ ياهند ، وإن كان واوا حُرِّكَ بالضم نحو : اضْرِبَيْنُ يازيدون وهذا معنى قوله : «واشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ» إلى آخره وضمير «اشْكُلُهُ» عائد على «الآخر» .

والشُّكْلُ: هو التحريك ، أى حَرَكُ آخر الفعل إذا كان قبل مضمراً ، هو حرفُ لينٍ بما جَانَسَ ذلك اللين . وَمُجَانِسُ كل حرفٍ من الحركات معلوم ، وذلك قوله : (بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) إذ من المعلوم مجانسةُ / الضمة للواو ، والفتحة للألف ، والكسرة للياء .

٣٤٠

٣

وإن لم يكن الضمير حرفَ لينٍ ، ولا يكون إلا ضميراً نصباً للمخاطب أو الغائب ، نحو : هل يَضْرِبُكَ زيدٌ ؟ وهل تَكْرُمُنَّ أنت ؟ فلا حكم له أيضاً ، لأنه ككلمة أخرى ، فالنون إنما تَلْحَقُ قبله ، فكأنه لم يَلْحَقْه شيء ، فكان تحريكه بالفتح .

فالحاصل من كلامه ، ومن التفصيل المذكور ، أن ما اتَّصَلَ به ضميرُ رفعٍ بارزٌ ، هو حرفُ لينٍ ، فحركةُ الآخر بِمُجَانِسِ ذلك الحرف ، وإن لا فلا بُدَّ من الفتح .

وقوله : «لَيْنٍ» أصله لَسَيْنٌ ، فَخَفَّفَ ، وهو بدل من «مُضْمَرٍ» أو عطفُ بيان ، أو نعت . ولما كان ، وهو اللين ، تارة يَثْبُتُ مع النون إذا لَحِقَتْ ، وذلك إذا كان ألفاً ، وتارةً لَا يَثْبُتُ ، وذلك إذا كان ياءً أو واوا ، شَرَعَ فى ذلك ، فقال :

وَالْمُضْمَرُ اخْذِفْنُهُ إِلَّا الْآلِفُ  
وَأِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفُ  
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلِيا  
وَالْوَاوِ يَاءٌ كَأَسْمَعَيْنُ سَعِيَا  
وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي  
وَاوِيَا شَكْلُ مُجَانِسُ قَفِي  
نَحْوُ اخْشَيْنَ بَاهِنْدُ بِالْكَسْرِ يَا  
قَوْمُ اخْشَوْنُ وَاضْمَمُ وَقَسْ مُسَوِيَا

يعنى أن المضممر المذكور ، وهو اللّين ، لأبْدُ من حذفه إذا لَحِقَتْ إحدى النونين ، فتقول : اضْرِبْنُ يازيدون ، واضْرِبْنُ ياهنْدُ ، فتُحذف الواو والياء ، لأنهما ساكنتان ، والنونان كذلك ، فَيَلْتَقِي ساكنان ، فيحذف اللّين لالتقائهما ، ماعدا الألف ، فإنها لا تحذف ، فلا تقول فى (اضْرِبَا) : اضْرِبْنُ يازيدان ، لالتباسه بفعل الواحد ، فأَبْقُوا الألف ولم يَضُرْ بقاؤها ، وإن كان اجتماع الساكنين حاصلًا ، لأن النون المشددة بعد الألف [كالمشدد بعد الألف] <sup>(١)</sup> فى رادٌ ، ودابةٌ ، وشابةٌ .

فإن قلت : فهلاً قالوا : اضْرِبْنِ ، واضْرِبُونُ ، لأنهم أيضا يقولون : تُمَوِّدُ الثوبُ ، وهل تَضْرِبُنِي ياهنْدُ؟ تريد تَضْرِبِينِنِي ، وَأَصْنِمُ ، ومُدَيِّقُ ، فى تصغير أصم ، ومُدَقُ .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت)

فالجواب : أن الحذف إذا لم يقع به لبسٌ أولى ، لأنه أخف ،  
بخلاف ما إذا كان ملتبساً ، فإنه مُجْتَنَبٌ فتقول : اضْرِبَانْ ، وهل  
تَضْرِبَانْ ؟ كقوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } (١) .

وإطلاق الناظم ، مع ذكره ما آخره أَلْفٌ ، مُشْعِرُ بَأْنِ ما آخره  
واوٌ أو ياءٌ مُسَاوٍ في هذا الحكم لما آخره حرفٌ صحيح ، فإنه لم يتكلم  
فيه بغير ما حَصَلَ في إطلاق العبارة ، فيقتضى أن مثل (يَغْزُو ،  
وَيَرْمِي) إذا اتصل به واو الضمير أو ياءه قلت فيه : هل تَغْزُنْ  
يازيدون؟ وهل تَرْمُنْ؟

وكذلك في الياء تقول : هل تَغْزِنْ ياهند؟ وهل تَدْعِنْ؟ فتحذف  
المضمر ، كما نصُّ عليه ، وتحذف الآخر ، لأنه كان قبل لحاق النون  
مع واو الضمير ويائه محذوفاً ؛ إذ كنتَ تقول قبل النون : هل تَغْزُونْ  
يازيدون؟ وهل تَرْمُونْ؟ وهل تَغْزِينَ ياهند؟ وهل تَرْمِينَ؟ فلما جاءت  
النون / حُذِفَ الضمير أيضاً على ما قال ، فحذف الآخر لم يَحْتَجْ إلى <sup>٢٤٥</sup>  
النص عليه ، لأنه قد كان محذوفاً ، وليس حذفه لأجل نون التوكيد ؛ بل  
للتصريف فإنما موضعُ ذكره بابٌ آخر .

ومن مثله قولُ خالد بن سَعْدِ المَحَارِبِيِّ ، جاهليٌّ يخاطب  
امراته (٢) :

(١) سورة يونس / آية : ٨٩

(٢) اللسان (مر ، مَنْ)

والأمر : المصارين يجتمع فيها الْفَرْث . وَالْعُرْق : العظم الذي عليه اللحم ، فإذا أكل  
لحم قيل له : مَعْرُوق . وقبله :

إذا ما كنت مُهْدِيَةً فَأَهْدِي من المُنَات أو قَطَعَ السنام

يأمر بمكارم الأخلاق ، ولأتهدي من الجزور إلا أطاييه . وَالْمُنَات : جمع مائة ، وهي  
لحمة تت السرة إلى العانة ، وقيل : السرة وما حولها .



وَلَا تُهْدَى الْأَمْرُ وَمَا يَلِيهِ

وَلَا تُهْدِنُ مَفْرُوقَ الْعِظَامِ

وأما إذا كان الضمير ألفاً نحو : هل تَغْزُونَ؟ وهل تَرْمِيَانِ؟ فإنها تبقى على حالها فتقول : هل تَغْزُونَ؟ وَاغْزُونَ ، وهل تَرْمِيَانِ؟ وَارْمِيَانِ .  
وفتح آخر الفعل لأنه كان كذلك قبل لحاق النون ، فلم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عليه .

والعلة في بقاء ألف الضمير ماتقَدَّمَ ، فقد حَصَلَ حَكَمُ الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، والمعتلُّ الْآخِرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ مع التجرُّدِ من الضمير ، ومع لحاقه .  
وبقى قسمٌ واحد وهو المعتلُّ الْآخِرِ بِالْأَلْفِ مع التجرُّدِ من الضمير ، نحو : يَخْشَى ، وَيَرْضَى ، وَخَشَى يَازِيدُ ، وَارْضَ ، ومع لحاقه نحو : ارْضَوْا يَازِيدُونَ ، وَخَشَى يَاهُنْدُ ، وَارْضِيَا يَازِيدَانِ .

أما هذا الأخير : فداخلٌ أيضاً تحت الاستثناء في قوله : «إِلَّا الْأَلْفُ» فإنها لا تُحذف أصلاً ؛ بل تبقى على حالها قبل لحاق النون ، كما تقدم في الياء والواو .

وأما ماعداه فأخذ في حكمه فقال : «وإن يَكُنْ في آخرِ الفعلِ أَلْفٌ» يريد أن الفعل إذا كان في آخره أَلْفٌ نحو (يَرْضَى ، وَيَخْشَى) فإنه على قسمين : أحدهما : أن يكون ذلك الفعل قد رَفَعَ فاعلاً ليس بياء الضمير ولاواؤه .  
والثاني : أن يكون قد رَفَعَ فاعلاً هو الواو أو الياء .

فإن كان الفاعل غير الواو والياء ، وسواء كان مضمراً أو ظاهراً ، فالحكم أنك تَقْلِبُ الْأَلْفَ يَاءً مُطْلَقاً ، كانت منقلبةً عن ياء ، كاسْعَيْنَ ، فإنه من (السَّعَى) أو عن واو كَارْضَيْنَ ، وكذلك المضارع منهما نحو : هل تَسْعَيْنَ؟ وهل تَرْضَيْنَ؟ لما يَأْتِي في التصريف إن شاء الله .

وإذا انقلبت ياءٌ فتحتّها ، وذلك؛ قوله : (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ  
أَلْيَا وَالْوَاوِ يَاءً) والهاءُ فى (اجْعَلْهُ) عائدٌ إلى الألف ، وفى (مِنْهُ) عائد  
إلى الفعل و (رافِعًا) حال من هاء (منه) و(غيرَ) مفعول بـ «رافِعًا» و  
«يَاءً» مفعول ثانٍ لـ «اجْعَلْ» أى اجعل الألف من الفعل ياءً حالةً كونه  
رافِعًا غيرَ واو الضمير ويائه ، فتقول : اخْشَيْنَ يازيدُ ، وارْضَيْنَ ،  
ولْتَخْشَيْنَ ، ولْتَرْضَيْنَ .

ومثّل الناظم بقوله : «اسْعَيْنَ» من (السَّعَى) وهو العدو ، وأيضاً  
العمل والكسب ومنه قوله تعالى : {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} <sup>(١)</sup> ، لا يريد  
العدو فى المشى ، وإنما يريد العمل والاكتساب ، وهو تفسير مالك بن  
أنس فى الآية ، وهو موافقٌ للغة ، وكلُّ مَنْ وَلِيَ شَيْئًا على قوم فهو سَاعٍ  
عليهم ، ومنه: السَّعَى على الأرملة واليتيم ، و(السَّاعَى) لوالى الصدقة .  
ومن مُثِّل هذا الفصل قولُ الشاعر ، أنشده سيبويه (٢) :

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنَ بِهِ

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ

وإن كان الفاعل الواو والياء ، فإن آخر الفعل ، وهو الألف / ، <sup>٣٤٦</sup><sub>٣</sub>  
يُحْذَفُ ههنا ، وتبقى الياء والواو غيرَ محذوفَتَيْنِ ؛ بل تُحْرَكُانِ بالحركة  
المجانسة ، وذلك قوله : «واَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ» إشارةً إلى الواو  
والياء ، والهاء فى «احْذِفْهُ» عائدٌ على الألف ، أى احذف الألف من  
الفعل الرافع للواو والياء .

(١) سورة الجمعة / آية : ٩

(٢) الكتاب ٥٢٨/٣ ، وابن الشجرى ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩ ، والمغنى ٨٣ وروايته فيها «دارت»

وهو لعثمان بن لبيد العذرى أو غيره . واستقدر الله : سله أن يقدر لك الخير .

وأما الواو والياء أنفسهما فلا يُحذفان ؛ بل يُثبتان ويُحرَّكان بالحركة المجانسة لهما ، فالواو تُحرَّك بالضم ، والياء تُحرَّك بالكسر ، فتقول : اخشونْ يازيدونْ ، واخشينْ ياهندْ ، ومنه قوله تعالى : {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْبَاقِينَ} (١) . وقال تعالى : {فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} الآية (٢) .

ودلَّ على الإثبات فيهما قوله : «وفى واوٍ ويا شكلٌ مجانسٌ» لأنه لا يكون الشكل إلا فى مُثَبَّت .

واعلم أن كلامه فى الألف والواو والياء فَرَضَهُ على أنها ضمائر، لأنه قال : «واشكُّهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ» .

ثم قال : «والمُضْمَرُ احْدَفْنُهُ إِلَّا الْأَلِفَ» ثم جرى على ذلك فى بقية الكلام ، ولم يَتَّعِضْ لكونها علاماتٍ فى لغة (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ) (٣) وكان حقه التنبيه على ذلك ، وأن الحكم فيهما مُسْتَوٍ ، لكن لما كانت لُغَةً قليلة لم يتكلم عليها ، ولا أنها ألف أو واو أو ياء ، سواء كانت ضميراً أو علامةً ، فمعلوم أنه لا يختلف الحكم فيها بخلاف الاعتقاد .

وإنما لم تُحذف الواو والياء هنا ، كما حُذفت فيما إذا كان ماقبلهما من الحركة من جنسهما ، وفُرِّقَ بينهما مع أن الوجه أن لو كانا على حُكْمٍ واحد من الحذف أو الإثبات والتحريك ، لأن الواو والياء اللَّتَيْنِ ماقبلهما من جنسهما إذا

(١) سورة التكاثر / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة مريم / آية : ٢٦ .

(٣) ويعبر عنها كذلك بـ «أكلوني البراغيث» وهى لغة طينى أو إزد شنومة . يجعلون الفعل مع هذه الضمائر مسند إلى الاسم الظاهر ، ويعدون الضمائر أحرفاً دالة على التنبيه والجمع ، ((كما تدل التاء فى (قامت هند) على تانيث الفاعل .

جاء بعدهما ساكن حَذَفَتْما له نحو : اضْرِبُوا ابْنَ زَيْدٍ ، واضْرِبْ ابْنَ زَيْدٍ ، وإذا انفتح ما قبلهما لم يُحذفَا ؛ بل حُرِّكَا بمجانسهما نحو : اخْشَوْا اللَّهَ ، واخْشَى اللَّهَ .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تُرَدْ الألفُ المحذوفة فيقال : اخْشَاوُنْ ، واخْشَايْنِ ، كما رُدَّ الساكن في (قُولَا) و (قُولُنْ) .

فقد أجاب المازني عن هذا : بأن لام (قُلْ) أصلها الحركة ، فلما حُرِّكت رَجَعَتْ إلى أصلها ، فرجع الساكن فليست الحركة بعارضة ، بخلاف (اخْشَوُنْ) فإن واو الجمع وياء المؤنث لا أصلَ لها في الحركة ، فكان تحريكهما عارضا ، فلم يُعَدَّ بالحركة ، فلذلك لم تُرَدْ الألف .

وعُورِضَ هذا الجواب بـ (قُلِ الْحَقُّ) فإن اللام قد تحركت بحركة التقاء الساكنين ، ولم يُرَدْ المحذوف .

فأجاب السَّيرافي : بأن الساكن لم يُرَدْ في (قُلِ الْحَقُّ) لأن الساكن من كلمة أخرى ، ولا يلزم لَام (قُلْ) أن يلقاها ساكن ، بخلاف (قُولُنْ) فإن النون تَتَّبَعَتْ مع الكلمة فصارت لازمة ، فلا بد من العِلَّتَيْنِ ، وهما لزوم النون ، وأصالة التحريك .

وقول الناظم : (قُفِي) أى اتَّبِع .

وقوله : (نحو اخْشَيْنِ يَاهُنْدُ بِالْكَسْرِ) تمثيل للتحريك المجانس .

وكذلك قوله : (ياقَوْمُ اخْشَوْنُ واضْمُمْ)

وقوله : (وقِسْ مُسَوِّيًا) أمرٌ / بالقياس على ماذكر ، وأنتك <sup>٣٤٧</sup>/<sub>٣</sub> لا تقتصر على مثل ماذكر .

فإن قلت : ما فائدة الأمر بالقياس وقد علم أنه قياس ، وأن ينبّه على ذلك ، وأيضاً فـ «مُسَوِّيًا» ظاهر أنه لافائدة فيه؟

فالجواب : أن قوله : (وقِسْ) توطئة لقوله : (مُسَوِّيًا) وذلك أنه ذكر مثل هذه المسألة ، ممّا اللام فيه ياء ، وذلك (اسْعَيْنْ) وهو من (السَّعَى) و (اخْشَوْنْ) وهو من (الْخَشْيَةِ) فلو لم يقل : (وقِسْ مُسَوِّيًا) لم تدخل له غير ما كانت اللام فيه أصلها الياء ، واقتضى أن ما اللام فيه وأو على خلاف ذلك الحكم ، وهو غير صحيح ، لأنك تقول : اقْرَيْنْ ، وارْضَيْنْ . وقد قال (١) :

\* اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنْ به \*

ومع الضمير : ارْضَوْنْ ، وارْضَيْنْ ، فلا فرق بين نوات الواو ونوات الياء ، فَنَبّه على وجوب التسوية بين النوعين فقال (وقِسْ مُسَوِّيًا) . ولم يذكر هنا أن نون الرفع تُحذف ، ولابدّ من ذلك لأن النون التوكيدية إذا لَحِقَتْ اجتمع النُونَات ، فاستقبل ذلك ، فحذفوا نون الرفع ، فإذا وَقَفَ على الخفيفة حُذِفَتْ وروُجِعَ الأصل .

هذا التعليل يُعَلِّلُ به من يزعم أن ما لحقته نون التوكيد ، واتّصل به أَلِفُ الضمير أو واوُه أو ياءُه ، باقٍ على إعرابه وإليها ذهب النازم .

(١) سبق الاستشهاد به ، وعجزه :

\* فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِرُ \*

وقد تقدم تنبيهه على الإعراب فيه في « باب المعرب والمبنى » حيث قال : «  
وَأَعْرَبُوا مَضَارِعًا إِنَّ عَرَبًا مِنْ تُوَكِيدٍ مُبَاشِرٍ » .

ومن يزعم أنه مبني يُعَلَّلُ بأن نون الرفع حُذفت للبناء ، لا لاجتماع  
النونات ، فنصار إذ ذاك يُشَبِّه المنصوب .

والناظم كان حقه أن يبيِّن حذفها ، ولا يتَّكَلَّ على ما يعطيه المثال في قوله :  
( اخْشِينَ ، واخْشَوْنَ ) ولكنه قد يجتزيء بالمثل في أمثال هذه الأشياء :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ

لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا

فَعِلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

لما كان الناظم قد تكلم على حكم ما اتصل به الواو والياء من الأفعال ،  
أخذ يتكلم فيما اتصل به الألف ؛ إذ حكمه مخالف .

وقد تقدم أنه لا يُحذف مع نون التوكيد ، فإذا ثبت فليثبتوه حكمان ذكرهما  
فقال : « ولم تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ . لَكِنْ شَدِيدَةٌ » .

هذا هو الحكم الأول، يعني أن النون التوكيدية الخفيفة لا تقع بعد الألف ،  
إذا أُريد توكيدُ الفعل الذي في آخره أَلِفٌ ، سواء كانت تلك الألف ضميراً أو  
علامةً ، بخلاف الشديدة فإنها تقع بعدها مطلقاً فتقول : اضْرِبَانْ ، وَلْتَضْرِبَانْ ،  
وهل تَخْرُجَانْ ؟ ومنه قوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } (١) .

(١) سورة يونس عليه السلام / آية : ٨٩

ولاتأتى بالخفيفة هنا فلا تقول : اضْرِبَانْ ، وَلْتَضْرِبَانْ ، وهل تَخْرَجَانْ؟

وجهه / ذلك : أن الألف ساكنة ، فإذا التقت مع النون وهى <sup>٣٤٨</sup>/<sub>٢</sub> ساكنة لزم أحد أمرين : إما أن تبقى كما هى ، وذلك مُحْذُور ؛ إذ ليس فى الكلام الجارى على الألسنة العربية ساكنان فى كلمة يكون أولهما ألفا ، والثانى غير مدغم ؛ بل لأبْدُ من أن يكون مُدْغَمًا ، أو تُحذف الألف ، وهو القياس ، لكن يَلْتَبَسُ الاثنان بالواحد ، فيمتنع هذا القياس .

وأما النون : فإما أن تُحَرِّكَ بالفتح أو بالكسر ، فإن تحرَّكت بالفتح الذى هو الأصل التَّبَسَ بفعل الواحد ، وإن تُحَرِّكَ بالكسر التبتست النون بنون الإعراب ، وإذا لم يكن سبيلٌ إلى شئ من ذلك فلا بُدَّ أن تمتنع المسألة رأساً .

قال بعضهم : فمن وَكَّدَ من العرب بالنون الخفيفة ، ثم عَرَضَ له تأكيدُ أمرِ الاثنين لم يتجاوز لفظه قبل التوكيد وإن أراد التوكيد ، وهو عنده معنى قول الخليل : إذا أردتَ الخفيفةَ فى فعلِ الاثنين كان بمنزلة إذا لم تُرِدِ الخفيفةَ فى فعلِ الاثنين ، فى الأصل والوقف ، لأنه لا يكون بعد الألف حرفٌ ساكن ليس بمُدْغَم ، ولا تُحذف الألف فيَلْتَبَسَ فعلُ الواحد والاثنين<sup>(١)</sup> .

وهذا المذهبُ الذى ذهب إليه الناظم ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وقد مرَّ وجهه .

---

(١) الكتاب ٢/٥٢٥

وذهب يونس والكوفيون إلى جواز لحاق النون الخفيفة فعل الاثنين ،  
والحجة لهم فيما ذهبوا أن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع  
على أن الثقيلة تدخل هنا ، فكذاك النون الخفيفة .

وأيضاً أقصى ما فى الباب أن يقال : ذلك يؤدى إلى إلتقاء الساكنين فى  
غير إدغام ، فكذاك جاء فى كلام العرب من غير إدغام ؛ إذ كانت الألف تقوم  
مقام الحركة لإفراط مدّها ، فجاء فى قراءة نافع المدنى (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي  
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) <sup>(١)</sup> . بإسكان ياء «مَحْيَايَ» وصلاً <sup>(٢)</sup> ، وفيه الجمع بين  
الساكنين على غير شرطه عندهم .

وحكى بعض العرب : «الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» <sup>(٣)</sup> ، بإثبات الألف مع لام  
التعريف وعن بعضهم : ثَلُثَا الْمَالِ <sup>(٤)</sup> .

وقرئ : ( أُنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ) <sup>(٥)</sup> ، و { أَأَشْفَقْتُمْ } <sup>(٦)</sup> ، و { أَأَنْتُمْ أَشَدُّ  
خُلُقًا } <sup>(٧)</sup> ، ونحو ذلك بإبدال الهمزة الثانية ألفاً <sup>(٨)</sup> ، و { هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ } <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢

(٢) السبعة فى القراءات : ٢٧٤

(٣) من أمثالهم السائرة ، وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٣ والبطان للقتب : الحزام الذى يجعل  
تحت بطن البعير . ولكل بطان حلقتان فإذا التقتا عند الهرب وشدة العدو ، والراكب لا يقدر من  
الخوف أن ينزل فيشدة ، فقد تناهى الشر . يضرب فى بلوغ الشدة ، وانتهاؤها إلى غايتها .

(٤) فى الأنصاف (٦٥١) «وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال : له ثَلُثَا الْمَالِ» بإثبات الألف .

(٥) سورة البقرة / آية : ٦

(٦) سورة المجادلة / آية : ١٣

(٧) سورة النازعات / آية : ٢٧

(٨) انظر القراءات لهذه الأحرف وأمثالها فى : السبعة ١٣٤ ، والنشر ٣٦٢/٨ وما بعدها .

(٩) سورة آل عمران / آية : ٦٦



وكذلك فى غير الألف نحو : { هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }<sup>(١)</sup> . و { أُولَئِكَ }<sup>(٢)</sup> ، بالأبدال أيضا . وهذه كلها يلزم فيها التقاء الساكنين .

فإن قلت : يُمنع ذلك فى نون التوكيد ، فلا بُدُّ من القول به هنا ؛ إذ لافرق بينهما ، لكن القول بذلك باطل ، فكذلك القول بالفرق باطل ، وفى المسألة حُجج غير هذه .

وأجاب عنها البصريون<sup>(٣)</sup> ، فأما كونها مخفة من الثقيلة ، فغير مُسَلَّم ، بل تقول : إنها غيرها لمخالفتها لها لفظا ومعنى .

أما (فى اللفظ) : فلأن الخفيفة تتغير فى الوقف ، فتقلب ألفا ، وتُحذف أيضا فى الوقف رأسا ، وتسقط للساكن الآتى بعدها ، كما سيأتى ذكره إن شاء الله ، بخلاف الشديدة ، فلو كانت أصلاً لاعتُبر ذلك ، فلم يكونوا / ليغيروها بإبدالٍ ولا حذف .

٣٤٩

وأما (معنى) فلأن الشديدة أشدُّ تأكيداً من الخفيفة ، على ما نقل سيبويه عن الخليل ، وهو رئيس أهل اللغة<sup>(٤)</sup> . ولو كانت أصلها لكان المعنى واحداً .

وأما ما نقل من السماع فقليلٌ ، وإن سلّم فذلك سماع فى غير محل النزاع ؛ إذ لم يقل عربى قط : اضْرِبَانْ ، بالإسكان ، ولا هل تَضْرِبَانْ؟

(١) سورة البقرة / آية : ٣١ .

(٢) سورة الأحقاف / آية : ٣٢ .

(٣) انظر (اختلاف البصريين والكوفيين فى هذه المسألة : فى : الإنصاف ٦٥٠ ، المسألة الرابعة والتسعون) .

(٤) الكتاب ٥٠٩/٣

فإن قلت : فالقياس يُثبت ذلك .

فالجواب : أن كَوْن العرب لم يتكلموا بذلك ، مع اعتيادهم للتوكيد بالنون ، دليلٌ على اعتزامهم أطراح ذلك القياس ، وإلا فلو كان معتبراً عندهم لَنَطَقُوا به ولو يوماً ما ، فَتَرَكُهم له رأساً دليلٌ على أطراحه جُملة .

وهذا من «باب الاستدلال بالأحكام» وهو باب معروف فى الأصول ،  
يجرى مجرى الاستدلال بالسماع ، وقد بيّنه ابن جنى فى «الخصائص»<sup>(١)</sup>.

وكان شيخنا القاضى - رحمه الله - يعتمد ، ويحتج به .

ثم قال : «وَكَسْرُهَا أَلِفٌ» هذا هو الحكم الثانى ، يعنى أن الحكم المعتاد لهذه النون ، والمألوف فى كلام العرب ، وهو الكسر ، وذلك إذا وَقَعَتْ بعد الألف ، نحو : هل تَضْرِبَانُ ؟ واضْرِبَانُ .

وإنما كُسِرَتْ ، وكان الأصل فيها الفتح ، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين حين قلت : ضَارِبَانِ ، وَغُلَامَانِ . وأما فى غير هذا الموضع : فَفُتِحَتْ لأنها حرفان ، الأول منهما : ساكن ، فَفُتِحَتْ ، كما فُتِحَتْ نون (أَيْنَ) هذا تعليل سيبويه<sup>(٢)</sup> . ثم قال : «وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا» إلى آخره .

يريد أن هذه النون المتقدمة ، وهى الشديدة ، إذا أَكَّدَتْ فعلاً لحقه ضميرُ جماعة الإناث ، وهو النون ، فهى التى تُؤَكِّدُ بها نون الخفيفة ، فَزِدْ قبلها أَلْفًا إذا أُدْخِلَتْها على ذلك الفعل .

فقوله : «مُؤَكِّدًا» حال من ضمير «زِدْ» وهاء «قبلها» عائدٌ إلى النون الشديدة المذكورة قبل ، و «فِعْلًا» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» أى زِدْ قبل الشديدة أَلْفًا حالَ كَوْنِكَ مُؤَكِّدًا فعلاً أُسْنَدَ إليه نونُ الإناث .

(١) الخصائص - باب فى تعارض السماع والقياس - ١١٧/١

(٢) الكتاب ٥٢٧/٣ .

فأما زيادة الألف : فلا بدُّ منها ، لأنك لو قلت : (اضْرِبْنَنْ) لكان مُسْتَقْبَلًا لاجتماع ثلاثة أمثال ، كما استتقلوا ذلك مع نون الرفع في (اضْرِبْنَنْ) حتى حذفوها ، ولم يمكن هنا الحذف لئلا يلتبس بفعل الواحد ان قلت : (اضْرِبَنْ) فاضطروا إلى أن زادوا ألفًا ، فصَلُوا بها بين الأمثال ، فزال القبح ، وخَفَّ الاستثقال ، وهذا معنى ما علَّل به سيبويه (١) .

فتقول إذا : اضْرِبْنَانْ ياهنداتُ ، وهل تَضْرِبْنَانْ ، ولا تَخْشَيْنَانْ ، وهَلَا تَرْمِيْنَانْ ، وما أشبه ذلك .

وأما إحالته في هذا الموضع على الشديدة وحدها دون الخفيفة ، فلمَّا تقدَّم ذكره في فعل الاثنين ، فالخلافُ فيهما واحد ، والتوجيه واحد ، فكل ما ذكر هناك فهو مذكور هنا ، فلا معنى للإعادة ، ومذهبه مذهب سيبويه والخليل والبصريين ماعدا يونس (٢) .

وبقى النَّظَرُ في النون بعد هذه الألف ، وحكمها الكسْرُ كالنون في فعل / الاثنين : إذ العلة في كسْرهما واحدة ، وهي التشبيه بنون الاثنين.

والناظم لم ينصَّ عليها هنا ، لكن تدخل له تحت عبارته الأولى في قوله : «وكسرها ألف» إذ معناه : أن كسرها بعد الألف مألوف ، وهذه نون بعد ألف ، فتكون مكسورة ، فكان قوله : « وَلَمْ تَقَعْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ الْأَلْفِ ، قاعدة شاملة لما يقع في آخر الفعل من الألف ، سواء أكان

(١) الكتاب ٢٦/٣ هـ

(٢) المرجع السابق ٢٧/٣ هـ

ألفَ ضميرٍ أو غيره كما هنا ، فقد حَصَلَ حَكْمُ كسْرِها هناك ، فلا معنى لإعادة  
ذكرها .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ  
وَبَعْدَ غَيْرِ فُتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ  
وَأَرَدُّهُ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا  
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا  
وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فُتْحِ أَلْفَا  
وَقَفًّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفًّا

تكلّم في هذه الأبيات على العوارض اللاحقة للنون ، وإنما تكلم في ذلك  
على النون الخفيفة ، فدلّ ذلك من كلامه على أنها المختصّة بهذه الأحكام  
التَّغْيِيرِيَّة ، بخلاف الشديدة ، وهو كذلك ، فإن الشديدة لا تتغيّر لقوّتها في  
نفسها ، حين كانت من حرفين مدغم أحدهما في الآخر ، ولتحركها ، بخلاف  
الخفيفة ، فكلّ ما ذكر من التّغيير في الخفيفة مُنْتَفٍ عن الشديدة ، فإذا بقيَ  
الشديدة ساكن لم يُؤثّر شيئاً ، وكذلك إذا وقفت عليها فلا تغيّر يلحقها من  
حذف ولا إبدال ؛ بل تقول : أَكْرَمَنْ ابْنُ زَيْدٍ ، وَلِتَضْرِبَنَّ الرَّجُلَ ، وَلِتُكْرِمَنَّ  
زَيْدًا ، وكذلك تقول : يَازِيدُ اضْرِبَنَّ ، وَلِتُخْرُجَنَّ ، وَيَازِيدُونَ لِتُخْرُجَنَّ ، ويأهندا  
اخْرُجَنَّ .

وإن خففتها في الوقف على حدّ قولهم (١)

(١) الخصائص ٢/٢٢٨ ، ٢٢٠

والبيت مطلع قصيدة لطرفة (ديوان ٦٣) وبعده :

\* وَمِنْ الْحَبِّ جَنُونَ مُسْتَعِرٌ \*

وهر : اسم امرأة - ومستعر : مشتعل ومتوقد

\* أَصَحَّوَتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتَكَ هِزْ \*

فلا أثر له، لأنها الشديدة، والوقف عارض<sup>(١)</sup>.

ثم نكر لحذفها موضعين:

أحدهما: إذا جاء بعدها ساكنٌ من كلمة أخرى، وذلك قوله: «وَاحْزِفْ  
خَفِيفَةً» يعني أن النون الخفيفة إذا رَفِقَها ساكن، يريد: جاء بعدها، فإنها  
تُحذف معه، فتقول اضْرِبْ ابْنَكَ، تريد: اضْرِبْ ابْنَكَ، وَلْتُكْرِمَ الرجلَ، ولا  
تَضْرِبْ ابْنَكَ» ومنه قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَزْكَعَ يَوْمًا وَالْدُّفْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وإنما حُذِفَتْ هنا لضعفها وسكونها، فلم تَقْوُ أَنْ تكون كالتنوين، فتكسّر  
للساكنين، لأن التنوين مختصٌّ بما هو أقوى، وهو الاسم.

وهذه النون مختصةٌ بما هو أضعفُ وهو الفعل، وعلى أنهم قد عاملوا

---

(١) قال ابن جنى في الخصائص (٢/٣٢٠): «ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى  
الحرف المشدد، وذلك أنه إذا وقع رَوِيًّا في الشعر المقيد سكن، كما أن الحرف المشدد إذا  
وقع رويًّا في الشعر المقيد خُفِفَ، فالمتحرك نحو قوله:  
وقاتم الأعماق خاوى المخترق فاسكن القاف وهي مجرورة  
والمشدد نحو قوله:

\* أَصَحَّوَتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتَكَ هِزْ \*

فحذف إحدى الراءين، كما حذف الحركة من قال «المخترق» اهـ.

(٢) ابن الشجري ١/٢٨٥، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٩/٤٣، ٤٤، والخزانة ١١/٤٥٠،  
والمغنى ١٥٥، ٦٤٢، والعينى ٤/٣٣٤، والتصريح ٢/٢١٨، والهمع ٤/٤٠٤، والدرر ١/  
١١١، ١٠٢/٢، والأشمونى ٣/٢٢٥.

والبيت للأضبط بن قريع السعدي، ولا تهين: من الإهانة، وهو الإيقاع في الذل والحقارة. وعَلَّ لغة  
في (لعل) والركوع: الانحناء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة، والسقوط من المنزلة.

التوين معاملتها ، فقريء : { قُلْ هَوَ اللّٰهُ أَحَدٌ \* اللّٰهُ الصَّمَدُ } (١) . { ولا اللّٰلُ سَابِقُ النَّهَارِ } (٢) ، وأنشدوا لأبي الأسود (٣) :

\* ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلًا \*

ثم قال: « وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ » وهو الموضع الثاني لحذفها ، يعنى أن النون الخفيفة تُحذف أيضا إذا وقفت ، وكانت بعد ضممة أو كسرة ، ولا تكون بعد ضمة أو كسرة إلا لضميرٍ محذوفٍ واوٍ أو ياء ، فتقول : / يازيدون اضربوا ، ويا هندُ اضربي ، ويازيدون اخشوا ، وياهندُ اخشى ، وما أشبه ذلك .

ووجه ذلك أن النون هنا شبيهةٌ بالتنوين ، لأن كل واحدة منهما زائدةٌ على الكلمة ، ساكنةٌ ، فلما أشبهتها عُولمت في الوقف معاملتها ، فكما قالوا في الوقف على المرفوع : هذا زَيْدٌ ، بحذف التنوين ، وفي الوقف على المخفوض : مررتُ بِزَيْدٍ ، كذلك قالوا فيما هو نظيرُ المرفوع والمجرور ، وهو المضمومُ والمكسورُ من الفعل : اضربوا ، واضربي . وهذا الذي قال جاري على اللغة الشُّهرى .

وأما على قياس مَنْ قال : هذا زَيْدُو ، ومررتُ بِزَيْدِي (٤) ، فينبغي ألا تُحذف نون التوكيد ؛ بل تبدل واوًا بعد الضمة ، وياءٌ بعد الكسرة . فتقول : اخشِيِي واخشُوا ، وهو قياس صحيح .

(١) سورة إخلاص / آية ١ ، ٢

وهي قراءة جماعة منهم أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين والحسن ، وابن إبى إسحاق (البحر المحيط ٥٢٨/٨)

(٢) . وهي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال ( البحر ) المحيط ٣٣٨/٧

(٣) سبق الاستشهاد به في (باب إعمال اسم الفاعل) وصدرة :

\* فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ \*

(٤) هم أزد السراة ، يجرّون الرفع والجر مجرى النصب . وانظر : ابن يعيش ٧٠/٩

وهذا الذي قرأ الناظم : هو مذهبُ سيبويه والخليل<sup>(١)</sup> .

وأما يونس : فلا يحذف النون مطلقاً؛ بل يقول : اخشَوْوا، واخشِي على كل لغة، فيبدل الواو والياء من النون.

وألزمه سيبويه<sup>(٢)</sup> أن يقول ذلك في غير الموقوف نحو : هل تَضْرِبُوا؟ وهل تَضْرِبِي؟ لأن النون إذا كانت باقية هي أو بدلها، فالواجب ألا يرجع ما حُذِف. ولما كان حذف النون هنا، على رأى الناظم، يلزم معه ردُّ ما حُذِف أخذ يبيِّن ذلك، فقال : « واردة إذا حذفتها في الوقف »، إلى آخره.

يعنى أنك إذا حذفت النون الخفيفة للوقف، فإنك تردُّ ما حُذِف لأجلها في الوصل، من ضمير أو علامة رفع، وذلك قوله : يازيدون اضربوا، وياهند اضربي، فرددت الواو والياء لزوال ما أوجب حذفهما، وهو النون الساكنة. وكذلك : اغزوا يا زيدون، واعزى ياهند.

ويونس هنا موافق للخليل وسيبويه في اللفظ ، ولذلك حكى عنه الموافقة للعرب.

وأما التفسير فمختلف، لأن الخليل يقول : هي واو الضمير وياؤه، وعلى قول يونس هما بدل من النون<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في الكتاب ( ٣ / ٢٢٧ ) «وقال الخليل : إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ، ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واو ، وذلك قولك للمرأة ، وأنت تريد الخفيفة : اخشِي ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخشَوْا ، وقال : هو بمنزلة التثنية إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً »

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢٢ .

فقول الناظم : (وَأَرْدُدْ مَا كَانَ عُدِمَ فِي الْوَصْلِ) جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ، لَا عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ. وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : يَاهْنَدُ أَخْشَى، وَيَازِيدُونَ أَخْشَوْا؛ إِذْ كَانَ الْوَاحِدُ الضَّمِيرُ وَيَاؤُهُ لَمْ يُحْذَفْ، فَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَا يَرْدُ.

وَعَلَى رَأْيِ يُونُسَ : أَخْشَىيَ وَأَخْشَوْا، كَمَا تَقْدُمُ.

وَتَقُولُ : يَاهْنَدُ هَلْ تَقُومِينَ؟ وَيَازِيدُونَ هَلْ تَقُومُونَ؟ فَتَرُدُّ الْوَاحِدَ وَالْيَاءَ، وَتَرُدُّ أَيْضًا عَلَامَةَ الرَّفْعِ لِنُزَالِ مُوجِبِ حَذْفِهَا.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ : لِتَخْشَوْنَ، وَلِتَخْشَيْنَ، وَلِتَقْضُونَ، وَلِتَقْضَيْنَ.

وَأَلْزَمَ سِيبَوِيهَ يُونُسَ أَنْ يَقُولَ فِي هَذَا : لِتَخْشَوْا، وَلِتَخْشَىيَ، وَلِتَضْرِبُوا وَلِتَضْرِبِي، فَلَا تُرَدُّ النُّونُ، لِأَنَّهُ يَعْوُضُ مِنَ التَّنْوِينِ الْوَاحِدَ وَالْيَاءَ، وَفِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup> : وَلَكِنَّ الْعَرَبَ عَلَى مَا يَقُولُهُ الْخَلِيلُ، وَلَيْسَ مَعَ يُونُسَ سَمَاعٌ، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمَفْتُوحِ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ هُوَ الْوَاجِبُ.

وَفِي قَوْلِهِ : «وَأَرْدُدْ» إِلَى / آخِرِهِ مِنَ النَّظَرِ نَظِيرٌ مَا تَقْدُمُ قَبْلَ هَذَا، ٣٥٢  
مِنْ عَدَمِ تَنْبِيهِهِ عَلَى حَذْفِ نُونِ الرَّفْعِ إِذَا أَتَى بِنُونِ التَّوَكِيدِ، فَهَاهُنَا لَا يَتَّبِعِينَ أَيْضًا مَا الَّذِي يُرَدُّ، لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ أَنَّهُ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ، وَلَمْ يَذْكَرْ خِلَافَهُ، فَلَا يُفْهَمُ لَهُ هُنَا الرَّدُّ إِلَّا فِيمَا حُذِفَ، لَكِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِشْكَالٌ، وَإِنَّمَا يَعُودُ مِمَّا تَقْدُمُ خَاصَّةً، فَتَأَمَّلْهُ.

ثُمَّ قَالَ : «وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًّا»

يُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ، وَكَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا، فَلَا بَدَلَ مِنْ إِبْدَالِهَا أَلِفًا، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَهِيَ عَلَى حَالِهَا، فَلَا تَقُولُ : يَازِيدُ قَفْنٌ، وَإِنَّمَا يَقَالُ : يَازِيدُ قِفَاً.

(١) الْكِتَابُ ٥٢٢/٣.



وكذلك : يا زَيْدُ ارْضَيْيَا، وهل تَقْضِييَا؟ وهل تَدْعُوَا؟ في (ارْضَيْنِ، وهل تَقْضَيْنِ؟ وهل تَدْعُونِ؟) ووجه ذلك : شَبَّهَهَا بالتونين، فكما أنهم يُبْدِلُونَهُ في الوقف، إِذَا تَبِعَ المفتوحَ، أَلْفًا فتقول : رَأَيْتُ زَيْدًا، وأَكْرَمْتُ عَمْرًا، فكذلك هنا، فهما متساويان في الوقف هنا، يُحذفان مع المضموم والمكسور، ويبدلان أَلْفًا مع المفتوح.

ومن مُثَل هذه المسألة قوله تعالى : {لَيْسُ جَنًّا وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ<sup>(١)</sup>}. وقوله : {كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَا<sup>(٢)</sup>} القرأء كلهم على إبدالها في الوقف أَلْفًا. وقال الشاعر، أنشده سيبويه<sup>(٣)</sup>:

\* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا \*

وأنشد أيضًا قول الآخر<sup>(٤)</sup>:

\* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا \*

وأنشد أيضًا قول الآخر<sup>(٥)</sup>:

مَتَى تَأْتِينَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجُجَا

(١) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥.

(٣) سبق الاستشهاد به، ويَعْدُهُ :

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمَا

(٤) سبق الاستشهاد به أيضًا، وصدره :

وَأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا

(٥) سبق الاستشهاد به في «باب البدل».

يريد : تَأْجَجْنَ، أى تَأْجَجُ، وهو مما لَحِقَتْهُ النون في الإيجاب ضرورة.

وقال الآخر، أظنه ابن أبي ربيعة<sup>(١)</sup>:

وَقُمَيْرٌ بَدَأَ ابْنَ خَمْسٍ وَعِشْرَ — رَيْنَ لَهُ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قَوْمًا

وقال الآخر<sup>(٢)</sup>:

\* وَأَحْمَرٌ لِلشَّرِّ وَلَمْ يَصْفَرًا \*

وذلك شهر.

وقوله : «كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قِفَا» أى كما تقول في (قِفْنٍ) بالنون : قِفَا،

بالألف. وينبغي أن يُكتب الأول بالنون، والثاني بالألف، وإن كان القياس الكُتِبَ

بالألف في النون الخفية مطلقا، اعتبارا بقَصْدِ الناظم من إظهار النون التي

تُبْدَل، فهو لم يَقْصِدَ فيها إلا كَوْنَهَا نُونًا حَتَّى تَتَبَيَّنَ أَوَّلًا، ثم يَحْكُمَ عليها

بالإبدال.

---

(١) نواذر أبي زيد ٥٣٦، وابن الشجري ٣٢٤/٢، وديوانه ٢٢٦

وقمير : تصغير قمر. يريد أنه لما بدا النور، وظهر القمر آخر الليل، لأنه ابن خمس وعشرين ليلة  
قالت الفتاتان لي : قم لئلا يراك الناس.

(٢) سبق الاستشهاد به.

مالا ينصرف

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا

مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا

هذا باب «مايَنْصَرِفُ ومالا يَنْصَرِفُ»

ولمَّا كان الكلام في أحكام (الصَّرْفِ) أو عديمه ثانيًا عن تصور معناه : ابتدأ الكلام في معناه، فأعلم أن (الصَّرْفَ) هو تنوين يلحق الاسم مُبَيَّنًا لمعنى يكون الاسم بسببه أَمْكَنَ، أى يُدْعَى بأنه أَمْكَنُ، وذلك أن الأسماء عند النحويين على قسمين، وذلك باعتبار التمكن وعدمه : مُتَمَكِّنٌ، وغير مُتَمَكِّنٍ.

و(المتمكن) في اصطلاحهم : يطلق على ثلاثة معان :

/ أحدها : أنه المَعْرَبُ المتصَرِّفُ بوجوه الإعراب، فغير المتمكن ٣٥٣ على هذا : ما اقتصر فيه على وجه واحد وإن كان مُعْرَبًا، نحو : ائْمَنُ اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ .

والثاني : أنه الاسمُ الذى تَعْتَوِرُ عليه المعاني الموجبة للإعراب، وهى الفاعلية، والمفعولية ، والإضافة، فأسماء الإشارة على هذا متمكنة وإن كانت مَبْنِيَّة ، وهذا أعمُّ من الأول ، وكلاهما غير مُرادٍ الناظم .

والثالث : وهو مراده ، أنه كل اسمٍ مستحقٌ للإعراب ، لكونه لم يُشْشَبِ الحرف، أى هو متمكن في بابه ، وغير المتمكن : هو كل اسمٍ خَرَجَ عن استحقاق الإعراب ، لشبه حصل بينه وبين ما لا يدخله إعرابٌ أبدأً، وهو الحرف، أى لم يتمكن في الاسمية .

والأول على قسمين :

(مُتَمَكِّنٌ أَمَكَّنَ) وهو الذى يَجْرِى بوجوه الإعراب على أصلها، من الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة ، وهذا هو الذى قَصِدَ بالذكر.  
(و)متمكّن غير أَمَكَّنَ) وهو الذى نَقَصَ عن تلك الرتبة، ولم يخرج عن بابه جملةً، وهو الجارى ببعض وجوه الإعراب وهو الرفع والنصب، دون بعضٍ وهو الجر.

فأخبر أن (الصَّرْفَ) تنوينٌ، و(التنوين) : نون ساكنة مَزِيْدَةٌ فى آخر الاسم لمعنى يختصُّ به.  
وذلك المعنى على أوجه :

منها أن يدل على بقاء الأصالة، ويسمى «تنوين الصَّرْفِ» وهو الذى أراد بقوله : «الصَّرْفُ تنوينٌ» أتى بالجنس الذى يشمل مايدل على الأصالة وما لا يدل على ذلك؛ بل على معنى آخر كـ«تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ» الدالُّ على تنكير ما هو صالح للتعرف كـ(صَهٍ، وَمَهٍ، وَأَفٍّ) وكـ«تَنْوِينُ الْعَوْضِ» اللاحق عَوْضاً من مضاف إليه، كـ(حَيْنَيْذٍ، وَيَوْمَضِيذٍ) ونحوهما، وكـ«تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ» اللاحق مقابلاً لنون جمع المذكر، كـ (مُسْلِمَاتٍ)

ولما كان ذلك داخلاً عليه بين أنه يريد منها ما هو دالٌّ على معنى الاسم، وذلك المعنى من أجله سُمِّيَ الاسم أَمَكَّنَ ، و الأَمَكْنِيَّةُ، فكأنه قال:! التنوين هو النون الدالة على الأَمَكْنِيَّةِ فى هذا الاسم ، وذلك نحو : رجلٌ ، و فرسٌ ، وزيدٌ، وعمرو .

فإن التنوين فى هذه الألفاظ لا يدل على معنى زائد على الأَمَكْنِيَّةِ؛ إذ ليس عَوْضاً من شىء، ولا مقابلاً لشىء، ولا مَبْنِيّاً تنكير شىء؛ إذ كان يَلْحَقُ الفكرة والمعرفة، فتحصل تعريفُ (الصَّرْفِ).

ومقصوده بتعريفه تبيين أن مادخله (الصرف) يسمى مُنصرفاً،  
ومالم يدخله يسمى غير منصرف، ف(صه، ومه) ونحوه لا يسمى  
منصرفاً، لأن ذلك التنوين فيه لم يلحق لمعنى الأمكنية، حتى لو فرضنا  
فيه التعريف ببَحِّقه التنوين.

وكذلك (إذ) في (حينئذ) ونحوه لا يسمى مُنصرفاً، إذ لم يلحق لالاً  
على الأمكنية.

وكذلك (مُسَلِّمات) ونحوه لم يلحقه التنوين الصرْفِي، حتى  
لو فرضنا أن ليس له مقابلٌ لِلْحَقِّ.

وإذا ثبت هذا التعريف وردَّ عليه أسئلة :

أحدها : أن (الصرف) هو التنوين الدالُّ على معنى الأمكنية،  
والأمكنية إنما وجدناها باستقراء مواقع التنوين، حتى رأينا أن تنوين  
نحو (رجل، وزيد) إنما لَحِقَ / دالاً على معنى الأمكنية.

٢٥٤  
٣

فمعنى الأمكنية لم نجده من غير ذلك؛ إذ لم تُشَافِهنا العربُ بذلك.  
وإذا كانت معرفتنا لمعنى الأمكنية إنما صدرت من جهة (تنوين  
الصرف) صار هذا التعريف دَوْرِيّاً لأننا لانعرف (الصرف) إلا بكونه يدل  
على الأمكنية وهذا بالغرْض، ومعنى الأمكنية لم نعرفه إلا بالصرف وهذا  
بالاستقراء، والنورُ في التعريفات فاسد<sup>(١)</sup>.

والثاني : أن المعنى الذي عرّف به أتى به مُبْهِمًا؛ إذ قال : مُبَيَّنًا  
معنى من شأنه أن يكون الاسمُ به أمكن.

وذلك المعنى لم يُعَيَّنْه باسمه ولا عرّفه، كما ينبغي في (التعريف)

---

(١) النور - عند المناطقة - توقف كل من الشينين على الآخر.

فحاصلُ ذلك أنه أحوال في (التعريف) على ما هو مُفْتَقَرٌ إلى التعريف، ولم تُوضَع الرسومُ إلا على البيان.

والثالث : أن المعرّف بالالف واللام، والمضاف، إما أن يقول : إنها مُنْصَرَفَةٌ أو غيرُ منصرفة، فالقولُ بأنها منصرفة غيرُ صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تُنْصَفْ بالصرْف وهو التنوين، وهذا بالحسِّ، وإذا لم تُنْصَفْ به لم يصح أن يقال : إنها مُنْصَرَفَةٌ، والقولُ بأنها غيرُ منصرفة باطل، وإن لم يلحقه الصرفُ الذي هو التنوين، وهذا بإجماع.

وأيضاً، يُطْلَقُ النحويون على المضاف وذِي الف واللام الانصرافَ كثيراً، فيقولون : إن غير المنصرف إذا أُضيف أو دخلته الف واللام انصرف.

ولا يقال : إن الف واللام، والإضافة، لمَّا كانا يُعاقبان التنوين سُمِّيَ ماهما فيه منصرفاً حكماً للمُعاقِبِ بحُكْمِ مَعاقِبِهِ، ولذلك دخله الجرُّ مع الف واللام والإضافة، فلا غَرَوُ أن سَمُوهُ مُنْصَرَفًا - لأننا نقول : إذا كان الاسم الذي لا يُنْصَرَفُ لم يكن فيه تنوين - فما الذي عاقبت الإضافة أو الف واللام؟ فهذه ليست بمعاقبةٍ صحيحة، وإنما تَجْرى المعاقبةُ بَيِّنَةً في نحو : الرجل، وغلّام زيد.

وأما مثل : حَمْرَاءُ الأسدِ، ومَساجِدُ بَنِي فلان، فما الدليلُ على هذا؟ والرابع : أن هذا التعريف يقتضى أن نحو : (مُسْلِمَاتٍ، وصَالِحَاتٍ) قبل التَّسْمِيَةِ، وكذلك بعد التَّسْمِيَةِ، نحو (عَرَفَاتٍ، وأَذْرَعَاتٍ) غيرُ مراد، لأن التنوين المذكور لم يلحقه.

وإذا كان كذلك فإذا قلت : هذه عَرَفَاتُ مُبَارَكًا فيها، فمنعته التنوين والخفض على لغة من قال بذلك - فما الذي مُنِعَ هنا؟

فإن قلت : تنوينُ الصرف. فكيف هذا وهو تنوين مقابلة وإن كان مسمًى به؟ والدليل على ذلك بقاء اللفظ على ما كان عليه في اللغة الأخرى، ومعاملته معاملةً مألوفةً كان جَمْعاً حقيقةً، ولا خلاف أن تنوين (عَرَفَاتٍ) قبل التسمية به هو

التنوينُ بعد التسمية به على اللغة الشهيرة. وقد قالوا : إنه تنوين مقابلة، فكذاك بعد التسمية به.

فقد حصل في ظاهر الوجود أن تُمَّ من المنصرف ما لا يدخله تنوينُ الصَّرْفِ المذكور، فصار التعريف غيرَ مُنْعَكِسٍ<sup>(١)</sup>.

فأما السؤال الأول : فقد يجاب عنه بأن النُّور ساقطٌ في التعريف، لأن التعريف حَصَلَ أن الصَّرْف هو التنوينُ المفيدُ لمعنى الأمكنية، فالصرف / متوقَّفٌ على معنى الأمكنية، والأمكنية لاتتوقَّفُ <sup>٢٥٥</sup>/<sub>٣</sub> على معرفة (الصَّرْف) بل إنما تتوقف على معرفة حُصول وجوه الإعراب فيه، لأن وجوه الإعراب ما دخلت فيه واستَوفاها إلا لمعنى فيه يسمى الأمكنية، أى هو متمكِّن في وجوه الإعراب الثلاثة.

والتنوين الصَّرْفِي : تابعٌ لوجوه الإعراب بعد تقرُّر حصولها له، وإنما كان يكون نُوراً لو توقفت معرفة الأمكنية على معرفة التنوين الصَّرْفِي، وليس كذلك.

وأما الثاني : فيجاب عنه بأن المعنى المعروف به مَشْرُوح، لأنه قال : «به يكونُ الاسمُ أمْكَنًا» فاشتقَّ له من الأمكنية وصفاً، فمعناه : يكون به الاسمُ ذا أمْكَنية، والمعنى المراد هو الأمكنية، فليس فيه إبهامٌ كما زعم.

وأما الثالث : فإن المنصرف إنما يطلق عند النحويين<sup>(٢)</sup> في مقابلة غير المنصرف، فلا يقال للاسم : (مُنْصَرَف) إلا إذا كان بحيث

---

(١) العكس - عند المناطقة - تبديل في طرفي القضية لتنشأ قضية أخرى مساوية للأولى في الصدق. وعند الأصوليين - انتقاء الحكم لانتقاء العلة.

(٢) في (س، ت) : «عند المحققين».

يدخله المانع، فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ، وذلك إذا كان فيه التنوين. (وغير الْمُتَصَرِّفِ) هو مامُنَعُ تنوينِ الصرف، كما يقرُّره الناظم.

فإذاً لا يقال فيما فيه الألفُ واللام أو الإضافة إنه (مُتَصَرِّفٌ) <sup>(١)</sup> إلا بضربٍ من المجاز، وهو اعتبار المُعاقَبَةِ على الجملة، حين كانا يُعاقِبَانِ التنوين. والدليل على ذلك : أن سيبويه إنما يقول فيما فيه الإضافة أو الألف واللام : إنه انْجَرَّ، ولا يقول : انْصَرَفَ. ألا تراه قال في «باب المجاري» <sup>(٢)</sup> : وجميعُ ما لا ينصرف : إذا دخلت عليه الألفُ واللام أو أُضِيفَ انْجَرَّ، لأنها أسماءٌ أُدخل عليها ما يدخل على المُتَصَرِّفَةِ. ولم يقل : انْصَرَفَ، كما عبَّرَ عَمَّا فيه التنوين بالْمُتَصَرِّفِ، فالحقُّ فيما فيه الألفُ واللام ألا يقال فيه : مُتَصَرِّفٌ <sup>(٣)</sup>، ولا غيرُ مُتَصَرِّفٍ، كما لا يقال للمثنى والمجموع على حَدِّه : إنه مُتَصَرِّفٌ أو غيرُ منصرف.

فإذاً لا يَصْدُقُ على ما فيه الألف واللام أو الإضافة أنه مُتَصَرِّفٌ، لأنه لاتنوين فيه، ولا غيرُ منصرف، لأنه لم يكن المانع له منه شبهة الفعل؛ بل الألف واللام أو الإضافة.

وأما السؤال الرابع : فالجواب عنه أن المجموع بالالف والتاء لا يُسَمَّى مُتَصَرِّفًا، وإن كان ابن الناظم يَنازِعُ في ذلك <sup>(٤)</sup>، لأن «تنوين الصَّرْفِ» مفقودٌ منه وهو باقٍ على أصله، وكذلك إذا نُقِلَ إلى التَّسْمِيَةِ على اللغة الشهيرة اعتباراً بالأصل.

(١) ساقط من (س).

(٢) يعنى «باب مجارى أواخر الكلم من العربية» وهو الباب الثاني من كتابه (١٣/١).

(٣) الكتاب ٢٢/١، وانظر كذلك ٢٢١/٣.

(٤) شرح ابن الناظم : ٦٣٣.



وأما مَنْ مَنَعَ فإنه اعتُبر حالة التسمية وهو إذ ذاك مفردٌ فيه تاء التانيث فأنشبه (عَلَقَاةً) إذا سَمِيَتْ به رجلاً، فإنك تمنعه (الصَّرْف) فكَذَلِكَ (عَرَقَات) ونحوه. وإذا كان معنى الإفراد فيه معتبراً<sup>(١)</sup> خرج بذلك عن كَوْنِ تنوين مقابلة، لأن تنوين المقابلة مختصٌ بالجمع، وهذا ليس بجمع.

فإن قلت : فكَذَلِكَ (عَرَقَات) ونحوه مفردٌ على اللغة الشهيرة؛ إذ هو اسمٌ لجَبَلٍ بعينه.

فالجواب : أن معاملتهم إياه معاملة الجمع في كونه يُجْرُ بما يُنْصَبُ به، ولا يُمنَع صَرْفُهُ مع توفر علل المنع وهو التانيث والتعريف - دليل على اعتبار معنى الجمع فيه، وعدم اعتبار معنى الإفراد، وهذا واضح والله الموفق.

وقوله : « أَتَى مُبَيَّنًا » جملة في موضع الصفة لـ (تَنْوِين) و(مَعْنَى) مفعول بـ (مُبَيَّنًا) و(به) متعلق بـ (يكون) والجملة في موضع الصفة.

فَأَلَفَ التَّائِيثُ مُطْلَقًا مَنَعَ

صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

هذا أحد موانع الصرف، وهو الألف الذي للتانيث، وجملة الموانع التي ذَكَرَ هنا عشرة :

التانيثُ بأقسامه الثلاثة، والألف والنون، والوصف، والوزنُ بقسميه، والعدل، والجمع على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) والعلمية، والتركيب، والعُجْمة، وألف الإلحاق.

---

(١) في جميع النسخ «معتبر» وهو تحريف واضح.

وزاد بعضهم أَلَفَ التنكير، كَقَبَعْتُرى، ضَبَّغْتُرى»<sup>(١)</sup>، مسمًى بهما، وهذا قليل فلم يُعتبره، وزِيدَ أيضاً شِبْهُ العُجْمَةِ، وهو الجمع المتناهي مُسمًى به. وقد ذَكَرَ الناظم التسميةَ به، وأخبر أنه ممنوع الصرف، ولم يُعَيِّن مانعَه. والظاهر أنه مُنِعَ الصرفَ عنده تشبيهاً بأصله. وزاد آخرُ: وشِبْهُ العَلَمِيَّةِ، كالألفاظ التوكيد، ولعلُّها تَدْخُلُ له تحت العَلَمِيَّةِ. وابتدأ بِأَلَفِ التَّائِيثِ، وهو أحد أقسام التائيث الثلاثة، وهو الذى يَمْنَعُ مطلقاً في المعرفة والنكرة، وذلك أنه جَعَلَ مانعَ الصرف على وجهين :

أحدهما : مامَنع مطلقاً.

والثاني : مامَنع في حال التعريف، دون حال التنكير.

فأما المانع مطلقاً : فثلاثة أشياء : أَلَفُ التَّائِيثِ مقصورة أو ممدودة، والوصفُ إذا اجتمع مع زائِدٍ (فَعْلَان) أو مع الوَزن، أو مع العَدَلِ، ووزنُ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وأما المانع حالَ التعريف خاصةً فما سوى ذلك.

وابتدأ الناظم بالقسم الأول، وبأَلَفِ التَّائِيثِ منه، فقال : «فَأَلَفُ التَّائِيثِ» إلى آخره.

يعنى أن الألف التى للتائيث، سواءً كانت مقصورةً أو ممدودة، يَمْتَنِعُ بدخولها وحدها، صرفُ الاسم الذى حَوَى هذا الألف، كَيْفَما وقع ذلك الاسم، كان نكرة، أو معرفةً بالعلمية أو منكراً بعد التعريف.

---

(١) القبعثرى : الجمل العظيم، وهو أيضاً : الفصيل المهزول. والضبغطرى : الشديد والأحمق. وكلمة يَفْزَعُ بها الصبيان.

وكذلك الإفراد والجمع والاسم والصفة، الحكم سواء في ذلك،  
فتقول: هذه امرأة حُبْلَى، وهذه بُشْرَى حَسَنَة، وذِكْرَى بَلِيغَة، هذا في  
المقصورة.

وتقول في الممدودة : هذه صحراء، وجُبَّة حمراء، وصفراء، وكذلك  
كِبْرِيَاءُ، وسِمِيَاءُ<sup>(١)</sup>، وفي العَلَمِيَّة نحو : زَكْرِيَاءُ، وعاشُورَاءُ. وإن نَكُرْتَ  
قلت : زكرياء آخر.

وهذا مما لاخلاف فيه بين النحويين.

وأُطْلِقَ عليها في (صَحْرَاء) ونحوه لفظُ الألف اعتباراً بأصلها.  
والأصل : صَحْرَاء، بالفتح، فقُلِبَت ألفُ التانيث، وهى الثاني، همزةً  
لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

وقد يُحْتَمَلُ أن يرجع قوله : «مُطْلَقاً» للمنع، كأنه قال : إن الألف  
يَمْنَعُ الصرف مطلقاً، في حال التعريف والتنكير. ويكون قوله : «كَيْفَماً  
وَقَعَ» راجعاً إلى الألف، يعنى سواء أكان الألف باقياً على أصله غيرَ  
مُنْقَلَب أم منقلباً همزةً، الحكم واحد في إطلاق المنع.

ولعل هذا التفسير أسعدُ بكلام الناظم<sup>(٢)</sup> لموافقة الاستعمال؛ إذ  
يقال : أَلِفُ التانيث تَمْنَعُ مطلقاً، ووزن (مَفَاعِل) يَمْنَعُ مطلقاً، يعنى أنه  
يمنع في المعرفة والنكرة، مع أن الوجه الأول لا مانع له من جهة المعنى.

وجعل أَلِفَ التانيث هنا مانعاً / منفرداً، وشأن موانع الصرف ألا<sup>٢٥٧</sup>  
تَمْنَعُ إلا إذا اجتمع منها سببان فأكثر، ولكن هذا ثابت فيه، وفي موازن

(١) السِّمِيَاء : العلامة.

(٢) يعنى : أوفق له، وأعون عليه.

(مَفَاعِل، وَمَفَاعِيل) وما عداهما فهو الذى لا يَمْنَعُ وحده على ما سيأتى ذكره إن شاء الله.

وعلى أن كثيرا من متأخري النحويين يَرُدُّون ذلك إلى علتين، لا إلى علة واحدة، طَرْدًا لما ثَبَّت في غير ذلك.

فأما شيخنا القاضى - رحمه الله - فكان يقول : قد يقال : إنه أَشْبَهَ ما فيه عِلَّتَانِ تَوْهَمًا، فكان اجتماع التائين المعنوي مع اللفظي عِلَّتَانِ ثِنْتَانِ، وكان معنى الجمع مع لفظه الذى لانظيرَ له عِلَّتَانِ أيضا، طَرْدًا لقاعدة «اجتماع العِلَّتَيْنِ اللفظيةِ والمعنويةِ التى بسببها أُنْزِلَ الشُّبُه».

وغيره من شيوخنا وغيرهم يعبرون عن العِلَّتَيْنِ بالتائين، ولزوم التائين. وعبر عن ذلك شيخنا الأستاذ<sup>(١)</sup> - رحمه الله - بلزوم حرفِ التائين، وبقاء الكلمة عليه.

وفي (مَفَاعِل) يقولون : المانعُ الجمعُ المُتَنَاهِي، وعدمُ النُّظيرِ في الآحاد، فقد صَيَّرُوا العِلَّةَ الواحدةَ عِلَّتَيْنِ.

والناظم إنما بنى على ظاهر الحال، وأن الاسم لم يوجد فيه، في الظاهر، إلا علةً واحدة، وما فصلَ غيره فراجعُ إلى معنى واحدٍ في التحقيق. والله أعلم. وإنما مُنِعَ صرفه كَيْفَمَا وَقَعَ، لوجودِ عِلَّةِ المنع، أما قبل التسمية فظاهر، وكذلك بعد التسمية، لأن العِلْمِيَّةَ إنما زادت ثِقَلًا وَسَبَبِيَّةً للمنع، فإن نُكِّرَ بعد التسمية زالت العِلْمِيَّةُ، وبقي على أصله قبل العِلْمِيَّة.

وجرى الناظم في هذا البيت على تذكير الألف إذ قال : «وَأَلِفُ التَّائِنِثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ» ولم يقل : «مَنَعَتْ».

---

(١) هو أبو عبدالله بن الفخار، وسبقت ترجمته.

وكذلك قوله : «صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ» ولم يقل : «حَوَاهَا» وذلك جائز،  
فـ(الحَرْفُ) يجوز تذكيره وتأنيثه، كما قال<sup>(١)</sup>:

\* كَافًا وَمِيمًا وَسِينًا طَاسِمًا \*

وكما قال<sup>(٢)</sup>:

\* كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَمِيمُهُا \*

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمَ

مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيْثٍ خُتِمَ

هذا هو الأمر الثاني من موانع الصرف مطلقا، وهو الوصف، لكنه  
لايمنع وحده؛ بل مع علّةٍ أخرى، وجعله مانعا مطلقا في ثلاثة مواضع،  
هذا أحدها، وهو مع زائدي (فَعْلَانٌ) وهما الألف والنون.

ويريد أن الألف والنون إذا اجتمع مع الوصفية، وهو معنى قوله :  
«فِي وَصْفٍ» فإنه يَمْنَعُ صرفَ الاسم، سواء كان ذلك الاسم نكرة أو  
معرفة، فنقول : رَجُلٌ غَضْبَانٌ، وَإِنَاءٌ مَلَأْنُ مَاءً، ونحوه.

فإن قلت : من أين يفهم أنه يَمْنَعُ مطلقا، ولعله في حالٍ دون حال؛  
إذ لم يذكر ذلك هنا؟

فالجواب : أنه يَتَحَصَّلُ من وجهين :

أحدهما : من إطلاقه المنع ولم يخصه، والأصل في الإطلاق حمله

في كل ما يحتمله، ولو أراد / حالة دون أخرى لَقَيَّدَ، كما يفعل ذلك في  $\frac{٣٥٨}{٣}$   
غير هذا الموضع.

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به.

والثاني : أن قوله : «وزَائِدًا فَعَلَان» معطوفٌ على ألف التانيث، كأنه قال : وألف التانيث مطلقاً منع، وزائد (فَعَلَان) كذلك، وإلا فإين خبرُ قوله : «وزَائِدًا فَعَلَان»؟ فليس إلا معطوفاً كقولك : زيدٌ في الدارِ وعمرو، فالمنعُ فيه مُطلق.

وقوله : «وزَائِدًا فَعَلَان» اشترط في وصفها علةُ الزيادة، فلو كانت إحداهما أصليّة لم يكن لهما تأثيرٌ في المنع، ك(تَبَّان) من : التَّبْن، و(طَحَّان) من : الطَّحْن، و(سَمَّان) من : السَّمْن، وما أشبه ذلك.

فإذا كانتا معاً زائدتين فحينئذٍ يترتبُ على ذلك منعُ الصِّرف، وينهَض الزَّائِدَانِ مُوجباً.

لكنه شَرَطَ في هذا المنع شرطاً وهو أن يكون سالماً من لحاق تاء التانيث عند إطلاقه على المؤنث وصفاً له، وذلك أن يكون (فَعَلَان) الذي في مُقابَلَة (فَعَلَى) نحو : سَكْرَانُ، وَمَلَّانُ، وَغَضْبَانُ، وَعَطْشَانُ، وَعَجَلَانُ، لأنك تقول في مُؤنَّثَة : سَكْرَى، وَغَضْبَى، وَمَلَى، وَعَطْشَى، وَعَجَلَى.

فلو كان تانيثه بلحاق الهاء لم يكن منعُ صرفه مطلقاً، نحو : رجلٌ سَيْفَانُ، وَخَمْصَانُ، وَعُرْيَانُ، وَنَدْمَانُ، ونحو<sup>(١)</sup> ذلك، فإنك تقول في تانيثه : سَيْفَانَةٌ، وَخَمْصَانَةٌ، وَعُرْيَانَةٌ، وَنَدْمَانَةٌ.

وكذلك على مَنْ قال في نحو ( سَكْرَان ) : سَكْرَانَة ، لا يُمنع صرفه مطلقاً لفقد شرط الامتناع . وحكى المؤلف أنها لغةٌ لبني أسد<sup>(٢)</sup> ، يقولون في ( سَكْرَان ) : سَكْرَانَة .

(١) السيفان : الرجل الطويل المشوق الضامر، كالسيف. والخمسان : خالي البطن ضامرهما (الجانح) والندمان : الأسف الكاره للأمر بعد فعله.

(٢) التسهيل : ٢١٨.

ويشمل اشتراطُ الناظم ما إذا لم يكن له مؤنثٌ أصلاً لا ، بالهاء ، ولا على (فَعْلَى) لأن قوله : «سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى مَخْتُوماً بَتَاءِ تَأْنِيثٍ» أعمُّ من أن يكون له مؤنثٌ بغير تاء ، أو لا مؤنثٌ له أصلاً.

فعلى هذا تمنع صرفَ (رَحْمَان) من أسماء الله تعالى. فتقول : الله رَحْمَانٌ رَحِيمٌ. وهذا أحد القولين فيه.

فمنهم من قال بما تقدّم نظراً إلى امتناع (فَعْلَانَة) فيه، فيمتنع لأنه لم يُؤنث بالتاء.

ومنهم من قال بصرفه في النكرة، نظراً إلى أنه ليس له (فعلى) قال الأستاذ<sup>(١)</sup> - رحمه الله - : والأوّل أولى، لأن باب (فَعْلَى) أوسع من باب (فَعْلَانَة) والدخول في أوسع البابين واجب.

ومن هذا ما حكى من قولهم : رجلٌ لَحْيَانٌ، إذ ليس له (فَعْلَى) ولا (فَعْلَانَة).

وجهُ امتناعِ صَرْفِ هذا القَبِيلِ مطلقاً شَبَهُ الألف والنون بالآلف والهمزة في باب (حَمَاء)

والشبه بينهما من أوجه، وهى أنهما، في الموضعين، زيادتان زِيدَتَا معاً، والأولى منهما أَلَفٌ، وقبلها ثلاثة أحرف، ولاتلحقها التاء، وبناء المؤنث مخالفٌ لبناء المذكر.

فلَمَّا قَوِيَ الشَّبه بين (فَعْلَانٌ، فَعْلَى) وبين (فَعْلَى، أَفْعَلٌ) هذه القُوَّة جَرى مجراه في الامتناع مطلقاً.

---

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار. وسبقت ترجمته.

وهذا ظاهرٌ تعليل سيبويه<sup>(١)</sup>. وربما أُطلق على (فَعْلَان) أنها بدل من (فَعْلَاء) أعنى بدلَ النون من الهمزة، وقد فعل ذلك في «باب البدل»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت : جَعَلَهُ الوصفَ يَمْنَعُ مطلقاً مع الألف والنون مُشْكِلٌ، لأن ذلك لا يصحُّ إلا إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان معرفة، فإن التعريف يذهب بالوصفية، لأن الوصفية والعلمية متنافيان لا يجتمعان، وإطلاقه يقتضى أن الوصفية مع صاحبها مانعٌ في النكرة والمعرفة، وهذا لا يصح.

وهذا الإشكالُ واردٌ في سائر المواضع / التى يَمْنَعُ فيها الوصفُ <sup>٣٥٩</sup>  
مع غيره مطلقاً، وهو الوزْن والعَدْل الآتى ذكرُهُما إثرَ هذا.

فالجواب : أن الناظم لما قال : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ» فهذا المساقُ يقتضى أنه إنما تكلَّم على كَوْنِهِ وصِفًا فيه الألف والنون، وما فيه الألف والنون من الأوصاف إنما يُتَصَوَّرُ في النكرة، كما في السؤال، فيصح أن يقال فيه : إنه يَمْتَنَعُ صَرْفُهُ مطلقاً، أى لا يَخْتَصُ ذلك بِكَوْنِهِ غيرَ مُسَمًّى به، أو مُسَمًّى به ثُمَّ نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ، لأنه إذا نُكِّرَ يُرَاجَعُ به الأَصْلُ حَكْمًا، فَيُلْحَظُ فيه معنى الوصفية، فكانه على أصله من التنكير.

وهذا رأى سيبويه<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر كلام الناظم، ويلزم على طريقة الأخفش أن يَصْرَفَهُ بعد التَّنْكِيرِ، كما يقول ذلك في (أَحْمَر) إذا سُمِّيَ به ثُمَّ نُكِّرَ.

(١) الكتاب ٣/٢١٦.

(٢) المرجع السابق ٤/٢٤٠.

(٣) الكتاب ٣/١٩٨.



فإن قلت : فقد تقدّم أنه يذكر في هذا القسم ما ينصرف في النكرة والمعرفة، وهذا الذي قرّر هنا مخالفٌ لذلك، من حيث صار الكلام فيه بالنسبة إلى تنكيره خاصة .

فالجواب : أن مَحْصُولَهُ أنه لا ينصرف لا في النكرة ولا في المعرفة .  
أما في النكرة : فَلَمَّا ذُكِرَ أَنْفَاءً، وكلام الناظم صالحٌ للتفسير به .  
وأما في المعرفة : فلما فيه من المانع الذي يذكره، بعدُ ، وهو العِلْمِيَّةُ والألف والنون، فعلى كل تقدير لا ينصرف أصلاً .  
وقد يقال، وهو مختصٌّ بهذا النوع : إن الألف والنون منعت وحدها لما تقرّر من الشُّبْهَةِ بينها وبين همزة التانيث حين قال سيبويه<sup>(١)</sup> إن النون بدلٌ من الهمزة.

قال ابن خروف : يعنى بدلَ العَوْضِ، فلما أُجْرُوا عليها حكم الهمزة جَرَتْ مَجْرَاهَا في المنع وحدها، وتكون العِلْمِيَّةُ على هذا غير مؤثّرة.

وهو ما يظهر من كلام الناظم، لأنه قال : «وَزَائِدًا فَعْلَانِ فِي وَصْفٍ» فجعل الوصفِيَّ موضوعاً، والألف والنون مانعاً، ولم يجعل الوصفية مانعاً نصّاً، وإلّا فكان يقول : «وَزَائِدًا فَعْلَانِ مَعَ وَصْفٍ سَلِمَ» إلى آخر وهذا المنزَع هو ظاهرُ كلام سيبويه، لكن هذا التفسير غير مُطَرَّد في الأنواع الثلاثة، فالجواب الأول : أوّلَى، وهو المطرّد فيها، كأنَّ المُشَبَّهَ لم يَقَوْعْ عنده أن يكون قائماً مقام المُشَبَّهَ به

وقوله : «خَتِمَ» جملةٌ في موضع الحال من ضمير «يُرَى» وهو ضمير «الوصف» وجاء الماضي حالاً خالياً من (قَدْ) إذ هو جائزٌ عنده كقوله : {أَوْ جَاوَعُكُمْ حِصْرَتَ صُدُورِهِمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ} <sup>(٢)</sup> الآية . و«بتاء تانيثٍ» متعلّق بـ«خَتِمَ».

(١) الكتاب ٢٤٠/٤ .

(٢) سورة النساء / آية : ٩٠ .

وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ      وَوَزْنُ أَفْعَلَ  
 مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَاكَأَ شَهْلًا  
 وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ  
 كَأَرْبَعٍ وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ  
 فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ  
 فِي الْأَصْلِ وَصَفًا انْصِرَافُهُ مُنْعٌ  
 وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى  
 مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا

هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يكون فيها الوصفُ ممنوعاً من الصرف مطلقاً، وذلك / مع وَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ عَلَى الْفِعْلِ، فإذا كان نكرة امتنع صرفه للعلتين نحو : أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَسْوَدُ، وما أشبه ذلك.

٣٦.  
٣

وقيد منع الصرف مطلقاً في هذا النوع بقيدتين :

أحدهما : أن تكون الوصفية أصلية لعارض، بمعنى أن أصل الموضع في ذلك الاسم أن يكون صفة، ولا يضره بعد ذلك أن يستعمل استعمال الأسماء في بعض المواضع، كما سيذكره.  
 فقولك : (هذا ثوبٌ أَحْمَرٌ وَأَخْضَرُ) موضوعٌ على أن يكون وصفاً، فيمتنع صرفه مطلقاً، في النكرة، والمعرفة إذا سُمِّيَ به، وإذا نُكِّرَ بعد التسمية.

حكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري قال : قلت للهدلي : كيف تقول للرجل له عشرون عبداً، كلُّ واحدٍ منهم اسمُهُ «أَحْمَرُ»؟ قال :

عشرون أَحْمَرَ، قال : فقلت : فكيف تقول : إذا كان يقال لهم : أَحْمَدُ؟ فقال :  
عشرون أَحْمَدًا، فأجرتُ «أَحْمَدًا» ولم يُجَرِّ «أَحْمَرَ» وهذا موافق لما يُعطيه النظم.  
فلو كانت الوصفية عارضة لم تُعْتَبَر، كما سنبينه.

والشروط الثاني : أن يكون تانيثه بالتاء ممتنعاً، وذلك قوله : «مَمْنُوع  
تَأْنِيثٍ بِتَاءٍ» وإنما يُؤنَّثُ بِبِنْيَةِ أُخْرَى إن كان له مُؤنَّثٌ، وذلك أن (أَفْعَلُ) إذا كان  
وصفاً على ثلاثة أوجه :

أحدها : (أَفْعَلُ، أَفْعَلَةٌ) نحو : أَرْمَلٌ، وَأَرْمَلَةٌ، فهذا الضَرْبُ لا يُحْكَمُ له  
بمطلق الانصراف، فإنه الذي تَحَرَّزَ منه، وإنما يُذكر بعد هذا، حتى تدخله  
العلمية، فإنه ممَّا يَنْصَرَفُ في النكرة، ويمتنع صرفه في المعرفة.

والثاني : (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) مُقَدَّرًا بِ(مِنْ) فهذا يدخل له تحت إطلاقه هنا،  
لأنه قد اجتمع فيه أنه وصفٌ أصليٌّ، وأن التاء لا تدخل في مُؤنَّثه، فلا يَنْصَرَفُ  
في معرفة ولا نكرة لأقبل التسمية ولا بعدها.

أما قبل ذلك فظاهر، وأما بعده فليشبهه الأصل عند سيبويه<sup>(١)</sup>:

يوافق الأخفشُ هنا سيبويه، لكن على معنى آخر، وهو أن هذا عنده من  
باب الحكاية، فاتَّفَقَهما من وجهين مختلفين.

والثالث : (أَفْعَلُ، فَعْلَاءٌ) نحو : أَحْمَرُ، وَأَبْيَضُ، وقد تقدم.

ويندرج تحت هذا الإطلاق<sup>(٢)</sup> نحو : رجل أَدْرُ، وآلى ، أى عظيمُ الأَلِيَّتَيْنِ،  
وَأَكْمَرُ، للعظيم الكَمَرَة، وما أشبه ذلك ممَّا ليس له (فَعْلَاءٌ) ولا (أَفْعَلَةٌ) وهو نظير  
(أَحْيَان) في باب (فَعْلَان)

(١) الكتاب ٣/١٩٤.

(٢) في (ت) : « ويندرج هذا تحت الإطلاق » والصواب ما أثبتته.

وجهُ المنع في هذه مطلقاً أن الوزن المختصُّ بالفعل، والوصفُ  
الأصليُّ موجودان فيه في حال التنكير أولاً.

وأما حالة التعريف فللعلمية التي خلقت الوصفية، فإذا نُكِّر بعد  
التعريف صار يُشبه أصله قبل التسمية، فمُنِع الصرف، وهو مذهب  
سيبويه<sup>(١)</sup>.

وأما أبو الحسن<sup>(٢)</sup> فصَرَفَه في التنكير بعد التسمية، وقال : إنما  
المانع له في التنكير الوصفيةُ ، وقد زالت بالتسمية، فلم يَبْقَ له مانعٌ إلا  
الوزن وحده، وهو لا يَمْنَع وحده.

وكلام العرب على ما قال سيبويه، وقد تقدّم ما حكى أبو زيد عن  
الهذلي<sup>(٣)</sup>. وقد نُقل عن أبي الحسن أنه قال في كتابه / «الأوسط» : إن  $\frac{٣٦١}{٣}$   
(أفعل) صفةٌ لا يَنْصَرَف في معرفة ولا نكرة. قال : والقياس أن يَنْصَرَف  
في النكرة. قالوا : فقد وافق سيبويه في السَّماع وذكر أن القياس هو  
الصرف، وهو ظاهر.

وقد رَجَّحَ الفارسي في « التَّذْكِرة » مذهب سيبويه، بإجماعهم على  
تَرْك صرف (أدْهَمَ، وأَبْطَحَ) ونحوهما، مما استعمل استعمالَ الأسماء  
من هذه الصفات.

وبيانُ ذلك : أنه ليس في تسميتهم بـ(أَحْمَر) ونحوه أكثرُ من أن  
يستعملوها استعمالَ الأسماء، وقد سَلَبُوا عنها معنى الصفات. وهذا  
المعنى موجود في قولهم : (أدْهَمَ) وبابه، وقد امتنعوا من صَرَفَه، فكَذلك  
ينبغي أن يكون (أَحْمَر) وبابه إذا سُمِّيَ به، ثم نُكِّر.

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) يعنى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ٥٩٠.

وقد تقدّم الاعتذارُ عن إطلاق الناظم، وإنما لم تُؤكّر العلتان عند لحاق التاء من قبل أنها قد أُخرجت عن تأثير وزن الفعل؛ إذ كان الفعل لا تلحقه هاء التانيث.

وعلى هذا التعليل يَسْتَتَبُ الحكم فيما له مؤنث بغير التاء، أو فيما ليس [له] <sup>(١)</sup> مؤنث أصلاً.

ومثّل ما مُنِعَ التاء بـ (أشْهَل) وهو من قسم (أفْعَل، فَعْلَاء)

ثم لما قَيّد الوصف بالأصليّ احتاج إلى بيان ما أشار إليه بالقيد، فقال :  
«وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ»

يريد أن الوصفية إذا كانت عارضةً للاسم، ليست في أصل وضعه،  
لامُعْتَبَر بها، فلا تُؤكّر منعاً، كما أثّرت الأصلية.

فإذا قلت : مررتُ بنِسْوَةٍ أربع، ورأيت نِسْوَةً أربعاً، وهو الذي مثّل به، فلا تَمَنَعُ الصرف، لأن (أربعاً) أصله الاسمية، وأن يدل على مجرد ذلك العدد.

فمن قال : مررت بنِسْوَةٍ أربع، إنما اعتُبر معنى غير المعنى الأصلي، وهو تأويله بمتعدّدات ونحوه من المشتق، وهو خلاف المعنى الأصلي.

وكذلك أيضاً، لامُعْتَبَر بالعارض في الاسمية؛ بل يُعتبر الأصل من الوصفية، وهو قوله : «عَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ» [وهو معطوف على قوله : «عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ»] <sup>(٢)</sup> مُسَلَّط عليه «الْغَيْنُ» أي وَالْغَيْنُ «أيضا «عارض» الاسمية».

(١) زيادة من عندي تستقيم بها العبارة.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

فإذاً من الأسماء ما أصلُ وضعه أن يكون وصفاً، ثم عَرَضَ فيه أن وقع اسماً من غير اعتبار معنى الوصفية، فتَمَنَعَه الصَّرْفُ؛ إذ كانت الاسمية عارضة لا يُعْتَدَ بها.

وارتكَبَ هنا قطعَ همزةِ الوصل في «الإِسْمِيَّةِ» إذ لم يَسْتَقِمْ له تحريكُ اللام وسقوطُ همزة «اسم» لما يُلْقَى فيه من «الكف»<sup>(١)</sup> في (مُسْتَفْعِلُنْ) والكفُّ لا يقع في (وَتَدَ)<sup>(٢)</sup> فاضْطُرَّ إلى إثبات الهمزة وإبقاء لام التعريف على إسكانها، كما قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

بِنْتُ وَإِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ

ثم بيَّن بالمثال مراده بهذا الثاني، فقال: «فالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ».. إلى آخره.

يعنى أن قولهم: «الأدْهَمُ» مراداً به (الْقَيْدُ) انصرافه مُنْعٍ، لكونه وُضِعَ في الأصل لأن يكون وصفاً من (الدَّهْمَةِ) وهى السَّوَادُ، كقولك: ثوبٌ أدْهَمُ، وفرسٌ أدْهَمُ، وبعبيرٍ أدْهَمُ، وناقَةٌ دَهْمَاءُ، كأحْمَرَ وَحْمَاءَ. ثم استعمل للْقَيْدِ لدَهْمَتِهِ، وتُنَوِّسِي ذلك المعنى فيه، فصار يُطلق لاعتبار الوصف، ولكن بَقِيَ فى عدم

(١) الكف - في العروض - إسقاط الحرف السابع الساكن، كحذف النون من (مفاعلين) و (فاعلاتن) (مستفعلن).

(٢) الودت - في العروض - ما كان من أجزاء التفاعيل على ثلاثة أحرف، وهو ضربان: أحدهما: حرفان متحركان يتلوها ساكن، وهو الودت المقرون، نحو (فَعُوْ عِلُنْ) والثاني: حرفان متحركان بينهما ساكن، وهو الودت المفروق، نحو (لات) من (مفعولات).

(٣) نواذر أبي زيد ٢٠٤ (٥٥٥) وابن يعيش ١٩/١٩، ١٣٧، والعيني ٥٦٦/٤، والهمع ٢٢٤/٦، والدرر ٢٣٧/٢، واللسان (نثث، قمن) وهو لقيس بن الخطيم (ديوانه ١٠٥)

والنث: نشر الحديث. وقيل: نشر الحديث الذى كتبه أحق من نشره. قمين حَرِي، يقال: هو قمين وقمن بكذا، أى حَرٍ وخليق وجدير.

الصَّرْفُ على أصله، فتقول : / جُعِلَ على رِجْلِهِ أَدْهَمُ، ورَأَيْتُ على رِجْلِهِ أَدْهَمَ، كما تقول : رأيتُ على رِجْلِهِ قَيْدًا ولا تختلف العرب في منع صَرْف هذا النوع.

ومنه (الأسودُ) للعظيم من الحيّات وفيه سَوَادٌ، أصله الصفة. ثم استعمل اسما.

و(الأرقمُ) الحَيَّةُ، للحيّة التي فيها سوادٌ وبياض، واستعمل اسما كذلك.

فالدليل على أنها استُعملت اسماً، قولهم : الأَدَاهِمُ، والأسَاوِدُ، والأَرَاقِمُ، فجمعوها على (أَفَاعِل) لأن مثل هذا الجمع يختص بالأسماء لا بالصفات، إنما الصفات على (فُعُل) كحُمُرٍ، صَفَرٍ.

وقد يأتى في الصفات قليلاً نحو : الأَبَارِقِ، والأَجَارِعِ، والأَبَاطِحِ. والأَبْطَحُ : المكانُ المُنْبَطَحُ. والأَجْرَعُ : المكانُ المُسْتَوِى من الرَّمْلِ. والأَبْرَقُ : ما فيه لونٌ مختلفٌ، وهو الحُمْرَةُ والبياض، يقال : تَبَسَّ أَبْرَقُ.

وهذه المسألة والتي قبلها مما يُقَوَّى مذهبُ سيبويه في اعتبار الأصل في نحو (أَحْمَر) إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ.

ثم ذَكَرَ ما استُعمل صفة في بعض اللغات، واسماً في بعضها، فقال : «وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ»

يعنى أن هذه الألفاظ وهى : (الأَجْدَلُ) وهو الصُّفْرُ، و(الأَخْيَلُ) وهو طَائِرٌ أَخْضَرُ على جناحه لُمْعَةٌ تخالف لَوْنَه ، يُقَالُ : هو الشَّقْرَاقُ ، و ( أَفْعَى ) للحية المعروفة - كُلُّهَا مَصْرُوفَةٌ في الأشهر من الكلام، لأنها أَسْمَاءٌ غير صفات عند الأكثر وغيرُ مَصْرُوفَةٌ عند بعض العرب لأنها

عندهم صفات، لأن (الجَدَل) شِدَّةُ الخَلْق، فصار (أَجْدَل) عند هؤلاء في معنى: شديد، وكذلك (أَخِيل) من الخِيَلانِ لِلْوَنه، ولذلك يقال: رجلٌ أَخِيلٌ، أى كثير الخِيَلان.

ومِمَّا جرى فيه منعُ الصرف قولُ حسان بن ثابت - رضي الله عنه -<sup>(١)</sup>:

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي

فَمَّا طَأْنِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا

وكذلك (أَفْعَى) لأنها من معنى (فَوَعَة السَّم) أى شِدَّتِه.

قاله ابن جُنِّي، كأنه على تقدير القلب، أو من باب الاستدلال بالاشتقاق الأكبر<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: كأنه صار عندهم صفةً، وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر.

وإنما أتى الناظم بهذا لِيُبَيِّنَ<sup>(٤)</sup> أن ما كان فيه وجهان أصليَّان، والاسمية والوصفية - ففيه وجهان في مَنع الصرف وعدمه، مَبْنِيَّان على ذَيْنِكَ الوجهَيْن؛ إذ ليس أحدهما أصلاً للآخر. ألا تَرى أنك لاتقول: لكل شديد: أَجْدَلٌ، ولا لكل من اشتد سُمُهُ: أَفْعَى، كما تقول لكل مافيه السواد أسودٌ، ولكل مافيه الدُّهْمَةُ أَدْهَمٌ.

- 
- (١) العيني ٢٤٨/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشعموني ٢٣٧/٣، واللسان (خيل) وديوانه ٣٤٨  
والشيمية: الطبيعة. والأخيل: مشنوم عند العرب، ولذلك ضربوا به المثل في الشؤم فقالوا: «أشأم  
الأخيل» لأنه يقع على دَبَرِ البعير فينقرها، فيخزل ظهره، وإنما يتشامون به لذلك.
- (٢) الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ زصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى  
واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وانظر: الخصائص ١٣٣/٢.
- (٣) الكتاب ٢٠١/٣.
- (٤) في (ت): «بهذين البيتين» وهو تحريف.



فالذى قد استعمل (أَجْدَلًا) ونحوه اسماً لم ينقله من الوصفية إلى الاسمية، ومن اعتقد وصفيته فإنما اعتبر معنى الاشتقاق مجرداً، وذلك موجود في أصل الوضع، فكل واحد من الاستعمالين ممتاز من الآخر، فلم يكن ليرد أحدهما في الصرّف أو عدمه إلى الآخر، لاستحقاق كل واحد منهما الأصالة، ولا يضر في هذا كون أحد الوجهين أكثر من الآخر إذا كان أصلاً في نفسه.

وقوله : «وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا» «النون» عائدة إلى الألفاظ الثلاثة، أى

قد يُمنع / صرّفهن قليلاً، ودلّ على القلة إتيانه بـ«قَدْ» ولم يُبين كونهما لغتين؛ إذا الحاصل من ذلك ما ذكره من قلة الانصراف وقلة منعه. ومنع عدل مع وصف مُعتَبَر

في لَفْظِ مَثْنَى وثلاث وأخر  
ووزن مَثْنَى وثلاث كهُمَا

مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

وهذا هو الموضع الثالث الذى يكون الوصف فيه ممنوعاً من الصرّف مطلقاً، وذلك مع العدل.

والعدل : هو أن تريد لفظاً، فتثقل عنه إلى غيره مما يُعطى معناه، لضرب من التخفيف أو المبالغة.

وذلك أن قولك : (مَثْنَى) معدولٌ عن لفظ : اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أو عن لفظ (اثْنَيْنِ) مراداً به التفصيل.

فإذا قلت : جاء القومُ مَثْنَى، فمعناه : جاء القومُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أى مُرتَبَيْنِ في المجىء هذا الترتيب. فعُدل هذا عن ذلك، أو تقول : عدل عن (اثْنَيْنِ) المراد به اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، من قولهم : الزيدان خيرُ اثْنَيْنِ في الناس، أى هما خيرُ الناس إذا قُسِّموا هذا التقسيم.

وكذلك (ثَلَاثَ) معدولٌ عن (ثَلَاثَةَ) المراد به التفصيلُ على ما ذكر، وهكذا سائرُها.

فإذا اجتمع الوَصْفُ والعَدْلُ امتنع صرفُ الاسمِ مطلقاً، في النكرة والمعرفة، وهو قوله : «وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ» فأطلق القولَ في منع الصَّرْفِ، كان نكرة أو معرفة. وكذلك إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ، لشَبَهِ الأصلِ مع العَدْلِ.

وهذا يجيء على رأى سيبويه<sup>(١)</sup>، وَمَنْ لا يُراعى الأصلَ يصرفُه هنا. والذي جَرى عليه في هذا النظم هو مذهبُ سيبويه، أى منع هذين الأمرين مُعْتَبَرٍ مشهور في الاستعمال، مُرْتَكَبٌ فيه في مثل هذه الألفاظ الثلاثة. أما (مَثْنَى، وثَلَاثَ) فنحو : رأيت رجلاً مَثْنَى، ورأيت رجلاً ثَلَاثَ، وكذلك (رُبَاعَ) ومنه الآية الكريمة : {جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ}<sup>(٢)</sup>.

والمعنى : أُولَى أَجْنَحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، وهو تفسير الخليل وأبي عمرو<sup>(٣)</sup>. وأنشد سيبويه قولَ ساعدةَ بنِ جُوَيْهَةَ<sup>(٤)</sup> :

(١) الكتاب ٢٢٤/٣.

(٢) سورة فاطر / آية : ١.

(٣) الكتاب ٢٢٥/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٥/٣، والمقتضب ٢٨١/٣، وابن يعيش ٦٢/١، ٥٧/٨، والعيني ٣٥٠/٤، والمفني ٦٥٤، وديوان الهذليين ٢٣٧/١

والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه، وقبله :

ولو أنه إذ كان ماحُماً واقعاً      بجانب من يُخْفَى ومن يَتَوَدَّدُ

يتحسر على أن أهله بواد لا أنيس به إلا السباع والوحوش، ويتمنى أن لو كان يعيش، حين مات ابنه، بمكان مأهول، مع من يعزيه ويشاركه أحزانه. ويروى «سباع» .

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ

سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

أى اثنان اثنان ، وواحد واحد، وهو معنى عدلِهما.

وأما (أَخْرُ) فنحو : جاعى الزيدون ورجالُ أَخْرُ، ورأيتُ رجالاً أَخْرَ، ومررتُ برجالٍ أَخْرَ، قال الله تعالى : {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرٍ} (١).

وجه عدله مختلفٌ فيه، فرأى سيبويه (٢) وطائفة (٣) أن (أَخْرَ) من باب (الكُبْرَى والكَبَرِ) و(الصُّغْرَى والصُّغَرِ) حَقُّه أن يكون صفةً بالالف واللام؛ إذ كان (الصُّغَرُ، والكَبَرُ) كذلك، فلا تقول : هؤلاء نسوةٌ صُغُرُ، ولاكُبُرُ، ولا نحو ذلك.

فلما عدل (أَخْرُ) عن هذا الأصل منَعُوا صَرْفَهُ.

وقيل : إن (أَخْرَ) معدول عن (أَخْرَ) هذا اللفظ، فكان الأصل أن /  $\frac{364}{3}$  تقول : مررت بنسوةٍ أَخْرَ من هؤلاء، كما تقول : أفضل من هؤلاء، فكانهم عدلوا عن لفظ (أَخْرَ) إلى لفظ (أَخْرَ) ورجح الأستاذ (٣) - رحمه الله - هذا الثاني على الأول.

وقد نُقل عن الفارسي : أن (مَثْنَى وثَلَاثَ) ونحوه إذا سُمِّيَ به انصرف، لأنه إذا كان معرفةً فليس فيه إلا التعريفُ خاصَّةً؛ إذ ليس معدولاً في (٤) حال التَّسمية، لأنه لم يُعدَلْ إلا عن اسم العدد. وذلك المعنى قد ذهب بالتَّسمية، ولا يُشبه حاله حين كان معدولاً، لأنه الآن

(١) سورة البقرة / آية : ١٨٤.

(٢) الكتاب ٢٢٤/٣.

(٣) هو أبو عبد الله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٤) في جميع النسخ «معدول» بالرفع، ولاوجه له، فهو تحريف وسهو من الناسخ

معرفةً، وكان في حين عدله نكرة ، فإذا نُكِّرَ أشبه أصله، فامتنع صرفه. وإطلاق الناظم مخالفٌ لهذا. وقد ردَّ الناسُ هذا المذهب، ولعله رجع عنه. ومذهبه في «الإيضاح»<sup>(١)</sup> مذهبُ الجمهور، وهو نصُّه في «التَّذَكُّرَةِ» إذ قال حين نقل كلام أبي العباس في (مثنى، وثلاث، ورباع) : إذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك. فالقياسُ الانصرافُ، وذلك أن الوصف يزول، فيخلفه التعريفُ الذي للعَلَم، والعدل قائمٌ في الحالين جميعاً، ثم جعل قياسَ غيرها من العدول قياسَها.

وأما ابن عصفور فارتضى مذهبَ الفارسي، ومُرْتَضَاهُ عند غيره غيرُ مُرْتَضَى، لأن شَبَهَ الأصل من العدل حاصلٌ، والعَلَمِيَّةُ مُحَقَّقَةٌ، فسببُ المنع موجود، فالوجهُ امتناعُ الصِّرفِ.

وأيضاً، هو مذهبٌ لانظيرَ له؛ إذ لا يوجد ما يَنْصَرَفُ في المعرفة، ولا يَنْصَرَفُ في النكرة، وإنما المعروفُ العكس.

وقول الناظم : «لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرَ» أى في هذه الألفاظ الثلاثة المذكورة، وإنما عَيَّنَ أَنْفُسَ الألفاظ، وهى في الحقيقة غيرُ مرادة؛ بل المرادُ الوزنُ، لأجل «أُخْرَ» وذلك أنه لفظٌ لا يُقَاسُ عليه غيره في عدله المختصُّ به، فهو موقوفٌ على السماع، لكن ذكره لشُهْرَةِ استعماله وكثرة تداوله، فلذلك احتاج إلى أن يَسْتَدْرِكَ بعد ذلك حُكْمَ الكَلِمَةِ لِمَثْنَى وَثَلَاثَ، فقال : «وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا» إلى آخره، فبقي (أُخْرُ) على ما فُسِّرَ فيه، من الاقتصار على لَفْظِهِ، وماعداه أخبر أن وزنه مثله، من واحدٍ لأربعٍ .

---

(١) انظر : ص ٢٩٤ .

ومعنى ذلك أن ماوافق (مثنى، وثلاث) في وزنهما من واحد إلى [أربعة]<sup>(١)</sup> فهو مثلهما، يريد : في الحكم بالعدل والوصف وترتب منع الصرّف مطلقا في النكرة والمعرفة.

وهذا المقدارُ هو المقيس منها، وما عدا ذلك فسماع لايتعدى به محلّه، فـ(فُعَالٌ، ومَفْعَلٌ) من (واحدٍ) ممنوعُ الصرّف، للوصف والعدل، وهما وزن (مثنى، وثلاث) الذى ذكر، فتقول : [جاغى ناسٌ أحادٌ]<sup>(٢)</sup> و جاغى ناسٌ مَوْحَدٌ وقال الآخر، أنشده الفارسي وغيره<sup>(٣)</sup>:

أَحْمُ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ  
أَحَادٍ أَحَادٍ فِي شَهْرِ حَلَالٍ  
وقال الآخر<sup>(٤)</sup>:

\* سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ \*

وقد تقدّم.

وكذلك ( مَثْنَى، وَثْنَاءُ ) نحو : جاغى الناسُ مَثْنَى مَثْنَى ، وَثْنَاءُ ثْنَاءَ ، وكذلك ( مَثْلَثٌ ، وَثَلَاثُ ) و ( مَرْبَعٌ ، وَرُبَاعٌ ) نحو : مررتُ بقومٍ مَثْلَثٌ وَثَلَاثُ ، ومررتُ بقومٍ / مَرْبَعٌ ، وَرُبَاعٌ ، وإنما قال : « مِنْ وَاحِدٍ »

٣٦٥  
٣

(١) الكلمة التى بين الحاصرتين من عندي، ومكانها بياض بجميع النسخ. والله أعلم.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٣) ابن يعيش ٦٢/٨، واللسان (منى) والمخصص ١٢٤/١٧، وروايته فيها :

مَنْتُ لَكَ أَنْ تَلَاقِيَنِ الْمَنِيَا

ومعناه : قَدَرْتُ لك الأقدار، يقال : مَنَى الله له الموت، يَعْنَى، أى قَدَر.

والمَنَى : القدر. وأحمُ الله كذا، وَحَمُهُ : قضاؤه وَقَدَرَهُ.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لساعدة بن جؤية، وصدره :

ولكنما أهلى بوابٍ أينسُهُ

فَذَكَّرَ «لأربع» فأنث ضرورة؛ إذ كان الأولى أن يقول: من واحدٍ لأربعة، وهذا سماع.

واقْتَصَارُهُ على العَدْل من واحدٍ إلى أربعة فيه نظر، فإنه إن أراد القياس فقد قاسه في «التسهيل»<sup>(١)</sup> إلى خَمْسَة، وزاد: إلى عَشْرَة، فيقال: عنده زائدٌ على ما ذُكِّر: مررتُ بقومٍ مَخْمَسَ وخُمَاسَ، ومَعَشَرَ وعُشَارَ. وقد قال الكميت في ((عُشَارَ) أنشده الجوهري وغيره<sup>(٢)</sup>):

وَلَمْ يَسْتَرِيئُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ  
سِتَ فُوقَ الرِّجَالِ خِصَاءَ عُشَارَا

بل قد قاسه الكوفيون فيما فوق ذلك إلى التَّسْعَة، فأجازوا: سُدَاسَ ومَسْدَسَ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وتُمانَ ومِئْمَنَ، وتُسَاعَ ومِتْسَعَ.

ولا اعتراض في هذا عليه، ولكن الاعتراض إنما هو في تركه قياسَ ما قاسه في «التسهيل» وإن كان مراده السماع، فالذي سُمِعَ من ذلك أَحَادٌ ومَوْحَدٌ، وتُنَاءٌ ومِئْتَى، وثَلَاثٌ.

وحكى الجوهري: مَثَلَتْ، ورُبَاعَ، وخُمَاسَ، وعُشَارَ، فكان حقه أن يقتصر على المسموع، لكننا نعلم أنه إنما أراد القياسَ، فهو مُقَصِّرٌ فيه.

والجواب: أن السماع الذي بَلَغَ مَبْلَغَ القياس إنما هو ما ذكره الناظم هنا، ولذلك حكى الجوهريُّ عن أبي عُبَيْد أنه لم يُسْمَعْ (عُشَارُ) إلا في قول الكميت المتقدم<sup>(٣)</sup>، وذكر أنه لم يُسْمَعْ إلا: أَحَادٌ، وتُنَاءٌ، وثَلَاثٌ، ورُبَاعٌ، فبقي (خُمَاسُ) ولم يذكر سيبويه أيضاً نيفاً على (رُبَاعٍ)<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الناظم في التسهيل (٢٢٢): «وعلى موازن (فُعَال ومَفْعَل) من عشرة وخمسة فما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً، وفاقاً للكوفيين والزجاج».

(٢) الصحاح واللسان (عشر) ودلائل الإعجاز ١١٨، ١٢٨، وديوانه ٤٠ واسترأته: استبطأه.

(٣) الصحاح (عشر).

(٤) الكتاب ٣/٢٢٥.

فما فعله حسن، ولذلك [قال]:<sup>(١)</sup> «فَلْيُعَلِّمًا» أى فَلْيُعَلِّمْ أَنْ ماعدا هذه  
لا يقاس، ولا يبلغ ماسمع منه مبلغ القياس، فبقي مذهب الكوفيين وغيرهم ممن  
عدى القياس إلى غير ما ذكر.

وذكر هنا من أنواع المفعول ثلاثة، وترك سائر الأنواع لموضعها، لأن  
المقصود هنا ذكر ما يمتنع فقط<sup>(٢)</sup>:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا  
أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلًا  
وَذَا اغْتِيلَ مِنْهُ كَالْجَوَارِي  
رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي  
وَلِسَرَائِيلَ بِهِذَا الْجَمْعِ  
شَبَّهَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ  
وَأَنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ  
بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

هذا هو الأمر الثالث من الأمور التي تمنع من الصُّرْف مطلقا، وهو الجمع  
المتناهي، يعنى أن ما كان من الجموع يُشَبَّه (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) فإنه ممنوع  
الصُّرْف.

ولا يريد بمُشَبِّهِ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ) ما كان أوله ميمٌ زائدة، ولا ما كان  
ثانية أصليا ولا غير ذلك، وإنما يريد ما كان على هذا الشكل من الجموع مطلقا،

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في النسخ.

(٢) في الأصل و(س) «ما يمتنع مطلقا» وما أثبتته من (ت) هو الصواب.

فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ (فَوَاعِلٌ، وَفَعَائِلٌ وَفَيَاعِلٌ<sup>(١)</sup>) وَكَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْهَا الْيَاءُ قَبْلَ الْآخِرِ، وَمَا كَانَ نَحْوَهَا، وَذَلِكَ نَحْوَ (مَسَاجِدُ) وَ(قَنَادِيلُ) جَمْعُ : قَنَدِيلٍ، وَ(ضَوَارِبُ، وَرَسَائِلُ، وَجَعَا فِرُ، وَصَيَارِفُ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ سِوَاهُ.

وهذا التمثيل أشار فيه إلى قيود / مُعْتَبَرَةٌ فِي مَنْعِ الْجَمْعِ،  $\frac{366}{3}$  وضابطه : كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلْفٌ ثَابِتَةٌ، وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ أَوْسَطُهَا يَاءٌ، عَارٍ مِنَ التَّائِيثِ أَوْ يَاءِ النَّسَبِ .

وقد اشتمل هذا التعريف على قيود مقصودة : أحدها : أن يكون الجمع ثالث حروفه ألف، تحرُّراً من نحو (أَفْعَلَةٌ، وَفُعُولٌ، وَأَفْعَالٌ) ونحو ذلك، فإنها وإن كانت جموعاً لا تُشَبِّهُ الْأَحَادَ المشهورة في كلام العرب، لا تُعْتَبَرُ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ، فَـ(أَفْعَلَةٌ) لا يقع مفرداً، وكذلك (إِفْعَلٌ) إلا نادراً نحو : إَصْبَعَ وَ(فُعُولٌ) ليس في الأسماء إلا نادراً، مثل ما حكى سيبويه من قولهم : «سُدُوسٌ» لَضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ<sup>(٢)</sup>، وكذلك (أَفْعَالٌ) هو بِنَاءٌ لَاحِظٌ فِيهِ لِلْمُفْرَدِ، إِلَّا مَا حَكَى سِيبَوِيهٍ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ الْأَنْعَامُ<sup>(٣)</sup> أَوْ مَا قُلَّ مِنْ ذَلِكَ.

وإذا كانت هذه الأبنية وما أشبهها تختصُّ بِالْجَمْعِ كـ(مَفَاعِلٍ، وَمَفَاعِيلٍ) وهى مُنْصَرَفَةٌ مَعَ ذَلِكَ - لَمْ تُعْتَبَرْ مَانِعَا، لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْمَفْرَدَاتِ فِي الْوِزْنِ وَفِي الْحُكْمِ .

(١) كتب هذا الوزن في جميع النسخ (فعا) فقط. وما أثبتته هو الذى يوافق الجموع التى مثل بها فيما يلى. والله أعلم.

(٢) الكتاب ٢٧٤/٤.

(٣) الكتاب ٢٣٠/٣.



أما في الحُكم : فإنها تَجْرى في التفسير مَجْرى الواحد فتقول : أَقْوَالُ  
وَأَقَاوِيلُ، وَأَنْعَامُ وَأَنْعَامِيمُ، وَأَيْدٍ وَأَيَادٍ.

وأما في الوزن : فإن (فَعُولًا) يُشَبِّه (فَعُولًا) و(أَفْعَالًا) يُشَبِّه (أَفْعَالًا) إلى  
ما جاء من المفردات فيها، بخلاف (مَفَاعِلٍ) أو (مَفَاعِيلٍ) فإنها لا تُجْمَع أصلاً  
جمعَ تكسير؛ بل هي غايةٌ مُنتَهَى الجموع.

ولذلك يقول ابن الحاجب<sup>(١)</sup> : إن سبب مَنْعِه الصرفَ كونه صيغةً مُنتَهَى  
الجموع.

وهو يظهر من كلام سيبويه<sup>(٢)</sup>، فهذا قَيْدُ أَفاده التمثيل.

والثاني : أن تكون الألف الثالثة ثابتة لا محذوفة، فإنها لو كانت محذوفةً  
لَجَاز تنوينه، وذلك قولهم في (ذَلَّالٍ، وَزَلَّالٍ، وَجَنَادِلٍ) : ذَلَّلْتُ، وهى أسافلُ  
القميص، وَزَلَّلْتُ، وَجَنَّدَلْتُ. وهذا - على فَرَض أنها جموع حقيقة - تَنْصَرَفُ، لأن  
بناء (مَفَاعِلٍ) قد ذهب لفظاً، فَأَتَى بالتنوين، وجُعِلَ كانه عَوْضٌ من المحذوف.

والثالث : أن يكون بعد الألف حرفان أو ثلاثة أَوْسَطُهَا ياءٌ، تحرُّزٌ من جمع  
التكسير الذى بعد الألف الثالثة فيه حرفٌ واحد، نحو : كِبَاشٌ، وَدِيَارٌ، وكذلك  
جمعُ السلامة بالتاء، نحو : عَلَامَاتٌ، فإن كان بعد الألف ثلاثة أحرف، أَوْسَطُهَا  
ألفٌ، فليس بمقصودِ الذِّكْرِ، لأن ذلك كُلُّهُ مَصْرُوفٌ.

فإن قيل : إن المثالُ يخرج نحو : نَوَابٌ، وَشَوَابٌ، مِمَّا هو مُدْغَمُ الحرفَيْنِ،  
لأن (مَفَاعِلٍ) غيرُ مُشْعِرٍ به .

(١) شرح الكافية للرضي ٥٤/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٩/٣ .

فالجواب : أنه ليس كذلك، لأن وزن : نَوَابٌ (مَفَاعِلٌ) ولا بُدَّ، لكن عَرَضَ فيه الإدغامُ لاجتماعِ المثليْنِ، فهو داخل. وإنما كان يكون خارجاً لو أتى بمثال (فَعَالِلٌ) مما يُمكن إدغامُه ولم يُدغمْ، فهناك يكون للمعتزِّضِ مَقَالٌ، من حيث يقصد بـ(فَعَالِلِ) ما كان مُلْحَقاً بالتَّضْعِيفِ نحو : (مَهَادِدٌ) في جمع (مَهْدَدٌ)<sup>(١)</sup> و(قَرَادِدٌ)<sup>(٢)</sup> في جمع (قَرْدَدٌ) وما أشبه ذلك.

أما إذا لم يَأْتِ إلا بـ(مَفَاعِلِ) فليس فيه ما يَرُدُّ نحو (نَوَابٌ) عن الدخول.

والرابع : أن يكون عاريّاً من هاء التانيث، فإنه إن صَحِبَ الهاءَ صار إلى شِبهِ المفردات نحو : حَزَابِيَّةٌ، وَعَبَاقِيَّةٌ<sup>(٣)</sup>، وشبه ذلك، فنقول : /  $\frac{367}{3}$  قومٌ جَحَاجِحَةٌ، وصَيَاقِلَةٌ<sup>(٤)</sup>، وما أشبه ذلك.

والخامس : أن يكون عاريّاً من ياءِ النَّسَبِ، فإن صَحِبَهَا أَشْبَهَ المفرداتِ فَصُرِفَ، نحو : مَدَانِنِيٌّ وَمَسَاجِدِيٌّ، وما أشبه ذلك، للْحَاقَةِ بِيَابِ (تَمِيمِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ) كما لحق الأول أيضاً بِيَابِ (تَمْرَةٍ، وَنَمْرَةٍ) ولا يَدْخُلُ في هذا الشرط نحو : كَرَّاسِيٌّ، وَبَخَاتِيٌّ، فإن الياعين ليستا للنَّسَبِ إلا في المفرد، ولم تلحقا<sup>(٥)</sup> الجمع، فلا بُدَّ هنا من مَنع

(١) مَهْدَدٌ : اسم امرأة.

(٢) الْقَرْدَدُ : ما ارتفع من الأرض وغلظ.

(٣) الْحَزَابِيَّةُ من الرجال والحمير والإبل : الغليظ القصير. وَالْعَبَاقِيَّةُ : الداهية نو الشر والنكر، واللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء.

(٤) الجحاجة : جمع جَحْجَاح، وهو السيد السمح الكريم. والصياقلة : جمع صَيْقِل، وهو من صناعته الصَّقْل، أي جلاء السيف والمرأة ونحوهما.

(٥) في جميع النسخ «تلحقها» والصواب ما أثبتته، والله أعلم.

الصرف، بخلاف (مَدَّأْنِي) فَإِنَّ الْيَاعِينَ لاحتقان الجمع للنسب، وهذا في الجمع، وهذا الذي قيده في قوله : « وَكُنْ لَجِمْعٍ مُشْبِهٍ كَذَا » فأما (مَفَاعِلُ) إذا وقع للمفرد، فمقتضى كلامه أنه مصروف إلا (سَرَاوِيلَ) وماسمى به من هذه الجموع. وذلك صحيح لأن مُوَازِنَ (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) على ستة أقسام :

أحدها : أن يكون هذا الوزن عارضاً فيه لأجل الإعلال لا أصلياً وذلك نحو : التَّرَامِي ، والتَّدَاعِي ، فَإِنَّ لفظه لفظُ مُوَازِنَ (لَمَفَاعِلَ) بلا شك، ولكنه ليس بأصلياً فيه، وأصله (التَّفَاعِلُ) نحو : التَّقَابُلُ، والتَّضَارُبُ، إلا أن الضمة قلبت كسرة لأجل [الياء] فعلى هذا تصرفه ولا بُدَّ، فنقول : ماكرهتُ ترامياً، ولا أحببتُ تداعياً.

والثاني : أن يكون عارضاً فيه لأجل <sup>(١)</sup> لِحَاقِ ياء النسب، كقولك في (صَبَاحٍ، وَقَذَالٍ) : صَبَاحِيٌّ، وَقَذَالِيٌّ، فَإِنَّ هَذَا يوازن (مَفَاعِيلَ) لفظاً، لكنه في الحُكْمِ على غير ذلك، لأن الياعين للنسب، فهما كالکلمة الأخرى، ليست الكلمة مبنية عليهما كهاء التائيت، فلا بُدَّ هنا من الصرف أيضاً.

والثالث : أن تكون الألف الثالثة فيه عوضاً من إحدى ياعى النسب نحو : يَمَانٍ، وشَامٍ، فَإِنَّ وزنه في اللفظ موافق لـ (مَفَاعِلَ) إلا أنه في الأصل : يَمَنِيٌّ، وشَامِيٌّ، فخرج عن ذلك الوزن وحُكْمِهِ، فنقول : هذا يَمَانٍ، أو رجلٌ شَامٍ، ورأيت رجلاً شَامِيّاً أو رجلاً يَمَانِيّاً.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س ، ت ) .

والرابع : أن تكون الألف شبيهةً بالمعوّض من إحدى الياعين، وليست بها، وذلك : ثَمَانٍ، وَرَبَاعٍ، وَشَنَاحٍ<sup>(١)</sup>، ونحوه، فاللفظُ لفظُ (مَفَاعِل) وهو في التقدير : ثُمْنِيٌّ، وَرَبْعِيٌّ، وَشَيْخِيٌّ، فكانُ الألف عِوَضٌ إذا لم تَقُلْ بحذف الألف والإتيان بالياعين، فهذا مَصْرُوفٌ أيضاً.

فتقول : رأيتُ من النَّعَاجِ ثَمَانِيًّا، قال أعشى بكر<sup>(٢)</sup> :

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًّا وَثَمَانِيًّا

وَتَمَانٍ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

ورأيتُ رَبَاعِيًّا من الإبل، وَشَنَاحِيًّا من الرجال، وهو الطويل.

فهذه الأقسام الأربعة مصروفةٌ، لخروجها في الحقيقة عن وزن (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وأما (سَرَاوِيلُ) و(مَسَاجِدُ) مسمّى به، وهما القسمان الباقيان، فممنوعا الصَّرْفِ لشَبَههما بالجمع، على ماسيذكره إن شاء الله. وذلك لأنهما على (مَفَاعِيل) حقيقةً.

فإذاً الحاصلُ في منع الصَّرْفِ هو وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فكان من حقِّ الناظم أن يختصر<sup>(٣)</sup> الكلام فيقول : ماكان على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) حقيقةً، فممنوعُ الصرف، ولايحتاج إلى هذا التطويل، ولايدخل له شيءٌ ممّا تقدّم .

(١) الرباع : الذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته، وذلك إذا دخل في السنة السابعة. والرباعية - مثل الثمانية - إحدى الأسنان الأربع التي تلي الثنايا، بين الثنية والناب، للإنسان وغيره. والأنثى : رباعية، والشَنَاح الفتى من الإبل، والأنثى : شَنَاحية. والشناح من الرجال : الطويل.

(٢) الأشموني ٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤، واللسان (ثمن).

(٣) في جميع النسخ «أن يختص» ولا معنى له هنا. وما أثبتته من عندي. والله أعلم بالصواب.

والجواب : أن المانع من الصُّرف ليس مجرد البنية، وإنما المانع كَوْنُهُما على صِيغَةٍ جَمْعٍ تَنْتَهِي إِلَيْهَا الْجُمُوعُ، ولانظيرَ لها في الآحاد، فَتَقْيِدُ السَّبَبُ بِكَوْنِهَا لِلْجَمْعِ، وهو / الذي قَصَدَ النَّاظِمُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ.

٣٦٨

٣

ثم نَبَّهَ عَلَى مَا يُلْحَقُ بِهِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ تَشْبِيهًا، لَا لَوْجُودِ السَّبَبِ حَقِيقَةً، فَلَوْ اخْتَصَرَ كَمَا قُلْتَ لَفَاتِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ. وَأَيْضًا لَكَانَ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَجْرَدَ الْوِزْنِ هُوَ الْمَانِعُ، وَلَيْسَ بِمُوَافِقٍ لِمَا ذَكَرَ النَّاسُ مِنَ السَّبَبِ، فَكَانَ مَا فَعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ صَحِيحًا لَا اعْتِرَاضَ فِيهِ.

و«الكافل» : الضَّامِنُ، كَالْكَفِيلِ : كَفَلْتُ بِالشَّيْءِ كَفَالَةً، تَحَمَّلْتُ بِهِ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ : «بِمَنْعٍ كَافِلًا» أَيْ كُنْ مُتَكَفِّلًا بِمَنْعِ صَرْفِهِ، وَضَامِنًا لَهُ، فَإِنَّ الْعَرَبَ كَذَلِكَ تَفْعُلُ، وَ«بِمَنْعٍ» يَتَعَلَّقُ بِهِ «كَافِلًا» أَيْ كُنْ كَافِلًا لَهُ بِالْمَنْعِ.

ثم قال : «وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي»... إِلَى آخِرِهِ. لِمَا كَانَ لِلْمَعْتَلِّ اللَّامُ عِنْدَ النَّازِمِ حُكْمٌ لَيْسَ لِلصَّحِيحِ، شَرَعَ فِي تَبْيِيهِهِ.

وَيَعْنِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مُوَازِنٍ (مَفَاعِلٍ) أَوْ (مَفَاعِيلٍ) مِنَ الْجُمُوعِ يُشَبِّهُ (الْجَوَارِي) فِي اعْتِلَالِ اللَّامِ، فَإِنَّهُ يَجْرِي فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ مَجْرَى (سَارٍ) يَرِيدُ فِي التَّنْوِينِ، وَحَذَفِ الْآخِرِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ، بَاقٍ عَلَى حَدِّ مَنْعِ الصَّرْفِ.

فَلَا يَرِيدُ أَنَّهُ يُجْرِيهِ مُجْرَاهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي كَوْنِهِ مَنْصَرَفًا يُجْرَى بِالْكَسْرِ؛ بَلْ إِنَّمَا يُجْرَى بِالْفَتْحَةِ، وَهِيَ هُنَا مُسْتَنْقَلَةٌ مِثْلُ الْكَسْرِ، فَلَا تَظْهَرُ، فَتَقُولُ فِي الرِّفْعِ : هَذِهِ جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ، وَمَرَامٍ، جَمْعُ (مَرْمَى) كَمَا تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ سَارٍ، وَدَاعٍ، وَرَامٍ وَغَارٍ.

والأصل في الرفع : جَوَارِيٌّ، وَغَوَاشِيٌّ، وَمَرَامِيٌّ، فحُذِفَت الحركةُ استئقالا  
في موضع الجر والرفع، ثم سيق التنوينُ عِوَضاً من الحركة المحذوفة، ثم حُذِفَت  
الياء لالتقاء الساكنين. وهذا التفسير جارٍ على طريقة الأكثرين.

فإن قيل : إن الناظم زعم أنها عنده تَجْرِي مَجْرَى (سَارٍ) فتتوينُها إذا  
للصَّرْف لا للعِوَض، كما كان (سَارٍ) أصله : سَارِيٌّ، ثم حُذِفَت الحركة استئقالا،  
فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الياء وبَقِيَ التنوينُ، كما كان، فإنما يقال على طريقته :  
كان الأصل : جَوَارِيٌّ، وَغَوَاشِيٌّ، وَمَرَامِيٌّ، وهو الأصل الأول للأسماء كلها،  
فحُذِفَت الضمة في الرفع والكسرة في الجر، استئقالا، ثم حُذِفَت الياء لالتقائها  
ساكنة مع تنوين الصَّرْف، فصار : هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، ومررتُ بجَوَارٍ، وكذلك باقي  
الباب. فصار هاهنا (جَوَارٍ) في اللفظ كـ(سَارٍ) و(جَارٍ) من : جَرَى يَجْرِي،  
و(عَارٍ) فزال عنه بِنَاءُ (مَفَاعِلٍ) أو (مَفَاعِيلٍ) فبقي على صَرَفِهِ.

وأما في النصب، فلما كانت حركة الياء، وهى الفتحة، لاسْتَتَقِلَّ على  
الياء، لم يكن لحذفها مُوجِب، فبقي بناء (مَفَاعِلٍ) محفوظاً فيه. فلذلك قالوا :  
رَأَيْتُ جَوَارِيَّ، وَغَوَاشِيَّ.

ومن الدليل على صحة اعتبار اللفظ في (جَوَارٍ) إذا صار كـ (سَارٍ)  
ما تقدم من قولهم : ذَلْذَلٌ، وَزَلْزَلٌ، وَجَنْدَلٌ، مَصْرُوفًا؛ إذ كُنْتَ تقول: نظرتُ إلى  
ذَلْذَلٍ، وإلى جَنْدَلٍ، فَتَخَفَضَ بالكسرة حين زال مثال (مَفَاعِلٍ) لفظاً<sup>(١)</sup>.

فالجواب : أن هذا ليس بمُرَادٍ له، وإنما مراده مجرّد حذف الآخر  
والإتيان بالتنوين .

ومن الدليل على هذا من كلامه قوله في آخر الباب :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَقِي      إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

(١) انظر : ص ٦٠٥ .

يَعْنَى فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَنْعِ الصَّرْفِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ  
الْمُتَقَدِّمِ.

وَإِذَا / كَانَ قَدْ أَحَالَ عَلَيْهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ، <sup>٣٦٩</sup>  
لأنه إن سَاغَ التعليل في (جَوَارٍ) ونحوه من أنه على وزن (جَنَاح) فزال  
المانع، فلا يَجْرِي له ذلك فيما إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بَقَاضٍ، وَرَأَمٍ، وَغَايِرِ  
وِثْمَانٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

أَفْتَرَى أَنْ مَانِعَ الصَّرْفِ زَالٌ هُنَا، كَلَّا بَلْ هُوَ بَاقٍ؛ إِذْ لَيْسَ التَّائِيثُ  
وَالْعَلَمِيَّةُ وَالتَّنْوِينُ لَأَبَدٌ مِنْهُ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ<sup>(٢)</sup>، الَّذِي اعْتَمَدَهُ النَّازِمُ،  
وَهُوَ تَنْوِينُ الْعَوَظِ لَاتَّنْوِينُ الصَّرْفِ.

وَعَلَى هَذَا لَا يَمْشِي عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّعْلِيلِ، إِلَّا عَلَى أَنَّهُ لَمَّا  
حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّلَقُّاءِ السَّاكِنِينَ وَجِدَ تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ فِي الْيَاءِ مُحَرِّزًا لَهَا،  
فَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِبَقَاءِ مُحَرِّزِ الْمَثَالِ الْأَصْلِيِّ، فَلَمَّا حُذِفَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ  
أَتَى بِالتَّنْوِينِ الَّذِي يَكُونُ عَوَضًا مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ؛ وَإِذَا ذَاكَ يَطْرُدُ لَهُ  
تَعْلِيلُهُ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ السُّؤَالُ، وَيَسْتَقِيمُ عَلَى مَقْتَضَى كَلَامِهِ فِيمَا بَعْدُ، عَلَى  
مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَمَّا كَانَ يَمْشِي لَهُ ذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِنَحْوِ (يَرْمِي، وَيَغْزُو) حِينَ  
وَجَبَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ (يَرْمٍ، وَيَغْزٍ)<sup>(٣)</sup> إِذْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: زَالٌ بِنَاءُ الْفِعْلِ  
وَتَغْيِيرٌ، فَرُجِعَ الْأَصْلُ، وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مُطَّرَدٍ، وَلَا مُؤَوَّفٌ بِالْفَرَضِ،  
فَالصَّحِيحُ مَا تَقَدَّمَ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(ت): «وَعَبُو» وَفِي (س) «وَعَزُو» وَأَثْبَتَ مَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابَ ٣/٢٢٧.

(٣) الْكِتَابَ ٣/٣١٢، ٣١٦.

وأما ما استدل به من (ذَلَّزَلٍ، وَزَلَّزَلٍ) فليس مثل (جَوَّارٍ) لأن (ذَلَّزَلًا) حصل التنوين العوضي منه في حرف الإعراب، فلم يمكن أن يبقى على فتحه حالة الجر، بخلاف (جَوَّارٍ) فإن التنوين فيه مانع في الظاهر لحركة ما قبل الآخر، وفتحة الإعراب غير ظاهرة، فأمكن تقديرها مع وجود التنوين؛ إذ لا فتحة فيه، كما في (جَنَّدَلٍ) ونحوه فافترقا.

وقوله : «وَذَا عِثْلَالٍ» منصوب بفعل مضمر من «باب الاشتغال» يفسره «أَجْرِهِ» و«رَفْعًا وَجَرًا» مصدران في موضع الحال، والكاف : بمعنى (مثل) وهى في موضع الحال من باب «ضربته شديداً» أى أَجْرِهِ إِجْرَاءً مِثْلَ إِجْرَاءِ «سَارٍ» ثم قال : «وَلِسَرَائِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ»... إلى آخره.

يريد أن هذا اللفظ له بمفاعيل ومفاعيل، شبه اقتضى ذلك الشبه منع الصرف مطلقا، في النكرة والمعرفة [لأنه على زنة (مفاعيل) كقراطيس وقناديل، فحكّموا فيه الشبه فمنعوه الصرف، كما منعوه في الجمع، لأن ثمرة الشبه أن يجرى المشبه على حكم المشبه به. وعند ابن الناظم أنه نبّه بهذا الكلام على خلاف من خالف في عموم منع الصرف، يعنى في النكرة والمعرفة]<sup>(١)</sup>. وزعم أن فيه وجهين : الصرف، وعدمه، أى إن ذلك الشبه اقتضى عموم منع الصرف في جميع وجوه الاستعمال، خلافاً لمن زعم غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وكان المخالف رأى أن القاعدة العربية أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فيكون هذا من ذلك الباب.

ألا ترى أن ألف اللاحق قد أشبهت ألف التانيث، فمُنِعَ صرف ما هى فيه، لكن لما لم يقو قوة ألف التانيث لم يمنع إلا في المعرفة، فيكون هذا الموضع كذلك.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٤٧.



وهذا قد يُجاب عنه بأن الشُّبّه في باب ما لا ينصرف يُؤثّر إرطلاق،  
ويُلحق المشبّه بالمشبّه [به] (١).

ألا ترى إلى امتناع صرف (أَحْمَر) المنكّر بعد التسمية وغير ذلك.  
ومنه. مسألة الإلحاق، لأن الشُّبّه لم يَحْصُلْ إلا بعد التسميه؛ إذ  
كانت قبلها / تلحقها الهاء نحو: عُلُقَاة، وألفُ التانيث من حقيقتها ألا<sup>٣٧٠</sup>  
٣ تلحقها التاء.

ومن هناك (٢) غَلَطَ أبو عبيدة في مسألة :

\* فَكَّرَ فِي عُلُقَى وَفِي مُكُورٍ (٣) \*

كما سيأتى إن شاء الله.

فلما امتنعت التاء بالعلمية حَصَلَ الشُّبّه، فَحَصَلَ مَنَعُ الصِّرف.

ومقتضى كلام الناظم أن (سَرَاوِيل) عنده مفرد لاجمع، وهو  
مذهب سيبويه. قال (٤): وَأَمَّا سَرَاوِيلُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ أَعْرَبُ  
كَمَا أَعْرَبُ الْأَجْرُ، إِلَّا أَنَّ سَرَاوِيلَ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي  
مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ، كَمَا أَشْبَهَ بِقَمِّ الْفَعْلِ، يَعْنِي بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ  
نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي وليست في النسخ، وفي (ت) «بالمشبهات».

(٢) في الأصل «ومن ذلك» وما أثبتته من (س، ت).

(٣) سيبويه ٢١٢/٣، ومجالس العلماء للزجاجي ٥١، وشرح شواهد الشافعية ٤١٧، واللسان (مكر،  
علق)

والرجز للعجاج، ديوانه ٢٩. ويروي «يَسْتَنُّ» و«فَحَطُّ» يصف ثورا يرتعي في ضروب من الشجر.  
وكُرٌّ : رجع. ويستن : يرتعي.

وحَطُّ : نزل. والعلقى : شجر له أفنان طوال دقاق، وأوراق لطاف.

والمكور : جمع : مَكْرٍ، بالفتح، وهى نبتة غبراء لها ورق وليس لها زهر.

(٤) الكتاب ٢٢٩/٣.

فما قاله الناظم في البيت هو عَيْنُ مَنْصُ عليه سيبويه.

وقد قيل : إن (سَرَوَائِل) جمع (سِرْوَالَة) وأنشد أبو العباس في واحدتها<sup>(١)</sup>:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ  
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْنَتٍ غُطِفِ

وقد حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول في تحقير (سَرَوَائِل) : سُرِّيَّالَاتُ لأنهم جعلوها جماعة بمنزلة (بَخَارِيصَ)<sup>(٢)</sup> وعلى هذا قد تَضَمَّنَتْ ضابطُ الجمع، فلا يُحتاج إلى التَّنْبِيهِ عليه. وإذا كان ذلك لغةً فليس بخلاف، ولكن الأشهر فيه الأفراد، ولذلك لم يَحْكِهِ يونس إلا عن بعض العرب، فاعتمد الناظم ما هو الأشهر، والسَرَوَائِلُ معروف، وهو أعجمي.

وقوله : «وإنَّ بِهِ سُمِّيَ أو بما لَحِقَ بِهِ» إلى آخره.

يعنى أن هذا الجمع الموزن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) إذا سُمِّيَ به فإنه يَسْتَحِقُّ منعَ الصرف كإصله، فتقول في (مَسَاجِدَ) مسمًى به: هذا مَسَاجِدُ، ورَأَيْتُ مَسَاجِدَ، ومررتُ بمَسَاجِدَ.

وكذلك مَالَحِقَ بالجمع وإن لم يكن جمعا حقيقة، كهَوَازِنَ، وَشَرَاحِيلَ.

ومنه (سَرَوَائِلُ) إذا سُمِّيَ به أيضا على اعتقاد أنه مفرد، فإنه يستحق أن يُمنع صرفه، فتقول : هذا سَرَوَائِلُ، ورَأَيْتُ سَرَوَائِلَ، ومررتُ بِسَرَوَائِلَ .

(١) المقتضب ٢/٢٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٣، والعيني ٤/٣٥٤، والتصريح ٢/٢١٢، والهمع ١/٨٠، والدرر ١/٧، والأشموني ٣/٢٤٧، واللسان (سرل).

(٢) الكتاب ٣/٤٩٣، البَخَارِيصُ : جمع بَخْرِيصَة، وبِخْرِيص، وهو من القميص والدرع : مايوصل به البدن ليوسعه.

أما الجمع إذا سُمِّيَ به فوجهٌ منع صَرْفِهِ التشبيهُ بأصله، لكونه ،  
على مثال لا نظير له في الأحاد العربية، وكذلك إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ،  
وهو أُخْرَى لِقُرْبِهِ من أصله، وكذلك (سَرَاوِيل) يَمْتَنِعُ للمثال تشبيهاً .

وقد زعم الفارسي أن (سَرَاوِيل) إذا سُمِّيَ به امتنع صرفه  
للتعريف والتأنيث، وأخذه من لفظ سيبويه، وذلك، على ما نبّه عليه ابنُ  
خروف، غيرُ مُحْتَاجٍ إليه، للاكتفاء بالمثال عن علّة ثانية، ولو كان ذلك  
مُعْتَبَرًا لَصَرِفَ (مَسَاجِدُ) اسمَ رجل، لأنه لاعلةٌ زائدةٌ على المثال، من  
عَلَمِيَةٍ أو تَأْنِيثٍ أو غير ذلك.

ولم يُنبِّهْ هنا الناظم على وجه المنع، ولعله اكتفى بالتنبية عليه في  
(سَرَاوِيل)

ويقال : حَقَّ الشَّيْءُ يَحِقُّ، إِذَا وَجَبَ. وَأَحَقَّقْتُهُ : أَوْجَبْتُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
مَنْعُهُ يَجِبُ.

وفي قوله : «وإن به سُمِّيَ» شَيْءٌ من جهة العربية وهو أن «به»  
مُقَامُ مُقَامِ [الفاعل]<sup>(١)</sup> كأنه قال : وإن سُمِّيَ به، فواجبٌ فيه التأخيرُ عن  
الفعل، ولا يجوز التقديم، كما لا يجوز تقديمُ الفاعل.

ولا يقال : إن المفعول المُقَامُ مُضْمَرٌ، تقديرُهُ : وإن به سُمِّيَ الإنسانُ  
أو الرجلُ، أو ما أشبه ذلك ممَّا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ / للعلم به، لأن عادة أهل  
النحو أن يقولوا في بِنْيَةِ الفاعل : إِذَا سَمَّيْتَ بِكَذَا صَرْفَتَهُ، أَيْ مَنْعَتَهُ،  
ولا يذكرون المفعولَ غالباً طَرَحًا له، لعدم الحاجة إليه، فالمبنيُّ للمفعول من  
ذلك، فإن سَلَّمَ ذلك التقدير فهو من الضَّعْفِ بمكان.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الاصل، وأثبتته من (س، ت).

ويمكن أن يكون ارتكَبَ مذهبَ الكوفيين ضرورةً ، لاسيما وهو إثر (إن) الشرطية، فقد قال بعض البصريين ذلك في نحو (إنْ زيدٌ قامَ) كما تقدم ، فهو أخفُّ، وكذلك أتى في البيت قبله بضرورةٍ أخرى، وهو تقديمُ مفعولِ المصدرِ الموصولِ عليه، وذلك قوله : «وَلِسَرَائِلَ» بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ» فَإِنْ «بهذا» متعلق بـ«شَبَهُ» وهو مصدر، فيقدر بـ(أَنْ) والفعل، وقد قُدِّمَ المجرور عليه، ولا يمكن أن يقدر «شَبَهُ» هنا بِمُشَبِّهِ، كما قُدِّرَ (عَجَبٌ) بِمُعْجَبٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَكَاثِرُ النَّاسِ عَجَبًا } [الآية (١)].

وإنما هذا ضرورةٌ على حَدِّ الضرورة في النُظيرِ الموصولِ من قوله (٢):  
تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا  
أَزْوَجِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ  
على رأى مَنْ حَمَلَهُ على ظاهره.

وهنا أتمَّ الكلامَ على ما يَمْنَعُ من الصرف مطلقا، وذلك في ثلاثة مواضع، تَجْمَعُ خمسةً أنواع.

ثم أخذ يتكلَّمُ فيما يَمْتَنَعُ في حال التعريف دون حال التنكير، فقال :  
وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا  
تَرْكِيبَ مَرْجٍ نَحْوُ مَعْدٍ يَكْرِبًا

(١) سورة يونس / آية : ٢.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في باب «المضاف إلى ياء المتكلم» وهو للذهلول بن كعب .

[إلى آخر ما أتى به فيه] <sup>(١)</sup>

وهذا القسم لا يمتنع الصرف فيه إلا مع العلمية، فلذلك إذا زالت رُجع الأصل في الاسم فانصرف، وإذا لم يُسمَّ به بقي منصرفاً على أصله.

وكونُ العلمية مانعاً ظاهراً، لأنها ثانياً عن التَّنْكِير وهو الأصل.

وابتداً بالتركيب مع العلمية، فأعلم أن العلم يُمنع صرفه إذا كان مركباً تركيبَ مزج، من حيث كان التركيب على ثلاثة أوجه :

تركيبُ إضافة، كعبدِ الله، وامرئِ القيسِ.

وتركيبُ إسناد، ككتَّابُ شرٍّ، وبرقَ نحره، وذرى حباً، وشبه ذلك.

وتركيبُ مزج، وهو أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، وكلُّ واحدة منهما كجزء الاسم، فتجعل الثانية محلَّ الإعراب كهاء التانيث، وذلك نحو قولك : مَعْدِيكَرْبُ، وهو مثاله، وهو اسم رجل، ويلأ لأبادُ، وبَعْلَبَكُ، ورامَهْرْمُرُ، وحَضْرَمَوْتُ، ومارَسَرْجِسُ. وأنشد سيبويه لجريز <sup>(٢)</sup>:

لَقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ

فَقُلْتُمْ مَارَسَرْجِسَ لَا قِتَالاً

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ٢٩٦/٣، والمقتضب ٢٣/٤، وابن يعيش ٦٥/١، واللسان (سرجس) وديوانه ٤١٤

ومارسرجس : اسم نبطي سمي جريز به تغلب نفيا لهم عن العرب.

يخاطب به بني تغلب في قتالهم لقيس عيلان، والمعنى : يامارسرجس، إنكم تقولون عند لقائهم : لانقاتلكم، جبنا منكم وخورا.

و(قَالِي قَلَا) مثل (مَعْدِيكَرِب) أنشد سيبويه<sup>(١)</sup>:

سَيُصْنِجُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَأَقْعَا

بِقَالِي قَلَا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

وأكثرُ هذه الألفاظ تختلف فيها العرب، فمنهم من يجعلها مضافاً ومضافاً إليه، وهذا غير داخل في المقصود، ومنهم من يجعلها كالاسم الواحد، وإعرابها في الآخر، وعلى هذا تكلم الناظم والنحويون في هذا الباب.

فلما كان المقصود أحد أقسام المركب خصّه بالذكر.

/ فإن قلت : فقد زعم ابن الضائع<sup>(٢)</sup> أن المركب في إطلاق<sup>٣٧٢</sup>  
٣ النحويين المرادُ به هذا المركبُ تركيبَ مزج، فكان الأولى ترك التفسير،  
لأنه مُسْتَعْنَى عنه.

فالجواب : أن هذا لم يتقرر بعدُ أنه رأى الناظم، فلا يحمل عليه  
حتى يثبت لنا أنه عنده كذلك.

فإن قلت : فقد كان يُكتفى بالتَّمْثِيلِ عن التفسير؛ إذ هو مُغْنٍ عنه،  
لأن (مَعْدِيكَرِب) كذلك هو.

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٤، واللسان (دبل، قتم) والبلدان (دبيل) وسبب هذا البيت  
أن الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاء الدين فر وترك رقعة مكتوباً  
فيها البيت وبیت قبله هو :

إذا حان دين اليحصبي فقل له      تزود برادٍ واستعـن بدليل  
والأقتم : الأغبر اللون. وقالی قلا : مدينة من مدن خراسان أو من ديار بكر. ودبيل : مدينة  
من مدائن السند.

(٢) سبقت ترجمته.

فالجواب : أن (مَعْدِيكَرِب) لا يتعين فيه تركيبُ المزج، لإمكان تركيب الإضافة، فلم يكن له بُدٌّ من تَعْيِينِهِ بغير المثال. ثم أتى بالمثال تَبْيِينًا لما ذَكَرَ على عادته.

ويدخل في معنى التمثيل بمقتضى القاعدة ماسمى به من النكرات، وكان مركبًا مَبْنِيًّا للتركيب نحو : خمسةَ عَشَرَ، وصَبَاحَ مَسَاءٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ، وَلَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك، فيجرى مَجْرَى مامثل به من مَعْدِيكَرِب، ويكون على الوجهين المذكورين من التَّركيب والإضافة.

فإن قيل : إن هذا الكلام يَقْتَضِي أن كل مارْكَب تركيبَ مَزْج، سواء أكان آخرُ الاسمين صوتًا أم غيره، فحكمه هذا الحكم من الإعراب، غيرُ مُنْصَرَفٍ، لأنه قال : «أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرْكَبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ» فعلى هذا ما جاء من نحو (سَيَبُويهِ، وَعَمْرُويهِ، وَنَفْطُويهِ) مُعْرَبٌ عنده، فيكون إعرابه إعرابَ غير المنصرف، وهذا غير صحيح عنده، لأنه قد تقدم في «باب العلم» نصُّه على أنه مبني؛ إذ تكلَّم على المركَّب فقال : «ذَا إِنْ بَغِيرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبًا» فتحصل منه أنه مبني لأنه مختوم بويهِ، وهو قد أطلق هنا في إعراب المركَّب غيرَ مُنْصَرَفٍ، وهو من المركَّب، فاقْتَضَى إعرابه غيرَ منصرف، وهو تناقض.

ولا يقال : إن الإعراب فيه مَحْكِيٌّ، وقد نصُّ هو عليه في «التسهيل»<sup>(٢)</sup> وغيره، فيَدْخُلُ له من حيث نَقْلٍ فيه ذلك، ويكون تَنْبِيْهُا على ذلك القليل كيف يكون الإعراب فيه.

(١) من أمثالهم، وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٧، ومعناه : مواجهة، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزتها إلى غيره.

(٢) انظر : ص ٢٢١.

لأننا نقول : هذا يعود عليه بالنقص، لأن كلامه في هذا النظم، إنما ينبغي على كلامه فيه فقط، فإذا بُني على غيره كان فاسدَ الوضع، فيلزم الإشكال.

والجواب : أنه لما تكلم هنا على ما كان معرباً خاصةً، فبيّن وجه إعرابه، وأنه على ترك الصرف، لأنه قال : «وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا» ولم يقل : أضغربه غيرَ منصرف، وإنما كان كلامه هنا مختصاً بمنع الصرف، فهذا ينبغي على كونه مُعرباً له موضع آخر غير هذا. وإنما تقدّم له قبل أن المركّب تركيب مزج معرب إلا ما ختم بويه - تنزّل كلامه على ما تقرّر من أنه لا مدخل لـ(سِيَبَوِيهِ) وبابه هنا على طريقته.

وإذا قلنا : إنه لم يذكر فيه إعراباً، ثم ثبت ذلك فيه لدخل تحت هذا الكلام، ولم يلزم فيه تناقض على هذا القصد.

ولو فرضنا أيضاً أنه ذكر وجه الإعراب في (سِيَبَوِيهِ) مع وجه البناء لكان داخلاً من حيث إعرابه تحت هذا الكلام، وكذلك لو لم يذكر فيه إعراباً ولا بناءً لكان محالاً به على كونه مُعرباً.

ولو سلّمنا الإشكال من أصله، وأنه / ذكر هنا الإعراب في <sup>٢٧٣</sup><sub>٣</sub> المركّب، لم يدخل هنا المختوم بالصوت، لأن المثال يُحرز مراده، وهو (مَعْدِيكَرِب) إذ ليس بمختوم بصوت، فيُقيد كلامه بمثاله، ولا يدخل (سِيَبَوِيهِ) وبابه، فكلامه هنا صحيح على كل تقدير، ولا إشكال فيه. وإنما منع التركيب مع العَلَمية، لأن التركيب صير المركّب قليلاً في كلامهم، غير جارٍ على أُبْنِيَتِهِم المعتادة، فأشبهه الأعجمي، كإبراهيم وإسماعيل.



وأيضاً، صار الاسم الثاني منها بمنزلة هاء التانيث، فأشبهه المؤنث؛ إذ كان الإعراب يقع على غير الأول، كما يقع في (طَلْحَة) على غير الاسم.

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَوَلَانَا

كَغَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

هذا نوع آخر من المانع مع العلمية، وهو زيادة الألف والنون، وقد تقدم له ذكرهما في المنع مع الوصف، وهذا قِسْمٌ لذلك، و«حَاوِي» صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وهو (العَلَم) كانه قال: وكذلك العَلَمُ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَان.

ويعنى أن الاسم العَلَم إذا كان فيه الألف والنون الزائدتان امتنع صرفه، نحو ( غَطَفَان ) وهو الذى مثَّل به الناظم . و( أَصْبَهَان ) كذلك .

و غَطَفَان : اسمٌ لأبي قبيلةٍ من قبائل العرب، وهو غَطَفَان بن سَعْد بن قَيْس بن عَيْلان<sup>(١)</sup>، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَأَذْنُوبَ لَهَا

إِلَى لَامَتِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وأَصْبَهَان : اسم أرض. وأراد بالمثاليين ما كان علماً لإنسان كغَطَفَان، أو علماً لأرضٍ أو بلدٍ كأَصْبَهَان.

(١) في (س، ت) «قيس عيلان».

(٢) الخصائص ٣٦/٢، والخزانة ٣٠/٤، والهمع ٢٠٣/٢، والدرر ١٣٧/١.

وغطفان : قبيلة ترجع فزارة إليها في النسب. والمراد بالذنوب هنا الإساءات.

واللوم : التعنيف. والأحساب : جمع حسب، وهو الشرف الثابت للإنسان ولأبائه. وعمر : هو عمر

بن هبيرة الفزاري، من عمال سليمان بن عبد الملك. ويروي «إذن للام»

يقول : لو كانت غطفان غير مسيئة إلى اللام أشرافها عمر بن هبيرة هذا في تعرضه إلى، ومنعوه عنى.

فمن الأول : عمران ، وعثمان ، وسلمان ، وعيلان ، وعدنان وهو كثير ومن الثاني : حوران وأذربيجان ، ونعمان ، ونحو ذلك .

ويدخل فى مُضْمَن هذا المعنى ما سُمى به من الأسماء أو الصفات التى فى آخرها الألف والنون الزائدتان ، كما إذا سَمَّيْتَ بغَضْبَان ، أو بسرْحَان ، أو سَيْفَان ، أو مَرْجَان ، أو ما أشبه ذلك .

ولا يلزم هنا اشتراطُ عدم لحاق التاء فى المؤنث ، لأنه ، إذا سُمى به مذكراً أو مؤنث ، لم تلحقه التاء أصلاً ، فلم يَحْتَجْ إلى اشتراط ذلك .

وفى قوله : « زَائِدِيٌّ فَعْلَانٌ » إشعارٌ بأنَّ لَابُدَّ من زيادتهما معا ، فلو كان أحدهما زائداً ، والآخر أصلياً ، لم يكن ذلك مانعاً ، لأن الألف والنون إنما كانت للصَّرْفِ لشَبَّهَها بالْفَى حَمَاءَ وَزَكْرِيَاءَ .

ومن جملة الشَّبَّه أنهمما زيادتان زِيدَتَا مَعَا ، فعلى هذا ما كان من الأسماء فى آخره الألف والنون ، واحتُملت النون فيه الأصالة والزيادة ، فلك وجهان فى الصَّرْفِ وعدمه ، اعتباراً بأصالتها أو زيادتها فيجوز لك - إذا سَمَّيْتَ بِرُمَانٍ ، أو حَسَّانٍ ، أو دِهْقَانٍ<sup>(١)</sup> ، أو شَيْطَانٍ - وجهان ، فإن اعتقدت أنها من الرَّمِّ والحِسِّ والدَّهْقِ ، ومن « شَيْطٍ »<sup>(٢)</sup> ، لم تَصْرِفْها ، وإن اعتقدت الْحَمْلَ على قولك : أرضُ مَرْمَنَةٍ<sup>(٣)</sup> ، ومن الحُسْنِ ، والدَّهْقَنَةِ ، والتَّشْيِطُنِ<sup>(٤)</sup> صرفتها .

---

(١) الدَّهْقَان - بكسر الدال وضمها - التاجر ، فارسى معرب .

(٢) فى اللسان «والشيطان فعلان من شاط يشيط» .

(٣) فى جميع النسخ «رمنة» ولم أجد لها فى كتب اللغة . والصواب أنها «مَرْمَنَةٌ» أى كثيرة شجر الرمان .

(٤) الدهقنة : الإلانة ، يقال : دهقن الطعام ، إذا ألانته والتشيطان : من قولك : تشيطان الرجل ، إذا صار كالشيطان ، وفعل فعله .

فإذا تَمَحَّصْتَ لجهة الأصالة صُرِفَتْ ، كما إذا سَمَّيْتَ بَطَّحَانٍ من  
 (الطُّحْن) أو/ بَتَّانٍ من ( التَّبَن ) أو بَسْمَانٍ من (السَّمْن) ونحو ذلك .  $\frac{374}{3}$   
 وقد تقدّم نحو هذا فى الصفة ، والمانع على هذا العَلَمِيَّة  
 والزيادتان ، أو تقول: شَبَّه الألف والنون هنا بالآلف والنون فى (فَعْلَان ،  
 فَعْلَى ) والأول هو الجارى على كلام الناظم ، إذ قال : « كَذَاكَ حَاوِي  
 زَائِدَى فَعْلَان » فأشعر بأن زيادتهما هى السَّبَب فى المنع ، ويَحْتَمِل أن  
 يريد الوجه الآخر ، لأنه لم يَنْصُ على أن نَفَس الألف والنون هو المانع .  
 وَحَوَى الشَّيْءُ : بمعنى مَلَكَهُ ، وصار فى حَوْزِهِ . واسم فاعله  
 (حَاوِي)

كَذَا مُؤَنَّثُ بِهِاءٍ مُطْلَقًا  
 وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى  
 فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ  
 أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لِاسْمِ ذَكَرٍ  
 وَجَهَانٍ فِى الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقُ  
 وَعُجْمَةٌ كِهْنَدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ  
 قد تقدم من أقسام المؤنث ما آخره أَلْفٌ ممدودة أو مقصورة ،  
 وهو يذكر الآن مابقى من الأقسام ، وإنما أتى بها ههنا لمخالفتها لما  
 تقدم ، فأتى هنا للمؤنث بأقسام سِتَّةَ ، لأن المؤنث لا يَخْلُو ، إذا كان  
 معرفة إما فى الأصل أو بالنقل ، من أن يكون فيه هاء التانيث أولا .  
 فما فيه الهاء قِسْمٌ ولا تفصيل فيه .  
 وأما العاري من الهاء فلا يَخْلُو من أن يكون زائدا على ثلاثة  
 أحرف ، أو يكون على ثلاثة .

فما زادت حروفه على ثلاثة قِسْمُ ثانٍ لاتفصيل فيه .  
وأما الثلاثى فإِماً أن يكون مُحَرَكُ الوِسطِ أَوَلاً ، فالمحرَكُ الوِسطِ قِسمُ  
ثالث انتهى التفصيلُ فيه .

وأما الساكنُ الوِسطِ فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أعجمياً

والثانى : أن يكون منقولاً للمؤنثِ ممَّا غَلَبَ عليه التذكير

والثالث : أن يخلو من الوجهين ، فيكون غيرَ أعجميٍّ ولا منقولٍ ممَّا غَلَبَ  
عليه فهذه ثلاثةٌ مضمومةٌ إلى الثلاثة الأولى ، فالجميع ستة أقسام ، تضمنها  
كلامه هنا .

فالقسم الأول : مافيه هاءُ التانيث مطلقا ، وهو المراد بقوله : «كَذَا مُؤنَّثُ  
بهاء و «مؤنَّث» صفةٌ للعلم المقدَّر ، استغنى عن ذكره للعلم به ، وقال : «بهاء»  
احترازاً من المؤنث بالالف ولأنه تقدَّم .

وقوله : «مطلقا» أى غيرَ مقيدٍ بشئٍ ممَّا قيَّد به ما بعده من الأقسام .  
يَعْنى أن العلمَ المؤنَّثَ بالهاء يمتنع صرفه على كل حال ، سواء أكان ثلاثياً أم  
ثنائياً أم فوق ذلك .

فإذا سَمَّيت بِشَفَةِ ، أو ظُبَّةٍ ، أو عِضَّةٍ ، أو رَقَّةٍ ، أو شِيَةِ<sup>(١)</sup> ، منعته  
الصرفَ فتقول : هذه شَفَةٌ قد جَاءَتْ ، ومررتُ بِشَفَةٍ .

وكذلك رأيتُ ظُبَّةً ومررتُ بِعِضَّةٍ ، ونحو ذلك . وهذا مما لا خلاف فيه .

---

(١) الظُّبَّةُ : حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها . والعِضَّةُ : الفرقة ، والقطعة والكذب . والرقَّة :  
الأرض الخضراء ، والمال ، والفضة ، والدرهم المضروبة منها والشَّيَّة : العلامة .

وكذلك تقول فى الثلاثى : هذه عَمْرَةٌ ورأيتُ مِئَةً ، ومررتُ بمِئَةٍ ،  
فَتَمَنَعَهُ الصَّرْفُ .

وكذلك الزائد على الثلاثة نحو : فاطمة ، وعائشة ، وأمّامة ، وما  
أشبه ذلك .

وسواء فى هذا ما كن علماً لمؤنث أو لمذكّر ، فيمتنع الصرف ، كما  
لو سميت رجلاً بما تقدّم ذكره ، وطلّحة ، وحمزة ، ومرة / وعُتْبَة ،  $\frac{٢٧٥}{٣}$   
وربيعة ، وما أشبه ذلك ،

ولفظه شاملٌ لهذا كله ؛ إذ قال : كَذَا مُؤنثٌ بهاءٍ مُطلقاً فإن  
المؤنث بالهاء هو اللفظ ، كان واقعاً على مذكّر أو مؤنث . والوجه فى  
المنع ظاهر .

ويردّ عليه سؤال ، وهو أنه قد جاء ممّا فيه هاءُ التانيث ما إذا  
سُمى [به] انصرف عند الجمهور ، وذلك (أخت ، وبنت) فإنك إذا جعلته  
اسماً لرجل صرفته فقلت : هذا أختٌ قد جاء ، وهذا بنتٌ قد مرّ ، وإذا  
ثبت هذا فقوله فى المؤنث بالهاء : سيمتنع مطلقاً مُشكّل .  
والجواب : أن يقال أولاً : إنه قليلٌ نادر ، فلم يُعتدّ به .

وأيضاً ، فقد قال قوم بمنع الصرف فيهما . ومنهم من زعم أنها  
للتانيث ، حكى ذلك ابن السراج ، فقد يمكن أن يقال : إنها عند الناظم  
كذلك ، وإنه يمتنع الصرف فيهما وإن كان مخالفاً لسيبويه<sup>(١)</sup> ، ويدل  
على هذا القول ويبيّنه الجمعُ بالآلف حيث حذفوا التاءَ منهما ، ولم  
يقولوا : أُخْتَاتُ ، ولا بُنْتَاتُ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٢١/٣ .

وأيضا ، فسيبويه يعتبر صورة التاء فيها في النسب ، فيقول في (أخت) :  
أَخَوِي ، وفي (بنت) : بَنَوِي<sup>(١)</sup> .

وإليه ذهب الناظم على ما يأتى في «باب النسب» إن شاء الله ، فيظهر  
قول من قال بهذا ، أو يكون داخلا تحت كلام الناظم .

ثم إنا نقول ثانياً : ليست بتاء تانيث ، وإنما هى تاء أخرى للإلحاق ، فـ  
(أخت) ملحق بـ (قفل) و (بنت) ملحق بـ (عدل) ولو كانت للتانيث لكان ما قبلها  
مفتوحا ، كشفة ، ورقة .

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : وإن سميت رجلاً ببنت أو أخت صرفته ، لأنك تقول :  
بَنَيْتُ الاسم على هذه التاء ، وألحقها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنَبْتُهُ بالأربعة ،  
ولو كانت كالهاء لَمَا أُسْكِنُوا الحرف الذى قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كطاء  
عَفْرِيَتٍ .

ثم قال<sup>(٢)</sup> : ولو أن هذه الهاء التى فى دَجَاجَةٍ كهذه التاء انصرفت فى  
المعرفة . فهذا نص سيبويه على أنها ليست للتانيث ، وإنما تانيث (بنت) كتانيث  
(جمل) بلا هاء تانيث ؛ بل بالبنية . فإذا لا أعترض على الناظم .

وفى قوله : «مُؤَنَّثُ بهاءٍ» إشعاراً بأن جمع المؤنث بالالف والتاء لا يمنع  
صرفه لأنه قال : «بهاء» ولم يقل : «بتاء» وإن كانت عاداته أن يطلق على هاء  
التانيث لفظ التاء اتِّسَاعاً ، فمحافظة على التعبير بالهاء دليل على ما ذكر ،  
وعادة النحويين .

والقسم الثانى : ما ليس فيه هاء من المؤنث الزائدة حروفه على ثلاثة ، وهو  
مراده من قوله : «وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ» .

(١) المرجع السابق ٣/٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(٢) المرجع السابق ٣/٢٢١ .

والعاري : هو الذي يُجَرَّد عن الهاء ، وهو صفة للمؤنث ، أى شرطُ منع المؤنث العاري .

ولا ينبغي أن يقدر (العَلَم) لأن العلم العاري لا يستلزم كونه مؤنثا ، وليس كلامه إلا فى المؤنث ، فلا بُدَّ من أن يكون المنعوت هو لفظ المؤنث ، لتقدم ذكره قريباً فى قوله : «كَذَا مُؤنَّثُ بِهَاءٍ» .

و«ارتقى» بمعنى : علَا وارتَفَعَ ، أى ارتفع عن الثلاثى ، وزاد عليه .

وقوله : فَوْقَ الثَّلَاثِ على حذف مضاف ، لأن الاسم لا يرتقى فوق / ثلاثة أحرف ، وإنما يَرْتَقِى فوق ما هو على ثلاثة أحرفٍ من الأسماء ،  $\frac{٣٧٦}{٣}$  فالتقدير : فوق ذى الثلاث . وأُنْثِ «الثَّلَاثُ» ويريد الحروف ، لأن الحروف تذكر وتؤنث وقد تقدم فى النظم مواضع من هذا .

وحذف ياء «العَارِ» للنظم ، وهو جائز فى الكلام أيضا . ويريد أن العاري من هاء التانيث شرطه فى امتناع صرفه أن يكون رباعياً فأعلى ، نحو : سَعَادُ . وَزَيْنَبُ .

وكذلك إذا سميت امرأة بنحو : عُقَاب ، أو عَقْرَب ، أو أَرْنَب ، أو ذِرَاع .

فهذا كله ممتنع الصرف فى المعرفة ، لأن الرباعى يقوم الحرفُ الرابعُ فيه مقام هاء التانيث .

والدليل على ذلك أن الثلاثى إذا صُغِرُ رُدَّتْ إليه التاء ، فقلت فى (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفى (دَعْد) : دُعَيْدَة ، وفى (نُعْم) : نُعَيْمَة ، إلا ماشدً .

وإذا صُغِرَ الرباعي لم تُرَدِّ إليه التاء وإن كان فى تقدير التاء ، كما رُدَّتْ إلى الثلاثى ، لأن الحرف الرابع قام مقامها ، فتقول : ( سَعِيدُ ) فى سَعَادَ ، و ( زَيْنِبُ ) فى : زَيْنَبَ ، إلا ما شذَّ .

وإذا كان كذلك فكأنَّ الهاء فيه ثابتة ، فجرى على حكم ما فيه التاء .  
والقسم الثالث : المؤنث العارى من هاء التانيث ، والثلاثى المحرك الوسط ، وهو المشار إليه بالمثال فى قوله : « أَوْسَقَر » .

وأراد أن شرط منع العارى من الهاء أن يكون زائدا على الثلاثة ، أو كهذا اللفظ الذى هو « سَقَرُ » فتحريك الوسط يقوم عنده مقام الزائد على الثلاثة فى منع الصرف إذا اجتمع مع العَلَمِيَّة ، نحو مامثل من ( سَقَر ) وهو اسمُ عَلمٍ من أسماء ( جَهَنَّمَ ) أعاذنا الله منها . ومثله ( لُظَى ) من أسماء ( جَهَنَّمَ ) أيضا .

وإذا سميت امرأة بـ ( قَدَم ) أو نحوه من المحرك الوسط ، فالحكم كذلك أيضا ، فتقول : هذه قَدَمٌ ، ومررتُ بِقَدَمٍ ، كما تقول : هذه سَقَرُ .  
قال الله تعالى : { سَأُصْلِيهِ سَقَرَ \* وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ }<sup>(١)</sup> ، وقال : { مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرٍ }<sup>(٢)</sup> .

وإنما امتنع وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسط ، كأنها قامت مقام الحرف الرابع . وهذا تعليلٌ بعد السماع ، وإن لا فلو كانت الحركة قائمةً مقام الحرف الرابع لم يُؤْتِ بالهاء فى التصغير ، ولَمَّا كانت الهاء لأبْدُ منها فيه دَلَّتْ على أنها ليست عوضاً حقيقة ، ولا قائمةً مقامها فى التَّحْصِيل ، ولكنهم قالوا ذلك لأن

(١) سورة المدثر / آية : ٢٦ ، ٢٧

(٢) سورة المدثر / آية : ٤٢ .



الحركة لَمَّا كانت زيادة على الحرف ، وكان الساكن الوسط ينصرف في أحد الوجهين ، ووُجِدَ ما حُرِّكَ وسطه ممنوعَ الصرفِ البتَّةَ كالرباعي - جَعَلُوا الحركة كأنها تقوم مقامه .

وأصل التعليل أن يقال : إن المانع حاصلٌ في الثلاثي وغيره ، وهو العَلَمِيَّة والتأنيث ، لكنه استثنى من ذلك الساكنُ الوسطُ ك (دَعَدَ) لأجل ما حَصَلَ بالسكون من الخفة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

وخالف ابن الأنباري في لزوم المنع في هذا القسم ، فأجاز الوجهين اعتبارا بكونه ثلاثيا ، والجماعة على خلافه .

والقسم الرابع : / ما كان من المؤنث العَلَمِ ساكنَ الوسطِ ، لكن  $\frac{٣٧٧}{٣}$  عَرَضَتْ فيه علَّةُ العُجْمَةِ زائدةٌ على عِلَّتَيْهِ ، وذلك الذي أشار إليه بقوله : «أوكْجُورَ» .

أى وشرط العارى من الهاء الزائدة على الثلاثة أو زيادة العُجْمَةِ ك «جُورَ» ونحوه .

وجُورُ : اسم بلدة . تقول : هذه جُورُ ، ونزلت بجُورَ . ومثل ذلك (مَاهُ) وهو اسم موضع . و (حِمَصُ) وهو اسم بلدة .

وعله المنع مطلقا هنا ما قالوا من أن الساكنَ الوسطَ ينصرف لكون ثِقَلٍ إحدى العِلَّتَيْنِ قابلتها خِفَةُ الاسم ، فلم يَبْقَ إلا علَّةٌ واحدة ، والعلَّةُ الواحدة لا تَمْنَعُ ، و (جُورُ) وأخواتها زاد فيها العُجْمَةُ مع عِلَّتَيْهَا ، وهما التعريف والتأنيث ، فقابلت خِفَةَ إحدى العلل ، فبقى فيه عِلَّتَانِ ، فوجب المنعُ ، وهذا مذهب الجمهور .

وذَهَبَ ابن مُعْطٍ في «أَلْفِيَّتِهِ» إلى إجازة الوجهين ، كهَنَدَ ودُعِدَ ، حسبما يَظْهَر من كلامه حيث قال :

أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ  
 فَنَحْنُ وَإِسْحَاقُ وَإِبْرَاهِيمُ  
 إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكُنَا  
 ثَانِيهِ فَالْصَرْفُ كَنُوحٍ عَيْنًا  
 إِلَّا مَوْنُثًا كَمِصْرِ الْمَعْرِفَةِ  
 فَذَا كَهْنَدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرْفَةٍ  
 فَاسْتَنْتَى مِنَ الْأَعْجَمِيِّ الثَّلَاثِيَّ السَّاكِنِ الْوَسْطِ مَا كَانَ مَوْنُثًا ، فَجَعَلَ فِيهِ  
 وَجْهَيْنِ كَهْنَدٍ .

وهذا غَلَطٌ ، لأن المَوْنُثَ من هذا النوع ليس فيه إلا المنع ، وهو المحكى عن  
 العرب ، والمقول به عند النحويين ، وإنما جواز الوجهين في غير الأعجمي المشار  
 كَهْنَدٍ ، كما يَتَبَيَّنُ .

والقسم الخامس : ما كان من الأسماء التي غَلَبَ [عليه] التذكير<sup>(١)</sup> ،  
 اسمًا علمًا لمَوْنُثٍ ، وهو الذى أشار إليه بقوله : «أَوْزَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ» يريد أن  
 شرط المَوْنُثُ العارى فى منع صرفه أن يكون كذا أو كذا ، أو مثل (زيد) اسمًا  
 علمًا لامرأة ، إذ (زيد) اسمٌ أَغْلَبَ استعماله فى المذكر ، فكل ما كان مثله  
 كَعَمْرٍو ، وَعَدْلٍ ، وَقَفْلٍ ، وَحَبْلٍ ، وَقَلْبٍ ، وَنَوْمٍ ، وما أشبه ذلك ، فهو مثله فى هذا  
 الحكم إذا سُمِّيَ به المَوْنُثُ .

وجهه أنه لما كان قد غَلَبَ استعماله فى المذكر ، وصار متمنًا فيه ، كان  
 الخروج به إلى غير بابه ، واستعماله فى غير ماضئ فيه ، ثَقَلًا أدنى إلى أن

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة .

قابل الخِفة التي فيه فانتَهَضت العلَّتَان ، وهما التعريف والتأنيث ،  
مانِعَيْنِ من الصُّرْف .

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : فَإِنْ سَمَّيْتَ الْمُؤَنَّثَ بَعْمُرٍ أَوْ زَيْدٍ لَمْ يَجْزُ الصَّرْفُ .  
هذا قول [ابن] أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبَى عَمْرٍو فِيمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ . قال<sup>(١)</sup> :  
وهو القياس ، لأن المؤنث أَشَدُّ مُلَاءً مَةً للمؤنث ، والأصل عندهم أَنْ  
يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث ، كما أَنَّ أَصْلَ تسمية المذكر بالمذكر .

فإذا خالفوا ذلك فَسَمَّوْا المؤنثَ بالمذكر ، ثَقُلَ عليهم ، فمَنَعُوهُ  
الصرف ، وهو أيضاً رأى الأخفش والمازني<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْ عِيسَى بْنِ  
عُمَرَ ، وَيُونُسَ ، وَالْجَرْمِيِّ<sup>(٣)</sup> ، أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ فِي هَذَا الْقِسْمِ / الْوَجْهَيْنِ :  $\frac{378}{3}$   
الصرف ، وَعَدَمَهُ ، كَهِنْدٍ وَدَعْدٍ فَيَقُولُونَ : هَذِهِ زَيْدٌ مُقْبِلَةٌ ، وَزَيْدٌ مُقْبِلَةٌ ،  
كما تقول : هَذِهِ دَعْدٌ مُقْبِلَةٌ . ، وَدَعْدٌ مُقْبِلَةٌ .

قال المبرد : وَحَجَّتُهُمْ أَنَا إِذَا سَمَّيْنَا مُؤَنَّثًا بِمُؤَنَّثٍ ، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ  
سَاكِنُ الْوَسْطِ فِيهِ اللَّغَتَانِ قَوْلًا وَاحِدًا ، الصَّرْفُ وَتَرَكُ الصَّرْفِ وَقَدْ  
نَقَلْنَاهُ مِنْ ثَقُلَ إِلَى ثِقَلٍ ، وَالْمَنْقُولُ مِنْ حَالٍ خِيفَةٌ إِلَى حَالٍ ثِقَلٍ أُخْرَى  
بِجَوَازِ اللَّغَتَيْنِ ، لِأَنَّ مَا هُوَ فِي أَحَدِ حَالَيْهِ خَفِيفٌ أَخْفُ مِمَّا هُوَ فِي كِلَا  
حَالَيْهِ ثَقِيلٌ

(١) الكتاب ٢٤٢/٣ ، وما بين الحاصرتين زيادة منه ، وليست في النسخ !

(٢) انظر : المقتضب ٣٥١/٣ .

(٣) المرجع السابق ٣٥٢/٣ .

قال : كما لو سَمَّينا رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف : كَقَدَم ، وسَقَر ، فليس فيه إلا الصرفُ لخفة التذكير<sup>(١)</sup> .

وأجاب ابن الضائع : بأن تسمية المؤنث بالمؤنث ، أو المذكر بالمذكر ، ليس فيه شبهة العُجمة ، لأنك سميتَ الشيءَ بما يُلائمه ، كتسمية العَرَبِيِّ بالعَرَبِيِّ<sup>(٢)</sup> .

وأما إذا سميت المؤنث بالمذكر فقد سميتَ الشيءَ بما لا يُلائمه ، فأشبهه الأعجميُّ .

قال<sup>(٣)</sup> : فإن قيل : فامنعُ صرفَ (قَدَم) و (سَقَر) اسمَ رجل لأن فيه التعريفَ وشبهَ العُجمة .

قلت : نعم ، لو كانت العُجمةُ الثلاثيةُ تمنع الصرفَ لوجبَ منعه على مذهب سيبويه . وقد ثبت أن العُجمة الثلاثية تُقاوم خفة البناء ، كما تقدم في (جُور) و (ماه) و (حمص) .

---

(١) عبارة المبرد في المقتضب (٣/٣٥٢) هي «وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي ، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء ، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون : نحن نجزِ صرف المؤنث - إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا ، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف ، كما أنا لو سمينا رجلاً ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت رجلاً قدماً أو فخذاً أو عضداً ، لم يكن فيه فيه إلا الصرف لخفة التذكير» .

(٢) شرح الجمل الكبير ، المجلد الأول (٤٤ - ١)

(٣) نص قول ابن الضائع في «شرح الجمل الكبير (الموضع السابق) هو «فإن قيل : فامنع الصرف رجلاً اسمه قدم أو سقر ، لأنك أيضاً سميت الشيءَ بما لا يلائمه ، فهو يشبه العجمة . قلت : نعم لو كانت العجمة الثلاثية تمنع الصرف لوجب على قول سيبويه منع (قدم) اسم رجل ، فما يشبهها أولى أن يمنع . والعجمة الثلاثية تؤثر في مقاومة خفة البناء كما تقدم في حمص وماء وجور» اهـ

ثم أخذ يَحْتِج لصحة مذهب سيبويه بما تجده في «شرح الجمل» فانظر فيه والأول هو الذي ذهب إليه الناظم هنا ، وفي «التسهيل»<sup>(١)</sup> .

وقوله «لَأَسْمَ ذَكَرَ» توكيد لقوله : «اسمَ امرأة» .

والقسم السادس : ماعدا ماتقدّم من الثلاثي الساكن الوسط ، وهو قوله : «وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةً» .

يعنى أن ما كان من المؤنث الثلاثي الساكن الوسط لم يَسْبِقْ له تذكيرٌ قبل استعماله علماً ، كما سبق لـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأة ، ولا كان فيه عُجْمَةٌ ، كما كان في (جُورٍ) ونحوه ، ففيه وجهان : الصرفُ وعدُّمه ، وذلك مثل (هِنْدٍ) وهو مثاله ، تقول : هذه هِنْدٌ يافتي ، ومررتُ بهند ، وقال أبو حَيَّة في منع الصرف<sup>(٢)</sup> :

أَمِنْ هِنْدَ الْخَيْيَالِ أَلَمْ وَهْنًا

بَأَشْشَعَتْ عِنْدَ سَاهِمَةٍ مَنِينٍ

ونحوه (دَعْدُ) قال الشاعر ، فجمع بين الوجهين ، أنشده سيبويه<sup>(٣)</sup> :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْلِ زَرْهَا

دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

(١) انظر : ص ٢١٩ .

(٢) لم أجده في شعره المجموع ( جمع وتحقيق : د يحيى الجبوري ) .

(٣) الكتاب ٢٤١/٣ ، والخصائص ٦١/٣ ، ٣١٦ ، والمنصف ٧٧/٢ ، وابن يعيش ١٧٠/١ ،

والأشعموني ١٥٤/٣ ، واللسان (دعد ، لفع)

والبيت لجريز ، ديوانه ٢٧ ، ويروى «ولم تُقَدِّ»

والتلفع : الالتحاق بالثوب . والفضل : الزيادة . والمئزر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف

الأسفل من البدن . والعلب : جمع علبة ، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب .

يقول : هي حضورية مترفة لاتلبس لبس الأعراب ، ولا تشرب كما يشربون ، ولا تاكل مما ياكلون .

وكذلك (نُعْم ، وَجُمْل ، ومِى) كقول ذى الرُّمَّة ، أنشدته سيبويه<sup>(١)</sup> :  
 دِيَارَ مَـيَّةٍ إِذْ مِى تُسَاعِفُنَا  
 وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ  
 وأنشد أيضا<sup>(٢)</sup> :

\* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ \*

وأنشد أيضا للأخطل<sup>(٣)</sup> :  
 أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوِخَافُ لَهَا  
 صُرْمًا لَخُوطٍ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ  
 فجاءت هذه الأسماء مصروفةً ، وإن شئتَ منعتَ الصرف .

وإجازته للوجهين مُوَافِقَةٌ لمذهب الجمهور ، خلافاً لما ذهب إليه الزجاج ،  
 من الجَزْم بمنع الصرف ، وردَّ على النحويين فى صَرْفه وقال<sup>(٤)</sup> ، لاجبة لهم  
 فيما أنشدوا دليلاً على صرفه ، لأن ما لا يَنْصَرَف كثير فى الشَّعر . قال :  
 ولا ينبغي أن يُعتبر جهة البناء<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، ونوادى أبى زيد ٣٢ ، وابن السجرى ٩٠/٢ ، والخزانة ٣٣٩/٢ ،

والهمع ٢١/٣ ، والدرر ١٤٥/١ ، وديوانه ٣

ويروى «مُسَاعِفَةٌ» وتساعفنا : تدانينا وتواتينا . ورخم (مِيةً) فقال : مِى ، فى غير النداء ضرورة ،  
 وقيل : كانت تسمى مِياً ومِيةً .

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢ ، واللسان (خلب)

والخَلْب : لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب بين القلب والكبد .

(٣) الكتاب ٢٣٨/٢ ، وليس فى ديوانه

والصرم - بفتح الصاد وضمتها - القطيعة والهجران . وخوط : اختل وتغير .

و«خليلاً» منصوب على الاختصاص والتعجب ، والمعنى : أعجبُ بها خليلاً ، وما أعجبها خليلاً .  
 ويروى «جمل خليل» على أنه مبتدأ وخبر .

(٤) انظر : شرح السيرافى ، المجلد الرابع (١٠٣ - ١)

(٥) فى (ت) «ولا يعتبر جهة البناء» .

وردَّ الناس على الزجَّاج مذهبه ، قال السيرافي<sup>(١)</sup> : لاختلاف بين  
مَنْ مَضَى من البصريين والكوفيين فى جواز / صَرْفه .

٣٧٩  
٣

قال : وعندى أنهم لم يُجمعوا عليه إلا لشهرته فى كلام العرب .  
ورعاية الخِفة فى نُوحٍ ولُوطٍ إجماعاً يردُّ على الزجَّاج فى قياسه .  
قال ابن الضائع<sup>(٢)</sup> : كلام السيرافي صحيحٌ وبيِّنٌ فى الردِّ عليه .  
قال : وأيضاً ، فقد صرَّح سيبويه أن صَرْفه لغةٌ حيث قال : مَنْ  
جعل (ابنًا) مع ما قبله اسماً واحداً يقول : هذه هِنْدُ بنتُ فلان ، فى لغة  
مَنْ صَرَفَ (هِنْدًا) .

قال<sup>(٣)</sup> : فهذا يدلُّ على استقرارها لغة ، ولم يَجِءْ بالبیت هو ولا  
غيره ليُثبتها لغةً .

قال : ولما كان الثلاثى أقلَّ الأصول ، وسَكَنَ وَسَطُهُ ، كان أخفَّ  
أبنية الأسماء ، فلا يُبعد أن تُقاوم خِفَتَهُ إحدى العِلَّتَيْنِ ، فلا تُؤثِّرُ واحدةً ،  
فَيَنْصَرِفَ .

قال : ثم إذا صحَّ السماع لم يُلْتَفَتَ إلى قياس<sup>(٤)</sup> ، فلا معنى  
للقياس إلا أن يُوَصَّلَ إلى معرفة كلام العرب . فإذا ثَبَتَ الكلام فائىُّ  
معنى للقياس؟!

وأيضاً ، لو فُرِضَ أنه لم يَأْتِ إلا فى الشُّعر ، فلا ينبغى أن يُدعى  
فيه الضرورة ؛ إذ لم يكن له معارضٌ فى غير الشعر ، بل يُحمل على أنه

(١) شرح السيرافي - المجلد الرابع (١٠٣ - ١) .

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٣) فى شرح الجمل «فقوله : فى لغة من صرف يدل ...» وهو أوضح .

(٤) فى الأصل «ثم إذا صحَّ السماع ولم يُلْتَفَتَ قياس» وفى (س) «ثم إذا صحَّ السماع لم  
يلتفت قياس» وهو موافق لما فى شرح الجمل . وما أثبتته من (ت) .

كلامهم حتى يثبت المعارض ، وهو أصل نص عليه الشلّوبين فى طُرّة على كتاب ابن ملكون<sup>(١)</sup> .

وأما الترجيح بين الوجهين فقال سيبويه<sup>(٢)</sup> : ترك الصرف أجود . وهو الذى نص عليه الناظم فى قوله : « والمنع أحق » وإنما نص على أن المنع أحق لوجهين :

تبيين مذهبه فيهما ، وأنه موافق لصاحب الكتاب .

والثانى : التنكىت على الزمخشري حيث عكس القضية ، فجعل الصرف هو اللاحق<sup>(٣)</sup> .

قال ابن الضائع<sup>(٤)</sup> : وإنما غلطه فى ذلك خطأؤه فى أن جعل حكمه كنوح ولوط<sup>(٥)</sup> ، وهما مصروفان فى القرآن ، يعنى مع وجود علتين ، وهما : العَلَمية والعُجْمة . قال : فحكم أن الصرف أفصح . انتهى .

وهذا القياس من الزمخشري مُصادِم للسمع ؛ إذ حكى سيبويه ذلك نقلاً عن العرب ، ولم يحكم بذلك رأياً رآه .

فالصحيح ماذهب إليه الناس ، وإنما قال : الأحق المنع ، لأن علتين موجودتان فالأصل القياسى المنع ، حتى أنكر الزجاج صرفه ، وزعم أنه ضرورة كما تقدم<sup>(٦)</sup> .

(١) سبقت ترجمة كل من الشلّوبين وابن ملكون .

(٢) الكتاب ٢٤٠/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ .

(٤) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٥) عبارة ابن الضائع هى وغلطه فى ذلك أن جعل حكمه كنوح ولوط ، وهى أفصح .

(٦) انظر : ص ٦٣٤



ومفهوم كلامه فى قوله : « فى العَادِمِ تَذْكِيرٌ سَبَقَ » أن الحكم كذلك ، سواءً سَبَقَ للسَمِّ قبل ذلك تَأْنِيثٌ أم لم يَسْبِقْ له شَيْءٌ ؛ بل كان مُرْتَجِلاً مثلاً ، فلو سَمِيَتْ امرأة بِشَمْسٍ ، أو قَدَرٍ ، أو حَرْبٍ ، أو عَيْنٍ ، أو نحو ذلك مما اسْتَعْمَلَ قبل العلمية مؤنثاً ، فالوجهان فيه جائزان .

وعلى الناظم هنا دَرَكٌ ، وهو أن كلامه أعطى أن الوجهين إنما يجريان فيما عُدِمَ تذكيرا سابقا قبل تسميه المؤنث به .

فأما إذا سَبَقَ له التذكير قبل ذلك . فلا يكون حكمه هذا ، وهذا فى ظاهره جارٍ فى نحو : قَدَرٍ ، وشَمْسٍ ، وَعَنْزٍ ، مَسْمًى بها .  
فأما فى نحو (هِنْدٍ) الذى مَثَّلَ به ، وكذلك فى (دَعْدٍ ، وَجُمْلٍ ، وَنَعْمٍ) فلا .

قال ابن خروف : قد أحاط العلمُ بأن هذه الأسماء ، يعنى (دَعْدًا) وما ذُكِرَ معه ، منقولةً من مذكَّرٍ ، وإذا كان ذلك كما قاله ابن خروف كان الحُكْمُ فيها على مقتضى النظم / منع الصرف لاغير ؛ إذ كانت داخلةً <sup>٢٨٠</sup>/<sub>٣</sub> فى القسم الخامس كـ ( زَيْدٍ ) اسمَ امرأةٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأنهم نصُّوا على جواز الوجهين من غير خلاف أذكره ، والمعتبر عندهم فى جواز الوجهين أمران :

أحدهما : كونه قبل العلمية لمؤنث ، كَقَدَرٍ مَسْمًى به .

والثانى : أن يكون قد غلب بعد التسمية به على المؤنث .

ومن هذا القسم جعل سيبويه (هِنْدًا) و (دَعْدًا) ونحوهما ، لأنهما لما غلب استعمالهما فى المؤنث تُنَوِّسُ أصلهما ، وهو جواب

الفرأء فى منع صرف (أسماء بن خَارِجَة) مع أنه عنده (أفعالٌ) فقد كان ينبغى أن يَنْصَرَفَ لأن تَأْنِيثَ الجمع لايراعى فى (باب ما لا ينصرف) فقال : كَثُرَ تسمية المؤنث به ، فصار كَزَيْنَبَ ، اسم رجل ، فهو عند سيبويه (فَعْلَاءٌ) فعلى مذهبه لاينصرف إذا نُكِّرَ ، وينصرف على مذهب الفراء .

ويجابُ عن الدُّرْكَ الذى على الناظم بأن قوله : «فى العَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ» ماسبق ذكره من التذكير ، وهو ( زَيْدٌ ) اسمَ امرأة ، فأشارته بالسَّبْقِيَّةِ لِسَبْقِيَّةِ الذَّكْرِ ، لا لِسَبْقِيَّةِ التَّسْمِيَةِ ، كأنه قال : وجهان فيما عَدِمَ مثل ذلك التذكير المذكور ، وهو كونه اشتهر فى الاستعمال ، حتى لم يُتَنَاسَ معه استعماله فى المؤنث بعد ذلك ، فلو سَبَقَ التذكير لكنه تُنَوِّسِيْ بِغَلَبَةِ استعماله فى المؤنث بعد ذلك لم يكن مما تقدَّم .

ويشعر بهذا قوله بعد: « أَوْ عُجْمَةٌ » ولايريد إلا ما تقدَّم له ذكره وهذا ممكن ، وهو خلاف ماتقدَّم فى تفسير كلامه أولاً ، وما تقدم هو الأظهر من كلامه ، والسابقُ للنَّظَرِ ، ولكن يلزمه فيه ماتقدَّم من الإشكال ، وربما يُحْمَلُ على التفسير الأول .

ويُجاب عن السؤال بأن (هَذَا) وأخواته لما غَلَبَ على المؤنث ، حتى صار بحيث تُنَوِّسِيْ أصله من التذكير ، عاد إلى حُكْمِ ما لم يَسْبِقْ له تذكير ، فصَحَّ إطلاقُ العبارة عليه بهذا اللَّحْظِ . والله أعلم .

فإِذَا يَشْمَلُ له هذا القسمُ على كِلَا التفسيرَيْنِ ثلاثة أوجه :

الوجهان المذكوران فى السؤال والثالث : أن لايسْبِقْ له شىء ، كما إذا سميتَ امرأة بـ (دَيْنٍ) مقلوب (زَيْدٍ) فيكون فيه الوجهان .

وَنَقَّصَهُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ حَكْمُ الْمَذْكُورِ إِذَا سُمِّيَ بِمَوْثِدٍ كَرَجَلٍ  
يُسَمَّى بِـ (قَدْرِ) أَوْ (ذِرَاعٍ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا تَرَكَ ذِكْرَهُ لِقَلَّتْهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُهُمْ أَكْثَرَ الْأَمْرِ  
يَذْكُرُونَ فِيهِ الْأَعْلَامَ إِلَّا مَعَ فَرَضِ التَّسْمِيَةِ ، لِعَدَمِ مَجِيئِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ  
الْعَرَبِ ، أَوْ لِنُدُورِهِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَضْحَفِ بِهِ فِي هَذَا النِّظْمِ الْمُخْتَصَرِ .

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ

زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

يَعْنِي أَنَّ الْأَسْمَ الْعِلْمَ إِذَا كَانَ عَجْمِيَّ الْوَضْعِ ، أَيْ وَضَعْتَهُ  
الْعَجَمُ ، فَانْتَقَلَ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْهَا - يَمْتَنَعُ صَرْفُهُ لَوْجُودِ الْعِلَّتَيْنِ ،  
وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالْعُجْمَةُ ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِشَرَطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ أَعْجَمِيًّا ، بِمَعْنَى أَنَّ الْعَجَمَ هِيَ الَّتِي  
عَرَفْتَهُ وَصَيَّرْتَهُ عِلْمًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نَقَلْتَهُ الْعَرَبُ إِلَى كَلَامِهَا ،  
وَاسْتَعْمَلْتَهُ كَذَلِكَ .

وَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ : «وَالْتَّعْرِيفُ» لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «الْوَضْعِ»

كَأَنَّهُ / قَالَ : وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ ، وَالْعَجْمِيُّ التَّعْرِيفُ صَرْفُهُ امْتَنَعَ .

$\frac{281}{3}$

وَهَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَ لِأَبَدٍ مِنْ تَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ

مُرَادُهُ .

فَالْأَسْمَ الْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامًا ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ  
يَكُونَ اسْتُعْمِلَ عِلْمًا فِي كَلَامِ الْعَجَمِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَعًا ، أَوْ يَكُونَ فِي  
كَلَامِ الْعَجَمِ نَكْرَةً وَاسْتُعْمِلَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونَ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَجَمِ  
عِلْمًا عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونَ عِلْمًا عِنْدَ الْعَجَمِ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَرَبِ . وَالْجَمِيعُ  
لَهُ حَكْمٌ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ هُنَا .

فأما الأول : وهو أن يكون علماً فى كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال فى منع ذلك إذا اشتمل على الشرط الثانى الذى يذكره . وعليه يدل نصُّه ، إذ قال : « والعَجْمُ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ » أى الذى يكون التعريف الموجود فيه كان ممّا وضعت العجم ، لأنه إنما تكلم على العلم ، فلو كان نكرة عند العرب لم تصدق عليه هذه العبارة ، ومثاله : إبراهيمُ ، وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، ويعقوبُ ، وهُرمُزُ ، وفيرُوزُ ، وقارُونُ ، وفرعونُ ، وهامانُ ، وأشباه ذلك .

فلا بدُّ من صرفها لتوفّر شرط المنع ، وإنما امتنع لأنه يتمكّن فى كلام العرب ، كما تتمكّن النكرة ، فنقلُ عليهم من حيث كان خارجاً عن أصل كلامهم .

وأما الثانى : وهو أن يكون نكرةً فى كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال فى صرفه . وعلى ذلك دلُّ مفهوم كلامه ، لأنه إنما قيّد منع العُجْمَة بكونه علماً .

وإذا انتفت العَلَمِيّة لم يَبْقَ فى الاسم إلا العُجْمَة وحدها ، وهى لاتمنع كذلك وأيضاً ، الأعجميُّ إذا دخل فى لغة العرب نكرةً ، واستعمل فيها على تلك الحال صار داخلاً فيها ، ومن معهود كلامها ، فلم يثقل عليهم ثقلُ المعرف ، فلا يُمنع صرفه إلا بما يُمنع صرفُ الاسم العربى المحض ، ولا يضرُّ كونه جاء على مثال لم يأت مثله فى كلام العرب ، كالأجرُ ، فإن خروجه عن أمثلتها يُشبه خروجَ النوادر فى العربى المحض عن الأمثلة المعهودة ، كإبلٍ ونحوه ، ممّا جاء عادماً للنظير ، وهذا معنى تعليل سيبويه<sup>(١)</sup> .

ومثال ذلك : اللُجَامُ والديباجُ ، والاستبرقُ ، والسَّجِيلُ ، والقِسْطَاسُ ، والبرديُّ ، والنيروزُ ، والفَرِنْدُ ، والزنجبيلُ ، واليرندجُ ، والياسمينُ . ومن ذلك كثير .

(١) الكتاب ٣ / ٢٢٤ .

فإن سُمِّيَ بشيء من هذا كان منصرفاً ، ولا اعتبار بالعُجْمَة ،  
لأنه قد جرى مجرى العربى فى استعماله نكرةً ، إلا أن يجتمع فيه  
علَّتَان من علل الاسم العربى ، فالوزنُ مع العلمية فى نحو : ( بَقَم )  
مسمًى به ، فيُمنع صرفه إذ ذاك ، كما يمنع صرف ( ضَرَبَ ) مسمى  
به .

وأما الثالث : وهو أن يكون نكرةً عند العجم ، علماً عند العرب ،  
فالذى يقتضيه كلام الناظم الصرفُ ، لأنه شَرَط فى المنع أن يكون  
التعريف منسوباً إلى العجم ، لقوله : «والعَجَمِيُّ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ» .  
وهذه الطريقة تظهر من سيبويه ، لأنه قال <sup>(١)</sup> وأما إبراهيم ،  
وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، وكذا إلى آخرها ، فإنها لم تقع فى كلامهم إلا  
معرفةً على / حدٍّ ما كانت فى كلام العجم ، ولم تُمكن فى كلام العرب ،  $\frac{٢٨٢}{٣}$   
كما تُمكن الأول ، يعنى النكرة ، ولكنها وقعت معرفةً ، إلى آخر الكلام .  
فظاهره أنه اعتُبر فى المنع كونَ العجم عَرَفَتْهَا ، وهو ظاهر الجزولى أبى  
موسى فى «الكراسة» وبه فسرهما الدُّباج <sup>(٢)</sup> .

قال أبو الحسن الأُبْدِيُّ <sup>(٣)</sup> : سألت شيخنا أبا الحسن الدُّباج -  
رحمه الله - عن قول أبى موسى : «أَوْ تَلَقَّيْهِ مِنَ الْعَجَمِ عِلْمًا» فقال لى :

(١) الكتاب ٢٣٥/٣

(٢) هو أبو الحسن على بن على بن جابر الإشبيلي اللخمي النحوى ، كان نحويًا أدبيًا مقرئًا  
جليلاً ، تصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة (ت ٦٤٦ هـ) .

وسبقت ترجمة الجزولى .

(٣) سبقت ترجمته .

هذا إنما معناه أن يُتَلَقَّى من العجم علماً ، بمعنى أن يكون فى كلام العجم علماً ،  
فانتقل إلى كلام العرب علماً ، وكذا وُجِدَ كلُّ ما جاء من ذلك ممنوعَ الصرف .

قال الأَبْذَى : فعرضتُ عليه ماقدّمته ، يعنى : من أن معناه أن العرب لم  
تستعمله حين تَلَقَّتْهُ من العجم إلا علماً وقلت له : إن الأستاذ أبا على - يعنى  
الشَّلَوِيَّين - كان يعتقدُه ، فقال لى : هذا المذهب لم أره لأحد إلا ماقلت لى عن  
الأستاذ أبى على ، قال : فقلت له : وأىُّ أثرٍ لاشتراط العَلَمِيَّة فى كلام العجم؟  
فلم يحضُرْ له فيه جوابٌ إلا موافقةَ السماع .

قال : وتمسكُ رحمه الله بلفظ سيبويه ، وذكره ، ثم قال : إن هذا الكلام  
يَحْتَمِلُ التأويل . انتهى .

ويبنى على ذلك أن يُصرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ) لأنهما معرفتان عند العرب ،  
منقولان من الصفة ، إذ كان (قَالُونَ) عند العجم بمعنى (جَيِّدٌ) وكذلك الآخر  
أصله عند العرب الصفة .

وإنما جَلَبْتُ هذه بياناً لكلام الناظم ، وشرحاً لمُدرك مذهبهِ .

وقد ظهر أن مُدركه ما جاء فى السماع ، ومايظهر من كلام سيبويه .  
وأما أن يظهر لاشتراط كونه علماً عند العجم وجهٌ ، فَبَعِيدٌ .

ومذهب أبى على الشَّلَوِيَّين مخالفٌ لهذا كما تقدم ، فلا يشترط إلا كونه  
لاستعمله العرب علماً ، فسواءُ استعملته العجم نكرة أو معرفة ، لافرق بينهما  
بالنسبة إلى مايرجع إلى كلام العرب ، فيُمنع إذاً صرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ)  
ونحوهما على هذا .

والأولى فى النظر ماذهب إليه الشَّلَوِيَّين ، وهو مذهب المؤلف فى  
«التسهيل»<sup>(١)</sup> ، وكلام سيبويه محتمل .

---

(١) ص : ٢١٩ .

وأما الرابع : وهو أن يكون علماً عند العجم ، نكرةً عند العرب ، فعلى كلام الناظم لأبدُ من الصرف ، إذ فَرَضَ كلامه في منع الصرف ، إنما هو فيما كان عند العرب علماً وهذا ليس بعلم عندهم ، فلا منع ، ووجه ذلك ظاهر ، لأن [ما]<sup>(١)</sup> ، لأجله صُرِفَ القسم الثاني موجوداً هنا ، فلا بُدُ . ومحالٌ أن يعتبر العلمية عند العجم هنا من اعتبارها في القسم الذي قبل هذا في منع الصرف ؛ إذ لا ثمرة لذلك ، وليس في الاسم غير العجمة ، وانتفى حكمها بتصرف العرب . فإذا سُمِّيَ به بعد ذلك ، فليس إلا علة واحدة وهي العلمية .

وقد حكى ابن عبيدة أنه سأل شيخه عن مثال من هذا الاسم ، قال : فقال لى الأستاذ : إنها فَرَضُ مسألة لا أذكرُ لها مثالا .

٢٨٢  
٣

ويبقى هنا نظراً في معنى العجمي الذي ذكره الناظم والنحويون . فالعجمي عندهم [ما] ليس من / كلام العرب ، من أى لغة كان سوى لغة العرب ، واللسان العجمي هو ما خالف كلام العرب ، لا يختص ذلك بأمة دون أمة ، فكل لسان غير لسان العرب عجمي .

فإن قلت : ما بُني قياساً على كلام العرب ، هل هو من قبيل العجمي أولاً؟ مثل أن تبنى من (ضرب) مثل : درهم ، أو جعفر ، أو سفرجل ، فتقول : ضربب وضربب ، وضربب وضربب ، وضربب ، ونحو ذلك .

فالجواب عن هذا رأيته لأبى الحسن الأُبَدي<sup>(٢)</sup> : أن ذلك يَنبني علي الخلاف فيما بُني من ذلك ، هل هو قياس أولاً؟

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ .

(٢) سبقت ترجمته .

فَمَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فِيهِ مُطْلَقًا جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَصُرِّفَ فِي الْمَعْرِفَةِ ،  
وَمَنْ لَمْ يَقْسُ جَعَلَهُ خَارِجًا مِنْ كَلَامِهِمْ كَالْأَعْجَمِيِّ ، فَيُمنَعُ الصَّرْفُ .

و «الْعَجَمِيُّ» فِي كَلَامِ النَّاظِمِ وَقَعَ عَلَى الْاسْمِ ، [مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ ،  
وَهُمْ خِلَافُ الْعَرَبِ . وَقَدْ يُقَالُ أَعْجَمِيٌّ] <sup>(١)</sup> ، مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَعْجَمِيِّ ، بِمَعْنَى  
الْعَجَمِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ ( الْأَعْجَمُ ) وَيُرَادُ بِهِ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَلَا يُبَيَّنُ كَلَامُهُ وَإِنْ كَانَ  
مِنْ الْعَرَبِ ، وَمِنْهُ زِيَادُ الْأَعْجَمِ <sup>(٢)</sup> . قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ <sup>(٣)</sup> .

وَالْأَعْجَمُ أَيْضًا : الَّذِي فِي لِسَانِهِ عُجْمَةٌ وَإِنْ أَفْصَحَ بِالْعَجَمِيَّةِ .

وَقَدْ غَلَّطَ ابْنُ قُتَيْبَةَ النَّاسَ فِي اسْتِعْمَالِهِمَا مَعًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَقَالَ : إِنْ  
الْأَعْجَمِيُّ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا بِالْبَادِيَّةِ ، وَالْعَجَمِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ  
وَإِنْ كَانَ فَصِيحًا <sup>(٤)</sup> .

وَمَا قَالَهُ لَا يَلِيزُ ، لِأَنَّ (الْأَعْجَمِيَّ) يُسْتَعْمَلُ كَمَا قَالَ ، وَيُسْتَعْمَلُ أَيْضًا  
مُرَادِفًا لِلْعَجَمِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا ابْنُ السَّيِّدِ ، وَرَدَّهُ صَحِيحٌ .

فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ النَّازِمُ « الْعَجَمِيَّ » لَوْجِهَيْنِ :

كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ (الْعَجَمِ) الَّذِي نَسَبَ إِلَيْهِ وَقِلَّةُ غَيْرِهِ ، وَلِيُخْلَصَ عَنْ  
اعْتِرَاضِ الْمُعْتَرِضِ إِنْ اتَّفَقَ .

---

(١) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (س) وَاثَبَتَهُ مِنْ (ت) .

(٣) هُوَ زِيَادُ بْنُ سُلَيْمٍ ، مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَمِنْ شُعْرَاءِ النُّوَلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، كَانَ يَنْزِلُ اصْطَخَرَ ، وَكَأْثَرُ  
الْحَنِّ فِي شِعْرِهِ ، لِفَسَادِ لِسَانِهِ بِفَارَسٍ ، تَوَفَّى فِي حُدُودِ الْمَانَةِ ، وَانْظُرْ : الشُّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ ٤٣٠ ،  
وَحَوَاشِيهِ .

(٤) الصَّحَاحُ (عَجَم) .

(٥) أَدَبُ الْكَاتِبِ - كِتَابُ الْمَعْرِفَةِ : ٣٦



وهنا انتهى الكلام على الشرط الأول فى (العجمى) .

والشرط الثانى : لمنع صرفه : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك قوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أى مع زيادة على ثلاثة أحرف ، وذلك كإِسْمَاعِيلَ ، وإِبْرَاهِيمَ ، ومُوسَى ، وَعِيسَى ، وهَامَانَ ، ونحو ذلك . فلا خلاف فى منع صرف هذا كله .

فإن كان على ثلاثة أحرف . فإنه عند الجمهور مصروفٌ مطلقا ، وهو رأى الناظم ؛ إذ لم يشترط فى المنع مع العَلَمِية إلا الزيادة على الثلاث ، إلا ما تقدم له فى نحو (جُورٍ) مما فيه التائيثُ زيادةً على العلتين ، فقد مرَّ حكمه .  
وأما غيره : فقسَمَ الثلاثى قسمين :

أحدهما : أن يكون ساكنَ الوسط ، مثل (نُوحٍ ، ولُوطٍ) وحكمه الصرفُ إلا عند الزَمْخَشَرى<sup>(١)</sup> ، فإنه أجاز الوجهين ، كباب (هِنْدٍ ، ودَعْدٍ) لمقاومة خِفَّة وَسَطِهِ إحدى العِلَّتَيْنِ .

وأظن أن أصل هذا رأى لابن قُتَيْبَةَ ؛ إذ حكى فى «أدب الكُتَّاب» أن بعضهم ترك صرفه .

وجعل ابن الضائع هذه الحكاية من ابن قُتَيْبَةَ غَلَطًا . قال إذ لم يَحْكِهِ غَيْرُهُ ، ولا أَسَنَدُهُ هو لأحد ، وحكى هو أنه لاخلاف فى صرف (نُوحٍ ، ولُوطٍ)<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ابن يعيش ٧٠/١

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٣٩ - ١) .

وأيضاً ، فإن العُجْمَة فى منع الصرف / أضعفُ من التائِيثُ ،  $\frac{٣٨٤}{٣}$   
لأن العُجْمَة لا تمنع إلا بشروط حَسْبِما يأتى ، والتائِيثُ يمنع مع  
التعريف مطلقاً ألا ترى أن الاسم الذى غلب عليه التائِيثُ ، وهو على  
أكثرَ من ثلاثة أحرف كزَيْنَب ، إذا سُمى به مُذَكَّر لم يَنْصرف ، وإن كان  
قد انتقل عن التائِيث ، لأن الحرف الرابع صار كالهاء ، فالتائِيثُ أَقْوَى .  
وقد كان فى (هِنْد) اللغتان ، فيجب أن تكون العُجْمَة لا تمنع  
بإطلاق فى (نَوْحٍ ، وَلُوطٍ) فلا يقال : إنها تَمْنَعُ قياساً على (هِنْد) فإن  
القياس لا يكون إلا مع تساوى الفرع والأصل فى الحُكْم من غير فارق ،  
وقد ثَبَتَ الفارق ، فلا يصحُّ القياس .

والثانى : أن يكون متحرِّك الوَسَط ، فحكى بعض المتأخرين فيه  
ثلاثة أقوال : الصَّرْفُ مطلقاً ، وَمَنْعُهُ مطلقاً ، وجوازُ الوجهين . وظاهر  
سيبويه الأول<sup>(١)</sup> .

ووجهُ اشتراط الزيادة على الثلاثة وجودُ الثَّقَل فى الاسم ، بخلاف  
الثلاثى لِحِفَّتِهِ .

وقوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أراد : مع زيادة ، والزَيْدُ ، والزَيْدُ :  
الزِّيَادَة . ومنه قول ذى الإصْبَعِ العَنَوَانِي<sup>(٢)</sup> :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مَائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طَرًّا فَكَيْدُونِي  
حكى الجوهريُّ أنه يُروى بفتح الزأى وكسرها<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣٥

(٢) اللسان (زيد) وابن يعيش ٣٠ / ١ ، والمفضليات ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) الصحاح (زيد) .

كَذَاكَ نُوْزَنُ يَخُصُّ الْفِعْلَ

أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان ذا وزنٍ خاصٍّ بالفعل ، أو غالبٍ على الفعل ، فإنه ممنوعٌ الصرفِ أيضا .

والوزنُ : معناه مقابلةُ حروفِ الاسمِ حروفِ الفعل ، أصليا بأصلي ، وزائداً بزائد ، مع موافقة الحركات والسكنات ، وتعيين الزوائد ، مثل ما مثل به من (أحمد ، ويعلى) .

فإن (أحمد) العلم على وزن (أحمد) من قولك : أحمدُ الله ، وكذلك (يعلى) العلم ، على ، وزن (يرضى) و(يخشى) وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تنفرد عن غيرها بوزنها وسائر أحوالها .

فلما وقعت هذه الأشياء موافقة لما هو فرعٌ كانت بذلك خارجة عن أصلها ، وداخلة فيما هو فرع ، وهو الأفعال ، فامتنع منها ما يمتنع من الأفعال ، وهو الجر والتنوين .

وإذا ثبت هذا فأبنيةُ الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنتها لها ، وعدم ذلك ، أربعة أقسام :

أحدها : ألا توافقها أصلا ، مثل : أفعولٌ ، وفعلالٌ ، وفعللٌ ، وإفعليلٌ ، وفعلٌ ، وفعللٌ ، مثل : أسلوبٌ ، وشِمْلالٌ ، وسَفَرَجَلٌ ، وإصْلِيلٌ ، وطُنْبٌ ، ودرهمٌ ، وكثيرٌ من ذلك ، فلا إشكال في بقائها على أصلها من الصِّرف عند التَّسمية بها ؛ إذ ليست أبْنيتها من أبنية الأفعال في شيء ، فضلا عن أن تكون غالبية عليها ، أو مختصة بها ، وهو بينٌ من مفهوم كلام الناظم .

والثاني : أن يوافق البناءُ البناءَ، لكن يكون بناؤهما مشتركاً

بينهما، ليس بغالبٍ على الاسمِ دون الفعل، ولا على الفعلِ دون الاسمِ،

كفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعِلَ، وفَاعَلَ، وفَاعَلَ، مَثَلٌ : طَلَّلَ، وَعَضُدٌ، وَكَبِدٌ، وَكَاهِلٌ /  $\frac{380}{3}$  وَخَاتَمٌ. ويوافقها من الفعل : ضَرَبَ، وَكَبَّرَ وَعَلِمَ، وَقَاتَلَ، وَقَاتَلَ.

فهذه الأبنية غير مختصةٌ بواحد من الجنسَيْنِ دون الآخر، فليست الأفعال فيها بأولَى من الأسماء، فلا يمتنع صرفُ ماسمى به من الأفعال على هذه الأبنيةِ وأشباهاها، وهو ظاهر من مفهوم كلام الناظم، وهو مذهب الجمهور.

وخالف في ذلك عيسى بن عُمر، فكان لا يصرف ذا الوزن المشترك المنقول من فعل، ويقول : كلُّ فعلٍ ماضٍ سُمي به فإنه لا ينصرف إذا كان فارغاً من فاعله<sup>(١)</sup>. واحتجَّ على ذلك بما أنشده سيبيويه من قول سُحَيْم بن وَثِيل اليربوعي<sup>(٢)</sup>:

---

(١) قال سيبيويه (٢٠٦/٣) : «وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : كَعْسَبًا، وإنما هو من الكَعْسَبَةِ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ».

(٢) الكتاب ٢٠٧/٣، وابن يعيش ٦١/١، ٦٢/٣، ١٠٥/٤، والخزانة ٢٥٥/١، ٦٤/٥، ٤٠٢/٩، والمفنى ١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦، والعيني ٣٥٦/٤، والتصريح ٢٢١/٢، والهمع ٩٨/١، والأشعموني ٢٦٠/٣

وابن جلا : واضح مشهور لا يخفى مكانه. والثنايا : جمع ثنية، وهى الطريق في الجبل. ومعناه : أنني مشهور، مضطلع بالشدائد، ركاب لصعاب الأمور، إذا حسرت اللثام عن وجهي أعريت عن نفسي فعرفتُموني بما كان يبلغكم عنى .

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ التُّنَايَا  
مَتَى أَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي  
(جَلَا) فعل ماضٍ واقعٌ على أبيه.

وسيبيويه على خلافه، وتأوله على أنه على الحكاية، كأنه قال : أنا ابنُ الذي  
جَلَا واشتهر<sup>(١)</sup>، كما حكى الآخر في قوله، أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا  
بَنَى شَابَ قُرْنَاهَا تَصُورُ وَتَحْلُبُ

وقال<sup>(٣)</sup>: إن قول عيسى خلافُ قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجلَ  
يسمى بكَعْسَبٍ، وهو فعل من الكَعْسَبَةِ، وهو العَدُو الشديد مع تَدَانِي الخطَا.

والثالث : أن يوافق الاسم وزنَ الفعل، والفعلُ أغْلِبُ عليه ، وهو المراد  
بقوله : « أَوْغَالِبِ » يعني على الفعل ، وقد يكون في الأسماء ، وذلك كبناء  
( أَفْعَلُ ، أَوْ نَفْعَلُ ، أَوْ تَفْعَلُ ، أَوْ يَفْعَلُ ) من الأبنية الموافقة للمضارع.

وكذلك بناء : إِفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ ، وَفُعِلُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، فإنها تقع  
للأسماء قليلا نحو : أَفْكَلُ ، وَأَرْمَلُ ، وَأَيْدَعُ ، وَأَرِيْعُ ، وَنَرْجِسُ ، وَتَنْضُبُ وَتَنْفُلُ،

(١) الكتاب ٢٠٧/٣، وعبارته «كأنه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلا».

(٢) الكتاب ٨٥/٢، ٢٠٧/٣، والمقتضب ٩/٤، والخصائص ٣٦٧/٢، والتصريح ١١٧/١، واللسان  
(قرن)

وينسب إلى رجل من بني أسد. والقرن هنا : الضفيرة. وتصر : تشد ضرور الماشية ليجتمع  
الدر فتحلب.

ومعناه : لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها : شاب قرناها، وتحلب الماشية، يعني  
أنها عجوز راعية.

(٣) أى سيبويه، وقد نقلت هذا النص في حاشية الصفحة السابقة.

وَتُدْرَأُ، وَيَزْمَعُ، وَيَعْمَلُ، وَإَصْبَعُ وَأَصْبَعُ وَأَبْلَمُ، وَأَصْبَعُ، وَدُبِلَ، وَرُبِمَ<sup>(١)</sup>. وما كان على نحو هذه الأبنية فقليل في الأسماء.

فإذا سَمَّيْتَ رجلاً بواحد منها لم تَصْرِفْهُ، لمشابهته بناء الفعل الذي هو فَرَعٌ عن الاسم.

وكذلك إذا سَمَّيْتَ بشيء من الأفعال المُوازنة لهذه لم تَصْرِفْهُ أيضاً، كما لو سَمَّيْتَ بأضْكَرَمَ، أو أَكْرِمَ، أو أَكْرِمَ، أو نحو ذلك.

وقد سَمَوْا : يَزِيدُ، وَيَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَعْمُرُ، فَمَنْعُوا الصرف، فكذلك ما كان مثلاً.

والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما «أَحْمَدُ» وَيَعْلَى من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

والرابع : أن يكون الوزن مختصاً بالفعل، ليس للاسم فيه نَصِيبٌ، وهو قوله : «كَذَاكَ نُوْوزَنُ يَخْصُ الْفِعْلُ»

---

(١) الأفكل : الزعدة، وأبو بطن من العرب. والأرمل : المحتاج. والأيدع : صبغ أحمر، وقيل : الزعفران. والنرجس : نبت من الرياحين، وزهرته تشبه بها العين. واحدته : نَرْجَسَةٌ. والتنضب : شجر ينبت ضخماً على هيئة السرح، وعيدانه بيض ضخمة، نو شوك قصار، وثمر مثل العنب الصفار يؤكل. وواحدته : تنضبة. والتتفل : الثعلب، وقيل : جروه. والتدرا : اسم موضوع للدرء والدفع.

يقال : السلطان نوْتدرا، أى نو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.

واليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تتلألأ في الشمس. واليعمل : البعير النجيب المطبوع على العمل، والانتى : يعملة. والإصبع : واحدة الأصابع، وفيه عدة لغات، منها : إَصْبَعُ، وَأَصْبَعُ - بكسر الهمزة أوضمها وفتح الباء، وَأَصْبَعُ - بضم الهمزة والباء. والأبلم : الخوص، وفيه ثلاث لغات : أَبْلَمُ، بضم الهمزة واللام، وإِبْلَمَ - بكسرها، وَأَبْلَمَ - بفتحها. وواحدته : أبلمة. والدنل : نوبية شبيهة بابن عرس. والرئم : الاست.

يعني أنه ممنوع أيضا، وما يقع هنا من الأعلام لا يكون إلا منقولاً من الفعل، بخلاف ما قبله، فإنه قد يكون منقولاً من غير فعل، كَتَنَضُبْ، وَتَنَقَّلْ، وَاصْبِعْ، وكذلك (أَكْلَبْ) ونحوه من الجمع، لأنه على وزن : أَقْتَلْ ، وأما هذا فَلَا.

$\frac{286}{3}$

ومن الأمثلة المختصة بالفعل : فَعِلَ، وَفُوعِلَ، وَقَعِلَ / وَقَعَلَّ.

فإذا سُمِّيَ بضَرْبٍ ، أو ضُورِبَ، أو دَخِرَجَ، أو ضَضْرِبَ - لم ينصرف ، ولذلك لم تصَرَفَ العرب (بَذَّرَ) اسمُ مَا، أنشد أبو الحسن، وقال : سمعت يونس يُنشد هذا البيت لكثير عزة<sup>(١)</sup>:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا

جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَّرَ وَالْفَمْرًا

وأما (شَلَّمْ) فعجميٌ ، وكذلك (بَقَّمْ) وفي «الصحاح» قلت لأبي علي الفارسي : أعربى هو ؟ يعني بَقَّمًا . فقال : مُعَرَّبٌ، وليس في كلامهم اسم على (فَعَّلَ) إلا خمسة (خَضَّمْ) بن عمرو بن تميم، وبالفعل سُمِّيَ، و(بَقَّمْ) لهذا الصَّبْغِ و(شَلَّمْ) موضع بالشام، وهما أعجميان. وَ (بَذَّرُ) اسم ماء من مياه العرب، و(عَثَّرُ) موضع<sup>(٢)</sup>. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَا بالفعل، فَنَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصُولِ أَسْمَائِهِمْ، وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

(١) الكتاب ٢٠٨/٢ (حاشية) من نسخة أخرى، والمنصف ١٥٠/٢، وابن يعيش

٦١/٨، وديوانه ٨٠/٢

وَجُرَابٌ وَمَلَكُومٌ وَبَذَّرٌ وَالْفَمْرُ : أسماء مياه - دعا بالسقى لهذه المياه، وهو يقصد أهلها النازلين بها مجازاً.

(٢) الصحاح (بقم).

فإن قيل : إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصا بالأفعال أو غالبا فيها - فصرفه ممتنع، فنحن نجد أفعالا كذلك، لكنها تُصرف إذا سُمِّي بها، وذلك مثل المضاعف نحو : مُدٌّ، وشُدٌّ، وكذلك إذا كان معتل العين نحو : قِيلَ، وبِيعَ، فإنه يُصرف في المعرفة.

وكذلك إذا سُمِّيَتْ بـ(ضُرْبٍ) بعد أن حَقَّقْتَه فقلت : ضُرْبٌ.

وفي (عِلْمٍ) : عِلْمٌ، فإنك تُصرفه، وكلها على وزن (فُعْل)

وقد تقرر أن (فُعْل) لا ينصرف علماً للوزن الغالب والعلمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

فالجواب : أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قَصْدِهِ، لأنها ليست على وزن الأفعال، لأن (مُدٌّ، وشُدٌّ) في اللفظ (فُعْل) فهو كَمُدٌّ، وقُفْلٌ، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قِيلَ، وبِيعَ) لفظه على وزن قِيلَ، ودينٍ، وهو في الأسماء كثير. وكذلك (ضُرْبٌ، وعِلْمٌ) على وزن : قُفْلٌ، والعرب هنا إنما تراعي صورة اللفظ غير مختصة بالأفعال ولاغالبية فيه.

فإن قلت : هذا مُشْكَلٌ، فإنهم إذا سَمَوْا بـ (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) أو نحو ذلك،

منعوا صرفه مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) مسمًى بهما، لأن (يَفْعِلُ، وَيَفْعَلُ) قد تغيّر إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلا بُدَّ أن تمنعوا (مُدٌّ، وشُدٌّ) ونحو ذلك.

فالجواب : أن (مُدٌّ، وشُدٌّ) وسائر ما ذكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فلمَّا لم يَحْصُلْ له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. والله أعلم .



وقوله : «أَوْ غَالِبٍ، معطوف على قوله : «يَخُصُّ الْفِعْلَ» كأنه قال : خاصٌّ بالفعل، أو غَالِبٍ عليه.

ومثله ، من عَطَفَ الاسم على الفعل، قولُ الشاعر<sup>(١)</sup>:

\* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجَ \*

وقد تقدم جواز ذلك.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ

زَيْدَتٌ لِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

يعني أن الاسم إذا كان ذا أَلِفٍ في آخره زائدة، وزيادتها للإلحاق، فإنه إذا سُمِّيَ به لا ينصرف.

فإن قلت : لِمَ فَرَضَ المسألة في اسمٍ مُلْحَقٍ سُمِّيَ به، ولم يَفْرَضْها على أَعْمٍ من هذا، فيقول مثلاً : والعَلَمِيَّةُ / تمنع مع أَلِفٍ <sup>٢٨٧</sup>/<sub>٣</sub> الإلحاق، فيشمل ماسمًى به مِمَّا فيه تلك الألف، وما وُضِعَ من الأعلام كذلك إن فَرَضَ مُرْتَجَلًا مثلاً.

فالجواب : أن الألف التي للإلحاق لا تكون إلا في الأجناس، ولا تكون في الأعلام، والاستقراء يُبَيِّنُ ذلك.

فإنما تكون أَلِفُ الإلحاق في العَلَمِ إذا كان منقولاً، فأراد أن يُنبِّهَ على هذا المعنى، فأتى بتلك العبارة.

وقوله : «زَيْدَتٌ لِلْحَاقِ» يريد في آخر الاسم، لأن أَلِفَ الإلحاق لا تَلْحَقُ أولاً ولا وَسْطاً، وإنما تقع للإلحاق آخِراً.

---

(١) تقدم الاستشهاد به في «باب العطف».

وتحرّز بقوله : «زِيدَتْ» من الألف المنقلبة عن الأصل نحو (مَغْزَى) و(مَدْعَى) و(أَرْطَى) عند من قال : أَيْمٌ مَرْطِيٌّ<sup>(١)</sup>، فإن الألف هنا لا أثر لها في منع صَرْفٍ؛ إذ كانت بمنزلة الرداء من (جَعْفَر) وبمنزلة ما انقلبت عنه، إلا أن يأتى مانع آخر غير الألف.

ومثال ما فيه أَلِف الإلحاق (أَرْطَى) عند من قال : أَيْمٌ مَارُوطٌ<sup>(١)</sup>، و(عَلْقَى) و(مِغْزَى) و(ذِفْرَى)<sup>(٢)</sup> وَ(تَرّاً) على قراءة التنوين<sup>(٣)</sup>، و(حَبْنَطَى)<sup>(٤)</sup> ونحو ذلك.

وهذه كلها إذا سَمِيت بها امتنع صرفها، وسبب ذلك أن الألف صارت شبيهة بألف التانيث حين كانت أَلِف التانيث [لاتلحقها هاء التانيث]<sup>(٥)</sup> وكذلك (عَلْقَى) وبابه، إذا سُمِّي به لاتلحق الهاء أصلاً، وقد كانت تلحق قبل العَلَمِيَّة، فتقول : عِلْقَاةً، وَأَرْطَاةً، ولاجتماعهما أيضاً في الزيادة. فلَمَّا حَصَلَت المشابهة بينهما صارت أَلِف الإلحاق تمنع كَأَلِف التانيث.

فإذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ لم يَبْقَ إلا عِلَّةٌ واحدة، وهى لَحَاق الألف، فلا يمتنع صَرْفُهُ.

وهنا نظرٌ من وجهين : أحدهما : أن أَلِف الإلحاق على وجهين :

- 
- (١) اختلف في أَلِف (أَرْطَى) الأولى، فقليل : إنها أصلية، لقولهم : أَيْمٌ مَارُوطٌ، وقيل : زائدة، لقولهم : أَيْمٌ مَرْطِيٌّ. والأرطي : شجر ينبت بالرمل، وله نور، ورائحته طيبة. وواحدته : أَرْطَاة
- (٢) العلقي : شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. وواحدته : عِلْقَاة. والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن.
- (٣) سورة المؤمنون / آية : ٤٤
- والقراءة بالتنوين هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو. [السبعة : ٤٤٦]
- ومعناه : متواترة متعاقبة.
- (٤) الحببط من الرجال : الغليظ القصير البطين. والأنثى حبنطاة.
- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

الأول : أن تَلْحَقْ أخيراً وحدها، كعَلَّقَى وسائر ماتقدّم من الأمثلة وما قاله الناظم فيه صحيح.

والآخر : أن تَلْحَقْ طَرَفًا بعد أَلَف زائدة، فتتقلب همزة نحو : عِلْبَاءٌ، وَحِرْبَاءٌ، فإنهما مُلْحَقَان بِقِرطَاسٍ وسِرْبَالٍ<sup>(١)</sup>، وكذلك : قُوبَاءٌ<sup>(٢)</sup>، مُلْحَقَةٌ له ببناء قُسْطَاسٍ، وَغَوْغَاءٌ، وَضَوْضَاءٌ، عند من نُونٌ، مُلْحَقٌ بِفَضْفَاضٍ، وَصَلْصَالٍ<sup>(٣)</sup>. وإذا نُبِتَ هذا وأنَّ الهمزة أصلها الألف فيقتضي كلامُ الناظم أن نحو : (عِلْبَاءٌ) لا ينصرف إذا سُمِّيَ به؛ إذ للقائل أن يقول : إنها أُضْبِيتْ همزة التانيث في (صَحْرَاءٍ) ونحوه، لأن كل واحدة منهما منقلبة عن أَلَف يمتنع الصرف بها، شُبِّهَتْ أَلَفُ الإلحاق قبل الإبدال همزةً بِأَلَفِ التانيث قبل الإبدال أيضا، وكذلك تُشَبِّهُ بها بعد الإبدال، فيمتنع الصرف.

وهذا الحكم هنا غير صحيح؛ بل الصحيح أن (عِلْبَاءً) و(حِرْبَاءً) ونحوهما من الملحقات التي آخرها همزة إذا سمي بها تنصرف البتّة، ولا يجوز المنع، لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التانيث، من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا على أَلَف، وهمزة التانيث منقلبة عن أَلَف لا عن ياء، فافتترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير.

- 
- (١) العلباء : عصب العنق الغليظ، وهما علباوان. والحرباء : نوبية يستقبل الشمس برأسه، ويكون معها كيف دارت، ويتلون أولونا بحر الشمس. والأنثى : حرباءة.  
والقرطاس : الصحيفة الثابتة التي يكتب فيها. والسريال : القميص والدرع.  
(٢) في جميع النسخ «قرباء» بالراء، ولم أجدها في كتب اللغة، وأراها تصحيفا.  
والقوباء : داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه، ينتشر ويتسع، يعالج ويداوى بالريق.  
(٣) القسطاس : بضم القاف وكسرها : الميزان. والغواء : سفلة الناس.  
والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم. والفضفاض : الواسع والكثير. والصلصال : الطين اليابس مالم يجعل خزفا.

بهذا علل الصرف ابن أبي الربيع، وبينه الأستاذ / - رحمه الله<sup>(١)</sup> - بأن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع، كالهزمة في (صَحراء) وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهزمة (عِلباء)

وإذا كان كذلك، فإطلاق الناظم مُخَلٌّ، وكان الواجب عليه أن يُقيد الألف بالمقصورة، كما فعل في «التسهيلين»<sup>(٢)</sup> و«الفوائد»<sup>(٣)</sup>.

والوجه الثاني : أن ألف التثنية في هذا الحكم مساوية لألف الإلحاق، كما إذا سَمِيَتْ بَقْبَعَثْرَى ، وَضَبَّغَطْرَى<sup>(٤)</sup>، ونحوهما مما أُلْفِه للتثنية، فإن صرفه ممتنع لشبه الألف بألف التانيث، ولا فرق بين الألفين في هذا الحكم. فلم يقتصر على إحداهما وترك الأخرى، وتركها<sup>(٥)</sup> موهم بجواز الصرف؟

والجواب عن الأول : أن الألف إذا أطلقت فحقيقة مفهومها أنها غير المنقلبة؛ إذ كان انقلابها يصيرها إلى حقيقة أخرى تسمى همزة، فلا تُحمل على غير صورتها الأصلية إلا لموجب.

فإن قلت : فلم حُملت ألف التانيث حيث ذكرها أول الباب على وجهيها، (ولم تُحمل هذه على وجهيها)<sup>(٦)</sup> كذلك؟

فالجواب : أن ألف التانيث هنالك أُرِدَ بها بقوله : «مُطْلَقًا مَنَعٌ» وهذا الإطلاق ليس إلا لحالتيها معاً، من بقائها على أصلها وانقلابها

(١) سبقت ترجمتها ، ويعني بالأستاذ أبا عبدالله ابن الفخار.

(٢) التسهيل : ٢١٩.

(٣) الفوائد المحوية.

(٤) القبعثري : الجمل العظيم الشديد. والأنثى قبعثرة. والضبطري : الشديد والاحمق.

(٥) في (ت) «وترك الأخرى».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ت).

همزة، وإلا فلا معنى لقوله : ثُمَّ : «مُطْلَقًا» أو لقوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» على ماتقدم من التفسيرين.

وأما هذه فلم يُطْلَق الحكم فيها؛ بل ذكّرها بالاسم الذي يسبق إلى الفهم منه لاصورتها الأولى، اتكالا على ذكاء الفطنة على عادته في هذا النظم، وهى من محاسنه فيه. وقد سبق من نحو هذا أشياء كثيرة. وبالله التوفيق.

والجواب عن الثاني : أن ألف التّكثير ليست بالكثير، وإنما وقعت في قليل من الألفاظ، فلم يَعْتَنِ بذكرها بحسب القصد في هذا المختصر، وعلى أنه لم يُنَبِّه على ذلك في «التسهيل» فإله أعلم لم تَرَكَ ذلك، أَلِنْدُورَه، أم لعلهُ أُخْرَى، أم للغفلة عنه؟ أما هنا فلا اعتراض عليه.

وقوله : « فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ » اسم «ليس» ضمير عائد على مدلول ما في قوله : «وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا» والخبر «يَنْصَرِفُ» ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثله<sup>(١)</sup>، والأول أولى.

وَالْعِلْمُ امْنَعَ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا  
كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتُعَلَا

العدّل على أربعة أقسام :

عَدْلٌ عَلَى (فَعَالٍ) وَعَدْلٌ عَلَى (مَفْعَلٍ) وقد تقدم ذكرهما<sup>(٢)</sup>، وهما مختصان بالصفات وعدّل على (فَعَلٍ) وعلى (فَعَالٍ) وهما مختصان بالأعلام، ويلحق بهما خامس، وهو العدّل عن الألف واللام، وهو مختص بـ(أَخْرَ) في الصفات، وقد تقدم<sup>(٣)</sup>، وبـ(سَخَرَ) في المعارف، وهو الذى ذكرَ هنا.

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) انظر : ص ٦٠١ .

(٣) في الأصل و(س) «مذكر أفعّل» وهو خطأ أو سهو من الناسخ. وما أثبتته من (ت) وحاشية الأصل.

فالذى يتكلم عليه هنا ما كان من العدل في المعارف، لأنه من القسم الذى ينصرف في النكرة، فبيّن أن العلم يُمنع صرفه إذا كان معدولا إلى (فُعَل) كفعل المختص بباب التوكيد، وكجُشَم الذى هو عَلمٌ لرجل.

فقوله : «امنع صرفه إن عدل ككذا» يريد إن عدل على هذا الوزن

٣٨٩  
٣

الذى هو / على (فُعَل) وأتى فيه بنوعين :

أحدهما : (فُعَل) التوكيد، يعني ماكان موازناً لـ(فُعَل) في ألفاظ التوكيد، وذلك (جُمع، وكُتِع، ويُصَع، ويُتَع) فإن هذه معدولة عما كان الأصل فيها إلى (فُعَل).

واختلف في المعدول عنه ماهو؟

فالذى قاله الفارسي إنه معدول عن (جَمَاعَى) لأنه جمع (فَعْلَاء) و(فَعْلَاء) إذا كان غير صفة قياسه (فَعَالَى) كصَحْرَاء وصَحَارَى، فعُدِل إلى (فُعَل) تخفيفاً.

وقيل : إنه معدول عن (فُعَل) لا عن فَعَالَى لأنه جمع (فَعْلَاء) و(فَعْلَاء) مؤنث (أَفْعَل)<sup>(١)</sup>. وقياس (فَعْلَاء أَفْعَل) أن يُجمع على (فُعَل) فكان قياس (جُمع) أن يكون (جُمُعاً) فعُدِل عنه إلى (فُعَل) وكذلك سائر الألفاظ.

واعترض هذا الفارسي بأن (أَفْعَل فَعْلَاء) لا يُجمع على (فُعَل) إلا إذا امتنع مذكّره من الجمع بالواو، والنون، كحَمْرَاء وحُمُرٍ، لأنه لا يقال : أحْمرون.

وأما إذا جُمع مذكَّره بالواو والنون فليس قياسٌ مؤنثه (فُعَل) ولا هو من باب (أَفْعَلْ فَعْلَاءً).

وأيضا، العدلُ : يُقصد به ضربٌ من التخفيف، وهذا نقيض الغرض، لأنه (فُعْلًا) أخفٌ من (فُعَل) ولم يبيِّن الناظم وجهَ العدل.

والثاني من النوعين (فُعَل) الذى في غير التوكيد كـ«تُعَل» الذى مثَّل به، وهو أبو حَيٍّ من طَيِّء، وهو تُعَلُّ بنُ عَمْرٍو أخو نَبْهَان، وهم الذين عَنَاهم امرؤ القيس بقوله<sup>(١)</sup>:

رُبُّ رَامٍ مِّنْ بَنِي تُعَلٍ  
مُخْرِجٌ كَفَيْهِ مِنْ سُنْثَرِهِ

وكذلك «جُشَم» الذى مثَّل به بعد، وهو أبو حَيٍّ من الأنصار، وهو جُشَم بن الخَزْرج، وكان يقال: إِنَّ سَرَكَ الْعِزِّ فَجَجَّجَ بِجُشَمٍ<sup>(٢)</sup>  
و«جُشَم» في ثَقِيف، وهو جُشَم بن ثَقِيف، وجُشَم بن مُعَاوية بن بكر بن هَوَازن.

ومثله (عَمْرُ، وَزُقْرُ) و(زُحَلُ) اسم الكوكب، و(قُئْمُ)  
وهذا البناء معدول عن (فَاعِلٍ) كأنهم أرادوا أَنْ يَقُولُوا : عَامِرُ، وَزَافِرُ، وَزَاحِلُ، وَقَائِمُ، ثُمَّ عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى (فُعَل)

(١) ديوانه ١٢٣، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٣٧، وشرح شواهد الشافعية ٤٤٦، واللسان (ثعل) بروايته في الديوان «مُتَلَجَّجٌ كَفَيْهِ فِي قُتْرَةٍ»

وتشتهر بنو ثعل بالرمى، ومنهم هذا الرامي، واسمه عمرو، وكان من أرمى العرب.  
ومتلجج : يدخل كفيه في القُتْر، وهى بيوت الصائدات التى يكمن فيها لئلا يفتن له الصيد فينفر منه.  
والستر - بضم تين - جمع ستر، بالكسر، وهو ما يستر به.

(٢) اللسان (جحج) وَحَجَّجَ الرَّجُلُ : ذَكَرَ جَحْجَاحًا مِنْ قَوْمِهِ. والجحجاح : السيد الكريم.

وهذا إنما تُلْقَى من السماع، أعنى كونه معدولا عن شيء، ولذلك جعل ابنُ الحاجب هذا العدْلُ مُقَدَّرًا، وجعل العدْلَ في (جُمعَ، وكُتِعَ، وأُخِرَ) ونحو ذلك محققاً<sup>(١)</sup>، لأن (جُمعَ) وما ذكر معه أدنى القياس إلى حقيقته في الأصل، بخلاف نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) فإن القياس لم يَهْتَدِ إليه حتى سُمِعَ غيرَ مصروف<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا يرد على الناظم اعتراضان :

أحدهما : أن ما كان من نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) مَنَعُ صرفه عنده مبنئاً على تحقيق العِلَّةِ المانعة وهو العدْلُ، وهو مما لا يَهْتَدِى إليه بقياس، وإنما يَتَلَقَّى من السماع - أعنى كونه معدولا - وليس لنا سبيل إلى ذلك من السماع إلا من جهة صَرَفِهِ وعدم صرفه.

ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول : هو أن يُنْظَر إلى (فَعَلَ) كيف جَرى في كلامهم؟ فإن رأيتَه لم يُصَرَفْ علمت أنه معدول، وإن كان له / أصل في النكرة حكمتَ عليه بالنقل، نحو (صُرِدَ، ونُفِرَ)<sup>(٣)</sup> وما ليس له أصل في النكرة حكمتَ بالعدل، نحو (زُفِرَ) وقال بعضهم : إذا وجدته معرباً غيرَ مصروف، ولم تعلم له أصلاً في النكرات، فهو معدول، نحو (قُتِمَ)<sup>(٤)</sup> وإلا فغيرُ معدول، نحو (أُدِدَ) يقال

(١) في جميع النسخ «مخففاً» بالفاء، وهو تصحيف، وما أثبتته موافق لما في شرح الكافية.

(٢) شرح الكافية ٤٠/١.

(٣) الصرد : طائر فوق العصفور، يصيد العصافير، وجمعه : صِرْدَان. والنفر : طير كالعصافير حمر المناقير، وواحدته : نُفْرَة، والجمع : نغران.

(٤) يقال : رجل قُتِمَ، إذا كان كثير العطاء، أو مجتمع الخلق. وقثم أيضاً : ذكر الضباع، واسم رجل.



مَعْدُ بْنُ عَدْنَانَ بْنِ أُدَدٍ، فَإِنَّ الْعَرَبَ صَرَفَتْهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ. فَإِنْ وَجَدْتَ لَهُ أَصْلًا، فَالْأَصْلُ فِيهِ الصَّرْفُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، نَحْوُ (حُطِّمَ) اسْمُ رَجُلٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ السَّمَاعُ بِمَنْعِهِ، فَتَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ تِلْكَ النِّكَرَةِ، نَحْوُ : (عُمَرَ) وَهَذَا الْعَقْدُ الثَّانِي أَسْعَدُ بِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَكَى الصَّرْفَ فِي (أُدَدٍ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (فُعِلَ) الصَّرْفُ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ نِكْرَةٌ.

وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فَقُولِهِ : «امْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ» دَوْرِيٌّ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهُ وَقَفَ الْحُكْمُ بِمَنْعِ الصَّرْفِ عَلَى وَجُودِ الْعَدْلِ فِي هَذَا الْقَانُونِ. وَعِنْدَهُمْ أَنَّ وَجُودَ الْعَدْلِ مَوْقُوفٌ عَلَى سَمَاعِ مَنْعِ الصَّرْفِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَصْرُوفٌ، وَهَذَا دَوْرٌ ظَاهِرٌ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَالْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي : أَنَّ الْعَدْلَ فِي نَحْوِ (عُمَرَ) مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَهُوَ قَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَقِيْدْهُ؛ بَلْ قَالَ : «كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتَعَلَا» وَ«تُعَلَّ» عَلَى وَزْنِ (فُعِلَ)<sup>(٤)</sup> فَيَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، وَهُوَ مَسْمُومٌ بِهِ، يُمْنَعُ صَرْفُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ، إِذِ (التُّعَلُّ) هِيَ الزَّوَادُ [فِي الْأَسْنَانِ]<sup>(٥)</sup> وَاخْتِلَافٌ فِي مَنْبِتِهَا، يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَعَلَى هَذَا كُلِّ (فُعِلَ) كُلُّ مَعْرِفَةٍ أَوَّلَ الْوَضْعِ فَلَا يُصَرَّفُ، وَكَذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِوَاحِدٍ مِنَ النِّكَرَاتِ، سِوَاءِ أَكَانَ اسْمَ

(١) الكتاب ٢٢٢/٣.

(٢) الدور - عند المنطقة - توقف كل من الشينين على الآخر.

(٣) في جميع النسخ «على وزن فعلا» وكأنه يقصد وزنه كما جاء في النظم. والأحسن ما أثبت.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

جنس كَصُرِدٍ وَنُغَرٍ،<sup>(١)</sup> أم صفةً كَلْبِدٍ وَحُطَمٍ<sup>(٢)</sup>، أو مصدرًا كَهُدًى، وَتَقَى، أو جمعًا نحو: غُرَفٍ وَظَلَمٍ، وهذا كُلُّهُ فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التسهيل» فقال حين ذَكَرَ المعدول عن (فَاعِلٍ) عَلَمًا : وطريق العلم به سماعه غيرَ مصروف، عاريًا من سائر الموانع<sup>(٣)</sup>.

اللهم إلا أن يكون العدل مُحَقِّقًا من غير ذلك كـ(فُعَلٍ) في النداء، نحو : خَبْتُ، وَفُسِقْتُ، وَلُكِعْتُ، إِذَا سُمِّيَ بها، وكذلك ماكان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا مُحَقِّقُ العدل.

ومثاله لا يُعْطَى إلا ماكان عَلَمًا عندهم، نحو (تُعَلٍ) فَحَصَلَ من هذا أن ماكان متأكَّدًا عليه ذِكْرُهُ تَرْكُهُ، وما كان واجبًا عليه أن يُبَيِّنَهُ، ويُخْرِجَهُ عن مُقْتَضَى القاعدة أَهْمَلَهُ، فَدَخَلَ عليه.

والجواب : عن الاعتراضين معًا أن الناظم إنما تكلَّم على العَلَم الذي ثَبَت كونه معدولا، لأنه قال : «وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا» يريد : إِنْ ثَبَت كونه معدولا قبل النظر القياس فيه.

وثبوت عدله يكون بوجوه :

أحدها : أن يَثْبُت من موضعٍ آخَرَ كَثْبُوت كونه (أُخْرَ) معدولا /،  $\frac{٢٩١}{٣}$  وكذلك (فُعَالٌ) و (مَفْعَلٌ) في العدد، نحو : أُحَادٌ، وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ، وَمَثْنَى،

(١) سبق تفسير هاتين الكلمتين ، انظر هامش رفق (٢) ص ٦٦٠ .

(٢) يقال : مال لُبْدٌ، أى كثير لا يُخَافُ فناؤه، كأنه التبد بفضه على بعض. والرجل الحطم والحطمة هو القليل الرحمة بالماشية، العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار.

(٣) التسهيل : ٢٢٣.

وثلث، ورباع، وما أشبه ذلك، مما قيس أو لم يقس، فإذا سمينا بواحد منها فقد سمينا بما ثبت عدله، فلا بد من منع الصرف، لأننا قد ثبت عندنا عدلها سماعاً؛ بل كذلك نقول فيمن سُمي بسُدَّاسٍ ومَسْدَسٍ، ونحوه إلى عَشَارٍ ومَعَشَرٍ، وإن لم نسمعه، ولا قلنا بالقياس فيه، لأن طريقة (فَعَالٍ، وَمَفْعَلٍ) في العدد من واحد إلى عشرة، ثبت قصد العدل فيه على الجملة. فهذا طريق واضح يثبت به العدل وإن لم يكن المعدول علماً بعد.

والثاني : مافي باب ما لا يقع إلا في «النداء» خاصة، وذلك (فَعْلٌ) في المذكر و(فَعَالٍ) في المؤنث، فإنهما معدولان عن (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) نحو : ياخُبْتُ، ويا خَبَاثٍ، ويا لَكْعُ، ويا لَكَاعٍ، ويا فُسْقُ، ويا فَسَاقٍ، وهو في (فَعَالٍ) مَقِيسٌ عند الناظم، قد نبه عليه في بابه<sup>(١)</sup>، و(فَعْلٌ) شائع عنده غير مَقِيسٍ، ومَقِيسٌ عند غيره، وكذلك ما جاء فيه من (مَفْعَلَانٍ) معدول أيضاً، فكل هذا إذا سُمي به مذكَّر امتنع صرفه، لثبوت عدله في غير باب (ما لا ينصرف).

والثالث : ما ثبت العدل فيه في باب (التوكيد) وذلك : جَمْعٌ، وَكُتْعٌ، وَبُصْعٌ، وَبُتْعٌ، ولا يكره فيه اعتراض، لأن الذي أثبت فيه عدم الصرف للعدل في باب (التوكيد)<sup>(٢)</sup> فإذا سميت بها الأشخاص صارت إلى باب آخر غير بابها، فحكم عليها بامتناع الصرف.

والرابع : ما ثبت في باب (فَعَالٍ) وذلك أنه قد ثبت في [منع الصرف]<sup>(٣)</sup> بالعدل في غير التسمية، فالذي لمعنى الأمر، ك(نَزَالٍ، وَتَرَكَ) معدول عن : انْزِلْ، واترك، وكذلك ما أشبهه.

(١) انظر : باب النداء، ص.

(٢) في (س) «عدم العدل للصرف» وهو خطأ.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي تستقيم بها العبارة، ويصح المعنى. والله أعلم.

والذى بمعنى الصفة كـ(حَالِقٍ) للمَنِيَّةِ، و(جَعَارٍ) للضَّبُعِ، معدولٌ عن : حَالِقَةٍ، وجَاعِرَةٍ، وكذلك نحوه.

والذى بمعنى المصدر كـ(يَسَارٍ، وفَجَارٍ) وقد ذُكر (فَعَالٍ) في «النداء»<sup>(١)</sup>. والذى في النداء والأمر مُطَرَّدٌ، وما عداهما سماع.

وعلى كل تقدير إذا سُمِّيَ بما قيس وما سُمِعَ مذكُّرٌ فإنه يَمْتَنِعُ للعدل والعلمية، وقد يُصَرَفُ، وذلك قليل، فإن سُمِّيَ به مؤنثٌ فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله إثر هذا.

وإذا ثَبَتَ العدلُ في هذه الأنواع، وهى قياس أو سماع، فلا دَوْرَ يلزم في تعريف الناظم، لأنه أحوال على ما علم عدله في غير باب (مالا يَنْصَرَفُ) أو في باب (مالا ينصرف) لكن في حال أخرى، كالتسمية بـ(فَعَلٍ) التوكيد، فإنه غير ما ثبت رم الصرف<sup>(٢)</sup>.

وانما الذى يلزم فيه الدَوْرُ ما ذكره في السؤال، ونحن لانقول : إنه قاصد لإدخاله في الباب على الوجه المذكور، لِمَا يلزم من المحذور؛ بل يبقى موقوفاً على السماع / مطلقاً، لأن العدل فيه لم يَثْبُتْ بعد، فليس  $\frac{٢٩٢}{٣}$  بداخل تحت قوله : «إِنْ عُدِلَ» . وإنما يَتَكَلَّمُ على ما ثَبَتَ عندنا.

فإن قلت : هذا خلاف ما ظهر منه بالمثال، فإن جميع ما ذكر هنا مخالف لما مَثَّلَ به وهو (تُعَلُّ) إذ ليس بواحد من تلك الأقسام، ولا يَثْبُتُ عدله إلا من باب (مالا ينصرف) فالإشكال باقٍ.

فالجواب أن المثال قد أُعْطِيَ أنه معدول، وأنه لا يَنْصَرَفُ سماعاً من العرب، والذى قَصِدَ بالإتيان به أن ما كان مثله في ثبوت العدل فهو مثله

(١) انظر : ص ٢٤٩

(٢) هكذا جاء بالنسخ الثلاث، وكتب على حاشية الأصل «كذا بياض بالأصل».

في منع الصرف مُجرى ذلك المسموع . وباب ( عُمَر ، وَزُفَر ، وَثُعَل ) الصرف .  
وإنما كان يلزم الإشكال أن لو أتى به ليقس عليه مثله<sup>(١)</sup>، ممَّا لا يثبت عدله إلا  
بمنع الصرف ، وليس كذلك؛ بل أتى به من باب السماع فقط، لتقيس أنت عليه  
ما يثبت عندك عدله من وجه آخر، ومالم يثبت فلا تُجرِّيه في منع العرب صرفه،  
فلا معنى للأمر بمنع صرفه وقد كان وضعه كذلك.

فإذا تقرَّر هذا حصل أن ما أُجرى الناظم من القياس ليس فيما مُثِّل به،  
وأن ما مُثِّل به ليس بقياس، وأن ما أورد في المسألة جارٍ على قوانين العرب  
والنحويين على اختصار عبارته بلطف إشارته، وهي من محاسنه.

ثم أتى بمسألة (سَحَر) فقال :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرٍ إِذَا

بِهِ التَّائِيَيْنِ قَصْدًا يُفْتَبَرُ

يريد أن يبين أن (سَحَر) إذا قُصد به أن يكون ليوم بعينه، فإن العرب  
منعته الصرف، فتقول : جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا، ولقيتُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَحَرًا،  
وأن السبب لمنع صرفه العدل والتعريف.

وإنما اعتنى بذكر المانع في (سَحَر) لإشكالٍ منعه الصرف على حسب  
ما يتبين بحول الله، وذلك أنه وُضع لوقت بعينه، فهو معرفة، لأن ما وُضع لشيء  
بعينه خصوصاً فهو معرفة، والتعريف فيه تعريفُ العَلَمِيَّةِ الجِنْسِيَّةِ، وهي مانعة  
كالشَّخْصِيَّةِ.

ولمَّا كان تعريفه على غير وجه التعريف المعلوم في نظائره، وهو إمَّا  
بالألف واللام، وإمَّا بالإضافة - صار كأنه عُدل عما كان يستحقه إلى وجه آخر

(١) في الأصل «أن لو أتى بالمقيس عليه مثله» وفي (س) «أن لو أتى بالقياس عليه» وكلاهما خطأ. وما  
أثبتته من (ت).

من التعريف، كما عدل (أمس) في لغة من قال : مُذْ أَمْسٌ<sup>(١)</sup>. وكما عدل (أخر) عما كان الأصل في تعريفه من الألف واللام.

هذا الذي يمكن في توجيهه منع الصرف في (سَحَر) وهو الذي أرادته الناظم.

ولمّا فيه من الإشكال زعم بعضهم<sup>(٢)</sup> أنه مبني على الفتح لتضمّنه معنى حرف التعريف، وردّه ابن الناظم بأمور<sup>(٣)</sup>:

أحدها : أنه لو كان كذلك لكان غيرُ الفتح أولى به، لأنه في موضع نصب، فكان يَلْتَبَسُ البناءُ بالإعراب، فوجب اجتنابه، كما اجْتَنِبَ في (قَبْلُ، وَيَعْدُ) والمنادى [المفرد المعرفة]<sup>(٤)</sup>.

والثاني : أنه كان يكون جائز الإعراب كـ(حِينَ) في قوله<sup>(٥)</sup>:

---

(١) هم بنو تميم. أما أهل الحجاز فيكسرونه في كل المواضع. (سيبويه ٢٨٣/٣).

(٢) هو صدر الأفاضل، كما في «شرح الكافية الشافية» للناظم : ١٤٧٩، والهمع ٩٢/١

وهو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، وكان لهم كالأزهري للشافعية، صنف : شرح المقامات، والمغرب في لغة الفقه، والمغرب في شرح المغرب، والإقناع في اللغة وغيرها (ت ٦١٠هـ).

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٥٦.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من شرح ابن الناظم.

(٥) هو النابغة الذبياني، وعجزه :

وَقَلْتُ أَلْمَأُ أَصْنَعُ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ

والبيت في ديوانه ٥١، وسيبويه ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وابن الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢، ٢٦٤، وابن يعيش ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨، والإنصاف ٢٩٢، والخزانة ٥٥٠/٦، والمغنى ٥١٧، والعيني ٤٠٦/٢، ٣٥٧/٤، الهمع ٢٣٠/٣، والدرر ١٨٧/١، والتصريح ٤٢/٢، الأشموني ٢٥٦/٢، ٢٢٦/٣، ٨/٤، ويروي «ألمأ تصع» =

\* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا \*  
لنتساويها في ضَعْفٍ سبب البناء لكونه عارضا.

والثالث : أن دَعَوَى الجمهور أسهل، لأنه أقرب إلى الأصل،  
بخلاف / دَعَوَى البناء، ودَعَوَى الأسهل أرجحُ.

٣٩٢  
٣

فثبت أنه غيرُ مبني كما قال الجمهور، وأن معنى حرف التعريف  
فيه ليس على التضمنين؛ بل على العدل عما هو فيه كما تقدم.

وبعد ذلك، فيرد على الناظم في مذهبه إشكالان :

أحدهما : أنهم يقولون في (غُدُوَّةٌ، وَبُكْرَةٌ) لوقتٍ بعينه : إنه ممنوع  
الصرف للتعريف والتأنيث، لأنه من يومٍ بعينه، ولدخول الهاء فيه،  
ولا يقولون فيه : إنه معدول؛ بل يزعمون أنه غير معدول، مع أنه قد  
عُرِّفَ على غير ما كان يَسْتَحِقُّه من التعريف، وهو الألف واللام، أو  
الإضافة، وهو المعلوم في بابه، فيقول القائل : لا بُدُّ هنا من أحد أمرين:

إما أن يكون التعريف على غير جهته المعهودة عدلاً، فيكون نفهم  
إيَّاه عن (غُدُوَّةٌ، وَبُكْرَةٌ) خطأ، وكان إذ ذاك يلزم إتيانُ الناظم بهما مع  
(سَحَرَ) إذ لافرق على هذا الترتيب.

وإما أن يكون ادعائهم العدل في (سَحَرَ) باطلاً، فلا بد من البحث  
عن علة أخرى، أو صرفٍ (سَحَرَ) وصرفه خطأ، لأن العرب منعتَه،  
فأشكَل هذا كله.

---

== وعاتبت : لمت. والمشيب : الشيب، وهو ابيضاض الشعر الأسود، والدخول في حد  
الشيب. والصبأ - بالكسر والقصر - الميل إلى هوى النفس. وأصَحُّ : من :  
صحايصحو، إذا زال سكره ووزاع : ناهٍ زاجر.

يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على طربه وصباه.

والثاني : أن (ضُحَى، وضَحْوَةً، وعِشَاءً، وعَشِيَّةً) وأخواتها ممّا هو لوقت بعينه، قد صرفتها العرب، مع أنها معارف، لكونها لوقت بعينه ك(سَحَرٍ، وغُدُوَّةٍ، وبُكْرَةٍ) ومع أنها موضوعة في التعريف غير وضعها؛ إذ كان حقها أن تعرف بالآلف واللام، كما في نظائرها.

فالعرب لم تعتبر هنا ما زعموا أنها اعتبرته في (سَحَرٍ) وهذا تناقضٌ من القول، واعتبارٌ لما أهملته العرب.

ولمّا ثُبِتَ أن العلتين المذكورتين في (سَحَرٍ) غير معتبرتين في ظاهر الأمر - أراد الناظم أن يُحَقِّقَ لك ماقاله النحويون، ويثبتته عندك بالتنبية عليه بخصوصه، لتعلم أن ماقالوه من ذلك إنما ارتكبهوا لمعنى صحيح، لا يغفلون عنه، فقال : \* وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ \*

وأحال الناظر على البحث في وجه ذلك.

ووجه ماقالوه من ذلك أنهم وجدوا (سَحَرَ) غيرَ منصرف، فعلموا أن لابد من العلتين.

فأما التعريف فأوضحه المعنى؛ إذ كان لوقتٍ معيّن.

وأما العدل : فبيّنه كونهم لم يتصرفوا فيه، ولم يستعملوه على غير جهة الظرفية، فتبيّنوا أن ذلك إنما هو لأجل وضعه في غير موضعه، واستعماله على غير طريقته.

وهذه قاعدة عربيّة إذا استعمل الشيء في غير موضعه وعلى غير وجهه، لم يتصرّف تصرفاً ماهو باقٍ على أصله.

وقد بيّن ذلك ابنُ خَرُوفٍ في الظروف، خصوصاً في شرح «الكتاب» في باب (ما يحتمل الشُّعر).



وإذا ثبت هذا فـ(غُنُوَّةٌ، وَبُكْرَةٌ) لَمَّا كَانَا مُتَصَرِّفَيْنِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقَةٍ  
 (سَحَرٌ) ظَهَرَ أَنَّ الْعَدْلَ فِيهِمَا / غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ فِيهِمَا  $\frac{294}{3}$   
 بِحَقِّ الْأَصْلِ، لِأَبَالِخُرُوجٍ عَنِ الْأَصْلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَصَرَّفُوا فِيهَا.  
 فَقَالُوا : إِنَّ الْمَانِعَ فِيهِمَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ التَّائِيثُ.

وَأَمَّا (ضَحَى، وَضَحَوَةٌ) وَبَابُهُ، وَإِنْ كَانَ لِيَوْمٍ بَعِينَةٍ، فَإِنْ عَدِمَ  
 التَّصَرُّفَ فِيهِمَا دَلٌّ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ فِيهِمَا لَيْسَ بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ بَلْ عُدِلَ  
 بِهِمَا عَنِ طَرِيقِهِمَا مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ الْإِضَافَةِ.

وَلَمَّا كَانُوا قَدْ صَرَّفُوها دَلٌّ عَلَى أَنَّهَا فِي أَنْفُسِهَا لَيْسَتْ بِمَعَارِفٍ؛  
 بَلْ جَرَتْ مَجْرَى قَوْلِهِمْ : مَا رَأَيْتُهُ أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ، وَأَنْتَ تَرِيدُ الْيَوْمَ الَّذِي  
 قَبْلَ يَوْمِكَ، وَمَا رَأَيْتُهُ عَامًا أَوَّلَ، وَأَنْتَ تَرِيدُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَ عَامِكَ، فَالْإِضَافَةُ  
 لِفِظِ النِّكَرَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ (ضَحَى، وَضَحَوَةٌ) لِفِظِهِ  
 نِكَرَةٍ، وَالْمَعْنَى مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ. وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَحْكَامِ وَهُوَ بَابُ  
 وَاسِعٍ فِي الْأَصُولِ، وَعَلَيْهِ الْمَعْوَلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَرَبِيَّةِ. ثُمَّ قَالَ :

وَابْنُ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا  
 مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا  
 عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفْنِ مَا نَكَّرَا

مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

يَعْنِي أَنَّ (فَعَالٍ) عَلَى وَزْنِ (حَذَارٍ، وَتَرَكَ) إِذَا صَارَ عَلَمًا، سِوَا  
 أَكَانَ أَصْلُهَا الْأَمْرُ أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ (فَعَالٍ) وَكَانَتْ تِلْكَ الْعِلْمِيَّةُ  
 مَعْلُوقَةً عَلَى مُؤَنَّثٍ - فَإِنْ فِيهِ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ عَرَبِ الْحِجَازِ،  
 وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَابْنُ عَلَى الْكَسْرِ ».

والثاني : الحكمُ له بحكم (جُشَمَ) وغيره من المعدولات إذا كانت أعلاما ،  
 وذلك إعرابه إعرابَ مالا ينصرف ، وهو مذهب بني تميم ، وذلك [قوله] «هُوَ نَظِيرُ  
 جُشَمًا عِنْدَ تَمِيمٍ» أى نظيره في الإعراب غير منصرف كما تقدم فيه .  
 و(فَعَالٍ) المسمَّى به قد تكون العرب هى التى سَمَّتْ به ، نحو (حَذَام) اسم  
 امرأة . قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا  
 فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

و( قَطَام ) اسم امرأة .

قال النابغة<sup>(٢)</sup> :

أُثَارِكُكَ تَدَلُّهُمَا قَطَامُ  
 وَضِنًا بِالتَّجْرِئَةِ وَالْكَلامِ  
 و(رَقَاشِ) وكذلك ، قال الشاعر ، ونسبه الجوهري الى امرئ القيس<sup>(٣)</sup> .

(١) ابن الشجري ١١٥/٢ ، والخصائص ١٧٨/٢ ، وابن يعيش ٦٤/٤ ، والمغنى ٢٢٠ ، والعيني ٣٧٠/٣ ،  
 والتصريح ٢٢٥/٢ ، والأشمونى ٢٦٨/٣ ، وجمهرة الأمثال ١١٦/٢ ، واللسان (حذم)

والشعر للجيم بن صعب أو دَيْسَم بن طارق . وحذام : امرأة الشاعر .

وكل مصراع من هذا البيت مَكْلُ سائر في تصديق الرجل مخبره .

(٢) ابن الشجري ١١٥ / ٢ ، وابن يعيش ٦٤/٤ ، واللسان (رقش) وديوانه ٧٥ ، ويروي «والسلام»  
 والتدلل : الثقة بمحبة الرجل ثقة تدعو إلى الإفراط عليه . ودَلُّ المرأة دَلَّأُها : تدللها على زوجها ،  
 وذلك أن تزيه جراءة عليه في تَفَنُّج وتشكل ، كأنها تخالفه وليس بها خلاف . والضم - بكسر  
 الضاد - الإمساك والبخل .

(٣) ديوانه ٢٠٢ ، والصاحح واللسان (رقش)

والنحر : أعلى الصدر ، أو موضع القلادة منه . واللَبَّة : وسط الصدر والمنحر والجيد : العنق ، وغلَب  
 على عنق المرأة .

قَامَتْ رَقَاشٌ وَأَصْحَابِي عَلَى عَجَلٍ  
تُبْدِي لَنَا النُّحْرَ وَاللَّبَاتِ وَالْجِيدَا

و (غَلَابِ) اسم امرأة كذلك.

وفي غير الأدميين (سَفَارِ) اسم ماء، وقال الجوهري<sup>(١)</sup>: اسم بئر، وهو واحد. قال الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدِيهَا  
أُدَيْهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا  
و(حَضَارِ) اسم كوكب، ويقال : حَضَارِ وَالْوَزْنُ مُحْلِفَان، وهما نَجْمَان  
يَطْلَعَان قَبْلَ : سُهَيْلٍ، فَيُخْلَفَ إِذَا طَلَعَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سُهَيْلٌ لَشَبَّهَ بِهِ<sup>(٣)</sup>.  
وهذان اللفظان قد يظهر أنهما مذكَّران، لأن الماء مذكَّر، والنجم مذكَّر،  
وليس في الاعتبار كذلك؛ بل الْقَصْدُ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِمَا لِحَظِّ التَّائِيثِ، ذَكَرَهُ  
سَيَبَوِيه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الصحاح (سفر).

(٢) المقتضب ٥٠/٣، والمغني ٩٧، واللسان (صفر، عور) وديوانه ٣٥٥

وأديهم : تصغير أدهم، ويعني ابن مرداس أحد بني كعب، وكان شاعرا خبيثا.  
والمستجيز : الذي يطلب الماء. والتعوير : الرد، يقال : عَوَّرْتَهُ عَنْ حَاجَتِهِ، أَيْ رَدَدْتَهُ عَنْهَا، وَعَوَّرَتِ  
الرَّجُلَ، إِذَا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ.

(٣) في اللسان (حضر) «قال أبو عمرو بن العلاء : يقال : طلعت حَضَارِ وَالْوَزْنُ، وهما كوكبان يطلعان  
قبل سهيل، فإذا طلع أحدهما ظُنَّ أَنَّهُ سُهَيْلٌ لِلشَّيْبَةِ، وَكَذَلِكَ الْوَزْنُ إِذَا طَلَعَ، وَهُمَا مُحْلِفَانِ عِنْدَ  
العرب، سميا محلفين لاختلاف الناظرين لهما إذا طلعا، فيحلف أحدهما أنه سهيل، ويحلف الآخر  
أنه ليس بسهيل».

(٤) الكتاب ٢٧٩/٣.

و(وَبَارٍ) اسم أرض كانت لقوم عاد، وهى التى ذكرها الأعشى / ٣٩٥  
في قوله، أنشدته سيبويه<sup>(١)</sup>:

وَمَرُّ دَهْرٍ عَلَى وَبَارٍ  
فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ

فكل ماكان على (فَعَالٍ) من هذا القسم فيه وجهان على ما قال  
الناظم، البناء مطلقا لأهل الحجاز، والإعراب من غير صرف لبنى تميم.  
ودل على إرادة أهل الحجاز، وإن لم يذكرهم، مَسَاقُ الكلام، لأنه  
قال في الإعراب : «وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمًا عِنْدَ تَمِيمٍ» فبقي الوجه الآخر، وهو  
البناء، لأهل الحجاز، لأنه ليس في الاستعمال من يخالف بنى تميم سوى  
أهل الحجاز.

وَتَمِيمٌ : هو تَمِيمُ بن مَرْ بن أَد بن طَلْحَة بن إِيَّاس بن مُضَر.  
وقد تكون (فَعَالٍ) لم تُسَمَّ العرب بها أحدا، وذلك ثلاثة أنواع :  
أحدها : (فَعَالٍ) في الأمر، نحو : نَزَالٍ ، وَتَرَاكِ ، وَحَذَارٍ ، وَمَنَاعٍ ،  
وقد تقدم ذكره<sup>(٢)</sup>.

والثاني : (فَعَالٍ) في المصادر، كقولك: فَجَارٍ ، تريد الفَجْرَة .  
أنشد سيبويه للنابعة<sup>(٣)</sup> :

---

(١) الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، وابن الشجري ١١٥/٢ ، وابن يعيش  
٦٤/٤ ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، والأشموني ٢٦٩/٣ ،  
واللسان ( وير ) وديوانه ١٩٤

ووبار : أرض كانت لعاد بين اليمن ورمال يبرين، وقبل البيت :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا      أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
(٢) انظر : ص ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٧٤/٣ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، ٤/٥٣ ، والخزانة ٢٢٧/٦ .

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

و ( يَسَارِ ) اسم لليسرة أو الميسرة. قال الشاعر أنشدته سيبويه<sup>(١)</sup>:

فَقَلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا

نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلُهُ!

و(بَدَادِ) اسم لـ(بَدَأَ) قال الجعدي، ويقال هو للقيط بن زرارة، وقيل :

لابن كُرَاع، أنشدته سيبويه<sup>(٢)</sup>:

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً

وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصُّعَيْدِ بَدَادِ

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٧١ ، وابن الشجري ٢ / ١١٣ ، وابن يعيش ٤ / ٥٤ ، والخزانة

٣٦٢ / ٦ ، والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ١٠ ، والأشعري ٣ / ٢٧٠ ، واللسان (بدد، حلق) وديوان النابغة

الجعدي ٢٤١

ويروي البيت كذلك لعوف بن الخرع التميمي.

والمحلق : إبل موسومة بالنار على وجهها بمثل الحلق، والصعيد. وجه الأرض.

وبداد : متبددة متفرقة

يقوله للقيط بن زرارة، وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أخ له، هو معبد بن زرارة، فعيره بذلك،

ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب، وأن ذلك سبب هزيمته. وقبلة :

هَلَا عَظَفَتْ عَلَى ابْنِ أَمَكِ مَعْبِدٍ      وَالْعَامِرِيُّ يَقُودُهُ بِصِرَافٍ

وقال حَسَّانُ بن ثابت ، رضي الله عنه (١) :

كُنَّا ثَمَانِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا

لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرِّمَاحِ

ومنه قولهم : (لَامَسَاسٍ) تقول العرب : أَنْتَ لَامَسَاسٍ<sup>(٢)</sup> «أى [لا] تَمَسُّنِي ولا أَمَسُكَ».

وَقُرِئَ في غير السَّبْعِ «قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَامَسَاسٍ»<sup>(٣)</sup> قَرَأَهَا أَبُو حَيَّوَةَ<sup>(٤)</sup>، فهو اسم للمَسِّ.

وكذلك هَمَامٌ، يقال لَاهَمَامٌ، أى لا أَهْمُ بذلك هَمًا، قال الكُمَيْتُ<sup>(٥)</sup>:

عَادِلًا غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ طُرًّا

بِهِمْ لَاهَمَامًا لِي لَاهَمَامًا

(١) ديوانه ١٠٨، والخزانة ٣٦٣/٦، واللسان (بدد)

والجحفل : الجيش الكثير فيه خيل، والجمع : جحافل. واللجب : من قواك : لَجِبَ القومُ لَحِبًا، إذا صاحوا وأجلبوا. واللجب – بفتحتين – ارتفاع أصوات الأبطال واختلاطها. وبيداد : متفرقين. وكان عيينة بن حصن بن حذيفة أغار على سرح المدينة، فركب في طلبه ناس من الأنصار، منهم أبو قتادة الأنصاري، والمقداد بن الأسود الكندي، فربدوا السرح، وقتل رجل من بني فزارة، فقال حسان رضي الله عنه :

هَلْ سَرَّ أَوْلَادَ اللَّقِيْطَةِ أَنَّنَا      سَلِمَ غَدَاةَ فَوَارِسِ الْمَقْدَادِ  
كُنَّا ثَمَانِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا      لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرِّمَاحِ بَدَادٍ

(٢) اللسان (مسس).

(٣) سورة طه / آية : ٩٧.

(٤) المحتسب ٥٦/٢، أمارة الجماعة فهي (لَامَسَاسٍ) – بكسر الميم وفتح السينين.

(٥) المحتسب ٥٦/٢، واللسان (همم)

يمدح آل البيت عليهم الصلاة والسلام. وقبله :

إِنْ أَمْتُ لَمْ أَمْتُ وَنَفْسِي نَفْسَانِ      مِنْ الشُّكِّ فِي عَمَى أَوْ تَعَامِي

و(كَفَّافٍ) اسم للكَفِّ، يقال : دَعْنِي كَفَّافٍ<sup>(١)</sup>.

والثالث (فَعَالٍ) في الصفات، وهو قسمان :

قسمٌ لا يكون إلا في النداء، نحو : يافَسَاقِ، ويَاخَبَاثِ، وما أشبه ذلك، وقد تقدم في بابه<sup>(٢)</sup>.

وقسمٌ يقع في النداء وغيره، مثل : جَعَارِ، للضُّبُعِ، اسمٌ للجاعرة، أنشد سيبيويه للناطقة الجعدى<sup>(٣)</sup>:

فَقُلْتُ لَهَا عَيْثِي جَعَارٍ وَجَرْرِي

بَلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ

ويقال لها : قَتَّامٌ، لأنها تَقْتُمُ، أى تَقْطَعُ.

وقال الشاعر في (حَلَّاقٍ) اسم للحالقة، وهى المَنِيَّةُ، أنشده سيبيويه<sup>(٤)</sup>:

---

(١) معناه : أن تكف عني وأكف عنك، قال رؤبة :

فليتَ حَظِّي من نَدَاكَ الضَّافِي  
والنفع أن تتركني كَفَّافٍ  
وانظر : (أساس البلاغة - كف).

(٢) انظر : ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٢٧٥/٣، وابن الشجري ١١٣/٢، واللسان (جرر، جعر) وملحقات ديوانه ٥٦٩٠ .

وعيثى : أفسدى، والعيث أشد الفساد. وجعار : معول عن الجاعرة، وسميت الضبع بذلك لكثرة جَعْرَها. والجعر : نحو كل ذي مخلب من السباع. وجررى : أكثرى من الجر. ولم يشهد : لم يحضر.

وقوله : «عَيْثِي جَعَارٍ» مثل من أمثالهم، يضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل. وانظر : المستقصى ١٧٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٢/٣، وابن الشجري ١١٤/٢، وابن يعيش ٥٩/٤، واللسان (حلق) والبيت للأخزم بن قارب الطائى أو المقعد بن عمرو.

والاكساء : جمع كُسْرٍ - بالضم والفتح - وهى الأدبار. وضربَ الرقاب : نضرب رقابهم، وهو من المصادر التى تنوب عن أفعالها. ولايهم المغنم : لايشغلهم عن ضريهم اهتمامهم بالحصول على المغنم، وإنما المهم هو مواصلة الضرب.

لَحِقَتْ حَلَّاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ  
ضَرَبَ الرُّقَابَ وَلِيَهُمُ الْمَغْنَمُ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْمُهْلَلِ<sup>(١)</sup>:

مَا أُرْجَى بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلَّاقٍ!

وَتَخْتِيرُ الْمَثْلَ هُنَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِتْسَاعُ فِي التَّسْمِيَةِ، لِأَنَّهَا أَبْوَابُ

مَسْمُوعَةٍ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ مِنْهَا (فَعَالٍ) فِي الْأَمْرِ، وَفِي النِّدَاءِ. وَقَدْ ذَكَرَ

الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْهَا كَثِيرًا<sup>(٢)</sup>. وَنَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ، فَأَنْقَلَهُ مِنْ ثَمَّةَ / إِذَا  $\frac{٣٩٦}{٣}$  أُرِدَتْهُ.

فَإِذَا كُلُّ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ عِنْدَ بَنِي  
تَمِيمٍ، وَيُبْنَى عَلَى الْكُسْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَبَقِيَ عَلَى كَلَامِ النَّازِمِ سَوَالَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ النُّحُوِّ أَنَّ (فَعَالٍ) فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهِ  
مَعْدُولٌ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهِ النَّازِمُ فِي (بَابِ الْعَدْلِ) وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ فَهُوَ  
أَيْضًا مَعْرِفَةٌ، كَانَ لِلْأَمْرِ أَوْ لغير ذلك.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ سَيِّبُويَّةٌ، وَنَصَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا كَانَ جَمِيعُ هَذَا نَكْرَةً،  
يَعْنِي مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ أَقْسَامِ (فَعَالٍ) أَنْصَرَفَ كَمَا يَنْصَرَفُ (عُمَرُ) فِي

---

(١) الْكِتَابُ ٢٧٣/٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٧٣/٣، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١٤/٢، وَالْعَيْنِيُّ ٢١٢/٤، وَالْأَغَانِيُّ ١٣٧/٤، وَاللِّسَانُ (حَلَقٌ)

قَالَهُ الْمُهْلَلُ فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ حَرْبِ الْبَسُوسِ، قَتَلَ فِيهِ أَصْحَابَهُ، وَأَجَلَتْهُ الْحَرْبُ وَغَرَبَتْهُ.

(٢) انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٦٢/٤.



النكرة، لأن (فَعَالٍ) لايجيء معدولاً عن نكرة<sup>(١)</sup>.

فقولُه : «إن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة» دليلٌ على أن (فَعَالٍ) في جميع أحوالها معرفة.

وثبت أيضاً أنه كلها مؤنثة، استدُلَّ سيبويه على ذلك بأشياء كثيرة. وبسط المسألة الشَّلُوبِيْن في «كتاب الأسئلة والأجوبة» بما فيه مَقْنَع، فَحَصَلَ من جميع ذلك أن (فَعَالٍ) قد اجتمع فيه العلتان، التعريفُ والعَدْلُ، وثالثةٌ وهى التانيث.

وكل عَلمٌ مؤنثٌ : فالحجازيون يَبْنُونَه على الكسر، وبنو تَمِيم يُعَرِّبُونَه ممنوعَ الصرف، كما ذكر الناظم، فيقتضى ذلك كُلُّهُ أن (فَعَالٍ) إذا كان للأمر، نحو : (نَزَالَ) فيه للعرب وجهان من حيث ثبت أنه عَلمٌ لمؤنث معدول.

وكذلك باقي الأقسام، نحو : حَلَّاقٍ، وَحَمَادٍ، وَلَكَّاعٍ، وهذا غير صحيح، لأنهم مُتَّفِقُونَ على لزوم الكسر فيما سوى (رَقَّاشٍ) ونحوه من أسماء المؤنث. فإذا سُمِّيَ بـ(نَزَالَ، أو حَمَادٍ، أو بَدَادٍ) امرأةً كان كـ(رَقَّاشٍ) فإن بقي على أصله فلا خلاف في لزوم البناء على الكسر.

وقد قال في «التسهيل» : وَاتَّفَقُوا على كسر (فَعَالٍ) أُمراً أو مصدرًا أو حالاً أو صفةً جاريةً مَجْرَى الأعلام، أو ملازمةً للنداء<sup>(٢)</sup>.

والسؤال الثاني : أنه أطلق القول في اللغتين معاً، وأن تميماً تُعَرِّبُه مطلقاً عند التسمية به، والحجازيون يَبْنُونَه مطلقاً.

أما بالنسبة إلى الحجازيين فالإطلاق صحيح. وأما بالنسبة إلى بني تميم فغير صحيح، لأنهم يَفَرِّقُونَ بين ما آخَرُهُ راءٌ وغيره، فما آخَرُهُ راءٌ يوافقون فيه الحجازيين، حرصاً على الإمالة، نحو : حَضَارٍ، وَسَفَارٍ، وَوَبَارٍ، وَيَسَارٍ.

(١) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٢) التسهيل : ٢٢٣.

وما آخره غير راء فهو الذى يُعربونه غيرَ منصرف. وأين هذا من كلام الناظم؟ فيقتضى أن نحو (سَفَارٍ) معرب عند بني تميم مطلقاً، وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن قوله : «عَلَمًا» يبين أنه لا يريد إلا ماسمى به مؤنث. وبيان ذلك : أن (فَعَالٍ) تقرر في السؤال أنه في أصل وَضْعِهِ معرفة معدول، وإذا كان كذلك فكان اجتِزَاؤُهُ بأن يقول : «وابن على الكَسْرِ فَعَالٍ مُطْلَقًا» كافيًا، لأنه على تقدير : وفي كل نوع كذلك، فصارت فائدة قوله : «عَلَمًا» ساقطة.

وكذلك قوله : «مُؤنَّثًا» لأنه قد تقرر تانيثه، ولما كان / قد حافظ على <sup>٢٩٧</sup><sub>٣</sub> ذكر قَيْدِ العَلَمِيَّةِ والتانيث، دلَّ ذلك على قَصْدِ إِيْهِمَا، وتعريفِ بِمعْنَى لا فيهما<sup>(١)</sup>، وما ذاك إلا ما كان عند التَّسْمِيَةِ.

وأيضاً، فلفظُ العَلَمِ إنما الغالب في استعماله ما كان مُسَمًى به، وواقعاً على الأَنَاسِى، وما يَأْلَفُونَ ذلك ثانٍ عن أصل الوضع، فليس معنى كونه علماً مؤنَّثاً إلا كونه مسمى به، وذلك يشمل ماسمَّت العرب به، نحو : حَدَّامٍ، وَرَقَاشٍ، وما سَمَّيْنَا نحن به من سائر الأقسام.

وهنا يظهر لقَيْدِ التانيث فائدةً هى مقصودةٌ للناظم أيضاً، وهى حاصلة من مفهوم تلك الصفة، أن هذه الأشياء إذا كانت علماً لمذكر فلا يكون حكمها البناء؛ بل غيره.

وقد تقدَّم اشتمالُ القاعدة الأولى من العَدَلِ عليه، فهو إذاً ممَّا يمتنع صرفُهُ مطلقاً في لغة الحجازيين ولغة التميميين معاً، وهذا هو الأشهر فيه.

---

(١) في (ت) «لا إِيْها» والمعنى - والله أعلم - ليس فيهما.

وقد حكى الصرفُ وهو ضعيف، فإذا لا إشكال في كلام الناظم على هذا.  
والجواب عن الثاني : أن بعضهم حكى عن بعض بني تميم طَرْدَ القاعدة  
في (فَعَالٍ) مطلقاً، فيما آخره راءٌ، وفي غير ذلك. وأجاز ذلك سيبويه، قال : وقد  
يجوز أن ترفع وتُنصب ما كان في آخره الراء<sup>(١)</sup>، وأنشد قول الأعشى<sup>(٢)</sup> :

وَمَرَرْتُ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ  
فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ

لكن الأشهر عنهم فيما آخره راءٌ موافقةُ الحجازيين، فكانه لما رآهم  
مختلفين فيه أطلق فيهم القول بطَرْدِ القياس، وهو صحيح في الجملة، إلا أن  
الأولى بيانُ ذلك لو اتَّفَقَ.

وبقي الكلامُ في وجهِ بناءِ ما بُنِيَ من ذلك.

أما (فَعَالٍ) في الأمر فقد تقدّم له في «المعرب والمبني» وجهُ ذلك، وهو شبهه  
الحرف في النيابة عن الفعل، من غير أن يكون معمولاً لعامل، فاشبهه «إن»  
وأخواتها، وذلك في قوله : « وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِأَلَا تَأْتُرِ ».

وتقدّم مذهبُ مَنْ ذهب إلى أن البناء فيها لتضمّن معنى لام الأمر، وحملِ  
اسم الفاعل الخبريّ على الأمرِ. وما ذكره أولى وأجرى في القياس.

وأما ما عدا ذلك من الأقسام فإنما بُنى بالحمل على الأمر، لشبهه به في  
التأنيث والعدل والتعريف، لأن البنية مؤنثة فيها كلّها، ومعدولة عن حدّها فيها،  
ومعرفة كذلك. فلما شابقتها هذا الشبه عوملت معاملتها في البناء. والدليل على  
أن البناء للشبه بـ(فَعَالٍ) التي للأمر أنه حيث كثر الشبه لم يكن فيه إلا البناء،

(١) الكتاب ٢٧٩/٣.

(٢) سبق الاستشهاد به.

لغة واحدة ، وحيث نَقَصَ <sup>(١)</sup> كان فيه اللغتان ، وذلك إذا سُمِّي بواحدة منها .

وذلك أن غير العلم منها فيه الدلالة على المصدر كالتى للأمر،  
ف(فَعَالٍ) في المصدر شديدة الشُّبْه بـ(نَزَالٍ) و(فَعَالٍ) في الصفة شديدة  
الشُّبْه بـ(فَعَالٍ) في النداء، وقد وَجِب البناءُ لهما . و(فَعَالٍ) في النداء  
شديدة المشبَه بالأمر، فإذا وقعت التَّسْمِيَةُ بَعْدَ الشُّبْه / فَأَعْرَبَ غَيْرَ <sup>٢٩٨</sup>  
منصرف.

وإنما وافق التميميون الحجازيين فيما آخَرُهُ راءٌ حرصاً على  
الإمالة، لأن إجنّاح الألف، أى إمالتها، أخفٌ عليهم، ليكون العمل من وجه  
واحد، فأرادوا الخِفَّةَ، وعلموا أنهم إن كَسَرُوا الراء وصلّوا إلى الإمالة  
لأجل الكسر، فإن رَفَعُوا أو نَصَبُوا لم يصلوا إليها، فالزموه الكسرَ لذلك،  
وهو تعليل الخليل <sup>(٢)</sup>. وقد تَمَّ كلامه في المعدول.

ثم ذَكَرَ حُكْمًا آخَرَ يَعْْمُ جميع أنواع هذا القسم، فقال : «واصْرَفْنُ  
مانُكِّراً» إلى آخره،

يعني أن كل ما أُكِّرَ فيه التعريف، فكان فيه مانعا معتبراً ومؤثراً،  
بعد أن كان الاسم مصروفاً قبل التعريف، فإنه إذا نُكِّرَ بعد تعريفه  
انصَرَفَ، وعاد إلى ما كان عليه قبل التعريف.

فتقول في المركب : رأيتُ مَعْدِيكَرَبَ وَمَعْدِيكَرَبًا آخَرَ.

---

(١) في الاصل و(س) «نقص» بالضاد، وما أثبتته من (ت) هو الصواب، لأنه في مقابلة قوله :  
«كثر» من قبل.

(٢) الكتاب ٢٧٨/٣.

وفي ذي الألف والنون : مررتُ بعُثمانَ العاقلِ وبعُثمانٍ آخرَ، ومررتُ  
بطلحةَ وطلحةٍ آخرَ، ورأيتُ زينبَ وزينباً أُخرى، ومررتُ بإسماعيلَ وإسماعيلٍ  
آخرَ، وكذا إلى آخر ما ذكرُ.

فإن قلت : إن ماتقدم، ممّا يمتنع فيه الصرف مطلقاً، تؤثر فيه العلمية  
[مع أنه إذا نُكِّر لا ينصرف ، كما إذا سَمِيتُ بـ(ثلاث ورُبَاعَ وأُخر) ونحو ذلك،  
فإنه إذا سَمِيتُ به أثرت العلمية<sup>(١)</sup> لمنافاة الوصف لها، وكذا كل ما مُنع مع  
الوصف، كبناء (أَفْعَل) وزيادتي (فَعْلانَ)، فلم يبق مع العدل أو مع الوزن أو مع  
زيادتي (فَعْلانَ) إلا العلمية، فأتت، ولولاهُنَّ، لانصرف مع فرض زوال  
الوصفية، وإذا كان كذلك اقتضي أن ذلك كله ينصرف في النكرة، وذلك غير  
صحيح لما تقدّم ذكره من رجوعه لشبّه الأصل الذي هو كونه وصفاً.

فالجواب أن العلمية لما لم يظهر لها أثر [في الظاهر؛ إذ كان الاسم قبل  
التسمية ممنوعَ الصرف، ثم بعد التسمية كذلك عدّها فيه كأنها لم تُؤثّر أصلاً،  
وهو قد قال : «من كلّ ما التعريفُ فيه أثراً»<sup>(٢)</sup> فخرج بهذا الاعتبار ماتقدم  
من تأثير العلمية.

أو يكون المعنى في قوله : «في كلّ ما التعريفُ فيه أثر» أي : ما كان  
التعريف مختصاً بالتأثير فيه، وعلى هذا التقدير لإشكال فيه.

ثم لما كان مذهبه في (جَوَارٍ) ونحوه أنه في الرفع والخفض مُنَوَّنٌ بَيَّن أن  
هذا مُطَرَّدٌ فيما كان مثله ممّا يزول بإعلاله سببُ المنع فقال :

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَفِي

إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

الضمير في «منه» عائد على ماقدّم مما أثّرت فيه العلميّة، يعني أن مايكون من الأسماء التي أثّرت فيها العلميّة منقوصا، وهو ماآخره ياء قبلها كسرة، فإنك تحكّم فيه بحكم (جَوَارٍ) المتقدّم، وتسلّك في ذلك سبيله، فتجعله في حالة الرفع وحالة الخفض منصرفا، والتنوينُ فيه تنوينُ عَوْضٍ لاتنوينُ صَرَفٍ، كما تقدّم في مسألة (جَوَارٍ) قبل هذا<sup>(١)</sup>.

فإذا سَمَّيت امرأة بقاضٍ، أو شَجَرٍ شَبَّحٍ، أو عَمٍ، أو مُرَامٍ، أو نحو ذلك صرفته الرفع والجر، أى ألحقته التنوينَ عَوْضًا من المحذوف، سواء أقلت: إنه عَوْضٌ من ذهاب الحركة أم عوض من الياء على ما مضى في التعليّلين، فهما يجريان في هذا الموضع فتقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضِي ياهذا، وكذلك هذه شَجَرٍ، وهذه / عَمٍ،<sup>٢٩٩</sup>  
ورأيتُ شَجَرِي وَعَمِي ياهذا، وكذلك باقي الباب.

وتقول في (جَوَارٍ) اسمَ رجل أو امرأة: هذا جَوَارٍ، ومررتُ بِجَوَارٍ، ورأيتُ جَوَارِي قَبْلُ.

وتقول إذا سَمَّيت بِ(يَغْزُو، وَيَدْعُو): هذا يَغْزِي، وهذا يَدْعِي، ومررتُ بِيَغْزِي وَيَدْعِي، قُلْتُ أولا الواو ياء، لأن الواو المضموم ما قبلها لاتقع في أواخر الأسماء المعربة، وإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ، فصار ك(يَقْضِي، وَيَرْمِي) مسمًى به. وأنت تقول فيه: هذا يَقْضِي، ومررتُ بِيَقْضِي، وهذا يَرْمِي، ومررتُ بِيَرْمِي، فكذلك ماآخره وأو إذا صار إلى الياء.

(١) انظر: ص ٦٠٩، ٦١٠.

وعلى الجملة، فكل ماسمى به مما أخره ياء قبلها كسرة، وكان التعريف قد منع صرفه، فإنه في الرفع والجر مثل (جَوَارٍ) والعلة الموجبة لذلك في (جَوَارٍ) هي الموجبة في هذا كله. كما ذكر، والتنوينُ تنوينُ عَوْضٍ، وليس بتنوين صَرْفٍ، لأنه لو كان تنوينٌ صرفٌ لأدّى إلى أن يكون التعريف والتنائيث في نحو (قَاضٍ) اسمَ امرأةٍ غيرَ مُوجبٍ لمنع الصرف، وهذا باطل باتفاق.

وقد تقدّم بيان هذا، وبيانُ أن مذهب الناظم إنما هو أن التنوين عَوْضٌ لاتنوين صرف<sup>(١)</sup>، لإحالة هذا الفصل على ذلك في الحكم، وأنه مُنتَهَجٌ نَهْجَةً، وجارٍ على سبيله.

وأما النصب : فحكمه حكم الصحيح، لأنه لما كانت الحركة ظاهرةً فيه، غيرَ مستثناة على الياء، صارت الياء في قولك : رأيتُ جَوَارِيَّ قَبْلُ، ورأيتُ يَرْمِي، وَيَقْضِي، وقَاضِي، كدال<sup>(٢)</sup> (مَسَاجِدَ، وَيَزِيدَ) ونحو ذلك، وهو مفهومٌ قولِ الناظم في تقييده الإتيانَ بالتنوين بالرفع والجر. وما تقرّر هنا هو مذهب الخليل<sup>(٣)</sup>.

وأما يونس : فوافق في الجمع وخالف في المفرد، وزعم أن نحو (جَوَارٍ) إذا سمي به، فإنه يجري مجرى الصحيح، يعني في عدم حذف الآخر، فتقول : هذا جَوَارِيَّ يافتي، بإثبات الياء، ورأيت جَوَارِيَّ، ومررت بجَوَارِيَّ، فتُظهر فتحة الخفض، كما تُظهرها في الصحيح، وكذلك ماسمي به من نحو : قَاضٍ، وَغَازٍ، وَيَرْمِي، وغير ذلك مما تقدم. فتقول : هذا قَاضِيَّ، ورأيت قَاضِيَّ، ومررت بقَاضِيَّ.

(١) انظر. ص ٦٠٩ ، ٦١٠ .

(٢) في الأصل ( ت ) «كذلك» وهو تحريف. وما أثبتته من (س) هو الصواب، إن شاء الله.

(٣) الكتاب ٣/٣١٢.

وكذلك هذا يَرْمِي، ورأيت يَرْمِي، ومررت بِرَمِي، إذا كا اسماً لمؤنث<sup>(١)</sup>.

وهذا مذهب عيسى والكسائي. حكى ذلك السيرافي. ولم يرتضه الناظم، فلم يَبْنِ عليه حكماً.

وقد ردَّ الخليلُ على يونس قوله بأنه لو كان من شأنهم أن يُلْزَمُوا الحركةَ حالةَ الجر، فيُجْرُونَهُ مُجْرَى الصحيح - لكان من حقهم أن يُلْزَمُوا الحركةَ في حالة الرفع أيضاً<sup>(٢)</sup>، فكما يُلْزَمُهُم أن يقولوا: مررتُ بقاضي، اسمَ امرأة، فكذلك يُلْزَمُهُم أن يقولوا: هذا قاضي، إذ كانوا يُجْرُونَ المعتلَّ هنا مُجْرَى الصحيح، وكذلك / حُكْمُ التَّسْمِيَةِ بالجمع، لافرق<sup>٤٠٠</sup> بينهما، وذلك لأن العرب تَفْتَحُ الياء في الجر عند الضرورة، وتكسرُها أيضاً عند الضرورة.

فأما الفتح: فنحو قول الهذلي، أنشدته سيبويه<sup>(٣)</sup>:

---

(١) المرجع السابق ٣/٣١٢.

(٢) العبارة في الكتاب (٣/٣١٢) هي «وقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلفاء أن يُلْزَمُوهُم الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكنوا خلفاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجواري قبل، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على واحدة».

(٣) الكتاب ٣/٢١٣، والخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، والمنصف ٢/٦٧، ٧٥، ٧٦، ٣/٦٧، وديوان الهذليين ٢/٢٠، واللسان (لوب، عبط، عرا)

والشعر للمتخل الهذلي. والمعاري: جمع مَعْرَى، وهو الفراش، يعني فُرُش الحور اللاتي في بيت قبل هذا، لأن المرأة تتعري فيه، أو المعاري: أجزاء الجسم التي تتعري. والواضحات: البيض. والملوب: الذي أجرى عليه الملب، وهو ضرب من الطيب فارسي. والعباط: جمع عبيط أو عبيطة، وهي الناقة التي تنحر لغير علة. شبه الطيب في حمرة بدم العباط.



أُبَيْتُ عَلَى مَعَارِيٍّ وَاضِحَاتٍ  
 بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَبَاطِ  
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ<sup>(١)</sup>  
 فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلى هَجَوْتُهُ  
 وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلى مَوَالِيَا  
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا، وَهُوَ مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ يُونُسُ<sup>(٢)</sup>  
 قَدْ عَجِبْتُ مِنْى وَمِنْ يُعْيَلِيَا  
 لَمَّا رَأَتْنى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا  
 وَأَمَّا الْكَسْرُ : فَنَحْوَمَا أُنْشَدَهُ أَيْضًا لَابْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، والمقتضب ١/١٤٣، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٥، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ١/١١٥، والدرر ١/١٠، والأشعرون ٣/٢٧٣، واللسان (عرا، ولى) وليس في ديوانه، وانظر : ابن سلام ١٧، والشعر والشعراء ٧٦ وعبدالله هو عبدالله بن أبي إسحاق النحوي. كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، وفَرَّعَ النحو وقاسه. وكان يلحن الفرزدق في قوله :  
 وعض زمان يا ابن مروان لم يدع  
 من المال الأمسحتا أو مجلَّفُ  
 وفي قوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا  
 على زواحف تزجي مَخْهَا رِيرِ

فهجاه من أجل هذا. ومعنى «مولى مواليا» أن عبدالله بن أبي إسحاق كان مولى لآل الحضرمي، وكان آل الحضرمي حلفاء لبني عبدشمس بن عبدمناف بالولاء. فهو يقول : لو كان ذليلا لهجوته، ولكنه أذل من الذليل!

(٢) الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، ٣/٥٤، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، والعيني ٤/٣٥٩، والتصريح ٢/٢٢٨، والهمع ١/١١٥، والأشعرون ٣/٣٧٣، واللسان (علا، قلا)  
 والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه. ويعيلى : تصغير (يَعْلَى) اسم رجل. والخَلْق : البالي، والمراد هنا الذى ضعف لكبر سنه. والمقلولى : المنكش، أو الذى يتقلّى على فراشه، أى يتململ ولا يستقر.

(٣) ديوانه ٣، وسيبويه ٣ / ٣١٤، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، والمحتسب ١/١١١، والخصائص ١/٣٦٢، ٢/٣٤٧، والمنصف ١/٦٧، ٨١، وابن الشجري ٢/٢٢٦، والهمع ١/١٨٤،  
 ==

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْفِـ\_\_\_\_وَانِي هَلْ  
يُحْنَبِرُ خَنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ

وأنشد أيضا لجريز في نحوه<sup>(١)</sup>:

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي  
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَفْـوُلُ

فكما أن العرب لا يفتحون إلا إذا اضطروا، ولا يظهرون الكسر أيضا إلا إذا اضطروا، ويونسُ يَفْتَحُ في الكلام، فكذلك حَقُّهُ أن يَكْسِرَ في الكلام، ويضم في الرفع أيضا، وهذا لا يقوله عربيُّ بالقياس أصلاً، ويزيد الجمعُ زيادةً أخرى إذا سُمِّيَ به، لو حُكِمَ له في الجر بحكم الصحيح لكان لازماً لهم ذلك فيما قبل التسمية، فيقولون : مررتُ بجوارى قَبْلُ، لأن ترك التنوين في النكرة والمعرفة على حَدِّ واحد، وهذا لا تقوله العرب في السَّعة أصلاً.  
وما أنشده يونسُ شاهداً من قوله<sup>(٢)</sup>:

\* قَدْ عَجَبْتُ مِنْى وَمِنْ يَعْـلِيَا \*

== واللسان (غنا)

والغواني : جمع غانية، وهى المرأة الغنية بحسنها وجمالها عن الزينة. ومُطَلَّب - بتشديد الطاء وفتح اللام - معناه ك مُطَلَّب، بفتح الميم واللام وسكون الطاء. والمراد أنهن كثيرات المطالب. وفي البيت عدة روايات.

(١) ديوانه ٤٥٧، والكتاب ٣/٣١٤، والنوادر ٢٠٣، والمقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، والخصائص ٣/١٥٩،

والمنصف ٢/٨٠، ١١٤، وابن الشجري ١/٧٦، وابن يعيش ١٠/١٠١، ١٠٤، والعيني ١/٢٢٧

والبيت من قصيدة يهجو بها الأخطل. ويرى «يوافيني» و«يجازين» و«غيرما صَبَّأ» أى من غير صَبَّأ منهن إلى، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

والقول : دابة تزعم العرب أنها تهلك الإنسان. وتقول : تتغول، أى تهلك الإنسان وتذهب به. يصف النساء وأنهن لاعهد لهن، فيوما يجازين العشاق بوصل، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

لَمَّا رَأَتْـنِي خَلْفًا مَقْلُوبَا

فمن باب ماتقدم.

وقوله : «نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي».

النَّهَجُ : الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. وَقَفَوْتُ أثره قَفْوًا وَقَفْوًا،  
وَأَقْتَفَيْتُهُ، وَتَقَفَيْتُهُ، إِذَا اتَّبَعْتَهُ، أَيْ تَتَّبَعَ فِي إِعْرَابِهِ طَرِيقَ (جَوَارٍ) الْمُتَقَدِّمِ.

وَلَا ضِطْرَارٌ أَوْ تَنَاسُبٌ صُـ

نُ الْمَنْعِ وَالْمُصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

هذه تكملة تكرر<sup>(١)</sup> على الباب، ويعنى أن ما شأنه أن لا ينصرف لكون المانع  
موجودا قد يُوجد منصرفًا مع وجود ذلك المانع، وإنما يكون ذلك لسببٍ أَهْمِلُ  
لأجله سببُ المنع، والسببُ المُوجب لذلك أمران على ما ذكره :

أحدهما : الاضطرارُ، وهو أن يكون الوزن لا يستقيم للشاعر إلا بصرف  
مالا ينصرف، فهذا سببٌ مُوجب، رُدُّ به الاسم إلى أصله، لأن أصله الانصراف،  
وهو في الشعر كثيرٌ جدًا، وذلك كقول امرئ القيس<sup>(٢)</sup> :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقال النابغة الذبياني<sup>(٣)</sup> :

---

(١) في الأصل و(س) «تكن» وهو تحريف، وما أثبتته من (ت).

(٢) من معلقته، وانظر : المغنى ٣٤٣، والعيني ٣٧٤/٤، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشمونى ٢٧٤/٣

وعنيزة : ابنة عم له، كان عاشقا لها. والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلي : تاركي  
أمشي راجلة. وكانت عنيزة حملته على غارب بغيرها يوم دارة جلجل، فكان يجنح إليها فيدخل  
رأسه في خدرها ويقبلها، فإذا امتعت آمال خدرها.

(٣) سبق الاستشهاد به في باب «نونا التوكيد».

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَاصَاتٌ وَلِيَرْكَبْنَ  
جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

فَأَتَاهَا أَحْيِمِرُ كَأَخِي السُّهْمِ  
بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا  
وَأُنْشِدْ سِيَبِيَّهِ لِلْعَجَاجِ<sup>(٢)</sup>:

\* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَدْقِ الْحَمَى \*

وقال الآخر<sup>(٣)</sup>:

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ  
عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي، ديوانه ٣٥، والعيني ٣٧٧/٤، والأشمونى ٢٧٤/٣، والمقرب ٢٠٢/٢

والضمير في «أتاها» يعود على ناقة صالح عليه السلام. والأحيمر : تصغير : أحمر، وهو لقب عاقر ناقة صالح، واسمه قدار بن سالف، وكان أحمر وأزرق أصهب. وقد ضربت به العرب المثل في الشؤم فقالوا : «أشأم من أحمر عاد» لأنه لما عقر الناقة هلكت بفعله ثمود. وكأخي السهم : مثل السهم. والعضب : السيف القاطع. وعقير : معقورة، وهو وصف يستوي فيه الذكر والمؤنث.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «الترخيم».

(٣) هو النابغة الذبياني، ديوانه ٤٢، والتصريح ٢٢٧/٢، ودلائل الإعجاز ٣١٦، واللسان (عصب)

والعصائب : جمع عصابة وعصابة، وهى كل جماعة من الرجال والخيول بفرسانها، أو من الطير وغيرها ما بين العشرة إلى الأربعين. وتهتدى بعصائد : يتبع بعضها بعضا، ويهتدي بعضها ببعض. ومعناه أن النسور وغيرها من سباع الطير إذا رأت أهبتهم للقتال علمن أن ستكون ملحمة، فهى ترفرف فوق رؤسهم وتتبعهم، حتى تاكل من لحوم من سيقتلون من الأعداء.

وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

٤٠١  
٣

/ ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتِي

كجَواري يَلْعَبْنَ في الصُّحراءِ

وقال النابغة الذبياني<sup>(٢)</sup>:

عَلَى لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ

لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَّارِبِ

وقال أيضا<sup>(٣)</sup>:

وَثِقْتُ لَهُ بِالنَّصْرِ إِذْ قِيلَ قَدْ غَزَضْتُ

كُتَّابُ مَنْ غَسَّانَ غَيْرُ أَشَائِبِ

إطلاق النازم في صرف مالا ينصرف يدلُّ على موافقة الجماعة

في موضعين : أحدهما : عدمُ إخراج (أَفْعَلَ التَّفْضِيل) من هذه الكلمة،  
خلافًا للكِسَائِي وتلميذه الفَرَّاء في قولهما : إِنْ (أَفْعَلَ مِنْكَ) لَا يُصْرَفُ،  
واستدلُّوا بِأَنْ (مِنْ) هِيَ المانعة له من ذلك.

---

(١) ابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح شواهد الشافعية ٤٠٣، والخزانة ٣٤١/٨، وأمالى الزجاجي ٨٣

ومدَّتِي : عمري. والجواري : جمع جارية وهي الشابة من النساء. والبيت مع كثرة تنواله في كتب النحو واللغة لم يعلم قائله.

(٢) ديوانه ٥٥، والمحاسب ٤٩/٢، وابن الشجري ٢ / ١٨٠ والهمع ٢٩٩/٤، والدرر ٦٨/٢، واللسان (عقرب)

وعمرُو هو عمرو بن الحارث الأصغر الفسائي. ويقال : عيش ذو عقارب، إذا لم يكن سهلاً، أو فيه شر وخشونة. والعقارب : المَنُّ، على التشبيه.

والمعنى : لعمرُو على نعمة حديثة بعد نعمة قديمة لوالده، نعمة هنيئة غير ممنونة.

(٣) ديوانه ٤٢، واللسان (أشب)

والأشائب : جمع أشابة، وهي الأخلاط. يقول : وثقت للممدوح بالنصر، لأن كتابه وجنوده من غسان وحدها، وهم قومه وبنو عمه ولم يختلط بهم غيرهم، ولا احتاجوا إلى جيش من سواهم.

قال السِّيرافي : وهذا فاسد، بدلالة قولهم : خَيْرٌ مِنْكَ، وشرُّ منك، وإذا كان كذلك دَلٌّ على أن مانعه ليس وجودَ (مِنْ) بل الصفة والوزن، كأحْمَرَ وأصْفَرَ.

والصرف هنا لا يكون بالتنوين وحده إلا في المرفوع والمنصوب.

وأما المجرور : فإنما يكون بالجر بالكسرة والتنوين معا، سواء أُنلنا : إن المانع مَنَعَ الجرَّ والتنوينَ معاً أم قلنا : إنه مَنَعَ التنوينَ فقط، وزال الخفض بالكسرة لعلَّة أخرى على حسب اختلافهم في ذلك.

أما على قول من قال : إنما امتنع الجرُّ لئلا يلتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة فظاهر.

وأما على القول الآخر : فكذلك ، لأن التنوين لا يتَّبَع في الجر إلا الكسرة، فلا يقال مثلاً :

\* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنِيْزَةٍ <sup>(١)</sup> \*

ولا ما أشبه ذلك.

والموضع الثاني : موافقتهم في صرف ما آخره أَلْفٌ مِمَّا لا يَنْصَرَفُ كغيره، خلافاً لابن عصفور، حيث زعم أنه لا يجوز صرفه، لأنه لافائدة فيه، لأنه إذا نُونَ حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، فَسَقَطَ منه مثلٌ مَارِدٌ إِلَيْهِ، فلم يَقَعْ فيه زيادة، ولا يمكن أيضاً تحريك الألف فيكون كقوله <sup>(٢)</sup>:

---

(١) لامرئ القيس من معلقته. وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

فَقَالَتْ أَكْ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

(٢) هو النابغة الذبياني، وسبق الاستشهاد به، وصدره :

إِذَا مَاغَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ

### \* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ \*

فلا يمكن الزائدة ولا البدل، ولأجلهما صُرف مالا ينصرف في الضرورة.

قال ابن الضائع : مثل هذا لا ينبغي أن ينبّه عليه لو كان صحيحا، فقد يقول القائل : يمكن أن يكون له فائدة، وذلك أنه قد يكون بعد تلك الألف [ساكن فيجب حذف الألف، فإذا نَوْنَا الاسم حُرُكْنَا التنوين لالتقاء الساكنين، فزدنا حرفا متحركا، وكذلك يمكن أن يكون بعد الألف<sup>(١)</sup>] همزة، فإذا نَوْنَا نقلنا حركة الهمزة إلى التنوين، فَسَقَطَ حَرْفٌ، وعلى هذا يكون في صرف مالا ينصرف زيادةٌ تَوُولُ إلى نقص. انتهى مانصّه ابن الضائع.

وهذا التقرير قد يُضَادُّه ماتقدم في (باب النداء) في تنوين المنادى ولكن قد يقال : إنه لم يقصد فيه الكلام على ما أخره ألف؛ بل يكون ماتقدّم مُشْعِرا بارتضائه مذهب ابن عُصْفُور، لأن كلامه هناك مقيد، وكلامه هنا مطلق، والمقيد قاضٍ على المطلق عند المحققين.

ومعنى ذلك أنه قد تقدّم وجهٌ منعه لتنوين المنادى المبني إذا لم يظهر فيه الضمّ، وأن ذلك لافائدة فيه<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسألة بعينها جارية / في غير المنصرف إذا أُريد تنوينه،  $\frac{٤٠٢}{٣}$  وهو عَيْنُ احْتِجٍّ به ابنُ عُصْفُور، فكان الناظم رآه دليلاً واضحاً فقال بمقتضاه.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : ص ٢٨٥ .

وما ألزمه ابن الضائع لا يلزم، فإن الغالب في مَعهود الضُرورات أن لزيادة في لحاق التنوين ما آخره ألف ولا نقصان، وما صورّه أمورٌ اتِّفاقية نادرة لا تلتفت العربُ إلى مثُلها، فلا ينبغي أن يعول عليها. وإذا أمكن هذا لم يكن بين الموضوعين في كلام الناظم تعارض.

والأمر الثاني الموجب لصرف ما لا ينصرف : التَّنَاسُب، وهو أن ينوَّنْ لموازنته لمُنون ليس فيه مُوجب للمنع، وهذا لا يقع إلا في الكلام المسجّع، لأن الكلام المسجّع يجري في الحكم مجرى الشعر المُقَفَّى.

ألا ترى أنه قد جاء حرف الإِطلاق في السَّجْع، قال الله تعالى : {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا} <sup>(١)</sup>. فأتى بالألف للإِطلاق، كما قال الشاعر <sup>(٢)</sup>:

\* ظَنَنْتُ بِأَلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا \*

وكذلك قولُ الله تعالى : {يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ} <sup>(٣)</sup>. وبعد ذلك {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا} <sup>(٤)</sup>. فإنما هذا لمناسبة ما قبل ذلك وما بعده، من الوقف على الألف المُبدلة من التنوين، فكذلك يُصرف ما لا ينصرف لمناسبة المنصرف.

ومنه قوله تعالى : {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا} <sup>(٥)</sup> وكذلك قوله : {كَأَنَّتْ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرُ} <sup>(٦)</sup>.

(١) سورة الأحزاب : ٨٠.

(٢) هو خزيمة بن مالك بن نهد، اللسان (ردف) وصدره :

إذا الجوزاء أَرْدَفَتِ الثريا

(٣) سورة الأحزاب : ٦٦.

(٤) سورة الأحزاب : ٦٧.

(٥) سورة الإنسان : ٤.

(٦) سورة الإنسان : ٨٥، ٨٦.



قرأ ذلك كذلك نافع وأبو بكر وهشام والكسائي<sup>(١)</sup>.  
 ووجه ذلك ظاهر، ف(سَلَّاسِلًا) نُونٌ لمناسبة مُجَاوِرِهِ، وهو (وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)  
 و(قَوَارِيرًا) الأَوَّلُ : لمناسبة الفواصل، والثاني : لمناسبة الأَوَّلِ، وهذا ظاهر.  
 وقول الناظم : «أَوْتَنَاسِبُ» يُشعر أن التَّنَاسِبَ هو العِلَّةُ في صرف ما لا  
 ينصرف.

وكذلك : «وَلَا ضَطْرَارَ» مشعرُ بأنه العِلَّةُ في صرفه، ويستوى في ذلك النثرُ  
 والنظم.

وقد حكى ابنُ جَنِّي أن المَتَنَبِّيَّ أنشدَه قوله<sup>(٢)</sup> :  
 وَقَدْ صَارَتِ الْعَيْنَانِ قَرْحَى مِنَ الْبُكَاءِ  
 وَصَارَ بَهَارًا فِي الْعُيُونِ الشَّقَائِقُ  
 قال : فقلت له : هَلَّا قُلْتَ : «قَرْحًا مِنَ الْبُكَاءِ» بصرف «قَرْحًا» لَتَنَاسِبِ قوله  
 في المِصْرَاعِ الثاني : «وصار بهارًا» قال : فاستَحَسَنَ المتنبي ذلك.  
 وهذا النوع من الصرف جائز، وهو رأى الجمهور.

وقد زعم بعض النحويين أن صرف ما لا يَنصَرِفُ مطلقًا لغَةً، وَحَكَى  
 الكِسَائِي أن بعضهم يَصْرِفُ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا (أَفْعَلُ مِنْكَ) وقال الأخفش :

(١) وقرأ الباقر «سَلَّاسِلًا» و«قَوَارِيرًا» بدون تنوين.

وانظر : السبعة : ٦٦٣.

(٢) ديوانه بشرح العكبري ٣٤٢/٢

والبيت من قصيدة يمدح بها الحسين بن إسحاق التتويحي.  
 وَقَرْحَى : جمع قريح، وهو الجريح. وَالْبَهَارُ : زهر أصفر. وَالشَّقَائِقُ : جمع شقيقة، وهى زهر أحمر  
 يُنسَبُ إِلَى النِّعْمَانِ ، فيقال : شقائق النعمان ، وقالوا : وإنما سُمِّيَ بذلك ، وأضيف إلى النعمان ،  
 لزن النعمان بن المنذر نزل على شقائق رمل قد انبتت الشقر الأحمر ، فاستحسنها وأمر أن  
 تُحْمَى ، وقيل : شقائق النعمان .

والمعنى : صارت الجفون قرحى من كثرة البكاء، وحمرة الخد صفرة لأجل البين .

سمعنا من العرب مَنْ يَصْرِفُ هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف. وقال :  
هذا لغة الشعراء، لأنهم اضْطَرُّوا إليه في الشُّعْر فَصَرَفُوهُ، فجرت  
ألسنتهم على ذلك، واحتَمَلوا ذلك في الشعر لأنه يَحْتَمِلُ الزيادة ، كما  
يَحْتَمِلُ النقصان.

وهذا الذى حَكَوْا، مِنْ أَنَّهَا لُغَةٌ، لَمْ يَتَّبِعْ، وَلَا عُرِفَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ  
أَنْ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا / لِلتَّعَسُّبِ.

٤٠٣  
٣

وأما الشعر : فمحلُّ الضرورة، فلا تَتَّبِعْ بِهِ لُغَةً.

ثم قال : «وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ» يَعْنِي أَنَّ الْاسْمَ الْمَنْصَرِفَ  
الْبَاقِي عَلَى أَصْلِهِ قَدْ تَمَنَعَ الْعَرَبُ صَرْفَهُ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ عَلْتًا مَنَعًا، لَكِنْ  
ذَلِكَ قَلِيلٌ، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِ«قَدْ» فِي قَوْلِهِ : «قَدْ لَا يَنْصَرِفُ»

وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ هَذَا النَّوْعُ فِي الْأَعْلَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ  
السُّلَمِيِّ<sup>(١)</sup>:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ  
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقال الآخر<sup>(٢)</sup>:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ نُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١/١٤٧، ٢٥٣ والعيني ٤/٣٦٥، والتصريح ٢/١١٩، والهمع  
١/١٢١، والدرر ١/١١، والأشعوني ٣/٢٧٥

والبيت ضمن سبعة أبيات أنشدها عباس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
غزوة حنين يعاتبه على عدم التسوية بينه وبين غيره من المؤلفات قلوبهم في العطاء. وانظر  
قصتها في كتب السيرة والخزانة.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني، والبيت من عدة أبيات له في الأغاني ٣/٤، وانظر : الإنصاف  
٥٠١، وابن يعيش ١/٦٨، والعيني ٤/٣٦٤، واللسان (عمر) =

ولا يريد القبيلة، لأنه قال : «ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ» فوصَّفه بـ«ذو» التي للمذكر. وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

وَمُصْنَعٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا  
فَمِرْدَاسٌ، وَعَامِرٌ، وَمُصْنَعٌ : لَامَانَعٌ فِيهَا مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا الْعَلَمِيَّةُ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُ وَحْدَهَا.

وقال دَوْسَرُ بْنُ دَهْبَلٍ الْقُرَيْعِيُّ<sup>(٢)</sup>:  
وَقَائِلَةٌ مَابَالُ دَوْسَرٍ بَعْدَنَا  
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلٍ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ  
وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup>:  
نَصَرُوا نَبِيَّيْهِمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ  
بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

وقال الآخر، وهو عند ابن الأنباري منسوب إلى الفرزدق، ونسبه الجوهري إلى ابن أَحْمَرَ<sup>(٤)</sup>:

===== وعامر : هو عامر بن الظرب العدواني، أحد خطباء العرب وحكامهم، وهو الذي قيل فيه المثل «إن العصا قرعت لذى الحلم» على بعض الأقوال.  
وذو الطول وذو العرض : كناية عن عظم جسمه، والعرب تتمدح بذلك.

(١) هو ابن قيس الرقيات، ديوانه ١٢٤، والإنصاف ٥٠١، والأصول ٦٩٧/٢، وابن يعيش ٦٨/١، والخزانة ١٥٠/١.

(٢) مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٥٠٠، والعيني ٣٦٦/٤، والأشموني ٢٧٥/٣، والخزانة ١٤٩/١ ومابال دوسر : ماشأته وما حاله. صحا قلبه : سلا أحبابه، وترك ما كان عليه من الصباية.

(٣) ديوانه ٣٣٤، والإنصاف ٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، ١٧٥/٢، واللسان (حنن) وحنين : واد بين مكة والطائف، وبه كانت غزوة حنين.

(٤) الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣، والإنصاف ٤٩٥، وابن يعيش ٣٧/١، ٣٨، واللسان (زبر) وديوان الفرزدق ٢٥٥، ٣٦٦، والخزانة ١٤٨/١  
=

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً

بَهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزْوِيرٍ

وَزَوَّيَرِ الشَّيْءِ : كَمَالُهُ، يُقَالُ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرِهِ، أَيْ أَخَذْتُهُ كُلَّهُ، وَلَمْ  
أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا. وَقَالَ الْآخِرُ<sup>(١)</sup>:

قَالَتْ أُمَامَةُ مَالِ الثَّابِتِ شَاخِصًا

عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاجِلًا كَالْمَنْصُلِ

إِلَى أَبِياتٍ غَيْرِ هَذِهِ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>(٢)</sup> وَأَكْثَرَهَا  
أَعْلَامٌ، وَكَأَنَّهُمْ رَاعُوا الْعِلْمِيَّةَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ وَحَدِّهَا لِلضَّرُورَةِ، كَمَا أَهْمَلُوهَا  
أَيْضًا لِلضَّرُورَةِ.

وَالنَّازِمُ لَمْ يَلْتَزِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِمَا جَاءَ فِي  
السَّمَاعِ خَاصَّةً؛ إِذْ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَ مِنْ مَنَعِ صَرْفِ الْمَنْصُرِفِ،  
وَيَصْنَعُ تَأْوِيلُ جَمِيعِ مَا جَاءَ مِنْهُ.

وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

---

= وَالْقَاوِي : غَيْرُ الرَّشِيدِ. وَبِهَاجِرٍ : فِيهَا عَيُوبٌ مِنْ هَجَاءٍ وَنَحْوِهِ. وَعُدَّتْ عَلَى بَزْوِيرٍ.

نَسَبَتْ إِلَى بَكْمَالِهَا، مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرِهِ، أَيْ كُلَّهُ وَلَمْ أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا.

(١) الْإِنْصَافُ ٤٩٩، وَالْخَزَانَةُ ١٤٩/١

وِثَابِتٌ : اسْمُ رَجُلٍ. وَشَاخِصًا : فَاتِحًا عَيْنَيْهِ لِإِطْرَفٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّهُولِ أَوْ مِشَارَفَةِ الْمَوْتِ.

وَالْأَشَاجِعُ : جَمْعُ أَشْجَعٍ، وَهُوَ الْعَصَبُ الَّذِي يَصِلُ الرِّسْغُ بِالإِصْبَعِ، أَوْ الْعَظْمُ الَّذِي يَصِلُهُمَا، لِكُلِّ

إِصْبَعٍ أَشْجَعٍ، نَاحِلًا : هَزِيلًا ضَعِيفًا، الْمَنْصُلُ : السِّيفُ.

(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ السَّبْعِينَ (٤٩٣ - ٥٢٠).

أحدهما : جوازُ منع صرف المنصرف للضرورة، وهو مذهب الكوفيين، ورأى الأخفش وابنِ برّهان من البصريين، ونُقل عن الفارسي، وارتضاه ابنُ الأنباري<sup>(١)</sup>.

وذهب جمهور البصريين إلى المنع، وهو مذهب الفارسي في «التذكرة».

فأما الكوفيون فحجّتهم القياس والسمع. فأما القياس : فإنه لما جاز صرفُ ما لا ينصرف اتفاقاً، وهو خلاف القياس، جاز أيضاً العكس؛ إذ لا فرق بينهما في هذا.

وأما السماع فما تقدّم.

وأما البصريون فحجّتهم أن صرف ما لا ينصرف إنما جاز في الضرورة، لأنه من أصل الاسم، والاسم غير المنصرف مستحقٌّ لأحكام الأسماء، من الإخبار عنه ونحو ذلك من أحكام الأسماء المختصة بها، فإذا اضطُرُّوا ردُّوه إلى أصله، وإن لم ينطقوا / به في حال السّعة، كما لم  $\frac{٤٠٤}{٣}$  ينطقوا بنحو (ضننوا)<sup>(٢)</sup> في حال السّعة، بخلاف منع المنصرف لأنه ليس من أصل الاسم ألا ينصرف، فَمَنْ أجاز ذلك كان مُخطئاً مُجيزاً لما لادلالة عليه.

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٩٣.

(٢) يشير إلى قول قعنّب بن أمّ صاحب :

مَهْلًا أَعَادَلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّنُوا

وانظر : سيبويه ٢٩/١، ٣١٦/٣، ٥٣٤، ونوادير أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، والمنصف ٣٣٩/١، ٦٩/٣، ٣٠٣، والحماسة بشرح المازني ١٤٥٠، واللسان اظلل، حمم، ضنن

يقول : إنه جواد لا يمتنع العذل الجود، حتى ولو كان من وجود عليهم بخلاء.

وأما السماع فلم يبلغ في الكثرة مَبْلَغًا يُقاس عليه بسببها، وأكثرُ ما جاء في الأعلام، حتى إن «السَّهْلِيَّ» ذهب إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها، وهو مذهب ثالث في المسألة، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في كل شيء، فهم محتاجون إلى السماع والكثرة فيه، وذلك غير موجود.

وقد أورد الفارسي في «التَّذْكِرة» على أصل مذهب البصريين سؤالاً لم يُجِبْ عنه، وهو أنه قال : أَفَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ أَلَّا أُعْرَبَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعَ، لَأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِيهِ أَلَّا يُعْرَبَ، كَمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأِسْمِ أَنْ يَصْرُفَ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا لَمْ أُعْرَبْهُ رَدَدْتُهُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الضَّرُورَةِ، كَمَا رَدَدْتُ الْأِسْمَ إِلَى الصَّرْفِ فِي الضَّرُورَةِ. واستشهد على ذلك بما أنشده من قوله<sup>(٢)</sup>:

\* فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ \*

وقول جرير<sup>(٣)</sup>:

(١) في الأصل و(س) «ألا يصرف» وهو سهو، والصواب ما أثبتته من (ت).

(٢) هو امرؤ القيس، والمذكور قطعة من قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ  
إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِل

ديوانه ١٢٢، ٢٥٨، وسيبويه ٢٠٤/٤ ونوادر أبي زيد ٣١٢، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والمحتسب ١٥/١، ١١٠، وابن يعيش ٤٨/١، والخزانة ٣٥٠/٨، والتصريح ٨٨/١، والهمع ١٨٧/١، والدرر ٣٢/١

والمستحقب : المكتسب، وأصل الاستحقاق : حمل الشيء في الحقيقة. والواغل : الداخل على القوم في شرابهم ولم يدع إليه.

قاله حينما أدرك ثار أبيه فتحلل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يثار به ويروي «فالיום أسقى» و«فالיום فاشرب» وعلى هاتين الروایتين لاشاهد فيه.

(٣) ديوانه ٤٨، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وياقوت (نهر تيرى)

والبيت بتمامه هو :  
==

## \* وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ \*

ونحو ذلك.

قيل : أما الأبيات فليس بدليل قاطع، لأنه يجوز أن يكون أجراه في الوصل مُجراه في الوقف، مثل (سَبَسَبًا)<sup>(١)</sup> وبقي النظر في : هل يجوز ألا يُعَرَّب؟

هذا ما قال، ولم يُجِب عنه، وكأنه إشكال على مذهب البصريين، لكن الجواب عنه يظهر بأدنى نظر.

ولمَّا رأى الناظم المسألة نظريَّة لم يلتزم فيها مذهباً؛ بل أخبر بالسماع فقط وقبله ، وسلَّمه تَنكِيتاً على من تَهَجَّم من النحويين البصريين على ردِّ روايات رَوَاهَا الكوفيون، وتكذيب ناقلها فيها؛ إذ ليس هذا شأن العلماء، كقولهم : الرواية في بيت العباس<sup>(٢)</sup> : «يَقُوقَانِ شَيْخِي أَوْ شَنْجِي<sup>(٣)</sup>» والرادُّ له هو المبرد.

==  
سَيُرُوا بني العَمِّ فالاهوازُ منزلكم  
والاهواز : إقليم بين البصرة وفارس.  
(١) يريد قول رؤبة :

تَتَرَكُ مَا بَقِيَ الدُّبَى سَبَسَبًا

وقبله :

إِذَا الدُّبَى فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَا

وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبًا

[ديوانه ١٦٩، والمحاسب ١٤٨/١، والشافية ٢٥٤]

والدبي : الجراد قبل أن يطير. والمتون : جمع متن، وهو المكان المرتفع الصلب.

والمور - بضم الميم - الغبار. والسببسب : القفر والمفاضة.

(٢) يعني قول العباس بن مرداس السابق :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ      يَقُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

(٣) الشُّنْج - بفتحين - الشيخ، يقال : شَنْجَ عَلَى غَنَجٍ، أى شيخ على جمل.

قال المؤلف في «الشرح» : وللمبرد إقدامٌ في ردِّ مالم يَرَوْ، كقوله في قول  
العباس بن مرداس، ثم أنشد البيت : الرواية :

\* يَفُوقَانِ شَيْخِي \*

مع أن البيت بذكر مرداس ثابتٌ بنقل العدل عن العدل في «صحيح  
البخاري»<sup>(١)</sup>، وذكُر «شَيْخِي» لَيُعرف له سندٌ صحيح، ولا سَبَبٌ يَدِينُه من  
التَّسْوِيَةِ، فكيف من التَّرجيح؟

ذكره المؤلف حيث نقل ردَّ المبرد روايةً سيئويه<sup>(٢)</sup>:

\* وَأَضَحْتَ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامًا \*

وما قاله هو الحقُّ، وَمَنْ عَلِمَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ، وروايةٌ لا تُقَدَحُ في  
روايةٍ أُخْرَى، لأن الجميع عن العرب؛ إذ لا يَسُوغُ نسبةُ الناقل، إذا كان عَدْلًا،  
إلى الكذب أو الوهم إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق.

وكذلك قالوا في بيت نَوْسَر<sup>(٣)</sup>: الرواية :

\* وَقَائِلَةٌ مَا لِلْقُرَيْعَى<sup>(٤)</sup> \*

وهذا ردُّ غير مسموع، اللهم إلا أن يُقَدَحَ في الشاهد من جهة الدلالة  
باحتمال غير ما قال الخصم، فهناك يُسَلَّمُ إن كان ظاهراً أو غير مَرْجُوحٍ بالنسبة  
إلى الدَّعْوَى.

(١) ليس في البخاري، وإنما هو في صحيح مسلم، كتاب الزكاة ٧٣٨/٢، حديث رقم ١٣٧.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب الترخيم» وهو لجريز، وصدره :

أَلَا أَضَحْتَ حِيَالَكُمْ رَمَامًا

(٣) تقدم الاستشهاد به، وهو بتمامه :

وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ نَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

(٤) انظر : الإنصاف ٥٠١.



## فهرس موضوعات الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة
التوكيد .....	٢
العطف .....	٣٩
البَدَل .....	١٩٠
النِّداء .....	٢٣٣
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم .....	٢٣٤
أسماء لازمت النِّداء .....	٢٤٧
الاستغاثة .....	٣٦١
النُّدبة .....	٣٧٦
التَّرخيم .....	٤٠٥
الاختصاص .....	٤٦٦
التَّحذير والإغراء .....	٤٧٥
أسماء الأفعال والأصوات .....	٤٩٤
نونا التوكيد .....	٥٢٨
مالا ينصرف .....	٥٧٥



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أمّ القرى  
معهد البحوث العلمية  
مركز إحياء التراث الإسلامي

# المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي  
(٧٩٠هـ)

الجزء الخامس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى  
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.  
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ  
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)  
٩٩٦٠٠٣-٨٣٨-٦ (ج ٥)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان  
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣  
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)  
٩٩٦٠٠٣-٨٣٨-٦ (ج ٥)

## حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م